مكررات المدرس

شرح السيوطي

تأليف

الشيخ محمد على المدرس الافغانى

الجزء الأول والثاني

مكررات المدرس

شرح السيوطي

لحجة الأسلام والمسلمين

الشيخ محمد علي المدرس الافغاني

الجزء الأول

الطبعة الثانية وفيها زيادات مهمة

١٣٨٩ هـ ـ ١٩٦٩ م

مطبعة النعمان ـ النجف الاشرف تلفون ٢٠٩٧

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير خلقه محمد وآله الطيبين الطاهرين . اما بعد فيقول العبد المذنب الفاني محمد علي بن مراد علي المشتهر بالمدرس الافغاني ان هذا بعض ما استفدته من كلمات الاوائل والتقطته من تحقيقات الاكابر أو سنح ببالي الفاتر علقتها على الالفية وشرحها البهجة المرضية لعله يستفيد منها المبتدي ويستعين بها المنتهي في بيان ما فيهما من المشكلات والمجملات وفي حل ما فيهما من الرموز والنكات والاشارات لانهما ولا سيما الشرح محتويان على دقائق استعمل فيها الفكر وعلى اشارات لم يتنبه لها الا اولو الالباب والنظر فربما ذكر فيه تأويل أو تعليل حسبه من لا اطلاع له ولا فهم سهوا وعد ولا عن السبيل وما درى انه فعل ذلك عمداً لأمر مهم جليل وربما نقص أو زيد فيهما حرف فحسبه الغبى اخلالا أو توضيحاً وكشفاً وما درى ان ذلك لنكتة مهمة تدق عن نظره وتخفى وكذلك تعليقتنا هذه فالمرجو من أهل الفضل والفضيلة ان ينظروا الى التعليقة بعين العطف والانصاف لا بعين الرد والاعتساف ومعلوم . برادر ان مبتدئين از طلاب بوده باشدكه چون مقصود اصلي در اين تعليقه تقريب وتوضيح است از عبارت پردازى احتراز شده وعبارات ساده اورده شده اميداست كه مقبول عندالاخوان واقع شود چون روى سخن با ايشان است ونامیدم اين تعليقه

را بمكررات المدرس چون .

غرض نقشى است كزما بازماند   كه هستى را نمي بينم بقائى

وصلى الله على خير خلقه محمد وآله الطاهرين .

في السفينة قال امير المؤمنين (ع) العلوم اربعة الفقه للاديان والطب للابدان والنحو للسان والنجوم لمعرفة الازمان وروى ايضا فيها اعربوا كلامنا فانا قوم فصحاء وفيها ايضا تعلموا العربية فانها كلام الله الذي يكلم به خلقه .

وفي مجلة العدل الصادرة في النجف الاشرف في الجزء الثامن من السنة الثانية تحت عنوان النحو قنطرة الادب قيل هذه الابيات منسوبة لعلي بن الحسين (ع) .

لو يعلم الطير ما في النحو من ادب   حنت اليه واومت بالمناقير

ان الكلام بلا نحو ليشبهه   نبح الكلاب واصوات السنانير

بسم الله الرحمن الرحيم

مسأله — باء در بسم الله برای استعانت است یابرای مصاحبت ومراد از باء استعانت بائیست که بر الت فعل داخل میشود مثل نجرت بالقدوم ومثل کتبت بالقلم ومراد از باء مصاحبة بائیست که بمعناي مع باشد مثل إهبط بسلام ای مع سلام ومثل وقد دخلوا بالكفر ای مع الكفر لكن الأولى الأول لأن الفعل المبدو ببسم الله لا يتأتى على الوجه الأكمل الا بها وبعضهم يرجحون الثاني لان استعمال الباء في المصاحبة أكثر من الاستعانة ولأن في التبرك باسم الله من التأدب ما ليس في الاستعانة لأن فيها يصير اسم الله كالآلة والآلة ليست مقصودة بالذات وهذا سوء أدب بالنسبة الى الاسم الشريف .

مسأله — متعلق باء یا أز أفعال عموم است یا أز أفعال خصوص ودر هر یك از این دو صورت یا اسم است یا فعل ودر هر یك از این چهار صورت یا مقدم است یامؤخر .

مسأله — مقتضای قاعده این است که متعلق مقدم باشد چه در صورت ذکر وچه در صورت حذف چونکه در تأخیر دو خلاف اصل میشود در صورت حذف یکی حذف ودیگر تأخیر ودر صورت ذکر یك خلاف أصل میشود که عبارت از تأخیر است .

مسأله — در خصوص بسم الله کفته اند متعلق باید مؤخر باشد چونکه مشرکین باسم (اللات نفعل) میکفتند یعنی متعلق راکه نفعل است مؤخر میکردند برای تعظیم خدایان باطل خود بس خدای بر حق سزاوار تراست باین تعظیم لذا باید متعلق از اسم شریف مؤخر باشد..

مسأله — کسی اشکال نکند که چرا در إقرء باسم ربك متعلق که اقرء است مؤخر نشده زیرا که در جواب کفته میشود که این سورة مبارکه اول سوره ایست که نازل شده بس قراءت أهم است .

وبعض محققین جواب دیکری داده وان اینست که باسم ربك متعلق است باقرء دوم واقرء أول متعلق بسم الله الرحمن الرحیم است بنابر اینکه بسم الله در جمیع سورهها جزء سوره باشد ومحقق تفتازانی در مطول همین قول را صحیح دانسته موافقا لمذهب الامامیة وخلافا للعامة .

مسأله — در حذف الف اسم دو سؤال است اول آنکه چرادر لفظ حذف میشود دوم اینکه چرا در کتابت حذف میشود جواب سؤال اول اینستکه همزه وصل در درج کلام حذف میشود ومراد از کلام در اینجا تلفظ است وجواب سؤال دوم اینست که برای کثرة استعمال حذف شده ومراد از استعمال کتابت است نه تلفظ قال في شرح النظام ونقصوا منْ بسم الله الرحمن الرحیم الألف لكثرته بخلاف باسم الله او باسم ربك .

مسأله — الفرق بين الهمزه والألف بالحركة والسكون فما كانت

متحركة تسمى همزة كما ان الساكنة تسمى ألفا هذا هو المشهود ولكن في المغنى في حرف اللام في بحث لو ان الهمزة قد تسكن وكذا في اواخر الكتاب عند قوله ومدا ابدل ثاني الهمزين ان يسكن فراجع وسياتى في بحث ترخيم المنادى نقلا عن القوشجى ان اطلاق اسم الالف على الهمزة بالاشتراك اللفظى لانها اى الالف لاتكون الا ساكنة بخلاف الهمزة فانها من الحروف الصامتة والصامتة قد تكون متحركة وقد تكون ساكنة .

مسأله — قال شارح الصمدية وحذفت الالف لكثرة الاستعمال وطولت الباء عوضا عنها وقال الجلبى في حاشية المطول في بحث لام الاستغراق الدينار اصله دنار بالتضعيف بدليل جمعه على دنانير وكذا الديباج اصله دبباج ولذا جمع على دبابيج وقد اشار اليه في الصحاح ومن قواعدهم قلب احد حرفى التضعيف ياء اذا انكسر ماقبلها ووقع في بناء ممهد وبهذا يظهر ان السينات في قول عمر ابن عبد العزيز لكاتبه وقد حكاه صاحب الكشاف طول الباء واظهر السينات ودور الميم جمع سنة السين بناء على القاعدة الممهدة انتهى باختصار .

مسأله — هذا الحذف والتطويل مختص ببسم الله الرحمن الرحيم فلا يجوز في غيره كما أشير اليه .

مسأله اضافة اسم بسوى الله بيانية است اگر مراد لفظ الله باشد ولامية است اگر مراد معناى آن باشد والاول أنسب لقوله تعالى أيا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى .

مسأله — همزه در اسم عوض از فاء الفعل محذوف است اگر

بگوئيم در أصل وسم بوده وعوض از لام الفعل محذوف است اگر بگوئيم دو أصل سمو بوده .

مسأله — أز زجاج نقل شده كه احتمال أول را غلط دانسته چونكه در لغت عرب ديده نشده كه همزه عوض از فاء الفعل آمده باشد .

مسأله — الله اسم ذات مقدس است كه جامع جميع صفات كمال است يعنى دلالت ميكند اين لفظ بر هر يك از معانى اسم هاى ديگر خدا مثلا لفظ الله دلالت ميكنده بر معناى رحمن ورحيم وعالم وقادر وهكذا ولا عكس يعنى مثلا رحمن دلالت نميكند بر معناى الله چونكه لفظ الله در معنا أعم أست أز رحمن چونكه رحمن دلالت ميكند بر ذات متصف بيك صفة كمال كه رحم أست والله دلالت ميكند بر ذاتى كه متصف بجميع صفات كمال است لذا بقيه أسماء خدا را ميگويند اسم است براى الله ولفظ الله را نميگويند اسم است براى رحمن مثلا والى ما ذكرنا ينظر قولهم الله علم للذات الواجب الوجود المستجمع لجميع صفات الكمال فتبصر فانه دقيق وبالتأمل حقيق .

مسأله — الرحمن والرحيم صفتان مشبهتان مشتقتان من رحم بكسر العين بعد ضم عينه أو بعد تنزيله بمنزلة اللازم لا صيغتان مبالغتان وإن قال به بعض لأن المراد بالمبالغة ان كان ما هو المصطلح عند البيانيين فلا يصح هنا لأنها تجري عندهم في صفات قابلة للزيادة والنقصان وصفاته تعالى وتقدس ليست كذلك .

وان كان ماهو المصطلح عند النحويين فلا يصح أيضا لأن صيغ

المبالغة محصورة في أوزان مخصوصة ليس وزن فعلان منها مطلقا وكذلك فعيل الا اذا عمل النصب كما ياتى في باب اعمال اسم الفاعل اللهم اذا أريد من المبالغة المعنى العرفي وهو أيضا لايصح الا في رحمن ان قلنا بأن زيادة المبني تدل على زيادة المعنى قال الشارح في الاتقان الاكثر على ان فعلان ابلغ من فعيل ومن ثم قيل الرحمن ابلغ من الرحيم ونصره السهيلي بانه ورد على صيغة التثنية والتثنية تضعيف فكان البناء تضاعفت فيه الصفة وذهب ابن الانبادى الى ان الرحيم ابلغ من الرحمن ورجحه ابن عسكر بتقديم الرحمن عليه وبانه جاء على صيغة الجمع كعبيد وهو ابلغ من صيغة التثنية وذهب قطرب الى انهما سواء وذكر البرهان الرشيدى ان صفات الله التي على صيغة المبالغة كلها مجاز لانها موضوعة للمبالغة ولا مبالغة فيها لان المبالغة ان تثبت للشيء اكثر مما له وصفاته تعالى متناهية في الكمال لايمكن المبالغة فيها وايضا فالمبالغة تكون في صفات تقبل الزيادة والنقصان وصفات الله منزه عن ذلك وقال الزركشي التحقيق ان صيغ المبالغة قسمان احدهما ماتحصل الزيادة فيه بحسب زيادة الفعل والثاني بحسب تعدد المفعولات ولاشك ان تعددها لايوجب للفعل زيادة اذ الفعل الواحد قد يقع على جماعة متعددين وعلى هذا القسم تنزل صفاته تعالى ويرتفع الاشكال ولهذا قال بعضهم في حكيم معنى المبالغة فيه تكرار حكمه في الشرايع وقال في الكشاف المبالغة في التواب للدلالة على كثرة من يتوب عليه من عباده او لانه بليغ في القبول بحيث نزل صاحبها منزلة من لاذنب له لسعة كرمه كما ورد في الحديث انتهى .

مسأله — بهتر وجهی که از برای جمع بین حدیث ابتداء ببسم الله وحدیث ابتداء بحمد الله گفته شده اینستکه مراد از هر یك از دو حدیث مطلق ذکر خداوند است نه خصوص لفظ حمد واسم پس هر یك از دو حدیث شامل دیگری میشود فیصیر مفادهما بعد الغاء الخصوصیة واحداً فکل منهما یؤکد الآخر فلا تنافي بینهما حتی نحتاج الی المحتملات التي ارتکبوها في المقام .

مسأله — عدم تقدیم الحمد لا وجه له الا الاقتداء بالکتاب العزیز حیث قدم التسمیة فیه علی الحمد دون العکس والا فلا مانع منه أصلا .

مسأله — حمد را فعل مضارع آورد برای دو فائده یکی آنکه دلالت کند بر تجدد بسبب فعلیت ودیگر اینکه دلالت کند بر استمرار بسبب مضارعیت کما بین ذلك في علم المعاني في قوله تعالی لو یطیعکم في کثیر من الأمر فراجع .

مسأله — اللهم یك جملة است اگر میم مشددة عوض یاء محذوفه باشد ودو جمله است اگر فعل أمر باشد وهمزه فاء الفعل حذف شده باشد علی خلاف القیاس لأنها همزة قطع لأنها علی هذا فاء الفعل وهي معترضة علی کلا الوجهین ان جوزنا الاعتراض بین مطلق العامل والمعمول ولم نخصصه بمواضع مخصوصة ذکروها في المطولات لیس هذه منها .

مسأله — صلوة از خداوند بمعنای ریزش رحمت است واز انسان وملائکة بمعنای طلب رحمت وهي مجاز علی الاول من باب استعمال اللفظ الموضوع للکل في الجزء وحقیقة علی الثاني .

مسأله — سلام اسم مصدر باب تفعیل است وبعضی گفته اند خود مصدر است .

مسأله — فائدة صلاة وسلام فرستادن بر حضرت رسول (ص) بخود انسان بر میگردد زیرا که خداوند بحضرت رسول اکرم ان مقدار درجه ومنزلت داده است که سلام وصلاة اشخاص تأثیري در زیاد شدن آن ندارد .

مسأله — غالبا جمع میشود بین صلاة وسلام اقتداءاً بقوله تعالی صلوا علیه وسلموا تسلیما وما لم یجمع بینهما کقولنا اللهم صلی علی محمد وآل محمد بلا تسلیم في الصلاة وغیرها فلانه کذلك ورد من الشارع فلا یجوز التصرف فیه بالزیادة والنقصان .

مسأله — علی محمد متعلق بیکی از دو فعل است علی سبیل التنازع یا بهر دو بنابر قول فراء که در باب تنازع خواهد آمد .

مسأله — خاتم بکسر التاء اسم فاعل است وبفتح تاء اسم آلة لغوی است بمعنای مایختتم به مثل عالم که بمعنای ما یعلم به است یا بمعنای انکشتر است ودر اینجا در زینت استعمال شده استعارة یاکنایة ودرصورت اول صفت است چون مشتق است ودر صورت دوم وسوم بدل است چون جامد است ودرهر سه صورت اضافه خاتم بأنبیاء معنویة است امافي الاول فلان تصح الصفتیة واما في الاخیرین فلعدم الاشتقاق .

مسأله — نزاع امامیه وعامه در مفهوم آل نیست زیرا که تعیین مفهوم لفظ راجع بأهل لغت است نه بمذهب وعقیده بلکه نزاع در مصداق آل است در موارد یکه مراد آل محمد (ص) باشد که در این صورت عامه میکویند مصداق آل جمیع أتباع ان

بزرگوار است اگر لفظ اصحاب ذکر شود وأقرباء مؤمن آن بزر
گوار است یعنی بنی هاشم ومطلب اگر اصحاب ذکر نشود چنانکه
شارح همین قول را اختیار کرده وأقوال دیگری هم دارند ودر
نزد امامیه مصداق آل فقط عترة معصومین ان بزر گوار است وروی
من طریقنا ان هؤلاء هم اهل بیته واما اله فهم کل من یوالی علیا
واولاده المعصومین علیهم الصلوة والسلام یعنی جمیع الشیعه العاملین
باقوالهم والمقتدین بهم في اعمالهم فتنبه .

مسأله — از کسائی نقلشده که اضافه آل را بضمیر جائز
نمیداند لکن مسأله محتاج است بمراجعة لغت وکلام اهل بیت
الوحي چونکه کلام آنها فوق کلام دیگران است وقد ذکرنا الحق
في شرحنا علی المطول في بحث مخالفة القیاس فراجع .

مسأله — اصحاب کسانی هستند که درك خدمت حضرت
رسول الله صلی الله علیه وآله را کرده باشند با ایمان وبعضی بلوغ
راهم شرط کرده وتابعین کسانی هستند که درك خدمت یکی از
اصحابرا کرده باشند مع الشرطین المذکورین او الاول منهما وتابع
تابع کسی است که یکی از تابعین را درك کرده باشد وهکذا الی
یوم القیامة .

مسأله — الی یوم لقائك یا متعلق است باصلي واسلم علی سبیل
التنازع یامتعلق است به تابعین وبنابر اول مراد از یوم لقاء حشر
اصغر است که مردن باشد لانه غایة فعل المتکلم وفي الحدیث اذا
مات ابن آدم قامت قیامته وانقطع عمله وبنابر دوم مراد حشر اکبر
است لوجود التابعین الی حشر الاکبر .

مساله — اما دلالت میکند بر شرط وتأکید وتفصیل وبسبب دلالته علی الشرط لازم است بعد از اوفاء جزاء مع فاصل ما لئلا یلزم اجتماع اداتی الشرط والجزاء وبسبب دلالته علی التأکید باید مفاد کلام بعد از اما وجود بگیرد لا محالة در قصد متکلم مثلا اگر متکلم یقین دارد بذهاب زید یعنی یقین دارد که زید البته خواهد رفت در این صورت میگوید اما زید فذاهب وهمین است مراد کسیکه اما زید فذاهب را تفسیر کرده است به مهما یکن من شيء فزید ذاهب یعنی هر چه بشود زید رونده خواهد شد ورفتنش توقف بهیچ چیزي ندارد وابداً مانعی برای رفتن زید نخواهد بود تا محتاج باشد بدفع مانع ودلالت بر تفصیل دائمي نیست بلکه غالبی است بخلاف شرط وتأکید که دائمی است ودر دلالت بر تفصیل محتاج است بتقدم کلام مجملی بر او مثل قول خداوند یوم تبیض وجوه الخ • وقوله حکایة عن خضر (ع) اما السفینة الخ .

مساله — لفظ بعد از غایات است ومضاف الیه آنها یا مذکور است یا محذوف ودر صورت ثانی یالفظ ومعنی هر دو در نیت است یا معنی بدون لفظ یا لفظ بدون معنی ویا هیچکدام ودر صورت اول ودوم وبنچم معرب است ودرصورت سوم مبنی وصورت چهارم باطل زیرا که لفظ بدون معنی مهمل است وموضوع علم نحو لفظ مستعمل است ومستعمل آنستکه او را معنی بود .

مساله — لفظ شرح اگر مصدرباشدباید تأویل برده‌شود بیکی‌از سه مجاز اول مجاز درکلمه دوم مجاز درحذف سوم مجاز دراسناد از باب مبالغه زیرا که حمل مصدر بر ذات بدون یکی از این

سه مجاز جائز نیست مثل زید عدل که تأویل برده میشود به زید عادل یا زید ذو عدل یا مبالغة که زید در عدالت کامل است که کویا نفس عدالت است واکر اسم باشد لما یشرح به غیره فلا یحتاج الی شیء من ذلك .

مسأله — برای شرح هشت صفة آورده اول لطیف دوم مزجته بتخفیف زای سوم مهذب المقاصد چهارم واضح المسالك بنجم یبین ششم یهدی هفتم حاو هشتم جامع .

مسأله — مهذب بفتح ذال اسم مفعول است اضافه شده است به نائب فاعل خودش ودر اصل مهذب مقاصده بوده با تنوین ورفع مقاصد بس از آن اسناد را از مقاصد سلب نمودیم یعنی نائب فاعل بودن را از أو کرفتیم وبه ضمیریکه مضاف الیه بود دادیم بس از آن ضمیر را در تحت مهذب مستتر کردیم وعوض ضمیر حرف تعریفرا بر مقاصد داخل کردیم وبس از آن مهذب را اضافه کردیم .

مسأله — نائب فاعل بودن مقاصد باعتبار قبل أز اضافه است زیرا که در حین اضافه اسناد از أو سلب شد وبضمیر داده شد وواضح المسالك مثل مهذب المقاصد است در سلب اسناد واضافه وبقیه اموریکه بیان شد الا اینکه واضح صفة مشبهه میباشد ومسالك فاعل آن است .

مسأله — معالم جمع معلم بفتح میم وسکون عین است بمعنای نشانه هائیکه در راه کذارند برای بیدا کردن راه .

مسأله — جمله منها ریح التحقیق تفوح صفة أبحاث است .

مسأله — نكت جمع نكته بمعناى مطالب دقيقه است كه در فهميدن محتاج بفكر وتأمل است .

مسأله — انه خير معين جمله مستأنفه بيانيه است ومراد از آن در اصطلاح علماء معانى جمله ايست كه جواب باشد از براى سئواليكه متولد شود از كلام سابق ودر اين جا چون شارح با لله را بر أستعين مقدم كرده وتقديم ما حقه التأخير مفيد حصر است بس گويا كسى سئوال كرده است كه چرا استعانة را منحصر بخداوند كرده لذا جواب داده است انه خير معين اما جمله مستأنفه در اصطلاح نحويين عبارت از جمله ايست كه سابق بر او كلامى نباشد يا آنكه ربطى بكلام سابق نداشته باشد .

مسأله — قال محمد از باب التفاوت است على رأي .

مسأله — گفته اند ابن مالك در اصل صفة بوده از براى محمد بس از آن قطع شده از صفة بودن وخبر قرار داده شده از براى هو لكن در اينجا دو اشكال وارد ميشود اول آنكه قطع بايد معلن باشد يعنى اعراب قبل القطع وبعد القطع متحد نباشد چنانچه بيايد در باب نعت ودر اينجا قطع معلن نيست زيرا كه اعراب در هر دو حالت رفع است دوم آنكه مبتدأ نعت مقطوع واجب الحذف است چنانچه بيايد در باب مبتدأ وخبر ودر اينجا هو كه مبتدأاست ذكر شده وجواب داده شده از اشكال اول باينكه معلن بودن درجائى شرط است كه منعوت در توضيح وبيان محتاج بنعت باشد ودر اينجامنعوت كه مصنف است معلوم است ومحتاج بتوضيح نيست وجواب داده شده از اشكال دوم كه حذف مبتدأ كه نعت مقطوع باشد

در جائی واجب است که غرض از نعت مدح یا ذم یاترحم باشد ودر اینجا غرض از نعت نه مدح است ونه ذم ولکن لا یخفی علیك التهافت بين الجوابين اذ لو لم یکن للتوضيح فلا محالة يكون للمدح لبعد احتمال التأكيد والترحم ولو لم يكن للمدح فلا محالة يكون للتوضيح للبعد المذكور قال في التوضيح ووجه وجوب حذف الرافع والناصب انهم لما قصدوا انشاء المدح او الذم او الترحم جعلوا اضمار العامل امارة على ذلك كما فعلوا في النداء اذ لو اظهروا العامل وقالوا ادعو عبدالله مثلا لخل معنى الانشاء وتوهم كونه خبرا مستانفا وان كان النعت المقطوع لغير ذلك اى لغير المدح والذم والترحم جاز ذكره اى ذكر العامل- وهو المبتدء او الفعل انتهى ان قلت ماوجه دلالة مثل هذ النصب او الرفع على مايقصد به من مدح او ذم او ترحم قلت ان في الافتنان لمخالفة الاعراب وغير الما لوف زيادة تنبيه وايقاظ للسامع وتحريك من رغبته في الاستماع سيما مع التزام الحذف فانه ادل دليل على الاهتمام ونظير ذلك ماقالوا في باب المنادي في نحو ياايها الرجل انه التزم رفع الرجل وان كان صفة وحقها جواز الوجهين الرفع والنصب ليدل الالتزام بان الرجل هو المقصود بالنداء فاحفظ ذلك ليفيدك في باب النعت والنداء .

مسأله — هر مفعولى بايد مفرد باشد يا بتأويل مفرد الا مفعول قول وانچه بمعناى او باشد كه بايد مفعولش جمله باشد يا بتأويل جمله ودر اينجا جمله احمد ربي الله مفعول قال ميباشد .

مسأله — قول شارح اداء لبعض ما يجب له اشاره است بعاجز

بودن عبد از شکر نعمتهای خداوند چنانچه سعدی میگوید در هر نفسی که فرو میرود ممد حیاة است وچون برمی آید مفرح ذات بس در هر نفسی دو نعمت موجود ودر هر نعمتی شکری واجب از دست وزبان که برایدکز عهده شکرش بدر آید .

مسأله — کلام یااخباراستیاانشاءاخبار آنستکه مضمون کلام قبل‌از کلام وجود گرفته باشد یا بعد از کلام‌وجود بگیرد یادر زمان تکلم لکن در هر سه صورت خود کلام دخالتی در ایجاد نداشته باشد وانشاء آنستکه مضمون کلام بسبب نفس کلام وجود بگیرد مثل أنکحت وبعت انشائی که نکاح وبیع بنفس این لفظ وجود میگیرد وهمین است مراد شارح که میگوید والمراد ایجاده لا الاخبار بأنه سیوجد یعنی احمد در قول مصنف انشاء است که حمد خداوند را بنفس این لفظ وجود میدهد نه اینکه خبر میدهد که خدا را حمد میکند حاصل اینکه مراد مصنف از احمد ربی الله انشاء است مثل بعث وزوجت نه اخبار مثل زید یقوم .

مسأله — بدانکه حال بر هفت قسم است (اول) مؤکده مثل زید ابوك عطوفاً چونکه عطوفا در ابوك موجود است زیرا که بدر غالباً عطوف ومهربان است (دوم) حال منتقله مثل ضربت زیدا قائما زیرا که قائما اگر حال از فاعل باشد برای فاعل قیام دائمی نیست وهم چنین اگر حال از مفعول باشد (سوم) حال موطئه مثل انا انزلناه قرآنا عربیاً که قرآناً حال از ضمیر غائب است واین را حال موطئه مینامند بسبب اینکه در اصل مقصود متکلم‌صفة شدن‌عربیاًبود برای‌ضمیر لکن چون ضمیر لایوصف‌ولا یوصف‌به بس

قرآناً را حال قرار داد أز براى ضمير وعربياً را صفت قرار داد
براى قرآن كه در معنى عين ضمير غائب است بس كأنه عربيا
صفة ضمير واقع شده حاصل اينكه حال شدن قرآناً براى ضمير
توطئه ومقدمه شد كه در معنى عربياً صفة ضمير شود چون لفظاً
ممكن نبود واز همين قسم است بشراً در قول خداوند فتمثل لها
بشرا سوياً (چهارم) حال مترادفة ومراد از آن حاليستكه معنايش
با معناى حال سابق بر او يا متحد يا قريب آن باشد مثل رأيت
زيدا عالما عارفا (بنجم) حال دائمه ومراد از آن حاليستكه هميشه
براى ذو الحال ثابت باشد مثل وكان الله عليما حكيما زيرا كه
خداوند هميشه عالم وحكيم است وهذا بناء على ان كان تامة والا
فليمثل بقوله تعالى قائما بالقسط (ششم) حال متداخله ومراد از
او حاليستكه ذو الحال آن معمول حال قبل أو باشد مثل را شداً
مهدياً زيرا كه مهدياً حال است أز فاعل را شد او راشداً حال از
فاعل فعل مقدر كه سر باشد اگرچه بعضى احتمال داده اند كه
مهديا صفة است از براى راشدا ودر جميع اين شش قسم زمان
حال با زمان عامل در ذو الحال بايد متحد باشد (هفتم) حال
مقدره ومراد از آن حالى أستكه زمانش با زمان عامل در ذو الحال
متحد نباشد مثل جاءني زيد بيده صقر صائداً به غداً كه زمان صيد
كردن با زمان آمدن زيد متحد نيست زيرا كه زمان صيد كردن بعد
از آمدن ميباشد كه فرداى آمدن است لكن در وقت آمدن نيت
صيد فردا را داشته لذا أو را مقدره ميگويند واز همين قسم است
مصلياً در قول مصنف زيرا كه حمد بر خداوند وصلواة بر نبي در

آن واحد ممكن نيست لكن در زمان حمد در نية داشته كه بعد از حمد صلوا ترا وجود بدهد وقول شارح بعد الحمد اشاره بهمين مطلب است يعنى اشاره است باينكه مصليا حال مقدره ميباشد وهكذا ما في بعض الادعية الا ان تصلى على محمد واله الا ان تقضى حاجتى فتدبر .

مسأله — طلب بر سه قسم است اول طلب عالى از سافل وأو را أمر نامند دوم عكس اول واو را دعا خوانند سوم طلب مساوى أز مساوى واو را التماس دانند ومصلياً چون حال از فاعل است كه مصنف باشد لذا شارح او را بداعياً تفسير كرده يعنى مصنف بعد از حمد طلب رحمة ميكند از خداوند .

مسأله — وحى عبارة است از دانستن أشياء بواسطه ملك كشف عبارة است از دانستن اشياء بواسطه رياضت الهام عبارة است از دانستن أشياء بدون وسائط ظاهريه لكن هر يك از اين سه در ديگرى استعمال ميشود مجازاً ومسامحة كقوله تعالى واوحى ربك الى النحل ان اتخذى من الجبال بيوتا فتامل .

مسأله — در جواز تشديد وهمزه در لفظ بنى اشكال كرده‌اند كه اكر مراد از جواز وجهين قبل از اعلال است تشديد ممنوع است واكر مراد بعد از اعلال است همزه ممنوع است زيرا كه همزه بعد الاعلال قلب بياء ميشود وياء در ياء ادغام ميشود وجواب داده شده از اين اشكال كه مراد بعد الاعلال است لكن بنابر قول كسيكه همزه را باقى ميكذارد وقلب بياء نميكند .

مسأله — لفظ مصطفى اسم مفعول است از باب افتعال وطاء

مؤلفه بدل است از تاء منقوطه باب افتعال .

مسأله — لفظ شرف بفتح شين مفعول است براى مستكملين بس الف شرفا براى اطلاق است يا انكه بضم شين است وصفت دوم است براى آن ودر اصل شرفاء بمد بوده وبجهة ضرورت شعر بقصر آمده چنانچه خواهد آمد در باب مقصور وممدود كه مصنف ميكويد

وقصر ذى المد اضطرارا مجمع　　عليه والعكس بخلف يقع

والمراد بقوله بانتسابهم اليه ماشرنا اليه في شرح المطول من ان الشرف قد يسرى من المضاف اليه الى المضاف كما قيل بذلك في بعبده في قوله تعالى ؛

سبحان الذي اسرى بعبده وهذا مسلم عند البيانين في بحث فوائد الاضافة .

والارجوزة بضم الهمزة بحر من بحور الشعر وكل بحر من بحوره يوزن بوزن من الاوزان المذكورة في كتاب نصاب الصبيان كما قال فيه ؛

ببحر تقارب تقرب نماى　　بدين وزن ميزان طبع ازماى

فعولن فعولن فعولن فعول　　چوكفتى بكواى مه دلرباى

ووزن بحر الرجز اى الارجوزة على ثلاث مستفعلات فنقول قال محم مستفعل دن هو اب مستفعل ن مالك مستفعل قال في المفتاح في علم العروض اصل الرجز مستفعلن ستا وهو في الاستعمال يسدس تارة على الاصل ويربع مجزوا اخرى ويثلث مشطور اثالثة انتهى .

مسأله — علامة تثنية وجمع از اسم منسوب حذف ميشود مثلا در نسبت به زيدان وزيدون زيدي ميكوئيم بشرائطى كه در باب

نسبت بيان خواهد شد وهم در نسبت بألفان الفي ميكوئيم در مذكر والفية ميكوئيم‌در مؤنث وهمين‌است مراد شارح كه ميكويد لتساوى النسب الخ .

مسأله — اشكال شده كه چون مقاصد جمع مضاف است وافاده عموم ميكند بس معنى چنين ميشود كه جميع مقاصد نحو در اين الفية ذكر شده وحال اينكه اين معنا باطل است زيرا كه كثيرى از مطالب نحو در اين الفية ذكر نشده لذا شارح جواب ميدهد كه مراد از مقاصد مسائل مهمه نحو است نه مطلق مسائل بس معنا صحيح است .

مسأله — اشكال شده كه چون اضافه افاده اختصاص ميكند بس معناى اضافه مقاصد بنحو چنين ميشود كه مقاصدى كه مختص به علم نحو است در اين ألفية جمع شده وحال اينكه در اين الفية كثيرى از مسائل صرف ذكر شده مثل ابنية مصادر وصفة مشبهه واسم فاعل واسم مفعول وامثال اينها لذا شارح جواب ميدهد كه نحو بر دو قسم‌است اول نحو بالمعنى الاخص كه او را تعريف ميكنند النحو علم باصول يعرف بها احوال او اخر الكلم اعراباً وبناء دوم نحو بالمعنى الأعم كه مرادف باعلم العربية است كه او را اطلاق ميكنند بر مايعرف به أو اخر الكلم اعراباً وبناء كه نحو بالمعنى الاخص است وبر مايعرف به ذواة الكلم صحة واعتلالا كه علم تصريف است حاصل آنكه مراد از نحو در اينجا نحو بالمعنى الأخص نيست تا اشكال وارد شود بلكه مراد از نحو در اينجا نحو بالمعنى الأعم‌است كه اطلاق بر هر دو علم‌ميشوديعنى بر

صرف ونحو بس اشکالی وارد نمیآید . قال بعض المحققين قد غلب اطلاق علم العربية على علمى الصرف والنحو فقط ويراد فه اصطلاحا النحو فانه قد يطلق عليهما وقد يطلق على جميع العلوم التي نذكرها عنقريب .

مسأله — مراد از قرب وبعد مسائل قرب وبعد معنويست نه مکانی .

مسأله — اضافه غوامض بسوى، مسائل از قبيل اضافه صفة بسوى موصوف است .

مسأله — ايجاز برد وقسم است چنانچه در علم معانی بيان شده يكى ايجاز معنوى وديگرى ايجاز لفظى ومراد از ايجاز در اينجا ايجاز لفظى است لذا شارح ميگويد قليل الحروف كثير المعنى .

مسأله — در اسم ظاهر مثل رأيت عبد الله وأكرمت عبد الله محتمل است كه ثاني غير أول باشد ومحتمل است كه ثاني عين اول باشد واين دو احتمال در صورتی است كه بر ثانی الف لام عهد داخل نشده باشد والا ثانی عين اول است مثل إنا أرسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول كه رسول ثانی عين رسول اول است وهمچنين است اگر بجای اسم ثانی ضمير آورده شود مثل رأيت عبد الله وأكرمته كه مراد از ضمير غائب همان عبد الله است كه قبلا ذكر شده نه كس ديگرى بس ثابت شد كه اگر مراد متكلم از اسم ثانی عين اول باشد بضمير آوردن مقصودش بهتر دانسته ميشود با اينكه يكحرف است بخلاف اينكه اسم ظاهر بياورد كه حروفش اكثر است وذو احتمالين است قال ابن هشام

في الباب السادس ان النكرة اذا اعيدت نكرة كانت غير الاول واذا اعيدت معرفة او اعيدت المعرفة معرفة او نكرة كان الثاني عين الاول وحملوا على ذلك ماروى لن يغلب عسر يسرين قال الزجاج ذكر العسر مع الالف واللام ثم ثنى ذكره فصار المعنى ان مع العسر يسرين انتهى .

ويشهد للصورتين الاولیین انك تقول اشتريت فرسا ثم بعت فرسا فيكون الثانى غير الاول ولو قلت ثم بعت الفرس كان الثانى عين الاول وللرابع قول الحماسى .

صفحنا عن بنى ذهل وقلنا القوم اخوان

عسى الايام ان يرجعن قوما كالذى كانوا

ثم استشكل بامور مذكورة هناك فراجع والاحسن لتوضيح المقام ماصرح به الرضى وهذا نصه اعلم ان المقصود من وضع المضمرات رفع الالتباس فان انا وانت لايصلحان الالمعنيين وكذا ضمير الغائب نص في ان المراد هو المذكور بعينه في نحو جائنى زيد واياه ضربت وفي المتصل يحصل مع رفع الالتباس الاختصار ايضا وليس كذا الاسماء الظاهرة فانه لوسمي المتكلم او المخاطب بعلميهما فربما التبس ولو كرر لفظ المذكور مكان الضمير الغائب فربما توهم انه غير الاول انتهى .

بدانكه نكته اينكه وعد درشر وايعاد در خير استعمال ميشود اينست كه خير اسلق است وهر نفس قابل است لذا مناسب است كه لفظ ان ينز حفيف باشد بخلاف شركه دشوار است بر نفوس

لذا مناسب است كه لفظ ان ثقيل وزياد باشد كذا في الدسوقى في بحث الالتفات .

مسأله — جمله والله يقضي جمله اسميه خبريه است لكن در اينجا استعمال شده بمعناى جمله انشائيه دعائيه كه اللهم اقض باشد .

مسأله — بر قول شارح لحديث أبى داود اشكال شده مضمون شعر معروف :

كارنيكان راقياس ارخود مكير   كرچه باشد در نوشتن شير شير

چونكه ابتدا كردن آن بزر گوار بنفس شريف خودش بسبب اين بود كه آن بزر گوار رحمة للعالمين وشفيع المذنبين بود ودر قول مصنف علت تقديم موجود نيست .

مسأله — أي مراتبه العلية اشارة بعمومى استكه از اضافه درجات استفاده ميشود زيرا كه كذشت جمع مضاف افاده عموم ميكند .

مسأله — بدانكه علوم عربية دوازده علم است اول علم اللغة دوم علم التصريف سوم علم الاشتقاق چهارم علم النحو بنجم علم المعانى ششم علم البيان هفتم علم العروض هشتم علم القافية نهم علم الخط دهم علم قرض الشعر يازدهم علم انشاء الرسائل والخطب دوازدهم علم المحاضرات وبعضى علم بديع را سيزدهم شمرده اندلكن اظهر انستكه علم بديع از ملحقات علم معانى وبيان است والفرق بين علمى التصريف والاشتقاق ان الاول يبحث فيه عن مفردات الالفاظ من حيث صورها وهيئاتها والثاني يبحث فيه عنها من حيث

انتساب بعضها الى بعض بالاصالة والفرعية كذا نقله الچلبي عن شرح المفتاح .

مسأله — در موضوع علم نحو اقواليست بعضى گفته اند كه موضوع اين علم كلمه است فقط زيرا كه در اين علم بحث ميشود من الاعراب والبناء وما يتعلق بهما وهما من عوارض المفردات والبحث عن غيرها كبناء بعض الجمل واعراب بعض آخر لتنزيله بمنزلته وبعضى گفته اند موضوع اين علم كلام است فقط زيرا كه كلمه مستقل در استعمال نيست زيرا كه تكلم بكلمه جائز نيست مگر در ضمن كلام ولذا قيل الكلمة قبل الاستعمال لا معربة ولا مبنية وبعضى گفته اند موضوع هر دو ميباشد چون هر يك از كلمه وكلام محتاج بديگرى است در استعمال زيرا كه كلمه بدون كلام استعمال نميشود وكلام مركب از كلمه است فهو مفتقر اليها افتقار الكل الى الجزء وظاهرا مصنف قائل بقول دوم است چونكه ابتداء بتعريف كلام كرده است ويحتمل كه قائل بقول سوم باشد چون باب را براى شرح هر دو قرار داده است .

باب شرح الكلام

مسأله — باب بر دو قسم است حسي مثل باب الدار وباب المدرسة ونحوهما ومعنوي مثل ما نحن فيه قسم اول حقيقي است ودوم مجازى .

مسأله — شرح بمعناى بر داشتن برده است از چيزي كه بنهان باشد ومجازاً استعمال ميشود در بيان مجمل ومبهم .

مسأله — مراد از تأليف در اينجا تأليف ركنى نيست تا اشكال شود باينكه كلام مركب از حرف نميشود بلكه مراد تأليف أجزائى است چه اينكه ركن باشد ياغير آن مثل هل يقوم زيد كه مركب از سه جزء هست كه يكى حرف است .

مسأله — كلام در نزد لغويين مطلق ما يتكلم به است چه آنكه يك حرف باشد يا بيشتر وچه آنكه مهمل باشد يا مستعمل وچه آنكه متضمن اسناد باشد يا بدون اسناد وچه انكه اسنادش تام باشد يا ناقص وبعضى گفته اند چه انكه از دهن خارج شود يا از دهن خارج نشود بخلاف لفظ كه بايد از دهن خارج شود ومعتمد بر مخرج فم باشد لذا ميگوئيم كلام الله ونميگوئيم لفظالله وكلام نزد صرفيين فقط مشتق است لذا گفته اند بدانكه مصدرأصل كلام است ودر نزد بعض از متكلمين معنائى است كه در ذهن متكلم است وكلام در نزد نحويين همين است كه مصنف گفتهوقول شارح اى معاشر النحويين اشاره بهمين مطلب است وليعلم ان الاقوال في ماهية اللفظ ثلاثة قال القوشجي في بحث المسموعات في شرح كلام الخواجه ماهذا نصه قد يعرض للصوت كيفية بها يتميز عن صوت اخر يماثله في الحدة والثقل تميزا في المسموع والحرف هى تلك الكيفية العارضة عندالشيخ وذلك الصوت المعروض عند بعض ومجموع العارض والمعروض عند اخرين وعبادة المتن يحتملها انتهى .

وانا اقول كلام السيوطى ظاهرا ناظر الى القول الثالث ان كان مراده بالاعتماد الكيفية فتامل .

مسأله — دوال أربعة معروفة عبارة است از عقد ونصب وخطوط واشارات ودلالة دو قسم اول بالوضع است فقط بخلاف دو قسم اخير كه ممكن است بالوضع باشد وممكن است بغير الوضع باشد ومراداز عقد بند انگشتان است كه هر كدام دلالت برعدد مخصوصى ميكند چنانچه در مرآت العقول شرح اصول كافى در باب ايمان حضرت ابي طالب عليه السلام مرحوم مجلسى مفصلا بيان فرموده انجا مراجعه شود .

مسأله — اگر كسى اشكال كند كه تعريف مصنف جامع افراد نيست زيرا كه گاهى بعضى از أجزاء كلام از مقوله لفظ نيست مثل ضمائر مستترة وجوباً لأنها لاتظهر أبداً حتى يتلفظ بها درجواب ميگوئيم مراد از تعريف اين نيست كه جميع اجزاء كلام لفظ باشد وبر فرض تسليم ميگوئيم كه لفظ أعم است از لفظ حقيقى وحكمى وضمائر مستتره وجوباً لفظ است حكماً چونكه بر آنها احكام لفظ حقيقي جارى ميشود من الاسناد والعطف والتأكيد والابدال وما شاكلها .

مسأله — فرق بين استتار واجب وتقدير واجب وبين استتار جائز وتقدير واجب واضح است زيرا كه در واجب ابداً ظاهر نميشود تا بأو تلفظ شود بخلاف جائز كه گاهى ظاهر ميشود وتلفظ با وميشود واز همين قبيل است كلمات الله والملائكة والجن بنابر قولى لكن اين فرق بنابر قولى است كه در صدق ماهية وجود خارجى شرط باشد .

مسأله — فرق بين استتار واجب وتقدير واجب وبين نيت

گرفتن معنی بدون لفظ که در باب غایات گفته میشود اینستکه مستتر ومقدر جزء کلام است واحکام لفظ حقیقي بر او جاری میشود بخلاف معنای بدون لفظ در غایات که نه جزء کلام است ونه احکام لفظ بر او جاری میشود .

مسأله — بر قول شارح فیخرج ما لیس بلفظ اشکال شده‌است که جنس باید مدخل باشد نه مخرج وجواب داده شده از این اشکال که مراد از اخراج منع از دخول است مجازاً وبر فرض تسلیم که مراد اخراج باشد حقیقة جواب داده شده که مخرج نبودن جنس در صور تیستکه بین جنس وفصل عموم وخصوص مطلق باشد مثل الانسان حیوان ناطق بخلاف جائی که بین جنس وفصل عموم وخصوص من وجه باشد فحینئذ یجوز أن یخرج الجنس من حیث أخصیته ما دخل في الفصل من حیث أعمیته وبالعکس ومانحن فیه از همین قبیل است زیرا که بین لفظ که جنس است ومفید که فصل است عموم وخصوص من وجه است ماده اجتماع هر دو زید قائم وماده افتراق لفظ ازمفید الفاظ مفرده ومرکبات ناقصه ومهملات وماده افتراق مفیداز لفظ دوال أربعة وبقیه علامات غیر لفظیه اینها داخل استدرمفید ولفظ انها را خارج میکند واما ما یخرج بمفید فظاهر.

مسأله — بدانکه از برای هر یك از قول ولفظ دو صفت‌است صفت أول قول مشترك لفظی بودن است چون بر رأی واعتقاد اطلاق میشود وصفة دومش جنس قریب بودن برای کلام استچون اطلاق بر مهمل نمیشود صفة اول لفظ جنس بعید بودن است برای کلام چون لفظ اطلاق بر مهمل میشود وصفة دومش مشترك لفظی

نبودن است چون اطلاق بر رأى واعتقاد نميشود وقد صرح في الشمسية بان الاشتراك اللفظي والجنس البعيد من معايب التعريف بس هر يك از قول ولفظ نظر بصفة دومش بهتر است از ديكرى بالنسبة بصفة اولش ومصنف در كافيه نظر بصفة دوم قول كرده كه جنس قريب بودن است بالنسبة بصفة اول لفظ كه جنس بعيد بودن است ودر اين كتاب عكس كرده يعنى نظر بصفت دوم لفظ كرده كه مشترك لفظى نبودن است بس مختار كافيه أرجح است از مختار در اين كتاب چون اختيار جنس بعيد كه لفظ است سبب مانع أغيار نبودن تعريف ميشود ومختار اين كتاب ارجح است از مختار كافية چون استعمال مشترك لفظى سبب وافى نبودن تعريف است بفهميدن مراد بس غرض از تعريف كه تحصيل مجهول است حاصل نميشود خلاصه انكه در تعريف كلام أكر قول مفيد بكوئيم مانع اغيار نميشود چون رأى واعتقاد داخل در تعريف ميشود لكن مهملات خارج ميشود واكر لفظ مفيد بكوئيم مانع اغيار ميشود چونكه رأى واعتقاد خارج ميشود اكرچه مهملات داخل ميشود لكن او را بقيد مفيد خارج ميكينم ومع ذلك مختار اين كتاب بهتر است از مختار كافيه زيرا كه دفع ضرر دخول اغيار بهتر است از جلب منفعت كه وافى بودن تعريف است بفهميدن مراد كما قيل ان دفع الضرر اولى من جلب المنفعة لذا مصنف در اين كتاب كه بعد از كافيه تصنيف كرده لفظ را اختيار كرده لان النظر اللاحق ادق من النظر السابق محصول ما تقدم اينستكه در مختار كافيه ضرريست كه دخول اغيار است يعنى رأى واعتقاد ونفعى است كه وافى بودن تعريف است

بفهم مراد ودر مختار این کتاب ضرر دخول اغیار نیست اگرچه نفع وافی بودن هم نیست ولا بد هنا من ذکر دقیقه ذکرها بعض ارباب الحواشی قال قال الرضی واعلم انه قد یجیء القول بمعنی الاعتقاد ولا لفظ هناك سواء كان ذلك الاعتقاد علما او ظنا كما تقول كيف تقول في هذه المسئلة ای كيف تعتقد فيلحق بالظن وليس بمعنى الظن خلافا لظاهر كلام سيبويه وبعض المتاخرين انتهى .

فليكن هذا على ذكر منك ليفيدك في باب افعال القلوب ثم اعلم ان استعمال المجاز اردء من استعمال الحقيقة لتبادر الذهن من المجاز الى غير المقصود لولا القرينة واستعمال المشترك اردء من استعمال الالفاظ الغريبة الوحشية اذ المشترك يتردد بين المقصود وغيره فيمكن ان يحمل على غير المقصود واما الالفاظ الغريبة الوحشية فالخلل فيه هو الاحتياج الى الاستفسار فلا عيب فيه الاطول المسافة كذا قال في الشمسية في بحث التعريف .

مسأله — غرض از وضع الفاظ فهما نیدن متکلم است مقاصد خود را بمخاطب ودر فهما ندن بکتابت مشقة است بلکه ممتنع است زیرا که تعلیم وتعلم کتابت بدون لفظ محال است واشاره وافی بجمیع مقاصد نیست زیرا که بعضی از مقاصد قابل اشاره نیست مثل معدومات صرفة واجتماع نقیضین وأمثالهما وفهمیدن مخاطب واستفاده کردن أو مقاصد متکلم را أز لفظ غرض از وضع نیست بلکه تابع غرض از وضع الفاظ است پس میزان در مقدار تلفظ وسکوت از آن غرض متکلم است لذا شارح اختیار کرد سکوت متکلم را .

مسأله — چون شرط بدون جزاء از تعریف بسبب مفید خارج

شد با اينكه قبل از دخول اداة شرط مفيد بوده كما صرح بذلك في التهذيب بس مفردات ومركبات ناقصه بطريق أولى خارج است لذا شارح مثال بان قام زده تا خروج ديكران بطريق اولى ثابت شود .

مسأله — در خروج مالا يجهله أحد مثل النار حارة والأربعة زوج وأمثالهما اختلاف است بعضى ميكويند كلام نيست وخارج است چونكه مراد از مفيد بالفعل است وبعضى ميكويند خارج نيست چونكه مراد از مفيد بالقوة است والا لازم مى ايد كه جميع قضاياى بديهية كلام نباشد .

وأظن ان هذا النزاع مبني على ما قاله البيانيون من انه لابد للكلام من فائدة اولازمها والفائدة فيما كان المخاطب جاهلا بمضمون الكلام ففائدته حينئذ حصول العلم للمخاطب بمضمونه ولازمها فيما كان المخاطب عالما بمضمونه وجاهلا بكون المتكلم أيضاً عالماً به فاذا تكلم المتكلم يعلم السامع ان المتكلم أيضا عالم به فلازم فائدته حصول العلم للسامع بأن المتكلم أيضا عالم به ففى ما لا يجهله احد لا يوجد شيء منهما بالفعل فليس بكلام عند الاولين ومنهم المصنف وسيبويه وهو كلام عند المتأخرين لانهم لم يشترطوا وجود أحدهما بالفعل .

مسأله — بدانكه نسبت بين لفظ مفيد ومركب عموم وخصوص مطلق است يعنى هر لفظ مفيدى مركب است لكن هر مركبى مفيد نيست مثل مركبات ناقصه بس لفظ مفيد دلالت التزامى دارد بر مركب اكرچه صريحاً ومطابقته دلالت ندارد لذا مصنف احتياجى

بذكر مركب ندارد اذ الخاص يدل على العام اگرچه جزولى تصريح نكرده بقيد تركيب وضمير كفيره راجع بمصنف است يعنى نه مصنف تصريح كرده ونه غير مصنف .

قال الشيخ في دلائل الاعجاز اعلم ان معانى الكلام كلها معان لاتتصور الا فيما بين الشيئين والاصل الاول هو الخبر (اي الجملة الخبرية) واذا احكمت العلم بهذا المعنى فيه عرفته في الجميع ومن الثابت في العقول والقائم في النفوس انه لا يكون خبر حتى يكون مخبر به ومخبر عنه لانه ينقسم الى اثبات ونفي والاثبات يقتضى مثبتا ومثبتا له والنفى يقتضى منفيا ومنفيا عنه فلو حاولت ان يتصور اثبات معنى او نفيه من دون ان يكون هناك مثبت له ومنفى عنه حاولت مالايصح في عقل ولا يقع في وهم ومن اجل ذلك امتنع ان يكون لك قصد الى فعل من غير ان تريد اسناده الى شيء مظهر او مقدر مضمر وكان لفظك به اذا انت لم ترد ذلك وصوت تصوته سواء وان اردت ان تستحكم معرفة ذلك في نفسك فانظر اليك اذا قيل لك مافعل زيد فقلت خرج هل يتصور ان يقع في خلدك من خرج معنى من دون ان تنوى فيه ضمير زيد وهل تكون ان انت زعمت انك لم تنو ذلك الا مخرجا نفسك الى الهذيان وكذلك فانظر اذا قيل لك كيف زيد فقلت صالح هل يكون لقولك صالح اثر في في نفسك من دون ان تريد هو صالح فانه مما لايبقى معه لعاقل شك ان الخبر معنى لايتصور الا بين شيئين يكون احدهما مثبتا والاخر مثبتا له او يكون احدهما منفيا والاخر منفيا عنه وانه لايتصور مثبت من غير مثبت له ومنفى من دون منفى عنه انتهى .

مسأله — در دلالت كلام دو نزاع است اول آنكه ايا دلالت كلام ومركبات بوضع جديد است غير از وضع مفردات يا بحكم عقل است جماعتى گفته اند بحكم عقل است زيرا كه پس از ثبوت وضع مفردات دلالت كلام عقليه است زيرا كه هركس عالم باشد زيد براى فلان شخص وضع شده وعالم باشد كه قائم براى كسيكه ايستاده باشد وضع شده وبشنود زيد قائم را ميفهمد ثبوت قيام را براى زيد اگر شنونده داراى شعور وعقل باشد .

قال الخراسانى في الكفاية السادس لاوجه لتوهم وضع للمركبات غير وضع المفردات ضرورة عدم الحاجة اليه بعد وضعها بموادها في مثل زيد قائم وضرب عمرو بكراً شخصياً وبهيأتها المخصوصة من خصوص اعرابها نوعياً ومنها خصوص هيئات المركبات الموضوعة لخصوصيات النسب والاضافات بمزاياها الخاصة من تأكيد وحصر وغيرهما نوعياً بداهة ان وضعها كذلك واف بتمام المقصود منها كما لا يخفى من غير حاجة الى وضع آخر لها بجملتها مع استلزامه الدلالة على المعنى تارة بملاحظة وضع نفسها واخرى بملاحظة وضع مفرداتها ولعل المراد من العبارات الموهمة لذلك هو وضع الهيآت على حدها غير وضع المواد لا وضعها بجملتها علاوة على وضع كل واحد منها .

وجماعتى گفته انه محتاج بوضع جديد است ودلالت عقليه نيست زيرا كه مراد از دلالت عقلية دلالتى است كه وضع أبداً دخالتي در او نداشته باشد مثل ديز مسموع از وراء جدار كه دلالت ميكند بر وجود لافظ والا لازم مى ايد كه جميع دلالات عقليه باشد زيرا

كه دخالت عقل در اينها واضح است اين بود نزاع اول در دلالت .

امـا النزاع الثاني الذي ينظر اليه كلام الشارح حيث يقول واشار الى اشتراط كونه موضوعاً أي مقصودا الخ .

فهو انهم اختلفوا في انه هـل الدلالة تابعة للارادة أي ارادة المتكلم معنى الكلام ام لا بمعنى ان الوضع كاف في الدلالة فالاكثر ومنهم التفتازاني والخراسانى على الثاني ونسب الى الشيخ الرئيس الاول واستدل للثانى بوجوه منها ان المخاطب العالم بالوضع كلما سمع الكلام فهم منه المعنى سواء أراده المتكلم أم لا فضلاً عن العلم بارادة المتكلم وعدمه ومنها ان الدلالة لو كانت تابعة للارادة لماكان كلام النائم والساهى وامثالهما دالاً على شيء لعدم تحقـق الارادة والتالي باطـل بالضرورة فالمقدم مثله ومنها ان أربـاب كـل لغة واصطلاح يفهمون معاني الفاظهم وان سمعوها عن الجاهل باصطلاحهم الذي لايمكن له مع الجهل ارادة معانيها ومنها انه يفهم من الالفاظ المعاني الحقيقية مع وجود قرينة المجاز المانعة عن ارادتهما .

ومنها ما في الكفاية أيضا حيث قال الخامس لا ريب في كون الالفاظ موضوعة بازاء معانيهامن حيث هي هى لامن حيث هي مرادة للافظها لما عرفت بما لا مزيد عليه من أن قصد المعنى على انحائهمن مقومات الاستعمال فلا يكاد يكون من قيود المستعمل فيه هذا مضافا الى ضرورة صحة الحمل والاسناد في الجمل بلا تصرف في الفاظ الاطراف مع انه لو كانت موضوعة لها بما هي مرادة لما صح بدونه بداهة ان المحمول على زيد في زيد قائم والمسند اليه في ضرب زيد

مثلا هو نفس القيام والضرب لابما هما مرادان انتهى موضع الحاجة من كلامه زاد الله في علو مقامه واستدل للاول أيضا بوجوه منها ان اللفظ لا يدل بالذات كما بين في محله فوجب ان يدل بالارادة واجيب عن ذلك بمنع الحصر لوجود الواسطة وهو الوضع منها ان المشترك المجرد عن القرينة كلفظ عين وجون وغيرهما لايفهم منه المعنى وليس هذا الا لعدم ظهور المراد واجيب عن ذلك بالمنع من عدم الفهم بل يفهم المعاني جميعاً وانما المشتبه والمجهول هو المراد هذا لكن لا يخفى عليك ان النزاع ان كان في الدلالة التصورية فالحقهو الثاني وان كان في الدلالة التصديقية التي يسميها بعضهم بالدلالة التفهمية فالحق هو الاول .

والمراد من الدلالة التصورية مجرد فهم المعنى من اللفظ من دونأن يلتزم المتكلم بمضمونه مثلا لو قال بعت دارى انشاء او اخباراً لا يلزم عليه المعنى بأن نجعله اقراراً بالبيع او انشاء له والمراد من الدلالة التصديقية الزام المتكلم بمضونه زائداً على مجرد فهم المعنى فتدبر .

والمختار عند المصنف تابعية الدلالة للارادة فلذا اشار الى كونه مقصوداً بقوله كاستقم الصادر عن المتكلم قاصداً لمعناه وهو طلب الاستقامة والظاهر انه اشارة الى قوله تعالى مخاطباً لرسوله (ص) فاستقم كما امرت وليعلم انه كما خرج بهذا القيد كلام الساهي والنائم وامثالهما كالمغمى عليه والمجنون والسكران واللاغي كذلكمن أراد منه نفس لفظها دون معناه كما قال زيد قائم جملة اسمية او قال إضرب فعل أمر .

مسأله — كسيكه نسبت بين كلام وجمله را تساوي ميداند قيد مقصود لذاته را در تعريف كلام ذكر نميكند كسيكه نسبت بينهما را عموم وخصوص مطلق ميداند قيد مقصودا لذاته را ذكر ميكند تا خارج شود از تعريف كلام جمله ايكه مقصودا لغيره باشد مثل جمله صله وجمله خبر وجمله صفة وأمثال آنها ورأي مصنف در تسهيل بر تقييد واخراج است اگرچه در اين كتاب رأيش معلوم نيست .

مسأله — دليل ياعقلى است يا نقلي ودليل عقلي بر سه قسم است اول برهان وآن دليليستكه كلى سبب علم بجزئى شود مثل العالم متغير وكل متغير حادث فالعالم حادث كه از حادث ومتغير كلي علم بحدوث عالم كه فرد است حاصل ميشود دوم استقراء است كه عكس برهان است يعنى در استقراء از جزئي علم بكلي حاصل ميشود لذا درتعريف استقراء ميگويند تصفح الجزئيات واستقراء مفيد يقين است اگر همه جزئيات استقراء شده باشد والا مفيد يقين نيست سوم تشبيه است وآن دليلي است كه در او بخواهند از جزئى علم بجزئى ديگر حاصل شود .

مسأله — شارح براى اثبات انحصار ما يتألف منه الكلام دو دليل ذكر كرده يكي عقلى كه استقراء است وديگرى نقلى يعنى روايت ابو الاسود دئلي كه منسوب است الى الدئل قبيلة من العرب لا الى الديلم المراد بهسكان جبال دار المرز كما ادعاه بعض المحشين فانه مـن سقطات القلم لا مـن زلات القدم الصادرة مـن التعصب والعناد كما يفعله بعض العظاميين في عصرنا في تراجم بعض المشهورين

من الرجال بحيث لا محمل له الا التعصب والعناد أعاذنا الله منهما وجميع العباد بحق محمد وآله الامجاد والروايات المنقوله عنه مختلفه ذكرنا بعضها في شرحنا على المطول منها ما نقله السكاكى في علم المعانى وهذا نصه .

يروى عن علي رضي الله عنه انه كان يشيع جنازة فقال له قائل من المتوفى بلفظ اسم الفاعل سائلا عن المتوفى فلم يقل فلان بل قال الله رد الكلامه عليه مخطئا اياه منبها له بذلك على انه كان يجب ان يقول من المتوفى بلفظ اسم المفعول ويقال ان هذا الواقع كان احد الاسباب التى دعته الى استخراج علم النحو فامر ابا الاسود الدؤلى بذلك فهو اول ائمة علم النحو انتهى .

مسأله — بعضى گفته اند كه اسماء افعال قسم چهارم است يعنى نه اسم است نه فعل است نه حرف وآنها را خالفه ناميده اند چون جانشين فعل شده اند لكن مشهور ميگويند كه اينها اسم هستند وبعضى گفته اند اينها فعل هستند چنانچه بيان خواهد شد در شرح قول مصنف وكناية عن الفعل الخ .

مسأله — از فراء نقل شده كه لفظ كلا كه براى ردع است قسم چهارم است يعنى نه اسم است ونه فعل ونه حرف لكن مشهور ميگويند حرف است .

مسأله — بدانكه تراخى برد وقسم است يكى زمانى وديگرى رتبى يعنى درجه ورتبه چيزى از چيزى پست تر باشد اگرچه در زمان واحد باشد بخلاف تراخى زمانى كه بايد از حيث زمان

مؤخر باشد وتراخی حرف از اسم وفعل رتبی است زیرا که حرف رکن کلام واقع نمیشود .

مسأله — جمع آنستکه دلالت کند بر آحاد خود مطابقة مثل زیدون که دلالت میکند بزیدهای متعدد که لفظ انها بالفظ زیدون مطابق است واسم جمع آنستکه دلالت کند بر آحاد تضمنا مثل قوم ورهط که بر افراد قوم وافراد جماعت دلالت میکند لکن لفظ مفرد که زید وعمر وخالد است بالفظ قوم ورهط مطابق نیست واسم جنس بر دو قسم است اول افرادی که دلالت میکند بر معنا چه قلیل باشد وچه کثیر کالتمر والحنطة والشعیر دوم جمعی که دلالت میکند بر معنی بشرطی که سه فرد باشد یابیشتر وصحیح در نزد شارح اینستکه کلم از همین قسم است .

مسأله — للمستقل عندهم اطلاقات قد يطلق ويراد منه ما كان مستقلاً في الدلالة وهذا هو المراد في تعريف الاسم والفعل والحرف وقد يطلق ويراد منه ما كان مستقلا في الاستعمال كما يذكر في بيان الضمير المتصل والمنفصل وقد يطلق ويراد منه ما كان مستقلا في تعيين المعنى كما يذكر في الفرق بين العلم وسائر المعارف وقد يطلق ويراد منه ما كان مستقلا في الافادة كما يقال في وجه وجوب كلام تام قبل مادام انه بتاويل الظرف والظرف فضلة غير مستقلة بالافادة وقد اوضحنا ذلك في شرحنا على الصمدية في باب الافعال الناقصة وقد يطلق ويراد منه ما كان مستقلا في الوضع وهذا هو المراد ها هنا أي في تعريف الكلمة والا يخرج منه الحرف ان كان المراد الاول

أو الضمير المتصل ان كان المراد الثاني أو سائر المعارف ان كان المراد الثالث .

مسأله — بدانكه بقيد مستقل خارج ميشود الف فاعل وواو مفعول ونحوهما وبقيد دال خارج ميشود مهملات كه از متكلم حاضر شنيده شود وبقيد بالوضع خارج ميشود الفاظيكه دلالت آنها بالطبع است مثل اخ اخ كه دلالت ميكند بروجع صدر وهمچنين بالوضع خارج ميشود مهملاتيكه از وراء جدار شنيده شود چونكه دلالت آن بر وجود لافظ بحكم عقل است زيرا كه عقل حكم ميكند كه وجود لفظ بدون لافظ محال است .

مسأله — بدانكه كلمه بر چهار قسم است اول كلمه كه لفظ است تحقيقاً مثل اضرب وزيد وفي كه مذكور باشد دوم كلمه كه لفظ باشد تقديراً مثل اضرب وزيد وفي كه در تقدير باشد سوم كلمه كه منوى باشد بالفظ تحقيقي مثل ضميريكه مستتر است در اضرب مذكور چهارم كلمه كه منوى باشد بالفظ تقديري مثل ضمير مستتر در اضرب مقدر قول شارح تحقيقاً اشاره بقسم أول است وتقديراً اشاره بقسم دوم است معه اشاره بقسم سوم وچهارم است چونكه ضمير معه راجع است بهر يك از تحقيقي وتقديرى ولفظ كذلك حال است از ضمير معه يعنى حال كونى كه ان لفظيكه قسم سوم وچهارم با او منوى شده يا تحقيقي باشد يا تقديرى .

مسأله — اعلم ان القائلين بأن دلالة الالفاظ بالوضع لا بالذات اختلفوا في الواضع فقال بعض ان الواضع هو الله تعالى وعلم الانسان الاول بالوحي او بطريق آخر لا نعلمه لان الله على كل شيء قدير

وقال بعض آخر هو البشر وهو اما واحد أو جماعة وعرفوا غيرهم بالاشارة والقرائن كما في تعليم الاطفال اللغات واصحاب هذا القول عينوا بعض الواضعين لبعض اللغات فعينوا يعرب ابن قحطان للغة العرب وغيره لغيرها كما بين في محلة وفصل بعض آخر فقال ان واضع القدر المحتاج اليه هو الله تعالى وواضع غيره غيره تعالى واستدل للاول بقوله تعالى وعلم آدم الاسماء كلها وباخبار ذكرت في كتب التفسير واستدل للثاني بأنه لو كان الواضع هو الله تعالى للزم خلق علم ضرودي بوجوده تعالى وتقدس حتى يعرفه الانسان اولا ثم يعرف انه الواضع للالفاظ ويلزم من ذلك عدم وجوب معرفة الباري تعالى لامتناع تحصيل الحاصل فضلا عن وجوبه واستدل الثالث بلزوم الدور او التسلسل لو كان واضع قدر المحتاج هو البشر اذ يحتاج في وضعه واعلامه للغير الى لفظ آخر فان كان هو الاول لزم الدور والا يلزم التسلسل .

مسأله — اخراج المركبات التامة عن أمثال هذا التعريف الذي لم يذكر فيه قيد الافراد محتاج الى عناية زائدة كما ارتكبها بعض المحققين فأخرجها بأنها دالة بضميمة هيئاتها فحينئذ يلزم عليه ان يخرج من التعريف كثير من المفردات كاسم الفاعل واسم المفعول بل الفعل وكل ما كان لهيئته دخالة في الدلالة .

مسأله — بر قول شارح ولا يطلق على غيرها دو اشكال وارد شده اول آنكه لازم مى آيد كه مركبات ناقصه كه مركب از دو لفظ باشد قول نباشد زيرا كه اين مركبات ناقصه كلمه نيست چون واحد نيست وكلام نيست چونكه اسناد ندارد وكلم نيست چونكه

سه کلمه نیست وجواب داده شده از این اشکال به اینکه مراداز غیر آن چیزیستکه مغایر باشد با خود کلمه وکلام وکلم وبا اجزاء آنها نه اینکه مغایر باشد باخود این سه فقط ومرکبات ناقصة از قسم دوم است یعنی فقط با خود این سه مغایر است نه با اجزاء آنها بس اطلاق قول بر مرکبات ناقصه صحیح است اشکال دوم اینستکه در سابق گفته شد که قول بر رای واعتقاد اطلاق میشود چگونه میگوید که قول بر غیر کلمه وکلام وکلم اطلاق نمیشود وجواب از این اشکال داده شده که مراد از قول که سابق گفته شد بر رأی واعتقاد اطلاق میشود قول لغوی است ومراد از قول در اینجا که بر غیر کلمه وکلام وکلم اطلاق نمیشود قول اصطلاحی است .

مسأله — ان كان المراد من قوله ، وكلمة بها كلام قد يؤم ، ان أهل اللغة يقصدون من الكلمة الكلام كما حمله الشارح علىهذا فلفظة قد للتكثير كما قال الشارح وانكان المراد ان أهل الاصطلاح يستعملون الكلمةويريدون بها الكلام فلفظة قد للتقليل والظاهرالثاني لأن المصنف من أهل الاصطلاح وبيان الاصطلاح اولى بأهل الاصطلاح وجعل الشارح استعمال الكلمة في الكلام مجازاً من باب تسمية الكل باسم الجزء يؤيد ما ذكرنا وينافي ما اختاره الشارح لأن مجازية الكلمة في الكلام غير مسلمة في اللغة وان قال به بعض .

مسأله — مراد از علا ما يتكه براى هر يك از اسم وفعل وحرف ذکر میشود تعریف آنها نیست بلکه ممیزات آنها است .

مسأله — فرق بين تعريف وذكر مميزات اينستكه در تعريف لازم است اطراد وانعكاس يعنى واجب است كه تعريف جامع افراد ومانع اغيار باشد بخلاف ذكر مميزات كه فقط اطراد لازم است يعنى واجب است كه در هر جا كه علامت وجود داشته باشد ذو العلامة موجود باشد لكن لازم نيست كه هر جا ذو العلامة موجود باشد علامت وجود داشته باشد مگر انكه علامت از علامات شامله باشد پس اشكال نشود در مميزات اسم بمثل كيف ونحو آن كه هيچ يك از مميزات مذكور در او موجود نيست .

مسأله — يجوز أن يقرء يراعى مجهولا ، ومذهب ، بالرفع والتنوين ، وغيره ، بالرفع صفة لمذهب وحينئذ الضمير راجع الى مذهب المصنف لا نفسه ويجوز أيضا أن يقرء مجهولا لكن باضافة مذهب الى غيره وحينئذ الضمير راجع الى المصنف لا مذهبه ويجوز أيضا أن يقرء معلوما ومذهب بالنصب والاضافة وحينئذ الضمير راجع الى المصنف لا مذهبه ويجوز أيضا أن يقرء معلوما ومذهب بالنصب بدون الاضافة وان لم يساعده رسم الخط ويقرء غيره بالنصب فحينئذ الضمير راجع الى مذهب المصنف لانفسه فعلم ان الاحتمالات أربعة لا ثلاثة كما توهمه بعض المحشين .

مسأله — تنوين ده قسم است چهار قسم آن مميز است كه بر غير اسم داخل نميشود وشش قسم ديكر بر غير اسم أيضا داخل ميشود لذا شارح كفته است المنقسم الخ .

ثم اعلم ان الالفاظ المستعملة في اللغة اربعة اقسام الاول مايثبت لفظا وخطا كزيد وضرب ومن والثاني ما لايثبت لفظا ولا خطا

كالمستتر وجوبا والثالث ما يثبت خطا لا لفظا كالواو من الصلوة والزكوة ونحوها والرابع عكس ذلك كالالف من هذا ورحمن ونحوها والتنوين من هذا القسم فلذلك قال وحده نون تثبت الخ .

مسأله — مراد از نداء كه مميز اسم است منادى شدن است نه نداء كردن چودن ندا كردن فعل متكلم است وهمين است مراد شارح كه تفسير ميكند نداء را بالصلاحية لان ينادى وهمچنين است تنوين يعنى منون شدن مميز اسم است نه تنوين دادن چون تنوين دادن فعل متكلم است .

مسأله — بسم الله الرحمن الرحيم مثال است از براى سه قسم از جر اول جر بحرف كه در اسم است دوم جر باضافه كه در الله است سوم جر بتبعية كه در الرحمن است وبراى جر تقديرى ومحلي مثال ذكر نكرده وزيد مثال است براى تنوين تمكن وصه مثال است براى تنوين تنكير چونكه فرق بين معرفه ونكره اسماء أفعال بتنوين است چنانچه مصنف در باب اسماء أفعال ميگويد .

واحكم بتنكير الذي ينون منها وتعريف سواه بين

زيرا كه مراد از صه با تنوين طلب سكوتى است كه زمانش معين نشده ومراد از صه بدون تنوين طلب سكوت در زمان حاضر است ومسلمات مثال است از براى تنوين مقابله زيرا كه الف وتاء مركباً در جمع مؤنث سالم در مقابل واو در جمع مذكر سالم است وتنوين در جمع مؤنث سالم در مقابل نون در جمع مذكر سالم است واين تنوين براى تنكير نيست زيرا كه تنوين تنكير مختص است به بمبنيات وبر معربات داخل نميشود وتنوين عوض نيست

چونكه از جمع مؤنث چیزی حذف نشده که این تنوین عوض از او باشد وحینئذ مثال است از برای تنوین عوض از جمله وكل مثال است از برای تنوین عوض از مفرد وجوار مثال است برای تنوین از حرف واحد بنابر قولی والرجل مثال است از برای لام تعریف وام سفرمثال است برای قائم مقام ال در لغت بعض عرب وانا قمت مثال است برای دو قسم مسند الیه که یکی مبتدأ شدن است که باید در صدر باشد ودیگری فاعل است که باید در اخر باشد .

مسأله — عبارت شارح که میگوید مثال ما دخله ذلك خالی از مسامحه نیست زیرا که در تنوین دخول صدق نمیکند بلکه لحوق صدق میکند ودر اسناد هیچ یك از دخول ولحوق صدق نمیکند بلکه در جمیع غیر از أل واسناد ونداء لحوق است فتبصر .

مسأله — بدانکه هر یك از اسم وفعل وحرف نقل بدیگری میشود مثل شمر ویزید که فعل است نقل باسم شده ومثل أسماء أفعال بنابر قولی که اسم است نقل بفعل شده ومثل لو در بیت اول وایاك واللو که حرف بوده نقل باسم شده لكن لابد للنقل من علامة وعلامة النقل في لو التنوين في الاول ولام التعريف في الثاني لانها من مميزات الاسم والاطراد فيها واجب كما سبق فقول الشارح في غير الاسم يعنى غير الاسم بالنظر البدوي لا الثانوي .

مسأله — قد يهمل ان المصدرية الناصبة للمضارع فلا يعمل فيه النصب بل يبقى على رفعه كما قال المصنف في باب اعراب الأفعال .

وبعضهم أهمل ان حملاً على   ما اختها حيث استحقت عملا

وتسمع بالمعيدي من هذا القبيل ولهذا صار سبباً للقدح والاشتباه اذ لو كان تسمع منصوبا لعلم انه مؤول بالاسم اعني المصدر فلايصير مورداً للقدح والاشتباه .

مسأله — قول الشارح لشرفه عليه علت تقديم فعل است بر حرف ولكونه أحد ركنى الكلام علة شرف فعل است .

ضمير مستتر در نعمت راجع است بانچه كه ضمير فيها راجع باو است ومخصوص بمدح الوضوء محذوف است .

مسأله — بعضى كفته اند نعم اسم است بدليل دخول باءجاره بر او در ماهى بنعم الولد وبعضى كفته اند فعل است بدليل من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت كه تاء ساكنه بنعم ملحق شده وچون مختار در نزد شارح قول دوم است براى تاء ساكنه نعمت را مثال زد .

مسأله — الوجه في اختيار الشارح الفعلية ما هو المسلم في محله ان الدليلين المتعارضين ان امكن الجمع بينهما فالجمع اولى من ترك احدهما او كلاهما وهنا يمكن الجمع بالتصرف في دليل الاسمية بأن يقال ان مجرور الباء في بنعم الولد محذوف والتقدير ما هى بولد مقول فيه نعم الولد ومثل هذا التقدير شايع في كلامهم ولا يمكن التصرف في دليل الفعلية اذ لم يعهد في كلامهم حذف ما لحقته التاء مع ابقائها فالتاء لاحقة بنفس نعم فهو فعل لان التاء من مميزاته .

مسأله — التاء في لات وربة وثمة متحركة بحركة البناء ووجهه واضح لكن في كون تاء لات للتأنيث كلام اذ هي عند بعض فعل

والتاء فيها لام الفعل كقوله تعالى لا يلتكم من أعمالكم شيئا وعند بعض آخــر هي بدل السين اذ أصلها ليس وعند بعض التاء تـاء المضارعة في تحين من حان يحين على خلاف رسم الخط فقولنا لات حين مناص كان الواجب ان يكتب التاء متصلاً بحين فالفصل على خلاف القياس في رسم الخط وقال بعف انها تاء المبـالغة أي مبالغة النفي .

مسأله — تعدد مثال براى ياء مخاطبة اثبات فعليت هاتى وتعالى است چون بعضى قائل باسميت آنها شده .

مسألة — هاتي فعل أمــر مؤنث حاضر است از باب مفاعلة وتعالى فعل أمر مؤنث حاضر است از باب تفاعل .

قال في المصباح تعال فعل امر واصله ان الرجل العالى كان ينادى السافل فيقول تعال ثم كثر في كلامهم حتى استعمل بمعنى هلم مطلقا سواء كان موضع المدعو اعلى او اسفل او مساويا فهو في الاصل لمعنى خاص ثم استعمل في معنى عام ويتصل به الضمائر باقيا على فتحه فيقال تعاليا تعالوا تعالين وربما ضمت اللام مع جمــع المذكر السالم وكسرت مع المؤنثه وذلك للمجانسة .

مسألة — التمثيل بتفعلين للاشارة الى ان كون الياء علامة لا يختص بفعل الامر كما يوهمه اضافة الياء الى افعلى بل تكون علامة في غيره أيضا .

مسألة — ضمير لانه ضرورة راجع است بمجموع دخول النون على الاسم نه دخول النون فقط زيرا كه دخول النون مقصود شاعر بوده لكن بجهت ضرورت شعري بر اسم داخل شده .

مسألة — اورد على كون هل مشتركاً بين الاسماء والافعال بأنه ينافي ما سيأتي في باب الاشتغال من اختصاصه بالفعل .

واجيب عن ذلك بأن الاختصاص حيث كان في حيزها فعل والسر في ذلك ان هل كان في الأصل للحقيق بمعنى قد ومنه قوله تعالى هل أتى على الانسان حين من الدهر لم يكن شيئاً مذكورا — أي قد أتى على الانسان الخ نقل ذلك عن ابن عباس والكسائي والفراء وأصله كان أهل فترك الهمزة لكثرة استعماله معها فاقيم هـــل مقام همزة الاستفهام وأفاد معناها وقد من مختصات الافعال وكذا هل لانها بمعناه لكنه لما كثر نيابتها عن همزة الاستفهام نسيت أصلها واختصاصها بالفعل واذا رأت الفعل في حيزها تذكرت أصلها وحنت الى الفعـل الذي هو إلفها المألوف وعانقته ولا ترضى بوقوع فاصل بينهما كما في باب الاشتغال بخلاف ما اذا لم تره في حيزها كما في ما نحن فيه فانها تنسى أصلها فتدخل على الاسم أيضا .

خلاصة آنكه مشترك بودن هل قبل از داخل شدن بر جمله است واختصاص بعد از داخل شدن بر جملة ايست كه در او فعل باشد بس منافاتى نيست بين حكم باشتراك وحكم باختصاص لعدم اتحاد زمانهما .

مسألة — بر قول مصنف (والامر ان لم يك للنون محل فيه) الخ اشكال شده بلفظ كلا كه بمعنى انته ميباشد با اينـكه اسم نيست بلكه حرف است .

مسألة — لما كان من اقسام الاسم مـا ليس بمعرب ولا بمبني كالاعلام المحكية ومطلق الاسماء قبل التركيب على قول أتى المصنف

بمن التبعيضية اشارة الى عدم انحصار الاسم في المعرب والمبني .

مسألة — چون اسماء مورد معانى مختلفة ميباشد يعنى فاعليت ومفعوليت ونحوهماوهر يك از اينها محتاج علامت است لذا ميگويند (الرفع علامة الفاعلية والنصب علامـــة المفعولية) پس مقتضى حكمت وضع اينست كه آخر اسم بسبب دخـول علامات مختلف شود وهمين اختلاف را اعراب مينامند وچون اين اختلاف بر طبق حكمت وضع است او را اصل مينامند واصل در اينجا بمعناى را حج است نه ما يبتنى عليه الشيء .

مسألة — اختلاف آخر معرب چهار قسم است — اول اختلاف ذات است حقيقة مثـــل اسماء ستة • دوم — اختلاف ذات است حكماً مثل تثنيه وجمع مذكر سالم در حال نصب وجر • سوم — اختلاف صفت است حقيقة مثل رجل وزيد در حالات ثلاث • چهارم — اختلاف صفت است حـــكماً مثل مسلمات در حال نصب وجر •

مسألة — بدانكه اختلاف است در بين نحويين در سبب بنـاء اسم كه آيا سبب بناء منحصر است در شباهت اسم بحرف ياسبب ديگر هم دارد • پس بعضى گفته اند كه سبب متعدد است كه از جمله آنهـــا شباهت رساندن اسم است به فعل در معنى مثل اسماء افعال واز جمله آنها عدم تركيب است يعنى اسماء قبل از تركيب مبنى هستند بسبب عدم تركيب وديگر از اسباب بناء اجتماع سه سبب است از اسباب منع صرف مثل حذام وقطام ونحوهما كـــه سبب بنـــاء آنها اجتماع علميت وتأنيث وعدل است وجماعتي

علت بناء را منحصر در شباهت حرف میدانند وسه قسم مذكـور را ثابت كرده اند كه بناء در آنها بسبب شباهت بحرف است ودر اسماء افعال گفته اند شباهت معنوي بفعل سبب بناء نميشود — والا لازم آيد سقيا لك كه بمعنى فعل است مبني باشد على ان الفعل انما بنى للشبه المعنوى بالحرف كما في متى وهنا وسياتى الاشارة الى ذلك في اوائل بحث المفعول المطلق وهمچنين گفته انـد عدم تركيب سبب بناء نميشود چونكه اعراب وبناء از أحكام اسم است بعد از تركيب وقبل از تركيب اسم نه معرب است ونه مبني بدليل آنكه در تعريف اعراب ميگويند الاعراب ما جيء به لبيان مقتضى العامل وبديهي است كه قبل از تركيب عاملي نيست تااعراب آورده شود ومعرب شود — يا آنكه مبنى شود وحذام را گفته اند كه علت بناء آنها شباهت رساندن آنها است در وزن بنزال ومصنف همين قول را اختيار كرده است . لـذا علت بناء را منحصر كرده در شباهت بحرف — بدليل اينكه من الحروف معمول مدنى است وتقديم ما حقه التأخير يفيد الحصر .

مسأله — مدنى اسم فاعل است از باب أفعال وثلاثي بجردش دنى يدنو بمعنى قرب ميباشد وياء در مدنى ياء اطلاق است نه لام الفعل چونكه ياء لام الفعل بسبب اعلال حذف ميشود مثل قاض ويحتمل كه ياء لام الفعل باشد بنابر قولى كه در حال وقف يـاء را باقى ميگذارد .

مسأله — كل شيء جرى على مقتضى أصله لا سؤال فيه وكل شيء لم يجر على مقتضى أصله ففيه سؤال عن عدم جريه على مقتضى

أصله ولما كان اسم المبني غير جارعلى أصله الذي هو الاعراب يجيء السؤال فاشار المصنف الى السبب والعلة بقوله (لشبه من الحروف . . . الخ) .

مسأله — دانسته شد که در اسم مبني يك سؤال است از علت بناء واين در صورتی است که مبني بر سکون باشد واگر مبني بر حرکت باشد دو سؤال دیگر نیز میباشد یکی اینکه چرا متحرك شد چون اصل در مبنی سکون است ویکی اینکه چرا متحرك شد بحرکت خاصة مثلاً در کم يك سؤال است ودر حيث وامس وأين در هر يك سه سؤال وسه جواب است مثلاً در أين سؤال میشود که چرا مبني شده — در جواب گفتة میشود که چون شباهت معنوي دارد بحرف زيرا که متضمن معنای همزه استفهام است پس از آن سؤال میشود که چرا متحرك شده وجواب گفته میشود بسبب التقاء ساکنين پس از آن سؤال میشود چرا متحرك بفتحه شده در جواب گفته میشود زيرا فتحه اخف حرکات است .

مسألة — در فعل وحرف اگر مبني بر سکون باشه هيج سؤالی نیست چون اصل در آنها بناء است واصل در بناء سکون است واگر مبني بر حرکت باشند فقط دو سؤال است یکی آنکه چرا متحرك شد وديگر اينکه چرا بحرکت خاصة شد مثلا در واو عطف سؤال میشود که چرا متحرك شد در جواب گفته میشود بجهت تعسر یا تعذر ابتداء بساکن پس از آن سؤال میشود که چرا فتحه شد در جواب گفته میشود چون ضمه وکسره بر واو ثقيل بودند .

مسألة — شباهت حرفي در صورتي سبب بناء میشود که مدني

باشد يعني معارضي از مختصات اسم نداشته باشد كه در اين صورت قريب ميكند اسم را بحرف واكر غير مدني باشد يعنى اكر معارضه كند با او چيزى كه مقتضى اعراب است يعني معارضه كند با او يكى از مختصات اسم پس در اين صورت سبب بناء نميشود مثل شباهتى كه در أي استفهامية وأي شرطية هست كه معارضه كرده با شباهت در آنها اضافه كه از مختصات اسم است لذا شباهت در آنها سبب بناء نشده وآنها معرب هستند .

مسألة — اذا شابه شيء شيئاً يعطى حكم المشبه به للمشبه ولا يعكس لأن العكس تحصيل للحاصل مثلا اذا شابه زيد اسداً في الشجاعة فيعطى زيداً المدح بالشجاعة لا الاسد لان المدح بالشجاعة حاصل للاسد سواء شابه زيد أم لا .

مسألة — اعلم ان كل واحد من الكلمات الثلاث قد يشابه الاخرى كما شابه اسم الفعل الفعل في النيابة وكما شابه فعل المضارع الاسم في التخصيص والتخصص والاشتراك وكما شابه ان واخواتها الفعل في العمل والمعنى وكما شابه الاسم الحرف فيما يصير علة للبناء كالافتقار ونحوه وكما شابه الاسم الغير المنصرف الفعل في الفرعية .

مسألة — اثر الشباهة يختلف باختلاف قوة الشباهة وضعفها وباختلاف قوة وجه الشبه في المشبه به وضعفها وكذا بحسب خفاء وجه الشبه وظهوره أو بعد المشبه عن المشبه به وقربه مع قطع النظر عن الشباهة .

مسألة — عدم الانصراف نصف البناء لان الاول يمنع عن

شيئين وهما الجر والتنوين والثاني يمنع من أربعة أشياء وهي الاعراب الثلاثة والتنوين .

مسألة — هر يك از نه سبب منـــع صرف فرع است مثلاً عجمية فرع است براى عربيت چونكه اصل اينست كه در لغت عرب لفظ عربي استعمال شود نه غير آن وهمچنين تأنيث فرع تذكير است چونكه اصل در اسماء مذكر بودن است وهكذا .

مسألة — هميشة در فعل دو فرعيت مـوجود است يكى اينكه فعل دائماً محتاج است باسمى كه فاعلش باشد چونكه از دو فعـل كلام مركب نميشود لكن اسم محتاج بفعل نيست چون كلام از دو اسم مركب ميشود وديگر اينكه فعـل فرع اسم در اشتقاق چونـكه فعل از مصدر مشتق ميشود كه اسم است ولا عكس على الرأي المشهور .

مسألة — چون شباهت غير منصرف بفعل در همين فرعيت است وفرعيت چندان ظاهر نيست بلكه مخفي است باندازه كـــه اثبات شباهت كه فرعيت است در مشبه يعني غـــير منصرف وهمچنين در مشبه به يعنى فعل محتاج بدقت وامعان نظر است لذا اكتفاء بيـك شباهت نشده بلكه بايد دو شباهت يعنى دو فرعيت در اسم باشد تا غير منصرف شود لكن در مبني شدن اسم يك شباهت بحرف كافي است بجهت قوت وجه شبه در حرف مثلا كسى شك نميكند در احتياج حرف بجمله در حين استعمال بخلاف فرعيت در فعل كه بعضى قبول ندارند وميگويند كه اسم فرع فعل است چنـانچه در باب مفعول مطلق بيان ميشود كه مصنف ميگويد (وكونه اصلا

لهذين انتخب).

مسألة — بعد ودور بودن اسم از حرف دو مقابل بعد اسم است از فعل زيرا كه اسم وفعل فقط در مسند اليه شدن با هم فرق دارند كه اسم مسند اليه ميشود وفعل مسند اليه نميشود اما در مسند بودن فرقى ندارند زيرا كه هر دو مسند ميشوند وديگر اينكه اسم وفعل نوع واحد هستند چونكه هر دو مستقل هستند بخلاف حرف كه نه مسند ميشود ونه مسند اليه وبا اسم در نوع استقلال متحد نيست زيرا كه حرف غير مستقل است وحرف با اسم جمع نميشود مگر در جنس أعم كه كلمه بودن است وهمين است ماحصل تعليل ابن حاجب كه شارح نقل كرده .

مسأله — قد سبق أنهم اختلفوا في ان علة بناء الاسم هل هي الشباهة بمطلق مبني الاصل اعني الحرف والفعل ام منحصرة في الشباهة بالحرف فقط والمختار عند المصنف الثاني كما أشار اليه الشارح بقوله وفهم من حصر المصنف ... الخ .

مسألة — الاصل في وضع الحروف ان يكون على حرف واحد او حرفين كما في علم التصريف والاصل في وضع الاسم ان يكون على ثلاثة فصاعداً وما زاد من الحروف على حرفين كليت ولعل مثلاً فهو خارج عن أصله وكذلك ما نقص من الاسماء عن ثلاثة أحرف كتاء الفاعل ونائه فهو أيضا خارج عن أصله فالحرف الخارج عن أصله أشبه الاسم كما ان الاسم الخارج عن أصله أشبه الحرف .

مسألة — اسم اگر شباهت بحرف رسانيد بناء را باسم ميدهند كه از احكام حرف است ولكن اگر حرف شباهت باسم رسانيد

اعراب را که از احکام اسم است بحرف نمیدهند لانه لايقبله اذ المعانی التی توجب الاعراب لاتعتوره کما يصرح بذلك عنقريب بلکه حکم دیگری از احکام اسم را بحرف میدهند از قبیل متصرف فیه بودن وأمثال آن — لذا در لعل وامثال آن گاهی تصرف میشود ·

والسبب في ذلك أمران الاول ان وجه الشبه وهو الزيادة على حرفين ليس مختصا بالمشبه به اعني الاسم لان الفعل أيضا الاصل فيه ذلك بخلاف الاسم المشبه بالحرف في الوضع فان وجه الشبه أعني الوضع على حرف أو حرفين مختص بالمشبه به أعني الحرف لانه الاصل في الحرف فقط ولا يشاركه غيره في هذا الاصل .

الثاني ان الحرف لا يحتاج الى الاعراب لانه لا يعتوره المعاني المفتقرة الى الاعراب فالمقتضى لاعراب الحرف أعني الشباهة بالاسم وان كان موجوداً لكنه لغو واللغو قبيح عند العقلاء والشرط في تأثير المقتضي انتفاء المانع ·

مسألة — بدانکه اشاره وهمچنین بقیه معانی حرفیه مثل ابتداء واستعلاء وأمثال آن معاني جزئية خاصة هستند وکلی هر يك معنای اسمی است حاصل آنکه هر يك از ابتداء واستعلاء واشاره ونحوها برد وقسم است یکی کلی ودیگری جزئي وجزئي معنای حرفي است وکــلي معنای اسمی مثلاً لفظ ابتداء که مصدر باب افتعال است برای کلي ابتداء وضع شده که معنای اسمی است ولفظ من که حرف است برای ابتداء جزئي که معنای حرفي است وضع شده وهمچنین لفظ استعلاء کــه مصدر باب استفعال است برای کلی

استعلاء كه معناى اسميست وضع شده ولفظ على كه حرف است براى استعلاء جزئي كه معناى حرفيست وضع شده وهكذا سائر المعاني الحرفية لكن از براى اشاره جزئي حرفي وضع نشده وبراى اشاره كلي لفظ اشاره كه مصدر باب افعال است وضع شده اگرچه بعضى گفته كه لام تعريف عهد كه حرف است براى اشاره جزئى كه معناى حرفيست وضع شده لكن اين قول ضعيف است اگر مراد عهد ذهنى يا خارجى باشد زيرا اشاره ايكه محل نزاع است اشاره حسى است نه ذهنى واگر مراد عهد حضورى باشد اين شبهه قوى ميباشد فتأمل ويأتى لهذا تتمه في اسماء الاشاره .

مسألة — اگر مفرد قبل از لحوق علامت تثنية شباهت بحرف در او موجود شود وبعد از آن علامت باو ملحق شود تثنية با علت بناء معارضه ميكند ومعرب ميشود وهمچنين است جمع واگر علت بناء وشباهت پس از لحوق علامت موجود شود تثنية معارضه نميتواند واز همين قسم دوم است تثنيه وجمع اسم لاء نفي جنس ومنادى اجماعاً وتثنيه اسماء اشاره وموصولات از قسم اول است وقول شارح (وانما اعرب ذان وتان الخ) اشاره بهمين مطلب است پس اشكالى نيست در اينكه تثنيه وجمع منادى وهم چنين تثنيه وجمع اسم لأنفى جنس مبني شده وتثنيه وجمع موصولات وأسماء اشاره معرب شده چونكه در اول حرف ندا ولاء نفي جنس وارد بر تثنية وجمع شده بعكس الثاني على رأي المصنف والى هذه القاعدة يشير نجم الائمة في باب غير المنصرف في بحث العجمة حيث يقول ان الطارى يزيل حكم المطر وعليه فتنبه .

مسألة ــ بدانكه اسماء افعال شباهت دارد بحروف مشبهة بالفعل در استعمال يعني چنانكه حروف مشبهة بالفعل بمعناي فعل استعمال ميشود وعامل در لفظ آنها أثر نميكند هكذا اسماء أفعال بمعناى فعل استعمال ميشود وعامل در آنها أثر نميكند بنابر قول أرجح .

مسألة ــ اعلم ان اسم الفعل اسم للفظ الفعل لا لمعناه مثلاً صه اسم للفظ اسكت المركب من (أ ــ س ــ ك ت) لا لمعناه والا يلزم أن يكون فعلاً لأن الاسمية والفعلية والحرفية منشئها المعنى فكل لفظ دل على معنى مستقل مقترن بأحد الازمنة فهو فعل فان كان صه اسماً لمعنى الفعل لزم أن يكون فعلاً لأن معنى الفعل مقترن بأحد الازمنة فيكون صه مرادفاً لاسكت فكيف يقال انه اسم .

مسألة ــ الافتقار على قسمين الأول الافتقار الى المفرد وهو لايختص بالحرف بل هو مشترك بين الكلم الثلاث لأنه لايمكن استعمال كل واحدة منها الا مركباً مع غيرها وهذا هو المراد بقولنا ان استعمال المفرد محال في لغة العرب بل في كل لغة لأن الغرض من وضع الكلمات الثلاث الافادة وهي متوقفة على التركيب كما هو واضح . ؟

الثاني الافتقار الى الجملة وهذا لايختص بالحرف فقط لأن كل واحد من الاسم والفعل اذا ركب مع غيره يصير كلاماً ويفيد بخلاف الحرف لأنه اذا ركب مع مفرد آخر لا يصير كلاماً حتى يفيد بل يحتاج الى جملة يتركب معها فالحرف دائماً محتاج الى جملة مركبة من غير الحرف يقع هو فيها فاذا اشبه الاسم بالحرف في هذا الافتقار الذي هو الاصل في الحرف وكان افتقار الاسم أصلياً أي من حين

الوضع كالموصولات والظروف الواجبة الاضافة الى الجملة فيصير مبنياً فظهر من ذلك بطلان القول بأن علة بناء الضمائر الافتقار الى المرجع لأن المرجع فيها مفرد او في حكم المفرد والافتقار الى المفرد لا يصير سبباً للبناء .

مسألة — بين شباهت معنوي وشباهت افتقارى سه فرق است أول اينكه در شباهت معنوى چون معناى حرفي جزء معناى اسم است نه تمام معنى والا لازم آيد كه اسم نباشد چنانچه قبلاً اشاره شد پس معناى اسم محتاج است بجزء داخلي خود از قبيل افتقار كل بجزء بخلاف شباهت افتقاري كه معناي اسم محتاج است بجمله ايكه خارج از معناى اسم است دوم اينكه مفتقر اليه در شباهت معنوى غير مستقل است ودر شباهت افتقاري مستقل است فرق سوم اينكه مفتقر اليه در شباهت معنوى ممكن است لفظي برايش وضع نشده باشد مثل اشاره ولي در شباهت افتقاري مفتقر اليه بدون لفظ نيست ؟

مسألة — قال بعض المحققين ان علة البناء في الظروف المضافة الى الجمل هي الشبه المعنوي لا الافتقارى لانها تضمنت معنى حرف الاضافه وذلك لانها وان كانت في الظاهر مضافة الى الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة فشابهت الغايات المحذوف ما اضيفت اليه فبنيت لتضمنها معنى حرف الاضافة كالغايات .

مسألة — المراد من أوائل السور الحروف المقطعة نحو يس وطه .

مسألة — بعضى كفته اند كه يكي از اسباب بناء شباهت لفظي

است يعنى لفظ اسم مثل لفظ حرف باشد مثل ليت يقولها المحزون كه ليت اسم است ومبتدأ ليكن مبني شده . بسبب اينكه لفظش مثل لفظ ليت ايستكه از حروف مشبهة بالفعل است ليكن اين قول باطل است زيرا كه أمثال ليت يقولها المحزون از باب حكاية است نه از باب بناء ؟

مسألة — بدانكه در اسم گاهى دو سبب بناء جمع ميشود مثل كم كه هم شباهت وضعى دارد وهم شباهت معنوى ومثل ضمائر واسماء اشاره كه هم شباهت معنوي دارد چونكه تكلم وخطاب وغيبةواشاره از معاني حرفيه است وهم شباهت وضعى كه در غالب آنها موجود است كه بقية را حمل بر غالب ميكنند وهم شباهت افتقاري على قول ضعيف ولهذا تتمة نذكرها في اول اسماء الاشارة

مسألة — در اول باب معرب را مقدم كرد چون معرب اشرف است از مبني زيرا كه معرب اصل است ودر مقام بيان احكام معرب را مؤخر كرد چونكه مبني محصور است چنانچه گذشت كه جميع اقسام مبني فقط شش قسم است بخلاف معرب كه اقسام كثير دارد .

مسألة — معرب دو قسم است اول آنكه آخرش حرف علة نباشد مثل أرض دوم آنكه در آخرش حرض علة باشد مثل سمى برزون هدى ونهي وسما لغتي است در اسم .

مسألة — در نزد شارح در اسم شش لغت است كه در اين بيت جمع كرده (اسم بضم الاول والكسرى الخ) ودر نزد بعضى

هيجده لغت است که در اين بيت جمع کرده

(سما سم واسم سماة كذا سما وزد سمه واثلث أوائلها كلها)

مسألة — الأصل في الفعل البناء لعدم اعتوار المعاني المفتقرة اليه عليه (فان قلت كثيراً ما يقع الفعل حالا او صفة او مضافا اليه وهي من المعاني المفتقرة الى الاعراب) قلنا في هذه الموارد ليس الفعل وحده حالا او صفة ونحوهما بل الجملة اي مجموع الفعل والفاعل.

مسألة قيل ان الاصل في الاسماء البناء والاصل في الافعال الاعراب وقيل الاصل في كليهما الاعراب والحق عكس الاول كما عليه المشهور.

مسألة — هرگاه فعل با فاعل اسم شود مبني است چون متضمن اسناد است واسناد معنى حرفيست واگر فعل بدون فاعل اسم شود غير منصرف است اگر يکسبب ديگر غير از وزن الفعل در او باشد پس لفظ يزيد وشمر ممکن است مبني باشد وممکن است غير منصرف باشد وممکن است منصرف باشد .

مسألة — فعل ماضي مبني است اتفاقا ودر أمر حاضر اختلاف است جمهور بصريين ميگويند مبني است وكوفيين ميگويند معرب است بلام جزم مقدره چنانکه لام در قراءت بعضى ظاهر شده در فلتفرحوا ودر قول شاعر ؛

(لتقم انت يابن خير قريش كي لتقضي حوائج المسلمينا)

مسألة — مراد از معاني معتورة بر فعل مضارع که سبب شباهت او باسم است ؟ . تخصيص وتخصص واشتراك است زيرا چنانکه اسم گاهی مشترك ميشود وگاهی تخصيص ميخورد همچنين فعل مضارع مشترك است بين حال واستقبال وگاهي تخصيص ميخورد

بمثل ان مصدرية وماء نافية ومختص بأحد زمانين ميشود وبعضي توهم كرده اند كه مراد از معاني معتورة حال وصفة وصله واقع شدن است واين توهم بيجاست زيرا كه ماضي هم حال وصفة وصله واقع ميشود بس وجهى ندارد كه مضاوع را معرب وماضى را مبنى كنند .

مسألة — فرقي نيست در بناء فعل مضارع بين اينكه نون تأكيد مذكور باشد يا محذوف مثل قول شاعر .

(لاتهين الفقير علك ان　　تركع يوماً والدهر قد رفعه)

كه در أصل لا تهنين بوده كه نون اول نون لام الفعل است ونون دوم نون تأكيد خفيفه كه حذف شده ودليل بر اينكه در اصل مؤكد بوده بقاء ياء عين الفعل است زيرا كه اگر مؤكد نباشد بايد ياء حذف شود بسبب التقاء ساكنين .

مسألة — قال بعضهم المضارع مبني مع نون التأكيد مباشراً كان او غير مباشر وقال بعضهم انه معرب كذلك وهكذا القول في المضارع مع نون الاناث .

مسألة — علة بناء جزء اول در خمسة عشر اين است كه آخرش كه تاء است وسط كلمه شده وحرفي كه در وسط باشد . قبول اعراب نميكند وعلة بناء جزء دوم اينستكه متضمن معناى حرف است كه واو عاطفه باشد زيرا كه در اصل خمسة وعشر بوده ووجه شبه بين مضارع مؤكد وخمسة عشر مجموع اين دو علة نيست فقط علة اول است زيرا كه جزء دوم در فعل مضارع مؤكد كه نون تأكيد است محتاج بعلت بناء نيست زيرا كه نون حرف است (وكل

حرف الأصل فيه البناء فلا يحتاج الى علة) اما نفس تركيب پس علة بناء نيست زيرا كه تركيب غالباً علت اعراب است پس چگونه ممكن است كه در اينجا علة بناء شود پس تركيب علة بناء بر فتح است زيرا كه تركيب ثقيل وفتحة أخف حركات است ؟

مسألة — أصل در مضارع وماضي بناء است (والاصل في المبني أن يسكنا) پس هر دو مساوي هستند در اصالة سكون وحركت در هر دو عارضى است .

مسألة — جميع حروف مبني است زيرا كه در حروف تصرفي نيست ومعاني مفتقرة الى الاعراب بر انها وارد نميشود . .

مسأله — بر عبارت مصنف اشكال وارد شده كه لازم نمايد از ثبوت استحقاق بناء اينكه حروف مبني باشد كما قيل ان المستحق محروم جواب داده شده باينكه في المقام خصوصية تقتضي الملازمة بين الاستحقاق والفعلية چونكه واضع حكيم است (وحكمته تقتضي اعطاء كل ذي حق حقه) .

مسألة — اصل در مبني سكون است چون بناء ثقيل است بر لسان عرب زيرا كه لسان عرب عادت كرده بر تغيير دادن آخر كلمه بحسب مقتضاى عوامل وبسبب اينكه اصل عدم حركت است وحركت در مبني محتاج بعلت است چنانچه سابقاً ذكر شد وقول شارح وذلك لسبب اشاره بهمين مطلب است .

مسألة — قد سبق أن السؤال عن العلة في المبني قد يكون واحداً وقد يكون اثنين وقد يكون ثلاثة فتذكر فقوله فالاول حرك لالتقاء الساكنين جواب عن السؤال الثاني وكانت فتحة للخفة جواب عن

السؤال الثالث اما الجواب عن السؤال الاول في أين فهو انه متضمن للاستفهام وقوله والثاني لمشابهته الخ جواب عن أول السؤالين في ضرب وكانت فتحه جواب عن ثانيهما اما السؤال عن علة البناء فلا يجري هنا لأنه فعل والاصل فيه البناء وكذلك واو العطف .

مسألة — ليت يقولها المحزون از باب نقل است چنانكه سابقاً بيان شد وعلامت نقل اينستكه اسم وخبر ندارد .

مسألة — بدانكه در الف ابتداء بساكن محال است اجماعاً اما در بقية حروف هجاء اختلاف است كه آيا مثل الف محال است يا آنكه دشوار است جمهور قائل بمحالية وتعذر شده اند مطلقا يعني چه درالف وچه در بقيه حروف (وسيد مير شريف وعلامه كافجي) قائل بدشوار بودن وتعسر شده‌اند ودر الف با جمهور موافقند وچون مرحوم شيخ جواد تبتي در كتاب كفاية الصرف كفته است كه أهل تبت ابتداء بساكن ميكنند والعهدة عليه لأن أهل البيت أدرى بما في البيت پس حق با جرجاني وكافجي است وقد نقل عن بعضهم القول به في لغة الفرس ايضا في شتر بمعنى الابل .

مسألة — در تشبيه فعل ماضي بمضارع اشكال است زيرا كه حال وصفة وخبر واقع شدن اختصاصى بفعل مضارع ندارد تا او أصل شود ومشبه به وفعل فرع شود ومشبه بلكه هر دو مساوى هستند در آنها .

مسألة — بدانكه امس اكر مطلق روزهاى كذشته باشد يعني اكر مراد روز معين نباشد منصرف است واكر بمعناى خصوص ديروز كذشته باشد مبني است چون متضمن منعاى أل حضورية يا عهديه

است زيرا كه در أصل الأمس بوده وبسبب كثرة استعمال لام حذف شده ومعنايش در او تضمين شده .

قال الرضى ومن الظروف المبنية امس عند الحجازيين وعلة بنائه تضمنه للام التعريف وذلك لان كل يوم مقدم على يومك فهوا مس فكان في الاصل نكرة ثم لما اريد امس يوم التكلم دخله لام التعريف للعهد كما هو عادة كل اسم قصد به الى واحد من بين الجماعة المسماة به ثم حذف اللام وقدرت لتبادر فهم كل من يسمع امس مطلقا من الاضافة الى امس يوم التكلم فصار معرفة نحو لقيته امس وانما لم يبنوا غدا مع قصد يوم بعد التكلم كما بنى امس تفضيلا للداخل في الوجود في باب التعين والتعريف على المقدر وجوده وذلك لان التعريف فرع الوجود ووجوده ذهنى فكذا تعريفه بخلاف امس فانه قد حصل وجوده فتعريفه يكون اقوى وقد روى عن بعض العرب اعراب امس مع الصرف كغد وليست مشهورة واما بنو تميم فالذي نقل عنهم سيبويه اعرابه غير منصرف في حال الرفع وبنائه على الكسر كالحجازيين في حالة النصب والجرفان نكر امس كقولك كل غد مضت امس او اضيف نحو مضى امسنا او دخله اللام نحو ذهب الامس بما فيه اعرب اتفاقا لزوال علة البناء اذ هى تقدير اللام وربما بنى المقارن للام ولعل ذلك بتقدير زيادة اللام قال سيبويه ولا تصغر امس كما لايصغر غدا وان ثنى امس او جمع فالاعراب لان اللام انما قدرت لتبادر الذهن الى واحد من الجنس لشهرته من بين اشباهه فاذا ثنى او جمع لم يبق ذلك الواحد المعين

فيظهر اللام لعدم شهرة المثنى والمجموع في هذا الجنس شهرة الواحد انتهى .

مسألة — جير حرف جواب است بمعناى نعم وقول شارح انما كسر على أصل التقاء الساكنين جواب أز سؤال سوم است در أمس وجواب از سؤال دوم است در جير أما جواب از سؤال دوم در أمس وأول در جير نفس التقاء ساكنين است نه أصل التقاء ساكنين وجواب سؤال اول در أمس در مساله كذشته بيان شد .

مسألة — قوله وانما ضم تشبيهاً لها بقبل وبعد جواب عن السؤال الثالث في حيث اما الجواب عن السؤال الاول فيه فقد اشير اليه في السابق فراجع والجواب عن السؤال الثاني فهو التقاء الساكنين كما يظهر من قول الشارح . وقد تفتح للخفة الخ .

مسألة — در كم فقط يك سؤال ويك جواب است ودر اضرب وأجل كه حرف وفعل است سؤال وجوابى نيست .

مسألة — بدانكه مبني منحصر در اين چهار قسم نيست زيرا بعض مبنيات مبني بر حرف اند مثل تثنية وجمع منادى واسم لاء نفي جنس وبعضى مبني بحذف آخر أند مثل فعل أمر حاضر معتل الآخر بنابر قول بناء واگر حذف آخر را از أقسام نيابت ندانيم .

مسألة — البناء في الاصطلاح ثبوت آخر الكلمة على حالة واحدة بحيث لا يختلف باختلاف العوامل بشرط أن لا يكون الثبوت للحكاية كزيد قائم علماً ولا للاتباع كثبوت الكسرة في ميم غلامي ولا للتخلص من التقاء الساكنين ككسر الباء من اضرب في اضرب الرجل .

مسألة — مراد از مقتضاي عامل فاعلية ومفعولية ومضاف اليه بودن وملحقات انهاست که عامل مقتضی انهاست واعراب بیان مقتضای عامل را میکند لذا میکویند الرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية مثلا در جاء زید رفع در زید علامت است وبیان میکند که زید فاعل جاء است وجاء فاعل میخواهد .

مسألة — بدانکه اعراب بر چهار قسم است اول اعراب بحرکت مثل ضمه زید در جاء زید دوم اعراب بحروف مثل واو در أخوك در جاء اخوك سوم اعراب بجزم مثل سکون در لم یضرب چهارم اعراب بحذف مثل حذف لام الفعل در لم یرم .

مسألة — اعراب یا علامت رفع است یا نصب یا جریا جزم .

مسألة — رفع ونصب مشترك است بین اسم وفعل وجر مختص باسم است وجزم مختص بفعل .

مسألة — چون قبلا در ممیزات اسم جر ذکر شده ودانسته شد که جر مختص باسم است لذا اشکال شده که قول مصنف (والاسم قد خصص بالجر الخ) با قول دیکرش قبلا بالجر والتنوین الخ تکرار است لذا جواب داده که غرض در سابق وغرض در اینجا مختلف است چون غرض در سابق تمیز دادن اسم است أز فعل وحرف أگرچه در ضمن مختص بودن جر باسم دانسته میشود وغرض در اینجا بیان اینست که کدام یك از چهار قسم اعراب مختص باسم است حاصل اینکه در سابق مقصود بالاصالة تمیز دادن اسم است واختصاص جر بحرف ضمناً دانسته میشود ومقصود در اینجا بالاصالة بیان مختص بودن جر باسم است پس تکرار نیست ومراد شارح هم همین

است که میگوید(وهذاتبيين لأي أنواع الخ) .

مسألة — علامت اعراب برد وقسم است اول علامت اصلي وان چهار است اول ضمه که رفع است دوم فتحه که علامت نصب‌است سوم کسره که علامت جر است چهارم حذف حرکت که علامت جزم است دوم علامت فرعی که ان را نیابتی مینامند وان یازده است اول واو دوم الف سوم نون که این سه نائب از ضمه میشوند چهارم کسره پنجم الف ششم یاء هفتم حذف نون که این چهار نائب از فتحه میشوند هشتم فتحه نهم أيضا یاء که این دو نائب از کسره میشوند دهم حذف حرف علة یازدهم حذف نون که این دو نائب از سکون میشوند .

مسألة — موارد اعراب نیابتي هفت است اول أسماء ستة دوم تثنية سوم جمع مذکرسالم چهارم جمع مؤنث سالم پنجم غیر منصرف ششم أفعال خمسه هفتم فعل مضارع معتل الآخر .

مسألة — در ذکر الله عبده يسر سه قسم اعراب اصلی ذکرشده که ضمه در ذکر وکسره در الله وفتحه در عبد است ودر لم يضرب قسم چهارم از اعراب أصلي موجود است که جزم بسکون باشد در جاء أخو بني نمز دو اعراب نیابتي ذکر شده زیرا که واو در اخو نائب از ضمه وياء در بني نائب از کسره است .

مسألة — سبب عدول از قید معرب بودن (ذو) که در کافیه وعمده ذکر کرده بقيد صحبة برای اینستکه قید کافیه نمیتواند ذو موصولة را خارج کند زیرا که ذو موصوله را بعض از طوائف عرب معرب میدانند اما قید صحبة ذو موصولة را خارج میکند چه

اینکه معرب باشد ویا مبني باشد زیرا که ذو موصولة بمعنی الذي است نه صاحب .

مسألة — در فم هفت لغة است اول ودوم وسوم فما باحرکات ثلاث در فاء وقصر یعني بعد میم الف باشد چهارم وپنجم وششم فم باحرکات ثلاث در فاء وتخفیف میم ونقص یعنی بعد از میم ألف نباشد هفتم تشدید میم لیکن فاء در حرکات تابع میم باشد مثلا در جاء فم که میم مضموم است باید فاء بمتابعت میم ضمه داد شود ودر رأیت فماکه میم مفتوح است باید فاء ایضا فتحه داده شود ودر مررت بفم که میم مکسور است باید فاء مکسور شود چنانچه عین الفعل امرء وابنم که بمعنی ابن است در حرکات ثلاث تابع لام الفعل است مثلا در جائني امرء وابنم باید راء امرء ونون ابنم ضمه داده شود ودر رأیت امرء وابنما باید راء ونون فتحه داده‌شود ودر مررت بامرء وابنم باید مکسور شوند .

مسألة — حم خویشا وندان زوجه است از طرف زوج مثـل پدر وبرادر زوج .

مسألة — هن کنایه از اسماء اجناس است یعني مرادف بالفظ شيء میباشد یعني بمعنی چیز است در فارسی مثلا کل هن زیدحسن بمعناي کل شيء زید حسن است یعني هر چیز زید خوبست وبعضي گفته اندکه هـن فقط کنایه از چیزهائي است که ذکر انها قبیـح است مثلا اگر طبیب خواست از مدفوع مریض سؤال کند میگوید کیف یخرج هنك وهمچنین سؤال از قبل ودبر وبعضي گفته اندکه کنایه است از فرج بالخصوص مطلقا یعني چه از مرد وچه از زن

مثل هن در فرمايش امام (ع) كه مراد همين معناى سوم است وحاصل فرمايش امام اينستكه هركس افتخار بآباء واجداد خودكند چنانچه در زمان جاهلية مرسوم بوده پس باو بگوئيد كه فلان پدر خود را بدهن بگير وكنايه نگوئيد بلكه خود لفظ فلان را بگوئيد وشاعر ميگويد .

كيرم پـدر تـو بود فاضل   از فضل پدر تو راچه حاصل

واشاره بهمين مضمون است ؟

لاتقل اصلي وفصلي أبدا   انما اصل الفتى ما قـد فعل

وبعضي اينحـديث را بحضرت رسول (ص) نسبت داده اند . وگفته حاصل معنى چنين است كه هركس در هنكام قتال وجدال عشيره خود را بكمك بطلبد چونكه همه از يك پدر هستند چنانكه در ايام جاهلية ندا ميكردند يا آل فلان پس بگوئيد فلان پدر خود را دهن بـگير زيراكه اسلام عصبيت را باطـل فرموده‌است.

مسألة — در اسماء سته‌سه‌اعراب جاريست اول‌أعراب تمام‌يعني أعراب بحروف‌دوم اعراب بنقص سوم اعراب بقصر وشرائط‌اعراب تمام كه قبلا ذكر شده اينستكه اسماء سته اضافه شوند زيرا اگر اضافه نشدند معرب ميشوند باعراب أصلي كه اعراب بحركات است وبايد اين اضافه بسوى ياء متكلم نباشد چون اگر مضاف اليه يـاء متكلـم باشد معرب ميشوند بحركات مقدره وشرط ديـگر اينست كه مكبر باشد والا معرب انـد بحركات ظاهره وبايد انها تثنيه وجمع نباشد والا معرب ميشوند باعراب تثنية وجمع .

مسألة — مضاف اليه در جاء أخو أبيك ذا اعتلاء بر چهار

قسم است اول اسم ظاهر مثل ابی واعتلاء دوم ضمیر مثل کاف ابیك سوم معرفه مثل ابی وکاف چهارم نکره مثل اعتلاء ؟

مسألة — اعلم ان اشتراط الاضافه انماهو فی غیر ذو لان الاشتراط فیها تحصیل للحاصل اذ هي دائما تضاف الى اسماء الاجناس لانها وضعت ليتوصل بها الى التوصيف باسماء الاجناس اذ اسماء الاجناس ليس فيها معنى اشتقاقي فلا يمكن ان يوصف بها شيء كالضمائر فحيث اردنا جعلها صفة لشيء نتوسل بلفظة ذو فنضيفها اليها ثم نجعلها صفة بعكس ما قلناه فی الحال الموطئة فراجع .

مسألة — در بعضی از خطوطیکه منسوب بأمیر المؤمنین علیه الصلاة والسلام است دیده شده که لفظ أبی طالب در حالت جری بواو نوشته شده محققین برای تصحیح واو وجوهی گفته اند أول انیکه یاء وواو در خط کوفي قریب الشکل نوشته میشود لیکن این جواب در صورتي صحیح است که خط منسوب بمولا کوفي باشد دوم اینکه واو بنابر حکایة است مثل ضمه در اي در قول خداوند (تعالى لننزعن من كل شيعة أيهم اشد) که در باب موصولات ذکر خواهد شد سوم اینکه باید بیاء خوانده شود اگرچه در شکل واو نوشته شود نظیر صلوة وزکوة که ألف خوانده میشود اگرچه بواو نوشته شده چهارم انکه از باب استعمال لفظ است بوضع اوش چون در اول باواو وضع شده لذا تغییر نمیکند .

مسألة — دوم از مواضع نیابت تثنیة است ودر تثنیه بعضي اتفاق در لفظ را کافي میدانند چنانکه از کلام شارح همین قول ظاهر است وبعضی اتفاق لفظ ومعنی را شرط میدانند لذا مفرد اگر

علم باشد قصد تنكيرش را ميكنند يعنى تأويل بمسمى ميبرند تا نكره شود آنگاه تثنيه مى بندند وپس از آن ألف ولام بر تثنية داخل ميكنند عوض أز تعريف زائل شده از مفرد مثلا در تثنيه زيد ألزيد ان ميگويند نه زيد ان وهم چنين است حكم جمع اگر مفردش علم باشد مثل الزيدون .

قال نجم الأئمة نقلا عن بعضهم ان العلم واقع فى كلامهم كثير افلو لم يثنوه ولم يجمعوه لادى الى ماكرهوه من مثل جائنى رجل ورجل ورجل ولما علموا انهم اذا ثنوه وجمعوه ادى الى تنكيره (لانه لم يجعل علما الا مفردا) فقصدوا الى تثنيته وجمعه على وجه يراعى فيه مايندفع به ذلك فجبروا التعريف الزائل بالزامه اللام لزوم التعريف العلمى له فكان فيه توفية الامرين جميعا الخلاص من التنكير الشنيع (لانه قليل مخالف للقياس) وحفظ العلم عن التنكير بتعريف اخر وان كان التعريفان متغايرين لكنه غاية المجهود وقد جأ بعض المثنى والمجموع غير مجبور باللام وذلك في اشياء مشتركة في الاسماء لازم تصاحبهما كابانين لجبلين متقابلين يقال لاحدهما ابان الريان لكثرة الماء فيه وللاخر ابان العطشان لقلة الماء فيه لان احد الجبلين لما لم ينفرد من الاخر جازان يكونا كالشيء الواحد المسمى بالمثنى كما يسمى شخص بزيدان بخلاف شخصين مسمى كل واحد منهما بزيد فان الاغلب فيهما لما كان هو الانفكاك لم يكونا كشخص مسمى بالمثنى حتى يقال لهما زيدان بجرد اعن اللام انتهى باختصار مع تغيير ما وليعلم ان في الحكم بخروج نحو القمران من المثنى نظر بل منع يظهر وجهه من مراجعة باب التغليب من المدرس الافضل .

مسألة — يشترط في التثنية ان لايكون مفرده مبنيا لان المبني لايثنى ولا يجمع ولذا قالوا ان يازيدان ويازيدون وكذا لارجلان ولا رجال ثنى وجمع اولا ثم أدخل عليهما حرف النداء وحرف النفي فبنيت بعد ذلك كما أشرنا اليه فيما سبق ليكن يشكل ذلك في تثنية اسماء الاشارة والموصولات على رأي المصنف كما مضى .

مسألة — قال الرضى قال بعضهم ان التثنية والجمـــع مبنيان لتضمنهما معنى واو العطف . كخمسة عشر فعليه ليس الاختلاف فيهما اختلاف أعراب بـل كل صيغة وضعت . مستقلة كما قيل في هـذان وهذين ثم ادعى الاتفاق على اعراب نحو مسلمات وبهذا يـظهر مافي قول الاخفش ببنائه فيما ياتى من الفساد فتامل •

مسألة — التثنية والجمع من مختصات الاسماء لايوجدان في الفعل والحرف وقولنا يضربان تثنية ويضربون جمع مسامحة في مسامحة اذا الجمعية ليست في نفس الفعل بل في فاعله وايضا ليست اصطلاحيه بل لغوية بمعنى الدلالة على الكثرة وكذلك التثنية فتدبر والحاصل ان يضربان ويضربون لايدلان على تعدد الفعل انما التعدد في فاعليهما وليس كل مايفهم منه التعدد جمعا ولا تثنية اصطلاحا بل لهما فيه أي الاصطلاح الفاظ وصيغ خاصة ليس الالـف في يضربان ولا الواو في يضربـون منهما فتأمل جدا فانه دقيق وبالتأمل حقيق ؟

مسألة — قد يستعمل التثنية وكذلك الجمع بدلا عن كثرة التلفظ بمفرده . نحو قوله تعالى رب ارجعوني حيث جعل الجمعية في ارجعوني بمنزلة تكرار التلفظ بمفرده وكذلك لبيك وسعديك كما بين الاول في كتب التفسير والثاني في باب المفعول المطلق فراجع .

مسألة — مجموع ما اشترط في المفرد الذي يراد تثنيته أو جمعه ثمانية وان كان في بعضها كلام الاول ان لايكون مبنيا كما أشرنا اليه آنفا الثاني الافراد فلا يثنى ولا يجمع التثنية والجمع السالم الثالث عدم التركيب كما سيشير اليه الشارح في الجمع السالم الرابع التنكير كما اشير اليه أيضا آنفا الخامس الاتفاق في اللفظ فالقمران بمعنى الشمس والقمر أو الشمسان بمعناهما ليس تثنية وكذلك الاقمار والشموس السادس الاتفاق في المعنى كما أشرنا اليه ايضا فلا يثنى ولا يجمع لفظ العين الا اذا كان المراد منه فردين أو أفراد من الجارية او الباكية مثلا ؟ السابع ان لايكتفي بتثنية غيره عن تثنيته ولذا لا يثنى لفظة سواء لانهم اكتفوا عن تثنيته بتثنية سي فقالوا سيان بدل سواءان الثامن ان يكون متعددا فلا يثنى كربلاء ولا النجف مثلا لعدم تعدد معناهما الحقيقي ويشترط في الجمع المذكر السالم في مفرده زائدا على ما ذكر ثلاثة شروط أخر الاول الخلو عن التاء الثاني كونه مذكرا الثالث كونه عاقلا هذا اذا كان مفرده علما وان كان مفرده صفة يشترط فيه زائدا على ما ذكر ثلاثة شروط أخر الاول ان لايكون من باب افعل فعلاء الثاني ان لايكون من باب فعلان فعلى الثالث ان لايكون مما يستوى فيه المذكر والمؤنث فليكن على ذكر منك لانه يفيدك عن قريب .

مسألة — بدانكه اعراب نيابتي فرع اعراب بالاصالة است وهمچنين ضمير فرع اسم ظاهر ومعنى كلاكه تثنية است فرع لفظ كلاست كه مفرد ميباشد لذا در اعراب نيابتي اضافه بضميررا شرط كرده اند تا حفظ مناسبت شود وهرسه فرع باهم جمع شوندچنانكه

اگر اضافه باسم ظاهر شد اعراب بحركة تقديري داده اند تا ايضا حفظ مناسبت شود يعني سه اصل باهم جمع شوند . يعني اعراب بحركت ومراعات لفظ ومراعات مضاف اليه كه اسم ظاهر است وهمچنين است حكم كلتا ؟

مسألة — بدانكه لفظ كلا وكلتا بمعناى هر يك است نه بمعناى هر دو لذا در كلتا الجنتين اتت اكلها ضمير اتت واكلها كه راجع است بكلتا مفرد امده است قيل هذا اذا اضيف الى الظاهر والا فمعناهما بالفارسي هردو .

مسألة — بدانكه در تشبيه مثل زيد كالاسد بايد وجه شبه كه شجاعت است در مشبه به اصلي باشد ودر مشبه فرع وچون مصنف اثنان واثنتان را تشبيه كرده بابنين وابنتين لذا نظر بايـن قاعده شارح ميگويد كه مراد مصنف اين است كـه ابنين وابنتين تثنيه حقيقي هستند واثنين واثنتان تثنيه مجازي ميباشند ولى در اعراب مثل تثنيه حقيقي اند ؟

مسألة — مراد از افراد عدم اضافه است ؟

مسألة — اگر تثنيه را اسم قرار دهند كه در معنى مفرد باشد حكم لفظي باقي ميماند يعني اعراب نيابتي داده ميشود مثلا اگر زيدان براى كسى اسم شود در حالت رفعي بالف ودر حالة نصبي وجرى بياء ميباشد ؟

مسألة — سوم از مواضع نيابت جمع مذكر سالم است .

مسألة — بعضي گفته عامر مثال مفرد جامد است ومذنب مثال مفرد مشتق والعهدة عليه .

مسألة — افعل راكه مؤنثش فعلاء است جمع بواو نون نبسته اند تافرق باشدبين اين افعل كه صفة مشبهة است وبين افعل تفضيل زيراكه افعل تفضيل بواو نون جمع بسته ميشود وعكس نكرده اند چون افعل تفضيل اكمل در وصفية است وهمچنين افعل راكه مؤنثش فعلى باشد جمع بواو ونون نبسته اند تافرق باشد بين او وافعل كه مؤنثش فعلانة است وعكس نكرده اند چون افعل كه مؤنثش فعلانه باشد اصل است چونكه مؤنثش باتاء است وتاء اصل است نسبت بالف تأنيث كه در مؤنث افعل فعلى ميباشد ؟

مسألة — بدانكه دلالت كردن جمع برسه مفرد واجب است والا جمع نميشود لذا ميكويد اگر عشرين جمع ميبود واجب بود كه دلالت كند برسه عشره كه ثلثين است ليكن دلالت كردن ثلاثين برسه ثلاثة كه تسعه باشد واجب نيست زيراكه ثلثين بر بيشتر از تسعه دلالت ميكند ليكن اگر جمع باشد لازم است كه كاهي استعمال در تسعه ممكن شود وحال انكه ممكن نيست خلاصة انكه در جمع صعود تاسه مفرد واجب است وتنزل تاسه مفرد در صورت دلالت بر بيشتر از سه مفرد لازم است نه واجب لذا در ثلاثين تعبير بلزوم كرد ودر عشرين تعبير بوجوب ؟

مسألة — جميع باب عشرين وهمچنين خودش در قرآن مقدس استعمال شده است ؟

مسألة — لفظ الذي در قول شارح بل اسما لخاصة الشيء الذي ينسب اليه صفة خاصة است وضمير ينسب بخاصة بر ميكردد ، وضمير اليه راجع بشيء است ومعناى عبارت چنين ميشود كه اهل اسم

است از براي خاصة شيء كه ان خاصة نسبت داده شده بآن شيء وتذكير ضمير راجع بمؤنث لفظي كه خاصة است قابل توجيه است؟

مسألة — بعضي كفته اندكه عالمون جمع است نه ملحق به‌جمع زيراكه عالم اسم است براي يك صنف از اصناف خلق چه عاقل باشد وچه غير عاقل وبعضى كفتة اند اسم است براي يكصنف از عقلاء كه انسان وملائكه وجن است .

وقال الخواجه في حاشية المطول في بحث الاسغراق انه من الجموع التى لاواحد له من لفظه .

وقال الشهيد الثاني العالمين جمع العالم وهو اسم لما يعلم به كالخاتم والقالب غلب فيما يعلم به الصانع وهو كل ماسواه من الجواهر والاعراض فانها لامكانها وافتقارها الى مؤثر واجب لذاته تدل على وجوده تعالى شانه وجمعه ليشتمل ماتحته من الاجناس المختلفة وغلب العقلاء منهم فجمعه بالياء والنون كسائر اوصافهم وقيل اسم وضع لذوى العلم من الملئكة والثقلين وتناوله لغيرهم على سبيل الاستتباع وقيل المراد به الناس ههنا فان كل واحد منهم عالم اصغر من حيث انه يشمل على نظائر مافي العالم الاكبر من الجواهر والاعراض التي يعلم بها الصانع كما يعلم بما ابدعه في العالم الاكبر انتهى .

مسألة — بعضى كفته اندكه عليين اسم براي درجات . اعلاي بهشت ومفردش على وعليه است .

مسألة — در اين نوع يعني در مفرديكه بشكل جمع باشد چهار اعراب است اول اعراب جمع مثل (ان كتاب الابرار لفي عليين) دوم مثل حين كه درسه حالت باياء باشد وحركات اعراب بر نون

وارد شود سوم در هرسه حالت باواو وحركات اعراب برنون وارد شود چهارم در سه حالت باواو ودر هر سه حالت نون مفتوح باشد.

مسألة — بدانكه جمع مكسر جمعيست كه بناء مفرد در او تغيير كرده باشد لفظا مثل رجل ورجال كه راء در مفرد مفتوح استودر جمع مكسور ويا تقديرا مثل فلك كه بر وزن مفرد خود آمده لكن ضمه وسكون در مفرد مثل ضمه وسكون قفل وقرب اصلي است ودر جمع مثل ضمه وسكون اسد جمع اسد كه ضمه وسكون عارضى است ولفظ ارضون از قسم اول است چونكه راء در مفرد ساكن استودر جمع متحرك . وقول شارح بفتح الراء جمع ارض بسكونها اشاره بهمين است . وارض اسم جنس ومؤنث است وشرط علمية را فاقد است لذا او را از ملحقات جمع مذكر سالم قرار داده اند .

مسألة — سنون جمع سنه مثل ارضون است يعني جمع مكسر است چون سين در مفرد مفتوح است ودر جمع مكسور وديگرشرط خالي بودن از تاء ومذكر بودن را فاقد است .

مسألة — لام الفعل محذوف در سنه در نزد بعضى واو است بدليل سنوات ودر نزد بعضى هاء است بدليل اينكه جمعش بسنهات نيز آمده والجمع يرد الاشياء الى أصولها .

مسألة — باب سنين مثل عضة كه در اصل عضو ياعضه بوده ومثل عزة كه در اصل عزي بوده ومثل ثبة كه در اصل ثبو ياثبي بوده .

مسألة — باب سنين اگر فاء الفعل در مفرد مفتوح باشد در جمع مكسور ميشود مثل سنه وسنين واگر فاء الفعل در مفرد مكسور

باشد در . جمع تغيير نميكند يعني بكسر باقي ميماند مثل عضة وعضين وعزة وعزين واكر در مفرد فاء الفعل مضموم باشد در جمع ضمه وكسره جائز است مثل ثبة وثبون كه در فاء الفعل جمع ضم وكسر هر دو جائز است وهمه اين جمعها در قرآن مقدس باواو ونون آمده مكر ثبون كه در قرآن با الف وتاء آمده مثل قول خداوند (انفر واثبات) .

مسألة — جمع مكسر برد وقسم است اول مكسر بالمعنى الاعم يعني مطلق جمعي كه بناء مفرد در او تغير كرده باشد اكرچه باواو ونون باشد چنانچه كذشت دوم مكسر بالمعنى الاخص يعني جمعي كه بناء مفرد در او تغير كرده باشد وجمع باواو ونون نباشد بلكه بر وزن صيغه هاي مخصوصي كه براي جمع مكسر ذكر كرده اند باشد كه ان صيغه ها تقريبا سى وبنج صيغه است كه از جمله انها وزن فعال است كه شفة برهمين وزن جمع بسته شده بس دانسته شد كه مراد از لم تكسر جمع مكسر بالمعنى الاخص است نه مكسر بالمعنى الاعم والا با قول شارح لما ذكر في ارضين تناقض لازم ميايد فتبصر.

مسألة — دليل برانيكه سنيين در قول شاعر (دعاني من نجد الخ) باعراب حين وارد شده حذف نشدن نون است زيراكه اكر باعراب جمع ميامد بايد نون جمع باضافه حذف ميشد قال في المصباح وفي لغة تثبت الياء في الاحوال كلها وتجعل النون حرف اعراب تنون في التنكير ولا تحذف مع الاضافة كأنها من اصول الكلمة وعلى هذه اللغه ورد قوله (ص) اللهم اجعلها عليهم سنينا كسنين يوسف ع انتهى .

مسألة — ممكن است كسر نون در بعضى از ملحقات جمع از باب ورود مثل حين باشد .

مسألة — ظاهر عبارت مصنف اين است كــه فتح نون تثنيه جائز است اگرچه تثنيه باالف باشد چونكه قيد نكرده بانيكه باياء باشد وظاهر كلام شارح انيست كه فرق نميكند كه الف علامت رفع باشد مثل جاء الزيدان يا اينكه الف علامت رفع نباشد بلكه الف بنابر لغتي باشد كه تثنيه را در هر سه حالت بالف ميخوانند مثل قول شاعر (اعرف منهما الالف والعينانا) كه الف علامت رفع نيست زيراكه اتعينان منصوب است بسبب عطف بر الانف كه مفعول اعرف ميباشد لكن در بعضى لغات در هر سه حالت بالف خوانده ميشود چنانچه خواهد آمد در باب اضافه در لبى .

مسألة — در قول شاعر (يا ابتي ارقني القذان والنوم لا تألفه العينان) شاهد در نون عينان است كه بضم خوانـده شده نـه در قذان زيراكه قذان تثنيه نيست بلكه جمع است مثل غربان وصردان وغزلان .

مسألة — چهارم از موارد نيابة جمع مؤنث سالم است .

مسألة — بدانكه الف وتاء در مسلمات مركبا بمنزله واو در مسلمون ميباشد يعني بمجموع الف وتاء علامت جمع است بخلاف مثل دعاة وقضاة كه تاء تنها علامت جمع است والف اصلي ولام الفعل است وبخلاف ابيات كه تاء اصلى است ولام الفعل والف فقط علامت جمع است وقول شارح مزيدتين اشاره بهمين مطلب است .

مسألة — در جمع مؤنث سالم دو نزاع است اول در مطلق حال نصب وجر ورفع که در این نزاع مشهور میکویند معرب است واخفش میکوید مبني است دوم فقط در حال نصب نزاع است که ایا معرب است یا مبني کوفین میکویند معرب است ونصبش بفتحة میباشد مطلقا یعني چه اینکه معتل باشد مثل لغات یا معتل نباشد مثل مسلمات وهشام موافق یا کوفیین است لیکن نه مطلقا بلکه در خصوص معتل مثل لغاة وجماعتي میکویند مبني بر کسر است مثل حذام وامس لکن فقط در حال نصب ویحتمل که اخفش از همین جماعت باشد یعني فقط در حال نصب قائل ببناء باشد نه مطلقا واذ کلام بعضی دانسته میشود که در نزد بعضی تثنیة وجمع مطلقا مبني است چون متضمن حرف عطف است مثل خمسة عشر وقد تقدم .

مسألة — براي بناء این جمع وجهي بنظر نر سیده مکر اینکه بکوئیم مبني شده چونکه متضمن حرف عطف است مثل خمسة عشر چنانچه قبلا از بعضی نقل شد که مطلق تثنیه وجمع را مبني میدانند بهمین سنب لیکن این سبب اختصاص بجمع مؤنث سالم ندارد فضلا من حالة نصبه .

مسألة — در قول شارح اما رفعه فعلی الاصل اشکال است زیراکه جر این جمع ایضا علی الاصل است فلا تغفل .

مسألة — در این جمع اکر اسم شود یعني علم قرار داده شود سه قول است اول اینکه اعرابش مثل ما قبل تسمیه است چنانچه در تثنیه نیز چنین بود دوم اینکه نصب داده میشود بکسره لکن

تنوينش را حذف ميكنند تا مراعات شود هم جمعية وهم سبب منع صرف كه تأنيث وعلمية است زيراكه نصب بكسره بملاحظه جمع مؤنث سالم بودن است وحــذف تنوين بملاحظة دو سبب است سوم اينكه فقط مراعـــات دو سبب ميشود يعني او را اعراب غير منصرف ميدهند بسبب تأنيث وعلمية .

مسألة — مراد از اوجه ثلاثه در قول شاعر (تنورتها من از رعات) سه قسم جر است در از رعات اول كسر تاه باتنوين دوم كسر تاه بدون تنوين سوم فتح تاه بدون تنوين است مراد از سه قسم نصب بكسرة باتنوين وبدون تنوين وفتح بدون نيست بدليل اينكه در اين بيت عامل نصب نيست تا اوجه نصب جاري باشد .

مسألة — بنچم از موارد نيابة غير منصرف است .

مسألة — احمدكم مثال اضافه است چونكه احمد بسبب قصد تنكيرش نكره شده انگاه اضافه شده وكسب تعريف كرده والالازم ميامد كه اضافه تحصيل حاصل باشد في المساجد مثال الف لام معرفه است الاعمى والاصم مثال ال موصوله اسف چون اعمى واصم صفة مشبهة هستند والف لام در صفة مشبهه را بعضى موصوله ميدانند اليزيد مثال ال زائده است ومثال ام را ذكر نكرده .

مسألة — قد تقدم انهم لم يكتفوا في غير المنصرف بعلة واحدة كما اكتفوا في المبني بالعلة الواحدة لأن مشابهة الاسم للفعل خفية وضعيفة بخلاف مشابهته للحرف فانها ظاهرة وقوية .

مسألة — در غير منصرف بعد از اضافه يا دخول لام سه قول است اول اينكه منصرف است مطلقا يعني چه اينكه بعد از اضافه

يا دخول لام دو علة باقي بماند يا اينكه هر دو يايكي از انها زائل شود مثلا در ابراهيم چون تأثير عجمية مشروط بعملية است وقصد تنكير براى اضافه ودخول لام علمية را زائل ميكندو بسبب زوال علمية عجمه تأثيرش زائل ميشود زيراكه اذا فات الشرط فات المشروط بس هر دو سبب زائل ميشود ودر احمد چون وزن فعل مشروط بعلمية نيست بس از قصد تنكير فقط علمية زائل ميشود يك سبب ديكر كه وزن فعل است باقي ميماند ودر احمر چون دو سبب وصفية ووزن فعل است وعلمية دخالتي ندارد لذا بس از قصد تنكير دو سبب باقي ميماند وهيچكدام زائل نميشود خلاصة اينكه قول اول انيست كه در جميع اين سه صورت غير منصرف بس از اضافه ودخول لام منصرف ميشود بدليل اينكه اضافه ولام كه از مختصات اسم است با شباهت فعل كه سبب منع صرف است معارضة ميكند واذا تعارضا تساقطا ورد الاسم الى اصله وهو الانصراف قول دوم اينسكه غير منصرف است مطلقا يعني چه اينكه دو سبب باقي بماند يا اينكه هر دو يايكي از انها زائل شود به بياني كه در قول اول كذشت ودليل بر غير منصرف بودن انيست كه صرف عبارت است از تنوين چنانچه بيايد در باب غير منصرف كه مصنف ميكويد (الصرف تنوين اتي مبينا معنى (به يكون الاسم امكنا) وتنوين بس از اضافه ودخول ال داخل بر غير منصرف نميشود مثل قبل الاضافه ودخول لام لذا غير منصرف است يعني قبول تنوين نميكند وكسره را قبول ميكند چون شباهت فعلى بسبب اضافه ودخول لام ضعيف شده وقول سوم اينستكه اگر بسبب اضافه ودخول لام يك

سبب يا هر دو سبب زائل شود مثل احمد وابراهيم منصرف میشود واگر هیچکدام زائل نشود مثل احمد غیر منصرف است .

مسألة — ظاهر مصنف در این کتاب اختیار قول دوم است ودر کتاب تسهیل تصریح کرده باختیار همین قول دوم وسیرافي ومبرد وجماعتي قول اول را اختیار کرده اند ومختار مصنف در حاشیه که برمتن جامي نوشته قول سوم است چنانچه ابن خباز ورکن الدین هم همین قول سوم را اختیار کرده اند .

مسألة — وجه ظهور کلام مصنف در این کتاب در اختیار قول دوم اینست که ما حصل کلام مصنف چنین میشود که غیر منصرف مجرور بفتحه میشود اگر اضافه نشود واگر بعد از ال نباشد واگر غیر منصرف اضافه شود یا بعد از ال باشد جر بفتحه داده نمیشود بس حاصل کلام چنین میشود که صفت غیر منصرف بودن بعد از اضافه شدن یا بعد از ال واقع شدن باقیست .

مسألة — ششم از موارد نیابة افعال خمسة است .

مسألة — بدانکه وجه اینکه این افعال را خمسه میگویند اینستکه نظر نحوین بلفظ است ولفظ این افعال بنج است اگرچه مصداق خارجي این افعال هفت است اول تثنیه مذکر غایب دوم جمع مذکر غایب سوم تثنیه مؤنث غایب چهارم تثنیه مذکر مخاطب بنجم جمع مذکر مخاطب ششم مفرد مؤنث مخاطب هفتم تثنیه مؤنث مخاطب .

مسألة — بدانکه یعفون مشترك اشت بین جمع مؤنث غایب وجمع مذکر غایب واول بروزن ینصرن ویخرجن میناشد وواو لام

الفعل است ونون ضمير جمع مؤنث است ودوم بروزن ينصرون ويخرجون ميباشد كه واو ضمير جمع مذكر است ونون عوض رفع است وواو لام الفعل باعلال صرفي حذف شده ودر قول خدا اوند مراد قسم اول است لذا نون حذف نشده چونكه ضمير است نه علامت رفع .

مسألة — سبب حذف شدن نون در تبيتي وتدلكي بدون ناصب وجازم اينست كه ضمه كه اصل است گاهي براي تخفيف حذف ميشود چنانچه بعضى از قراء در ينصركم ضمه را حذف كرده وراء را بسكون خوانده براي تخفيف بس بايد نون كه نائب ضمه است بطريق اولى حذفش جائز باشد والا لازم ميآمد مثل معروف صلت على الاسد وبلت عن النقد وفي بعض حواشي التصريح في باب المفعول المطلق ان حذف النون من المضارع من دون ناصب وجازم لغة وقال وعليها جاء قوله ابيت اسرى الخ وقوله (ص) لاتدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا وغير ذلك انتهى .

اين بود خاتمه مواضع نيابة حال شروع ميشود در مواضع اعراب تقديري .

مسألة — هر اسم معربي كه آخرش الف باشد مثل مصطفى يا انكه يا باشد مثل مرتقى او را نحويين معتل ميگويند بشرطيكه الف وهم چنين ياء لازمه كلمه باشد واين قيد لزوم براي اخراج اسماء سته است در حال جر ونصب وقيد خفيفه براي اخراج مرضى وبغدادي است وقيد تلو كسره براي اخراج ظي ونحو ان است چنانچه قيد تمكن براي اخراج هذا ومتى ونحو ان است زيراكه

اينها را معتل نمينانند .

مسألة — در قسم اول يعني اسم معربي كه در آخرش الف لازمه باشد كه او را مقصورهم مينامند هر سه اعراب در تقدير است زيراكه متحرك شدن الف محال است اجماعا .

مسألة — بدانكه قصر در لغت عرب دو معنا دارد يكي كوتاه بودن كه ضد طول است ودوم محبوس بودن ضد آزاد بودن ولفظ مقصور در اينجا ممكن است بمعناي اول باشد زيراكه الف در مصطفى ممدود نيست وممكن است بمعناي دوم باشد زيراكه حركات اعرابيه در الف محبوس است .

مسألة — جناب نجم الائمه در وجه تسميه معناي‌اول را ترجيح داده زيراكه بنا بر معناي دوم لازم ميآمد كه مضاف الى ياء المتكلم را نيز مقصور بنامند وحال انكه مقصور نمينامند لكن فرمايش رضى نا تمام است چونكه در علم معاني بيان ثابت شده كه در وجه تسميه اطراد لازم نيست مگر انكه مقصور ناميدن از باب توصيف باشد زيراكه در وجه توصيف اطراد لازم است فراجع .

مسألة — در قسم دوم رفع وجركه ضمه وكسره است مقدر ميشود ونصب كه فتحه است ظاهر ميشود چون ضمه وكسره برياء ثقيل است وفتحه ثقيل نيست .

مسألة — هر اسميكه آخرش ياء باشد او را منقوص منيامند يا بجهة اينكه دو اعراب در او ظاهر نميشود يا بجهة اينكه لام الفعل او كاهي حذف ميشود .

مسألة — در قول شارح ليس في الاسماء المعربه الخ اشكال

شده بكفوا فتأمل .

مسألة — اكر كسي اشكال كند كه حذف واو در سندع الزبانيه كه در اصل سندعوا بوده ايضا لازم است براي رفع التقاء ساكنين جواب داده ميشود كه مراد از حذف لازم در اينجا حذفي است كه بسبب تأثير عامل باشد نه بسبب غير عامل كه التقاء ساكنين است هذا اذا كان المراد من الحذف في المقامين الحذف في التلفظ دون الخط ويمكن ان يراد منه فيهما الحذف لفظا وخطا وعليه فعدم لزوم الحذف في المقام الثاني ظاهر لأنه حينئذ لمجرد رسم خط المصحف وان كان في حذفه نكتة قال الشارح في الاتقان في باب رسم خط المصحف قال المراكشي حذفت الواو من ويدع الانسان ويمح الله ويدع الداع وسندع الزبانيه للتنبيه على سرعة وقوع الفعل وسهولته على الفاعل وشدة قبول المنفعل المتأثر به في الوجود الى ان قال وأما في سندع الزبانيه فللاشارة الى سرعة الفعل واجابة الزبانية وقوة البطش انتهى باختنار .

باب النكرة والمعرفة

مسألة — اصل در اسم تنكير است وتعريف فرع است چنانچه قبلا كفته شد .

مسألة — تأثير ال در اسم برد وقسم است اول تأثير لفظي كه

عبارت است از حذف تنوين لفظا يا تقديرا دوم تأثير معنوي كه عبارت است از تعريف وال در حسن كه علم است تأثير معنوي نكرده چون كه تحصيل حاصل ميشود .

مسألة — بدانكه لفظ غير ال بر او داخل نميشود چون متوغل در تنكير است ودر موقع قابل ال واقع نميشود وهم چنين ال در اسم فاعل واسم مفعول داخل نميشود بناء بر قولي كه الف لام در انها ال موصوله است بس تعريف مصنف جامع افراد نيست .

مسألة — بدانكه نكره برد وقسم است اول انكه خودش قابل ال باشد مثل فرس ودار دوم انكه در جاي كسي واقع شود كه قابل ال باشد مثل ذو كه بمعناي صاحب است ومثل من وماء موصوله بناء بر قولي .

مسألة — لفظ صاحب اكرچه در اصل اسم فاعل بوده ولام در او بايد لام موصوله باشد لكن جانب اسمية در او غلبه كرده كه كويا اسم فاعل نيست ولذا لام در او لام تعريف است .

مسألة — اشكال شده در تعريف نكره بصه وساير اسماء افعال كه تنوين بر انها داخل ميشود چونكه در سابق بيان شد كه اسماء افعال با تنوين نكره ميشوند وحال انكه ال بر انها داخل نميشود ودر موقع قابل ال نيست وجواب داده شده كه اين تعريف تعريف بخاصه است ودر تعريف بخاصه انعكاس لازم نيست وبعضى ديكر جواب داده اند كه صه مثلا در موقع سكوت واقع شده كه قابل ال ميباشد وقس عليه البواقي .

مسألة — استشكل ايضا بالاسماء اللازمة للتنكير كالحال والتمين

واسم لا ومدخول رب واجيب عنها بانها قابلة ذاتا وان كانت بالنظر الى الوصف العنواني أي الحالية والتمييزية وامثالهما غير قابلة .

مسألة — في ترتيب المعارف من حيث الاعرفيه اقوال احدها ما ذكره الناظم .

مسألة — بدانكه يا رجل در دو معنى استعمال ميشود اول انكه مراد رجل غير معين باشد مثل قول اعمى كه صداي بائي ميشنود ميكويد يا رجلا خذ بيدي كه مرادش مطلق رجل است كه بيايد دستش را بكيرد دوم انكه مراد رجل معين باشد مثل اينكه بيك نفر معين اشاره شود وكفته شود يا رجل افعل كذا لذا مصنف در تسهيل اختيار كرده كه تعريف رجل بسبب اشاره است وقال الجامي لم يذكره المتقدمون لرجوعه الى ذى اللام اذا صل يا رجل يا ايها الرجل .

مسألة — بعضى كفته اندكه تعريف من وماء استفهاميه بسبب معرفه بودن جواب انها است واين توجيه در كمال ضعف است زيراكه او لا معرفه بودن جواب تأثيري در من وماء ندارد وثانيا معرفه بودن جواب كلية ندارد زيراكه ممكن است در جواب نكره بيايد مثل اينكه در جواب من عندك كفته شود رجل من اهل بغداد ودر جواب ما عندك كفته شود كتاب في المنطق .

مسألة — بعضى كفته اند ماء متصل به نعم وبئس معرفه است چون فاعل است وفاعل نعم وبئس بايد معرفه باشد واين قول ايضاً در كمال ضعف است زيراكه اولا فاعل بودن ما مسلم نيست چنانچه بيايد در باب نعم وبئس در قول ناظم

وما يميز وقيل فاعل   في نحو نعم ما يقول الفاضل

وثانيا معرفه بودن فاعل نعم وبئس كلية ندارد فتأمل .

مسألة — من اقسام المعارف فعل أريد به لفظه نحو ضرب فعل ماض وكذا الاسم والحرف نحو كيف اسم استفهام ومن حرف جر فانها منقولة من معناه اللغوي وجعلت اعلاما لالفاظها بدليل عود الضمير اليها وجعلها مبتدأ فهي من باب النقل كما اشير اليه في السابق .

مسألة — بدانكه دلالت ضمائر برغيبة وحضور دلالت تضمني است مثل دلالت اين ومتى بر استفهام وشرط زيراكه غيبة وحضور در ضمائر جزء ما وضع له است وداخل ودلالت اسماء اشاره بر حضور دلالة التزامي است وخارج از ما وضع له مثل دلالت نار بر حرارت ومراد ناظم از لذي غيبة او حضور دلالة تضمني است نه التزامي بس اسماء اشارة در قول ناظم وارد نميشود والى بعض ما ذكرنا اشار في الكفاية حيث قال فدعوى ان المستعمل فيه في مثل هذا وهو واياك انما هو المفرد المذكر وتشخصه انما جاء من قبل الاشارة او التخاطب بهذه الالفاظ اليه فان الاشارة او التخاطب لا يكون الا الى الشخص او معه غير مجازفة فتأمل .

مسألة — اسم ظاهر مثل زيد وضع شده براي مسمى قطع نظر از غيبة وحضور بعبارة اخرى اسم ظاهر مثل زيد وضع شده براي معناي لا بشرط بخلاف ضمائر كه بعضى از انها وضع شده بشرط الغيبة وبعض ديگر بشرط الحضور ومعلوم است كه لا بشرط شيء داخل در بشرط شيء نيست قال الرضى في اول بحث الضمير انلفظ زيد وان أطلق على

المتكلم والمخاطب والغائب الا انه ليس موضوعا للمتكلم ولا للمخاطب ولا للغائب المتقدم الذكر بل الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغيبة مطلقاً لا باعتبار تقدم الذكر ومن ثم قلت ياتميم كلهم نظر الى اصل المنادى قبل النداء ولهذا يقول المسمى بزيد زيد ضرب ولايقول زيد ضربت وانما جاز يا تميم كلكم لأن يا دليل الخطاب وليس في زيد ضرب دليل التكلم انتهى .

مسألة — مراد از استقلال وعدم استقلال در ضمائر از حيث استعمال است چنانچه در تعريف كلمه بيان شد قال شارح الصمديه فان استقل المضمر بان لم يحتج الى كلمة أخرى قبله يكون هو كالتتمة لها بل كان كالاسم الظاهر فهومنفصل الى ان قال وان لايستقل بل احتاج الى كلمه اخرى هو كالتتمة لها فهو متصل .

مسألة — المراد من التكلم والخطاب والغيبة معناها الجزئي الخاص لا الكلي العام وقد سبق منا تحقيقهما فراجع .

مسألة — لفظ ضمير مجرور وضمير منصوب بيك شكل ميباشد مثل بي بنا به بهما برا بهما الخ ومثل اكرمني اكرمنا اكرمه اكرمهما الخ .

مسألة — بدانكه در تعداد ضمائر صرفيين از ضمير غائب شروع ميكنند ونحويين از ضمير متكلم دليل صرفيين انيستكه غائب اصل است ودليل نحويين اينست كه متكلم اعرف است .

مسألة — لفظ نا براي رفع ونصب وجر استعمال ميشود چنانچه مثال زده شد وتاء والف وواو وياء مخاطبة ونون فقط در رفع استعمال ميشود مثل قمت وقاما وقاموا وقومي وقمن .

مسألة — الف براي تثنيه غائب ومخاطب وضع شده وواو براي جمع مذكر غائب ومخاطب وضع شده ونون براي جمع مؤنث غائب وجمع مؤنث مخاطب وضع شده مثال غائب قاما قاموا قمن مثال مخاطب اعلم اعلما اعلمن .

مسألة — بدانكه ضمائر از حيث تصور شش قسم است زيراكه ضمير يا متصل است يا منفصل وهر يك از اين دو يا مرفوع است يا منصوب ويامجرور يك قسم از اين شش قسم وجود ندارد كه عبارت است از ضمير مجرور منفصل مكر از باب تبعيت .

مسألة بدانكه معناي هر يك از اين شش قسم ضمير از حيث تصور هيجده است سه مذكر غائب وسه مؤنث غائب وسه مذكر مخاطب وسه مؤنث مخاطب وسه متكلم مذكر وسه مؤنث كه حاصل ضرب شش در هيجده يكصد وهشت ميشود بس بايد واضع يكصد وهشت ضمير وضع كند وحال اينكه عدد ضمائر يكه وضع شده بعد از اسقاط ضمير مجرور منفصل ومشتركات وضمير مستتر وجوبا بچهل نميرسد وظاهر قول ناظم (ولفظ ما جر كلفظ ما نصب) اشارة بهمين مطلب است .

مسألة — استتار ضمير در نزال واوه باقول باينكه اسماء افعال اسم لفظ فعل است بعيد است زيراكه بنابر اين قول ضمير در معناي اينها مستتر است كه اسكت واتوجع باشد نه در خود اينها وهم چنين وجوب استتار در فعل استثناء ودر تعجب وافعل التفضيل محل اشكال است زيراكه استتار در اينها بسبب خصوصيه تركيب است زيراكه خلا مثلا فعل ماضي است كه فاعل او كاهي اسم ظاهر

میشود بعلاوه اینکه در افعل التفضیل جائز دانسته اندکه فاعلش اسم ظاهر باشد چنانچه بیاید در باب افعل التفضیل که ناظم میگوید

(ورفعه الظاهر نذر ومتى　　عاقب فعلا فكثيرا ثبتا)

مسألة ـ استتار ضمیر در ظرف در صورتي استکه ظرف مستقر باشد والا ضمیر در متعلق ظرف مستتر است نه در خود ظرف .

مسألة — چون از بیان اقسام واحکام ضمیر متصل فارغ شد شروع کرد در قسم دوم کـه ضمیر منفصـل است وان بر دو قسم است اول مرفوع دوم منصوب وگفته شد کـه ضمیر مجرور منفصـل وجود ندارد .

مسألة — ضمیر مرفوع منفصل انا وذو وانت میباشد وفروعي که از این سه اصل نا شي میشود بایـــد مشتبه نشود چونکه فرع هو وأنت با خود انها اگرچه قریب اللفظ است چنانچه شارح مثال زده لکن فرق مختصري دارد .

مسألة — گاهي این ضمیر مرفوع منفصل مجرور متصل استعمال میشود مثل انا كانت ومثل نحن كأنتم ومثل انا كهو وگاهي منصوب منفصل استعمال میشود مثل ضربتك انت ومثل ضربتكم انتم كـه انت وانتم منصوب به تبعیت است ودرمثال جر مجرور است بالاستقلال.

مسألة — در لفظ انا همزه ضمیر است ونون والف در آخرش زائده میباشد وبعضی انا را بسکون نون تلفظ کرده اند بدون الف وبعضی مجموع حروف ثلاثة را ضمیر میداننـــد ودر انت وفروعش فقط ان ضمیر است ولواحق حروف است که بیان مراد میکنند مثل لواحق اسماء اشاره مثلادر انت تاء بیان میکندکه مراد مفرد مذکر

است ودر انتما بيان ميكند كه مراد تثنيه مذكر يا تثنيه مؤنث است وهكذا وبعضي گفته اند كه لواحق ضمير است وان عماد انها است در استقلال ودر هي وهو گفته اند كه مجموع ضمير است وبعضى گفتو اند هاء تنها ضمير است وواو ويا حرف اشباع است .

مسألة — در بنج صورت اتصال ممكن نيست اول صورتيكه عامل از ضمير مؤخر باشد مثل اياك نعبد دوم در صورتيكه عامل محذوف باشد مثل اياك والاسد كه عامل يعني اتق محذوف است سوم در صورتيكه عامل معنوي باشدمثل هو اقرب للتقوى كه عامل ابتدائية است چهارم در صورتيكه ضمير محصور فيه باشد مثل ما قام الا انا ومثل قول خداوند (وقضى ربك ان لا تعبدوا الا اياه) ششم درصورتيكه ضمير فاعل باشد براي صفتي كه ان صفت جاري باشد بر كسيكه من هو له نباشد بلكه غير من هو له باشد مثل زيد هند ضاربها هو كه ضمير ضارب كه هو است مسند اليه است يعني فاعل است از براي ضارب كه جاري شده بر هند وهند من هو له نيست زيراكه ضرب از او صادر نشده بلكه از زيد صادر شده معناي من هو له وجريان بيان خواهد شد .

مسألة — سيبويه گفته است كه لواحق ايا ايضا مثل لواحق اسماء اشاره است وايا فقط ضمير است در جميع وبعضى گفته اندكه لواحق ضمير است ولفظ ايا عماد انها است براي فرق بين متصل ومنفصل وبعضى گفته اندكه ايا ولواحق هر دو ضمير هستند كه اول بدوم اضافه شده واين قول را مصنف در اين كتاب اختيار كرده وبعضى گفته اندكه ايا اسم ظاهر است ولواحق ضمير است كه ايا اضافه بانها شده .

مسألة — مراد از جریان حمل شيء بـر شيء است مثل زيـد قائم كه قائم حمل بر زيد شده است ومثل زيد هند ضاربها هو كه ضارب حمل برهند شده ومراد از من هو له كيست كه محمول از او صادر شده باشد ومراد از غير من هو له كسيست كه محمول از او صادر نشده باشد مثلا در مثال اول زيد من هو له است چونكه قيام از او صادر شده ودر مثال دوم هند غير من هو له است چونكه ضرب از او صادر نشده زيراكه زيد فاعل ضرب است وهند مفعول است ومعنا چنين است كه زيد زننده است هند را .

مسألة — عدم امكان اتصال منحصر در اين پنج صورت مذكور نيست بلكه مواضع ديگرى دارد مثل جائني اما انت او زيد ويوجد مواضع اخرى ايضا تظهر بالتتبع .

مسألة — از عدم جـواز انفصال در صورت امكان اتصال دو صورت استثناء شده كه مصنف باول انها اشاره كرد بقول خودش (وصل او افصل) وبدوم انها اشاره كرده بقول خودش (في كنته الخلف انتمى) .

مسألة — گاهى ضمير منفصل ميآيد بااينكه اتصال ممكن است ليكن در ضرورت شعري چنانچه بزودى خواهد آمد در قول شاعر (بالباعث الوارث الاموات الخ) .

مسألة — اگر دو ضمير در يك جا جمع شود واول انها اخص يعني اعرف از دوم باشد هم وصل جائز است چون اصل در ضمائر وصل است زيراكه گفته شد كه وضع ضمير براي اختصار است واختصار عند البلغاء مطلوب است وهم فصل جائز است براي اينكه

اتصال لفظي راكه اين دو ضمير باو متصل شده طولاني كرده لذا ضمير دوم منفصل ميشود تا كوتاه شود يا براى اينكه چون ضمير متصل مختصر است وميخواهيم لفظ طولاني شود لذا ضمير دوم را منفصل ميكينم تا كلام طولاني شود ومعلوم است كه بنابر معناي اول للطول مفعول له حصولي ميشودچنانچه بنابر معناي دوم تحصيلي ميشود اين بود حكم ثاني دو ضمير يكه معمول نواسخ نباشد .

مسألة — اكر دو ضمير مذكور معمول نواسخ باشد مثل كنته كه ضمير اول اسم كان وضمير دوم خبر كان ميباشد ومثل خلتنيه كه يائي كه ضمير اول است مفعول اول است ويائي كه ضمير دوم است مفعول دوم پس در اين صورت در اتصال وانفصال ضميردوم خلاف واقع شده ومصنف بمتابعت جماعتي از نحويين اتصال را اختيار كرده بد ودليل اول اينكه اصل در ضمير چنانچه كذشت اتصال است دوم انكه در روايت مذكور اتصال وارد شده وغير مصنف كه مراد سيبويه است انفصال را اختيار كرده بجهة اينكه ضمير دوم در اصل خبر مبتداء بوده وخبر مبتداء عاملش معنوياست وكذشت كه اكر عامل ضمير معنوي باشد انفصال واجب است لذا همان حكم را بعد از دخول نواسخ استصحاب ميكينم .

مسألة — بدانكه استدلال بروايات در اثبات قواعد لفظية متوقف است بد وامر اول انكه روايت صد ورش از معصوم عليه السلام مسلم باشد وثانيا اينكه نقل بمعنا نباشد يعني الفاظ روايت عين الفاظ معصوم باشد واثبات اين دو در امثال اين روايت در غاية اشكال است وقد فصلنا الكلام في ذلك في المدرس الافضل عند الكلام في

الخطبة في الشواهد .

مسألة — در حال اتصال واجب است كه اخص يعني اعرف مقدم شود بر غير اعرف مثل الدرهم اعطيتكه چنانچه شارح بيان كرده .

ودر حال انفصال عكس جائز است بشرطيكه سبب اشتباه نشود مثل الدرهم اعطيتك اياه كه جائزاست بگوئيم الدرهم اعطيته اياك زيرا كه قرينه عقليه موجود است كه هاء مفعول دوم است يعني ماخوذ است نه اخذ چونكه درهم ممكن نيست آخذ شود حاصل اينكه دراين مثال قرينه موجوداست كه هاء مفعول دوم است بخلاف زيداعطيتكه اياه كه عكس ممكن نيست يعني جائزنيست بگوئيم زيداعطيته اياك زيراكه قرينه نيست براى مفعول دوم بودن هاء غير از مكان ورتبة چونكه هر يك از دو ضمير لياقت فاعل بودن يعني آخذ بودن را دارند وفرق بين مفعولي كه در معنا . فاعل وآخذ است ومفعول دوم كه در معنا مفعول ومأخوذ است فقط بمكان است پس اگر ضمير دوم كه هاء است مقدم شود معنا چنين ميشود كه مخاطب را بزيد داده است وحال انكه مراد اينست كه زيد را بمخاطب داده حاصل اينكه . در اين مثال فقط مكان قرينه است بر مفعول اول بودن ومفعول دوم بودن لذا بايد هيچكدام از مكان خود مقدم ومؤخر نشود چونكه سبب اشتباه ميشود اين بود حكم دو ضمير كه رتبه انها مختلف باشد يعني يكي اعرف از ديگري باشد .

مسألة — اگر دو ضمير در رتبه متحد باشند مثلا هر دو متكلم ياهر دو مخاطب ياهر دو غائب باشند پس در اين صورت واجب

است که ضمیر دوم منفصل شود چون در اتصال ترجیح بلا مرجح لازم میاید درتقدیم ما قدم لکن دردو ضمیر یکه غائب باشند کاهي اتصال آمده بشرطیکه بین دو ضمیر اختلاف مختصري باشد مثلایکی تثنیه ودیکری مفرد باشد مثل انا لهما، قفوا کرم والد که دومفعول انال متصل آمده جون در بین شأن اختلاف است زیراکه ضمیراول تثنیه وضمیر دوم مفرد است .

مسألة — در قول فرزدق منفصل آمدن ایاهم باینکه اتصالش ممکن بود بجهة ضرورت شعري است .

مسألة — از جمله احکام ضمیر اینست که اکرضمیر متکلم متصل شود بفعل باید قبل از ضمیر متکلم نون وقایه آورده شود ودر وجه تسمیة این نون بوقایه دو قول است اول انیستکه این نون راوقایه نامیده اند چون حفظ میکند فعل را از مشتبه شدن باسم در مثل ضربني چنانچه شارح بیان کرده که ضرب اسم است برای عسل ودر المزهر برای عسل هشتاد اسم ذکر کرده وهمچنین حفظ میکند فعل امر مذکر را از مشتبه شدن بامر مؤنث چنانچه ایضا شارح مثال زده دوم اینکه این نون حفظ میکند اخر فعل را از کسره که شبیه جر است زیراکه چنانچه دخول جر بر فعل ممنوع است هم چنین دخول کسره که شبیه جر است بر فعل ممنوع است نظیرفتواي فقها در باب نکاح که میکویند زنی که شبیه بیکي از محارم انسان باشد بر انسان تزویجش مکروه است .

مسألة — لیسی بدون نون وقایه در نظم استعمال شده بد وسبب یکی اینکه مخالفت قواعد دراشعار کاهي چند ان محظوري ندارد ودیکر

انكه فعل بودن ليس محل خلاف است حتى اينكه بعضى او واحرف ميدانند وقال الرضى حملا على غيري .

مسألة — عليه اسم فعل است بمعناي ليلزم كه امر غائب است وفاعل در خود عليه يادر مسماكه ليلزم است مستتر است ورجلا مفعول است وليس فعل ناقص اسمش در او مستتر راجع است برجلا وياء متكلم خبر ليس وجمله ليسنى صفت رجلا است .

مسألة — ليتني بانون وقايه استعمالش در كلام عرب زياداست وشيوع دارد بسبب مزيت ليت بر بقية حروف مشبهة بالفعل زيراكه شباهت ليت بفعل از بقية اقوى است بدليل اينكه از عرب شنيده شده عمل دادن ليت باماء كافه كه ماء كافه نتوانسته ليت را از عمل كف كند وبعلاوه اينكه در قرآن مقدس كه در انتهاي فصاحت وبلاغت است بانون وقاية آمده وبدون نون وقايه استعمالش نادر است مثل قول شاعر كه ليتي بدون نون آمده .

مسألة — استعمال لعل بر عكس ليت ميباشد يعني بدون نون كثير است بعلاوه انكه در قرآن بدون نون آمده وبانون قليل است زيراكه شباهتش بفعل ضعيف است زيراكه لعل شباهت بحرف جر دارد در احتياج به متعلق حتى اينكه بعضى گفته اند لعل حرف جر است چنانچه بيايد در باب حروف جاره .

مسألة — بقيه حروف مشبهة بالفعل جائز الوجهين است يعني آمدن نون وقايه ونيامدنش مساوي است اگرچه فراء گفته كه نيامدن نون بهتر است از امدن نون .

مسألة — بدانكه علماء عربية عرب را بچهار قسم كرده اند

اول جاهلين وانها كساني هستند كه قبل از بعثة حضرت رسول(ص) بوده اند وزمان بعثة را درك نكرده اند دوم مخضر مين وانهاكساني هستند كه زمان جاهلية وبعثترا درك كرده اند مانند غالب اصحاب انحضرت سوم متقدمين وانها كساني هستند كه بعد از آن بزر گوار متولد شده اند تا اخر خلفاء چهارم مولدين كه بعد از خلفاء بدنيا امده اند خلافي نيست در حجية كلام جاهلين ومخضرمين در اثبات قواعد ودر كلام متقدمين اختلاف است اگرچه اقوى در نزدمحقيقين حجية است اما مولدين پس خلافي نيست در عدم حجية كلام انها زيراكه مولدين بسبب كثرة اختلاط انها با غير عرب غالب الفاظ انها از طريقه صحيح لغت عرب تغيير كرده هم از حيث تركيب وهم از حيث استعمال حتى اينكه نجم الائمة ميگويد كة محرفات مولدين عربي نيست واز قصه زنبوريه واز قول كسائي هذا العرب ببابك ظاهر ميشود كه مراد از خلفاء در اين تقسيم جميع خلفاء است نه خصوص اربعه واز اين تقسيم دانسته ميشود كه قول شاعر ايها السائل عنهم الــخ حجة نيست در اثبات حذف نون از منى وعنى زيراكه قائل شناخته نشده كه از كدام يك از چهار قسم عرب‌است بلكه بعضى احتمال داده اندكه اين بيت از مجعولات بعض نحويين است بدليل اينكه جمع كرده بين مني وعنى باتخفيف نون وقايه براي جواز اثبات تخفيف چون مدعايش بوده ٠

مسألة — قط قط بعزتك كه از احاديث مجعولة كفر امين است پنج قسم روايت شده اول بسكون طاء در هر دو دوم كسر طاء در هر دو باياء سوم كسر طاء در هر دو بدون ياء چهارم قطني قطني

پنجم قط قط بتشديد هر دو طاء بدون ياء .

مسألة — علم بفتح عين ولام در لغة مشترك است بين سه معنا اول جبل عظيم دوم بيرق وپرچم سوم علامت ودر اصطلاح عبارت است از اسم يعين المسمى كه ظاهرا منقول از معناي سوم است .

— مسألة علم شخص جزئي است وعلم جنس كلي واين تعريف يعني اسم يعين المسمى الخ براي علم شخص است نه براي علم جنس فتأمل .

مسألة — حاصل معناي علم اين است كه علم اسمى است كه معين ميكند معناي خود را مطلقا بدون قيد زائد بر لفظ يعني بمجرد وضع ياغلبه پس خارج شد از اين تعريف نكره چون معناى خود را معين نميكند وايضا خارج شد بقيه معارف چون تعين معنا در آنها بسبب قيد است يالفظي مثل موصولات كه تعين در انها بسبب جمله صله است يابسبب الف لام ومثل معرف بال كه تعين بسبب ال است ومثل مضاف كه تعين بسبب مضاف اليه است وياقيد معنوي مثل اسم اشاره كه تعين بسبب اشاره است ومثل ضمائر كه تعين در انها بسبب تقدم مرجع يا حضور مرجع است وهم چنين خارج شد از تعريف كلي منحصر بفرد مثل شمس وقمر زيراكه تعين در انها بسبب وضع نيست بلكه بسبب انحصار در فرد موجود است بنابر هيئت قديم .

مسألة — مسماى علم يا از ذوي العقول مذكر است مثل جعفر كه منقول از نهر صغير است ويا از مؤنث ذوي العقول مثل خرنق كه زنى است كه منقول از بچه خر گوش است ويا انكه مسما مركب است از اشخاص متعددة مثل قرن كه علم براي قبيله است

ويا مؤلف از بيوت متعددة است مثل عدن كه اسم است براى شهر معروف ويا انكه مسماى علم واحد از غير ذوى العقول است مثل لاحق كه علم است براي فرسى كه مال معاوية ابن ابي سفيان بوده ومثل شد قم كه علم است براى شترى كه مال نعمان بن المنذر بوده ومثل هيله كه اسم است براى كوسفندي كه مال بعضى .

از زنهاي عرب بوده ومثل واشق كه اسم سك بعضى از عرب بوده .

مسألة — فرق بين اسم ولقب انيست كه مراد از اسم ذات مسما است قطع نظر از جميع صفات ومراد از لقب ذات است با بعضى صفات مثل زين العابدين .

مسألة — بعضى كفته اند فرق بين كنيه ولقب بحثية است پس مشعر بودن بعضى از كنى بر مدح يا ذم مثل ابو الفضل وابو لهب ضرري ندارد چونكه اين دلالت بسبب خصوصية لفظ است نه بسبب وضع .

مسألة — علم مطلقاً يعني چه علم شخص باشد وچه علم جنس بر سه قسم است اول اسم دوم كنيه سوم لقب .

مسألة — اسم چند معنا دارد يكي اسم در مقابل فعل وحرف ديكر اسم در مقابل صفة وديكر اسم بمعناى مبتداء منسوخ الابتداء وديكر اسم در مقابل كنيه ولقب وهمين معناى چهارم در اينجا مراد است .

مسألة — فرق بين كنيه ولقب از حيث لفظ اينستكه كنيه در

اولش لفظ اب یا ابن وابنه میباشد بخلاف لقب وفرق از حیث معنا اینست که کنیه دلالت بر تعظیم مسما میکند نه از حیث معناي لفظ بلکه بجهة ذکر نکردن اسم مسما را چون بعضی از مردم از ذکر اسم بدش میآید ولـکن لقب معنای لفظش دلالت بر مدح میکند مثل ضیاء الدین مثلا ویا دلالت بر ذم میکند مثل عبد البطن مثلا .

مسألة — بدانکه اجتماع لقب با غیر خودش دو قسم است اول اجتماع لقب با اسم دوم اجتماع لقب باکنیه مراد ناظم از (وآخرن ذا ان سواه صحب) قسم اول است چونکه در بعضی از نسخه‌هاي الفیه سواها دیده شده یعني سواي کنیه را مصاحبت کند که اسم است ودر کتاب تسهیل ذکر کرده که مراد صورت اول است وتعلیل کرده وجوب تأخیر لقب را از اسم در شرح تسهیل باینکه چون غالب لقبها منقول از اسم غیر انسان است پس اگر لقب مقدم شود بر اسم توهم میرود که مراد از لقب معناي اصلي لقب است مثلا در رأیت بطة زید بالاضافة توهم میشود که بطه زید را دیده نه خود زید را واین توهم در صورت تأخیر لقب نمی آید وتقدیم لقب که ذا الكلب است بر اسم که عمر واست شاذ است اما قسم دوم یعني اجتماع لقب با کنیه که همین است مراد از قول شارح (واما الكنية فيجوز تقديمه عليها الخ) پس این قسم جائز الوجهین است یعني جائز است که لقب بر کنیة مقدم شود وجائز است عکس بدانکه علماء همین جواز وجهین را گفته اند در این قسم لکن مقتضاي تعلیل که در صورت اول ذکر شد امتناع تقدیم لقب است

بر كنيه ايضا زيراكه چنانچه در صورت اول توهم ميشد كه مراد معناي اصلي لقب باشد در اين صورت نيز همين توهم ميآيد (لكن في صورة الأضافة لا الاتباع وسياتى الوجه في ذلك عنقريب فتامل) اين بود حكم دوصورتي كه لقب با غير خود جمع شود .

مسألة — اگر اسم با كنيه جمع شود جائز الوجهين است يعني جائز است تقديم كنيه بر اسم وعكس آن وهيچيك ترجيح ندارد .

مسألة — صور الاجتماع والمصاحبة اربع الاولى ان يجتمع اللقب والاسم ذكرها المصنف بقوله (واخرن ذا ان سواه صحبا) على تفسير الشارح .

والثانية ان يجتمع اللقب والكنية ذكرها الشارح بقوله واما الكنيه فيجوز تقديمه الخ .

والثالثة — ان يجتمع الكنيه والاسم ويجوز فيه الوجهان .

الرابعة — ان يجتمع الثلاثة ويمكن أخراج حكمها مما تقدم .

مسألة — ممكن است قول مصنف (واخرن ذا ان سواه صحبا) اشاره بصورت اول ودوم باشد زيراكه محتمل است كه ضمير سواه راجع بخود لقب باشد ومراد از سواى لقب اسم وكنيه باشد نه اسم تنها چنانچه شارح فهميده پس بنابر اين از قول مصنف واخرن ذا جميع صور اربعه دانسته ميشود .

مسألة — صور الاجتماع من حيث الافراد والتركيب اربع الاولى ان يكون اللقب والاسم مفردين فح يجب الاضافه عند البصريين لكن لما استشكل عليه بانه يلزم حينئذ اضافة الشيء لما به اتحد او اضافة المعرفة وكل واحد منهما غير جائز كما يأتي في باب الاضافة

فأشار الشارح الى الجواب بقوله اي مسماه وحاصل الجواب ان منشاء الاشكال اما اضافة الشيء الى نفسه واما اضافة المعرفة وكلاهما يرتفع بالتأويل بالمسمى بان يراد من سعيد المسمى فهو حينئذ عام له افراد كثيرة فيصير نكرة ثم يضاف هذا العام الى الفرد المعين وهو كرز ويأتي في باب الاضافة ما يوضح ذلك انشاء الله تعالى .

مسألة — كوفيين اتباع را ايضا جائز ميدانند ومصنف همين قول كوفيين را اختيار كرده در كافيه وتسهيل .

مسألة — الجواز في قول الشارح ومعلوم على الاول ان جواز الاضافه حيث لامانع من ال نحو الحارث كرز الجواز بالمعنى الاعم لان عدم المانع شرط في كلا القولين فان وجد مانع من الاضافة كان يكون الاسم مقترنا بال نحو لايجوز الاضافه فضلا عن ان يجب بل يجب الاتباع كما في الصور الثلاث الاتية اذ لو اضيف الاول الى الثاني للزم اضافة المقرون بال الى الخالي عنها وهو غير جائز الا في الصفة المشبهة او في مطلق الصفة كما يأتي .

مسألة — ما سبق من وجوب تأخير اللقب من الاسم انما هو في صورة الاضافه لا الاتباع كما أشرنا اليه اذ العلة المذكورة لوجوب التأخير لايجري في صورة الاتباع فيجوز فيه الوجهان فلا تغفل .

مسألة — سه صورت ديگر از حيث افراد وتركيب در قول مصنف (والا اتبع الذي ردف) داخل است كما لايخفى پس از قول مصنف وان يكونا مفردين تاردف حكم هر چهار صورت دانسته ميشود چنانچه شارح استخراج كرده ومثال زده واحكام هر يك را بيان كرده .

مسألة — هر كاه لقب مشهور تر از اسم باشد واسم مشترك باشد ولقب غير مشترك مثـــل القاب واسماء أئمة هدى سلام الله عليم اجمعين پس در اين صورت تقديم لقب جائز است بلا خلاف سواء اتبع ام اضيف .

مسألة — جواز القطع مشروط بالعلنية كما اشار اليه الشارح واوضحناه فيما سبق .

مسألة — الكنى منقولة كلها وكذلك الالقاب على احتمال قوى فالتبعيض المفهوم من منه ناظر الى الاسم فقط لا الى اللقب والكنيه.

مسألة — بدانكه قول شارح لم يسبق له استعمال في غير العلمية احتمال دو معنى دارد اول انكه سالبه بانتفاء موضوع باشد يعني غير از معناي علمي فعلى معناى ديگرى در سابق نداشته باشد مطلقـا چه علميت وچه غير علمية .

دوم — سالبه بانتفاء محمول يعني در سابق معنا داشته باشدلكن ان معنا غير علمي نباشد بلكه علمي باشد .

مسألة — نسبت بين مرتجل بمعناى او سبق وجهل وبين احتمال اول از معناى اول تباين است ونسبت بين سبق وجهل واحتمال دوم از معناى اول عموم وخصوص مطلق است لان السابق المجهول لم يقيد بالعلمية ولا بغيرها .

مسألة — نسبت بين مرتحل بنابر احتمال اول از معناى اول وبين علم منقول تباين است وبنابر احتمال دوم ايضا تباين است ووجهه ظاهر من قول الشارح في المنقول بعد استعماله في غيرها والنسبة

بين المرتجل النحوى والاصولي ومعرفتها تحتاج الى مزيد كلام ليس هنا محله .

مسألة — بدانكه در علم منقول ومرتجل وضع تخصصى است ودر علم بالغلبه وضع تخصصي است لذا علم بالغلبة نه منقول است ونه مرتجل .

مسألة — در سابق گفته شد كه فعل كاهي بدون فاعل علم ميشود وكاهي با فاعل ومراد شارح از شمر كه علم براى فرسى است ويزيد واصمت كه اسم بياباني است قسم اول است بقرينه قول مصنف ومنه جملة الخ .

مسألة — ممكن است كاهي حرف اسم قرار داده شود مثل اينكه لعل يالكن اسم كسى شود .

مسألة — بدانكه حكايت در اصطلاح عبارت است از تكرار لفظي كه متكلم تلفظ كرده باعوارضات من الاعراب ونحوها او العوارضات فقط واين حكايت چهار قسم است اول حكايت جمله بعد از ماده قول دوم حكايت مفرد بعد از ماده قول مثل قول خداوند قالوا سمعنا فتى يذكرهم يقال له ابراهيم شاهد در يقال هست كه ابراهيم بعد از او حكايت شده على رأي سوم حكايت مفرد بعد از من وما كه بيايد در باب حكايت چهارم حكايت جمله كه اسم شده باشد ومراد شارح از فتحكى همين قسم چهارم است كه در اين جمله حكايت ميشود لفظ جمله باجميع عوارضات كه در كلام متكلم اول دروقت علم شدن بوده وبايد در جمله ابدا تغييرى واقع نشود زيراكه جمله كه علم ميشود در او اشاره بقصه ومناسبتي است كه اگر لفظ

تغيير كند مقصود دانسته نميشود مثل اصمت بكسر همزه وميم كه علم شده براى بيابانى كه در ان خوف زيادي بوده ازد زد يادرند كان وقياس ضم همزه وميم است چون فعل امر است از صمت يصمت از باب نصر ينصر لكن متكلم اول دران بيابان از كثرت خوف برفيق خود اصمت را بكسر همزه وميم كفت لذا كسرتين را بحال خود كذاشته اند وتغيير نداده اند تا دلالت كند بر اينكه‌آن بيابان باندازه مخوف است كه متكلم نميتواند لسانرا از غلط حفظ كند لذا امر مضموم العين را مكسور العين تكلم ميكند ولبيان الحكاية تتمة تاتى في باب الموصولات في اخر بحث اى الموصولة .

مسألة — شمر ويزيد واصمت اكر بدون فاعل علم شود غير منصرف است واكر با فاعل علم شود محكى ميباشدنه مبنى وذلك لان الاعراب والبناء من مختصات المفردات لا الجمل مثل قول شاعر نبئت أخوالي بني يزيد ، كه يزيد را برفع خوانده است از باب حكايت زيراكه اكر در يزيد ضمير فاعل مستتر نميبود بايد جر بفتحه داده شود للعلمية ووزن الفعل واكر در هر يك از انها قصد تنكير شود منصرف ميشود ، على تفصيل تقدم عند قول المصنف وجر بالفتحة مالا ينصرف .

مسألة — المركب المزجى جزئه الاول مبني على الفتح ان لم يكن اخره ياء نحو بعلبك والا فعلى السكون كمعد يكرب قال الازهرى كسر الدال من معدى شاذ والقياس فتحها كمرمى ومسعى انتهى.

وانما بني الجزء الاول لان الجزء الثاني لما نزل منزلة التاء انتقل عمل العامل الى الجزء الثاني كما ينتقل عمل العامل الى التاء في نحو

جائتنى قائمة لانها بمنزلة الجزء مما قبلها اما الجزء الثاني فان كان غير ويه ففيه ثلاثة اوجه الاول اعراب مالا ينصرف للعلمية والتركيب الثاني اعراب المنصرف ان اضيف مجموع الجزئين الى غيره فيجر بالكسرة الثالث البناء تشبيها لها بالتركيب التضمني كخمسة عشرلانه مثله في كونه مركبا من كلمتين بلا اسناد مطلقا فلا ينتقض بالتركيب الاضافي وان كان الجزء الثاني لفظة ويه فيبنى على الكسر لما ذكره الشارح وقد يعرب اعراب مالا ينصرف لما تقدم انفا .

مسألة — في كون الجزء الاول من ابى قحافة كناية تأمل اذ الكناية بمجموع الجزئين لا الاول فقط فلا بد من القول بالمجازية من باب تسمية الجزء باسم الكل فلا اشكال .

مسألة — در ابى قحافة جزء اول كنايه ومعرب بحروف است وجزء دوم غير منصرف است بسبب علمية وتأنيث ودر عبد شمس جزء اول غير كنايه است ومعرب بحركة وجزء دوم منصرف است .

مسألة — اقسام الوقف كما بين في علم التصريف والتجويد احد عشر قسما بعضها حسن وبعضها احسن وبعضها ضعيف ومن تلك الاقسام الوقف بالالف وهو في ثلاثة مواضع الاول في المنون المنصوب الثاني في اذا الناصبة للمضارع الثالث في المفرد المذكر من الامر الحاضر المؤكد بالنون الخفيفة كاضربن واليه اشار الشاعر في قوله ؛

ايكه در علم صرف بردي پوى   اضرباي بدون تثنية كوى

اذا عرفت ذلك فاعلم ان قبيلة ربيعة يقفون على المنصوب المنون بالسكون كالمجرور والمرفوع وقول المصنف ، ووضعوا لبعض الاجناس علم ، بسكون ميم علم مبنى على تلك اللغة كما اشار اليه الشارح .

مسألة — الفرق بين علم الجنس كاسامة واسم الجنس كاسد ان الاول وضع للمعنى مقيدا بالحضور في الذهن بخلاف الثاني فانه وضع للمعنى من حيث هو هو غير مقيد بالحضور المذكور .

مسألة — الحضور في الذهن لا يوجب تعين المعنى لان المعنى حين الاستعمال احد الافراد لاعلى التعيين لا احد الافراد معينا والى ذلك يشير الشارح بقوله ، اى مدلوله شايع كمدلول النكرة الخ .

مسألة — بدانكه علم جنس در احكام لفظية مثل علم شخص است يعني جميع احكام معارف بر او جاري ميشود لذا ذو الحال ميشود مثل رأيت اسامة مقبلة كه مقبلة حال است براى اسامة كه علم جنس است وغير منصرف ميشود اكر يك سبب ديكرهم در او باشد مثل مثال مذكور كه اسامة غـير منصرف است بسبب علمية وتأنيث وممنوع ميشود از دخول لام تعريف مثـل اسامة كـه جائز نيست كـه بر او تعريف داخل شود پس جائز نيست كه بكوئيم الاسامة وممنوع است كه صفتش نكره بيايد پس جائز نيست بكوئيم جائني اسامة قوية ومبتداء واقع ميشود مثل اسامة تعيش في الاجام .

مسألة — كفته شد كه علم جنس در معنى عام است يعني مدلولش شايع است مثل نكره پس تعريف علم جنس فقط از حيث لفظ است واز حيث معنى نـكره است نظير تأنيث در نار وطلحة كه فقط از حيث لفظ است ودر معنى مذكر است .

مسألة — بعضى كفته اندكه عم در قول مصنف افعل التفضيل است وهمزه براي تخفيف حذف شده مثل خير وشر كه در اصل اخير واشر بوده ومعناي بيت چنين است كه علم جنس از حيث استعمال

اعم است از علم شخص زيراكه علم شخص فقط در فرد معين استعمال ميشود وعلم جنس هم در فرد معين استعمال ميشود مثل هذه اسامة وهم در فرد غـير معين مثل ان رأيت اسامة ففر منها ولعمري ان هذا المعنى اقرب وان كان الاول اشهر اذ رب مشهور لا اصل له .

مسألة — علم جنس كاهي كنيه ميباشد مثل ام عريط وكاهي لقب ميباشد مثل ثعالة وكاهي اسم ميباشد مثل سبحان فتأمل .

مسألة — ميسرة بمعناي قمـار است وبعضى كفته انـد بمعناي غنى ودارائي است ودر قرآن مقدس بهر دو معنا استعمال شده اكرچه در اينجا نظر بمقابله بافجار معناي اول انسب است .

مسألة — بدانكه رتبه اسم اشاره از حيث تعريف مقدم است بر موصول زيراكه معنا در اسم اشاره هم با چشم ديده ميشود وهم باقلب بخلاف موصول كه باچشم ديده نميشو يعنى در وقت تكلـم معناي اسم اشاره در نزد مخاطب حاضر است ومعناي موصول حاضر نيست بلكه فقط معهود است .

قال الرضى اعلم ان اسماء الاشارة بنيت عند الاكثرين لتضمنهـا معنى الحرف وهو الاشارة لانها من المعاني الحرفية كالاستفهام فكان حقها ان يوضع لها حرف يدل عليها وذلك لان عادتهم جارية في الاغلب فيكل معنى يدخل الكلام او الكلـم بعد صوغها ان يوضع له حرف يدل عليه كالاستفهام في اضرب زيد وهل زيد ضارب والنفي في مـا ضرب عمرو والتمنى والـترجى والابتداء والانتهـاء والتنبيه والتشبيه وغيرها الموضوع لها نحو ليت ولعل ومن والى وها وكاف الجر اويوضع

لها مايجرى مجرى الحرف في عدم الاستقلال والاحتياج الى الغير كالاعراب الدال على المعاني المختلفة وكياء النسبة وكتغير البنية وحده في نحو غرفة وكتغييرها مع زيادة حرف كما فى التصغير وبعض جموع التكسير وقيل انما بنيت لان وضع بعضها نحو ذا وتا وذى وتى وضع الحروف وحملت البواقى عليها وقيل انما بنيت لاحتياجها الى القرينة الرافعة لابهامها وهى اما الاشارة الحسية او الوصف نحو هذا الرجل كاحتياج الحرف الى غيره انتهى باختصار .

مسألة — بدانكه مشار اليه ذا يامفرد است حقيقة مثل هذا زيد ويا مفرد است حكما مثل وغيري باكثر هذا الناس ينخدع .

مسألة — قيل في قوله تعالى فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربي مشيرا بذا الى المؤنث ان ابراهيم عليه السلام من العجم ولافرق عندهم بين المذكر والمؤنث في الاشارة وقيل انه عليه السلام نزل الشمس منزلة المذكر مراعيا لاعتقاد قومه مجاراة معهم لاعتقادهم بانها رب والرب لايكون مؤنثا وقيل جاء بصيغة المذكر مراعاة للخبر وهذا هو الاوجه .

مسألة — في قول المصنف للمثنى المرتفع حزازة اذ هما صفتان للفظ لا للمعنى مع ان الكلام فى المعنى لا اللفظ فتدبر وهكذا لفظ المرتفع في قول الشارح للمثنى المذكر المرتفع .

مسألة — در قول شارح تثنيه تا دو فائده است يكي اينكه تان از تا تثنيه بسته شده نه از بقية صيغ مفرد مؤنث زيراكه اكر از بقيه تثنيه بسته شود ياموجب اشتباه در خود صيغ مؤنث ميشود ياموجب اشتباه مذكر بمؤنث مثلا اكرتى تثنيه بسته شود وتان كفته

شود دانسته نميشود كه ايا تثنيه تا است ياتثنيه تى واكر ذى مثلا تثنيه شود دانسته نميشود كه تثنيه مذكر است ياتثنيه مؤنث وفائده دوم اشاره كردن باينستكه تان وذان تثنيه حقيقي است نه ملحق بتثنيه حقيقي واين بنابر قوليست كه معرب بودن مفرد را شرط ندانيم وفائده اول در تقييد ذان بقول شارح تثنيه ذا مفقود است چونكه مذكر صيغه متعدد ندارد پس تقيد براى فائده دوم است فقط چنانكه قول شارح بحذف الالف در هر دو موضع نيز اشاره بهمين فائده دوم است وقول شارح وانما لم يثن من الفاظ الانثى الا تا حذرا من الالتباس توضيح فائده اول است .

مسألة — المستفاد من كلام الشارح ان تثنية اسماء الاشارة معربة حيث صرح بورود التثنية على علة البناء في المفرد لكن استشكل عليه بقوله تعالى حكاية عن فرعون واصحابه ، ان هذان لساحران ، واجيب عنه بوجوه منها ان اسم ان ضمير الشأن لا هذان ولساحران خبر لمبتدء محذوف والاصل ان هذان لهما ساحران فجملة لهما ساحران خبر لهذان وهذان مع خبرها خبر لان ومنها أن ان في الآية ليست مشبهة للفعل بل حرف تصديق بمعنى نعم ولا عمل لها ، ومنها ان الاية جائت على لغة من يجعل التثنية بالالف مطلقا وفيه وجوه اخر ذكرت في المطولات فليراجع .

مسألة — در كاف خطاب در اسماء اشاره دو فائده است اول بيان بعد مشار اليه دوم بيان تذكير وافراد وفروع انها در مخاطب مثلا در قول خداوند حكاية عن زليخا ، فذلكن الذي لمتنني فيه ، لفظ كن دلالت ميكند كه مخاطب زليخا جماعت زنها بوده اند ودر قول

خداوند ، كذلك ينجيك ربك ، كاف در كذلك دلالت ميكند كه مخاطب مفرد مذكر است ودر تكلم الجنة مثلا لفظ كم دلالتميكند كه مخاطب جمع مذكر است .

مسألة — بدانكه صيغه اسماء اشاره پنج لفظ است چونكه جمع مذكر ومؤنث يك لفظ است وصيغه كاف خطاب ايضا پنج لفظاست چونكه تثنيه مذكر ومؤنث ايضا يك لفظ است وحاصل ضرب پنج در پنج بيست وپنج ميشود مثل ذاك ذا كما ذا كم الى اخر الصيغ

مسألة — دانسته شدكه اولى مشترك است بين جمع مذكروجمع مؤنث وهم چنين مشترك است بين عاقل وغير عاقل وقول شارح يبني على الكسر جواب سؤال سوم است از سه سؤال در اسم مبني .

مسألة — بعضى كفته اند سبب امتناع دخـــول هاء تنبيه در صورت تقدم لام مشتبه شدن بجملة است زيراكه اكر هذا لك كفته شود احتمال ميرود كه هذا فقط اسم اشاره باشد ومبتدء ولك جار ومجرور متعلق بعامل مقدر باشد وخبر ولكن ايـن اشتباه در تلفظ است نه در كتابة زيراكه در كتابت اكر برسم الخط صحيح نوشته شود در صورت جمله بودن بايد بعد از ذال هذا الف نوشته شود ودر صورت مفرد بودن بدون الف فتامل .

مسألة — يحتمل في قوله تعالى ، هنالك تبلو كل نفس ماأسلفت ان يكون المراد مكان الابتلاء لازمانه فلا شاهد فيه .

(الرابع من المعارف الموصولات)

مسألة — خرج بقوله مـــع صلته همزة التسوية في قوله تعالى

سواء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم لايؤمنون اذ المؤل فيه الجمله وحدها لاهي معها .

مسألة — ان كان في الجملة مشتق فالمصدر المؤل به الجملة مصدر ذلك المشتق سواء كان ذلك المشتق ظاهرا او مقدرا فالمؤل به في بلغني انك منطلق او انك تنطلق بلغنى انطلاقك وفي بلغني انك في الدار بلغني استقرارك في الدار ولنعم ما قيل بالفارسي في ذلك .

اگر خواهي بداني اى برادر ... كه چون ان رود تأويل مصدر
بدقت سوى اخبارش نظر كن ... پس انكه حذف ان باخبر كن
زجنس ان خبر مصدر بياوز ... اضافه كن سوى اسمش سراسر

وان لم يكن في الجملة مشتق فالمصدر المؤل به الجملة هو الكون فالمؤل في بلغنى ان هذا زيد بلغنى كون هذا زيدا والوجه في ذلك ان اسناد شيء الى شيء عبارة أخرى عن كونه ذلك الشيء .

مسألة — اذا كان في الجملة اداة نفى نحو بلغني ان زيدا لايقوم يعبر عن تلك الاداة بعد التأويل باسم يؤدي معناها مثلا يقال في المثال المذكور بلغنى عدم قيام زيد فيعبر عن لاء النافية بلفظ العدم .

مسألة — دخول ان ناصبه بر مضارع اجماعي است بخلاف ماضي وامر زيراكه اين دو محل خلاف است مضارع مثل امرت لان اكون امر مثل كتبت اليه بان قم ماضى مثل لولا ان من الله علينا .

مسألة — چون دانسته شدكه أن مصدريه بايد بر فعل متصرف داخل شود لذا أن در ليس للانسان الا ما سعى وهمچنين در أن عسى ان يكون ناصبه نيست بلكه مخففه از مثقله است .

مسألة — اشترط في كون أن مصدرية عدم وقوعها بعد ما فيه

معنى اليقين لانها تخلص المضارع للاستقبال كالسين وسوف والاستقبال غير معلوم التحقق فلا يناسبها اليقين بخلاف المخففة من المثقلة لانها للتأكيد فيناسبها اليقين .

مسألة — مصنف اسماء اشاره وموصولا ترا تعريف نكرده بلكه در هر دو بشمردن اكتفا كرده فلا وجه لتخصيص الشارح الذكر بالعد بالموصولات وكذا ان كان المراد من العد عدها من المعارف .

مسألة — بدانكه در صورت تشديد ياء الذي سه قول است اول انكه ياء مكسور است دوم انكه ياء مضموم است سوم انكه متحرك است بحركات علي وفق مقتضى العامل فهي معربة ففيه ست لغات .

مسألة — بعضى كفته اندكه الذي موصول حرفي است واستدلال كرده اند بقول خداوند ، ذلك الذي يبشر الله عباده ، وبقول خداوند ، وخضتم كالذي خاضوا ، بدليل اينكه در ايه اول عائد ندارد ودرايه دوم عائد لائق ندارد وقائلين باسمية از ايه اول جواب داده اندكه عائد محذوف است واز ايه دوم چهار جواب داده اند اول جوابيكه در ايه اول داده شد وكفته اندكه در اصل كالخوض الذي خاضوه بوده دوم اينكه الذي در ايه الذين بوده ونون براي تخفيف حذف شده پس ضمير خاضوالائق موصول است . سوم انكه در اصل كالجمع الذي خاضوا بوده پس ضمير خاضوا لائـــق الذي ميباشد بناء على مصداقه اي موصوفه وهو الجمع چهارم اينكه خود الذي جمع است مثل الذين كما يأتي عن قريب .

مسألة — در التي همان شش لغة كه در الذي كفته شد موجود است .

مسألة — بدانكه در مفرد اللذان واللتان اختلاف است جماعتي ميكويند مفرد انها الذوالت بدون ياء است وعلامت بانها ملحق شده وبعضى ميكويند باياء است وچون مصنف اين قول را اختيار كرده لذا ميكويد ياء الذي والتي را در وقت تثنيه بستن حذف كن وبعد از ذال وتاء التي علامت را بياور .

مسألة — حذف ياء از الذي والتي در وقت تثنيه بستن برخلاف قياس است زيراكه مقتضاي قياس ابقاء ياءاست مثل تثنيه قاضى كه ياء باقي ميماند لكن ياء را در تثنيه موصول حذف ميكنند تا فرق باشد بين تثنيه مفرديكه معرب است وتثنيه مفرديكه مبني باشد .

مسألة — اين خلاف قياس در تثنيه موصولات نظير خلاف قياس در تصغير جميع موصولات است كما يجيء في باب التصغير .

مسألة — بدانكه تشديد از باب افراط است چنانچه حذف از باب تفريط است وخير الامور اوسطها وهو عدم الحذف مع التخفيف

مسألة — بدانكه مراد از اولى در قول شاعر در اول مردان جنكي است ودر دوم اسبهاي ايشان كه قاعدة بايد ماده باشد چون اسب نر غالبا چموشى ميكند وممكن است انسانرابي اختيار بسمت لشكر دشمن ببرد واين مطلب پس از مراجعه باحوال بعضى از سلاطين واضح است .

مسألة — در سابق كفته شد كه جمع لفظي است كه از لفظ خود مفرد داشته باشد پس بنابر اين اولى جمع نيست لذا شارح ميكويد ، وفي قوله كغيره جمع تسامح .

مسألة — در جمع بودن شرط است كه معنايش بامعناي مفرد

مطابق باشد وبعلاوة دلالت جمع سه مقابل دلالت مفرد باشديابيشتر وچون در الذين شرط مفقود است لذا جمع بودنش نظير لاجمع است لذا جاري نشده است الذين والذى بر طريقه جمعهاى معرب كه باعلت بناء معارضه كند لذا الذين بيناء خنود باقيست ومعرب نشده .

ولكن لايذهب عليك ان في كون الذين جمعا منع ظاهر وذلك لما تقدم في عالم وعالمين فتامل .

مسألة — الدليل على كون الذي في الاية الشريفة مستعملا في الجمع عود ضمير بنورهم اليه وهو يكشف عن كونه بمعنى الجمع .

مسألة — نكته وسبب در قول شاعر ، فما اباتنا بامن منه — علينا اللاء قد مهدو الحجورا ، كه لفظ اللاء راكه جمع مؤنث است در اباء كه مذكر است استعمال كرده اين است كه صفتي راكه غالبا مختص باناث است براى اباء ثابت كرده كه ان صفت عبارت است از مهد قرار دادن دامن هاى خود را براي اولاد .

مسألة — بدانكه هر يك از موصولات مشتركه در شش معنا استعمال ميشود وهمين است مراد شارح كه ميكويد ، تطلق على ما تطلق عليه ، وضمير تطلق اول بمن راجع است وضمير تطلق ودم بالذي وفروعش وضمير عليه بما بر ميكردد كه مصداقش هر يك از شش معنى است .

مسألة — بدانكه من در اصل وضع شده براي عالم ولكن درسه موضع در غير عالم استعمال ميشود اول در جائي كه غير عالم تنزيل شود بمنزله عالم مثل قول شاعر ، اسرب القطا هل من يعير جناحه

که شاعر جماعت قطا راکه غیر عالم است بمنزله عالم فرض کرده بدلیل استعمال نداء در انها که نداء از مختصات ذوي العقول است چونکه مقصود از نداء توجه واقبال منادي میباشد بمخاطب واین معنی در غیر ذوي العقول میسر نیست دوم در جائي کـــه غیر عالم باعالم مخلوط شده باشد در اسناد یك حکم بهمه انها از باب تغلیب افضل بر غیر افضل مثل قول خداوند ، یسجد له من في السموات ومن في الارض ، که جمیع مخلوقات در اسمان وزمین باهم مخلوطشده اند در اسناد یسجد بجمیع انها چه عاقل باشند وچه غیر عاقل لکن باعتبار غلبه دادن عالم را بر غیر عالم چونکه عالم اشرف است ولکن کاهي عکس میشود یعني غیر عالم غلبه داده میشود بر عالم براي غرض ونکته مثل قول خداوند ، یسبح له مافي السموات وما في الارض ، وغرض ونکته در این غلبه دادن غـــیر عاقل بر عاقل بیان عظمت خداوند است چونکه غیر ذوی العقول خدارا تنزیه میکنند واعتراف بخدا میکنند مثل ذوي العقول وشاید شاعر اشاره بهمین معنی میکند که میکوید .

هر گیاهي که از زمین روید وحـــده لاشریك له کوید

سوم در جائي که غیر ذوي العقول با ذوی العقول مقترن شده باشد در تحت یك لفظ عام کـــه تفصیل داده شده باشد هر یك بسبب من جاره یابسبب مـن موصوله علی اختلاف الآراء في لفظة من في هذه العباره مثل قول خداوند ، والله خلق کل دابة الاية ، که ذوي العقول وغیر ذوي العقول در تحت لفظ دابة باهم جمع شده اند چونکه دابه بمعناي مطلق متحرك في الارض است چه عاقل وچه

غير عاقل ولا يخفى اينكه در اين ايه دو اقتران است يكي در من يمشي على رجلين كه انسان وطيور باهم مقترن شده اند وشاهد در اول است ، كما اشار اليه الشارح بقوله لاقترانه بالعالم في كل دابة لا الثاني كما توهم بعضهم لعدم التفصيل فيه وهو ظاهر .

مسألة — بدانكه ماء موصوله بر خلاف من ميباشد يعني اختصاص باحد صنفين ندارد نه اينكه مختص بغير عالم است چنانــكه بعضى توهم كرده اند لكن اولى استعمال ماء موصوله است در غير ذوي العقول مثل قول خداوند والله خلقكم وما تعملون كه مراد از ما افعال عباد است وافعال غير ذوي العقول است وهمين او لوية سبب توهم عكس شده است واز جمله مواضعيكه مادر ذوي العقول استعمال شده قول خداوند است ، فانكحوا ماطاب لكم من النساء الخ كه مراد از ما زنها است كه ذوات العقول هستند وان كن ناقصان العقول ويحتمل ان يراد بما العدد ليصير معنى الاية فانكحوا عددا يجوز لكم فلا شاهد فيه .

مسألة — يستعمل ماني ذوي العقول في ثلاثة مواضع الاول ان يختلط العاقل مع غيره وغلب غير العاقل لنكتة كما تقدم في الاية الثانية في المسألة السابقة الثاني ان يكون مصداقها مبهما كما اذا رأيت شبحا من بعيد ولا تعلم انه انسان او غيره فتقول ما اراه مقبل الينا الثالث ان يراد بها صفات ذوي العقول نحو فانكحوا ما طاب لكم من النساء على بعض التفاسير حيث اريد من ما الصفات الخاصه بهن من البكارة والثيبوبة ونحوهما فيصير حاصل معنى الاية على هذا التفسير انه يجوز النكاح ولا فرق في ذلك بين كونهن متصفات بالبكارة

وبين كونهن متصفات بغيرها من الصفات المختصة بهن .

مسألة — ال الداخلة على اسم الفاعل واسم المفعول موصول اسمى على الاقوى بشرط ان لاتكون للعهد نحو جائني ضارب فاكرمت الضارب وقيل الداخلة على الصفة المشبهة كذلك لكن التحقيق خلافه اذ لاتؤل بالفعل وما لايؤل بالفعل لايصير صلة اذ الصلة لابد ان يكون جملة او مؤلا بها ولذلك قيل ان الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة باجماع لانه لايؤل بالفعل الا بشروط تأتي في بابه عند قول المصنف ، ومتى عاقب فعلا فكثيرا ثبتا . وقيل ال مطلقا حرف تعريف وقيل هي في الجميع موصول حرفي دليل الاسمية عود الضمير اليها في نحو قد افلح المتقي ربه لان الضمير المستتر في متقى والضمير المجرور راجعان اليها والضمير لايعود الا الى الاسماء دليل الحرفية ان العامل دائما يعمل في ما بعدها نحو جاء الضارب برفع الضارب فلو كانت اسما لعمل العامل فيها نفسها لا فيما بعدها لان اهمال الاسم من الاعراب ممتنع الا في موارد خاصة ليس هذا منها فهي حرف كما في الرجل واجيب عن ذلك بانها معربة لا مهملة ولكن نقل اعرابها الى ما بعدها لشبهها بال الحرفية لفظا ولم يقدرفيها ووجهه نظير ماتقدم في نون الوقايه .

مسألة — الصفة الواقعة صلة لال فعل في التقدير مثلا اصل الضارب كان اليضرب بالبناء للمعلوم واصل المضروب كان اليضرب بالباء للمجهول وانما غيروا الفعل بالاسم كراهية دخول ما يشبه ال المعرفة المختصة بالاسم على صريح الفعل وقد تقدم وجه ذلك في نون الوقاية فتذكر .

مسألة — اكثر طايفه طي ذورا مبني ميدانند وبعضى از ان طايفه معرب ميخوانند .

مسألة — ذو در نزد اكثر طايفه طي يك لفظ است بجاي شش معنا چنانكه از هري از انها نقل كرده .

مسألة — در نزد بعض طايفه طي ذات بمعناي التي استعمال ميشود مثل ، والكرامة ذات اكرمكم الله به ، كه ذات بمعناي التي استعمال شده وضمير در لفظ به در اصل بها بوده الف براي وقف حذف شده وفتحه هاء نقل بباء شده واين ضمير عائد ذات ميباشد .

مسألة — لفظ ذات كه بمعنا التي استعمال ميشود مبني بر ضم است وگاهي معرب ميشود باعراب مسلمات .

مسألة — در نزد بعض طايفه طي ذوات بمعناي اللات استعمال ميشود مثل قول شاعر ، ذوات ينهضن بغير سائق ، كه ذوات بمعناي اللات استعمال شده صدر اين بيت چنين است ، جمعتها من انيق موارق ، ودر تركيب ذوات در اين بيت دو قول است قول اول اين است كه ذوات نعت مقطوع است يابدل براي انيق قول دوم اينست كه ذوات صفت است براى انيق لكن لايخفى ما في هذا القول من عدم المطابقة في التعريف وعدم الاشتقاق الا ان يلتزم بما قاله الكوفيون من عدم اشتراط المطابقة في التعريف او يقال بان ذوات بمعنى صاحبات وكلا الوجهين غير مفيد اما الاول فلعدم الاشتقاق واما الثاني فلعدم التنوين اذ لو كانت بمعنى صاحبات لكانت معربة فيجب تنوينها فتأمل .

مسألة — ذوات مبني بر ضم است وگاهي معرب ميشود باعراب مسلمات .

مسألة — گاهي ذو تثنيه وجمع بسته ميشود وهم چنين ذات پس گفته ميشود ذوا قاما در حالت رفع وذوى قاما در حالت نصب وجروذو واقاموادر حالت رفع وذوي قاموا در حالت نصب وجر وگفته ميشود ذات قامت در هر سه حالت وذاتا ياذواتا قامتا ايضا در هر سه حالت وذوات قمن ايضا در هر سه حالت بنابر بناء ذات وذوات واما بناء بر اعراب فالامر واضح .

مسألة — لفظ ذا مشترك است بين اسم اشاره وموصوله وقرينه معينه افراد وجمله بودن مدخول است پس اگر مدخولش مفرد باشد اسم اشاره است واگر جمله باشد موصوله ميباشد .

مسألة — لفظ ذا اختصاص بلغت طي ندارد بلكه در نزدديگران هم موصوله استعمال ميشود بخلاف ذو كه مختص بقبيله طي ميباشد .

مسألة — يشترط في كون ذا موصولة اربعة امور الاول ان لا تكون زائدة والا فهي ملغاة الثاني ان لا تكون مركبة مع ما او من للاستفهام والا فهي في حكم الملغاة اذ المجموع حينئذ يصير اسما للاستفهام لاوحدها الثالث ان لاتكون اسم اشارة والا فهي تدخل حينئذ على المفرد لاعلى الجملة فلا يمكن جعلها موصولة الرابع ان يتقدمها ما او من الاستفهاميتين على راي البصريين .

مسألة — الشرائط المذكورة موجودة في قول الشاعر ، الاتسئلان للمرء ماذا يحاول ، فذا موصولة خبر ما او مبتدء مؤخر لما على الاختلاف

المشهور بين سيبويه وغيره فان سيبويه يجوز الاخبار بالمعرفة عن نكرة متضمنة استفهاما اما عند غيره فغير جائز والصلة يحاول والضمير المستتر فيه راجع الى المرء والعائد محذوف لان الاصل يحاوله .

مسألة — ذا في قولك لماذا جئت ملغاة لانها مركبة مع ما للاستفهام والدليل على ذلك بقاء الف ما اذ لو لم تكن مركبة معها لحذفت الف ما بدخول الباء عليها كما يجيىء في باب الوقف عند قول المصنف وما في الاستفهام ان جرت حذف نحو قوله تعالى ، عم يتساءلون عن النباء العظيم ، وذلك الحذف للفرق بينها وبين ماء الموصولة وخصت الحذف بالاستفهامية لان الفها في طرف الكلمه بخلاف الموصولة لان الصلة والموصول بمنزلة كلمة واحدة فالالف فيها في الوسط ويجيىء في الموضع المذكور ايضا جواز بقاء الف ما الاستفهامية اذا دخل عليها جار او ركبت مع ذا فتامل .

مسألة — جائز است در لماذا جئت كه ذا زائده باشد وفقط ما استفهامية باشد وعدم حذف الف ما در اين صورت بسبب حمل بر صورت تركيب است پس لماذا جئت هم مثال است براي تركيب وهم مثال براي زائده شدن لذا براي زائده مثال جدا كانه ذكر نكرده .

مسألة — دليل بر اسم اشاره بودن ذا در ماذا التواني داخل شدن ذا بر مفرد است چنانكه قبلا اشاره شد فتأمل .

مسألة — كوفيين تقدم من وما را شرط نميدانند ودليل انها هذا تحملين طليق ميباشد كه ذا در هذا موصوله ميباشد ومبتده بدون تقدم من وما تحملين صله ما وطليق خبر ذا واز اين دليل دو جواب

داده شده جواب اول اینکه تحملین صله نیست تا لازم شود موصوله بودن ذا بلکه تحملین حال است از براي ذاکه اسم اشاره ومبتداء است وطليق خبر اسم اشاره است پس معنی چنین میشود هذا محمولا طليق جواب دوم را شیخ سراج الدين گفته وان اینست که تحملين صله هست لكن نه برای ذا بلکه براي الذي که محذوف استوذا در بیت اسم اشاره است نه موصوله وفرق بين جواب اول وجواب دوم دو چیز است فرق اول اینکه در جواب اول تحملين حال است نه صله ودر جواب دوم تحملين صله است موافقا للكوفيين وفرق دوم اینستکه در جواب اول در کلام موصولي نيست نه مذكور ونه محذوف ودر جواب دوم در کلام موصول هست لكن در تقدير مثل قول شاعر ، فوالله ما نلتم وما نيل منكم ، كه در كلام موصول هست لكن در تقدير وشيخ سراج الدين گفته که ندیده ام کسی را که هذا تحملين طليق را باین تاويل يعنى جواب دوم تأويل برده باشد مرادش اینست که این جواب منحصر است بخودش .

مسألة — خلاصه هر دو جواب اینست کـه ذا موصوله نیست بلکه اسم اشاره است وفرق دو جواب در صله بودن تحملين است وحآل بودنش ودر هر صورت قول کوفیین باطل میشود زیراکه در قول شاعر ذا موصوله نیست تا اینکه ثابت شود موصوله بودن ذا بدون تقدم من وما .

مسألة — جواب شیخ حسن است اگر جواب اول صحیح باشد يعنى تحملين حال باشد زیراکه محتاج بجواب شیخ نمیشویم وجواب شیخ متعین است اگـر جواب اول صحیح نباشد زیراکه براي رد

کوفیین محتاج بجواب شیخ میشویم خلاصه اینکه اکر صله قرار دادن تحملین واجب نباشد جواب اول کافیست پس محتاج بجواب شیخ نمیشویم لذا جواب شیخ حسن است نه متعین واکر صله قرار دادن تحملین واجب باشد پس جواب اول صحیح نیست پس چاره نیست مکر جواب شیخ لذا جواب شیخ متعین میشود .

مسألة — جمیع موصولات نه مشترکات فقط بعد از انها صله لازم است وقول شارح ای کل الموصولات اشارة بهمین تعمیم است .

مسألة — صله باید مشتمل بر ضمیري باشد که او را عائد مینامند وباید ان ضمیر لائق موصول باشد یعنی مطابق موصول باشد در افراد وتذکیر وفروع انها لکن در من وما وسائر موصولات مشترکه جائز است مراعاة لفظ ومعنی که اکر مراعاة لفظ شود دائما ضمیر مفرد مذکر میاید مثل قول خداوند فانکحوا ما طاب لکم من النساء بناء علی ان المراد من کلمة ما النساء لا الصفات او العدد واکرمراعاة معنی شود مطابقه واجب است مثل اعجبني من قامت در مفرد مؤنث وهکذا في التثنیة والجمع تأنیثا وتذکیرا ولذلك تتمة تاتی بعید هذا نقلا عن المطول .

یشترط في جملة الصلة ثلاثة امور الاول ان تکون خبریة لان الصلة بمنزلة النعت للموصول المقصود به ایضاح المنعوت ویشترط في الجملة المنعوت بها ان تکون خبریة لان الانشاء لاوجود له خارجا حق یثبت للمنعوت فیصیر سببا لایضاحه الثاني ان تکون معهودة للمخاطب لانها تجییء لیعرف المخاطب الموصول المبهم بها الثالث ان

تكون خالية من معنى التعجب وان قلنا ان فعل التعجب جملة خبرية كما ياتي في المسئلة الاتية لان التعجب يقتضى ابهام السبب ولذا قالوا اذا ظهر السبب بطل العجب والموصولية تقتضى البيان والايضاح فالجمع بين الموصولية والتعجب جمع بين المتنافيين وانما سمى الضمير المشتمل عليه الصلة عائدا لعوده الى الموصول والغالب ان يكون غائبا وقد ياتى غيره لنكتة كقوله (ع) انا الذى سمتنى امي حيدرة ، وفيه كلام شرحناه في المدرس الافضل في بحث الالتفات .

مسألة — اختلفوا في جملة التعجب أخبرية هي ام انشائيه فذهب فريق الى انها انشائية وهؤلاء اجمعوا على عدم وقوعها صلة وذهب فريق آخر الى خبريتها وهؤلاء اختلفوا في وقوعها صله فقال بعضهم بالجواز وبعضهم بالعدم وظاهر كلام الشارح انه من الفريق الثاني بقرينة تقييده الخبرية بكونها خالية من معنى التعجب فيظهر منه ان مافيه معنى التعجب من اقسام الخبرية فتدبر فانه دقيق كمال الدقه .

مسألة — استثنى من اشتراط كون جملة الصله معهودة ما اذا كان الغرض التهويل والتفخيم فانه لايشترط حينئذ المعهودية نحوقوله تعالى ، فغشيهم من اليم ما غشيهم ، لان التهويل والتفخيم يناسبهما الابهام كما بين ذلك في علم المعاني فراجع .

مسألة — استثنى من اشتراط كونها خبرية الجملة القسمية فيصح وقوعها صلة مع انها انشائية نحو ، وان منكم لمن ليبطئن ، لان جملة ليبطئن قسمية صلة من لان اللام في ليبطئن قسمية واللام في لمن ابتدائية ولكن هيهنا كلام لايسعه المقام .

مسألة — المراد من شبه الجملة الذي يقع صلة ثلاثة اشياء

الاول الظرف التام الثاني المجرور التام الثالث الصفة الصريحه والمراد من التام ماكان مستقراذا فاعل وذا ضمير عائد الى الموصول اذ لو كان لغوا لم يقم مقام عامله فلم يفهم منه والمعمول بلا عامل ناقص ولو لم يكن له فاعل كان ناقصا ايضا ولو منضما الى الموصول نحو زيد الذي به او عنده ولو لم يكن له الضمير المذكور كان ناقصا ايضا ولو منضما الى الموصول نحو جاء الذي عنده مال او بك داء وعلى الاول فاصل الصلة نفس المتعلق فاحفظ ذلك لانه يفيدك فيما بعد .

مسألة — الصفة الصريحة مختصة بال الموصولة والمراد بها اسماء الفاعلين والمفعولين وصيغ والمبالغة بشرط ان تكون للحدوث لاللثبوت كالمومن والكافر وفي الصفة المشبهة خلاف كما سبق واسم التفضيل لا يقع صلة اجماعا كما سبق ايضا والوجه في ذلك كله ان الصفة الصريحة كما تقدم في مميزات الفعل فعل عدل به الى صورة الاسم فكرهوا دخول ماهو في صورة لام التعريف على صريح الفعل .

مسألة — كل صفة غلب عليها الاسمية ينسلخ عنها معنى الوصفية فلا تقع صفة ولاصلة ولا تعمل عمل الفعل ولايستتر فيه ضمير .

مسألة — صلة واقــع شدن فعل مضارع براي ال قليل است زيراكه در سابق گفته شد كه دخول ال موصوله چون شبيه ال معرفه است بر صريح فعل مستحسن نيست واين دخول ال موصوله بر فعل مضارع ضرورة شعري نيست بنابر راى مصنف .

مسألة — المراد من الضرورة ما يضطر اليه الشاعر ولم يجد مفراً عنه ، وقيل الضرورة ما جاء في الشعر دون النثر ، فقول الشاعرالترضى

ضرورة على الثاني دون الاول لتمكنه من ان يقول المرضى فليس مضطرا اليه وله مفر من الترضي الان يكون في اختيار التانيث نكته يهتم بها المتكلم كما نذكرها في المسألة الاتية .

مسألة — بدانكه اگر فاعل اسم ظاهر ومؤنث غير حقيقي باشد در وصف وفعل تأنيث واجب نيست بلكه متكلم وشاعر مخير است بين تأنيث وصف وفعل وتذكير وصف وفعل لكن هذا الاختيار قبل الاختيار لا بعد الاختيار ، يعني متكلم قبل از تكلم ميتواند يكي ازدو وجه تأنيث وتذكير رااختيار كند ، وپس از اينكه يكي از دو وجه را اختيار كرد براي نكته وغرضى كه در نظر دارد پس از آن نميتواند از آن وجهي كه اختيار كرده عدول كند بوجه ديگر چون كه نقض غرض ميشود يعني نكته كه مقصود متكلم بوده فوت ميشود ، ونقض غرض در نزد عقلاء قبيح است وهمين است مراد از قول شارح كه ميگويد ٠٠ لو قاله لوقع في محذور اشد الخ ٠

چونكه شاعر تأنيث فعل را اختيار كرده براى نكته كه درنظر داشته لذا اگر المرضى بگويد يمني از ترضى كه مؤنث است عدول كند بمرضى كه مذكر است نكته وغرضى كه از تأنيث در نظر داشته فوت ميشود ونقض غرض ميشود ، واز همين قبيل است قول امام عليه السلام در بعض ادعيه روز عاشوراء (ان هذا يوم تبركت به بنو امية) كه امام (ع) تبركت را مؤنث آورده براى ، اشاره بنكته وغرضى كه در بعض روايات در باره مدعي خلافت ولقب ، امير المؤمنين بدون استحقاق وارد شده ، پس دانسته شد كه مؤنث

آوردن در قول شاعر ضرورت است چون نميتواند مرضى بگويد چون غرض فوت ميشود .

مسألة — ال در الرسول الله بمعناي الذي صفت قـوم است ورسول الله مبتدأ ومنهم خبر وجمله صله ال واينكه صله ال جمله اسمية آمده ضرورت است باجماع نحويين .

مسألة — در لفظ اي چهار صورت است ، اول اينكه اضافه شود وصدر صله مذكور باشد مثل اكرم ايهم هو فاضل دوم اينكه اضافه نشود وصدر صله محذوف باشد مثل اكرم ايا قائم ، سوم اينكه اضافه نشود وصدر صله مذكور باشد مثل اكرم ايا هو قائم ، كه در اين سه صورت معرب است اجماعا اگرچه در صورت دوم اشكال شده چهارم اينكه اضافه شود وصدر صله محذوف باشد مثل (لننزعن من كل شيعة الخ) كـه در اين صورت مبنى است مگر در نزل خليل ويونس .

مسألة — قول شارح ، بأن كانت مضافة وصدر صلتها مذكورا ، اشاره بصورت اول است ، او غير مضافة وصدر صلتها محذوفا ، اشاره بصورت دوم است واو مذكورا اشاره بصورت سوم است ، وفان اضيفت وحذف صدر صلتها ، اشاره بصورت چهارم است .

مسألة — يمكن استخراج جميع الصور الاربع من قول المصنف واعربت مالم تضف ، وصدر وصلها ضمير انحذف منطوقا ومفهوما .

مسألة — احسن طريق لاستخراج الصور الاربع من قول المصنف ان يجعل مالم تضف الخ قضية سالبة فيقال واعربت اذا لم تكن الاضافة في وقت الحذف فيصدق هذه السالبة على الصورة الاولى بانتفاء

المحمول أي عدم لم تكن الاضافة في وقت الحذف وعلى الصورة الثانية بانتفاء الموضوع لانه لا اضافة فيها وعلى الصورة الثالثة بانتفائهما معا فهذه الصور الثلاث داخلة في منطوق كلام المصنف ، والصورة الرابعة داخلة في مفهومه لان مفهومه لاتعرب اذا كان الاضافة في وقت الحذف .

مسألة — انما اعربت في الصور الثلاث لما تقدم في اوائل المعرب والمبني من قول الشارح وهو ماعارضه ما يقتضى الاعراب كاي في الاستفهام والشرط اذ هــذه المعارضة موجودة في الموصولة ايضا ، فتـدبر .

مسألة — جهت مبني شدن اي در صورت چهارم بااينكه در اين صورت ايضا معارضه موجود است اينستكه شباهت حرفي كه علت بناء است تأكيد شده چون در صورت چهارم افتقار الى صدر صله دارد واين افتقار الى صدر صله افتقار الى الجملة راكه علت بنـاء است تأكيد كرده لذا اضافه كه معارض است نميتواند در اين صورت معارضه كند .

مسألة — مقصود شارح كه ميگويد ، قلت وهذه العلة موجودة الخ ، اشكاليست كه بر بناء صورت چهارم وارد ميشود ، خلاصة آن اشكال اينست كه بايد اي در صورت دوم مبني باشد بطريق اولى چون افتقار الى صدر صله در صورت دوم ايضا تأكيد ميكند افتقار الى الجمله را با اينكه اضافه كه معارض است در لفظ نيست لذا بايد بطريق اولى مبني شود لذا بعضى از نحويين در اين صورت دوم قائل باين بناء شده اندكه اين قول ببناء رارضي نقل كرده از

نحويين پس اعراب صورت دوم اجماعي نيست چونكه رضي نقل كرده قول باعراب صورت دوم را واين نقل وضى رد ميكند دعواي مصنف راكه نفي خلاف كرده ، ودر كافيه گفته كه خلافي ، نيست در اعراب صورت دوم :

مسألة — قول شارح ، ثم بنائها على الضم الخ ، جواب از سؤال سوم است كه در أسم مبني بر حركت سؤال ميشود چنانچه قبلا بيان شده .

مسألة — قبلا گفيتم كه خليل ويونس در صورت چهارم ايضا اي را معرب ، ميدانند ، وبعضى از قراء اي را در آيه شريفه بنصب خوانده اند يعني معرب دانسته اند بر طبق خليل ويونس فتحصل في المسألة اقوال ثلاثة الاول القول المشهور اعنى بناء اى في الصورة الرابعة فقط والقول الثاني مانقله الرضى عن بعضهم اعنى بنائها في الصورة الثانية والرابعة والقول الثالث اعرابها مطلقا وهو مختارالخليل ويونس فتدبر .

مسألة — بدانكه بر خليل ويونس اشكال شده است كه چرا لفظ اى در آيه شريفه نصب داده نشده زيراكه اگراى معرب باشد بايد نصب داده شود تا مفعول ننزعن شود وخليل ويونس هريك از اين اشكال جوابي داده پس خليل جواب داده كه مفعول ننزعن محذوف است كه الذي بوده باصله خودش ، واى استفهاميه است ومبتدء واشد خبر اى وجمله مقوله قول محذوف است واصل آيه چنين بوده ، ثم لننزعن من كل شيعة الذي يقال فيه ايهم اشد على الرحمن ويونس جواب داده كه ضمه اي از باب تعليق است چنانچه خواهد

آمد در افعال قلوب وبنابر قول يونس ايضا اي موصوله نيست بلكه استفهاميه است ، لكن در نزد محققين اين جواب تعسف است ، بلكه اى درآيه شريفه موصوله است ومبنىاست ومحلا منصوب است ومفعول ننزعن ميباشد .

مسألة — قول شارح ، واولت قراءة الضم على الحكاية ، اشاره است بجواب خليل فقط اعلم ان للحكاية عندهم اطلاقات منها ماتقدم في باب العلم ومنها ماياتى في نواصب الفعل المضارع عند قوله .

وتلو حتى حالا او مولا به ارفعن وانصب المستقبلا

ومنها حكاية الجملة اذا اوقعت مقولا للقول وما في معناه كما في مانحن فيه على راى الخليل ومنها ماياتى في باب الحكاية فتدبر .

مسألة — بدانكه عائد در اى همين صدر صله استكه در بعض صور حذف ميشود ، واين حذف صدر صله كه عائد است در اي مطلق است يعنى مشروط بشرطي نيست وبعضى كفته اند كه در اى شرط اول موجود است چون اى دائما اضافه ميشود يا لفظاً ويا تقديرا پس صله اش دائما طولاني ميباشد والى ذلك اشار المحشى في بحث ماذا من المغنى بقوله انما جاز حذف المبتدء في صلة اى في السعة دون صلة غيرها لتثاقلها بالمضاف اليه انتهى . لكن در غير اى حذف شدن عائد مطلق نيست بلكه مشروط بدو شرط است مطلقا يعنى چه اينكه عائد مرفوع باشد ، يامنصوب باشد ويا مجرور شرط اول اينست كه صله طولاني باشد ، شرط دوم اينكه باقيمانده بعد از حذفعائد صلاحيت صله شدن را نداشته باشد وقول مصنف ، ان يستطل اشاره بشرط اول است ، وابو أن يختزل الخ اشاره بشرط دوم است ونحو

هو الذى في السماء اله وفي الارض اله با قيمانده بعد از حذف صلاحيت صله شدن را ندارد ومن اراد الاطلاع على الوجه في ذلك فعليه بمراجعة اوائل الباب الثالث من المغني عند قوله ومثال التعلق بما يشبه الفعل .

مسألة — در عائديكه منصوب باشد بعلاوه دو شرط سابق دو شرط ديكر ايضا شرط شده ، اول اينكه عائد ضمير متصل باشد ، دوم اينكه ناصب اين عائد فعل باشد يا صفت بشرطي كه صفت صله الف لام نباشد .

مسألة — در خير الخير ما كان عاجله ، شاهد در حذف خبر كان است كه ضمير منصوب متصل بكان بوده وحذف شده نه اينكه مستتر در كان باشد زيراكه ضمير منصوب قابل استتار نيست چنانچه در باب ضمائر اشاره شد پس در اصل كانه بوده .

مسأله — در ماالله موليك شاهد در مفعول دوم مولى ميباشد كه حذف شده وكاف موليك اول است .

مسألة — در جاء الذي اياه ضربت حذف جائز نيست بجهت اينكه تقديم اين ضمير مثل تقديم در اياك نعبد ميباشد كه غرض از تقديم حصر است واكر حذف شود غرض فوت ميشود ، چونكه اصل در تقدير معمول محذوف اينست كه مؤخر تقدير كرفته شود چنانچه در تركيب بسم الله اشاره شد .

مسألة — بدانكه در قول خداوند ، وبما رزقناهم ينفقون ، ضمير عائد منفصل بوده وحذف شده ودر تقدير هم منفصل ميباشد يعني ينفقون اياهم تقدير كرفته ميشود نه ينفقونه زيراكه در باب ضمائر

گفته شد ، وفي اتحاد الرتبة الزم فصلا ، وان كان الاصل في التقدير تقدير الاصل فتامل .

مسألة — حذف عائديكه منصوب بحرف باشد كثرت ندارد چونكه حذف اسم ان مشدده شاذ است .

مسألة — بدانكه در جاء الذي انا الضاربه كه چرا ضمير ضاربه حذف نشده توجيهات زياد كرده اندكه هيج يكي از انها پابرجا نيست وبهتر توجيه اينست كه بگوئيم چون در اين مثال دو موصول است يكي الذي ويكي الف لام وهر يك از اين دو موصول محتاج بعائد است وضمير مستتر در تحت ضارب عائد الف لام است والمستتر كالمذكور ، وضمير مضاف اليه ضارب عائد الذي است واگر او را حذف كنيم لازم ميآيد ترجيح احد الموصولين على الاخر اى ترجيح أل على الذي بلا مرجح چونكه لازم ميآيد كه عائد أل ذكر شود وذكر دليل بر اهميت است وعائد الذى حذف شود وحذف دليل بر عدم اهميت است والترجيح بلا مرجح قبيح .

مسألة — اگر عائد ضمير مجرور باضافه باشد در اين صورت بعلاوه دو شرط سابق شرط است كه مضاف وصف باشد وآن وصف بمعنى حال واستقبال باشد مثل فاقض ماانت قاض كه در اصل قاضيه بوده كه بمعنى زمان حال است بقرينه فاقض كه بمعنى زمان حال است پس در ، جاء الذي انا غلامه ، حذف ضمير غلامه جائز نيست چون وصف نيست وهمچنين در مضروبه امس وضاربه امس چونكه وصف بمعناي ماضى است ووصفي كه بمعناي ماضى باشد نميتواند

ضمير را محلا نصب بدهد چون عمل نميكند چنانكه در باب عمل اسم فاعل خواهد آمد .

مسألة ـ اگر ضمير عائد مجرور بحرف جـر باشد بعلاوه دو شرط سابق دو شرط ديگر نيز شرط است اول اينكه خـود موصول أيضا مجرور باشد دوم اينكه جار عائد وجار موصول متحد باشند لفظا ومعنى ومتعلقاً مثل مررت بالذي مررت كه در اصل مررت به بوده كه جار عائد وجار الذى باء است ومعناي هر دو باء تعديه است ومتعلق هر دو متعدي بحرف است .

مسألة ـ مراد از اتحاد معني اتحاد نوعى است نه شخصى پس باء وعلي در مثال مذكور از حيث معنيٰ متحد هستند چـون هر دو براى تعديه هستند ومراد از اتحاد متعلق أيضا نوعيست پس در مثال مذكور ومثال بعد از او متعلـق متحد است چـون در هر دو مثال متعدي بحرف است ولكن در مثال سوم متعلق متحد نيست چون با تأثير در مررت كرده يعنى او را متعدى كرده بخلاف باء در فرحت كه تأثيرى در فرحت نكرده چون براى تعديه نيست واعلم ان جواز حذف العائد المجرور مشهورى لا اتفاق فيه كما يظهر من چلبى عند قول الخطيب مالم نعلم .

مسألة ـ پنجم از معارف معرف بألف لام است ، (مسألة) الاقوال في حرف التعريف أربع ، اشير في الكتاب الى ثلاثة منهـا ، الاول انها بجملتها حرف تعريف فالهمزة أصلية قطعية لا زائـدة وصلية وهذا مختار الخليل ، الثاني ان اللام وحدها حرف تعريف فالهمزة للوصل لا قطعية وانما جيء بهمزة الوصل لضرورة الابتداء

بالساكن وهذا مختار سيبويه ، الثالث قول آخر لسيبويه وهو ان ال بجملتها حرف تعريف بعد الوضع لكن الالف زائدة قبل الوضع بمعنى ان الواضع توجه اولاً الى اللام فقط وأراد وضعها للتعريف وحينئذ لم يكن معها همزة ثم أتى بالهمزة مقارناً للوضــع لضرورة الابتداء بالساكـن فصارت بجملتها حرف تعريف فلا تناقض لتغاير محلي النفي والاثبات ، ولكن لايخفى ان الفرق بين قوليه ليس فيزيادة الهمزة بل في تأثيرها في التعريف اذ هي مؤثرة على هذا القول وغير مؤثرة على ذلك القول نظير اكرم بفتح الهمزة وأكرم بضمها لانها لا أثر لها في أصل المعنى في الاول بخلاف الثانية فتدبر فانه دقيق والرابع ان حرف التعريف هى الهمزة وحدها وانما زيدت اللام للفرق بينها وهمزة الاستفهام وانما حذفت الهمزة في الدرج على هذا القول وكذا على قول الخليل مع كونها قطعا لكثرة الاستعمال كما ياتى في باب همزة الوصل .

مسألة — چون مصنف در بحث همزه وصل جزم كرده باينكه همزه در ال همزه وصل است پس مشعر است اين جزم كه مصنف اختيار كرده قول اول سيبويه را ، ولا حتمال اختيار القول الثاني أيضا وجه .

مسألة — قد يستعمل الفعل في ارادة مصدر ذلك الفعل كقوله تعالى ، اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم الخ ، اذ المراد اذا أردتم القيام الى الصلاة فاغسلوا الخ اذ لا معنى للـوضوء بعد القيـام الى الصلاة وكذا قوله تعالى ، كم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا ، اذ المراد أردنا اهلاكها فجاءها بأسنا اذ لا معنى لمجيء البأس بعد الاهلاك

اذ الباس هو سبب الاهلاك وكذلك قول المصنف عرفت ، اريد منه ارادة التعريف كما أشار اليه الشارح بقوله أي أردت تعريفه اذ لا معنى لادخال ال على نمط بعد تعريفه .

مسألة — بدانكه ال بسه قسم است اول لام جنس دوم لام‌عهد سوم زائدة ، وهر يك از اين سه بر سة قسم است كه مجموع نه قسم ميشود ، قسم اول استغراق افراد جنس واين در صور تيست‌كه در جاى او لفظ كل حلول كند حقيقة مثل قول خداوند ، ان الانسان لفي خسر ، زيراكه اگر گفته شود ، ان كل فرد من الانسان لفي خسر ، صحيح است حقيقة بقرينه ، الا الذين آمنوا الخ ، دوم استغراق صفات افراد جنس واين در جائيست كه در جاى او كل حلول كند مجازا ومبالغة مثل ، انت الرجل فضيلة ، كه اگر گفته شود ، انت كل رجل فضيلة ، صحيح است مجازا ومبالغة چنانچه‌شاعر گفته ، انچه خوبان همه دارند توتنها داري ، سوم بيان ماهيت ليسيده وقطع نظر از افراد واين در جائيست كه كل در جاى او حلول نكند نه حقيقة ونه مجازا مثل ، الذهب خير من الفضة ، زيراكه مراد بهتر بودن ماهيت ليسيده ذهب است از ماهيت ليسيده فضه قطع نظر از افراد زيراكه در افراد گاهي عكس ميشود مثل فضه ضريح اولياء الله وذهب ضريح اعداء الله ، چهارم عهد ذهني واين در جائيست كه مدخول لام معهود در ذهن مخاطب باشد يعني علم باو داشته باشد مثل قول خداوند ، اذ هما في الغار ، كه غار در نزد مسلمين كه از تاريخ وهجرت حضرت رسول (ص) اطلاع داشته اند معلوم بوده است .

(پنچم) عهد حضوري واين در جائيست كه مدخول لام در وقت تكلم ، حاضر باشد مثل ، اليوم أكملت لكم دينكم ، كه مراد روز غدير است كه در همان روز اين آيه نازل شده .

(ششم) عهد ذكرى واين در جائيست كه مدخول لام قبلاً ذكر، شده باشد مثل قول خداوند ، انا أرسلنا الى فرعون رسولاً فعصى فرعون الرسول .

(هفتم) زائده لازمه واين در جائيست كه مدخول بسبب ديكرى معرفه باشد نه بسبب لام مثل اللات كه معرفه بودنش بسبب علميت است ومثل الآن كه معرفه بودنش بسبب تضمن ال حضورية است نه بسبب اين لام موجود در او لذا مبني شده ولذا كفته شده كه اين مطلب عجيب وغريب است چونكه لام موجود را زائدة قرار ميدهند ولام ديكرى را در او تضمين ميكنند وقد اجيب عن ذلك بانه لاغرابة فيه بل هو من القريب لان الان موضوع لحد مابين الزمانين ولا محالة يكون غير منقسم ثم استعمل في اجزاء قليلة من‌او اخر الماضى واوائل المستقبل حاضرة عند المتكلم مجازا بواسطة ال الحضورية ثم اريد الاشعار بمبالغة في قلة تلك الاجزاء لئلا يفوت العلاقه المجازية فاحتيج الى كلمة زائدة دالة على المبالغة فوجدوا احق الكلمات بذلك اللام الزائده من حيث ان زيادتها على الكلمة لايزيدها على اصلها فلما زادوها حصل التكرار فحذفوا الحضورية دون الزائدة لان لذلك اثرا يبقى عند الحذف دون هذا انتهى ولكن فيه اشكال عدم معاوضة ال وهو من مختصات الاسم مع علة البناء لامدفع له الا بما ذكرنا في باب المبنى في وجه عدم معارضة التثنية والجمع مع

علة البناء في باب المنادى واسم لاء نفى الجنس فتامل وللرضى في المسئلة كلام لابد من ذكره وهذا نصه .

قال الزجاج بنى الان لتضمنه معنى الاشارة اذ معناه هذا الوقت وهذا مذهبه في بناء امس وفيه نظر اذ جميع الاعلام هكذا متضمنة لمعنى الاشارة مع اعرابها وقال السيرا في شبه الحرف يلزمها لان وضعها مع اللام وكذا استعمالها وسائر الاسماء وضعت نكرة ثم تتعرف ثم تنكر ولا يبقى على حال فلما لم يتصرف فيه بنزع اللام شابه الحرف لان الحرف لايتصرف فيها وقال ابو على بني لتضمنه اللام كامس واما اللام الظاهرة فليست للتعريف اذ شرط لام المعرفة ان تدخل على النكرة لتعرفها والان لم يسمع مجردا عنها انتهى .

وبني على الحركة جواب از سؤال دوم است وكانت فتحه جواب از سؤال سوم چنانكه هو مبني لتضمنه جواب از سؤال اول است فلا تغفل ، ومثل اللذين واللاى ، وبقية موصولات بنا بر قولى كه تعريف موصولات بسبب صله ميباشد نه بسبب لام اما بنا بر قولى كه تعريف موصولات بلام است اكر لام مذكور باشد ، وبتقدير لام است اكر مذكور نباشد مثل من وما پس بنا بر اين قول لام زائده نيست بلكه براى تعريف است وفيها قول اخر وهو ان تعريفها ذاتى نقلناه في المدرس الافضل في بحث الموصولات فراجع ان شئت .

(هشتم) زائده بجهت ضرورت شعريه مثل بنات الأوبر در قول شاعر كه در اصل بنات اوبر بدون لام بوده ولام بجهت ضرورت شعريه زياد شده وتعريف بنات اوبر بسبب علميت است چونكه علم است از براى يكقسم از كمات كه در وقت صدا كردن رعد دامنه

کوهسارها میروید وخراسانیها سمارق مینامند وبعربی، شحمة الارض مینامند، ومثل لام در النفس چونکه لام در النفس أثر تعریف نمی تواند چونکه نفس تمیز است برای نسبت در طبت وتمیز باید نکره باشد ولفظ سری بمعنای شریف است وجزء شعر شاعر نیست بلکه مصنف خواسته بیت الفیه را بسبب لفظ سری تمام کند.

(نهم) از اقسام ال لمحیه است واین در جائیست که غرض متکلم از داخل کردن لام بر علم منقول این باشد که بمخاطب بفهماند که علم قرار دادن این اسم برای منقول الیه با میداین بوده که معنای منقول منه یا خصوصیت آن در منقول الیه وجود بگیرد، حاصل اینکه متکلم بسبب لام اشاره میکند بمعنای أصل لفظ که قبل العلمیة داشته مثل فضل که در أصل مصدر وبمعنای فضیلت بوده ونامیده میشود باین اسم کسی که در باره او فال نیك زده میشود که زنده بماند وصاحب فضل، بشود ومثل حارث که اسم فاعل وبمعناي زراعت کننده ودهقان بوده ونامیده میشود باین اسم کسی که فال زده میشود در باره او که زنده بماند وزراعت کننده ودهقان بشود، ومثل نعمان که در اصل بمعناي خون بوده ونامیده میشود باین اسم کسیکه در باره او فال نیك زده میشود که زنده بماند وتندرست باشدکه سرخي خون دراو پیدا شود یعنیلاغروضعیف وزردرنك نشود، حاصل انکه خصوصیت خون در او وجود بگیرد که سرخ رنك بودن است. پس دانسته شد که این لام لمحیه اثر تعریف ندارد پس ذکر کردن این لام وذکر نکردن آن نسبتبتعریف یکسان است لکن اثر لفظی دارد یعني سبب حذف تنوین وعــدم

اضافه وعدم اجتماع باحرف نداء میشود وفائده معنویش التفات دادن مخاطب است بمعنای منقول منه بطریقیکه انفا بیان شد .

مسألة — لام لمحیه قیاسی نیست بلـــکه سماعی است لذا بر امثال محمد وصالح ویزید اگر علم باشند داخل نمیشود وللام اقسام اخر یعرف بالتامل .

مسألة — گاهی معرف بلام وهمچنین مضاف الیه علم بالغلبه میشود واین در جائیست که معرف بلام وهم چنین مضاف قابل صدق بر کثیرین باشد یعنی کلي باشد لکن بسبب کثرت استعمال علم در یك فرد شده باشد یعنی جزئی شود مثل العقبه که در اصل اسم بوده برای هر راهی که در کوه باشد که در فارسی او را کتل مینامند وبسبب کثرت ، استعمال اسم شده فقط برای راه کوهی که قریب بمکه است که او را ایله مینامند ومثل المدینه که در أصل اسم بوده برای هر شهری وبسبب کثرت استعمال اسم شده فقط برای مدینه حضرت رسول (ص) ومثل الکتاب که در اصل اسم بوده برای هر کتاب وبسبب کثرت استعمال اسم شده فقط برای کتاب سیبویه ، ومثل ابن عباس که در اصل دلالت دارد بر هر یك از پسرهای عباس وبسبب کثرت استعمال علم شده فقط برای عبد الله ابن عباس که شاگرد مولا امیر المؤمنین علیه السلام است درعلم تفسیر وهمچنین ابن عمر وابن مسعود که در أصل دلالت میکرده بر هر یك از اولاد عمر وأولاد مسعود وبسبب کثرت استعمال علم شده فقط برای عبد الله بن عمر وعبد الله بن مسعود .

مسألة — هر اسمیکه علم شود بسبب غلبه اگر مضاف ومضاف

اليه باشد اضافه از او نزع نميشود نه بسبب نداء ونه بسبب غير نداء واگر معرف بلام باشد ومنادى شود يا انكه اضافه شود واجب است حذف لام چون حرف نداء وهم چنين اضافه بالام جمع نميشود چون لازم ميآيد جمع بين دو سبب تعريف مثل يا اعشى كه درأصل الاعشى بوده ولام بسبب نداء حذف شده ومثل هذه مدينة الرسول كه در اصل المدينة بوده ولام بسبب اضافه حذف شده ، ودر غير نداء واضافه لام أيضا حذف ميشود لكن قليل است ، مثل هذا عيون طالعاً كه در اصل العيوق بوده ولام بدون نداء واضافه حذف شده قال الرضى في بحث لاء التي لنفي الجنس واعلم انه قد يؤل العلم المشتهر ببعض الخلال بنكرة فينتصب وينتزع منه لام التعريف ان كان فيه نحو لاحسن في الحسن البصري وكذا لاصعق في الصعق اوما اضيف اليه نحو لا امرء قيس انتهى .

مسألة — ضمير في غيرهما در قول مصنف ، وفي غيرهما قد تنحذف از قبيل ، اعدلوا هو أقرب للتقوى ، ميباشد چنانچه شارح اشاره كرده بقوله خودش ، اى غير النداء والاضافه فتبصر حتى تصير من أهل البصيرة انشاء الله تعالى .

مسألة — بدانكه ال در علم بالغلبه در أصل ال عهد ذهنى بوده ثم اعلم انه بقى المضاف الى المعرفة وانما لم يتعرض له لانه ذكره في ضمن مطلق المضاف بعد الحروف الجارة لمناسبته اياها فذكره ههنا مع ذلك موجب للتكرار فتامل .

باب الابتداء

مسألة — لفظ مبتدأ اسم مفعول است از باب افتعال وچون در رسم الخط همزه لام الفعل بالای الف نوشته میشود وبعض نویسنده‌ها اشتباه میکنند همزه را بعد از الف مینویسند لذا غالب طلاب با الف ممدوده میخوانند ومنشأ این غلط مشهور همین اشتباه در رسم الخط است .

مسألة — اختلاف است بین نحویین که ایا أصل مرفوعات مبتدأ است یا انکه اصل فاعل است یا انکه هر دو اصل هستند سیبویه میگوید اصل مبتدأ است جرجانی میگوید اصل فاعل است وجماعتي میگویند هر دو اصل هستند .

مسألة — مصنف مقدم کرد مبتداء را بر فاعل چون متابعت کرده سیبویه را وبعض دیگر که تابع جرجاني هستند فاعل رامقدم میکنند دلیل سیبویه سه دلیل است .

اول اینکه مبتدأ مبدو به در کلام است یعني رتبه مبتدأ درصدر کلام است دائما اگرچه لفظا مؤخر شود .

دوم اینکه مبتدأ از مبتدأ بودن زائل نمیشود اگرچه مؤخر شود بمعنی مکان در وصف عنوانش که وصف مبتدأ بودن است دخالت ندارد لذا در صورت تأخیر وصف عنوانیش زائل نمیشود ولکن فاعل فاعل بودنش زائل میشود اگر مقدم شود چون مکان در وصف عنواني

فاعل که فاعل بودنست أثر دارد خلاصه انکه مبتدأ وصف عنوانیش بسبب جابجاشدن زائل نمیشود ولکن فاعل وصف عنوانیش بسبب جابجاشدن زائل میشود وسر این مطلب قـوة وصف عنواني مبتدأ وضعف وصف عنواني فاعل است چون مبتدأ در کلام بدل ندارد اگرچه مؤخر شود ولکن فاعل اگر مقدم شد بدل دارد چون او را میتوانیم مبتدأ قرار بدهیم چون مقتضي تبدیل در فاعل موجود است ودر مبتدأ مفقود فتأمل فانه دقیق کمال الدقة .

سوم اینکه مبتدأ هم عامل است وهم معمول بنابر قول بترافع ولکن فاعل فقط معمول است وعامل نیست ومراد عاملیة ومعمولیة بسبب وصف عنواني است پس اشکال نشود بمثل جاءني ضارب زید غدا زیرا که عمل ضارب در زید وغدا بسبب وصف عنواني نیست بلکه بسبب اشتقاق است فتبصر .

مسألة — دلیل جرجاني أیضا سه دلیل است اگرچه شارح یکی را ذکر نکرده .

اول اینکه اصل در کلام جمله خبریة است نه انشائیه واصل در جمله خبریه فعلیه است وجمله فعلیه بدون فاعل نمیشود چنانچه در باب فاعل مصنف میگوید .

(وبعد فعل فاعل فان ظهر)　　(فهو والا فضـمیر استتر)

دوم اینکه عامل فاعل لفظي است چونکه فعل در او عمل میکند وعامل مبتدأ معنوي است بنابر عدم ترافع چونکه تجرد که رافع مبتدأ است معنوي است وعامل لفظي از عامل معنوي أقوی میباشد

سوم اینکه فاعل رفع داده شده برای فرق بین او ومفعول ورفع

مبتدأ برای فرق نیست چونکه خبرش أیضا مرفوع است وأصل در اعراب اینستکه برای فرق بین معاني باشد پس فاعل اصل است چون اعرابش که رفع است اصل است .

مسألة — مبتدأ بر دو قسم است اول مبتدأ اسمي دوم مبتدأ وصفی .

مسألة — مبتدأ اسمی عبارت است از اسمیکه مجرد باشد از عوامل لفظیه غیر مزیده حالکونیکه ان اسم مجرد مخبرا عنه باشد نه مخبرا به چونکه اسمی که مخبرا به باشد خبر است نه مبتدأ قال ابن هشام في بحث الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب والزائد لايقدح في كون الاسم مجرد عن العوامل اللفظية .

مسألة — اسم مجرد از عوامل لفظیه غیر مزیده که مخبرا عنه باشد یعنی مبتدأ باشد بر چهار قسم است ، اول اسم صریح مثل زید قائم که زید اسم صریح است ، دوم جمله که تأویل مصدر میرود بسبب دخول ادات مصدریه مثل ، ان تصوموا خیر لکم ، که ان تصوموا مبتدأ است چونکه بتأویل صومکم میرود بسبب ان مصدرية وتسمع بالمعيدي که در سابق گذشت از همین قسم است .

سوم جمله که بتأویل مصدر میرود لکن اداة مصدریه بر او داخل نشده مثل قول خداوند ، سواء عليهم ءانذرتهم أم لم تنذرهم ، که انذرتهم مبتدأ است ومؤخر بتأویل انذارك اياهم وسواء خبر است ومقدم وتقدیم خبر بر همزه استفهام جائز است چونکه استفهام حقیقی نیست كذا قيل وسواء تثنیه اورده نشده یا بسببي که در سابق گذشت

ویا اینکه چون در اصل مصدر بوده ومصدر اطلاق بر قلیل وکثیر میشود .

چهارم اسمیکه بمنزله مجرد باشد وان عبارت است از مبتدئیکه بر او عوامل مزیده داخل شده ، مثل بحسبك درهم ، بنابر قولی که حسبك مبتدأ است وباء زائده بر مبتدأ داخل شده ومثل هل من خالق غیر الله بنابر قولی که خالق مبتدأ است ومن زائده بر مبتدأ داخل شده .

مسألة — مبتدأ وصفي أيضا اسمی است که مجرد از عوامل لفظیه غیر مزیده باشد لکن مخبرا عنه نیست بلکه باید وصفی باشد که رفع داده باشد مکتفی به خود را ووصف مخبرا به است نه مخبرا عنه .

مسألة — مراد از مکتفی به چیزی است که صفت با او کلام ولفظ مفید ویحسن السکوت علیه شود یعنی یك رکن کلام شودورکن دیکر خود صفت .

مسألة — اسم که جنس تعریف است شامل میشود مبتدائي را که اسم صریح باشد که عبارت است از قسم اول وچهارم علی‌اشکال فیه یتولد من جعل قوله غیر المزیدة مدخلا وهم چنین شامل میشود مبتدائي را که اسم مؤل باشد که عبارت است از قسم دوم وسوم که مثال هر چهار قسم در سابق کذشت وقید اول یعنی مجرد خارج میکند اسم کان وان ومفعول اول ظن را بلکه خارج میکند اسم جمیع نواسخ را وقید دوم یعنی غیر المزیده داخل میکند بحسبك را چون باء غیر مزیده نیست بلکه مزیده است ودر مبتدأ تجرد از غیر

مزيده لازم است نه از مزيده چونكه مزيده كالعدم است لكن تحقيق بر اين است كه علامه كافجى راى وعقيده اش بر اين است كه بحسبك خبر مقدم است ودرهم مبتدأ مؤخر نظر بمعنا چونكه درهم ذات است وبحسبك در معنا صفت است بمعنى كافي يامكفى ودر هر كلاميكه ذات ووصف جمع شود مبتدأ شدن ذات بهتر است بلكه‌در بعض صور واجب است مثل هل أفضل منك زيد چون افعل تفضيل نميتواند در اسم ظاهر عمل كند مكر در مساله كحل چنانكه خواهد امد در بابش ويا اينكه‌چون‌حسبك بمعناى كفاك ميباشد وفعل لياقت مبتداشدن را ندارد وكذاماهو بمعناه فتأمل .

مسألة — قيد سوم يعنى مخبرا عنه خارج ميكند اسماء افعال را چونكه أسماء أفعال مجرد از عوامل لفظيه هستند لكن مخبرا عنه نيستند بلكه مخبرا به هستندچنانچه در باب معرب ومبنى كذشت .

مسألة— بقيد كردن مبتدأ وصفى را باينكه رافع مكتفى به‌باشد خارج ميشود قائم از اقائم ابوه زيد چونكه ابوه مكتفى به نيست زيرا كه لايحسن السكوت‌على اقائم ابوه فقط چون ضمير ابوه محتاج بمرجع است پس ابوه بدون زيد مكتفى به نيست چون كه زيد مرجع ضمير ابوه ميباشد پس قائم در اقائم أبوه زيد خبر مقدم‌است وأبوه فاعل قائم وزيد مبتدأ مؤخر است .

مسألة — چون دانستى كه مبتدأ يااسمى است يا وصفى ودانستى تعريف هر يك را پس تنزيل بنما مثال هاى مصنف را بر تعريف وبكو مبتدأ زيد است وعا ذر خبر است از زيد اكر كفتى زيد عاذر من اعتذر حاصل اينكه بكو زيد مبتدأ است چون تعريف منطبق بر

او میشود زیرا که زید مجرد است از عوامل لفظیه غیر مزیده ومخبر عنه است وهم چنین بگو که اول یعنی وصف مبتدأ است وثاني فاعل است اگر وصف اسم فاعل یاصفت مشبهه یا نحو آن باشد وثانی نائب فاعل است اگر وصف اسم مفعول باشد که در هر دو صورت این ثاني بی نیاز میکند مبتدأ وصفی را از خبر .

حكى عن السيد الشريف انه قال في شرحه للمفتاح ان الصفة بعد النفى كلام مجازا وقال الرضى ان هذه الصفة في المعنى كالفعل ولذا تم بفاعله كلا ما اذا كان فاعله اسما ظاهرا او ضميرا بارزا ولذا لاتصغر ولا توصف ولا تعرف ولا تثنى ولا تجمع انتهى ملخصا وقال الدماميني في اوائل الباب الثاني من المغنى ان التحقيق ان هذا المبتدء لاخبر له اصلا ولا يتصور ان يكون مخبرا عنه وكيف وهو فى نفسه مسند الى مابعده فهوفي المعنى خبر ومنشأالغلط تسميته مبتدء فظن ان كل مبتدء مخبر عنه وليس كذلك انتهى .

مسألة — در مبتدأ وصفی شرط است تقدم نفی واستفهام .

مسألة — در عمل وصف ایضا شرط شده تقدم نفی واستفهام لذا اختلاف شده که ایا تقدم نفی واستفهام شرط عمل است یاشرط ابتدائیة اگرچه اقوی شرط عمل بودن است چون مبتدأ شدن بعد از عمل کردن در مکتفی بـه است والحاصل انه ليس الوقوع في سياق النفي والاستفهام مسوغا للابتدائية بل انما هو شرط للعمل او الاكتفاء بالفاعل على اظهر القولين .

مسألة — مبتدأ شدن وصف در جائی است کـه وصف رفع بدهد اسم ظاهر را یا ضمیر بارز را مثـل اسار ذان که سار بعد از

استفهام واقع شده ورفع داده اسم ظاهر راکه ذان باشد وقیاس کن بر اسار ذان کیف جالس الزیدان را که جالس اعتماد کرده بر استفهام اسمي که کیف باشد پس دانسته شد که در استفهام فرقی نیست که حرف باشد یا اسم وهم چنین قیاس کن بر اسار ذان امضروب العمران را که العمران نائب فاعل است برای وصف که اعتماد کرده بر استفهام .

مسألة — دانسته شد که در مبتدأ شدن وصف شرط است که رفع بدهد اسم ظاهر را یاضمیر بارز را پس جائز نیست که وصف مبتدأ شود اکر رفع بدهد ضمیر مستتر را مثل قاعد در مثل ما زید قائم ولا قاعد زیرا که ضمیر مستتر در وصف کالعدم است چون در تکلم وخطاب وغیبة تغیر نمیکند لذا جائز نیست که او را رکن کلام یامغني از رکن کلام قرار بدهیم چنانکه در علم معانی بیان گفته اند که وصفی که در او ضمیر مستتر است بمنزله خالی ازضمیر است فراجع باب تقدیم المسند الیه .

مسألة — مثل استفهام است در شرط بودن اعتماد وصف بر او نفی چه انکه نفی بحرف باشد مثل ، خلیلي ما واف بعهدي انتما ، که واف اعتماد بماء نافیه کرده مبتدأ وانتما فاعلش سد مسد خبر شده وچه اینکه نفی باسم باشد مثل ، غیر قائم الزیدان .

مسألة — بدانکه در غیر قائم الزیدان سه قول است اول اینکه غیر مبتدأ است بمعنای مغایر پس غیر بنابر این قول وصف است واعتماد بمعنای خود کرده واضافه شده بسوی قائم والزیدان فاعل غیر است سد مسد خبر نه فاعل قائم لکن در این صورت

لازم می آید که قائم بدون فاعل باشد واین بعید است وتوجیهات دیگری هم در مطولات ذکر شده قول دوم اینستکه غیر مبتدأ است بمعنای مغایر والزیدان فاعل قائم است سد مسد خبر غیر نه خبر قائم چونکه قائم محتاج به خبر نیست چون مضاف الیه است لکن در این صورت لازم میاید که فاعل کس دیگر سد مسد خبر مبتدأ شود واین هم أیضا بعید است .

قول سوم اینست که مبتدأ وصفی اکرچه قائم است لکن غیر را مبتدأ میکوئیم چون مضاف با مضاف الیه کالکلمة الواحدة میباشد ودر این صورت چند ان اشکال نیست مکر اشکال تجرد وجر مبتدأ واین دو اشکال در ، رب رجل صالح لقیته ودر ، لعل أبي المغوار منك قريب ، بنابر اینکه رجل وابی مبتدأ باشند أیضا وارد است وجواب هر دو اینست که عامل در این موارد بمنزله زائد است چون غیر قائم بمنزله ما قائم الزیدان است ورب ولعل از حروف جری هستند که محتاج بمتعلق نیستند پس کویا زائد هستند مثل بحسبك درهم وهل من خالق غير الله .

قال ابن هشام في اول الباب الثامن قد يعطى الشيء حكم ماشبهه في معناه او في لفظه او فيهما فاما الاول فله صور كثيرة الى ان قال والرابعة جواز غير قائم الزيدان لما كان في معنى ماقائم الزيدان ولولا ذلك لم يجزلان المبتدء اما ان يكون ذا خبر او ذا مرفوع يغني عن الخبر ودليل المسئلة قوله .

(غير لاه عداك فاطرح اللهو) (ولا تغترر بعارض سلم)

انتهى وبين المحشي وجه الاستدلال بالبيت فراجع ان شئت .

مسألة — قيل ان غير مبتدأ لا يحتاج الى الخبر كما قيل بذلك في اسم لا اذا دخل عليها الهمزة نحو، الا عمر ولى مستطاع رجوعه، وسيأتي وفي نحو كل رجل وضيعته كما سيأتي أيضا .

مسألة — اخفش وكوفيين گفته اند كه جائز است وصف مبتدأ باشد وبرايش فاعل باشد كه سد مسد خبرش شود بدون اينكه اعتماد بر نفى يا استفهام بنمايد مثل ، فائز ألو الرشد ، كه فائز مبتدأ شده بدون اعتماد بر نفى واستفهام واولو الرشد فاعلش سد مسد خبر .

مسألة — بدانكه وصف با فاعلش بر سه قسم است اول اينكه وصف وفاعلش هيچ كدام مفرد نباشند يعنى هر دو تثنيه يا هر دو جمع سالم باشند كه در اين صورت واجب است فاعل وصف مبتدأ مؤخر باشد ووصف خبر مقدم مثل اقائمان الزيدان وأقائمون الزيدون وقول مصنف وشارح ، والثاني وهو ما بعد الوصف الخ ، اشاره بهمين صورت است وجائز نيست در اين صورت كه وصف مبتدأ باشدوما بعدش فاعل سد مسد خبر زيرا كه وصف هر گاه مسند بظاهر شود يعنى اگر ما بعدش فاعل يا نائب فاعل شود لازم است كه مجردشود از علامت تثنيه وجمع وحال اينكه در اين صورت وصف مجرد از علامت نيست .

صورت دوم اينست كه هر دو مفرد باشد كه قول شارح فان تطابقا اشاره بهمين صورت است مثل اقائم زيد پس در اين صورت جائز الوجهين است يعنى جائز است كه وصف مبتدأ باشد وما بعدش فاعل سد مسد خبر وجائز است ما بعد وصف مبتدأ مؤخر باشدووصف خبر مقدم .

صورت سوم اینستکه وصف مفرد باشد ما بعدش تثنیه وجمع مثل، اسار ذان وکیف جالس الزیدان، که در سابق شارح مثال زدکه در این صورت واجب است که وصف مبتدأ باشد وما بعدش سد مسد خبر وجائز نیست در این صورت که وصف خبر مقدم باشدوما بعدش مبتدأ چون لازم میاید که خبر مشتق با مبتدأ خود مطابقت نکند واین باطل است .

مسألة — اگر وصف جمع مکسر باشد مثل اقیلم الزیدون پس در این صورت مثل مفرد است یعنی مثل صووت دوم است که هر دو مفرد باشد که جائز ألوجهین است وبعضی گفته اند که مثل مفردی است که مابعدش تثنیه وجمع باشد یعنی مثل صورت سوم است که واجب است وصف مبتدأ باشدوما بعدش فاعل سد مسد خبروبعضی گفته اند که جمع مکسر مثل جمع سالم است یعنی مثل صورت اول است که واجب است وصف خبر مقدم باشد وما بعدش مبتدأواین قول أقوی است اگرچه مختار در نزد شارح وبعض محققین قول اول است با احتمال قول دوم زیراکه هیئت جمع در قوه دلالت بر جمعیت مثل علامت جمع است پس اگر قیام مبتدأ باشد باید از هیئت جمعیت مجرد شود چنانکه از علامت جمعیت واجب است مجرد شود فتدبر فانه لا یخلو عن دقة وهمین أقوال جاری است در صورتی که وصف قابل اطلاق بر مفرد وتثنیه وجمع باشد مثل ، اجنب الزیدان واجنب الزیدون ، اما در اجنب زید جائز الوجهین بودن متعین است کما لایخفی .

مسألة — در رافع مبتدأ دو قول ودر رافع خبر چهار قول است

اما دو قول در رافع مبتدأ ، قول أول اینستکه مبتدأ را رفع داده اند بابتداء یعنی معری بودن ومجرد بودن از عوامـــل لفظیه وبعضی گفته اند ابتداء عبارت است از قرار دادن اسم را در اول کلام برای این که مخبر عنه شود ، قول دوم اینستکه مبتدأ وخبر ترافع کرده اند ، اما چهار قول در رافع خبر قول اول اینستکه رفع خبر بمبتدأ است فقط وهمین قول صحیح است که تصریح کرده باین قول سیبویه بجهة اینکه مبتدأ طالب خبر است وهـر کس طالب کسی باشد باید در مطلوب خود عمل کند .

قول دوم اینستکه بعضی گفته اند که رافع خبر ایضا ابتداءاست چون ابتداء طالب است هم خبر را وهم مبتدا را پس ابتداء درهر دو عمل کرده است لکن این قول رد شده است باینکه اقوی عوامل که فعل است نمیتواند دو عمل رفع بکند پس ابتدائیت که اقوی نیست سزاوار تراست که دو عمل رفع نکند حاصل اینکه فعل که عامل لفظی است نمیتواند دو عمل رفع بنماید پس ابتداء که عامل معنوی است بطریق اولی نمیتوانددو عمل رفع بتواند یعنی نمیتواند هم مبتدأ را رفع بدهد وهم خبر را .

قول سوم اینستکه رافع خبر ابتداء ومبتدأ هر دو میباشد ،

قول چهارم کوفیین گفته اند که مبتدأ وخبر ترافع کرده اند یعنی مبتدأ عمل رفع کرده در مبتدأ یعني هر کدام دیگری را رفع داده وبرای این مطلب نظائری هست در لغت عرب که یکی از ان ها قول خداوند ، ایا ما تدعوا فله الاسماء الحسنی ، میباشد که‌ایا در تدعوا عمل کرده جزم را وتدعوا در ایا عمل کرده نصب را .

مسألة — خبر در اصطلاح آن جزئی است که متم فائده باشد لکن با مبتدأ اسمی نه مبتدأ وصفی زیرا که در مبتدأ وصفی متم فائده فاعل است نه خبر وگاهی خبر را در اصطلاح معطی التکملة مینامند ، مثل الله بر ، که بر صفت مشبهه وبمعنای محسن است وخبر است از برای الله ومثل والايادي شاهدة ، که شاهدة خبر است از برای الایادی وایادی جمع ید میباشد که عضو مخصوص است که در اینجا مجازا بمعنای نعمت است وحاصل معنای دو مثال چنین میشود که خداوند احسان کننده است به بندگان ونعمت های خداوند شاهد احسان خداوند است .

مسألة — خبر گاهی مفرد میآید ومراد بخبر مفرد ان خبر یست که از برای عوامل تسلط بر لفظش باشد یعنی عامل بتواند درلفظش عمل کند از حیث اینکه خود لفظ خبر باشد پس یقوم در زید یقوم خبر مفرد نیست زیراکه عاملی که در لفظ یقوم عمل میکندمثل آن ولن از حیث خبر بودن لفظ یقوم نیست زیراکه خبر تنها فعل نیست بلکه خبر مجموع فعل وفاعل است که ان ولن در مجموع نمیتواند عمل کند اما هذا در زید هذا پس خبر مفرد است اگرچه عامل نمیتواند در لفظ هذا عمل کند زیراکه عمل نکردن بسبب مانع است که شباهت حرفي باشد والا عامل میتواند در لفظ هذا عمل کند از حیث خبر بودن چونکه خود هذا خبر است .

واین خبر مفرد بر چهار قسم است اول اینکه معمول نداشته باشد ، مثل هذا زید ، دوم اینکه عمل جر کند مثل ، زید غلام‌عمرو که غلام خبر است وعمل جر کرده است در عمرو سوم اینکه عمل

رفع كند مثل ، زيد قائم ابوه ، كه قائم خبر است وعمل رفع كرده در ابوه چهارم اينكه عمل نصب كند بعلاوة عمل رفع مثل ، هذا ضارب أبو عمروا ، كه ضارب خبر است ودر عمروا عمل نصب كرده بعلاوه عمل رفع در أبوه پس شامل ميشود خبر مفرد جميع اين چهار قسم را .

مسألة — گاهى خبر جمله مى آيد بشرط اينكه حاوى باشد يعنى در بر داشته باشد معناي مبتدأ را كه آورده شده اين جمله خبر براي آن مبتدأ يعنى اسمى را كه بمعناي مبتدأ باشد كه ربط بدهد جمله خبر را بمبتدأ بجهت اينكه جملة مستقبل است بايد بسبب رابط او را مربوط بمبتدأ بنمائيم . واين رابط يا ضمير موجود است ، مثل زيد قام ابوه ، ياضمير مقدر ، مثل البر قفيز بدرهم ، كه منه بعد از قفيز در تقدير است زيرا كه متعارف چنين است كه هر گاه جنسى نام برده شود وبعد از آن سعري براي مقداري ذكر شود دانسته ميشود كه مراد از اين مقداري كه سعر برايش ذكر شده مقدار از همين جنس مذكور است والبر مبتدأ اول وقفيز مبتدأ دوم بدرهم متعلق بعامل مقدر خبر قفيز واين مبتدأ وخبر جمله خبر البر كه مبتدأ اول است ورابط اين جمله منه مقدر بعد از مبتدأ دوم است وانماسوغ فيه الابتداء بالنكرة لكونه مخصصا بالوصف المقدر اعنى منه ويا اينكه رابط اسم اشاره ايست كه بسبب او اشاره شود بسوى مبتدأ ، مثل ولباس التقوى ذلك خير ، كه ذلك رابط است ولباس مبتدأ اول وذلك مبتدأ دوم وخير خبر مبتدأ دوم وجمله خبر مبتدأ اول كه لباس است هذا اذا قلنا بان اسم الاشارة اعنى

ذلك مبتدء ثانيا لابد لا او عطف بيان للباس والا فلا شاهد في الاية لان الخبر اعنى خبر حينئذ مفرد وگاهى بينياز ميكند جمله را تكرار مبتدأ لفظاً ، مثل الحاقة ما الحاقة ، كه لفظ الحاقة دوم بينياز كرده‌است جمله خبر را ازرابط الحاقة اول كه مبتدأ اول‌است وماءاستفهامية مبتدأ دوم‌والحاقه دوم خبر ماجمله خبر مبتدأ اول ويا اينكه بى نياز ميكند جمله خبر را عموميكه در خبر است كه مبتدأ داخل در آن عموم باشد مثل ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع أجر من أحسن عملا ، كه الذين آمنوا در تحت من أحسن عملا داخل است چون ايمان بهترين‌عمل هاى انسان است‌ان حرف مشبهة بالفعل الذين مبتدأ واسم ان آمنوا صله الذين وعملوا الصالحات عطف بر آمنوا ومجموع انا لا نضيع الخ خبر الذين ومن هذا القبيل زيد نعم الرجل على قول من يجعل نعم الرجل خبر اعن زيد وذلك لعموم الرجل وشموله لزيد على ماذكره صاحب المفتاح في بحث كون المسند جملة فراجع ان شئت .

مسألة — اگر جمله خبر در معنى نفس مبتدأ باشد اكتفاء ميكند مبتدأ بهمين جمله خبر مثل ، نطقى الله حسبى وكفى ، كه جمله الله حسبى در معنى يكى از مصاديق نطقى ميباشد چون نطق مصدر بمعنى اسم مفعول است نطقي مبتدأ اول الله مبتدا دوم حسبى خبر مبتدا دوم جمله خبر مبتدا اول واين جمله خبر چون در معنى مصداق مبتدا ميباشد محتاج برابط نيست ومثل جائيكه مبتدا ضمير شأن وقصه باشد چونكه خبر عين مبتدا است هذا هو المشهور ولكن التحقيق ان مثل هذا ليس من الاخبار بالجملة بل المفرد على ارادة اللفظ كما

في عكسه نحو لااله الا الله كلمة اخلاص ولا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة وكفيكان فمن هذا القبيل قوله تعالى قل هو الله احد فهو مبتدء اول ولفظ الجلالة مبتدء ثان واحد خبره وهذه الجملة خبر هو وهى عينه لانها مفسرة له والمفسر عين المفسر اى الشان الله احد هذا ان قلنا انهو ضمير الشان وان قلنا انه ضمير راجع الى المسئول عنه في كلام السائل فخبره مفرد وهو لفظ الجلالة واحد بدل عنه او خبر بعد خبر وقس عليه قوله تعالى فاذا هى شاخصة ابصار الذين كفروا اى القصه شاخصة ابصار الذين كفروا فان قلت ماالحكمة في جعل الربط للجملة الواقعة خبرا اعم من رابط جملة الصلة والجملة الواقعة حالا او صفة قلنا انه لماكان الاخبار بالجملة اكثر من الصلة والوصف والحال ناسب ان يكون رابطها اعم من كل لان الشيء اذ اكثر في الكلام ناسب ان ياتى على انحاء مختلفة فتامل .

مسألة — بدانكه خبر بر چهار قسم است اول جمله که حكمش بيان شد ، دوم مفرد جامد ، سوم مفرد مشتق يا مؤل بمشتق ، چهارم ظرف وجار ومجرور .

مسألة — بدانكه اسم بر سه قسم است اول اسم ذات كه دلالت ميكند بر نفس معنى قطع نظر از جميع صفات مثل زيد كه دلالت ميكند بر ذات شخص معين قطع نظر ازاينكه عالم باشد ياجاهل واين قسم را اسم عين مينامند ، قسم دوم اسم حدث كه وضع شده است از براى حدث يعنى معنى مصدر مثل ضرب كه وضع شده براى زدن واين قسم را اسم معنى مينامند ، قسم سوم اسم مشتق كه وضع شده است براى كسى كه نسبت داده شود باو حدث ومصدر كه آن

نسبت مصدر بطریق صدور از او باشد ، مثـــل ضارب ، یا بطریق ثبوت برای او باشد ، مثل حسن ، یا بطریق زیاد بودن او باشد بر غیر ، مثل اعلم یا بطریق وقوع بر او باشد مثل مضروب یا زمان حدث باشد ، مثل اسم زمان یامکان حدث باشد مثل اسم مکان یا آلة حدث باشد مثل اسم آلة ، وجمیع أقسام مشتق متضمن است معنی فعل وحروف فعل را وصفت هستند ، وجامد از هیچ یك ازاین اقسام نیست پس جامد آن اسمی است کـــه نباشد صفت متضمن معنای فعل وحرف آن را یعنی یکی از اقسام مذکوره نباشد .

مسألة — بدانکه هر اسمیکه بتأویل مشتق برود ایضا جامد نیست ، مثل ای رجل ، در مررت برجل ای رجل ، کـــه بتأویل کامل في الرجولية میرود ومثل اسد ، در زید اسد که بتأویل شجاع میرود وامثال اینها .

مسألة — خبر مفرد فارغ از ضمیر است یعني خالی از ضمیراست در نزد بصریین زیرا که تحمل ضمیر یعني در برداشتن ضمیر فرع اینستکه تحمل کننده ضمیر صالح باشد برای رفع دادن اسم ظاهر را بر فاعلية یعنی تحمل کننده ضمیر بتواند اسم ظاهر را رفع بدهد بر فاعلية واین صلاحية وتوانستن منحصر است بر فعل وآنچه که بمعنی فعل است که عبارت است از اقسام مشتق یاآنچه که بتأویل مشتق میرود وکوفیین گفته اند که خبر جامد مثل خبر مشتق محتمل ضمیر میشود .

مسألة — بعضی گفته اند که اسم زمان ومکان واسم آلة متحمل

ضمیر نمیشوند چونکه متضمن معنی فعل نیستند بلکه فقط متضمن حروف فعل هستند .

مسألة — خبر مفرد مشتق یامؤل بمشتق بر سه قسم است ،اول اینکه رفع ندهد اسم ظاهر را وجاری بر من هوله باشد ، مثل زید ضارب ، که ضارب رفع نداده است اسم ظاهر را بلکه رفع داده‌است ضمیر مستتر را وجاری بر من هوله است ومعنای من هوله وجاری در سابق بیان شد ، دوم اینکه رفع بدهد اسم ظاهر را ، مثل زیـــد ضارب ابوه ، که ضارب رفع داده است ابوه را که اسم ظاهر است ، سوم اینکه جاري بر من هوله نباشد ، مثل زید عمر ضاربه هو ، ومثل زید هند ضاربها هو ، ومثل زید ضارب ابوه ، که درقسم دوم مثال زده شد .

مسألة — اگر خبر مفرد مشتق باشد یامؤل بمشتق ، مثل هذا اسد ، پس این خبر صاحب‌ضمیر مستتر است واین استتار در زمانی است که رفع ندهد اسم ظاهر را مثل قسم اول ، پس اگر رفع‌بدهد اسم ظاهر را تحمل ضمیر نمیکند مثل قسم دوم وایضا این استتار درجائی است که جاري باشد بر من هوله که این شرط ایضا در قسم اول موجود است نه در قسم دوم چنانکه اشاره شد واگرجاري بر من هو له نباشد مثل قسم سوم پس براي این قسم حکمی است که مصنف ذکر کرده بقول خودش ، وابرزنه الخ .

مسألة — ضمیر را بارز بیاور نه مستتر یعنی واجب است ابراز ضمیر مطلقا چه اینکه مأمون از اشتباه باشد مثل مثال اول از قسم سوم یا اینکه مأمون از اشتباه نباشد مثل مثال دوم ، وآن وجوب

ابر از در جائی است که عقب بیاید خبر مشتق مبتدائی را که معنی خبر برای این مبتدا حاصل نشود یعنی خبر جاری بر مـن هوله نباشد بلکه حاصل شود معنی برای غیر این مبتدا یعنی خبر جاری بر غیر من هوله باشد ، که در مثال اول ودوم از قسم سوم ضارب جاری بر عمرو وهند شده که غیر من هوله است زیرا که من هوله زید است لذا ضمیر را که در تحت ضارب بود بارز کردیم که هو باشد ودر آخر ذکر کردیم چونکه اگر بارز نمیکردیم نظر بقاعده الاقرب للاقرب سبب اشتباه میشد چون مستتر اقرب بعمرو وهنداست است وضمیر مضاف الیه ضارب ابعد از زید وهند است آن وقت معنی مثال چنین میشد که عمرو ویاهند زننده است زید را وحال آنکه مقصود اینست که زید زننده است عمرو ویاهند را واین معنی در صورت ابراز ضمیر محقق میشود چـــون ضمیر هو ابعد از زید میشود وضمیر مضاف الیه اقرب بعمرو وهند ودر مثال دوم اگرچه استتار ضمیر سبب اشتباه نمیشود چون مذکر بودن ضمیر مستتر قرینه میشود که ضمیر مستتر راجع بزید است وهم چنین مؤنث بودن ضمیر مضاف الیه قرینه میشود که راجع بهند است ومعنای مقصود حاصل میشود لکن مثال دوم را قیاس کرده اند بمثال اول وابراز را واجب دانسته اند اگرچه استتار سبب اشتباه نمیشود واجازه داده اند کوفیین استتار را هر گاه ایمن از اشتباه باشد مثل مثـال دوم که بسبب تذکیر وتأنیث مرجع ضمیرین شناخته میشود واشتباه نمیشود واختیار کرده است مصنف همین قول کوفیین را در کتاب کافیه .

مسألة — خبر داده اند از مبتدا بظرف مثل والركب اسفل منكم يا انكه خبر داده اند از مبتدا بحرف جر با مجرورش مثل الحمد لله خلاصه انكه گاهى خبر مبتدا ظرف يا جار ومجرور ميباشد حال كونيكه نيت ميگيرند يعنى در تقدير ميگيرند براى ان ظرف وجار مجرور متعلق را كه اسم فاعل يا انكه فعل باشد ولفظ المتعلق اما بكسر اللام او فتحها والاول لكونه عاملا والعامل يتعلق بمعموله والثاني لكون الظرف معمولا له وكل معمول يتعلق بعامله فتدبر فانه دقيق .

مسألة — در اينكه خبر خود ظرف وجار ومجرور است يا متعلق انها سه قول است قول اول اينست كه فقط متعلق خبر است قول دوم اينست كه متعلق ومتعلق مجموعا خبر است قول سوم اين است كه فقط ظرف وجار ومجرور خبر است وشارح قول اول را اختيار كرده لذا ميگويد همين متعلق مقدر خبر مبتدا است نه خود ظرف وجار ومجرور ونميباشد ان متعلق مگر كائن يا استقر ويا ان چيزى كه در او معناى كائن يا استقر باشد مثل ثابت ووجد وامثال انها خلاصه انكه متعلق بايد از افعال عموم باشد نه از افعال خصوص

قال الرضى انتصاب الظرف خبر اللمبتدء عند الكوفيين على الخلاف يعنون ان الخبر لما كان هو الخبر في نحو زيد قائم او كانه هو في نحو واز واجه امهاتهم ارتفع ارتفاعه ولما كان مخالفا له بحيث لايطلق اسم الخبر على المبتدء فلا يقال في نحو زيد عندك ان زيد اعند خالفه في في الاعراب فيكون العامل عندهم معنويا وهو معنى المخالفة التي اتصف

با الخبر ولایحتاج عندهم الى تقدير شيء يتعلق به الخبر واما البصريون فقالوا لابد للظرف من محذوف يتعلق به لفظى اذ مخالفة الشيء الشي لاتوجب نصبه وقال بعض النحاة العامل فيه المبتدء وقال البصريون الظرف منصوب على انه مفعول فيه كما انه كذلك اتفاقا في نحو جلست امامك وخرجت يوم الجمعة والجار والمجرور منصوب المحل على انه مفعول به كما انه كذلك اتفاقا في نحو مررت بزيد الا ان العامل ههنا مقدر انتهى .

مسألة — فرق بين منوي ومقدر در سابق بيان شد لذا شارح ناوين را تفسير بمقدرين كرد .

مسألة — واجبست حذف اين متعلق وشاذ است تصريح بأين متعلق در قول شاعر ؛ فأنت لدى بحبوحة الهون كائن . كه كائن كه متعلق لدى ميباشد ذكر شده .

مسألة — دانسته شد كه متعلق مقدر يا اسم فاعل است ويا فعل پس اگر مقدر گرفته شود اسم فاعل كه همين تقدير گرفتن اسم فاعل اختيار مصنف أست بسبب وجوب تقدير گرفتن اسم فاعل اجماعاً بعد از أما مثل أما في الدار فزيد وبعد از اذا فجائيه مثل اذا لهم مكر في آياتنا چون كه ممتنع أست كه عقب اما واذا فعل بيايد پس اين خبر ومتعلق از قبيل مفرد ميباشد خلاصه انكه اگر متعلق ظرف وجار ومجرور اسم فاعل باشد پس خبر در اين صورت مفرد استنه جمله واگر متعلق فعل تقدير گرفته شود كه همين تقدير گرفتن اختيار ابن حاجبست چون كه واجب است تقدير گرفتن فعل در صله مثل جاءني الذي في الدار كه متعلق في الدار بايد فعل باشد

زيرا كه صله موصول بايد جمله باشد پس واضحست كه خبر ومتعلق
در اين صورت از قبيل جمله ميباشد نه مفرد خلاصه انكه مصنف
ظرف وجار ومجرور را در باب خبر ملحق كرده است بظرف وجار
ومجرور بعد از اما واذا واين حاجب ملحق كرده است آنها را
بمتعلق صله ولكن مخفي نماند كه جارى كردن باب ظرف وجار
ومجرور كه خبر مبتدأ هستند بر طريقهاى واحد بهتر است از الحاق
بباب ديگر يعني براى جميع افراد خبر يك شكل متعلق تقديرگرفتن
بهتراست از اين كه ملحق كنيم بأما واذا يا انكه ملحق كنيم بباب
موصولات وچون أصل در خبر افراد است لذا تقدير گرفتن اسم
فاعل بهتراست .

مسألة — گفته شد كه حذف متعلق واجب است لكن دروجوب
حذف شرط است كه متعلق از افعال عموم باشد واگر متعلق ازافعال
خصوص باشد وقرينه در كلام باشد كه دلالة كند بر متعلق محذوف
مثل انكه كسي بگويد زيد مسافر اليوم وعمرو غداً وتو در جواب او
بگوئي بل عمرو اليوم وزيد غداً كه متعلق اليوم وغدا در كلا تو
مسافر ميباشد كه از افعال خصوص است وحذف شده بقرينه مسافر
كه در كلام ان كس ميباشد پس در اين صورت جائز الوجهين است
يعني جائز است حذف متعلق وذكر ان والا حذف جائز نيست قال
الرضى ينبغى ان يكون ذلك العامل من الافعال العامة اى عما لايخلو
منه فعل نحو كائن وحاصل ليكون الظرف دالا عليه ولو كان خاصا
كاكل وشارب وضارب وناصر لم يجز لعدم الدليل عليه وقد يحذف
خاصا لقيام الدليل نحو من لك بالمهذب اى من يضمن ولا يجوز عند

الجمهور اظهار هذا العامل اصلا لقيام القرينة على تعيينه وسد الظرف مسده كما يجيىء في لولا زيد لكان كذا فلا يقال زيد كائن في الدار وقال ابن جنى بجوازه ولا شاهد له .

واما قوله تعالى فلما راه مستقرا عنده فمعناه ساكنا غير متحرك وليس بمعنى كائنا وكذا حال الظرف في ثلثة مواضع اخر الصفة والصلة والحال وفيما عدا المواضع الاربعة لايتعلق الظرف والجار الا بملفوظ موجود واكثرهم على ان المحذوف المتعلق به فعل لانا نحتاج الى ذلك المحذوف المتعلق وانما يتعلق الظرف باسم الفاعل في نحو انا مار بزيد لمشابهته للفعل فاذا احتجنا الى المتعلق به فالاصل اولى وايضا للقياس على نحو الذي في الدار زيد وكل رجل في الدار فله درهم فالمتعلق في الموضعين فعل لا غير كما ياتى وذهب ابن السراج وابو الفتح الى انه اسم لكونه مفرد او الاصل في خبر المبتدء ان يكون مفردا انتهى .

مسألة — مراد از افعال عموم افعالي است كه دلالت كند بر مجرد وجود كه مقابل عدم است وقول شاعر فارسي كه ميگويد .

افعال عموم نزد ارباب عقول   كون است وثبوت است وجود است وحصول

از باب مثال است نه از باب انحصار پس هر فعلي كه دلالت بر وجود مطلق مقابل عدم مطلق كند از افعال عموم است نه خصوص افعال مذكوره در شعر مذكور .

اما افعال خصوص پس عبارة است از افعالى كه دلالت كند بر وجود خاص كه مقابل عدم مضاف است مثل قائم بودن وآكل بودن وثابت بودن در مكان مخصوص واز اين بيان دانسته ميشود سبب

ذکر متعلق در قول خداوند . فلما رآه مستقراً عنده چون که مستقراً
از أفعال خصوص است چون مراد از ثبوت در مکان مخصوص است
یعنی در حضور بیننده خلاصه انکه مراد از مستقراً ساکن بودن
در مکان است که ضد متحرك بودن است .

مسألة — بدان که متعلق بر چهار قسم است . اول انکه از
افعال خصوص باشد ومذکور دوم انکه از افعال خصوص باشدو محذوف
سوم انکه از افعال عموم باشد ومذکور چهارم انکه از افعال عموم
باشد و محذوف .

در صورت چهارم ظرف را مستقر مینامند ودر بقیه لغو مینامند.

مسألة — ظرف مستقر را مستقر نامیده اند چون که فاعل متعلق
در او قرار گرفته واین است مراد کسي که میکوید مستقر فیه وبعض
کفته اند که متعلق با فاعل محذوف است وظرف را در این صورت
مستقر نامیده اند نه بسبب آنکه ضمیر در ظرف قرار گرفته بلکه
بسبب انکه از ظرف متعلق محذوف دانسته میشود پس کویا متعلق
در ظرف قرار گرفته واز این بیانات وجه تسمیة ظرف لغو دانسته
میشود .

قال الرضی ذهب السیرافی الی ان الضمیر حذف مع المتعلق وذهب
ابو علی ومن تابعه الی انه انتقل الی الظرف لانه یؤکد کقوله فان
فؤادی عندك الدهر اجمع ویعطف علیه کقوله :

(الا یا نخلة من ذات عرق) (علیك ورحمة الله السلام)

وینتصب عنه الحال کقوله تعالی ففي الجنة خالدین فیها انتهی

مسألة — بدان که اسم زمان خبر از مصدر میشود مثل القتال

يوم الجمعة چون که مصادر متجدد ميباشند يعنى گاهي وجود ميگيرند وگاهي معدوم هستند پس در خبر دادن از مصادر بسبب اسم زمان فائده است که آن فائده عبارت است از تخصيص دادن أن مصادررا بزمان دون زمان ديگر چون که در مثال مذکور قتال تخصيص داده شده بروز جمعه نه ببقيه أيام هفته .

مسألة — نميباشد اسم زمان خبر از جثه پس گفته نميشودزيد يوم الجمعه چون که خبر دادن از بودن زيد در روز جمعه فائده ندارد زيرا که زيد در روزهاي ديگر ايضا ميباشد واگر خبر دادن باسم زمان از جثه فائده داشته باشد پس در اين صورت خبر بده واين فائده دادن در دو صورت است اول آنکه مبتدأ عام باشدوخبر که زمانست خاص باشد مثل نحن في شهر محرم الحرام زيرا که زمانيکه لازمه ذات است ومعلوم است زمان مطلق است نه زمان خاص

دوم انکه جثه وذات مثل مصدر باشد در وقوع في وقت دون وقت مثل الورد في أيار زيرا که در اين صورت فائده اش مثل فائده در القتال يوم الجمعه ميشود لذا بعضى صورت دوم را تأويل برده اند بتقدير مصدر وگفته اند تقديرش خروج الورد في ايار است .

قال الرضى اعلم ان ظرف الزمان لايكون خبرا عن اسم عين ولا حالا منه ولا صفة له لعدم الفائدة الا في ثلاثة مواضع احدها ان يشبه العين المعنى في حدوثها وقتا دون وقت نحو الليلة الهلال الثانى ان يعلم اضافة معنى اليه تقديرا كقول امرء القيس اليوم خمر وغدا امر اى شرب خمر وقوله اكل عام نعم تحوونه اى حوايته الثالث ان يكون اسم العين عاما واسم الزمان خاصا كقولك لاكوكب الليلة

قال الله تعالى ليس لوقعتها كاذبة على تاويل ليس في وقت وقوعها نفس كاذبة او يكون اسم الزمان مسئولا به عن زمان خاص واسم العين عاما نحو في اى ليلة ليس كوكب ومتى لم يكن رجل ويكون ظرف الزمان خبرا عن اسم معنى مطلقا ولو قلت الارض يوم الجمعة او زيد يوم السبت لم يجز لانه لافائدة لتخصيص حصول شيىء بزمان هو في غيره حاصل مثله ويكون ظرف الزمان خبرا عن اسم معنى بشرط حدوثه ثم ننظر فان استغرق ذلك المعنى جميع الزمان او اكثر وكان الزمان نكرة رفع غالبا نحو الصوم يوم والسير شهر اذا كان السير في اكثره لانه باستغراقه اياه كانه هو لاسيما مع التنكير المناسب للخبرية ويجوز نصب هذا الزمان المنكر وجره بفى نحو الصوم في يوم اويوما خلافا للكوفيين وذلك لان في عندهم يوجب التبعيض فلا يجيزون صمت في يوم الجمعة بل يوجبون النصب خلافا للبصريين والاول جوازه كما هو مذهب البصريين ولا نسلم افادة في للتبعيض وان كان الزمان معرفة نحو الصوم يوم الجمعة لم يكن الرفع غالبا كما فى الاول عند البصريين واوجب الكوفيون النصب كما اوجبوا في المنكر للعلة المذكورة فان وقع الفعل لافي اكثر الزمان سواء كان الزمان معرفا او منكرا فالاغلب نصبه او جره بفى اتفاقا من الفريقين نحو الخروج يوما او في يوم الجمعة او يوم الجمعة وربما رفع واما قوله تعالى الحج اشهر معلومات فلتاكيد امر الحج ودعاء الناس للاستعداد له حتى كان افعال الحج مستغرقة لجميع الاشهر الثلاثة واذا كان ظرف المكان خبرا عن اسم عين سواء كان اسم مكان او لا فان كان غير متصرف نحوزيد عندك فلا كلام في امتناع رفعه وان كان متصرفا وهو نكرة فالرفع

راجح نحو انت منى مكان قريب ودارك منى يمين او شمال وهو باق على الظرفية عند البصريين والمضاف محذوف اما من المبتدء اى مكانك منى مكان قريب او من الخبر اى انت منى ذو مكان قريب ومثله عند الكوفيين بمعنى اسم الفاعل فيجب رفعه وليس بظرف كما يجيىء عن قريب وان كان معرفة فالرفع مرجوح نحو زيد خلفك وداري امامك وذلك لان الاصل في الخبر التنكير انتهى ،

مسألة — جائز نيست ابتداء بنكره مادامیکه این ابتداء بنكره فائده ندهد زیرا كه نكره مجهول است والأخبار عن المجهول يشبه الاخبار بما لا يجهله احد في عدم الفائده ولان ذكر المجهول في صدر الكلام لا يوجب الا حيرة وضلالة فيجب ان يكون في صدر الكلام معرفة او نكرة مخصصة ليشتاق السامع الى حكمه ولا يجب ذلك في الفاعل اذ تقديم الحكم عليه يوجب اشتياق السامع اليه كما في صورة تقدم الخبر على المبتدأ النكرة .

مسألة — بدانكه تحصيل فائده در چهار ده صورت است كه شش صورت را مصنف ذکر کرده وبقيه را شارح ذكر كرده .

اول اینست که خبر ظرف وجار مجرور مختص باشد ومقدم شود بر مبتدأ ومراد از مختص اینست که مضاف اليه ظرف ومجرور قابليت مبتدأ شدن را داشته باشد مثل زيد در عند زيد نمرة ومثل الدار در في الدار رجل ومثل نمرة وهى كساء تلبسه الاعراب وتخصيص در این صورت مثل تخصیص در نکره موصوفه است كه در صورت چهارم ذکر خواهد شد او الوجه كون التقديم مفيدا للحصر .

دوم اینکه نکره بعد از استفهام واقع شود مثل هل فتى فيكم

يعنى ايا جواني در بـــين شما جماعت هست وسبب فائده در اين صورت ايضا مثل تخصيص در صورت چهارم است .

سوم اينكه نكره بعد از نفي واقع شود مثل ما خل لنا وسبب فائده در اين صورت عموميت مبتدأ است چونكه نكره در سياق نفي مفيد عموم است واين عموميت شبيه تعريف است در تعيين زيراكه نكره در اين صورت شامل جميع افراد ميشود پس ترديدي درمعناى نكره باقى نميماند تا موجب تحير مخاطب شود چونكه مراد ازمبتدأ معلوم است كه جميع افراد است چونكه معناى ما خل لنا نفي هر يك از اخلاء است نه يك دوست وخليل غير معين تا انكه مخاطب در تعيين ان خليل متحير شود .

چهارم در جائيست كه نكره موصوفه باشد واين صورت چهارم بر چهار قسم است اول اينكه وصف مذكور باشد مثل رجل من الكرام عندنا كه من الكرام صفت است از براى رجل دوم اينكه وصف مقدر باشد مثل شرا هرذا ناب بنابر احد تقديرين يعنى بنابر اينكه بگوئيم كه در اصل شر عظيم اهرذاناب بوده كه بنابر اين تقدير شاهد ومثال ميشود براى وصف مقدر كه عظيم است ويمكن ان يكون تنوين التنكير دالا على الوصف لانه يدل على التعظيم في بعض الموارد وعلى التحقير في بعضها الاخرى كما بين ذلك في علم المعانى فمال هذا القسم الى الثالث فتامل جيدا وتقدير ديگر اينستكه بگوئيم شراهر ذاناب بمنزله ما اهر ذاناب الاشر ميباشد كه در اين تقدير صفت در تقدير نيست ومنشأ اين دو تقدير اينستكه كلب كه او را ذاناب هم ميگويند دو قسم نباح وفرياد ميكند يكى معتاد كه او را در فارسى پاس

میگویند وبعضی وق وق وبعضی عو عو میگویند چنانکه ملا رومی میگوید :

مه فشاند نور وسك عوعو کند هر کسی بر طینت خود میتنـد

ودیگری غیر معتاد که در فارسی او را زوزه میگویند ودر قسم اول محتمل است که نباح کلب بسبب آمدن دوست باشد که خیر است وممکن است بسبب آمدن دشمن باشد که شراست ودر قسم دوم احتمال خیر نیست چونکه بتجربة ثابت شده که اگر سك نباح غیر معتاد کند شراست وبصاحبش مصیبت ومکروهی وارد میشود لذاعرب بلکه عجم نباح غیر معتاد سك را بفال بدمیگیرند وشوم میدانندپس اگر متکلم این کلام را در وقت نباح معتاد گفته است تقدیر دوم صحیحست چون که در نباح معتاد احتمال خیر هست ومتکلم حصر در شر میکند وخیر را نفي میکند واگر متکلم این کلام را در وقت نباح غیر معتاد گفته پس تقدیر اول صحیح است زیرا که در نباح غیر معتاد احتمال خیر نیست پس باید عظیم تقدیر گرفته شود تـا اینکه حصر در شر عظیم شود وشر حقیر نفي شود پس دانسته شد که شراهر ذاناب شاهد ومثال صفت مقدره میشود بر فرضی که در وقت نباح غیر معتاد گفته شده باشد هذا ولکن الظاهر ان الوصف اعنی عظیم انما یفهم من تنکیر شر لا انه مقدر وقد تقدم الکلام فیه

سوم از اقسام صورت چهارم جائیست که از خود لفظ مبتدأصفت دانسته شود مثل رجیل که از هیئت تصغیر حقیر بودن دانسته میشود پس معنای رجیل عندنا رجل حقیر عندنا میباشد ولا یخفی اینکه تصغیر کاهی دلالت بر عظیم بودن میکند مثل فرمایش حسین بن

علي عليهما السلام مخاطبا لعلي الاكبر بني علي الدنيا بعدك العفا كه بني بمعناي ابني العظيم ميباشد بقرينة الذوق والمقام .

اذا عرفت ذلك فاعلم ان وجه التخصيص والفائده في الصورة الاولى أي تقديم الخبر اذا كان ظرفا او مجرورا وكذا في الصورة الثانيه أي اذا وقع المبتدأ بعد الاستفهام انما هو ما بيناه في هذا القسم من الصورة الرابعة لان معنى رجل في قولك في الدار رجل رجل صح استقراره في الدار فهيئة الكــلام يدل على ان رجل موصوف بصحة استقراره في الدار كما ان هيئة رجيل كانت دالة على ان رجل موصوف بكونه حقيراً او عظيما وكذلك هيئة الكلام في هل فتى فيكم تدل على كون فتى موصوفا باحتمال كونه في المخاطبين فكان السائل أي المستفهم قال هل فتى يحتمل كونه فيكم ولكن لايخفى انه يمكن جعل الاستفهام مفيدا للعموم مثل النفي لأن الاستفهام لا يختص بفرد دون فرد والمسألة تحتاج الى مزيد كلام لايسعه المقام لان المقصود من التعلقة تقريب المطالب الى الافهام لااستقصائها بحيث لايبقي للمستشكل مجال الكلام ولنشر الى مورد واحد من المستقصيات لئلا يستبعد بعض ناقصى الافهام ما ادعيناه في المقام من الاطلاع التام والفضل والعون من الله الملك العلام .

قال في حاشية المغنى في الامر الاول من مسوغات الابتداء بالنكرة ان في قولهم شرا هر ذاناب وجها اخر غير مابيناه انفا وهذا نصه .

صرح ابن الحاجب وغيره بان المسوغ للابتداء بالنكرة فيه كونها في معنى الفاعل وعبارته في امالى كافيته وانما جاز ان يكون مبتدء وهو نكرة لانه في معنى الفاعل والفاعل يجوز ان يكون نكرة وان كان

في المعنى محكوما عليه لما فيه من التخصيص فكذلك ههنا والتخصيص في الفاعل ان حكمه لما كان متقدما صار المحكوم عليه لايذكر الابعد تقرر الحكم في الذهن فلما تقدم العلم بالحكم صار كالصفة في كونه متقدما لكون الصفة لافرق بينها وبين الخبر الا تقدم العلم بها دونه فمن هنا جاز ان يكون الفاعل نكرة مطلقا ولما كان هـذا المبتدء في معنى الفاعل جاز ان يكون نكرة انتهى .

چهارم از اقسام چهارم جائيست كه صفت جانشين مبتدأ بشودمثل مؤمن خير من كافركه در اصل عبد مؤمن بوده ولا يخفى اينكه ظاهر عبارت شارح اينست كه صفت مبتدأ است وحال اينكه در حقيقت موصوف محذوف مبتدأ است والا لازم ميايد كه اين صورت داخل در قسم چهارم نباشد واين خلاف فرض است زيرا كه مراد بيان اقسام قسم چهارم است فتأمل .

پنجم جائيست كه مبتدأ نكره عامل در ما بعد خودش باشدمثل رغبة في الخير خير كه رغبة در في الخير عمل كرده چونكه في الخير متعلق برغبة ميباشد نه بعامل مقدر ووجه تخصيص وفائده در اين صورت اينست كه معمول بمنزله قيد ووصف است براى عامل مثلا ضرب مطلق است از حيث فاعل ومفعول وهم چنين از حيث بقيه معمولات وبسبب هر يك از معمول ها مقيد ميشود مثلا اگربگوئيم ضرب زيد في الدار در اين صورت ضرب مقيد ميشود بصدور از زيد ووقوع در دار وهكذا بقيه معمولات تقييد ميكنند عامل را پس في الخير در مثال سبب تقييد رغبة شده چونكه رغبت ممكن است در كار خير باشد وممكن است در كار شر باشد وبسبب في الخيرمقيد

بکار خیر میشود واین تقید بمنزله وصف است .

ششم در جائیست که مبتدأ نکره اضافه شود مثل عمل بر یزین که عمل اضافه شده وتخصیص وفائده در این صورت واضح است این بودشش صورتی که مصنف ذکر کرده است وباید قیاس شود بر این شش صورت بقیه صوری که گفته نشده که انها راشارح ذکر میکند چونکه جائز است ابتداء بنکره در هر جائی که فائده موجود باشد.

هفتم اینکه در نکره معنای تعجب باشد مثل ما احسن زیدا وسبب فائده وتخصیص در این صورت متضمن بودن مبتدأ است معنای فعل را ببیانی که در قسم اتی بیان میشود ،

هشتم در جائیست که نکره دعا باشد چه انکه دعای خیر باشد مثل سلام علی الیاسین یادعای بشر باشد که او را در فارسی نفرین میگویند مثل ویل للمطففین که وجه تخصیص در این قسم منسوب بودن مبتدأ است بمتکلم زیراکه سلام نائب سلمت میباشد زیراکه در اصل سلمت سلاما بوده پس بمعنای سلامی میباشد چون نائب سلمت شده چنانچه ما احسن زیداً بمعنای تعجبت میباشد نهم در جائیست که مبتدأ نکرة از اسماء شرط باشد بشرطیکه که فعل‌شرط لازم باشد نه متعدی مثل من یقم أقم معه که در این صورت من مبتدأ است ونکره ودر خبر من چهار قول است اول اینکه خبر فعل شرط است دوم اینکه خبر مجموع شرط وجزاء است سوم اینکه خبر جزاء است چهارم اینکه این مبتدأ بلا خبر است چنانکه در غیر قائم الزیدان هم گفته شد که در چند موضع مبتدأ بی خبر است ولکل من هذه الاقوال الاربعة وجه ذکر في المطولات فلیراجع ووجه

تخصيص وفائده در این صورت مثل صورت سوم است چون که اسماء شرط از اداة عموم است .

مسألة — اگر فعل شرط در اسماء شرط متعدی باشد در این‌صورت اسم شرط مفعول مقدم است بشرطیکه فعل شرط در ضمیر اسم شرط عمل نکرده باشد مثل ایا ما تدعوا فله الاسماء الحسنی واگر فعل شرط در ضمیر اسم شرط عمل کرده باشد پس در این صورت از باب اشتغال میشود واحکام باب اشتغال بر او جاریست .

دهم در جائیست که مبتدأ نکره جواب سؤال باشد مثل رجل‌در جواب کسیکه بگوید من عندك که رجل مبتدأ است وخبرش عندي محذوف است بقرینه عندك در سئوال ولم یظهر لي بعد وجه للتخصیص والفائدة في هذه الصورة الا الاحتمال الاخیر الذي ذکر في الصورة الاولی اذ الخبر المحذوف لکونه معلوما یمکن ان یقدر مقدما علی المبتدأ في کلام المجیب فتأمل .

یازدهم در جائیست‌که مبتدأ نکره عام باشد مثل کل یموت‌ووجه تخصیص وفائدہ در این‌صورت از بیانات سابق ظاهر میشود ولایخفی اینکه مراد از تخصیص در صور مذکوره وهم چنین در صوراینده تخصیص بمعنای ضد عموم نیست تااشکال شود که حکم بتخصیص وتعمیم جمع بین ضدین است بلکه مراد از تخصیص کم شدن ابهام است ببیانی که در نکره بعد از نفي گفته شد .

دوازدهم در جائیست که نکره بعد از اذا فجائیه واقع شودمثل خرجت فاذا الاسد بالباب ووجه تخصیص وفائده در این صورت تقریبا مثل وجهیست که در صورت چهار دهم بیان میشود .

سیزدهم در جائیست که مبتدأ نکره بعد از واو حال واقع شود مثل سرینا ونجم قد اضاء که نجم مبتدأ نکره است بعد از واوحالیه واقع شده ووجه تخصیص وفائده در این صورت ایضا تقریبا وجهیست که در صورت چهار دهم بیان میشود .

چهار دهم شجرة سجدت وتمرة خیر من جرادة میباشدکه وجه تخصیص وفائده در این صورت اینست کـه ثبوت خبر برای مبتدأ بر خلاف عادت است یعني محال عادی است مثل اول یا اینکه مطلب در ظاهر عجیب وغریب است مثل مثال دوم زیراکه روایت شده که جماعتی از حجاج در زمان خلیفه دوم در حال احرام ملخ کشته بودند لذا آمدند نزد کعب الاحبار سؤال کردند از کفاره کشتن ملخ پس کعب در جواب انها گفت که در شرع مقدس کفاره هر یك از ملخها یکدرهم است وخلیفه چون دید که این کفاره زیاد است چونکه سائلین ملخهاي زیاد کشته بودند ووسعت وتوانائی دادن این مقدار کفاره را ندارند لذا گفت در عوض یك ملخ یك خرماکفاره بدهند چونکه تمره از جراده بهتر است واین حکم ملخ در نزد شیعه وسني اتفاقی است واز جمله أحکام قلیل النظیر است واز همین قبیل است کون الاسد بالباب حین الخروج وطلوع النجم واضائته حین السیر .

قال ابن عقیل من المسوغات ان یقصد بها التنویع کقول الشاعر

فاقبلت زحفا على الركبتين　　فثوب لبست وثوب اجـــر

فقوله ثوب مبتدء نکرة ولبست خبره وکذلك ثوب اجر ومنها ان تکون معطوفة علي وصف نحو تمیمي ورجل في الدار ومنها ان

تكون مبهمة كقوله مرسعة بين ارساغه به عسم يبتغي ارنبا فقوله مرسعة نكرة وقعت مبتدء وقد سوغ الابتداء بها ابهامها ومعنى ذلك ان المتكلم قصد الابهام بهذه انتهى بتغيير ما ومن القسم الاول فريق في الجنة وفريق في السعير فتامل ،

(فائده) قال بعض المحققين مدار صحة الاخبار عن النكرة على الفائده لاعلى ماذكروه من التخصيصات التي يحتاج في توجيهاتها الى هذه التكلفات الركيكة الواهية الضعيفة فعلى هذا يجوز ان يقال كوكب انقض الساعة لحصول الفائدة ولا يجوز ان يقال رجل قائم لعدمه واما تمرة خير من جرادة فقال التفتازاني في بحث استغراق المطول انه كالنكرة في سياق النفي مفيد للاسغراق فلذا جاز الابتداء بالنكرة

مسألة — بدانكه خبر وصفت وحال در حقيقت شيء واحد هستند لذا ميگويند الاخبار بعد العلم بها او صاف والاوصاف قبل العلم بها اخبار وهم گفته شده ؛ الحال وصف فضلة منتصب مفهم في حال كفر دا اذهب . لكن فرق در غرض از هر يك است چونكه غرض در خبر ثبوت خبر است از براى مبتدأ در وقتى كه مخاطب جاهل بثبوت باشد وغرض در صفت توضيح وتخصيص وأمثال آنست در وقتي كه مخاطب عالم بثبوت وصف براى موصوف باشد وغرض از حال مقيد كردن عامل است بحال يعنى غرض از حال اينستكه كه مثلا ضرب در ضربت زيدا قائما در حال قيام متكلم بر زيد وارد شده اگر قائما حال از فاعل باشد ويااينكه ضرب از متكلم درحال قيام زيد واقع شده بعبارة اخرى غرض از حال بيان هيئة فاعل يا مفعول است در وقت وجود گرفتن عامل حاصل انكه قائم درزيد

قائم وزيد القائم حاضر وزيد حضر قائما شيء واحد است از حيث
ثبوت قيام براى زيد چونكه در هر سه صورت كلام دلالت ميكند
كه قيام براى زيد ثابت است فقط فرق باعتبار غرض است چونكه
غرض در مثال اول اعلام بثبوت قيام است براى زيد ودر مثال
دوم توضيح زيد است پس از علم بثبوت قيام براى زيد ودر مثال
سوم تقييد حاضر شدن است بقيام يعني غرض بيان هيئت زيد است
در وقت حاضر شدن .

مسألة — تقديم وتأخير در مبتدأ وخبر بردوقسم است اول
تقديم وتأخيرى كه بسبب وصف عنواني باشد يعني بسبب مبتدأ
بودن وخبر بودن دوم تقديم وتأخيرى كه بسبب ذات باشد مثل
استفهاميه بودن مبتدأ وخبر كه وصف‌عنواني در اين صورت دخالت
در تقديم وتأخير ندارد ومراد از قول مصنف الاصل في الاخبار ان
تؤخرا قسم اول است وهم چنين مراد از قول شارح وفهم من كلامه
ان الاصل في المبتدآت التقديم أيضا قسم اول است .

مسألة — بدانكه ضرر بردوقسم است اول ضرر معنوى مثل
مشتبه شدن مبتدأ بخبر ويا مشتبه شدن محصور بمحصور فيه .

دوم ضرر صنعتي واصطلاحي مثل تأخير مايجب اصطلاحا تقديمه
او تقديم مايجب تأخيره كذلك والظاهر ان المراد من الضرر في
قوله اذ لاضررا كلاهما والدليل على ذلك الامثلة الممنوعة فتامل .

مسألة — بدانكه ممنوع است تقديم خبر در پنج صورت زيرا
كه در اين صور ضرر مذكور حاصل ميشود .

اول در جائيكه مبتدأ وخبر مساوي باشند در تعريف ويا در

تنکیر لکن بشرطیکه قرینه دو هیچ یك از مبتدأ وخبر نباشد که دلالت کند بر مبتدأ بودن مبتدأ ویا خبر بودن خبر مثل زید صدیقك که جائز نیست تقدیم خبر که صدیقك باشد بر مبتدأ که زید است چونکه در هیچکدام از مبتدأ وخبر قرینه وبیانی نیست وهر دو مساوی در تعریف هستند ومثل غلام عالم رجل عالم أفضل من رجل جاهل که تقدیم أفضل که خبر است جائز نیست بر غلام که مبتدأ است چونکه در هیچکدام از مبتدء وخبر قرینه وبیانی نیست وهردو مساوی در تخصیص هستند ومراد از تساوی مساوی بودن در اصل تعریف وتنکیر تخصص است نه تساوی در مقدار لذا زیـــد وصدیقك را مساوی میدانیم اگرچه تعریف صدیقك بیشتر است چون مضاف الی اعرف المعارف است علی رأي وقس علیه النکرة المخصصة پس در این صورت فقط مکان دلالت میکند بر مبتدأ بودن زید وغلام وبر خبر بودن صدیقك وافضل چنانکه در سابق گفته شد که کاهی مکان قرینه میشود . لذا تقدیم خبر جائز نیست بسبب مشتبه شدن خبر در صورت تقدیم بمبتدأ واین صورت از قسم ضرر معنویست لان الغرض اثبات الصدیقیة لزید لا الزیدیة للصدیق وتفصیل ذلك انـه اذا عرف المخاطب زیدا بعینه واسمه ولکن لایعلم انه صدیقه واردت ان تخبره بذلك قلت زید صدیقك ولا یجوز ان تقول صدیقك زید واذا علم ان له صدیقا لکن لایعرفه باسمه قلت صدیقك زید ولایجوز ان تقول زید صدیقك والمقصود فیما نحن فیه هو الاول فان قدم صدیقك یشتبه بالمعنی الثاني وهو خلاف المقصود .

مسألة — بدانکه درمبتدأ وخبرمعرفتین اگرقرینه نباشد چهارقول

است اول اینکه مقدم مبتدا است ومؤخر خبر مطلقا یعنی چه اینکه هر دو جامد باشد یا یکی جامد ویکی مشتق وچه اینکه مساوی در تعریف باشند یا متفاوت وظاهر کلام مصنف وشارح همین قول‌است.

دوم اینکه جائز است مبتدا بودن هر یك وخبر بودن دیگری مطلقا بالمعنی السابق..

سوم اینکه اگر احدهما مشتق باشد فهو الخبر مطلقا اي سواء تقدم او تأخر وسواء کانا متساويين او متفاوتين . والا فکالقول الاول مطلقا ای سواء کانا جامدين او مشتقين كذلك .

چهارم اینکه اعرف مبتدا است مطلقا یعنی چه اینکه مقدم باشد یا مؤخر وچه اینکه مشتق باشد یا جامد واگر مساوی باشند در تعریف فالمقدم هو المبتدأ مطلقا ای سواء کانا مشتقين او جامدين ولعل العلامة الكافجی ناظر الی هذه القاعدة حيث يرى ان بحسبك خبر مقدم ان قلنا بجريان الاقوال الأربعة في النكرتين المخصصتين ايضا فتأمل .

مسألة — اگر در صورت تساوی قرینه باشد بر تعیین مبتدأوخبر جائز است تقدیم خبر بر مبتدأ مثل قول شاعر بنونا بنوا أبنائنا که بنونا که خبر است مقدم شده‌است بر مبتدأ که بنوا أبنائنا‌باشد چون که ذوق وعرف قرینه است که مراد تشبیه پسر زاده است بپسر نه عکس چونکه‌قاعده واصل تشبیه ناقص است بکامل لاالعکس الا اذا كان المراد التشبيه المقلوب المذكور في علم البيان وهو خلاف الاصل فلا يصار اليه الا بدليل مفقود في المقام .

صورت دوم از پنج صورتیکه تقدیم خبر جائز نیست در جائیست

که فعل خبر باشد که ان فعل رفع داده باشد ضمیر مستتر را کـه ان ضمیر بمبتدأ راجع باشد مثل زید قام که قام فعل است ورفـع داده است ضمیر مستتر را که بزید راجع است واین قام که خبر زید است تقدیمش جائز نیست چونکه در صورت تقدیم فعل بر زید مبتدأ مشتبه بفاعل میشود زیرا که ضمیر مستتر قابل تلفظ نیست تا مخاطب بداند که فعل فاعل دارد پس زید فاعل نیست بلکه مبتدأ مؤخر است لذا مخاطب کمان ان میکند که زید فاعل است پس باید زید قام گفته شود وبعبارة اخری زید قام که جمله اسمیه است در صورت تقدیم قام بر زید مشتبه بجمله فعلیه میشود وفرق بین جمله اسمیه وجمله فعلیه از حیث معنا غیر قلیل پس غرض متکلم کـه معنای جمله اسمیه است فوت میشود . وفوت الغرض ضرر عظیم پس در تقدیم خبر در این صورت أیضا ضرر معنوي است هذا ولکن هذه المسئلة بظاهرها تنافی ماتقدم في اول الباب من ان المبتدء لاتزول عن کونه مبتدء وان تاخر وللبیانیین في المسئلة مباحث شریفة ذکرها التفتازانی في بحث تقدیم المسند الیه عندقول الخطیب ووافقه السکاکی فراجع ان شئت .

بدانکه اشکال والد شارح چنانکه تصریح کرد درصورت تثنیه بودن فعل است زیراکه در صورت جمع بودن ضمه مانع از اشتباه میشود اما اسر والنجوی ففیه سبعة اقوال الاول ماشار الیه الشارح وهو ان الذین مبتدء مؤخر واسر واخبر مقدم والثاني ان الذین موضعه رفع بدل من وا واسر وا والثالث ان موضعه رفع باضمار فعل ای ویقول الذین الرابع ان یکون خبر مبتدء محذوف ای هـم الذین

الخامس انه فاعل اسروا على لغة اكلوني البراغيث السادس انه في موضع نصب باضمار اعنى السادس انه في موضع جر بدل من الناس في اقترب للناس او نعت له .

سوم در جائيست كه مقصود متكلم انحصار مبتدأ در خبر باشد يعنى مقصود از استعمال محصور فيه بودن خبر باشد مثل انما زيد شاعر وما زيد الا شاعر كه مقصود متكلم انحصار زيد است در شاعر بودن نه عكس واكر شاعر كه خبر است مقدم شود معنا عكس ميشود پس تقديم جائز نيست تا اينكه توهم نشود عكس مقصود خلاصه‌انكه معنا ومقصود از دو مثال مذكور اينست كه زيد منحصر در شاعر بودن است يعنى صفت ديكرى غير از شاعر بودن ندارد لكن ممكن است كه كس ديكر غير از زيد شاعر باشد واكر شاعر مقدم شدمعنا عكس ميشود يعنى معنا چنين ميشود كه شاعر بودن منحصر در زيد است وكس ديكر غير از زيد شاعر نيست لكن ممكن است زيد غير از شاعر بودن صفات ديكرى هم داشته باشد واين خلاف مقصود است چونكه مقصود معناى اول است پس ضرر در اين صورت‌أيضا معنوي است .

مسألة — بدانكه واقع شدن بعد از الا علامت وقرينه محصور فيه بودن است پس هر چيزيكه بعد از الا واقع شود محصور فيه است‌لذا در هل الا عليك المعول لفظ الا قرينه وعلامت است‌كه عليك محصور فيه است اكرچه‌بر مبتدا خود كه المعول است مقدم شده پس محصور فيه كه عليك است مشتبه بمحصور كه المعول است نميشود لكن اين تقديم شاذ است چونكه مكان ورتبه لفظ الا بعد از محصور وقبل

از جزء اخیر کلام است نه قبل از جمیع اجزاء کلام ولفظ هل بمعنای استفهام انکاری که در معنی نفی است ومعول مصدر میمی است از باب تفعیل بمعنای اعتماد وحاصل معنا چنین است لیس المعول ای الاعتماد الا علیك .

صورت چهارم در جائیست که خبر مسند باشد برای مبتدئیکه صاحب لام ابتداء باشد مثل لزید قائم که جائز نیست تقدیم قائم که خبر است بر مبتدأ که زید است چونکه لام ابتداء صدارت دارد

مسألة — بدانکه صدارت در مبتدأ دو قسم است اول صدارت ذاتی مثل اینکه مبتدأ اسم استفهام باشد دوم صدارت عارضی مثل لزید قائم که صدارت زید بسبب دخول لام ابتداء است وقول مصنف او لازم الصدر بنابر تفسیر شارح شامل هر دو قسم میشود لسان میگوید ولو ترکه لفهم مما بعده ولکن تفسیر شارح محل تأمل است لان المطلق عند الاطلاق ینصرف الی الفرد الاکمل وهو القسم الاول بعلاوة اینکه ذکر لازم الصدر در مقابل ذی لام ابتداء ولفظ او قرینه قوی میشود که مراد از لازم الصدر فقط قسم اول صدارت است اگرچه این علاوه در صورت ترك جاری نیست لکن انصراف جاریست وفیه کفایة لمن له ذوق ودرایة .

مسألة — قول مصنف او لازم الصدر صورت پنجم است ومن لی منجد! مثال صدارت ذاتیست وفی من مثال صدارت عارضی است چونکه صدارت فی که مبتدأ است بسبب اضافه است مثل لزید که صدارت زید بسبب لام است .

مسألة — چون از صور منع تقدیم خبر فراغ حاصل شد شروع

میشود در صور وجوب تقدیم خبر واین وجوب تقدیم خبر در چهار صورت است .

اول — در جائیکه مبتدأ نکره باشد ومسوغ ابتداء بنکرة فقط تقدیم خبر باشد واین خبر ظرف باشد مثل عندي درهم یا انکه جار ومجرور باشد مثل لي وطر یا انکه خبر جمله باشد چنانکه خبر جمله را در شرح تسهیل گفته مثل قصدك غلامه رجل که رجل مبتدأ مؤخر است وجمله قصدك غلامه که فعل وفاعل است خبر مقدم است از برای رجل وضمیر غلامه عائد جمله است که راجع برجل است پس بدانکه در این سه قسم واجب است تقدیم خبر چونکه غیر از تقدیم خبر مسوغ دیگری برای ابتداء بنکره نیست ولا یخفی اینکه وطر بمعنای حاجت است ومعنای لی وطر چنین میشود که برای من حاجتی هست .

صورت دوم که همچنین واجب است تقدیم خبر زمانیست که عود کند بر خبر یعني بر ملابس خبر ضمیري از مبتدأ که بسبب این مرجع ضمیر خبر داده میشود از ان مبتدء خلاصه انکه صورت دوم جائیست که مبتدأ شامل ضمیری باشد که ان ضمیر عود کند بیکی از اجزاء ومتعلقات خبر مثل في الدار صاحبها که صاحبها مبتدأ است ومشتمل است برضمیریکه بر میگردد یعنی عود میکند بدار که از اجزاء ومتعلقات خبر است پس واجب است تقدیم خبر که في الدار است بر مبتدأ زیرا که اگر في الدار مؤخر شود عود ضمیر میشود بر متاخر لفظی ورتبي زیراکه رتبه خبر متأخر است از مبتدأ وذلك لایجوز الا في مواضع معینة لیس هذا منها .

مسألة — ابن حاجب در متن جامی این صورت را باین عبارت بیان کرده او لمتعلقه ضمیر في المبتدأ مصنف در کتاب نکت خودکه حاشیه بر متن جامی است بر ابن حاجب اشکال کرده وکفته که او لمتعلقه ضمیر في المبتدء عبارت دشواریست برای متعلم واکر اوکانت في المبتدأ ضمیرله میکفت کفایت میکرد حاصل اینکه مصنف بر عبارت ابن حاجب اشکال کرده که این عبارت فهمیدنش برای خواننده مبتدی دشوار است لکن شارح بر مصنف اشکال میکند لذا میکوید تو میبینی انچه را که در عبارت مصنف است از غلاقة وکثرة ضمایر که مقتضی ودشواری فهمیدن است خلاصه مقصود شارح اینست که عبارت خود مصنف مشکل تر از عبارت ابن حاجب است وممکن بود برای مصنف که بکوید بیتی را که در کافیه کفته .

وان یعد بخبر ضمیر من مبتدأ یوجب له التأخیرا

صورت سوم که واجب است تقدیم خبر زمانیست که خبر مستوجب صدارت باشد مثل این من علمته نصیرا که این کهٔ خبر است صدارت دارد چون متضمن استفهام است لذا واجب است که بر مبتدأ مقدم شود که من موصوله است وجمله علمته صله من میباشد .

صورت چهارم اینست که خبر محصور باشد ومبتدأ محصور فیه پس این خبر محصور را مقدم کن بر مبتدأ محصور فیه مثل مالنا الا اتباع احمد (ص) که لنا خبر محصور است واجب است مقدم شود بر اتباع احمد که مبتدأ محصور فیه است زیرا که اکر خبر مؤخر شود وکفته شود ما اتباع احمد الا لنا توهم میشود انحصار اتباع احمد در لنا انوقت معنا چنین میشود که اتباع ان بزرکوار منحصر در ما

هست یعنی متابعت ان حضرت فقط بر ما واجب است واین معنا صحیح نیست زیرا که متابعت ان حضرت بر جمیع عباد الله واجب است پس معنای صحیح اینست که برای ما جائز نیست مگر متابعت ان بزرکوار چونکه انبیاء دیکر (ع) شریعة شان منسوخ شده است واین معنا در صورت تقدیم لنا حاصل میشود پس تقدیم لنا واجب است.

مسألة — لما فرغ من التقديم والتأخير في الخبر شرع في بيان حذف المبتدأ والخبر من حيث الجواز والوجوب .

مسألة — بدانکه حذف بر دو قسم است یکی جائز ودیکری واجب وهر یك از این دو قسم یا سماعی است یا قیاسی ومقصود در اینجا حذف قیاسی است نه سماعی .

مسألة — در حذف جائز فقط وجود قرینه کافیست ومحتاج بقائم مقام نیست بخلاف حذف واجب که هم قرینه لازم است وهم قائم مقام .

مسألة — بدانکه قرینه بر دو قسم است اول قرینه عامه ومراد از قرینه عامه قرینه ایست که فقط دلالت کند بر حذف لکن محذوف را معین نکند دوم قرینه خاصه ومراد از قرینه خاصه قرینه ایست که محذوف را معین کند مثلا در زید که در جواب سائل کفته میشود قرینه عامه میکوید که خبر محذوف است چونکه استعمال مفرد در لغت عرب بلکه در هیچ لغتی جائز نیست لکن این قرینه خبر را معین نمیتواند وقرینه خاصه عبارت است از عندکم در کلام سائل که این عندکم خبر زید را معین میکند که عندنا میباشد وهمچنین در دنف قرینه عامه میکوید که مبتدأ محذوف است لکن مبتدأ را

معين نميكند لكن زيد در كلام سائل قرينه خاصه است كـه مبتدأ دنف را معين ميكند كه زيد است .

مسألة — مراد از قرينه كه در حذف شرط است قرينه خاصه است نه قرينه عامه زيرا كه قرينه عامه وجودش كالعدم است چونكه محذوف را نمى تواند معين كند .

مسألة — حذف هر يك از مبتدأ وخبر كه معلوم باشد يعنى قرينه خاصه داشته باشد جائز است مثل خبر در مثال اول ومبتدأ درمثال دوم كه قرينه خاصه دارد ببيانى كه ذكـر شد پس حذف خبر در مثال اول وحذف مبتدأ در مثال دوم جائز است نه واجب چون محذوف قائم مقام ندارد .

مسألة — اگر محذوف قائم مقام داشته باشد بعلاوه قرينه خاصه پس حذف واجب است واين وجود قائم مقام وقرينه در خبر چهار صورت است اول در جائيكه خبر بعد از لولا غالبيه باشد ومراد از لولا غالبيه لولا ئيست كه خبر مبتدأ بعد از او از افعال عموم باشد وبعبارة اخرى لولاء غالبية لولا ئيست كه جواب لولا ممتنع شده باشد بسبب وجود مبتدأ يعنى بسبب نسبت كون مطلق بمبتدأ ولولاء غير غالبيه لـولا ئيست كه خبر مبتدأ بعد از او افعال خصوص بـاشد وبعبـارة اخرى جواب لولا ممتنع شده باشد نـه بسبب وجود مبتدأ بلكه بسبب نسبت يكى از افعال خصوص بمبتدأ پس در قسم اول كه لولا غالبيه است حذف خبر مبتدأ بعد از او واجب است مثل لولا زيد لاتيتك كه در اصل لولا زيد موجود لاتيتك بوده پس خبر كه موجود بوده واز افعال عموم است حذف شده چونكه خود لولاء

غالبیه قرینه خاصه است بر خبر محذوف چونکه لولاء غالبیه دلالت میکند که خبر مبتدأ از افعال عموم است که موجود باشد وجواب لولا قائم مقام خبر محذوف است ودر قسم دوم یعنی لولاء غیر غالبیه اگر قرینه خاصه موجود باشد حذف جائز است نه واجب واگـر قرینه خاصه موجود نباشد حـذف جائز نیست مثل فرمایش حضرت رسول (ص) که بعائشه فرموده لولا قومك حدیثو عهد بالاسلام لهدمت الکعبة وجعلت لها بابین کـه خبر مبتدأ که حدیثو عهد است حذف نشده چون قرینه خاصه موجود نیست ودر صورتی که در لولای غیر غالبیه قرینه خاصه موجود باشد جواب لولا نمیتواند قائم مقام خبر بشود چونکه جواب لولا با افعال خصوص مناسبتی ندارد تا بتواند قائم مقام بشود ومعلوم است که بین نائب ومنوب عنه مناسبت لازم است . لذا در این صورت حذف واجب نیست فتبصر فانه دقیق .

دوم در جائیست که مبتدأ نص در قسم باشد یعنی در غیر قسم استعمال نشود مگر با قرینه مثل لعمرك لافعلن بفتح عین عمرك که خبر قسمی بوده وحذف شده وجوبا چون که عمر بفتح عین نص در قسم است ودر غیر قسم استعمال نمیشود مگر با قرینه بعکس عمر مضموم العین وقرینه خاصه در این صورت خود مبتدأ است واجب قائم مقام است .

مسألة — اگر مبتدأ نص در قسم نباشد حذف خبرش واجب نیست بلکه جائز نیست مگر اینکه قرینه خاصه بر خبر موجود باشد .

مسألة — بدانکه عبارت نحویین در بیان صورت سوم مختلف است بعضی میگویند الثالث ان یقع بعد المبتدأ واو هی نص في المعیة

وبعض دیگر میگویند الثالثة ان یکون المبتدأ معطوفا علیه اسم بواو هی نص فی المعیة .

وبعضی میگویند وثالثها مبتدأ اشتمل خبره علی معنی المقارنة ولکن عبارت مصنف بنابر تفسیر شارح با هیچیك از این عبارات مناسبت ندارد چونکه ظاهر عبارت بنابر تفسیر شارح اینست که صورت سوم اینست که مبتدأ بعد از واو واقع شود وحال انکه مبتدأ که کل صانع است قبل از واو واقع شده نه بعد از واو پس باید لفظ بعد را بضمه بخوانیم تا مبني شود ومعنای مضاف الیه را که ضمیر راجع الی المبتدأ است در نیت بگیریم وواو را برفع بخوانیم تا فاعل بعد شود ومجموع بعد واو را حال قرار بدهیم از برای المبتدأ تا اینکه معنای عبارت موافق شود با عبارت اول نحویین وظاهرا مقصود مصنف هم همین است وکسانیکه واو را بجر خوانده اند ومحتاج بارتکاب تعسفات شده اند وتوجیهات بیجا کرده اند از ترکیب خالد باشتباه افتاده اند چونکه خالد واو را مضاف الیه بعد قرار داده واین ترکیب خالد غلط است بقرینه عبارت نحویین وتوجیه الغلط غلط آخر پس حاصل معنای عبارت مصنف وشارح چنین میشود که صورت سوم جائیست که مبتدأ واقع شود حالکونیکه بعد از مبتدأ واو باشد که این واو معین کند معنای مع را مثل ، کل صانع وما صنع که مقترنان ، که خبر است حذف شده وجوبا چون واو مع قرینه خاصه است بر خبر لان المعیة والاقتران رضیعا ثدی واحد وهی أیضا قائم مقام الخبر فتأمل ، وبعضهم جعل هذه الصورة مما لا یحتاج الی الخبر .

مسألة — اگر واو نص در معیت نباشد حذف خبر واجب نیست

بلکه جائز نیست مکر اینکه قرینه خاصه بر خبر موجود باشد مثل وکل امرء والموت یلتقیان، که چون واو والموت نص در معیت نیست لذا یلتقیان حذف نشده .

صورت چهارم زمانیست که مبتدأ مصدر باشد یا مضاف الى مصدر واین مبتدأ قبل از خالی باشد که آن حال لیاقت خبر شدن برای این مبتدأ را نداشته باشد مثل ، ضربی العبد مسیئاً ، چونکه مسیئا که حال است لیاقت ندارد که خبر ضربی بشود چونکه ضرب متصف بمسیء بودن نمیشود زیرا که مسیء بمعنای بد کننده است که صفت انسان است نه صفت ضرب واصل این مثال چنین بوده ، ضربی العبد حاصل اذا کان مسیئا ، اگر مراد زمان مستقبل باشد یا اذ کان مسیئا اگر مراد زمان ماضی باشد پس خبر که حاصل بوده حذف شده واذا کان یا اذ کان که ظرف است ومتعلق بخبر است جای خبر نشسته وبعد از ان ظرف حذف شده ومسیئا که حال برای العبد است جای ظرف نشسته پس مسیئا نائب نائب خبر است نه نائب خبر پس در عبارت. شارح که میگوید فمسیئا حال سد مسد الخبر مسامحه شده ومثال مضاف الى المصدر أتم تبیینی الحق منوطا بالحکم است والبیان فیه کما تقدم ولکن لا یخفی ان لفظ کان فی المثالین تامة لا ناقصة لایقال قد تقدم عند قوله واخبروا بظرف او بحرف جر ان حذف المتعلق واجب فی نفسه سواء کان هناك حال لایکون خبرا ام لا فما معنى ذکر الحذف ثانیا وتقییده بالحال المذکور لانا نقول کان الکلام هناك فی المتعلق اعنی حاصل وههنا فی المتعلق اعنی الظرف فلا تکرار ولا منافاة فتدبر جیدا فانه دقیق جدا .

مسألة — اگر حال صلاحیت خبر شدن برای مبتدأ را داشته باشد واجب است که همین حال را رفع بدهیم تا خبر شود مثل ضربی زیدا شدید که شدید لیاقت خبر شدن برای ضرب را داردچون ضرب متصف بشدت میشود لذا او را رفع دادیم تا خبر شود .

مسألة — اعلم ان المصنف لم یذکر المواضع التي یحذف المبتدأ فیها وجوباً فذکرها الشارح تکمیلا للبحث .

مسألة — بدانکه واجب است حذف مبتدأ در چند موضع وشارح چهار موضع را ذکر کرده .

اول ، زمانیکه خبر داده شود از مبتدأ بنعت مقطوع مثل ، مررت برجل الکریم ، برفع الکریم که الکریم در أصل صفت رجل بوده ومجرور او را از صفتیت قطع کردیم وخبر قرار دادیم از برای مبتدأ که هو باشد وحذف این مبتدأ واجب است با شرائطی که قبلا در قال محمد هو ابن مالك بیان شده چنانکه مصنف ذکر کرده است این مسأله را در باب نعت وانما وجب الحذف حینئذ لان المقصود من الکلام انشاء المدح ونحوه فلو ذکر المبتدأ اوهم الاخبار ولایختص الحکم بالنعت المقطوع بل یجری في سائر التوابع ایضا فتامل .

دوم ، زمانیکه خبر داده شود از مبتدأ بمخصوص نعم مثل ، نعم الرجل زید ، بنابر اینکه زید خبر مبتدأ محذوف باشد نه مبتدأ مؤخر چنانکه ذکر کرده است این قسم را در باب افعال مدح وذم ووجه الوجوب في ذلك کسابقه وقیل الوجه في ذلك انها کالامثال فلا یتغیر مثلها وسیاتی بیان ذلك في الباب المذکور .

سوم ، زمانیکه خبر داده شود از مبتدأ بمصدریکه آن مصدرعوض

باشد از تلفظ بفعل يعنى مصدر نائب فعل شده باشد مثل ، صبر جميل که در أصل صبري صبر جميل بوده ومبتدأ که صبرى باشد حذف شده وجوبا وسبب وجوب حذف در اين قسم اينست که اين جمله اسميه در أصل جمله فعليه بوده مثل ، سلام عليك ، يعنى در اصل ، صبرت يا اصبر صبراً جميلاً ، بوده پس از آن صبراً را که مصدر است قائم مقام فعل قرار داديم وفعل را حذف كرديم تا جمع بين عوض ومعوض نشود وپس از ان نصب صبراً را بدل برفع كرديم تا جمله اسميه شود پس در حالت نصب حذف فعل واجب است چون جمع بين عوض ومعوض جائز نيست انگاه حالت رفع را حمل بر حالت رفع كرديم ومبتدأ را حذف كرديم وجوبا .

چهارم ، زمانى که خبر داده شود از مبتدأ بصريح قسم مثل ، في ذمتى لافعلن ، که يمين مبتدأ بوده وحذف شده وجوبا واين دو قسم اخير را مصنف در كافيه ذكر كرده است .

مسألة — چون مبناى اين تعليقه فقط بر توضيح عبارت كتاب است لذا صور ديگرى را که حذف مبتدأ در انها واجب است ذكر نكرديم فمن أراد الاطلاع عليها فعليه بمراجعة المطولات ولذلك أيضا لم نذكر ماني الصور الاربع المذكورة من التوجيهات والاقوال فمن أرادها فعليه أيضا مراجعتها .

مسألة — خبر داده اند عربها بدو خبر يا بيشتر از دو خبر از يك مبتدأ چه انكه خبر هاى متعدد در معنا يك خبر باشد مثل ، الرمان حلوحامض ، که اين دو خبر بجموعا بمعناى مزاست که درفارسى ميخوش ميگويند يا اينکه در معنا واحد نباشند مثل ، هم سراة شعرا که سراة

وشعراء هر كدام معناى جداگانه دارند ومجموعا معناى واحد ندارند لان السراة جمع السرى بتشديد الياء بمعنى الرجل الرفيع القدر من السرو وهو الرفعة وهذا المعنى هو المراد في قوله تعالى جعل ربك تحتك سريا اذ المراد ولدها عيسى (ع) واما الشعراء فهو جمع شاعر ومعناه ظاهر ولا يخفى كه شعراء بجهة ضرورت شعرى بقصر خوانده شده . ومعناى ، من يك ذابت فهذابتي الى آخره ، چنين است كه شاعر در وصف كساء خود ميگويد هر كس صاحب كسائى باشد پس اين كساء من كفايت ميكند مرادر شدت حرارة تا بستان ودر بقيه ايام تا بستان ودر زمستان يعنى كساء من هر كاره هست واختصاص بزمان واحد ندارد ومعلوم است كه متيظ ومصيف ومشتي كه سه خبر متعدد هستند در معنا واحد نيستند وقوله (ع) اما من كان من الفقهاء صائنا لنفسه حافظا لدينه مطيعا لامر مولاه مخالفا لهواه يحتمل الوجهين فتأمل .

مسألة — جائز است اوردن دو خبر از براى دو مبتدأ مثل ، زيد وعمر وكاتب وشاعر ، ودر اين صورت در تعيين مبتدأ هر يك از دو خبر بايد بقاعده الاقرب للاقرب والابعد للابعد عمل شود اگر قرينه تعيين نباشد نظير حال متعدد براى ذو الحال متعدد چنانكد بيايد در قول مصنف .

والحال قد يجيء ذا تعدد لمفرد فاعلم وغير مفرد

مسألة — لما فرغ المصنف عن ذكر المبتدأ والخبر وما يتعلق بهما من الاحكام شرع في النواسخ وهي ستة :

(النواسخ)

مسألة — النواسخ جمع الناسخ من النسخ وهو في اللغة بمعنى الازالة يقال نسخت الشمس الظل اذا ازالته وفي اصطلاح هذا العلم مايرفع حكم المبتدء والخبر او احدهما على مايأتي :

كان واخواتها

مسألة — الاول من النواسخ كان واخواتها وتسمى أفعالا ناقصة اذا عمل العمل الآتي .

مسألة — في عمل هذه الافعال اقوال منها انها لا تعمل في المرفوع وانما هو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها عليه .

ومنها انها تعمل في المرفوع لكن تشبيها له بالفاعل .

واتفقوا في عملها في الخبر ثم اختلفوا في نصبه فقال بعضهم ان النصب على التشبيه بالحال وقال بعض آخر على انه بالحالية .

والمختار عند المصنف انها تعمل في المبتدء اسما لها وفي الخبر خبراً لها .

مسألة — بدانكه شرط است در داخل شدن اين افعال بر مبتدء اينكه مبتده صدارت نداشته باشد پس بنابر اين داخل بر اسماء شرط وامثال آن نميشوند وهمچنين شرط است كه واجب الحذف نباشد مثل مبتدئى كه خبرش نعت مقطوع باشد وهمچنين شرط است كه واجب الابتدائية نباشد مثل مبتدئيكه بعد از اذا فجائيه واقع ميشود .

لكن اشكال شده است در شرط اول بضمير شان زيراكه ضمير شان صدارت دارد وحال اينكه كان براوداخل ميشود مثل ، اذا مت كان الناس صنفان شامت — وآخر مثن بالذي كنت اصنع ، زيرا كه اسم كان اول ضمير شان است وجمله الناس صنفان خبر كان است .

وجواب داده شده از اين اشكال باينكه كان زائده است نه اينكه ضمير شان اسم كان است وجمله خبر كان ولكن ياتى عنقريب في قوله ومضمر الشان اسما انوما بظاهره ينافى ذلك فتامل .

مسألة — ظل معناه ثبوت الخبر للاسم في النهار وهذا هو المراد بقول الشارح بمعنى أقام نهاراً نحو ، ظل زيد حزيناً ، بمعنى ان الحزن كان ثابتاً لزيد في جميع النهار وبات معناه ثبوت الخبر للاسم في الليل وهذا هو المراد بقول الشارح بمعنى أقام ليلا نحو ، بات زيد باكياً ، يعنى ان البكاء كان ثابتا لزيد في جميع الليل واضحى معناه ثبوت الخبر للاسم في وقت الضحى نحو ، أضحى زيد ضاحكاً ، يعني دخل زيد في الضحى وكان ضاحكا في ذلك الوقت وأصبح وأمسى يظهر معناهما من معنى أضحى وصار معناه انتقال الاسم من خبر الى خبر يعنى هذا الخبر الموجود لم يكن ثابتا له نحو ، صار زيد غنيا ، بمعنى ان الغنى حصل له جديداً يعنى كان قبل ذلك فقيراً معدما فانتقل الى الغنى وهذا هو المراد من قول الشارح تحول .

مسألة — التحول بمعنى التغير والتغير على ثلاثة أقسام الاول التغير الذاتي نحو ، حرقت الشجر فصار رمادا ، الثاني : التغير الصفاتي نحو صبغت القرطاس فصار احمر ، الثالث : التغير الحالى نحو ، صار الخمر خلا ظاهر كلام الشارح ان صار يستعمل في كل واحد من الاقسام

الثلاثة وظاهر امثلتهم هو المغنى الثاني واما زال فمعناها الانتقال من مكان الى آخر هذا اذا كانت ناقصة وأما اذا كانت تامة فمعناها ماز بمعنى ميز وقد يستعمل بمعنى انتقل ولهذا تتمة تاتى بعيد هذا .

مسألة — ليس لنفي الحال أي نفي الخبر عن الاسم في الزمان الحاضر أي زمان التكلم ولذلك لايجوز ان يكون خبره فعلا ماضيا قيل وكذلك لايجوز ان يكون خبره فعلا ماضيا قيل وكذلك بقية الافعال الناقصة لايجوز ان يكون خبرها فعلا ماضيا الا مع قد ظاهرة أو مقدرة ففي نحو قوله تعالى ، ولقد كانوا عاهدوا الله ، ونحو ، وان كان قميصه قد من دبر ، لابد من تقدير قد .

مسألة — قيل ليس لنفي الحال اذا لم يكن في الكلام دال على الزمان والا ففيها على حسب ذلك الدال مثلا في قوله تعالى ، الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم ، المراد النفي في الاستقبال وفي ، ليس ان خلق الله النفي في الماضى واسم ليس في هذا المثال ضمير الشان .

مسألة — لا خلاف في فعلية الافعال الناقصة الا ليس فقال بعضهم انها حرف بدليل انها جامد وانها لايدل على الحدث بل على النفي فقط كالحرف ولكن يرد ذلك قبولها علامات الفعل يعني تاء أنت وفعلت وقد تقدم ان الفعل ينجلي بهما وياتى وجه اخر لحرفيتها في باب حروف العاطفة نقلا عن الرضى .

مسألة — زال در صورتى از افعال ناقصه ميباشد كه از باب نصر ينصر وضرب يضرب نباشد والا تامه ميباشد چنانچه بزودى بيايد .

مسألة — زال كه از بابد نصر ينصر باشد فعل لازم است ومعنايش

انتقال فاعل است از مکان خودش مثل ، زالت الشمس عن خط نصف النهار یعنی انتقلت الشمس عنه ، ومصدرش زوال است وزوال که از باب ضرب یضرب باشد متعدی بیك مفعول است وبمعنای تمیز پیدا کردن میاید مثل ، زال زید الحنطة عن الشعیر ، ومصدرش زیل است این هر دو زال موجبه واثبات میباشد مثل بقیه افعال تامه واگر نفی بر انها داخل شود سالبه میشوند .

وزال ناقصه که از باب منع یمنع میباشد معنایش قبل از دخول نفی وشبه نفی منفصل شدن خبر از اسم است یعنی دلالت میکند بر عدم ثبوت خبر برای اسم پس معنای زال ناقصه قبل از دخول نفی وشبه نفیست وبعد از دخول نفی وشبه نفی اثبات میشود وهمچنین است برح وانفك وفتیء .

مسألة — این چهار فعل که قبل از دخول نفی وشبه معنای انها نفی است شرط عمل کردن انها دخول نفی وشبه نفیست لفظا مثل ولا یزالون مختلفین ومثل لن نبرح علیه عاکفین ، یا تقدیرا مثل ، تالله تفتؤ وحذف نفی جائز نیست قیاسا مگر در قسم لکن بشرطیکه نفی بلا باشد ومدخول نفی فعل مضارع باشد مثل تفتؤ درایه شریفه .

مسألة — معنای این چهار فعل بعد از دخول نفی وشبه ان استمرار خبر است برای اسم مثلا ، ما زال زید مصلیا یوم الجمعة ، معنایش این است که زید در روز جمعه مستمرا نماز میخواند .

مسألة — مثال شبه نفی که نهی باشد لاتزل مجتنبا عن المعاصی یعنی باید همیشه از معاصی اجتناب بنمائی ومثال دعا ، لا زلت موفقا علی اتیان الواجبات یعنی همیشه موفق باشی که واجبات را بجا

بیاوری ومثال دعائی که نفرین باشد مثل ، لازلت مریضا، یعنی همیشه مریض باشی .

مسألة — دام مثل کان عمل میکند واز افعال ناقصه میباشد بشرطیکه بر او مقدم شود ماء مصدریه ظرفیه ومعنای دام بعد ازدخول ماء مصدریه تعیین وقت است برای فعلی که قبل از او ذکر میشود که وقت ان فعل زمان ثبوت خبر دام هست برای اسمش لذا شرط شده که باید قبل از دام همیشه جمله باشد مثل ، صل خلف زید ما دام عادلا ، که صلوة در خلف زید زمانیست که عادل بودن برای زید ثابت باشد نه در غیر ان زمان ومثل ، اعط ما دمت مصیبا درهما ، که مدت زمان دادن درهم زمان بودن مخاطب است مصیب نه محض تاء در دمت اسم دام است ومصیبا خبرش ودرهما مفعول دوم اعط ومفعول اول اعط محذوف است ، ای اعط الفقیر درهما فی زمان کونك مصیبا ، پس دام همیشه مفعول فیه است وبسبب ماء مصدریه تاویل مصدر میرود .

مسألة — گاهی بعض از افعال ناقصه بمعنای بعض دیگرش استعمال میشود لکن از حیث عمل فرق نمیکند پس کان وظل واضحی واصبح وامسی بمعنای صار استعمال میشوند یعنی بمعنای تحول استعمال میشود ومعنای تحول در سابق بیان شد مثل ، فتحت السماء فکانت ابوابا ، أي فصارت ابوابا ، ومثل ، ظل وجهه مسودا ، أي صار وجهه مسودا .

مسألة — ملحق شده است بصار در عمل کردن افعالی که در معنا مثل صار هستند یعنی بمعنای تحول هستند واگر بمعنای دیگری

استعمال شوند ملحق بصار نميشوند در عمل كردن مثل اينكه قعد مثلا بمعناى نشستن باشد كه در اين صورت ملحق بصار نميشود وان افعال افعاليست كه شارح در تتمه ذكر كرده .

مسألة — بدانكه افعال ناقصه بر سه قسم است ، اول انكه متصرف است بتصرف كامل يعنى جميع مشتقات را دارد حتى مصدر على قول واين قسم عبارت است از كان وصار وما بينهما مما ذكر في النظم ، دوم آنكه متصرف است بتصرف متوسط يعنى بعض مشتقات را دارد وبعضى را ندارد يعنى مثلا فعل مضارع دارد وفعل امر ندارد واسم فاعل دارد ومصدر ندارد واين قسم عبارت است از چهار فعلى كه عمل انها مشروط بنفى وشبه نفى است زيرا كه نفى بر فعل امر داخل نميشود ودر اين چهار فعل بمعناى حدث يعنى مصدر نيست لذا امر ومصدر ندارد .

سوم — آنكه ابدا متصرف نيست يعنى غير از ماضى مشتق ديگرى ندارد واين قسم عبارت است از ليس ودام بنابر قولى .

مسألة — غير ماضى از اين افعال يعنى مشتقات ديگر اين افعال اگر مشتقات ديگر داشته باشد مثل ماضى ميباشد در عمل وشرائط مثل ، لم أك بغيا ، كه فعل مضارع كان مثل كان عمل كرده ومثل ، كونوا حجارة ، كه فعل امر كان عمل كرده ومثل ، كونك اياه كائنا اخاك ، كه مصدر واسم فاعل كان عمل كرده ومثل ، لست زائلا احبك كه زائلا اسم فاعل زال عمل كرده چون شرط كه مسبوقيه بنفى است در او موجود است .

مسألة — ظاهرا كونك اياه اشارة بقول شاعر است كه ميكويد

ببذل وحلم ساد في قومه الفتى — وكونك اياه عليك يسير .

وشاعر فارسى تقريبا معناى همين بيت را اراده كرده كه مكويد ؛

فريدون فرخ فرشته نبود زمشك وزعنبر سرشته نبود

بداد دهش كرد اين خسروى تودادودهش كن فريدون توئى

وهم ان شاعر ديكر كه ميكويد

(بحسن خلق توان كرد صيد اهل نظر

بدام ودانه نكـيـر ندمرغ دا نـارا)

وظاهرا كائنا اخاك اشارة بقول شاعر است كه ميكويد .

وما كان من يبدي البشاشة كائنا اخاك اذا لم تلقـه لك منجدا

كه شاعر فارسى تقريبا اشاره بهمين بيت ميكند كه ميكويد ؛

اين همه مردمان كه ميبينى مـكسانـند دور شيرينى

ولست زائلا احبك اشارة بقول شاعر است كه ميكويد ؛

قضى الله يااسماء ان لست زائلا احبك حتى يغمض العين مغمض

كه شاعر فارسى تقريبا اشاره بهمين معنا ميكند كه ميكويد ؛

تادا من كفن نكشم زيرپاى خاك باور مكن كه دست زدامن بدارمت

وشاعر ديكر ميكويد ؛

مهر تودر درونم وحب تودر دلم باشير اندرون شد وباجان بدرشود

مسألة — من الحكايات النحوية انه سئل ابن جنى استاذه اباعلي الفارسي عن قول سيبوية ، مكون فيه ، يعني عن تجويزه اسم مفعول كان فقال أبو علي في الجواب ، ماكل داء يعالجه الطبيب .

مسألة — در جميع افعال ناقصه جائـز است كه خبر مقدم بر اسم شود يعني خبر در وسط فعل واسم واقع شود مثل ، كان قائما

زيد قال الرضى في اخر بابه الافعال الناقصة قال سيبويه تقديم الخبر اذا كان ظرفا مستحسن ويسمى ذلك الظرف مستقرا بفتح القاف وكذا كل ظرف عامله مقدر لان ناصبه وهو استقر مقدر قبله فقولك كان في الدار زيد اى كان مستقرا في الدار زيد فالظرف مستقر فيه ثم حذف الجار كما يقال المحصول للمحصول عليه ولم يستحسن تقديم الظرف اللغو وهو ما ناصبه ظاهر لانه اذن فضلة فلا يتم به نحو كان زيد جالسا عندك واما قوله تعالى ولم يكن له كفوا احد فانما قدم اللغو فيه لانه معقد الفائدة اذ ليس الغرض نفى الكفو مطلقا بل نفى الكفو له تعالى فقدم اهتماما بما هو المقصود معنى ورعاية للفواصل لفظا انتهى .

ولكن ابن معط مخالف است در دام يعنى كفته است كه خبر دام بر اسمش مقدم نميشود ورد شده است ابن معط بقول شاعر ، مادامت منغصة لذاته ، چونكه منغصة كه خبر دام است بر لذاته كه اسم دام است مقدم شده است وبعضى ديكر مخالفت كرده در ليس يعنى تقديم خبر ليس را بر اسم ليس منع كرده ولكن ردشده است اين بعض بقول شاعر ، وليس سواء عالم وجهول ، زيرا كه سواء خبر ليس ميباشد وبر عالم كه اسم ليس است مقدم شده است .

مسألة — نوقش في البيت الاول باحتمال كون اسم دامت ضميرا مستترا ومنغصة خبرها ولذاته نائب فاعل لمنغصة فلا شاهد فيه للرد على ابن معط ولكن في هذه المناقشة مناقشة عدم وجه صحيح لتأنيث الضمير في دامت الا قاعدة دوران امر الضمير بين مطابقته للمرجع او الخبر وانطباقها على ملتحن فيه محل تأمل اذ هي تجرى فيما لم يكن

الضمير منسوخ الابتداء على ماقيل او تأويل العيش بالحياة .

مسألة — جواز تقديم خبر بر اسم در جائی است که برای تقديم خبر مانعی نباشد .

مسألة — گاهی تقديم ممنوع ميشود وان درسه مورد است اول اينكه تقديم خبر بر اسم موجب اشتباه شود واين در جائيست كه اعراب اسم وخبر هر دو ظاهر نباشد وقرينه هم بر تعيين اسم وخبر نباشد مثل ، كان صديقى عدوى ، بخلاف كان اخاك عدوى ، وبخلاف كان عدوى اخوك ، وبخلاف كان قائما زيد ، كه در جميع اينها تقديم خبر جائز است زيراكه اعراب موجب شناختن اسم وخبر ميشود اگرچه اعراب را در اصطلاح بنا بگفته جامى قرينه نميگويند لكن كار قرينه را ميكند وبخلاف ، يصير ابني وارثي ، چونكه قرينه دراين كلام دلالت ميكند كه ممكن است ابن متحول بوارث بشود وعكس ممكن نيست پس در اين مثال جائز است كه وارثى كه خبر است بر ابنى كه اسم است مقدم شود وگفته شود ، يصير وارثى ابني .

دوم در جائى كه خبر بعد از الا يا معناى الا واقع شود مثل ، ماكان زيد الا قائما ، ومثل انما يكون زيد قائما ، پس در هر دو مثال تقديم خبر جائز نسيت اذ لو قدم لا نقلب الحصر كما اوضحناه في باب المبتدء والخبر مفصلا فراجع.

سوم — در جائي كه خبر اضافة شود بضمير يكه مرجعش خود اسم يامتعلقات ان باشد مثل ، كان زيد ضاربه ، ومثل كان زوج هند محبها ، كه در اين صورت جائز نسيت تقديم خبر زيرا كه لازم ميايد عود ضمير بر متاخر لفظي فقط پس بنابرا اين داخل

كردن اين صورت را در ممنوع التقديم ممنوع است ولعله سهو من الشاح.

مسألة — گاهى تقديم خبر بر اسم واجب ميشود وان در دو مورد است اول درجائى كه اسم اضافه شود بضميريكه عود كند بملابس خبر مثل كان في الدار صاحبها ، زيرا كه اگر في الدار مقدم نشود لازم ميايد عود ضمير بر متاخر لفظى ورتبى وذلك لايجوز الا في موارد معينة ليس هذا منها دوم درجائيكه اسم بعد ازا الا ويا معناى الا واقع شود مثل ، ماكان قائما الا زيد ، ومثل انما كان قائما زيد ، وقد تقدم وجهه فلا وجه لتركه فتأمل .

مسألة — مقدم كردن خبر بر نفس افعال ناقصه جائز است الا در دام والا در هر فعلى كه ماء نافيه برا وداخل شود چه انكه دخول نفى شرط عمل ان باشد مثل زال واخواتش يا انكه شرط عملش نباشد مثل كان ونحو ان چونكه ماء مصدريه وماء نافيه صدارت دارند .

مسألة — مثل دام ميباشد هر فعليكه حرف مصدرى بر وداخل شود مثل ، يعجبنى ان تكون قائما ، فلا يجوز تقديم قائما لما ذكر في ما دام همچنين جائز نيست تقديم خبر بر قعد وجاء كه از ملحقات صار ميباشد اگرچه حرف مصدري يا نفى بر انها داخل نشود اذ الاستعمال فيهما سماعى پس بايد ماء نافيه‌را متلوه بخبر قرار بدهى يعنى خبر را بعد از ان بياورى نه اينكه ما‌را تاليه قرار بدهى يعنى بعد از خبر بياورى زيراكه ما صدارت دارد وبراى او صدر كلام است واگر نفى بغير ماء نافيه باشد تقديم خبر جائز است ومصنف باين جواز تقديم تصريح كرده‌در شرح كافيه مثل ، قائما لم يزل زيد .

قال الجلبى في بحث كلمة كل الوجه في عدم جواز التقديم على

ما النافية اقتضائها صدر الكلام بسبب مشابهتها حرف الاستفهام من حيث دخولها على الاسم والفعل كهي بعينها بخلاف لم ولن فانهما لاختصاصهما بالفعل صار كالجزء منه فيجوز تقديم مافي حيزهما عليهما كجواز تقديم معمول الفعل المثبت عليه واما لا فانها وان كانت في الدخول على القبلتين كما الا انها حرف كثر تصرفه فكما يعمل ماقبلها فيما بعدها في قولك ضربني بلاذنب وقولك عزمت عليك ان لاتضربني يعمل ما بعدها فيما قبلها انتهى .

مسألة — اختلفوا في تقديم الخبر على ليس والمختار عند الناظم منعه ولذا قال، ومنع خبر ليس اصطفى ، وفاقا لمن ذكرهم الشارح وقال الناظم فى شرح الكافية ، منع تقديم خبر ليس عليها قياساالليس على عسى فان ليس مثل عسى في الجمود والاختلاف في فعليتها كما اشير اليه في أول الباب وقد اجمعوا على امتناع تقديم خبر عسى فكذا ليس .

مسألة — بدانكه پسر ناظم قياس كردن ليس را بعسى باطل نموده وفرق كذاشته بين ليس وعسى باينكه عسى متضمن معناى حرفى است كه براى او صدارت است كه ان حرف عبارت است از لعل زيراكه در عسى ترجيست كه معناى لعل ميباشد بخلاف ليس كه در ليس معناى حرف صدارت دار نيست اينست فرقى كه ابن ناظم بين ليس وعسى ثابت كرده لكن شارح اين فرق را باطل كرده وكفته كه ليس ايضا متضمن معناى ماء نافيه است كه صدارت دارد پس فرق باطل است .

مسألة — بعضى از نحويين تقديم خبر ليس را بر ليس جائز

دانسته اند بدليل تقديم معمول خبر ليس بر ليس مثل قول خداوند الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم ، كه اسم ليس ضمير است بعذاب راجع است ومصروفا خبر ليس است ويوم معمول مصروفا ميباشد پس تقديم يوم دليل بر جواز تقديم مصروفا است لان تقديم المعمول لايجوز الا اذا جاز تقديم العامل واجيب عن هذا الدليل بانهم اتسعوا في الظرف فتقديم المعمول اذا كان ظرفا من باب الاتساع لايدل على جواز تقديم مطلق المعمول حتى يدل على جواز تقديم العامل وليعلم ان الاتساع في الظروف ثلاثة اقسام الاول الاتساع من حيث المكان بان يستعمل في مكانه الاصلي وغيره والمراد من الاتساع ههنا هو هذا القسم والثاني الاتساع من حيث المعنى بان يستعمل في المعنى الظرفي وغيره وهذا القسم هو المراد مما ياتى في اخر باب افعل التفضيل والظروف المتصرفه الثالث الاتساع من حيث الالة بان يستعمل مع الة الظرفية اى مع في وبدونها وهذا القسم هو المراد مما ياتى في اول باب المفعول فيه نحو دخلت الدار قيل ومن هذا القبيل قولة تعالى مالك يوم الدين فتامل .

مسألة — بعضى از خبرها خبرى است كه واجب است تقديمش بر افعال ناقصه مثل ، كم كان مالك ، برفع مالك چونكه كم خبراست ومقدم شده وجوبا بسبب صدارت ومالك اسم است وبعضى ازخبرها خبرى است كه واجب است تاخيرش مثل ، ماكان زيد الا في الدار كه تاخير في الدار واجب است بد وسبب يكى ماء نافيه ويكى حصر.

مسألة — هذه الافعال على قسمين الاول ما تستعمل ناقصة تارة وتامة تارة اخرى والثاني مالا يستعمل الا ناقصا .

مسألة — صاحب تمام يعنى تامه از اين افعال ان فعليست كه بمرفوع فقط اكتفاكند يعنى كلام مفيد بشود ودر مفيد بودن محتاج بمنصوب نباشد مثل ، وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة ، كه كان بمعناى حضر ميباشد وذو فاعل كان ومعناى كلام بهمين فاعل مفيد است يعنى اكر مديون حاضر شود صاحب عسرت پس بايد اورا مهلت داد تازمانيكه متمكن وغنى شود حاصل معنا چنين ميشود ، كه المفلس في امان الله ، ومثل ما شاء الله كان ، كه كان بمعناى وجد ميباشد وضمير مستتر در او فاعل راجع است بماء موصوله وكان محتاج بمنصوب نيست وبودن خبر معنا مفيد ويصح السكوت عليه است يعنى انچه خدا خواست همان ميشود ومثل ، ظل اليوم ، كه ظل بمعناى استمر واليوم فاعلش يعنى سايه امروز مستمر بود ومثل بات فلان بالقوم كه بات بمعناى وارد شدن در شب است وفلان فاعلش يعنى فلانى در شب وارد بر قوم شد ومثل ، فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون ، كه تمسون بمعناى تدخلون في المساء است وتصبحون بمعناى تدخلون في الصباح ومحتاج بمنصوب نيستند ومعناى كلام مفيداست يعنى پاك ومنزه است خداوند در زمانيكه شما داخل صبح ميشويد ودر زمانيكه داخل شب ميشويد يعنى خداوند هميشه ودر جميع اوقات منزه است از نقائص ومثل ، خالدين فيها مادامت السموات والارض ، كه دامت بمعناى بقيت ميباشد والسموات فاعلش پس دانسته شد كه تامه آن فعليست كه بمرفوع اكتفا كند در مفيد بودن ومحتاج بمنصوب نباشد .

مسألة — غير مكتفى بمرفوع ناقصه ميباشد كه محتاج بمنصوب

است وبدون منصوب مفيد وما يصح السكوت عليه نميشود .

مسألة — بدانكه بعض نحويين ميزان در تامه بودن وناقصه بودن اين افعال همين اكتفاء بمرفوع وعدم اكتفاء بمرفوع وا قرار داده اند وبعض ديكر ميزان دلالت بر حدث وعدم دلالت بر حدث را قرار داده اند يعنى هركاه اين افعال زائد بر دلالت بر زمان دلالت بر حدث يعنى مصدر بكنند تامه ميباشد واكر فقط دلالت بر زمان بكنند ناقصه ميباشند مثلا در قول خداوند ، كن فيكون ، دلالت بر حدث يعنى مصدر دارد لذا تامه ميباشد ودر ، كان زيد قائما ، دلالت بر حدث ندارد چون كه كون از جمله زيد قائم دانسته ميشود لان ثبوت شيء لشيء فرع كونهما وثبوتهما پس كان فقط دلالت بر زمان كون زيد قائما ميكند ودر ، اصبح زيد غنيا ، أصبح دلالت بر صبح كردن نميكند بلكه دلالت ميكند كه غناء زيد زمانش صبح بودة والحاصل ان اصبح تدل على اقتران غناء زيد بوقت الصبح ولا تدل على معنى مصدرى فهى ناقصة بخلاف ، سبحان الله حين تمسون وحين تصبحون ، فان تصبحون يدل على معنى مصدري وهو الدخول في الصباح وقس عليها امسى واضحى وبقية الافعال وليكن هذا على ذكر منك لانه يفيدك عند قول الشارح في باب الحال ضابطة جميع العوامل اللفظية تعمل في الحال الا كان واخواتها وعسى على الاصح انتهى لان عسى أيضا يجرى فيها هذا الكلام .

مسألة — فتى وليس وزال كه از باب منع يمنع باشد چنانكه قبلا كفته شد دائما ناقصه استعمال ميشوند زيرا كه اين سه فعل مصدر ندارند وبعضى از محققين كفته اند كه هيچ يك از اين افعال

ناقصه مصدر ندارند وهر يك از ان ها كه داراى مصدر است تامه ميباشد چنانكه در مسألة سابق كذشت .

مسألة — در سابق كفته شد كه زال اكر از باب نصر ينصر يا از باب ضرب يضرب باشد تامه است نه ناقصه .

قال الرضى وقد يجوز تضمين كثير من الافعال التامة معنى الناقصة كما تقول تتم التسعة بهذا عشرة اى تصير عشرة تامة وكمل زيد عالما اى صار عالما كاملا قال الله تعالى فتمثل لها بشرا سويا اى صار مثل بشر ونحو ذلك انتهى .

مسألة — مقدم شدن معمول خبر شش صورت است اول اينكه معمول مقدم شود بر اسم بدون تقدم خبر بر اسم ، وكان طعامك زيد آكلا مثال همين قسم است .

دوم — اينكه معمول مقدم شود بر اسم با تقدم خبر بر اسم نه بر معمول وكان طعامك اكلا زيد ، مثال اين قسم است .

سوم — اينكه معمول مقدم شود بر اسم با تقدم خبر بر معمول وكان اكل طعامك زيد ، مثال اين قسم است .

چهارم — اينكه معمول مقدم شود بر عامل بدون تقدم خبر بر اسم مثل طعامك كان زيد اكلا .

پنجم — اينكه معمول مقدم شود بر عامل با تقدم خبر بر عامل نه بر معمول مثل ، طعامك اكلا كان زيد .

ششم — اينكه معمول مقدم شود بر عامل با تقدم خبر بر معمول مثل ، آكلا طعامك كان زيد .

وقول شارح ، وصرح ايضا بجواز تقديم المعمول على نفس العامل

اشاره بسه صورت اخیر است .

وحکم جمیع این شش صورت از ، ولا يلي العامل معمول الخبر ، دانسته میشود چنانکه شارح استخراج کرده که حکم صورت اول ودوم امتناع است ووجه امتناع فصل باجنبی میباشد چونکه معمول خبر نسبة بعامل اجنبی میباشد اگرچه کوفیین وابو علی معمول خبر را اجنبی نمیدانند واین دو صورت را ایضا جائز میدانند .

وحکم چهار صورت دیگر جواز است .

مسألة — ممتنع بودن دو صورت مذکور در وقتی است که معمول خبر ظرف وجار ومجرور نباشد والا این دو صورت مثل چهارصورت دیگر جائز است مثل ، كان عندك زيد مقيما ومثل كان عندك مقيما زيد ، ومثل كان فيك زيد راغبا ، وكان فيك راغبا زيد ، وقس عليها امثلة بقية الصور فانيا سهلة هذا مايقتضيه العباره ولكن في تفسير النظام النيشابوری في قوله تعالى ولم يكن له كفوا احد قد نص سيبويه في كتابه على ان الخبر قد يقدم على الاسم في باب كان ولكن متعلق الخبر حينئذ لايتقدم على الخبر لئلا يلزم العدول عن الاصل بعرتبتين فكيف قدم الظرف على الاسم والخبر جميعا واجاب النحويون عنه بان هذا الظرف وقع بيانا للمحذوف كانه قال لم يكن كفوا احد فقيل لمن فاجيب بقوله له نظيره قوله فكانوا فيه من الزاهدين انتهى .

مسألة — بدانکه در قول شاعر ، بما كان أياهم عطية عود ، توهم شده است که ایاهم معمول خبر است کـه عود باشد واین معمول خبر بعد از عامل واقع شده پس این بیت صورت اول ازده وصورتی است که باید ممتنع باشد وحال انکه شاعر او را استعمال کرده لذا

ناظم میگوید که این بیت باید تاویل برده شود باینکه برای کان که عامل است ضمیر شان اسم نیت گرفته شود وعطية مبتدأ وعود خبر عطية وجمله خبر کان پس این بیت صورت اول نیست بلکه از هیچ يك از شش صورت نیست زیرا که ایاهم معمول خبر در خبر کان استفتبصر فانه دقیق لانه بظاهره مخالف لما تقدم في شرائط دخول هذه الافعال على المبتده كما اشرنا الى ذلك هناك فتأمل ٠

مسألة — اختلفوا في كان الزائدة هـل هي دالة على شيء غـير تأكيد الكلام لأن التأكيد لازم لجميع الزوائد أم لا يدل على شيء غير التأكيد فقال بعضهم انها دالة على الزمان زائدا على الدلالة على التأكيد وقال بعضهم بالعدم واختلفوا أيضا في ان زيادتها مع الاسم او مجردا عن الاسم ٠

مسألة — گاهي کان زائده میشود بصیغه ماضی در بین أجزاء کلام وشاذ است یعنی بر خلاف قیاس نحوی است زائده شدن بصیغة مضارع مثل ، وأنت تكون ماجد نبيل ، که کان بصیغه مضارع زیـاد شده در بین مبتدأ وخبر واطراد دارد یعنی کثیر الاستعمال است زیاد شدن کان بین ماء التعجبية وفعل تعجب مثل ، ما كان اصح علم من تقدم ، که کان بین ما وأصح که فعل تعجب است زیاد شد تـا دلالت بر زمان ماضی کند چونکه فعل تعجب انشاء است نمیتواند دلالت برزمان کند ومعنای کلام چنین است تعجب میکنم که چه چیز صحیح کرده است در زمان سابق علم علماء سابق را وهمچنین مطرد است زیاد شدن کان بین صله وموصول وبین صفة وموصوف وبین فعل ونائب فاعلش ولم يسمع من العرب زيادتها بين الفعل وفاعله وبـين

مبتدأ وخبر ولکن خلاف قیاس است زائده شدن کان در بین جار وبجرور .

مسألة — قبلا گفته شد که غرض اززیاد شدن کان بعلاوه تأکید دلالت بر زمان ماضی است .

مسألة — کان زائده عمل نمیکند چنانکه از امثله که شارح ذکر کرده دانسته میشود بخلاف حرف جر زائد که عمل میکند چون کان زائده اختصاصش باسماء زائل میشود بخلاف حرف حرف جر زائد .

مسألة — از أفعال ناقصه غیر از کان فعل دیگری زائد نمیشود چونکه کان ام الباب است وشاذ است زائده شدن امسی وأصبح بین ماء تعجبیه وفعل تعجب در قول عربها ، ما أصبح ابردها ، وما أمسی ادفأها ، ولکن زائده شدن این دو فعل در این دو مثال بی مناسبت نیست چونکه معنای اصبح با برودت مناسب است ومنعای امسی با دفأ که گرم بودن است مناسب است چونکه هر چیزي در طرف صبح میل بسردی میکند ودر طرف شب میل بگرمي میکند .

مسألة — حذف شدن کان بر چهار قسم است :

اول اینکه کان حذف شود بااسم وخبر باقی بماند واین قسم بعد از إن ولو کثیر الاستعمال است ومشهور است مثل ، ان خیرا فخیر ، که در أصل ، ان کان عمله خیرا فجزائه خیر ، بوده ومثل ، ولو ملکا ، که در أصل ، ولو کان الباغي ملکا ، بوده واین قسم بعد از غیر ان ولو قلیل است مثل من لد شولاً که در أصل ، من لدن کانت شولا ، بوده .

دوم اينكه كان با خبر حذف شود واسم باقى بماند واين قسم ضعيف است يعنى ثبوتش در كلام فصحاء محل بحث ومناقشه ميباشد ومبني بر همين قسم است ، ان خير فخير ، كه برفع خير اول خوانده شده كه در أصل ، ان كان في عمله خير ، بوده .

سوم اينكه كان بتنهائى حذف شود واسم وخبر باقى بماند واين صورت درجائى است كه كان بعد از ان مصدريه باشد وپس از حذف كان ماه زائده عوض ان اورده شود مثل ، اما أنت برا فاقترب ، كه در اصل ، لأن كنت برا فاقترب ، بوده ودر أصل ، اقترب لان كنت برا بوده جمله لان كنت مقدم شده براى اختصاص وحصر يا براى اهتمام پس از ان لام تعليل حذف شد براى اختصار وپس كان حذف شد أيضا براى اختصار واسم كان كه تاء است ضمير متصل بود منفصل شد چون اتصال بمحذوف ممكن نيست چنانكه در باب ضمائر گفته شد وماء زائده بعد از ان ناصبه زياد شد عوض كان ونون ان در ميم ما ادغام شد چون قريب المخرج ميباشند واز همين قسم است ، اما أنت ذا نفر ، كه در اصل ، لان كنت ذا نفر ، بوده والبيان هو البيان

قال الجاحظ في الجزء السادس من كتاب الحيوان اذا كانت السنة جدبة تاكل المال سمتها العرب الضبع ثم ذكر البيت وقال الثعالبى في الباب الثلاثين من كتاب ثمار القلوب مثل ماقاله الجاحظ ثم قال قال ابن الاعرابى لايريدون بالضبع السنة وانما هو ان الناس اذا اجدبوا ضعفوا عن الانبعاث وسقطت قواهم فعاثت فيهم الضباع واكلتهم ثم انشد البيت .

چهارم — اينكه كان حذف شود با اسم وخبر وماء زائده عوض

آورده شود لكن بشرطي كه بعد از ان شرطيه باشد مثل قول عربها افعل هذا اما لا ، كه اما لا ، در اصل ، ان كنت لاتفعل غيره ، بوده پس از ان مجموع كنت لا تفعل غيره حذف شده فقط ان ولا باقى مانده پس از ان ماء زائده زياد شد بعد از ان شرطية وقبل از ماء زائده ونون ان در ميم ما ادغام شده للتقارب مصنف اين قسم چهارم را در شرح كافيه ذكر كرده .

مسألة — از فعل مضارع كان نون لام الفعل حذف ميشود للتخفيف او للتشبيه بالتنوين لانها ساكنة مثلها لكن به پنج شرط : اول انكه معرب باشد نه مبني .

دوم انكه مجزوم باشد نه مرفوع يا منصوب .

سوم انكه جزمش بسكون باشد نه بحذف نون عوض رفع .

چهارم انكه بعد از ساكنى نباشد .

پنجم انكه بعد از ان ضمير منصوبي نباشد مثل ، ولم أك بغيا ، ومثل وان تك حسنة ، كه درهر دو مثال شرائط خمسه جمع است .

بخلاف ، النسوة لم يكن قائمات ، ولم تكن أيتها النسوة قائمات ، زيرا كه اين دو صيغه مبنى هستند .

وبخلاف ، سوف يكون زيد قائما ، كه مجزوم نيست .

وبخلاف أفعال خمسه در حال جزم زيراكه جزم انها بحذف نون است نه بسكون مثل ، ان يكونوا فقراء يغنهم الله من فضله .

وبخلاف ، لم يكن الذين ، كه بعد از يكن ساكن است كه لام الذين باشد وبسبب دفع التقاء ساكنين نون يكن متحرك شده وبسبب حركة قوى شده لذا حذف جائز نيست .

وبخلاف ، ان يكنه ، كه بعد از يكن ضمير منصوب است ، والضمير يرد الاشياء الى اصولها المستعملة فلا ينتقض بنحويده ودمه حيث لم يردهما الضمير الى اصلهما اذ اصلهما غير مستعمل وسنشير الى ذلك بعيد هذا فلا تحذف النون لانه خلاف ما يقتضيه الضمير واين حذف در صورت اجتماع شرائط خمسه جائز است نه واجب قال الرضى وقد يحذف لام يكن للجزم تشبيها لنونها بالواو فحذفت مع انه قد حذفت للجزم حركتها اولا وذلك لكثرة الاستعمال كما حذفت كسرة لم ابال فقيل لم ابل بعد ما حذف منه الياء لكثرة الاستعمال ايضى انتهى .

مسألة — بر قاعده الضمائر ترد الأشياء الى اصولها اشكال شده است به يدك ودمك كه كاف ضمير است ويد ودم را باصل شان رد نكرده والا بايد يديك ودموك گفته شود ، واجيب عن الاشكال بأن المراد من الاصول الاصول المستعملة لا مطلق الاصول والاصل في يد ودم غير مستعمل لذلك لم يرد الى الاصل لكنه مشكل للرد الى الاصل في التصغير ولكن اجيب عن ذلك بان الرد ليس لاجل التصغير بل لاجل الوزن اذ اقل وزن التصغير يجب ان يكون على فعيل فتامل .

❁❁❁

الحروف المشبهة بليس

الثاني من النواسخ ما ولا ولات وان المشبهات بليس .

مسألة — قالوا وجه الشبه هنا النفي والدخول على المبتدأ والخبر والغرض من التشبيه الاعمال فاستشكل عليهم بأنه قياس في اللغة وهو غير جائز واجيب عنه ، اولا بأنا لا نسلم انه قياس بل هو استقراء وثانيا انه ممتنع في الدلالة لا مطلقاً وهذا قياس في الاحكام فتأمل .

مسألة — عمل دادن ليس را كه عبارت است از رفع اسم و نصب خبر عمل داده شده است ماء نافيه در نزد أهل حجاز وقرآن هم بر طبق لغة انها نازل شده مثل ، ما هذا بشرا ومثل ، ماهن امهاتهم ، بكسر تاء امهات .

مسألة — عمل كردن مادر نزد حجازيين مشروط بچهار شرطاست.

اول اینکه ان نافيه بعد او زياد نشود پس اكر ان زائده بعداو باشد پس عملى نيست براى ما مثل ، ما ان انتم ذهب ، كه ما عمل نكرده بدليل رفع ذهب ووجه اهمال اينست كه عمل ما بسبب شباهة بليس ميباشد وبعد از ليس ان زائده نميشود .

دوم اينكه نفى ما باقى بمانـد ومنتقض بالا نشود پس اكر نفى منتقض شود بسبب الا واجب است رفع خبر مثل ، ما أنتم الا بشر مثلنا ، ووجه بطلان عمل در ايـن صورت بطلان معناى ليس است چون كه نفى كه معناى ليس هست منتقض شده .

سوم انكه ترتيبي كه معلوم است باقي بماند يعني اسم مقدم بر خبر باشد پس اكر خبر مقدم شود بر اسم وحال آنكه خبر ماظرف جار ومجرور نباشد واجب است رفع مثل ، ما قائم زيد ، وهمچنين واجب است در صورتى كه خبر مقدم ظرف وجار ومجرور باشد چنانچه همين است ظاهر اطلاق ناظم در اين كتاب ودر تسهيل ودر عمده ودر شرح تسهيل وعمده چونكه در اين پنج كتاب خبر را قيد نكرده كه غير ظرف باشد پس مطلقا تقديم خبر مبطل عمل ما ميشود وبهمين اطلاق تصريح كرده در كتاب كافيه كه مخالفت كرده بسبب اين اطلاق ابن عصفورا را چون ابن عصفور تقديم خبر يرا كه ظرف يا جار ومجرور باشد مبطل عمل نميداند ووجه بطلان عمل مادر اين صورت ضعف ماء است چونكه عملش اصلى نيست بلكه بسبب شباهت بليس ميباشد .

چهارم اينكه معمول خبر اكر غير ظرف وغير جار ومجرور باشد بر اسم مقدم نشود چونكه سبقت كرفتن معموليكه ، غير ظرف وغير جار ومجرور است مبطل عمل لاميباشد والوجه في بطلان العمل حينئذ الضعف كسابقه والفصل بالاجنبي ، نحو ما طعامك زيد آكل ، كه تقديم طعامك كه معمول خبر است موجب بطلان عمل ما شده است چون ما ضعيف است در عمل وچون فصل باجنبي شده .

مسألة — اكر معمول خبر مقدم شود وحال انكه ظرف يا جار ومجرور باشد مثل ، ما بى أنت معنياً كه بى معمول معنياً است ومقدم شده است پس اجازه داده اند علماء نحو تقديم معمول را در اين صورت زيرا كه در ظرف وجار مجرور چيزهائى بخشيده شده است كه

در غير ظرف وجار ومجرور بخشيده نميشود چنانچه در طى مسائل نحويه كفته شده ومراد از توسع در ظروف أيضا همين اغتفار است والاغتفار والتوسع في مواضع منها الافعال الناقصة حيث جوزوالفصل بالظرف والمجرور بينها وبين اسمها ، نحو كان في الدار أو عندك زيد جالسا ، وقد تقدم عند قول الناظم ، الا اذا ظرفا أتى او حرف جر .

ومنها فصل فعل التعجب من المتعجب منه ، نحو واجبب الينا أن تكون المقدم ، كما يجيء في باب التعجب في قوله :

وفصله بظرف أو بحرف جر مستعمل والخلف في ذاك استقر

ومنهما الفصل بين حرف الناسخ ومنسوخه نحو ، ما نحن فيه ونحو تقديمهما خبرين على اسم ان ويجيء في باب ان عند قوله ، وراع ذا الترتيب الا في الذي .

ومنها الفصل بين اداة الاستفهام والمستفهم اذا كان قولا جاريا مجرى الظن نحو ، أفي الدار تقول زيداً جالساً وقد يجيء في باب أفعال القلوب عند قول الناظم ،

(وكتظن اجل تقول ان ولى) (مستفهما به ولم ينفصل)

ومنها الفصل بين المضارع وناصبه ، نحو اذن والله ترميهم ، كما يجيء في باب اعراب الفعل عند قوله ، ونصبوا باذن المستقبلا ، وغير ذلك مما يجده المتتبع في الكتاب وغيره .

مسألة — رفع دادن اسمى را كه عطف شود بسبب بل بعد از خبريكه منصوب است بما واجب بدان اين رفع رادر هر جاكه اين عطف باشد زيرا معطوف باين دو حرف بعد از نفي موجب ميشود ونفى منتقض ميشود على رأى غير المبرد كما يجيء في باب العطف

وشرط بقاء نفي منتفي ميشود مثل ، ما زيد قائما لكن قاعد ، برفع قاعد كه قاعد خبر مبتدأ محذوف ميباشد اى لكن هو قاعد چونكه معطوف باين دو حرف موجب است وما عمل نميكند مكر در منفى چنانكه كذشت واكر عطف بغير اين دو حرف باشد معطوف نصب داده ميشود چونكه معطوف بغير اين دو حرف در حكم معطوف‌عليه است از حيث نفى واثبات مثل ، ما زيد عالما وعادلا ، كه عادلا مثل عالما منفى ميباشد پس نفى منتقض نشده وباقى است لذا بايد عادلا نصب داده شود .

مسألة — بعد از ما وبعد از ليس جر ميدهد باء زائده خبر را مثل ، اليس الله بعزيز ، كه عزيز خبر ليس است ومجرور شده است بباء زائده ومثل وما ربك بغافل ، كه غافل خبر ماء است وجر داده شده بباء زائده وفرقي نيست در اين حكم بين ماء حجازيه كه عمل كند وبين ماء تميمية كه عمل نكند چنانكه همين عدم فرق را مصنف كفته است در شرح كافيه زيرا كه باء داخل شده بر خبر بسبب منفى بودنش نه بسبب منصوب بودنش لذا بنابر هر دو لغت باء زائدة بر خبر داخل ميشود چونكه در بين دو لغت فرقى در منفى بودن خبر نيست ودلالت ميكند بر اينكه دخول باء بسبب منفى بودن است نه بسبب منصوب بودن داخل شدن باء در لم اكن بقائم چون خبر منفى است وامتناع دخول باء در مثل كنت قائما چونكه خبر منفى نيست پس دانسته ميشود كه سبب دخول باء نفى است نه نصب .

مسألة — جائز است در معطوف بر خبر در اين هنكام كه خبر مجرور بباء شده جر معطوف عطفا على لفظ الخبر وجائز است نصب

معطوف عطفاً على محل الخبر .

مسألة — دخول باء زائده بر خبر برای تأکید نفی استچنانکه قبلا گفته شد که غرض از جمیع زوائد ولو فعل باشد مثل کان زائده تأکید است وبعضی گفته که غرض در این مورد بالخصوص دفع توهم اثبات است زیرا که گاهي مخاطب صدر کلام را که نفی است نمیشنود لذا باء در خبر زیاد میشود تا دلالت بر نفی کند چونکه باء بر خبر مثبت داخل نمیشود .

مسألة — بعد از لا وبعد از نفی کان گاهی جر داده میشود خبر بباء زائده مثل ، لاذ وشفاعة بمغن ، که مغن خبر لاء است ومجرور بباء زائده شده ومثل ، ولم أكن بأعجلهم ، که أعجل خبر کان منفیه است ومجرور بباء زائده شده وابن عصفور گفته است که این مجرور شدن خبر در لا وکان منفیه سماعی است نه قیاسی .

مسألة — در نکرات فقط عمل لیس میکند لا با شرائطی که در ماذکر شد مگر شرط اول چونکه شرط اول در لا تحصیل حاصل است زیرا که ان نافیه بعد از لا واقع نمیشود تا محتاج بشرط عدمش باشیم ونکره بودن دراسم لاشرط است وهم در خبرش مثل ، تعز فلا شيء على الارض باقيا که شيء وباقياً ، هر دو نکره هستند .

وجائز دانسته است مصنف در شرح تسهیل مثل ابن جنی اعمال لا را در معرفه مثل ، ولا أنا باغيا ، که انا اسم لاء است ومعرفه .

مسألة — غالب در استعمال حذف خبر لاء است مثل لا براح که لی خبر لاء است حذف شده وبعضی حذف خبر را واجب دانسته .

مسألة — تلی در کلام ناظم فعل مضارع ثلاثی مجرد است نه

مزيد وماضيش ولی میباشد واعلالش مثل تعد میباشد وقول شارح ای تتولی اشاره بمضارع بودن تلی میباشد وهمچنین اشاره است باینکه ماضیش ولی ومثال واوی است مثل وعد نه تلوکه ناقص واوی است پس دانسته شد که تلی فعل مضارع است نه ماضي .

مسألة — لات در أصل لا بوده وتاء بر او زائد شده برای تأنیث کلمه بنابر مشهور واما غير المشهور في تاء لات فقد اشرنا اليه في شرح قول المصنف بتاء فعلت وأتت ويا افعلی فراجع .

مسألة — برای تاء تأنیث سیزده معنا ذکر کرده اند چنانچه بیاید در باب تانیث در ذیل قول مصنف ، ويعرف التقدير بالضمير وهیچیك از ان سیزده معنا تأنیث کلمه نیست فتأمل .

مسألة — لات وان والی وصاحب این عمل میشوند یعنی عمل لیس میکنند مثل ، ولات حين مناص ، که اسم لات حین مرفوع است که حذف شده وحين مذكور خبر لات است ومنصوب ومثل ، ان هو مستوليا ، که هو اسم ان است ومستوليا خبر ان .

مسألة — نیست از برای لات عمل در غیر حین وچیزی که مرادف حین باشد مثل ساعة واوان چون لات در عمل ضعیف است وغیر زمان قوی ومعلوم است که عامل ضعیف نمیتواند در معمول قوی عمل کند .

مسألة — حذف اسم لات وباقی گذاشتن خبرش زیاد است چنانکه مثالش گذشت وعکس يعني حذف خبر وباقی گذاشتن اسم لات قلیل است وخوانده شده شذوذا ولات حين مناص برفع حين كه اسم لات شود وخبر لات لهم است در تقدیر .

مسألة — جائز نیست ذکر اسم وخبر لات معا بلکه باید یکی از انها حذف شود چنانکه در مسأله سابقه بیان شد .

افعال المقاربة

(الثالث من النواسخ افعال المقاربة)

مسألة — اعلم ان بعضهم جعل التسمية بها من باب تسمية الكل باسم الجزء وبعض آخر جعلها من باب تسمية الكل باسم البعض . وجعلها الشارح من باب التغليب وأنكر بعض كل هذه الثلاثة وقال ان التسمية حقيقة اذ القرب داخل في مفهوم كل واحد من هذه الافعال فجميعها للمقاربة .

مسألة — هذه الافعال على ثلاثة أقسام، الاول ما هو لقرب الخبر باعتقاد المتكلم ، والثاني ماهو للشروع في الخبر ، والثالث ما هو لرجاء الخبر عند المتكلم .

مسألة — مثل كان میباشد در عمل کردن کاد که دال بر قرب خبر است از برای اسم بعقیده متکلم واین کاد از باب یخاف میباشدمثل یکاد زیتها یضییء ، اما کاد که از باب ضرب یضرب هست پس او بمعنای مکر ودشمنی میباشد مثل ، یکیدون کیدا وأکیدا ، وأیضامثل کان میباشد عسی که برای امیدوار بودن متکلم است حصول خبر را برای اسم وعسی از باب نصر ینصر وضرب یضرب امده .

مسألة — أفعال مقاربه مثل کان واخواتش ناقصه میباشند یعنی

بمرفوع فقط اکتفاء نمیکنند لکن خبر افعال مقاربه اخص از أفعال ناقصه میباشد زیرا که خبر انها باید غالبا فعل مضارع باشد .

مسألة — نادر وقلیل است که غیر فعل مضارع خبر کاد وعسی واقع شود ومراد بغیر مضارع اسم مفرد است نه مطلق ما کان قابلا للخبرية چنانکه تصریح کرده ناظم باینکه مراد از غیر مضارع فقط اسم مفرد است در شرح کافیه مثل عسیت صائما ، که صائما اسم مفرد است خبر عسی واقع شده ومثل کدت آئبا که آئبا ابضا اسم مفرد است خبر کاد واقع شده ومراد از اسم اسم مقابل فعل است ومراد از مفرد مفرد مقابل جمله است فلا تغفل وزیاد است امدن خبر این کاد وعسی فعل مضارع مثل امثله که بعد از این ذکر میشود .

مسألة — بدون أن بودن فعل مضارعی که خبر عسی واقع میشود قلیل است مثل ؛

عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون ورائه فـرج قريب

که یکون خبر عسی میباشد وبدون ان امده شاعر فارسي مضمون این بیت را بنظم اورده میگوید :

صبر وظفر هردو دوستان قدیمند بر أثر صبر نوبت ظفر ایـد

بگذرد این روز کار تلخ تراز زهر بار دگر روز گار چون شکر اید

مسألة — زیاد است در فعل مضارع که خبر عسی واقع میشود متصل شدنش بأن مثل ، عسى ربكم أن يرحمكم ، که یرحم متصل بأن شده والوجه في ذلك ان عسى للترجي والترجي يقتضي استقبالية المترجي أي الخبر فيناسبه ان لانها تخلص المضارع للاستقبال .

مسأله — استشكل اقتران المضارع بأن بأنه يلزم منه حمل المصدر

على الذات واجيب عنه بوجوه ، منها انه من باب زيد عدل فيول بأحد المجازات الثلاثة ، ومنها انه يقدر مضاف قبل الاسم مثلا تقدير ، عسى زيد ان يقوم عسى أمر زيد أن يقوم ، ومنها ان ان هنا لاتؤل بالمصدر وانما جيء بها لتدل على تراخي حصول الخبر .

مسألة — خبر كاد بعكس خبر عسى ميباشد پس كثير تجرد خبر كاد است از ان مثل ، وما كاد وايفعلون ، كه يفعلون بدون ان امده وقليل است اتصال خبر كاد بان مثل ، قد كاد من طول البلى ان يمصحا.

مسألة — مثل عسى ميباشد حرى در بودن حرى ايضا از براى ترجى ولكن اختصاص‌داده شده باينكه واجب است كه خبرش متصل بان شود پس خبر حرى مجرد از ان نميشود نه در شعر ونه در غير شعر مثل ، حرى زيد أن يقوم ، كه ان بر يقوم داخل شده وجوبا .

مثل اينكه واجب دانسته اند بر خبر اخلولق ان را بسبب اينكه اخلولق مثل حرى ميباشد در دلالت بر ترجى ، مثل اخلولقت السماء ان تمطر ، كه ان بر تمطر داخل شده وجوبا .

مسألة — بعد از اوشك زياد است متصل شدن خبر بان مثل

ولو سئل الناس لأوشكوا اذا قيل هاتوا أن يملوا ويمنعوا

كه ان يملوا متصل بأن شده وجوباً .

مسألة — منفي شدن ان از خبر اوشك قليل است مثل :

(يوشك من فر من منيته) (في بعض غراتها يواقعها)

كه يواقعها بدون ان امده .

مسألة — بعض نسخه‌ها يوافقها را مضارع وافق دانسته وبعض نسخه‌ها مضارع واقع وأيضا بعضى يوشك را بفتح شين دانسته اند تا مجهول باب أفعال باشد وبعضى بكسر شين دانسته اند تا معلوم‌آن

باب شود .

مسألة — مثل كاد است در قول اصح كرب بفتح راء پس كثيراً تجرد خبر كرب است از انمثل كرب القلب من جواه يذوب ، كه يذوب بدون أن امده ومتصل شدن خبر كرب بان قليل است مثل وقد كربت اعناقها ان تقطعا كه تقطعا متصل بان شده والف تقطع الف اطلاق است نه الف تثنيه وتقطع فعل مضارع است ودر اصل تتقطع بوده از قبيل نارا تلظى .

مسألة — ترك أن از خبر فعليكه براى شروع باشد واجب است چونكه فعل ذى الشروع دلالت بر زمان حال ميكند وان براى استقبال است فبينهما تناف مثل ، انشاء السائق يحدو ، كه يحدو بدون ان امده وجوبا وحدي خواندن اشعار است بنغمه مخصوصى براى سرعت سيرا بل لذا شارح ميكويد أي يغنى للابل ومثل ، طفق زيد يدعو وكفته ميشود طبق باباء بنقطه واحدة من تحت وهمچنين است جعلت انظم وأخذت أتكلم ، وعلق زيد يفعل ، كه همه اينها براى شروع در خبر است مثلا أخذت أتكلم يعنى شروع كردم در اينكه تكلم بنمايم وزياد كرده است مصنف در كتاب تسهيل هب را يعنى در كتاب تسهيل كفته كه هب أيضا از افعال شروع است ودر شرح تسهيل كفته هب غريب است يعنى يكه وتنها ميباشد وصيغه ديكرى برايش نيست .

مسألة — اين أفعال ملازم ماضى ميباشند ولكن استعمال كرده اند فعل مضارع اوشك را وفعل مضارع كاد را مثل ، يوشك من فر من منيته ، كه در سابق كذشت ومثل ، يكاد زيتها ، كه ايضا كذشت وزياد كرده اند براى اوشك اسم فاعل را پس كفته اندموشكا

مثل فموشكة ارضنا ان تعود وحكايت كرده مصنف در شرح كافيه استعمال اسم فاعل كاد را مثل قول شاعر :

أموت أسى يوم الرجام وانني   يقيناً لرهن بالذي أنا كايد

كه كايد اسم فاعل كاد است وحكايت كرده است جوهري صاحب كتاب صحاح اللغة مضارع طفق را كه يطفق ميباشد وطفق يطفق از باب ضرب يضرب وعلم يعلم آمـــده گفته است مصنف در شرح تسهيل كه نديده ام اين حكايت مضارع طفق را براى غير جوهرى يعنى كس ديگر نگفته است كه طفق مضارع دارد وحكايت كرده جماعتى اسم فاعل كرب را مثل قول شاعر :

أبني ان أباك كارب يومه   فاذا دعيت الى المكارم فاعجل

وحكايت كرده كسائى اسم فاعل جعل را وحكايت كرده اخفش مضارع طفق را پس قول ناظم ، لم أره لغيره ، باطل است وهم چنين اخفش حكايت كرده مصدر طفق را ومصدر كاد را .

مسألة — بدانكه بعد ازعسى واخلولق واوشك گاهى غنى حاصل ميشود بسبب ان يفعل از ثاني يعنى از خبر كه مفقود است حاصل اينكه اين سه فعل گاهى مستغنى ميشوند بسبب ان وفعل مضارع از خبر مثل ، عسى أن يقوم زيد ، پس در اين صورت ان وفعل مضارع در محل رفع است بعسى يعنى اسم عسى ميباشد وجاى اسم وخبر نشسته چنانـــكه ان وفعل مضارع جاى دو مفعول نشسته در قول خداوند ، احسب الناس ان يتركوا كه ان يتركوا جاى دو مفعول حسب نشسته واين تركيب بنابر ان چيزيست كه اختيار كرده‌است او را مصنف كه عبارت است از قرار دادن اين أفعال را ناقصه

همیشه یعنی این ترکیب بنابر رای مصنف است چونکه مصنف این افعال را همیشه ناقصه میداند ورفته‌اند جماعتی بسوی اینکه این افعال در این صورت تامه میباشد که اکتفاء بفاعل کرده اند ومحتاج بخبر نیستند وعلى كلا التركيبين يجري في زيد احتمالان الاول أن يكون زيد فاعلا ليقوم والثاني أن يكون زيد مبتدأ مؤخراً وضمير الفاعل مستترا في يقوم راجعا الى زيد وعسى ان يقوم خبرا مقدماًلزيد.

مسألة — بمجرد بیاور از ضمیر عسى واخلولق واوشك را بنابر تامة بودن انها ويا بنابر ناقصه بودنانها على القول بالسد لكونها ناقصة أبداً كما اختاره المصنف فيها ويا انکه رفع بده باين أفعال ضميررا بنابر ناقصه بودن واین بمجرد آوردن از ضمیر ورفع دادن ضمیر در زمانیست که اسمی قبل از انها ذکر شود مثل زيد عسى ان يقوم فحينئذ يجوز في عسى ان تكون مجردة عن الضمير وان يقوم فاعلها على التمام او اسمها سادا مسد الجزئين على القول بالنقص أبدا ويجوز ان تكون رافعة لضمير مستتر فيها راجعاً الى المبتدأ على القول بالنقص ولا يجوز الاستتار على التمام لكون الفاعل موجوداً في الكلام أعني ان يقوم وعلى جميع التراكيب يستتر في يقوم ضمير راجع الى زيد وهكذا الكلام في اخلولق وأوشك .

مسألة — ليس قوله تعالى عسى ان تكر هوا شيئا نصاً في هذه المسألة لاحتمال التنازع في شيئا فتامل .

مسأله — يظهر اثر التجرد والإضمار فيما كان الاسم المقدم غير مفرد مذكر فتقل على التجريد حينئذ وهو اى التجريد لغة اهل الحجاز الزيدان عسى ان يقوما والزيدون عسى ان يقوموا بافراد عسى في

المثالين ولو لم يكن بجرد القيل عسيا في المثال الاول وعسوا في المثال الثاني وقل أيضا على التجريد هند عسى ان تقوم بدون تاء التأنيث الساكنه في عسى ولو لم تكن مجرداً عن الضمير لقيل عست بتاء التأنيث ، وقس عليه الهندان عسى ان تقوما والهندات عسى ان يقمن وهو واضح وكذا أنا عسى ان أقوم ونحن عسى ان نقوم وقل على الاضمار وهو لغة بني تميم الزيدان عسيا أن يقوما والزيدون عسوا أن يقوموا وهند عست ان تقوم والهندان عستا ان تقوما والهندات عسين أن يقمن وانا عسيت ان أقوم ونحن عسينا ان نقوم . *

مسألة — لايجب في الاسم الذي ذكر قبل هذه الافعال ان يكون مبتدأ بل يجوز أن يكون غيره نحو ، قوله تعالى ! لايسخر قوم من قوم عسى ان يكونوا خيرا منهم ولا نساء عن نساء عسى ان يكن خيرا منهن .

مسأله — فتح وكسر سين را جائز بدان در عسى لكن نه مطلقا بلكه بشرط اينكه متصل شود بعسى تاء الضمير مثل عسيت بالحركات الثلاث يا نون ضمير مثل عسين يا نا مثل عسينا ومختار بودن فتح دانسته شده يا از تقدم ذكر فتح در نظم بر كسر ويا ازدليل خارجي يعنى بسبب شهرة فتح در كلام عرب وبهمين فتح خوانده اند قراء سبعه هريك ازاين افعال را كه در قرآن ميباشد مكر نافع كه بكسر خوانده است .

***

الحروف المشبهة بالفعل

(الرابع من النواسخ ان واخواتها)

وهي المشبهة بالفعل في خمسة اشياء الاول في كونها اي هذه لحروف رافعة وناصبة كمطلق الافعال في الرافعية فقط وكفعل المتعدي في الرافعية والناصبية معاً او كمطلق الافعال مطلقا ان كان المراد من الناصبية أعم من النصب على المفعول به وهو الاقرب والفرق بينها وبين الفعل بتقديم النصب فيها وتأخيره في الفعل لتمييزها عنه اذ لولا هذا الفرق لتوهم انها أفعال لكمال شباهتها بها .

والثاني في اختصاصها بالاسماء كمطلق الافعال سواء كانت ناسخة ام لم يكن ناسخة لأن الافعال مطلقا تحتاج الى مرفوع سواء كان فاعلا لها كالافعال التامه او اسماً لها كالافعال الناقصة ككان وعسى .

والثالث في دخولها على المبتدأ والخبر كالافعال الناسخة ككان وعسى وعلم .

والرابع في بنائها على الفتح كضرب ويضربن - واضربن .

والخامس في كونها ثلاثيه ورباعية وخماسية كعدد حروف الافعال الثلاثية والرباعية والخماسيه. كضرب ودحرج واستخراج لان المكسورة الالف المشددة النون وان المفتوحة الالف المشددة النون اذا كانتا حرفين للتأكيد والتحقيق لا اذا كانتا اسمين مراد ابهما لفظهما ولا اذا كانتا فعلين ولا اذا اذا كانت المكسورة الهمزة حرف جواب بمعنى نعم ولليت اذا كانت للتمنى وهو طلب حصول .

المحال العادي كعود الشباب أو ما يقرب منه كطلب أشياء يبعد حصولها لا اذا كانت اسماً للفظها أو مصدر اللات يليت الوارد في القرآن مضارعه نحو لايلتكم ولكن اذا كانت للاستدراك وهو دفع توهم نشاء من كلام سابق عليها نحو زيد مجتهد فيتوهم من هذا الكلام انه عادل لان مقتضى العلم والاجتهاد العدالة فيقال لكنه فاسق وللعل اذا كانت للترجي وهو طلب شيء محبوب يمكن حصوله عادة وللاشفاق وهو توقع شيء مكروه كذلك ؛

مثال الاول ، لعل الحبيب قادم ، مثال الثاني ، لعل المال مسروق ، ولكان اذا كانت للتشبيه وفيه تأكيد ليس في كاف التشبيه لان زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى أو لانها مركبة من الكاف وان وهي للتحقيق لجميع هذه الحروف عكس ما لكان من عمل ثابت وهو نصب الاسم ورفع الخبر وقد أشرنا الى وجه تقديم النصب على الرفع فتذكر كقولك ، ان زيدا عالم بأني كفو ، فزيدا منصوب اسم ان وعالم مرفوع خبر ان وباني كفو متعلق بأن وكقولك ، ولكن ابنه ذو ضعن فابنه منصوب اسم لكن وذو مضاف الى ضغن مرفوع خبر لكن.

مسألة — اين حروف داخل نميشودبر جملة كه حذف مبتدأ در ان جملة واجب باشد واقسام اين جملة در باب مبتدأ وخبر ذكر شد وهمچنين داخل نميشوند بر جملة كه مبتدأ در ان جملة صدارت داشته باشد مگر ضمير شان چنانچه بزودي بيايد در قول مصنف ، وان تخفف ان فاسمها استكن ؛

مسألة — بدانكه جائز نسيت تقديم خبر بر اين حروف مطلقا چه اينكه ظرف ياجار ومجرور باشد يا انكه غير ان باشد اما تقديم خبر

این حروف بر اسم پس این تقدیم بر سه قسم است :

اول اینکه خبر غیر ظرف وجار ومجرور باشد که در این صورت تقدیم ممتنع است وقول مصنف ، وراع ذالترتیب ، اشارة بهمین قسم است والوجه فیه ان هذه الحروف غير متصرفة فكما لا يتقدم عليها كذلك لا يتقدم على اسمها حفظا لما عليه من الترتيب .

دوم اینکه خبر ظرف وجار ومجرور باشد لکن مدخول لام ابتداء نباشد که در این صورت تقدیم خبر بر اسم جائز است وقول ناظم ، الا في الذي كليت : فيها اوهنا غير البذي .

اشارة بهمین قسم است که فیها وهنا بر اسم که غیر البذي است مقدم شده .

سوم اینکه خبر ظرف یاجار ومجرور باشد لکن مدخول لام ابتداء باشد که در این صورت تقدیم ممتنع است بسبب عدم جواز اجتماع دو حرف تاکید .

مسألة — وگاهي واجب میشود تقدیم خبر بر اسم مثل في الدار صاحبها وقد تقدم الوجه فى ذلك فتذكر .

مسألة — همزة ان رافتحه بده وجوبا برای سد کردن مصدر در مسد ان یعني واجب است فتح دادن همزة ان در جائي که مفرد بودن واجب باشد وان هشت مورد است که شارح هفت مورد را ذکر کرده ، اول انکه ان که بااسم وخبرش فاعل باشد مثل ، اولم يكفهم انا أنزلنا .

دوم انکه نائب فاعل باشد مثل قل اوحي الي انه استمع نفر من الجن .

سوم انکه مفعول غير محكية بالقول باشد مثل ، ولا تخافون انكم اشركتم

چهارم انکه مبتدأ باشد مثل ، ومن آیاته انك ترى الارض .

پنجم انکه خبر باشد از اسم معنى يعني از مصدر غير قول مثل ، اعتقادي انك فاضل ،

ششم انکه مجرور باشد مثل ،عجبت من انك قائم .

هفتم انکه تابع یکی از این مذکورات باشد مثل ، اذکر وانعمتی التي أنعمت عليكم وانى فضلتكم على العالمين .

هشتم که شارح ذکر نکرده جائیست که مجرور باشد باسمي که در او معناي ظرف نباشد مثل انه لحق مثل ما انكم تنطقون ، واكر مجرور باشد باسمي که در اومعناي ظرف باشد واجب است كسر همزة مثل ، اجلس حيث ان زيدا جالس ، كما يأتي

مسألة ان قلت ان الثامن داخل في السادس لاطلاق قول الشارح او مجرورا والتقييد بالحرف خلاف الاصل ، قلت نعم ولكن يلزم من ادخال الثامن في السادس دخول ما ليس بداخل كما بيناه فتدبر فانه يحتاج الى مزيد دقة ،

مسألة — همزة را كسرة بده وجوبا در سوای این هشت صورت مذکوره لكن بشرطي كه از موارد جائز الوجهين نباشد ، وموارد وجوب كسرده مورده است که شارح پنج مورد را ذکر کمرده .

اول زمانیکه ان بااسم وخبرش واقع شود در ابتداء کلام زیرا که اکر فتحه داده شود تأويل مصدر ميرود ومفردميشود ولفظ مفرد كلام مفيد نميشود بلكه استعمال مفرد در کلام عرب جائز نيست عند المحققين مثل ، انا انزلناه ومثل اجلس حيث ان زيداً جالس ومثل جئتك اذا ان زيداً امير وتعدد مثال برای تعميم ابتداء كلام است حتى يشمل

الابتداء الحقيقي والحكمى اذا الواقعه بعد حيث واذا في ابتداء الكلام حكما ولا يخفي عليك ان الوقوع في الابتداء غير وقوعها مبتده فلا تغفل
الثاني اذا وقعت في بدءصلة اي اولها نحو ما ان مفاتحه لان كل صلة يجب ان تكون جملة كما تقديم في الموصولات الا صلة ال ولو فتحت لأولت بالمفرد وذلك لايجوز الافي صلة ال كما تقدم ايضا فان لم تقع في الاول اي في اول الصلة لم تكسر همزتها نحو ، جائني الذي في ظني انه فاضل ، بل يجب حينئذ فتحها اما لانها مبتدء مؤخر او فاعل على الاختلاف في امثال المقام فانه من قبيل ، افي الله شك .
الثالث حيث وقعت ان ليمين مكملة اى تقع جواباً لقسم لم يذكر فعله فاذا وقعت كذلك فاكسر همزتها ، كحم والكتاب المبين انا انزلناه ، فالواو في والكتاب قسمية وفعل القسم محذوف وجملة انا انزلناه جواب القسم او ذكر فعله وبعده اللام نحو ، حلفت ان زيداً لقائم فيجب في الصورتين كسر الهمزة لان جواب القسم يجب ان يكون جملة .
الرابع اذا حكيت هي وما بعدها بالقول اي تقع مع اسمها وخبرها مفعولا للقول اوما في معناه نحو قال ، اني عبد الله انى معكم ، فحينئذ يجب كسرهالأن المحكى بالقول وما في معناه يجب ان يكون جملة او ما في معناها نحو قال نعم فان وقعت ان مع اسمها وخبرها بعد القول ولكن لم تحك به اى لا يكون مفعولا للقول لم تكسر نحو ، اخصك بالقول انك فاضل ، فحينئذ يجب فتحها لانها مجرورة بلام التعليل المقدر .
الخامس اذا حلت محل حال ، كزرته واني ذو امل ، اي مؤملا ليس الغرض من التفسير الحكم بكون الجملة في تأويل المفرد لانه نقض للغرض ولانه لو كان كذلك لفسره بالمصدر لا باسم الفاعل بل الغرض بيان

كونها حالا ومنصوبا لا معطوفا على زرت لان المنصوبية دليل على عدم العطف اذ المعطوف على الاول اي على المستأنفة اول اى لا محل له من الاعراب فوجود الاعراب اي النصب دليل على عدم العطف واذا ثبت الحالية يجب كسر همزتها وان كان الاصل في الحال الافراد كالخبر لانها لو فتحت تؤل الجملة بالمصدر المعرفة على ما هو التحقيق في اضافة المصادر من كونها معنوية والحال مشروطة بالتنكير فالجمع بين الفتحة والحالية جمع بين المتنافيين وهو غير جائز مع ان الواو الحالية تمنع الفتحة لانها لا تدخل الا على الجملة والفتحة موجبة لصيرورة الجملة مفرداً فكيف تجتمعان اي الواو والفتحة ٠

السادس اذا وقعت من بعد فعل قلبي علق باللام المعلقه ، كاعلم انه لذو تقي ، فيجب حينئذ كسرها اذ لو فتحت لتسلط العامل على اللام ومابعدها وذلك غير جائز لان اللام لها صدر الكلام وماله صدر الكلام يمنع من تسلط ماقبلها عليها وعلى ما بعدها وهذه اللام مكانها في المبتدء زحلقت الى الخبر كراهية اجتماع اداتى التأكيد في مكان واحد .

السابع اذا وقعت صفة نحو ، مررت برجل انه فاضل ، فحينئذ يجب كسرها لانها لو فتحت يلزم توصيف النكرة بالمعرفة لما ذكر في الخامس من كونها مع الفتح مؤلة بالمصدر المعرفة ولان الفتح يلزم منه حمل المصدر على الذات ولا يجوز ذلك الا بأحد من التأويلات الثلاثة والتأويل خلاف الاصل فلا بد من تقيد قوله فيما سبق او تابعة لشيء من ذلك بقيد يخرج هذه الصورة الثامن ان تقع خبراً عن اسم ذات نحو زيد انه فاضل ، والوجه فيه الوجه الثانى في السابع .

والتاسع ان تقع تابعا لشيء مما ذكر نحو ان زيدا فاضل وان عمرا جاهل ٠

والعاشر ان تقع بعد حيث ونحوها مما يضاف الى الجمل فحينئذ يجب كسرها اذفتحها يوجب اضافته اى حيث الى المفرد وذلك لايجوز الاعلى قلة والشارح أدرج هذا القسم في الاول زعماً منه ان الابتداء أعم كما بيناه والاحسن عدم الادراج فتلك عشرة كاملة فاحفظ واغتنم وزاد بعضهم موارد اخرى منها ان تقع بعد كلا نحو كلا ان الانسان ليطغى والواقعه بعد حتى الابتدائية نحو مرض زيد حتى انهم لايرجونه والمقرون خبرها باللام من غير تعليق فانه في جميع ذلك يجب الكسر ولكن الحق ان ذلك كله من افراد المورد الاول فلا تغفل .

مسألة — بعد ما بينا موارد وجوب الكسر نشرع في موارد جواز الوجهين وعلى الله التوكل وبه الاعتصام .

مسألة — المواضع التى يجوز فيها الوجهان اي الفتح والكسر تسعة والمذكوره في الكتاب خمسة :

الاول اذا وقعت ان بعد اذا الفجائية نحو خرجت فاذا انك قائم فيجوز كسرها بناء على انهاواقعة موقع الجملة اضيفت اليها اذا الفجائية ويجوز فتحها بناء على انهامؤلة بالمصدر وهو مبتدأ خبره اذا الفجائيةوالتقدير خرجت فاذاقيامك اي ففي زمان الخروج قيامك او ففى مكان الخروج قيامك هذا بناء على اسميتها واما على الحرفيه فالخبر محذوف اى خرجت فاذا قيامك موجود .

الثاني اذا وقعت بعد قسم لا لام بعده ، فالحكم في همزتها بوجهين نمى ، نحو حلفت انك كريم ، فيجوز كسرها بناء على انها واقعه موقع الجملة جوابا للقسم وحلفت انشاءللقسم والمقسم به محذوف وجواب القسم يجب ان يكون جملة ويجوز الفتح بناءعلى ان يكون الجمله مؤلا

بالمصدر ومقسما به وفعل القسم محذوف وحلفت اخبار عن القسم والتقدير حلفت بكرمك نظير حلفت بحياتك .

الثالث كونها واقعة تلو فاء الجزاء نحو ، كتب ربكم على نفسه الرحمه انه من عمل منكم سوء بجهالة ثم تاب من بعده واصلح فانه غفور رحيم ، فيجوز كسرها بناء على جعل ما بعد الفاء جملة باقية على حالها ويجوز فتحها بناء على تأويل ما بعد الفاء بالمصدر وجعله مبتدأ لخبر محذوف او خبرا لمبتده محذوف والتقدير على الاول فهو غفور رحيم وعلى الثاني فمغفرته ورحمته حاصلتان او فالحاصل الغفران والرحمة لكن الثاني اولى لانه المعهود في الجملة الجزائية كما في قوله تعالى وان مسه الشرفيؤس اى فهو يؤس .

الرابع اذا وقعت ان خبرا عن مبتدأ هو قول وخبرها اي خبر ان أيضا يكون قولا ويكون فاعل القولين شخصا واحداً نحو ، خير القول اني احمد الله ، فيجوز الكسر بناء على الاخبار بالجملة نظراً الى ذات المبتدأ اي مادة القــول لا الى وصفه العنوانى أعني المبتدئية فبهذا الاعتبار يجوز الكسر لأن المحكى بالقول يلزم أن يكون جملة كما سبق وانما لم يجب الكسر لعدم وجوب هذا الاعتبار ويجوز الفتح نظراً الى الوصف العنواني اعني المبتدئية فقط والاصل في خبر المبتدأ الافراد فان قيل هذا المثال لا ينطبق على الممثل لأن المبتدأ ليس فيه القول لأن المبتدأ لفظة خير قلنا في الجواب ان المضاف والمضاف اليه كالكلمة الواحدة خصوصا في هذا المثال .

الخامس اذا وقعت في موضع التعليل نحو ، انا كنا ندعوه من قبل انه هو البر الرحيم ، فيجوز الفتح بناء على انها تعليل نحوي أو لغوي

نظير للتأديب في قولنا ضربته للتأديب ولام العلة مقدرة والجملة مؤلة بالمفرد المجرور أي لبره ورحمه ويجوز الكسر بناء على استئناف بياني جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل لم كنتم تدعوه من قبل فقيل في الجواب انه هو البر الرحيم او قيل هل الذي كنتم تدعوه من قبل بر رحيم فقيل في جوابه ذلك هذا تمام الخمسة المذكورة في الكتاب .

السادس ان تقع بعد واو مسبوقة بمفرد يمكن العطف عليه نحو ، ان لك ان لا تجوع فيها ولا تعرى ، وانك لا تظمأ فيها ولا تضحى ، الشاهد في انك فيجوز الكسر على ان تكون جملة مستأنفة نحوية ويجوز الفتح على أن تكون معطوفة على ان لا تجوع المؤل بالمصدر .

السابع ان تقع بعد حتى فان جعل حتى ابتدائية فالكسر وان جعلت جارة فالفتح ، نحو مرض زيد حتى انهم لايرجونه ، وان جعلت عاطفة يجب الكسر على ماهو التحقيق من عدم جواز عطف المفرد على الجملة الا بشرائط مفقودة هنا ولان المعطوف على الاول اول وقد تقدم نظيره فتذكر .

الثامن ان تقع بعد اما المخففة الميم نحو ، اما انك فاضل فالكسر على ان اما استفتاحية فما بعدها صدر الكلام والفتح على انها مركبة من همزة الاستفهام وماء الظرفية وصار المجموع بمعنى في حق فاما خبر مقدم وان مع اسمها وخبرها بتأويل المصدر مبتدأ مؤخر .

التاسع ان تقع بعد لاجرم نحو ، لاجرم ان الله يعلم ، فالفتح على كونها فاعلا لجرم بناء على فعليته والكسر على كون لاجرم بمنزلة اليمين وان ومعموليها بمنزلة جواب القسم واعلم انا ذكرنا جميع أمثلة الاقسام الثلاثة مستوفاة واطلنا الكلام فيها وان كان في بعضها كلام لشدة

احتياج المبتدئين اليها والى تعليلاتها ولتشريح اذ هانهم .

مسألة — بدانكه در داخل شدن لام ابتداء بر خبر ان اختلافي نيست وحق اين لام اين بود كه بر اسم ان داخل شود چون صدارت دارد لكن مؤخر شد وبر خبر داخل شد چونكه اين لام براى تأكيد است وان أيضا براى تأكيد است فكرهوا الجمع بينهما مثل ، اني لوزر ووزر خبراست وصفة مشبهه بمعناي معين ومثل ، ان زيداً لابوه فاضل وشارح اين مثال را زده تا بفهماند كه فرقى نيست بين خبر مفرد وخبر جمله .

مسألة — مصنف براى داخل شدن لام برخبران دوشرط ذكر كرده. اول اينكه خبر منفي نباشد چون كه لام ابتداء براى تأكيد اثبات است نه تأكيد نفي وبجهة اينكه لازم ميآيد جمع بين مثلين درجائى كه نفي خبر بلم ولا ولن ولما باشد ودر بقيه أدات نفي طردا للباب جائز نيست وللا متشابهان شاذ است .

دوم اينكه خبر ماضي متصرف عارى از قد نباشد چونكه اين ماضي شباهت باسم ندارد ولام ابتداء از مختصات اسم است بايد داخل شود بر اسم يا فعليكه شبيه باسم باشد لذا بر فعل مضارع وماضي غير متصرف داخل ميشود چون اين دو شبيه اسم ميباشند مثل ، ان زيدا لعسى ان يقوم .

مسألة — گاهى لام داخل ميشود بر خبرى كه فعل ماضى متصرف باشد اگر بر ماضي قد داخل شده باشد چون ماضى مقترن بقد شبيه مضارع مقترن بقد ميباشد از حيث دلالة بر زمان حال كما ياتى عنقريب وفي باب الحال ومضارع شبيه اسم ميباشد ومشابه المشابه

مشابه پس فعل ماضي مقترن بقد شبيه اسم است لذا لام برا وداخل میشود مثل ، ان ذا لقد سما على العدا مستحوذا .

مسألة — ایضا دخول لام بر خبر مشروط است باينكه خبر بر اسم مقدم نشود زيرا كه در صورت تقديم خبر بر اسم لازم میاید اقتران دو حرف وهو مكروه عندهم .

مسألة — داخل میشود لام ابتداء ایضا برسه چیز دیکر غیر از خبر یکی معمول خبر لکن بچهار شرط شرط اول انکه معمول خبر در وسط اسم وخبر واقع شود یعنی معمول خبر بر خبر فقط مقدم باشد ، شرط دوم انکه خبر صالح باشد از برای داخل شدن لام بر او مثل ان زيدا لطعامك قد اكل ، شرط سوم انكه لام بر خود خبر داخل نشده باشد ، شرط چهارم انکه معمول خبر حال وتميز ومفعول مطلق ومفعول له نباشد پس داخل نمیشود لام بر معمول خبرهر كاه مؤخر باشد چنانکه از قید واسط در کلام‌مصنف فهمیده شدوهمچنین داخل نمیشود بر معمول اکر خبرصالح برای لام نباشد مثل ان زيدا طعامك اكل ، وهمچنین داخل نمیشودبر معمول اکر لام بر خود معمول داخل شده باشد مثل ان زيدا طعامك لاكل ، وهمچنين داخل نمیشود بر معمول خبر اکر معمول مفعول له ویا بقیه مذکورات باشد مثل ان زيدا تأديبا يضرب اخاه ، وقس عليه بقية المذكورات .

مسألة — لام داخل بر خود خبر نمیشود اکر داخل بر معمول متوسط شده باشد .

مسألة — الثاني مما تصحبه اللام غير الخبر ضمير الفصل نحو ، ان هذا لهو القصص الحق ، واعلم ان الوجه في جعل هذا المثال قسما

براسه غير داخل في قول المصنف :

وبعد ان ذات الكسر تصحب الخبر لام ابتداء نحو اني لوزر

لاسيما بعد تعميم الشارح الخبر كما أشار اليه بتكرار المثال وبيناه نحن هناك يظهر من نقل الاقوال في ضمير الفصل بعيد هذا .

مسألة — ضمير فصل را باين اسم نا میده اند چون که فاصل ومميز میشود بين خبر بودن وتابع بودن زيرا كه اگر در مثل اين ايه شريفه ضمير فصل نيايد در القصص احتمال صفت بودن برای هذا ميرود چنانكه احتمال خبر بودن میرود وچون ضمير فصل آورده شود اين ضمير دليل میشود كه القصص خبر است نه صفت وبعضى اين ضمير را عماد ناميده اند لانه المعتمد في فهم المعنى كما بينا .

مسألة — خلاف است در ضمير فصل كه ايا حرف است يا اسم است وبر فرض اسم بودنش خلاف است كه ايا محل از اعراب دارد يا محل از اعراب ندارد وبر فرض محل داشتن ايا محلش مثل محل اسم قبل از او میباشد يا محلش مثل محل اسم بعد از او میباشد اكثر نحويين ميگويند حرف است بشكل ضمير لذا اورا ضمير مينامند چون بشكل ضمير است .

وبعض نحويين ميگويند اسم است ولكن محل از اعراب نداردو بعض ديگر ميگويند محل دارد ومحلش مثل محل اسم قبل بر او میباشد چه انكه اسم قبل برا ومرفوع باشد ، مثل كان زيد هو القائم ، يا انكه منصوب باشد مثل مثال مذكور در كتاب .

وبعض ديگر ميگويند محلش مثل محل اسم بعد از او میباشد چه انكه محل اسم بعد از او رفع باشد مثل مثال مذكور در كتاب يا انكه

محل اسم بعد از او نصب باشد كالمثال المذكور قبيل هذا اعني كان زيد هو القائم اذا عرفت ذلك فاعلم ان الشارح لم يدرج المثال المذكور داخلا في قول الناظم لان ضمير الفصل ليس محتمل المبتدئية الا على بعض الاقوال وهو القول بكونه اسما له محل مثل محل الاسم قبله لكن بشرط ان يكون الاسم قبله وكذا الاسم بعده مرفوعين وهذا الشرط مفقود في المثال .

مسألة — يشترط فيما قبله كونه مبتدء في الحال ، نحو زيد هو القائم أو في الاصل ، نحو ان هذا لهو القصص الحق ، ويشترط فيما بعده كونه خبرا في الحال كالمثال الاول أو في الاصل كالمثال الثاني ويشترط في نفسه ان يكون بصيغة المرفوع وان يكون مطابقا لما قبله افرادا وتذكيرا وفروعهما .

مسألة — فائدة ضمير الفصل ثلاثة اشياء ، الاول لفظي وهو الاعلام من اول الامر بان ما بعده خبر لا تابع وقد تقدم بيان هذه الفائدة وليس المراد من التابع الصفة فقط كما توهم لانه قد يجيء فيما لا يحتمل الصفتية ، نحو كنت انت الرقيب ، لان الضمائر لا توصف ، والثاني معنوي وهو التأكيد ولذا لا يجامع التأكيد فلا يقال زيد نفسه هو الفاضل ، والثالث وهو ايضا معنوي افادة الحصر قال الزمخشري في أولئك هم المفلحون فائدة ضمير الفصل الدلالة علي ان الوارد بعده خبر لا صفة والتوكيد وايجاب ان فائدة المسند ثابتة للمسند اليه دون غيره .

مسألة — الثالث مما تصحبه اللام غير الخبر الاسم الذي حل قبله الخبر نحو ان علينا للهدي ، او حل قبله معمول الخبر ، نحو ان فيك

لزيدا راغب .

مسألة — لام ابتداء بر غير ماذكر داخل نميشود وشنيده شده از عرب داخل شدن لام در چند موضع غير از ماذكر كه تاويل بر ده شده ان چند موضع بر زانده بودن لام ، اول در خبر مبتداء مثل ،

ام الحليس لعجــوز شهربه ترضى من اللحم بعظم الرقبة

دوم در خبر لكن مثل :

يلومونني في حب ليلى عواذلي ولكنني من حبهـا لعميد

مسألة — بعضى در بيت اول تاويل ديگرى گفته اند وان اينستكه در اصل لهى عجوز بوده پس لام بر مبتداء داخل شده نه بر خبر پس از ان مبتداء حذف شده ولام منتقل بخبر شده .

ودر بيت دوم گفته اندكه اين بيت قائلش معلوم نيست ونظيرش در كلام عرب موثوق به ديده نشده وفرد اول بيت از جعليات بعض نحويين است واذا كان كذلك فلا يصير دليلا على اثبات شيء من القواعد النحوية لان مايحتج به في اثبات القواعد لابد فيه من ان يكون من كلام العرب الموثوق بعربيته اعني الجاهليين والمخـرمين او المتقدمين على قول وقد تقدم في نون الوقاية في قوله مني وعني مايفيدك هيهنا فراجع .

وبعضى گفته كه لكنني در اصل لكن اني بوده همزه براى تخفيف حذف شد واجتماع اربع نونات شد يك نـون حذف شد وپس از ان ادغام شد پس لام در خبر لكن داخل نشده بلكه بر خبر ان داخل شده وبعضى گفته اند سلمنا كه اين بيت از كلام فصحاء وعرب موثوق به باشد ولام هم لام ابتداء باشد وبر خبر لكن داخل

شده اما مسلم نیست که مما یقاس علیه باشد بلکه احتمال میرودکه ضرورت باشد ویك بیت مبنی علیه قواعد نمیشود .

مسألة — قبلا بیان شد که لام بر خبر منفی وهمچنین بر خبریکه فعل ماضي متصرف عاری از قد باشد داخل نمیشود واگر فعل ماضی مدخول قد باشد لامّ برا وداخل میشود .

مسألة — شاهد در لما احقر است ووجه احسن بودن تقدم ان است در فرد اول بیت .

مسألة — وصل شدن ماء زائده کهاوراکافة ومهیئة مینامند چونمهیأ میکندا اینحروف را برای داخل شدن بر فعل ومبطل عمل این حروف میشود مکر لیت که این ماکافه نمیتواندلیت را کف ازعمل کند ولکن بقیة را کف از عمل میکند بجهة زائل شدن اختصاص این حروف باسماء مثل ، انما الله اله واحد ، که عمل ان بسبب ماء کافة باطل شدة لذا الله را نصب ندادة ومثل ، قل انما یوحی الی انما الهکم اله واحد ، ومثل ، کأنما یساقون الی الموت ، که ماکافة مهیا کرده ان وکان را برای داخل شدن بر فعل واختصاص باسم را زائل کرده .

مسألة گاهی عمل این حروف بااینکه مازائده بانهاوصل شده باقی میماندواین باقی ماندن‌عمل در جمیع این حروف است نه در لیت تنهاواخفش حکایت کرده ازعرب انمازیداقائم رابنصب زیداوقیاس کن براین مثال بقیة حروف رامثل لعل زیداقائم ونحو ان چنین کفته است ناظم چونکه متابعت کرده است ابن سراج را .

مسألة — حاصل مطلب چنین شد که غالب در این حروف در صورت اتصال ماء کافة بطلان عمل است وباقی ماندن قلیل است این بود حکم اینحروف غیر از لیت .

مسألة — اما لیت پس جائز استدر او اهمال یعنی ابطال وجائز

است در او اعمال يعنى هر دو مساوى است مصنف در شرح تسهيل كفته است كه اين جواز الوجهين بودن اجماعى است وبعضى كفته اند اعمال اغلب است وبعضى كفته اند عمال واجب است واهمال جائز نيست چونكه اختصاص ليت باسماء بسبب ما كافة زائل نميشود .

مسألة — بهر دو وجه يعنى اعمال واهمال روايت‌شده لفظ الحمام در قول شاعر ؛

قالت الا ليتما هذا الحمام لنا

فانه يروي بالنصب على الاعمال وبالرفع على اهمال والرفع اقيس وعلى كلا الروايتين الحمام بدل من اسم الاشارة او عطف بيان او نعت وهكذا الحكم في كل معرف بال بعد اسم الاشارة واذا كان المعرف خبر لابد من ضمير الفصل كما تقدم .

مسألة —بدانكه عطف بر اسم ان بنصب معطوف جائز است مطلقا چه قبل از استكمال خبر مثل ، ان زيدا وعمرا قائمان ،وچه بعد از استكمال خبر مثل، ان زيد قائما وعمر .وهمچنين عطف بر اسم ان برفع جائز است لكن نه مطلقا بلكه فقط بعد از استكمال خبر مثل ،انزيداقائما وعمرو ، بالعطف على محل اسم ان ان لم نشترط في العطف على المحل وجود المحرز اي الطالب لذلك الاعراب الملحوظ في المعطوف عليه والا فلا يجوز العطف على محل اسم ان لان المحرز لرفع زيدوهو الابتدائية قد نسخ بدخول ان وقيل بالعطف على محل ان مع اسمها بناء علىاشتراط المحرز اذ المنسوخ محرز الاسم لامحرزها مع الاسماذالاسم حينئذمع ان منزلة رجيل في كونه دالاعلىمعنىيستفاد من ان وهو المؤكدية بفتح الكاف كما ان رجيل دال على معنى يستفاد من ياء التصغير وهو التحقيراو التعظيم على اختلاف الموارد .

فح . بمجموع الداخل والمدخول مبتدأ مرفوع المحل لا المدخول وحده حتى يلزم زوال محرزه بدخول الناسخ وقيل هو اى المعطوف بالرفع مبتدأ حذف خبره لدلالة خبر ان عليه قال الرضى اعلم انه يختلف عباراتهم في ذلك يقول بعضهم كما قال المصنف يعطف على اسم المكسورة بالرفع وبعضهم يقول على موضع ان مع اسمها كما قال الجزولى وكان الاول نظر الى ان الاسم هو الذي كان مرفوعا قبل دخول ان ودخولها عليه كلا دخول يبقى على كونه مرفوعا لكن محلا لاشتغال لفظه بالنصب فان اللام في لزيد ولاشك ان المرفوع فيه هو الاسم وحده لا الاسم مع الحرف الداخل عليه فكذا ينبغى ان يكون الامر مع ان ومن قال على موضعها مع اسمها نظر الى ان اسمها لو كان وحده مرفوع المحل لكان وحده مبتدأ والمبتدأ مجرد عن العوامل عندهم واسمها ليس بمجرد والجواب انه باعتبار الرفع مجرد لان ان كالعدم باعتباره وانما يعتني بها اذا اعتبر النصب ويشكل عليه بان ان مع اسمها لو كانت مرفوعة المحل لكانت مع اسمها مبتدأ والمبتدء هو الاسم المجرد على ماذكرنا وهى مع اسمها ليست اسما فالاولى ان يقال العطف بالرفع على اسمها وحده انتهى .

مسألة — جائز نيست عطف برفع قبل از استكمال خبر زيرا كه لازم ميايد عطف قبل از كامل شدن معطوف عليه اكر عطف جملة برجملة باشد ولازم ميايد تقدم معطوف بر معطوف عليه اكر عطف مفرد برمفرد باشد زيراكه در اين صورت معطوف علية ضمير مستتر در خبر است نه اسم ان چونكه اكر معطوف عليه اسم باشد عطف جملة بر جملة ميشود نه عطف مفرد بر مفرد والا لازم ميايد عدم مطابقة خبر مشتق متحمل لضمير المبتدأ او توارد عاملين على معلوم واحد وهما ممنوعان

مثلا ،ان زيدا وعمرو قائم ، اگر عطف عمرو بر ضمير مستتر در قائم باشد لازم ميايد تقدم معطوف برمعطوف عليه مع ضعف العطف على الضمير المرفوع المتصل بدون التاكيد او فاصل ما واگر عطف بر محل اسم ان باشد وخبر قائم بصيغة مفرد باشد لازم ميايد عدم مطابقة واگر قائمان بصيغة تثنية باشد لازم ميايد توارد عاملين مختلفين اللهم الا ان يقال في صورت افراد الخبر بما قاله البيانيون في قول الشاعر:

وانى وقيار بها لغريب

من تقدير خبر لاسم ان اي اني غريب وقيار ايضا لغريب لكن فيه محذور اشد وهو دخول اللام في خبر المبتدء لافي خبر ان مع ان الحذف من الثاني اولى وان لم يقله البيانيون .

مسألة — كسائي جائز دانسته است عطف برفع را قبل از استكمال خبر مطلقا چه انكه اعراب اسم ان ظاهر باشد وچه قنكة مخفي باشد بدليل قول خدواند ، ان الله وملئكته يصلون ، برفع ملئكته وقول خدواند ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون برفع ولكن مانعين ايه اول را تاويل برده اند بحذف خبر ان وجعل يصلون خبر الملئكه وايه دوم را تاويل برده اند بحذف خبر الصابئون فليسا مما نحن فيه وههنا كلام لايسعه المقام فمن اراد مزيد الاطلاع فعليه بمراجعة المطولات .

مسألة — فراء جائز دانسته عطف برفع را قبل از استكمال خبر لكن نه مطلقا بلكه بشرط خفاء اعراب اسم ان چه انكه خفاء اعراب بسبب بناء باشد مثل ايه دوم يا انكه بسبب ديگر على قول مثل ،ان موسى وزيد ذاهبان ومثل ان غلامي وعمر قائمان .

مسألة — پس از همه اين اختلافات بدانكه اصل در عطف قبل از استكمال وبعد از ان نصب معطوف است مثل :

ان الربيع الجود والخريفا يدا ابي العباس والصيوفا

كه الخريف قبل از استكمال والصيوف بعد از استكمال عطف شده بر اسم ان كه الربيع است بنصب .

مسألة — يحتمل ان يكون لفظ الربيع بدون لام التعريف وان كان في النسخ المتداوله من الكتاب مع اللام فتدبر .

مسألة — ملحق شدة است بان مكسوره در احكام مذكوره قبل الاستكمال وبعده لكن اجماعا وان مفتوحه بنابر قول صحيح ووجه اختصاص الالحاق بهما انهمالايغيران الجملة من الخبريه الى الانشائية كان المسكورةلكن يشترط في الحاق ان المفتوحة تقدم علم عليها كقوله، والا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا في شقاق ، هذا مثال للعطف قبل استكمال ويمكن جعله مثالا لبعده ايضا على توجيه ونحو ، ما زيد قائما لكن عمرا منطلق وبكر . برفع بكر او نصبه .

مسألة — انما اشترط في الحاق ان المفتوحه بان المكسوه تقدم العلم لانها بسبب تقدم العلم تصير في حكم المكسورة من حيث كون الجملة بعدها غير مؤلة بالمفرد لاحتياج العلم الى مفعولين . وتاويلها بعد المفتوحه للحفظ على القوانين الكلية والا فالجملة بعدها حينئذ باقية على ما كانت عليه من كونه مشتملا على المحكوم عليه وبه والدليل على ذلك وجوب كسرها اذا دخلت في خبرها اللام اذا وقعت بعد العلم نحو ، والله يعلم انك لرسوله ،وقد تقدم واما اذا لم يتقدم عليها العلم فلا يجوز الالحاق لعدم بقاء الجملة بعدها على ما كانت عليه فالعطف على اسمها حينئذ كالعطف على بعض حروف الكلمه وذلك غير جائز .

مسألة — مثل تقدم علم است تقدم معناى علم مثل قول خداوند ،

واذان من الله ورسوله الى الناس يوم الحج الاكبر ان الله بريء من المشركين ورسوله ، كه بمعناى علم است ومعناى اذان من الله اعلام من الله است واين ايه مثال است براى عطف بعد الاستكمال .

مسألة — ملحق نشده است بان مكسوره ليت ولعل وكان چونكه اين سه معناى جملة را از خبريه بدل بانشاء ميكنند فيلزم حينئذ من العطف على اسمها بالرفع عطف الاخبار على الانشاء وذلك غير جائز عند المحققين فلا يعطف على اسمها الا بالنصب ولا يجوز العطف بالرفع لا قبل الخبر ولا بعده واجازه الفراء بعده اي بعد الخبر لانه لايرى مانعا في العطف المذكور .

مسألة — بدانكه ان مكسورة مخفف ميشود وپس از ان عملش قليل ميشود وغالبا ملغى از عمل ميشود بجهة اينكه اختصاصش باسماء زائل ميشود فتدخل على الجملتين فان دخلت على الفعلية وجب اهمالها نحو ، ان كانت لكبيرة ، وان دخلت على الاسمية جاز الوجهان اي الاعمال والاهمال وقرء بهما قوله تعالى ، وان كلا لما ليوفينهم .

مسألة — اذا اهملت ان المكسورة المخففة يجب دخول اللام على خبرها واختلف في هذه اللام هل هي لام الابتداء جائت للفرق بين ان النافية وان المخففة ام هي لام اخرى اجتلبت للفرق وكلام الشارح ظاهر بل صريح في الاول .

مسألة — اذا لم تهمل لم تلزم اللام لحصول الفرق بالعمل لان ان النافية لاتعمل النصب في الاسم .

مسألة — وربما استغنى عن اللام اذا اهملت ان ظهر ما اراده

الناطق من كونها مخففة من المثقلة حالكون المتكلم معتمدا على هذا الظهور ، نحو

وان مالك كانت كرام المعادن

فاستغنى الشاعر عن اللام الفارقة اعتمادا منه على سياق الكلام وثقة منه بانه يفهم من الكلام اثبات كون مالك كرام المعادن لانفيه لان المقصود من الكلام بقرنية المقام هو المدح والنفي يدل على الذم اذ المعنى على النفي ليست مالك كرام المعادن فيدل الكلام على ان قبيلة مالك دنيئة الاصل فالقرنية هيهنا موجودة على كونها مخففة فلا تلزم اللام فلذا لم يات الشاعر باللام لامن الألتباس بالنافية والقرنية معنوية .

مسألة — والفعل ان لم يك ناسخا فلم تجده غالبا بان المخففة المكسورةالهمزة موصلا والوجه في ذلك يظهر مما يذكر في اتصال الناسخ الماضيفي المسئلة الآتية ولكن حينئذ دخلت اللام على معمول الفعل .

مسألة — اذا كان الفعل ناسخا فيوصل بها قال في شرح التسهيل والغالب كونه بلفظ الماضي لدلالته بصيغته على الوجــود والحصول وبعنوانه أي الناسخية على ماتقتضيه انالمكسورة وهو اعمالها فيالجملة فيجبر بهما مافات منها من الصيغة والاعمال ، نحو وان كانت لكبيرة ، وقل وصلها بالمضارع لفقدان الدلالة الاولى ، نحو وان يكاد الذين كفروا ، وكذا قل وصلها بغير الناسخ ، نحو شلت يمينك ان قتلت لمسلما ، لفقدان الدلالة الثانية وكذا ان كان مضارعا غير ناسخ ، نحو ان تزينك لنفسك وان تشينك لهيه ؛ لفقدانهما معا .

مسألة — وان تخفف ان المفتوحة فاسمها ضمير الشأن والجملة

بعدها خبرها ولايبطل عملها لانها اشبه بالفعل من المكسورة اذالمكسورة تشبه فعلا واحدا وهو الامر نحو جـد والمفتوحة تشبه فعلين وهما الماضى نحو مد والامر نحو عض قاله المصنف في شرح الكافية قال الجامى وحذف ضمير الشان من اللفظ باضماره لانسيامنسيا حا لكونه منصوبا ضعيف اى جائز مع ضعف بخلاف ما اذا كان مرفوعا فانه لايجوز اصلا لكونه عمدة اما جوازه فلكونه على صورة الفضلات واما ضعفه فلانه حذف ضمير مراد بلا دليل عليه لان الخبر كلام مستقل الامع ان المفتوحة اذا خففت فانه اى حذفه بنيته الاضمار لازم وذلك لانه قد خفف ان وان لثقلهما بالتشديد الواقع فيهما وبعد تخفيفهما وجدوا ان المكسورة المخففة عاملة في الملفوظ كما قال الله تعالى وان كلا لما ليوفينهم ولم يجدوا ان المفتوحة عاملة في الملفوظ مع ان ان المفتوحه اقوى شبها بالفعل من المكسوره فهي اجدر بالعمل فاذا لم يجدوها عاملة في الملفوظ قدر واعملها في ضمير الشان لئلا يزيد المكسوره عليها عملا مع انها اجدر به ولم يجوز وا اظهار ذلك الضمير لئلا يفوت التخفيف المطلوب ههنا كما يدل عليه حذف النون وحكموا بلزوم حذف ضمير الشان مع ان المفتوحة اذا خففت انتهى باختصار غير فحل.

مسألة — اذا كان اسمها ضمير شان مستكن أي محذوف يجب ان يجعل خبرها جملة كقوله، ان هالك كل من يعفى وينتعل، وقد يظهر أي لا يحذف اسمها فلا يجب حينئذ ان يكون الخبر جملة نحو بانك ربيع وغيث مريع.

مسألة — ان يكن جملة الخبر فعلا ولم يكن ذلك الفعل دعاءولم يكن تصريفه ممتنعا أي يكون متصرفا لا جامدا فالاحسن الفصل بين

ان والفعل بما سيذكر لئلا يلتبس بان المصدرية الناصبة للمضارع وليكون الفاصل عوضا من النون المحذوفة والفصل باربعة اشياء ، الاول قد ، نحو ونعلم ان قد صدقتنا ، والوجه في كون قد فاصلا انها تقرب الماضي من الحال فيعلم ان ان الداخلة على الفعل ليست مصدرية لانها للاستقبال وقد للحال فلا يجتمعان ، الثاني حرف النفي والمراد به لا ولن ولم نحو ، أفلا يرون ان لايرجع اليهم قولا ، ونحو ، أيحسب ان لن يقدر عليه احد ، ونحو ، أيحسب ان لم يره احد ، والوجه ، فيها ان ان المصدرية لا يفصل بينها وبين الفعل المضارع شيء لضعفها كذا قالوا ولكن فيه نظر قال في حاشية شرح التصريح ان قيل لا النافية لاتميز بين المصدرية والمخففة لوقوعها بعد المصدرية فالجواب ان لا الداخلة بعد المخففة نافية لاغير بخلاف الواقعة بعد المصدرية فانها زائدة نحو لئلا يعلم اهل الكتاب انتهى والاولى في الجواب ان يقال ان الاكثر في الواقعه بعد المصدرية الزيادة كما يظهر ذلك من مراجعة بحث لا في المغنى .

والثالث حرف التنفيس وهو السين ، نحو علم ان سيكون ، وسوف كقول الشاعر :

واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف يأتى كل ماقدرا

والوجه فيه كسابقه أو عدم جواز الجمع بين اداتي الاستقبال فيعلم من ذلك ان ان الداخلة على الفعل ليست ان المصدرية بل هي مخففة من المثقلة .

الرابع لو ، نحو ان لوكانوا يعلمون الغيب ، وقليل ذكر لوفى كتب النحو في الفواصل اما في لغة العرب فاستعمالها للفصل كثير مثل

الفواصل والوجه في ذلك ان ان المصدرية لاتقع بعدها الجملة الشرطية.

مسألة — ان كان الفعل دعاء أو غير متصرف لم يحتج الى الفصل لانهما شبيهان بالاسم والاسم لايحتاج الى فاصل لان ان المصدرية لاتدخل على الاسم ولا على ماكان شبيها به، نحو والخامسة ان غضب الله عليها، هذا دعاء للشر ونحو، ان عسى ان يكون وان ليس للانسان الا ماسعى، مثالان للجامد وكذا لم يحتج الى الفصل اذا كانت الجملة اسمية، نحو واخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين.

مسألة — وقد يأتي الخبر فعلا متصرفا بلا فصل كما اشار اليه بقوله فالاحسن الفصل ولم يقل فالواجب الفصل نحو علموا ان يؤملون فجادوا ولكن في افتقارها الى الفاصل في امثال هذا تأمل اذ بقاء النون في يؤملون يدل على مايدل عليه الفاصل فاتيانه يشبه تحصل الحاصل فتأمل.

مسألة — وخففت كأن ايضا فنوى أي قدر منصوبها أي اسمها وانما قال قدر لان الحرف لايمكن ان ينوى فيه شيء وهذا هوالوجه في كل مايفسر النية بالتقدير.

مسألة — ولا يبطل عمل كان اذا خففت اما لما ذكر في ان المفتوحة المخففة من كونها اشبه بالفعل او استصحابا للاصل كما قيل.

مسأله — وتخالف كان المخففة ان المفتوحة المخففة في شيئين الاول ان خبر كان يجيء جملة كقوله تعالى، كان لم تغن بالامس، ويجيء مفردا ولو كان اسمها مقدرا كالبيت الآتى وهو قوله: كان ظبية على رواية الرفع.

الثاني انه لايجب حذف اسم كان المخففة. بل يجوز اظهاره ولكن

لايذهب عليك انه لم يعلم في ان المفتوحة المخففة مايوجب. هذا الفرق فلا تغفل اللهم الا ان يقال مراده من الاظهار هنا الاتيان بالاسم الظاهر والمراد منه ثمة الاتيان به ضميرا مذكورا لا محذوفا كمااشرنا اليه ثمة او يقال بان المراد من الجواز هنا مالا ضرورة فيه ولا قبح والمراد منه ثمة مافيه ضرورة او قبح وكيف كان فاسم كان المخففة ثابتا ايضا روى في قول الشاعر كان ظبية تعطوا الى وارق السلم في رواية من نصب ظبية بناء على كونها اسما وكون تعطو هو الخبر او الخبر محذوف على ماقيل وروى ايضا برفع ظبية بناء على انه خبر كان المخففة وهو اي ظبية مفرد واسم كان ضمير مستتر أي محذوف .

مسألة — في قول الشارح تبعا لابن هشام تتمه لاتخفف لعل تأمل بل منع لاسيما مع ما حكاه بعض المحققين من معاصرينا في ايضاح العوامل من اللغات الكثيرة البالغة الى احد عشرة لغة فتأمل .

مسألة — اما لكن فان خففت لم تعمل شيئا لانها مع التخفيف ليست من الحروف المشبهة بالفعل بل هي حرف عطف الا ان يقال ان المخففة غير ما وضعت مخففة من الاول او لزوال اختصاصها بالاسماء واجاز يونس والاخفش أعمالها قياساً ونقل عن يونس انه حكاه اى الاعمال عن العرب .

لا التي لنفي الجنس

الخامس من النواسخ لا التي لنفي الجنس .

مسألة — بدانكه عنوان هر چيزي بمنزله تعريف ان چيز ميباشد پس بنابر اين التي لنفي الجنس بمنزله تعريف اين لاء است وحال اينكه اين عنوان مانع اغيار نيست كما يوضحه الشارح ويقول والاولى التعبير بلا المحمولة على ان كما قال المصنف في نكته على مقدمة ابن الحاجب لان لا المشبهة بليس قد تكون نافية للجنس ويفرق بين ارادة الجنس وغيره بالقرائن المعنوية او اللفظية ففي نحو ، لا رجل في الدار بل رجلان : برفع رجل تكون لا مشبهه بليس لا نافية للجنس بقرينة بل رجلان اذ لو كانت في المثال نافية للجنس للزم من اثبات رجلان في الدار التناقض اذ نفى الجنس على سبيل الاستغراق يستلزم نفى الافراد جميعا فاثبات فردين منها مناقض له اذ الموجبة الجزئية نقيض للسالبة الكلية بخلاف مالو لم يذكر بل رجلان فانه يفيد نفى جنس الرجل ويصير المعنى ليس جنس الرجل في الدار وكذا اذا قيل ، لا رجل في الدار بل امرئة : برفع رجل فان بل امرئة قرينة على كونها نافية للجنس لان بل اذا وقعت بعد نفي كانت لتقرير ما قبلها على حالته فدخولها على امرئة مقتض لتقرير نفي جنس الرجل على حاله بخلاف مالو قيل بل رجلان فانها تدل على ان المقصود بالنفي نفي الوحدة لا نفي الجنس هذا كله فيما رفع مدخول لا ؛ واما اذا بني او

نصب فيعلم من البناء والنصب انها لنفي الجنس فلا يحتاج الى قرينة دالة على انها لنفي الجنس وهذا هو المراد من قول الزمخشري في قوله تعالى ، لاريب فيه : ان قراءة الفتح اي فتح مدخول لا يوجب استغراق النفي وقراءة الرفع يجوزه فيحتاج الى القرينة .

مسألة — بعضى اين لارا لاء تبرئه مينامند لانها لنفي الجنس فكانها تدل على البراءة من ذلك الجنس .

مسألة — انما اعلمت في الاسم لانها لما قصد بها نفي الجنس على سبيل التنصيص والاستغراق اختصت بالاسم لان الاستغراق معناه العموم والعموم لايوجد الا في الاسم ولذلك بعينه يستلزم وجود من في اسمه لفظا او تقديرا وهذا نظير قولهم في وجه اختصاص الاضافة بالاسم ان وجه اختصاصها به اختصاص لوازمها من التعريف والتخصيص به اذ لوازم الاضافة المعنوية التعريف والتخصيص وهما من خواص الاسم ومن لوازم الاضافة اللفظية التخفيف اما بحذف التنوين او مايقوم مقامه كنوني التثنية والجمع والفعل لايدخله التنوين ولا يثنى ولا يجمع كما بينا سابقا وقلنا ان نحو يضربان ويضربون تثنية وجمع للفاعل لا للفعل .

مسألة — ولم تعمل جرا لئلا يتوهم انه اي الجر بمن المقدرة لظهورها في قوله ، الا لامن سبيل الى هند ، ولا رفعا لئلا يتوهم انه بالابتداء وهي ملغاة عن العمل فتعين ان تعمل النصب ولذا قال عمل ان وهو نصب الاسم لفظا او محلا او تقديرا ورفع الخبر كذلك حملا لها عليها اجمل للا في النكرة اما من باب حمل النظير على النظير واما من باب حمل النقيض على النقيض وهو واضح .

مسألة — وجه اعمالها في النكرة فقط مآذكر في وجه اعمالهالان العموم في الجنس لايوجد في المعرفة اذ الجنسية والتعريف متنافيان ولذلك قالوا ان علم الجنس والمعرف بلام الجنس في معنى النكرة لانهما ملازمان للابهام ٠

مسألة — شرط است در عمل كردن لا اينكه حرف جر براو داخل نشود زيراكه اكر حرف جر براو داخل شود واجب،است كه مدخول لا بجرور شود بسبب حرف جر بجهة اقوى بودن حرف جر از لامثل ، جئت بلا زاد وغضب زيد من لاشيء ؛ ودر اين لاكه مدخول حرف جراست اقو السث يكي ازانها اينست كه لااسم است بمعناى غير واضافة شده بما بعد خودش بدليل دخول حرف جربراو ويكي ديكر از اناقوال اينست كه لاحرف است وزائده اكرچه مفيد معنى ميباشد كه نفى است چنانكه كان زائده ميشود اكرچه مفيد معنا باشد كه تعين زمانست كماسبق في بابه .

مسألة — شرط است ايضا در عمل كردن لااينكه متصل باشد باسم نكرة چه اينكه لا مفرده باشد مثل ، لارجل في الدار ؛ باانكه مكرر باشد چنانكه بيايد مثل ، لاحول ولا قوة الا بالله ؛ پس عمل نميكند در معرفة مطلقا ولذلك رفع مابعدها في قوله تعالى لا الشمس ينبغي لها ان تدرك القمر ولا الليل سابق النهار .

وقد تقدم وجهه وهمچنين عمل نميكند در نكره منفصله لضعفها ولو كان الانفصال بخبرها، او بمعمول الخبر وذلك لكونها محمولة على ان في العمل فبا لفصل انحطت درجتها عنها في امور منها عدم الاعمال مع الانفصال ولذلك رفع مابعدها في قوله تعالى لافيها غول ولاهم عنها ينزفون .

مسألة — اسم لا منصوب ميشود اگر اضافه شود بنكرة مثل ، صاحب بر ممقوت ! زيراكه اگر اضافة شود بمعرفة كسب تعريف ميكند ولا در معرفة نميتواند عمل كند وهمچنين اسم لا منصوب ميشود اگر شبه مضاف باشد وهو الذي ما بعده من تمامه سواء كان ما بعده مرفوعا نحو ، لا قبيحا فعله محبوب : او منصوبا نحو ، لاطالعا جبلا حاضر : وفيه كلام يأتى في باب المنادي او مجرورا نحو ، لاافضل من زيد موجود .

مسألة — بعدازاسم منصوب خبر راذكركن حالكونيكه رفع دهنده هستى خبر را بلا چنانكه گذشت مثال رفع خبر در مثال مضاف وشبه مضاف .

مسألة — انما قيد الشارح رفع الخبر بها بكون الاسم منصوبا كما يظهر من لفظ ذاك في النظم لان في رفع الخبر اذا لم يكن بعد الاسم المنصوب خلافا فقال بعضهم في : لارجل قائم : ان ارتفاع الخبر بما كان مرفوعا بها واما في نحو ، لاصاحب بر ممقوت : فادعي الاجماع على ان ارتفاع الخبر بها لا بما كان مرفوعا به قبل دخولها .

مسألة — اختلف في علة بناء اسم لافقيل لتضمنه معنى من الاستغراقية الجنسية كما اختاره الشارح وسياتي فيه كلام في باب حروف الجر وقيل لتركيبه مع لا كتركيب خمسة عشر ويؤيده انهم اذا فصلوا اسمها عنها اعربوه ورده بعضهم بان تركيب الاسم مع الحرف قليل ونحو ، لاحول ولا قوة الا بالله مثال للبناء على الفتح ونحو ، لازيدين عندك ؛ مثال لما بني على مايقوم مقام الفتح .

مسألة — بدانكه در مثل لا زيدين دو اشكال است اول اينكه مدخول لا بايد نكره باشد نه معرفة وحال انكه زيدين تثنية وجمع معرفة هستند .

دوم — اينكه تثنية وجمع از مختصات اسماء است چرا باعلت بنا معارضه نكرده وجواب هر دو اشكال اگرچه در طي مسائل سابقه بيان شده لكن مكررا در اينجابيان ميشود لانه لايخلو من دقة وفائدة . اما جواب از اشكال اول اينست كه العلم لايثنى ولا يجمع الا بعد التنكير وبعد ان ثنى او جمع ان اريد تعريفه ادخل عليهما لام التعريف عوضا عن التعريف الزائل والا فلا وفي المثالين فيما نحن فيه لم يدخل عليهما ال فهما نكرتان واما يازيدان و يازيدون فحرف النداء اداة التعريف فهما معرفتان فلا تغفل واما جواب از اشكال دوم اينست كه مختصات اسم باعلت بناء در صورتي معارضه ميكند كه وارد برعلة بنا شود چون للوارد قوة وتسلط على المورود نحو اللذان واللتان وذان وتان على القول باعرابها ولم يعرب اللذين لانه لم يجرعلى طريقة الجمع كما سبق في الموصولات واما كان ماهو من المختصات موجودا في الاسم قبل عروض مايقضي بنائه ثم طرء عليه مايقتضي البناء فحينئذ لايعارض علة البناء لان الامر حينئذ بالعكس لان علة البناء واردة على ما يختص بالاسم فلها قوة وتسلط على مايختص الاسم والمفروض فى المقام ان الاسم كان مثنى او مجموعا ثم دخلت عليه لا فتركب معها تركب خمسة عشر فوجد سبب البناء طارئا على ماهو من خصائص الاسماء والى بعض ماذكرنا يشير الرضى في باب غير المنصرف حيث يقول لان الطارى يزيل حكم المطر وعليه ولكن فيه نظر ظاهر اذ يلزم عليه بناء الاسم المضاف وشبهه فتامل .

مسألة — ويجوز في نحو لا مسلمات البناء على الكسر بلا تنوين استصحابا للحالة السابقة اي نيابة الكسرة عن الفتحة ويجوز فيه البناء على الفتح مع التنوين وهو اولى كما قال المصنف والتزمه ابن عصفور

وفيه قول ثالث وهو جواز الفتح والكسر مع التنوين وبدونه وقول رابع وهو البناء على الكسر بلا تنوين .

مسألة — بدانكه در ، لا حول ولا قوة الا بالله : وامثالش كه لا مكرر شده باشد شش وجه است بشرطيكه مدخول لا نكره باشد ومفردچنانكه بيان خواهد شد ، وجه اول بناء اول ورفع ثاني ، وجه دوم بناء اول ونصب ثاني وجه سوم بناء هردو واين سه صورت درقول ناظم والثاني اجعل مرفوعا اومنصوبا او مركبا : داخل است ، وجه چهارم رفع اول ونصب ثاني كه اين صورت باطل است ودر منطوق قول ناظم ، وان رفعت او لا تنصب الثاني : داخل است وجه پنجم رفع اول بناء ثاني .

وجه ششم — رفع اول ورفع ثاني واين دو صورت در مفهوم قول ناظم ، وان رفعت اولا تنصب الثاني : داخل است ، وقول شارح فالرفع اشاره بوجه اول است ، وقول شارح والنصب اشاره بوجه دوم است ، وقول شارح والتركيب اشاره بوجه سوم است ، وقول ناظم وشارح وان رفعت اولا أي الاسم الاول ، والغيت الاولى أي لاء الاولى اشاره بوجه چهارم است كه باطل است ، وقول شارح بل افتحه اشاره بوجه پنجم است ، وقول شارح او ارفعه اشاره بوجه ششم است وقد تقدم في باب الحروف المشبهة بالفعل الوجه في التعبير بالعطف على محل ان مع اسمها فراجع ان شئت وبدانكه اين وجوه مذكوره در جائيست كه مابعد لاء دوم نكره باشد والا در ما بعد لاء دوم غير از رفع جائز نيست .

مسألة — بدانكه صور نعت اسم لا هشت صورت است زيراكه

اسم لا يامبني است ويا غير مبني ودر هر يك از اين دو صورت نعت اسم لا يامفرد است ياغير مفرد ودر هر يك از اين چهار صورت نعت اسم لا يايلي يعني متصل است باسم لا ياغير يلي است يعني منفصل از اسم لا است بجموع ميشود هشت صورت ، صورت اول نعت مفرد يلي يعني متصل باسم لامبني ، صورت دوم نعت مفرد غير يلي يعني منفصل از اسم لامبنى ، صورت سوم نعت غير مفرد ويلي يعني متصل باسم لا مبني ، صورت چهارم نعت غير مفرد وغير يلي يعني منفصل از اسم لا مبني ، وصورت اول در قول ناظم ، ومفرد انعتا لمبني يلي : داخل است وصورت دوم در قول ناظم وغير ما يلي داخل است ، وصورت سوم وچهارم در قول ناظم وغير المفرد داخل است اين بود چهار صورتي كه اسم لامبني باشد ، صورت پنجم نعت مفرد ويلي يعني متصل باسم لاغير مبني ، صورت ششم نعت مفرد غير يلي يعني منفصل از اسم لاغير مبني ، صورت هفتم نعت غير مفرد ويلي يعني متصل باسم لاغير مبني ، صورت هشتم نعت غير مفرد وغير يلي يعنى منفصل از اسم لاغير مبنى وبجموع اين چهار صورت در قول شارح ، ويجوز النصب والرفع ايضا: في نعت غير المبني داخل است .

مسألة — فقط در صورت اول سه وجه جائز است كه عبارت است از فتح ونصب ورفع ودر هفت صورت ديكر فقط دو وجه جائز است كه عبارت از نصب ورفع است وفتح جائز نيست اما لزوال التركيب بالفصل او للاضافة وشبهها .

مسألة — قد علم فيما سبق انه اذا تكررت لاوكان ما بعد لا الثانية نكرة يجوز في ما بعد الثانية الرفع والنصب والفتح فاعلم ان

المعطوف ان لم تتكرر فيه لاتحكمه حينئذ حكم النعت المنفصل فلا تبنه وانصبه او ارفعه نحو فلا ، اب وابنا مثل مروان وابنه : الشاهد في ابنا حيث نصب بالعطف على المحل القريب لاسم لا ونحو ، لارجل ولا امرئة في الدار : الشاهد في امرئة حيث رفع عطفا على محل لامع اسمها وبعبارة اخرى عطفا على المحل البعيد لاسم لا اعنى الابتدائية وجاء شذوذا في المعطوف البناء حكى الاخفش ، لا رجل وامرئة : بفتح امرئة بناء على ان لا كانت موجودة ثم حذفت .

مسألة — بدانكه بدل اگر معرفه باشد غير از رفع در او جائز نيست وقد تقدم وجهه مثل ، لارجل زيد وامرائة في الدار : وان كان نكرة فكالنعت المفصول نحو ، لا احد رجل او رجلا وامرئة فيها : بنصب رجل ورفعه وكذا عطف البيان فان كان معرفة فلا يجوز فيه غير الرفع لما تقدم وان كان نكرة يجوز فيه الرفع والنصب نحو ، لاشرب حليبا او حليب : بنصب حليب ورفعه عند من اجازه اي عطف البيان في النكرة كما يأتي في بابه عند قول الناظم ، فقد يكونان منكرين كما يكونان معرفين :

واما التوكيد فلا يأتى منه المعنوى لان الفاظ المعنوى معارف واسم لانكرة ولا تؤكد النكرة توكيدا معنويا الا بشرط مفقود في المقام كما يجيء في بابه عند قول الناظم :

(وان يفد توكيد منكور قبل)   (وعن نحاة البصرة المنع شمل)

واما التوكيد اللفظي فيجوز تركيبه مع المؤكد فيبنى على الفتح بلا تنوين ويجوز تنوينه نصبا ورفعا نحو ، لا ماء ماء باردا : فيجوز فيه الا وجه الثلاثة بناء على كون الماء الثاني توكيدا ولكن قال ابن هشام

والقول بان هذا أي كون الماء الثاني في المثال توكيدا خطاء لان التوكيد اللفظي لابد من ان يكون مثل الاول اي مثل المؤكد في العموم والخصوص وهذا اي الماء الثاني اخص منه اي من الماء الاول لتقيده بقيد ليس في الاول وقد ثبت في محله ان كل مقيد اخص من غير المقيد وقال ابن هشام انه يجوز ان يعرب الماء الثاني عطف بيان للاول او بدلاله لجواز كونهما اوضح واخص من المتبوع واما التوكيد المعنوي فقد تقدم منا انه لا يأتي هنا لامتناع توكيد النكرة به اي بالمعنوي كما سيأتي وقد اشرنا الى محله الآتي .

مسألة — بدانكه جميع احكام مذكوره در اسم لا ودر توابع ان جاريست در صورتي كه لامدخول همزه استفهام باشد چه انكه همزه براى مجرد استفهام باشد يعنى براى استفهام حقيقي باشد كه عبارت است از طلب فهم از نفي مثل .

(الا اصطبار لسلمى ام لها جلد) (اذا الاقى الذي لاقاه امثالى)

ومعناى بيت سؤال از صبر نكردن سلمى ميباشد يعنى هل عدم الصبر لسلمى ثابت ام لها تجلد وتحمل وتثبت اذا مت مثل مايموت جميع الناس شاهد در اسم لا است كه بادخول همزه بر لامبنى شده وهمچنين است اكر همزه براى توبيخ وسرزنش بر نفي باشد مثل ، ألا توبة وقد شبت ؛ فان المراد من هذا الكلام التوبيخ على عدم التوبة مع حصول الشيخوخة والشاهد في بناء توبة يا اينكه استفهام براي تقرير يعنى وادار كردن مخاطب را بر اقرار بنفي باشد مثل ، الا نوم لك في الليل ! اذا كان المراد حمل المخاطب على الاقرار بعدم النوم في الليل فحاصل معنى البيت هكذا واعط لا النافية للجنس حالكونها

مع الهمزة الاستفهامية سواء كان للاستفهام الحقيقي او التوبيخي او التقريري نفس الحكم الذي كانت تستحقه بدون الهمزة من العمل والاتباع واحكام التوابع نفي نحو ، الاطعان الا فرسان عادية يجرى الوجوه الخمسة الصحيحة المذكورة في ، لاحول ولا قوة الا بالله .

مسألة — هذه الامور المذكورة كلها فيما كانت الهمزة ولا النافية باقيتين على معناهما واما اذا خرجتا عن معناهما وقصد بهما مركبتين التمني فلا يتغير حكمهما المذكور فيما سبق ايضا عند المازني والمبرد نحو ، الاعمر ولى مستطاع رجوعه ، فبنى عمر على الفتح وان كانت الا بمعنى التمني وذهب سيبويه والخليل الى انها حينئذ تعمل في الاسم خاصة ولا خبر لها لانها حينئذ بمعنى الفعل اي اتمنى واتمنى لايحتاج الى خبر .

قال ابن هشام في اوائل الباب الثاني يتعين في قوله الا عمر ولى مستطاع رجوعه تقدير رجوعه مبتدء ومستطاع خبره والجملة في محل نصب على انها صفة لا في محل رفع على انها خبر لان الا التي للتمنى لاخبر لها عند سيبويه لا لفظا ولا تقديرا انتهى .

وذهبا ايضا الى انه لايتبع اسمها الا على اللفظ لانها حينئذ بمنزلة ليت وقد تقدم ان ليت لايجوز مراعاة محلها مع اسمها ولذلك بعينه ذهبا الى انها لاتلغى اذا تكررت كما ان ليت لاتلغى اذا تكررت واختاره أي ما ذهبا اليه في شرح التسهيل حاصل اينكه مصنف در شرح تسهيل قول سيبويه وخليل را اختيار كرده .

مسألة — وقد يقصد بها اي بالا العرض وسيأتى حكمها اي الا

اذا قصد بها العرض في فصل اما ولولا ولو ما .

مسألة — وشاع اي كثر وليس بواجب عند الحجازيين في هذا الباب أي باب لا النافية للجنس اسقاط الخبر اي حذفه لكن لامطلقا بل اذا كان المراد مع سقوطه ظهر بان يكون هناك قرينة خاصة تدل على الخبر المحذوف كقوله تعالى ، لاضير اي لنا ونحو لا اله الا الله اي موجود :

مسألة — بدانكه در تركيب كلمة طيبه ، لا اله الا الله : اقوال چنديست فيعجبني ان انقل فيه كلام بعض المحققين بعين عبارته لانه في كمال المتانة والدقة وفيه اشارة الى منشاء الاقوال قال رحمه الله لافيها هي النافية للجنس واله اسمها قيل والخبر محذوف تقديره موجود ويضعف بانه لاينفى امكان اله معبود بالحق غيره تعالى لان الامكان اعم من الوجود وقيل ممكن وفيه انه لايقتضى وجوده بالفعل وقيل مستحق للعبادة وفيه انه لايدل على نفي التعدد مطلقا وذهب المحققون الى عدم الاحتياج الى الخبر وان الا الله مبتدء وخبره لا اله اذ كان الاصل الله اله فلما اريد الحصر زيد لا والا ومعناه الله اله ومعبود بالحق لاغيره او انها نقلت شرعا الى نفي الامكان والوجود عن اله سوى الله مع الدلالة على وجوده تعالى وان لم تدل عليه لغة انتهى كلامه رفع الله في الجنان مقامه .

مسألة — وبنو تميم يوجبون حذفه اي الخبر اذ المراد مع سقوطه ظهر بالمعنى المتقدم فان لم يظهر المراد لم يجز الحذف عند احد سواء كان تميميا او حجازيا فضلا عن ان يجب كقوله صلى الله عليه وسلم لااحد اغير من الله عز وجل : فلم يحذف الخبر وهو اغير لعدم ظهور

المراد لو حذف اذ ليست قرينة دالة عليه لو حذف قال المصنف في شرح الكافيه وزغم الزمخشري وغيره ان بني تميم يحذفون خبر لا مطلقا اي سواء كانت قرينة في المقام يظهر المراد بها مع حذف الخبر ام لم تكن على سبيل اللزوم اي على سبيل الوجـــوب وما زعمه الزمخشري ليس بصحيح لان حذف خبر لا دليل عليه اي لاقرينة عليه يظهر المراد بها بعد حذفها يلزم منه اي من حذف خبر لا دليل عليه عدم الفائدة لان الخبر هو الجزء المتم الفائدة : والعرب مجمعون على ترك التكلم بما لا فائدة فيه لاوجـه لاختصاص هـذا الاجماع بالعرب واما كلمة فضلا فقال في المصباح قولهم لايملك درهما فضلا عن دينار وشبهه معناه لايملك درهما ولا دينارا وعدم ملكه للدينار اولى بالانتفاء وكانه قال لايملك درهما فكيف يملك دينارا وانتصابه على المصدر والتقدير فقد ملك درهم فقدا يفضل عن فقد ملك دينار قال قطب الدين الشيرازي في شرح المفتاح اعلم ان فضلا يستعمل في موضع يستبعدفيه الادنى ويراد به استحالة مافوقه ولهذا يقع بين كلامين متغايرى المعنى واكثر استعماله ان يجيء بعد نفي وقال شيخنا ابو حيان الاندلسى نزيل مصر المحروسة ابقاه الله تعالى ولم اظفر بنص على ان مثل هذا التركيب من كلام العرب وبسط القول في هذه المسئلة وهو قريب مما تقدم انتهى كلام المصباح وايضا رايت في حاشية المختصر المطبوع في تركيا في مطبعة عبد الله افندي في سنة سبعة وثلثمائة بعد الالـــف كلاما قريبا من ذلك منسوبا الى المصباح وليس من المصباح وهذا نصه قوله فضلا مصدر منصوب بفعل مضمر ابدا اى فضل فضلا اى بقى بقاء ويتوسط بين اعلا وادنى للتنبيه بنفى الادنى واستبعاده على

نفي الاعلى واستحالته فيقع بعد نفى صريح او ضمنى كما في قولك تقاصرت الهمم عن ظواهر العلوم فضلا عن دقائقها وهو من قولهم فضل الماء اذا ذهب اكثره وبقى اقله والنفى الصريح كقولنا فلان لاينظر الى الفقير فضلا عن الاعطاء انتهى .

مسألة — وقد يحذف اسم لا للعلم به بقرينة حالية او مقالية او عقلية كما ذكر في الكافية كقولهم لاعليك اي لاباس عليك :

افعال القلوب

(السادس من النواسخ ظن واخواتها)

مسألة — اين افعال را افعال قلوب مينامند چونكه معاني انها در قلب وجود ميگيرند .

مسألة — اين افعال داخل بر مبتدء وخبر ميشوند بعد از اينكه فاعل گرفته باشند پس نصب ميدهند مبتدء وخبر را بنابر اينكه مبتدء مفعول اول انها باشد وخبر مفعول دوم انها لذا مصنف ميگويد انصب بفعل القلب جزئي ابتداء ؛ مراد از دو جزء ابتداء مبتدء وخبراست.

مسألة — بدانكه افعال قلوب بر سه قسم است قسم اول افعاليست كه لازم است ومتعدى بحرف جر ميشود واز اين قسم است فكر وتفكر وجبن قسم دوم افعاليست كه متعدى بيك مفعول ميشود واز اين قسم است عرف وفهم وكره ، قسم سوم افعاليست كه متعدى

بد ومفعول ميشود كه اين باب ششم براي همين قسم منعقد شده وهذا هو المراد من قول الشارح ولما كانت افعال القلوب كثيرة وليست كلها عاملة هذا العمل والمفرد المضاف يعم بين ما اراده منها .

مسألة — المراد من المفرد المضاف لفظ الفعل المضاف الى القلب والدليل على افادة المفرد المضاف العموم انه اذا قيل ، جائني عالم البلد : يفهم منه عرفا ان الجائي كل من هو عالم في البلد لا واحد من علماء البلد وكذا قول الناظم ، انصب بفعل القلب : يفهم منه ان كل فعل قلبى له هذا الحكم وليس كذلك فبين ما اراده منها فقال اعني بالفعل القلبي العامل هذا العمل رائ الخ .

مسألة — رأي نصب ميدهد مبتده وخبر را زمانيكه بمعناى علم باشد مثل قول شاعر : رايت الله اكبر كل شيء : كه رايت بمعناي علمت است يا اينكه بمعناي ظن باشد مثل قول خداوند ، انهم يرونه بعيدا ونراه قريبا : شاهد در يرونه ميباشد كه بمعناى يظنونه ميباشد ونراه بمعناى نعلمه ميباشد .

مسألة — اكر رأى بمعناى اصاب الريه باشد متعدى بيك مفعول ميشود مثل ، رايت زيدا : يعنى ضربت زيدا بالسكين مثلا فاصاب السكين ريته : وهمچنين متعدى بيك مفعول ميشود اكر بمعناى ديدن بچشم باشد مثل ، رايت زيدا : يعنى ديدم زيدرا وهمچنين متعدى بيك مفعول ميشود اكر بمعناى رأى دادن باشد مثل ، رأي ابو حنيفه حل النبيذ يعني رأى داده وفتوى داده ابو حنيفة حلال بودن نبيذرا .

مسألة — از همين افعال قلوب دو مفعوليست خال كه ماضي يخال باشد يعني از باب منع يمنع باشد وخال بمعناى ظن است مثل

يخال الفرار يراخي الاجل : الفرار منصوب ومفعول اول يخال میباشد وجمله يراخي الاجل مفعول دوم است ويا بمعناى علم مثل ، وخلتني لى اسم :

مسألة — اگر خال ماضي يخول باشد يعنى از باب نصر ينصر باشد گاهى بمعناي تعهد استعمال ميشود وگاهي بمعناي تكبر ودراين صورت از افعال مانحن فيه نيست .

مسألة — از جمله اين افعال علمت بمعناي تيقنت ميباشد مثل وان علمتموهن مؤمنات : نه بمعناى عرفت يا بمعناى ، صرت اعلم اى صرت مشقوق الشفة العليا : وقيل السفلى : ولفظ اعلم صفة مشبهه است .

مسألة — از جمله اين أفعال وجد ميباشد كه بمعناي علم است نحو ، انا وجدناه صابراً : نه بمعناى اصاب بمعناى پيدا كردن گمشده يا بمعناى غضب يا بمعناى حزن .

مسألة — از جمله اين افعال ظن ميباشد كه مشتق از ظن بمعناى گمان باشد مثل ، انه ظن ان لن يحور : ان مخففة با اسمش كه ضمير شان است وخبرش كه جمله لن يحور است سد مسد دو مفعول ظن شده يا اينكه مشتق از ظن بمعناي علم باشد مثل ، وظنوا ان لاملجأ من الله الا اليه : وتركيب اين مثال مثل تركيب سابق است .

مسألة — اگر ظن مشتق از ظن بمعناى تهمة باشد از افعال دو مفعولى نيست بلكه فقط متعدى بيك مفعول ميشود چنانكه بزودى بيايد ومراد از تهمت اينستكه كه كسى بدون سبب مورد ظن سوء قرار داده شود ومثالش خواهد امد .

مسألة — از جمله اين افعال حسبت بكسر سين است بمعناي اعتقدت مثل ، ويحسبون انهم على شيء : وتركيب اين مثال مثل تركيب دو مثال سابق است يابمعناي علمت مثل ، حسبت التقى والجود خير تجارة : نه اينكه بمعناي صرت احسب باشد يعني گرديدم صاحب شقره يعني سرخ وسفيد ولفظ احسب صفة مشبهه است بمعناي اشقر.

مسألة — از جمله اين افعال زعمت بمعناي ظننت ميباشد مثل فان تزعميني كنت اجهل فيكم ! نه اينكه بمعناى كفيل وضامن شدن ويافر به شدن ويا لاغر شدن باشد .

مسألة — از جمله اين افعال عد بمعناى ظن ميباشد مثل ، ولا تعدد المولى شريكك في الغنى ؛ نه اينكه مشتق از عد بمعناى حساب كردن باشد .

مسألة — از جمله اين افعال حجى بحاء بى نقطه پس از ان جيم بمعناي اعتقد ميباشد مثل ، قد كنت احجو ابا عمر واخا ثقة ؛ نه اينكه بمعناى غلب في المحاجاة باشد يعني غلبه در الغاز ومعمى ومايستر فيه المعنى كقوله :

الاخذ وعد موسى مرتين وضع اصل الطبايع تحت ذين
وسكة خان شطرنج فخذها وادرج بين ذاك المدرجين
فهذا اسم من يهواه قلبي وقلب جميع من في الخافقين

كه اين معمى باسم رسول خدا محمد(ع) ميباشد چون وعد موسى چهل است مطابق ميم بحساب جمل واصل طبايع چهار مطابق دال وسكة شطرنج هشت مطابق حاء ونه اينكه بمعناى قصد كردن يااقامه كردن يابخل كردن باشد .

مسألة — از جمله این افعال دري بمعنای علم میباشد مثل ، دريت وفي العهد ؛ تاء دريت مفعول اول است نائب فاعل وفي العهد مفعول دوم .

مسألة — از جمله این افعال جعل بمعنای اعتقد میباشد مثل ، وجعلوا الملئكة الذين هم عباد الرحمن اناثا ؛ نه اینکه بمعنای خلق باشد اما جعل که بمعناي صير باشد پس بزودی میایه که این جعل همچنین دو مفعولي است .

مسألة — از جمله این افعال هب بمعنای فعل امر از ظن يظن میباشد مثل ، فهبني امرء هالكا ؛

مسألة — از جمله این افعال تعلم که امر است از باب تفعل بمعناي امر ثلاثي مجرد میباشد ومعنای تعلم در فارسی بدان است مثل ، تعلم شفاء النفس قهر عدوها نه اینکه بمعنای تعلم يعني ياد كرفتن باشد .

مسألة — بدانکه فرق بين تعلم که بمعناي اعلم باشد وبين تعلم که بمعنای یادگر فتن باشد اینست که مراد از اول طلب حصول علم است در زمان تكلم مثل تعلم زيدا عاد لا يعني بدان الان که زید عادل است ومراد از دوم اینست که بسبب اسباب ومقدمات علم را بعد ازین تحصیل نماید مثل تعلم الفقه يعنى علم فقه را بسبب درس خواندن ومطالعه كردن وبقيه اسباب تحصيل بنما حاصل انکه اول در فارسی بمعنای بدان است ودوم بمعنای دانا بشواست این بود فرق معنوی بين تعلم که از مانحن فيه است وبين تعلم که از مانحن فيه نيست اما فرق لفظي اينست كه تعلم که از ما نحن فيه

است غير متصرف است وتعلم كه از مانحن فيه نيست متصرف است وايضا تعلم كـه از مانحن فيه است دو مفعولى است وديـگرى يك مفعولى ٠

مسألة — بدان كه افعالى كه بمعناى صير باشد كه انها را افعال تصيير وافعال تحويل مينامندمثل افعال قلوب عمل ميكنند يعنى نصب ميدهند مبتده وخبر را لكن فعل قلب نيستند واين افعال تصيير هشت فعل است اول صار بدانكه در غالب كتب نحو لفظ صير از باب تفعيل را از افعال تصيير شمرده اند نه صار ثلاثي مجـرد را وظاهرا شارح اشتباها صار را ذكر كرده چونكه مثالى هم براى صار كه‌عمل در دو مفعول كرده باشد دركلام عرب موثوق به ديده نشده چنانكه شارح هم از براى صار مثال ذكر نكرده ولعل منشاء اشتباهه نسيانه ما قاله في اول الكتاب في كاستقم از من عادته اعطاء الحكم بالمثال لان قول الناظم كصير بيان لاحد الافعال التى تنصب المفعولين فالاول من هذه الافعال صير لاصار ، نحو فصيروا مثل كعصف مأكول ؛ ونحو صير زيد الطين خزفا ؛

دوم — جعل بشرطيكه بمعناي صير باشد نه بمعناي اعتقد ويا خلق مثل ، فجعلناه هباء منثورا ؛

سوم — وهب مثل ، وهبنى الله فداك ؛

چهارم — رد مثل ، لو يردونكم من بعد ايمانكم كفارا ؛

پنجم — ترك مثل ، تركته اخا القوم ؛

ششم — تخذ كه بمعناى اخذ ميباشد وتاء اصلي است مثل همزه در اخذ ودر ما نحن فيه بمعناى‌صير ميباشد مثل ، لتخذت عليه اجرا:

هفتم — اتخذ من تخذ لامن اخذ ولذلك ادغم تاء الاصل في تاء الافتعال ولولا ذلك لقيل ايتخذ بقلب الهمزة ياء كما بين في علم الصرف مثاله ، واتخذ الله ابراهيم خليلا .

مسألة — بدانكه از جمله مختصات اين افعال قلوب وما يلحق بها يكي الغاء است وديكر تعليق وديكر عدم جواز حذف احدالمفعولين مع ذكر الاخر وديكر جواز كون فاعلها ومفعولها الاول ضميرين متصلين بها ذكر المصنف الثلاثة الاولى واما الرابع فقد علم من مثال خال بمعنى علم والوجه في ذلك ان تعلق افعال القلوب في الحقيقة بالمفعول الثاني لابالمفعول الاول فكان الاول غير موجود لانك اذا قلت ظننت زيدا قائما فالمظنون هو القائم لاذات زيد بخلاف ضربتنى فان تعلقه بالضميرين معا ولان تعلق علم الانسان وظنه بصفات نفسه اكثر من تعلقهما بصفات غيره فاذن لايحتاج الى دخول لفظة نفس على الضمير الثاني بخلاف غيرها فيجب فيه فيقال ضربت نفسي ونظير افعال القلوب في هذا الحكم فقد وعدم .

مسألة — وخص بالتعليق وهو ابطال العمل لفظا لا محلا فيجوز مراعاة محل المفعولين بان يتبع بالنصب وسنذكر الوجه في ذلك وكذلك خص بالالغاء وهو ابطال العمل لفظا ومحلا ما من قبل هب من الافعال المتقدمة بخلاف هب وما بعده اعنى تعلم والتى كصير .

مسألة — وجه التعليق فيما يعلق ان المعلقات المذكورة الاتية لابد من ان تقع في صدر الجملة وضعا كما سيبينه الشارح فاقتضت بقاء صورة الجملة وهذه الافعال تقتضى تغيير صورة الجملة بنصب جزئيها فوجب مراعاة المقتضيين معا بان يراعي احدهما لفظا والاخر محلا

فروعي المعلقات لفظا وهذه الأفعال محلا ولم يعكس الامر لان العكس غير ممكن في المعلقات والتعليق منقول من قولهم : امرئة معلقه بفتح اللام اذا فقد زوجها فتكون كالشيء المعلق لامع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لعدم جواز تزويجها بغير الزوج المفقود والفعل المعلق مثلها لانه ممنوع من العمل لفظا وعامل محلا ولذلك جاز العطف على معموليها بالنصب نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا . قال الرضى في باب الموصولات وبعضهم يجوز التعليق في غير افعال القلوب ثم ابطله فراجع .

مسألة — هب وتعلم هر دو فعل امر هستند وغير متصرف كما اشير اليه سابقا .

مسألة — براى غير ماضي از اين افعال يعنى براي مضارع وفعل امر ومشتقات ديكر اين افعال غير از هب وتعلم قرار بده هر حكمي راكه براي ماضي اين افعال دانسته شدكه عبارت است از نصب دو مفعول كه در اصل مبتدء وخبر بودة اند وجواز الغاء ووجوب تعليق . قيل لم يسمع مضارع درى بمعنى الظن الا مجهولا وعلى هذا يمكن افتراك في دعاء الكميل فتامل المنجد .

مسألة — بدانكه بين الغاء وتعليق دو فرق است يكي اينكه الغاء بطلان عمل است لفظا ومحلا وتعليق بطلان عمل است لفظا نه محلا دوم اينكه الغاء جائز است باشرائط الغاء بخلاف تعليق زيراكه تعليق واجب ميشود باشرائط چنانكه بزودي خواهد امد .

مسألة الغاء را جائز بدان لكن نه در ابتداء كلام بلكه در وسط چه اينكه در وسط دو مفعول باشد مثل زيد علمت قائم ، يا انكه دو

وسط دو مفعول نباشد مثل ان المحب علمت مصطبر ، كه علمت در وسط اسم وخبر ان واقع شده لذا ملغى شده ويا انكه در وسط فعل وفاعل باشد مثل ضرب اظن زيد ، ويا انكه در وسط مفعول وفاعل فعل ديكر باشد مثل : شجاك اظن ربع الظاعنينا ، كه اظن در وسط مفعول شجاكه كاف است وفاعل شجاكه ربع است واقع شده ولكن اظن عمل كرده در ربع وپس از عمل اظن در ربع براي شجا ضمير مستتر در شجا را فاعل قرار داديم لانه من امثلة باب التنازع ان قلنا ان شجا فعل لا اسم مضاف بمعنى الحزن او العظم الناشب في الحلق كما في قوله (ع) وفي الحق شجا والا فيكون مما وقع الفعل بين المفعولين وعليهذا يكون الربع المفعول الاول وشجاك الثاني فتنازع في ربع العاملان اعني شجا واظن فاعملنا الثاني واضمرنا في الاول فتحصل مما ذكرنا انه اذا وقع الفعل في الوسط يجوز الوجهان اي الالغاء والاهمال وهما على السواء لارجحان لاحدهما على الاخر ولكن قال ابن معط المشهور الاعمال فيظهر من كلامه ان الاعمال ارجح لما ذكر في باب التنازع من ان اعمال الثاني اولى لقربه ولسلامته من الفصل باجنبي في بعض الموارد ولا قوائية الفعل من الابتداء في نحو : زيد اظن قائما ، فتامل .

مسألة — ايضا الغاء را جائز بدان اكر فعل قلبى در آخر واقع شود مثل ، هما سيدانا يزعمان ، ويجوز الاعمال ايضا نحو : زيدا قائما ظننت ، لكن الالغاء أحسن واكثر استعمالا لانه لاحظ للفعل القلبي في المقدم بوجه من الوجوه مع ان الابتداء اسبق واقرب اليهما .

مسألة — قال بعض المحققين ان جواز الالغاء انما هو فيما اذا وقع الفعل بين المبتدأ والخبر وفي غيره يجب قال الجامي وقد يمتنع الالغاء

فيها اذا توسطت بين الفعل ومرفوعه نحو ضرب احسب زيد وبين اسم الفاعل ومعموله نحو لست بمكرم احسب زيدا وبين معمولى ان نحو ان زيدا احسب قائم وبين سوف ومصحوبها نحو سوف احسب يقوم زيد وبين المعطوف والمعطوف عليه نحو جائني زيد احسب وعمرو ولاشك ان الغائها في هذه الصور واجب انتهى .

مسألة — قد تقدم انه لايجوز الالغاء فيما وقع الفعل في ابتداء الكلام فان جاء في كلامهم مايوهم الغاء ماوقع في الابتداء فأوله وإنو اي قدر ضمير الشان كقوله، واما أخال لدينا منك تنويل ، فالتقدير اخاله أي الشأن فضمير الشأن المقدر مفعوله الاول والجملة بعده في موضع مفعوله الثاني فلا الغاء ولا تعليق حينئذ.

أو انو لام ابتداء معلقة في كلام يوقع في الوهم اي الذهن الغاء فعل تقدم على المفعولين كقوله ، اني رأيت ملاك الشيمة الادب ، برفع ملاك والادب تقديره ، اني رأيت لملاك الشيمة الادب ، فحذف اللام وابقى التعليق فليس فيه الغاء ماتقدم على المفعولين بل تعليق .

مسألة — واجب است تعليق افعال قلوب غير ازهب وتعلم قبل از ماء نافيه زيراكه براى ما صدارت است وممتنع است كه عمل كند ماقبل ان در ما بعدش وهمچنين است بقيه معلقات يعنى بقيه هم صدارت دارند وممتنع است كه ماقبل انها در ما بعد شان عمل كند مثل لقد ، علمت ما هؤلاء ينطقون ، كه علمت معلق از عمل شده بسبب اينكه قبل از ماء نافيه واقع شده وهمچنين است اگر قبل از ان نافيه واقع شود مثل قول خداوند ، وتظنون ان لبثتم الا قليلا ، كه تظنون معلق از عمل شده بسبب اينكه قبل از ان نافيه واقع شده .

مسألة — بدانكه اين افعال قلوب مقتضا يشان دو چيز است يكى اينكه بايد داخل بر جمله شوند زيرا كه مراد از علمت مثلا ادراك ذات است مع الحكم عليه بوصف من الاوصاف كالقيام مثلا ولذا قالوا ان الفرق بين العلم بمعنى اليقين وبين العلم بمعنى العرفان ان الاول ادارك للشيء مع الحكم عليه والثاني ادراك للشيء نفسه من غير حكم عليه ولذلك بعينه أيضا قالوا انه انما يعطف على الجملة المعلق عنها العامل مفرد فيه معنى الجملة نحو ، علمت لزيد قائم ، وغير ذلك من افعاله ولا يقال ، علمت لزيد قائم وعمروا ، لأن مطلوب هذه الافعال هو مضمون الجمل وديكر اينكه بايد دو جزء جمله را نصب بدهند وبعبارة اخرى اين أفعال قلوب دو اقتضاء دارند اول معنوى كه بايد متعلق بجمله بشوند يعنى دلالت بر ادراك مضمون جمله كنند ودوم لفظي كه بايد دو جزء جمله را نصب بدهند بنابر مفعولية ولازمه اين اقتضاء دوم اينست كه اين افعال بايد بر جمله اسميه داخل شوند تا بتوانند دو جزء جمله را نصب بدهند واكر براى اين اقتضاء مانعى پيدا شد كأحد المعلقات كما في قوله تعالى وتظنون ان لبثتم الا قليلا فيبطل هذا الاقتضاء الثاني ولازمه فتدخل هذه الافعال على الجملة الفعلية أيضا وذلك لقوة المانع بالنسبة الى المقتضي كما ثبت في محله وبذلك يجاب عن الاشكال الوارد على الآية الشريفة بأنها ليست من باب التعليق فى شيء لأن شرط التعليق انه اذا حذف المعلق تسلط العامل على مابعده فينصب مفعولين نحو ، ظننت مازيد قائم فلو حذفت ما لقلت ؛ ظننت زيداً قائماً ، والاية الكريمة لايتأتى فيهاذلك لانك لو حذفت المعلق وهو ان لم يتسلط تظنون على لبثتم اذ لا يقال

وتظنون لبثتم هذا هو الاشكال الوارد على الآية ونحوها وجوابه مما حققنا لا دعوى الاجماع وانكار الاشتراط كما ارتكبه بعض من لا خبرة له بدقائق القواعد والله الموفق .

مسألة — همچنين اين افعال معلق ميشوند اگر واقع شوند قبل از لاء نافيه مثل علمت لازيد عندك ولا عمرو ، وابن هشام شرط كرده است در تعليق بسبب ان نافيه ولاء نافيه تقدم قسم را برجمله معلق عنها العامل چه انكه قسم ملفوظ به باشد مثل علمت والله لازيد قائم ، ويا انكه مقدر باشد مثل مثال شارح وهمچنين اين افعال معلق ميشوند اگر واقع شوند قبل از لام ابتداء چه انكه لام ابتداء ظاهر باشد مثل علمت لزيد منطلق ، يا انكه مقدر باشد چنانكه گذشت در انى رأيت ملاك الشيمة الادب ، وهمچنين است اگر اين أفعال واقع شوند قبل از لام قسم يعنى لاميكه بر جواب قسم داخل ميشود مثل ولقد علمت لتأتين منيتي ، كه لام لتأتين لام جواب قسم است وجمله قسم محذوف وجوابش محلا منصوب است لا لفظاً لأن العامل علق عنها باللام وبراى استفهام نيزهمين حكم تعليق ثابت است هرگاه بعد ازفعل قلبى واقع شود وآن در سه صورت است .

صورت اول اينكه أداة استفهام بر هر دو مفعول مقدم شود مثل علمت أزيد قائم ام عمر ، ومعناى كلام اينستكه ، علمت جواب هذا الاستفهام يعنى دانستم كه كداميك از زيد وعمرو قائم است فلا اشكال في الجمع بين العلم والاستفهام الملازم للجهل ، صورت دوم اينكه أحد المفعولين استفهام باشد مثل لنعلم اى الحزبين أحصى . صورت سوم اينكه مفعول اول مضاف الى مافيه الاستفهام باشد مثل علمت أبو من

زيد ، وهما كسابقتهما اشكالا وجواباً فلا تغفل ، اما اگر استفهام در مفعول دوم باشد مثل ، علمت زيدا أبو من هو ، پس در اين صورت بهتر نصب مفعول اول است زيراكه مفعول اول در اين صورت نه مستفهم به است ونه مضاف بمستفهم به ناظم اين مطلب را در شرح كافية گفته است .

مسألة — ذكر كرده است أبو علي از جمله معلقات لعل رامثل قول خداوند ، وان أدرى لعله فتنة لكم ، كه أدري بسبب لعل از عمل معلق شده وذكر كرده بعض نحويين از جمله معلقات لو را وناظم جزم كرده است باين قول بعض در كتاب تسهيل مثل قول شاعر •

وقد علم الأقوام لو ان حاتماً　　أراد ثراء المال كان له وفر

كه علم بسبب لو معلق از عمل شده .

مسألة — قد تقدم ان الجملة المعلق عنها العامل في موضع نصب حتى يجوز العطف عليها بالنصب ولكن اختلف في المعطوف بأنه هل يعطف عليها جملة منصوبة الجزئين نحو ، علمت أزيد قائم وعمروا جالساً ، ام مفرد فيه معنى الجملة كما مثلنا سابقاً وكذلك اختلف في نفس الجملة المعلق عنها العامل بأنه هل كل واحد من الجزئين منصوب المحل ام كلاهما معا وفي كلا الامرين كلام لايسعه المقام .

مسألة — لبعض هذه الافعال معنى اخر قريب من معناه الاول يتعدى به الى مفعول واحد والى ذلك اشار الناظم بقوله .

لعلم عرفان وظن تهمة　　تعدية لواحد ملتزمة

نحو « والله أخرجكم من بطون امهاتكم لاتعلمون شيئا ، أي لا

تعرفون شيئا ونحو ، ماهو على الغيب بظنين ، أي بمتهم أي ليس النبي صلى الله عليه وآله وسلم محلا لظن السوء في إخباره عن المغيبات أي لايحتمل في شأنه الكذب وكذلك يتعدى الى مفعول واحد رأى بمعنى أبصر او أصاب الرية وقد تقدم معناه او من الرأي وقد تقدم أيضا وكذا خال بمعنى تعهد او تكبر ووجد بمعنى أصاب ونحو ذلك فانه يتعدى لمفعول واحد .

فائدة قال الزمخشرى في تفسير اياك نعبد ان الكاف في ارايتك لامحل لها من الاعراب وبهذا ينحل الاشكال ألوارد على قوله (ع) في دعاء كميل افتراك معذبى فتامل .

مسألة — لرأي الرؤيا في النوم ويسمى الرؤيا الحلمية ، أنسب مانسب لعلم ، حال كونه طالب مفعولين فانصب به مفعولين حملا له عليه لتماثلهما في المعنى اذ الرؤيا في النوم إدراك بالباطن كالعلم بمعنى اليقين كقوله : اراهم رفقتى يعنى أرى في النوم انهم رفقتى .

مسألة — قد ذكرنا سابقاً ان من خصائص هـــذه الافعال انه لايجوز حذف أحد مفعوليها وابقاء الآخر وكذا لايجوز حذفهما معا وهذا هو المراد بقوله ، ولا تجز هنابلا دليل سقوط مفعولين اومفعول والوجه في ذلك انه قد تقدم انفا ان الغرض من قولك ، علمت زيداً شاربا ، ليس علمك بزيد نفسه بل الغرض كما قلنا سابقاً علمك بصفة زيد وهو كونه شاربا فيكون المقصود من ؛ علمت زيداً شارباً ، علمت شرب زيد فلو اقتصرت على علمت فقط او مع أحد المفعولين ضيعت المقصود من الكلام وهو الاخبار عن علمك الحاصل بشرب زيد وذكر بعض في هذا وجهاً آخر وهو ان العرب تجري هذه الافعال مجرى القسم فلابد من أن

تقع بعدها جملة تكون بمنزلة جواب القسم وجواب القسم لايحذف فكذا ماهو بمنزلته ولا يخفى ان التعليل الاول أحسن وأدق .

مسألة — أجاز بعضهم حذف المفعولين أوأحدهما ان وحدت فائدة كقولهم في المثل ، من يسمع يخل ، أي يخل مسموعه صادقاً لا ان لم توجد فائدة كاقتصارك على اظن اذ لايخلو الانسان في الغالب من ظن ماهذا كله اذا لم توجد قرينة على المحذوف فان دل دليل أي ان وجدت قرينة على المحذوف فاجزه اي الحذف كقوله تعالى اين شركائي الذين كنتم تزعمون ، اي تزعمونهم شركائي فحذف المفعولين وهما هم وشركائي بقرينة قوله تعالى ، وما نرى معكم شفعائكم الذين زعمتم انهم فيكم شركاء : ولا يجب مساواة القرينة مع ذي القرينة فلا يستشكل بأن المحذوف في المثال المفعولان وفي ما جعل قرينة انوصلتها هذا مثال لحذف المفعولين واما مثال حذف احدهما فهو نحو قول الشاعر : فلا تظني غيره مني ، بمنزلة المحب المكرم ، فحذف المفعول الثاني من تظني ومفعوله الاول غيره والتقدير فلا تظني غيره حاصلا .

مسألة — الأصل في الجملة التي بعد القول ان يحكي اعرابه فلا ينصب جزءاها ولكن الجملة في محل النصب كما ذكرنا سابقاً ويجوز ان يجري القول مجرى الظن فينصب الجزئين وهذا هو المراد بقوله وكتظن اجعل القول جوازاً وانصب بـه مفعولين ، لكن لا مطلقا بل بشروط أربعة :

الأول ان يكون مضارعاً . الثاني ان يكون المضارع مسنداً الى تاء الخطاب نحو تقول . الثالث ان ولي مستفهماً به بفتح الهاء اي أداة الاستفهام الرابع ان لاينفصل القول عن اداة الاستفهام بغير ظرف

او شبهه أي الجار والمجرور او المعمول نحو .

متى تقول القلص الرواسما　　　يحملن ام قاسم وقاسما

فعمل تقول في القلص وجملة يحملن لأنه جامع للشرائط المذكورة فان انفصل القول عن أداة الاستفهام بغير هذه الثلاثة وجبت الحكاية نحو ، أأنت تقول زيد قائم : فحكي اعراب جزئي الجملة لأن الفصل ليس بالظرف وشبهه والمفعول بل بالمبتدأ وهو أنت وجملة تقول مع الجملة بعده المحكية بها خبره .

مسألة — وان ببعض ذي الثلاثة ، أي الظرف وشبهه والمعمول فصلت بين الاستفهام والقول يحتمل ان يعمل القول عمل الظن ولكن بالشرائط المذكورة نحو : أغدا تقول زيداً منطلقاً ، هذا مثال الفصل بالظرف ومثال الفصل بالجار والمجرور : أفي الدار تقول عمروا جالسا ومثال الفصل بالمفعول الثاني : أجها لا تقول بنى لؤي ، هذا مذهب جمهور العرب .

مسألة — واجرى القول كظن فينصب به المفعولان مطلقاً بلا شرط من الشروط المذكورة اى سواء وجدت الشروط المذكورة أم لا عند سليم وهم قبيلة خاصة نحو : قل ذا مشفقاً ، ونحو .

(قالت وكنت رجلا فطينا)　　　(هذا لعمر الله اسرائينا)

فعمل قالت في هذا واسرائين مفعولين له وجملة وكنت رجلا فطينا حالية أواعتراضية على اختلاف فيها ونحو : أعجبني قولك زيداً منطلقا ونحو وأنت قائل بشراً كريما وقد تقدم في بحث تعريف الكلام مايفيدك هنا فتذكر .

مسألة — بدانكه أسباب تعدي فعل پنج است .

أول همزه باب أفعال مثل ، ذهب زيد واذهب زيداً .

دوم باء مثل ، ذهب زيد وذهب بزيد .

سوم تضعيف عين باب تفعيل مثل ، فرح زيد وفرحت زيدا .

چهارم الف باب مفاعله مثل ، سار زيد وسايرت زيداً .

پنجم سين باب استفعال مثل ، خرج زيد واستخرجت زيدا .

اذا عرفت ذلك فاعلم ان الفعل ان كان لازما فبهذه المذكوات يتعدى الى مفعول واحد وان كان متعديا لمفعول واحد فبها يتعدى الى مفعول آخر يتقدم على المفعول الذى كان قبله كما يأتي مثاله في قول الناظم : وان تعديا لواحد الخ وان كان متعديا لمفعولين فيتعدى الى ثالث يتقدم على المفعولين كانا قبله كالكاف : في يريكهم وأراكهم وكعمراً في ، اعلم زيد عمرا بشرا كريما .

قال الرضى تدخل الهمزة على فعلين من جملة الافعال المتعدية الى اثنين وهما من افعال القلوب اعنى اعلم وارى وعند الاخفش تنقل بالهمزة باقى افعال القلوب فيزيد بسبب الهمزة مفعول اخر موضعه الطبيعى قبل المفعولين لان معنى الهمزة المعدية حمل الشيء على اصل الفعل فمعنى اعلمتك زيدا منطلقا حملتك على ان تعلم زيدا منطلقا فلابد ان يذكر او لا المحمول ثم يذكر متعلق أصل الفعل وهو المحمول عليه لان المحمول عليه معنى قائم بذلك المحمول والعادة جارية بان يذكر الذات اولا ثم اللفظ الدال على المعنى القائم بها كما في المبتدء والخبر والحال وذي الحال والوصف والموصوف وكذلك في نحو احفرت زيدا النهر اى حملته على حفر النهر انتهى .

فالمفعول الاول في المتعدى الى الثلثة ثالث زمانا وان كان أولا مكانا

والثاني فيه اول زمانا لانه في الاصل كان مبتدأ وان صار بعد تعدي الفعل الى الثلاثة ثانيا مكانا والثالث فيه ثان زمانا لانه في الاصل خبر للثاني وان صار بعد تعدى الفعل الى الثلاثة ثالثا مكانا فاحفظ ذلك فانه يفيدك فيما سيأتي في باب النائب عن الفاعل عند قول الناظم في باب ظن وارى المنع اشتهر ، فتحصل بما ذكرنا ان أرى وأعلم المتعديين لمفعولين يتعديان الى ثلاثة مفاعيل اذا صارا بادخال همزة التعدية عليهما ارى واعلم نحو ، اذ يريكهم الله في منامك قليلا ولو اراكهم كثيرا لفشلتم فعدي يرى وهو مضارع ارى الى ثلاثة مفاعيل اعني الكاف وهم و قليلا وكذلك ارى عدى الى ثلاثة مفاعيل اعنى الكاف وهم وكثيراً وكذا اعلم وهو واضح ومعناي ، اعلمت زيداً بشرا كريما ، چنين ميشود كه دانا كردم زيد راكه بشر كريم است ومعناى ، اراني الله زيدا عادلا چنين ميشود كه در خواب· خداوند بمن فهماند كه زيد عادل است فاستخرج منه معنى الآيتين .

مسألة — هر حكمى كه براى دو مفعول علمت واخواتش ثابت بود مطلقا كه عبارت است از الغاء وتعليق از دو مفعول وحذف دو مفعول يايكي از دو مفعول جميع اين احكام براى مفعول دوم وسوم از مفاعيل ثلاثه باب ارى واعلم ايضا ثابت ومحقق است مثل ، البركة اعلمنا الله مع الاكابر ، كه اعلم در وسط مفعول دوم وسوم مكاني واقع شده لذا ملغى شده زيراكه در اصل ، اعلمنا الله البركة مع الاكابر ، بوده ومثل وانت اراني الله امنع عاصم ، كه ارى ايضا در وسط مفعول دوم وسوم مكاني واقع شده لذا ملغى شده زيراكه در اصل ، اراني الله اياك امنع عاصم ، بوده پس از ان اياك مقدم شد

ومبتدا قرار داده شد لذا نصبش بدل برفع شد این دو مثال برای الغاء اعلم واری میباشد اما مثال تعلیق مثل اعلمت زیدا لعمرو قائم ومثل ، اراني الله في منامي لزيد عادل ، اما مثال حذف مفعول دوم وسوم پس میگوئی ، اعلمت زیدا بحذف دو مفعول درجائی که قرینه خاصه بر دو مفعول محذوف موجود باشد مثل اینکه کسی بگوید هل اعلمت زیداً بشراً کریماً وتو در جواب بگوئی ، نعم اعلمت زیداً ، که سؤال سائل قرینه بر دو مفعول میشود این بود حکم مفعول دوم وسوم از حیث الغاء وتعلیق وحذف اما مفعول اول از سه مفعول پش جائز نیست الغاء او ونه تعلیق فعل از او زیرا که مفعول اول اری واعلم بمنزله مفعول اول باب اعطیت میباشد ودر مفعول اول باب اعطیت نه الغاء جائز است ونه تعلیق ولکن جائز است حذف مفعول اول اقتصارا وسیجيء المراد منه في المسألة الآتية وهم چنین جائز است حذف هر سه مفعول لدليل ای اختصارا وسیجيء المراد منه ایضا في المسألة الآتية ذکر کرده ناظم این جواز حذف هر سه مفعول را در شرح تسهیل ونقل کرده ابو حیان که سیبویه رایش رفته بسوی اینکه واجب است ذکر هر سه مفعول اگر قرینه نباشد فتامل ،

مسألة — بدانکه اقتصار در اصطلاح عبارت است از اینکه فعل متعدي لواحـــد بمنزله قاصر یعنی لازم قرار داده شود مثل ، کلوا واشربوا ، اي یجوز لكم الاكل والشرب من غير نظر الى مايؤكل ، یااینکه متعدي لاثنين بمنزله متعدي لواحد قرار داده شود مثل هو الواهب المائة الرتاعا ، من غير نظر الى الموهوب له ومثل ، زید یعطي الفقراء من غير نظر الى ما يطعيه للفقراء من الطعام واللباس والدراهم

والدنا نيزويا اينكه متعدي لثلاثة بمنزله متعدى لاثنين قرارداده شود وقول شارح ويجوز حذفه مع ذكر المفعولين اشاره بهمين صورت است وممكن است متعدى لثلاثة بمنزله متعدي لواحد قرار داده شود مثل ، أعلمت زيداً وممكن است متعدي لثلاث بمنزله لازم قرار داده شود مثل اعلمت ودر جميع اين صور شرط است كه قرينه بر محذوف نباشد والا اقتصار ناميده نميشود بلكه حذف با قرينه را اختصار مينامند زيرا محذوف مراد است ودر تقدير است والمقدر كالمذكور بخلاف الاقتصار لأن الفعل بعد التنزيل لا يحتاج الى ما كان محتاجاً اليه بدون التنزيل فعلم من ذلك ان في اطلاق الحذف على مالم يذكر مسامحة ظاهرة اذ الظاهر من الحذف ان الفعل محتاج الى المحذوف وفي التنزيل ليس كذلك والتنزيل باب واسع له فوائد كثيرة ذكرت في علم البيان منصلا فاتضح من جميع ماذكرنا ان القول بأن الاقتصار عبارة عن الحذف من غير دليل مسامحة في مسامحة اذ لا حذف هنا حتى يقال انه بلا دليل ولكن لايذهب عليك ان بين مفهوم قوله ويجوز حذفه مع ذكر المفعولين اقتصارا وبين منطوق قوله وكذا حذف الثلاثة لدليل شبه تناقض يدفع بان المراد من الحذف في الاول كما صرح الحذف اقتصارا اى تنزيل الفعل بمنزلة الفعل المتعدى للمفعول الواحد والمراد من الحذف في الثاني الحذف اختصارا اى ابقائه على ماكان عليه من التعدية الى الثلاثة فتامل .

مسألة — وان تعديا أي علم وارى لواحد بلا همزة بأن كان راي بمعنى ابصر وعلم بمعنى عرف فلاثنين به اي بالهمزة توصلا فيقدم المفعول الذي تعديا اليه بالهمزة نحو ، اريت زيداً عمراً ! كه در اصل

رایت عمراً بود یعنی دیدم عمرو را وپس از ان بسبب همزه اریت زیدا عمرا شد یعني نشان دادم زید را عمر را یعنی بزید کفتم که اینست عمرو ومثل ؛ اعلمت بشراً بکراً ، که در اصل علمت بکراً بود یعنی شناختم بکر را پس از ان بسبب همزه اعلمت بشرا بکرا شد یعنی شناساندم بشر را بکر را یعنی بکر را برای بشرمعرفي کردم تا اینکه بشر بکر را بشناسد ولکن بیشتر ومحفوظ در کتب لغة وهمچنین در استعمال فصحاء در این علم که بمعنای عرف است تعدیه اوست بسبب تضعیف عین الفعل مثل ، وعلم آدم الأسماء کلها ومتعدي شدن این علم بسبب همزه از جهة قیاس است نه از جهت سماع از عرب زیرا که متعدي شدن این علم بسبب همزه در کلام فصحاء شنیده نشده بنابر انچه که اختیار کرده ناظم او را درشرح تسهیل که نقل متعدي لواحد بد ومفعول بسبب همزه قیاسی است نه سماعی خلافا لسیبویه چونکه سیبویه ادعای سماع کرده ولم یثبت ما ادعاه .

مسألة — قد ظهر من مطاوي ما تقدم ان الفعل المتعدي على ثلاثة اقسام سواء کان المتعدي بنفسه او بسبب من الاسباب الخمسة المذکورة فيما سبق .

الاول مايکون متعدياً لواحد کضرب وعلم بمعنى عرف ونحوهما.

الثاني مايکون متعدياً الى اثنين وهو على قسمين ، الاول ما کان مفعوله الثاني غير الاول نحو ، اعطيت زيدا جبة ; ونحو اعلمت بمعنى عرفت واريت بمعنى ابصرت ، والثاني ما کان مفعوله الثاني عين الاول من حيث المصداق نحو ، علمت بمعنى تقينت واخواته .

الثالث ما كان متعدياً الى ثلاثة مفاعيل نحو اعلمت واريت من العلم بمعنى اليقـــين والرؤيا في النوم اذا عرفت ذلك يظهر لك ان المفعول الثاني من مفعولي ارى واعلم المتعديين لهما بالهمزة كثاني مفعولي باب كسا في كونه غير الأول نحو ، اريت زيداً الهلال ، يعنى نشـــان دادم زيد را هـلال را فالهلال غـير زيد كما ان الجبة غيره في نحو ، كسوت زيداً جبة ، وكذلك يظهر لك ايضا ان المفعول الثاني منهما كثاني مفعولي كسا في جواز حذفه نحو اريت زيداً كما تقول كسوت زيـداً بخلاف المفعول الثاني من ارى بمعنى الرؤيا في النوم واعلم بمعنى اليقين والوجه في ذلك زائداً على ما ذكرنا في ما تقدم ان المفعولين في هذين بمنزلة الاسم الواحد لأن المفعول به الحقيقي مضمون المفعولين لانفسهما فلو حذف الثاني منهما كان كحذف بعض اجزاء ماهو المفعول به الا ان يدل دليل فحينئذ يجوز حذفهما معاً او احدهما كما تقدم لأن المحذوف لدليل كالمذكور وذلك بخلاف باب كسوت فانه يجوز فيه الحذف وان لم يكن دليل على المحذوف كما اوضحناه في بيان اقسام التنزيل فراجع وكذلك يظهر لك ايضا ان المفعول الثاني من المتعديين بالهمزة كثاني مفعول كسا في امتناع الغائه كما لايجوز الالغاء في المفعول الثاني من كسا فهو اي المفعول الثاني من ارى واعلم المتعديين لهما بالهمزة به اي بالثاني من مفعولي كسا في كل حكم من احكامه اي احكام الثاني من مفعولي كسا صاحب اتساع اي صاحب اقتداء واستثنى من هذه الكلية التعليق فانه جائز في ثاني ارى واعلم المتعدين الى مفعولين بالهمزة وان لم يجز في ثاني

مفعولي كما نحو رب ارنى كيف تحيي الموتى ، حيث علق ارني عن المفعول الثاني اعني جملة كيف تحيي الموتى .

مسألة — وكارى السابق في اول الباب خمسة افعال لانها تشتمل على معنى اعلم .

الاول نبأ الحقه بأرى سيبويه واستشهد بقوله :

نبئت زرعة والسفاهة كاسمها يهدي الي غرائب الاشعار

فنبئت ماض مجهول وتاء المتكلم نائب الفاعل وهو المفعول الاول وزرعة المفعول الثاني والسفاهة كاسمها جملة حالية وجملة يهدي الى غرائب الاشعار فى محل النصب المفعول الثالث ولكن المشهور فيها اي في نبأ تعديتها الى واحد بنفسها والى غيره بحرف جر .

والثاني ماالحقه به السيرافي وهو اخبر كقوله :

وما عليك اذا اخبرتني دنفاً وغاب بعلك يوما ان تعوديني

فأخبرت فعل ماض مجهول للمخاطبة من باب الافعال والتاء نائب الفاعل وهو المفعول الاول وياء المتكلم المفعول الثاني ودنفاً المفعول الثالث .

والثالث ما الحقه به ايضا السيرافي وهو حدث كقوله .

او منعتم ما تسئلون فمن حد ثتموه لـــه علينا العـــلاء

فحدثتمو فعل ماض مجهول للجمع المذكر المخاطب وتم نائب الفاعل وهو المفعول الاول وهاء الغائب المفعول الثاني والعلاء مبتدا مؤخر وله علينا خبر مقدم والجملة في محل النصب المفعول ، الثالث ومعناي بيت چنين است كه شما امتناع كرديد از خواهشهائى كه از شما شده بود پس كيست ان كسى كه بشما گفته شده باشد كه

انكس بر ما بر ترى داشته باشد خلاصه مقصود شاعر اينست كه‌چرا امتناع كرديد از قبول خواهشهائى كه ما زا شما كرديم كـه بيائيد بعد از اين باهم برادري وهمد ردى داشته باشيم مكر تا حال شنيده ايد كه كسى در زندكانى از ما بهتر باشد تاشما آزرو كنيد كه مثل انها باشيد حاصل اينكه اين آرزوبيجا است زيرا كه تا حال شنيده نشده كه كسي در زندكانى از ما بر ترى داشته باشد .

والرابع ما الحقه به ابو علي الفارسي وهو انبأ من باب الافعال كقوله :

وانبئت قيساً ولم ابله　　كما زعموا خير اهل اليمن

فانبئت فعل ماض مجهول وتاء المتكلم نائب الفاعـل وهو المفعول الاول وقيسا المفعول الثاني وجملة ولم ابـله حال وخير اهل اليمن المفعول الثالث .

والخامس خبر والحقه بأرى السيرافي ايضا كقوله :

وخبرت سوداء الغميم مريضة　　فأقبلت من اهلي بمصر اعودها

فخبرت فعل ماض مجهول وتاء المتكلم نائب الفاعل وهـو المفعول الاول وسوداء المفعول الثاني ومريضة المفعول الثالث .

قد تم بعون الله تعالى وحسن توفيقه الجزء **الأول** من شرحنا على البهجة المرضية الذي سميناه مكررات المدرس ويليه انشاء الله تعالى الجزء الثاني مبتدا بباب الفاعل وقد وقع الفراغ من نقله من السواد الى البياض ضحوة يوم الجمعة الثامن عشر من شهر صفر الخير من شهور السنة الخامسة والثمانين وثلاثمائة بعد الالف من الهجرة على هاجرها الف الصلاة والتحية وانا العبد المحتاج الى ربه الغني محمد علي بن مراد علي المدرس الافغاني ، والحمد لله اولاً وآخراً .

اعتــذار

بر نقاد بصير واهل فضل ودانش پوشيده نماند بر اينكه بعضى اغلاط غير مهم كه در الفاظ واقع شده دو جهت دارد جهت اول انكه بسيار با تعجيل در صدد اتمام بوديم از جهت خواهشهاى برادران اهـــل فضل وجهت ديگر كه علمت اصلي اين اغلاط است سانحه وارده بر استاد معظم وپدر روحاني جناب مصنف حفظه الله وايده للانجاز كه سبب انشغال گرديد وآميد واريم از ارباب فضيلة ودانش كه اغماض عين نموده واينجانب را مشمول عفو خود بفرمايند .

ميرزا اسحاق الحسيني

الغزنوي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وافضل صلواته وتحياته على اشرف الاولين والآخرين

محمد وآله الائمة الطاهرين ولعنة الله على اعدائهم اجمعين ابد الآبدين وبعد

فان جناب العالم الفاضل المهذب الكامل الصفي المعتمد الشيخ محمد علي العرويسي

دام تأييده ممن صرف عمره في تحصيل العلوم الشرعية باحثا فاحصا مجدا مجتهدا

وحضر عند جماعة من العلماء الاعلام حضور تفهم وتدبر وبلغ بحمد الله مرتبة من الاجتهاد

وله الثقة والاعتماد فهو مجاز مجاز عني في ما جاز ان يتصدى له المجتهدون وله ان يروي

عني جميع ما صح لي روايته من طرقي المقررة المنتهية الى اهل بيت العصمة عليهم السلام

واوصيه بما اوصاني به مشايخي الكرام واساتيذي العظام من سلوك طريق الاحتياط

والرجاء ان لا ينساني من صالح الدعوات ١١ ج ١ ١٢٦٤

الاحقر محمد علي الكاظمي الخراساني

مطبعة النعمان ـ النجف الاشرف تلفون ٢٠٩٧

مكررات المدرس

شرح السيوطي

لحجة الأسلام والمسلمين

الشيخ محمد علي المدرس الافغاني

الجزء الثاني

الطبعة الثانية وفيها زيادات مهمة

١٣٨٩ هـ ـ ١٩٦٩ م

مطبعة النعمان ـ النجف الاشرف تلفون ٢٠٩٧

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على خير خلقه محمد وآله الطيبين الطاهرين واللعن الدائم على اعدائهم أجمعين من الآن الى قيام يوم الدين. اما بعد فيقول العبد الفاني المحتاج الى رحمة ربه الغني محمد علي بن مراد علي المدعو بالمدرس الأفغاني ، هذا هو الجزء الثاني من كتابنا المسمى بمكررات المدرس في شرح البهجة المرضية اسأل الله العزيز القدير ان يوفقني لاتمامه انه على كل شيء قدير وبالاجابة جدير.

باب الفاعل

(هذا باب الفاعل وفيه المفعول به)

للفاعل عندهم تعريفات لافائدة في ذكرها وذكر مافيها من النقض والابرام ؛ فالأحسن ان نقتصر بذكر مافي الكتاب : (وهو) أى الفاعل في اللغة من أوجد الفعل ، وفي الاصطلاح ؛ (كما قال في في شرح الكافية ، المسند اليه فعل تام) سواء كان لازما ؛ كعقد ، او متعدياً كضرب (مقدم) على المسند اليه. (فارغ) عن ضمير الفاعل (باق على الصوغ الاصلي : او) اسند اليه (مايقوم مقامه) اى مقام فعل تام مقدم فارغ باق على الصوغ الأصلي ؛ (فالمسند اليه) بمنزلة الجنس (يعم) أى يشمل أربعة أشياء ، اعني (الفاعل والنائب عنه والمبتدء والمنسوخ الابتداء ، وقيد التام) بمنزلة الفصل الأول (يخرج) المنسوخ الابتداء أعني (اسم كان) وعسى قال ابن هشام في اول المواضع التى يعود الضمير فيها على متاخر لفظا ورتبة ولايدخل الناسخ على الفاعل (و) قيد التقديم بمنزلة الفصل الثانى (يخرج المبتدء) ، نحو زيد قام ؛ وفيهما اشكال سنذكره ؛ (و) قيد (الفراغ) بمنزلة الفصل الثالث ؛ يخرج الزيدان في نحو ، يقومان الزيدان ؛ لأن الفعل المسند اليهما وان كان مقدماً لكنه ليس فارغامن الضمير ؛ وفيه ايضا الاشكال الذي سنذكره ؛ (و) قيد (بقاء الصوغ الاصلي) بمنزلة الفصل الرابع (يخرج النائب عن الفاعل) ؛ وهذا يحتاج الى توضيح سنذكره ؛

(وذكر مايقوم مقامه يدخل فاعل اسم الفاعل والمصدر واسم الفعل والظرف وشبهه ; واو ، فيه) أى في التعريف (للتنويع لا للترديد): فلا يستشكل بأن الترديد في التعريف موجب للاجمال المنافي للغرض من التعريف اعنى التعيين .

استشكل في دخول المبتدء من نحو زيد قام بأن الفعل لم يسند الى المبتدء ؛ بل الجملة اسندت اليه فلا يحتاج اخراجه الى قيد التقديم لأنه خارج بنفسه ، واجيب بأن الاسناد الى ضمير شيء اسناد اليه حقيقة ؛ ولا يخفي مافيه من التعسف .

واستشكل أيضا في دخول الزيدان من نحو ، يقومان الزيدان بأن المراد من التقديم ماكان واجبا بسبب وصفه العنوانى والخبر ليس واجب التقديم بسبب وصفه العنوانى ؛ اى كونه خبراً مع ان الفعل في يقومان كما قلنا ليس مسنداً الى الزيدان ؛ فلا يدخل يقومان في التعريف حتى يحتاج الى الاخراج .

ثم اعلم انهم اختلفوا في الصيغ الأصلية للفعل ، فقال بعضهم هي ثلاث ؛ الأول ماكان بفتح العين ، كضرب ، والثانى ماكان بضم العين ، كشرف ، والثالث ماكان بكسر العين ، كعلم ، والفاء في الجميع مفتوح ؛ وزاد بعضهم ماكان بضم الفاء وكسر العين ؛ اى الفعل المبني للمفعول ، والصحيح انه ليس بأصل وانما هو مغير من فعل الفاعل ; واحتج ذلك البعض بأنه جائت أفعال لم ينطق لها بفاعل أصلا ، كزهى الرجل ولو كان فرعاً للزم أن لايوجد الا حيث يوجد الأصل ، ورد هذا الاحتجاج بأن العرب قد يستغني بالفرع عن الأصل ؛ ألا ترى انه قد جات جموع لم ينطق لها بمفرد ، كمذاكير ونحوه ، وهي لاشك

ثوان عن المفردات : هذا مايذكره الشارح في اوائل باب التصريف نقلناه هنا بأدنى تغيير لتوضيح قوله ، وبقاء الصوغ الأهلي يخرج النائب عن الفاعل وللتنبيه على ان اخراجه على قول الاكثر لا الكل (و) قد (ذكر المصنف للنوعين) اى لما اسند اليه الفعل وما اسند اليه مايقوم مقامه (مثالين فقال الفاعل) الاسم (الذي كمرفوعي) قولك (اتى زيد منيرا وجهه نعم الفتى و) انما (مثل بهذا المثال اعلاما) بامرين الاول (بانه لافرق في الفعل بين المتصرف) نحو اتى (والجامد) نحو نعم والثانى انه لافرق في الفاعل بين ان يكون مرفوعا لفظا نحو زيد ووجهه وبين ان يكون مرفوعا تقديرا نحو فتى وكذلك اذا كان مرفوعا محلا كما يصرح بذلك بعيد هذا .

(وحصره) اى حصر المصنف (الفاعل في مرفوعى ماذكره) في المثال (اما جرى على الغائب) لا الكلية (لاتيانه مجرورا بمن اذا كان نكره بعد نفى اوشبهه كما جائنى من احد وبالباء في نحو كفى بالله شهيدا .

قال الشيخ عبد القاهر في اخر اسرار البلاغة ان الاسم الداخل عليه الباء في نحو كفى بزيد فاعل كفى ومحال ان تعدى الفعل الى الفاعل بالباء او غير الباء ففى الفعل من الاقتضاء للفاعل مالاحاجة معه الى متوسط وموصل ومتعد انتهى وسياتى في باب حروف الجر فائدة الحروف الزائدة في كلام انشا الله .

(او ارادة للاعم من مرفوعى اللفظ والمحل) فيكون جريا على الكل فيدخل الاقسام كلها .

وليعلم انه قد جاء في بعض اللغات الفاعل منصوبا والمفعول مرفوعا

نحو خرق الثوب المسمار برفع الثوب ونصب المسمار ونحو كسر الزجاج الحجر برفع الزجاج ونصب الحجر لكنه شاذا ومن باب القلب وقد ياتى كلاهما مرفوعين كقوله .

ان من صاد عقعقاً لمشوم كيف من صاد عقعقان وبوم

حيث رفع الفاعل وهو الضمير المستتر في صاد والمفعول وهو عقعقان لكن في هذا المثال للتأمل مجال لولا بوم .

مسألة — قد يجر الفاعل باضافة المصدر اليه كما يجيىء في باب اعمال المصدر عند قول الناظم وبعد جره الذي اضيف له كمل بنصب او برفع عمله مثل ، لولا دفع الله الناس بعضهم ببعض .

مسألة — (ولابد بعد فعل من فاعل وهى اعني البعدية مرتبته فلا يتقدم على الفعل) لوجهين :

الأول لانه (كالجزء) من الفعل لشدة اتصاله بالفعل كما بين في علم الصرف في اسكان اللام في نحو ضربت فكما لا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها كذلك لا يجوز تقديم الفاعل على فعله .

والثانى ماذكرناه في اول بحث المبتدء وحاصله ان تقديم الفاعل على الفعل موجب للبس بينه وبين المبتدء لانك اذا قلت ، زيد قام ، وكان تقديم الفاعل جائزاً لم يدر المخاطب اردت الاخبار عن زيد بجملة قام وفاعله المستتر : أم أردت اسناد قام خالياً عن الضمير الى زيد على انه فاعل ؛ ولاشك ان بين المعنيين فرقاً ! فان الجملة على الأول اسمية تدل على الثبوت المؤكد بسبب تكرر الاسناد كما بين في علم المعانى ؛ وعلى الثانى فعلية تدل على الحدوث وهذا الفرق مما يبني عليه اغراض وفوائد مهمة يجب مراعاتها عند الفصحاء الذين كلامهم

مدارك لاثبات القواعد اللفظية فيجب دفع اللبس بالتزام تأخيره عن فعله ومع ذلك كله قال بعضهم بجواز تقديم الفاعل على فعله بعد ؛ ان واذا ؛ فيجعلون مدخولهما فاعلا للفعل المتأخر في نحو ، وان احد من المشركين استجارك ، واذا السماء انشقت .

(فان ظهر) الفاعل (في اللفظ) سواء كان اسماً ظاهراً نحـو ، قام زيد) ، ام ضميراً بارزاً (نحو ، الزيدان قاماً ، فهو) اى الفاعل (ذاك) الظاهر والظاهر عندهم قسمان الظاهر بالمعنى الاخص وهومالم يكن ضمير او الظاهر بالمعنى الاعم وهو مايشاهد بالعين ويسمع والمراد بالظاهر هنا هو المعنى الثانى ولذلك اتى بالمثالين فتدبر جيدا ؛ (والا) أى وان لا يظهر الفاعل بالمعنى المتقدم (فهو) (ضمـير استـتر) في الفعل (راجع اما لمتقدم) (مذكور) لفظاً (نحو ، زيد قام) ، (ونحو) ، (هند قامت ، او) راجع (لما دل عليه الفعل) الرافع للضمير المستتر على الفاعلية (نحو ، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن ، اى ولا يشـرب الشارب او) راجـع (لما دل عليه الحـال المشاهدة أى الحاله التى ترى وتشاهد (نحو ، كلا اذ بلغت التراقي ، اى بلغت الروح فحالة المحتضر التى يريها الحاضر عنده تدل على ان الضمير المستتر في بلغت راجع الى الروح .

قاعدة — (قالوا لا يحذف الفاعل) وحده (اصلا عند البصريين؛ واستثنى بعضهم صورة ؛ وهي فاعل المصدر ، نحو سقيا ورعيا ، وفيـه نظر) ؛ لانا لا نسلم ان الفاعل هنـا محذوف لأن الجامـــد اذا اؤل بالمشتق يستتر فيه الضمير كما تقدم في باب المبتـدء والخبر عند قـول الناظم ، وان يشتق فهو ذو ضمير مستكن فالمصدر أولى فاستتار الضمير

فيه لأنه مشتق عند بعض ؛ وأصل له عند بعض آخر ؛ كما سيأتي في المفعول المطلق عند قول الناظم ، وكونه أصلا لهذين انتخب ، وقد ذكر في وجه النظر وجه آخر أيضا وقال في حاشية المغنى في باب الجهات التى يدخل الاعتراض على المعرب عند قول المصنف وقال هشام والكسائى والسهيلى في نحو ضربني وضربت زيدا ان الفاعل محذوف لا مضمر ان شبهتهم في ذلك قول الشاعر .

وهل يرجع التسليم او يكشف العمى　　ثلاث الاثا في والرسوم البلاقع

وذلك انه على تقدير اعمال الثانى يجب ان يقول يرجعن وعلى تقدير اعمال الاول يجب ان يقول يكشفن ولم يقل ذلك فلزم حذف الفاعل اما من الاول او الثانى .

(وقد استثنيت) بالمبنى للمفعول (صورة اخرى وهى فاعل فعل الجماعة) المذكرين (المؤكد بالنون) سـواء كانوا غائبين نحو ، لا يضربن ، معلوماً ومجهولا ونحو ، ليضربن ، أيضاً معلوماً أم مخاطبين نحو ، لتطلبن مجهولا ونحو اضربن ، ولا تضربن ، معلوماً ومجهولا ولا فرق في هذه الأمثلة بين الثقيلة والخفيفة ؛ (فان الضمير في) جميع هذه الامثلة (يحذف) لالتقاء الساكنـين (وتبقى ضمة دالة عليه وليس) الضمير (مستتراً) في الفعل (كما سيأتى بيانه في باب نونى التأكيد ؛ ولا يخفى عليك ان فعل المفرد المؤنث المخاطبة المؤكد بالنون كذلك ؛ فلا وجه لعدم استثنائه .

مسألة — مجموع الصور المستثناة من القاعدة اثنى عشرة ؛ الاولى والثانيـة ماذكره الشارح ؛ الثالثة فاعل الفعل المكفوف بما نحو ، طالما وقلما ، **الرابعة فاعل كان** الزائدة ونحوه ، الخامسة فاعل المصدر

غير سقياً ورعياً نحو ، أو اطعام في يوم ذي مسغبة ، السادسة الفاعل الذي يكون حرف مد وقد اتصل به ساكن نحو ، أضربا القوم وأضربوا الرجل ، ويمكن ادخال الصورة الثانية المستثناة في الكتاب وما زدناه فيها ، السابعة الفاعل الذى وقع مستثنى منه للاستثناء المفرغ نحو ، ماقام الازيد ، الثامنة فاعل بعض اسماء الافعال نحو ، شتان بين زيد وعمر ، التاسعة فاعل الفعل المكرر ، العاشرة فاعل فعل التعجب نحو أبصر في قوله تعالى ، اسمع بهم وأبصر ، الحادية عشرة فاعل فعل المجهول واسم المفعول ، الثانية عشرة مازدناه وزاد بعضهم صورة اخرى وهي فاعل الفعل المهمل في باب التنازع على بعض المذاهب ونسب هذا المذهب هناك الى الكسائي :

عبارة الشارح في النسخة الموجودة عندي هكذا : وهي فاعل الفعل الجماعة المؤكدة بالنون : ولم يظهر لي وجه لدخول اللام على لفظ الفعل مع كونه مضافا الى لفظ الجماعة : وكذا لم يظهر لي وجه للحوق التاء في لفظ المؤكدة فعليك بالتأمل في العبارة لعله يظهر لك وجه صحيح لتصحيح هذه العبارة غير مسألة كسب المضاف : لان شرطه غير موجود في المقام . واما المفعول فقد يستغنى عنه الفعل من حيث هو فعل وان كان الفعل المتعدى يحتاج اليه تعقلا وجودا كاحتياجه الى الفاعل بخلاف الفاعل وهذا القدر من الفرق كاف في جواز حذفه دون الفاعل وقد يحذف الفعل والفاعل معا جوازا اذا وقعا بعد حروف الجوابية نحو قولك نعم في جواب من قال ، أقام زيد ، أي نعم قام زيد .

(وجرد الفعل من علامة التثنية والجمع اذا ما اسند) الفعل (لاثنين) اى الى فاعلين (ظاهرين او جمع ظاهر كفاز الشهداء او

قام اخواك او جائت الهندات هذه هي اللغة المشهورة)وعليها جاء التنزيل كقوله تعالى قال رجلان وقال الظالمون وعللوا ذلك بانه لو لم يجرد لوجب ان يقال في الامثلة المتقدمة قالا رجلان وقالوا الظالمون وفازوا الشهداء وقاما اخواك وقمن الهندات مثلا فيشتبه الفاعل بالمبتدء المؤخر والفعل بالخبر المقدم اذ يتوهم كونه جملة ومال هذا الاشتباه الى اشتباه الجملة الفعلية بالجملة الاسمية والى اشتباه الاسناد المؤكد بالاسناد غير المؤكد؛ فيجب دفع الاشتباه بتجريد الفعل من علامة التثنية والجمع لما تقدم في بعدية مرتبة الفاعل عن فعله ؛ والاشتباه الثاني موجود فيما كان المسند شبه فعل نحو ، اقائمان أخواك ، واقائمون الرجال ، واقائمات الهندات لان الوصف المتحمل للضمير قريب من الفعل المتحمل للضمير في تكرر الاسناد الموجب للتاكيد فيجب تجرده لدفع الاشتباه الثاني لأن الاول لا يتوهم فيه .

واستشكل في المقام بان الاشتباه جار في كثير من الموارد كنعم الرجل زيد وافى الله شك ومثل اقائم زيد ، ونحوها مما يجده المتتبع في كلامهم لكنه مردود بأن رفع الاشتباه واجب اذا أمكن ؛ وفي الأمثلة المذكورة ونحوها لا يمكن كما لا يخفى على المتأمل المطلع على القواعد مع الدقة والاتقان .

(وقد لا يجرد) الفعل من علامة التثنية والجمع (بل تلحقه)
وليست حينئذ ضميرا ؛ بل (حروف دالة على التث
الدالة على التأنيث ؛ ويقال) حينئذ (سعدا وسعدوا ، والحال
الفعل الذي لحقته هذه العلامة للظاهر بعد مسند ومنه قوله
عليه وآله ، يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة

يتعاقبون حيث لحقته علامة جمع المذكر مع كونه مسندا الى الاسم الظاهر اعني ملائكة قال ابن هشام في حرف الواو الثاني عشر واو علامة المذكرين في لغة طي وازدشنوءة او بلحارث ومنه الحديث يتعاقبون الخ وقوله يلومونني في اشتراء النخيل قومي وكلهم الوم وهي عند سيبويه حرف دال على الجماعة كما ان التاء في قامت حرف دال على التأنيث وقيل هي اسم مرفوع على الفاعلية ثم قيل ما بعدها بدل منها وقيل مبتدء والجملة خبر مقدم وكذا الخلاف في نحو قاما اخواك وقمن نسوتك انتهى ومنه (قول بعضهم أكلوني البراغيث) قال في حاشية المختصر فيه خمسة اوجه اولها البراغيث فاعل والواو زائد دال على انه فعل جمع والثاني البراغيث مبتدء والفعل خبره مقدم عليه والثالث ان الفاعل في اكلوني مستكن والواو زائدة والبراغيث بدل والرابع الواو فاعل اكلوني والبراغيث بدل من الواو بدل الكل والخامس الواو فاعل ايضا والبراغيث عطف بيان انتهى .

وقال ابن هشام وقد تستعمل الواو لغير العقلاء اذ انزلوا منزلتهم قال ابو سعيد نحو اكلوني البراغيث اذ وصفت بالاكل لا بالقرص وهذا سهو منه فان الاكل من صفات الحيوان عاقلة وغير عاقلة وقال ابن الشجري عندي ان الاكل هنا بمعنى العدوان والظلم انتهى ومنه (قول الشاعر ؛ وقد اسلماه مبعد وحميم) ومنه (قوله ، القحنها غر السحائب) الشاهد فيهما غير خفي .

وليعلم انه ليس الحاق العلامة عند من يلحقها بالفعل المسند الى الظاهر واجبا بخلاف علامة التأنيث فانها تجب في بعض الموارد كما سيجيء ؛ والوجه في ذلك ان احتياج الفعل الى علامة التأنيث أقوى

من احتياجه الى علامتهما ؛ لأن الفاعل قد يكون بلا علامة لفظي ؛ كزيد اذا كان اسم امرأة ؛ وكهند فانه مشترك بين المذكر والمؤنث ؛ فاذا ذكر الفعل بدون علامة التأنيث لم يعلم مؤنث فاعله أم مذكر ؛ واما التثنية والجمع ؛ فلا يحتمل فيهما غيرهما اذا كانا ظاهرين الا في صورة نادرة وهي ما اذا صارا علمين لمفرد والنادر كالمعدوم (ويرفع الفاعل فعل اضمر) اي قدر (تارة جوازا) وذلك في مواضع ثلاثة ؛

الاول ؛ (اذا اجيب به) أي بالفعل (استفهام ظاهر) وبعبارة اخرى اذا كان الفعل جوابا عن سؤال مذكور نحو (زيد، في جواب ، من قرأ) فالتقدير ، قرأ زيد ، وانما قدر الفعل دون الخبر وان كان مقتضى مطابقة السؤال والجواب ؛ تقدير الخبر لوجهين : الأول ان تقدير الخبر يوجب كثرة الحذف وتقدير الفعل يوجب قلته والتقليل في الحذف اولى لأن الحذف خلاف الاصل والثاني ان السؤال وان كان ظاهره الاسمية لكنه فعلية معنى اذ معنى من قرأ هل قرأ زيد ام قرأ عمر وهكذا

الثاني ؛ اذا اجيب به استفهام (او مقدر) وبعبارة اخرى اذا كان الفعل جوابا عن سؤال مقدر (نحو يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال ببناء يسبح (للمفعول) وله نائب عن الفاعل ورجال فاعل فعل محذوف وهو جواب عن سؤال مقدر نشأ من الكلام فكأنه لما قيل يسبح له فيها بالغدو والآصال فسئل وقيل من يسبحه فقيل رجال بحذف فعله وهو يسبحه بقرينة يسبح المذكور الذي هو منشأ للسؤال المقدر .

الثالث (او اجيب به نفي كقولك لمن قال لم يقم أحد بلى زيد) اي بلى قام زيد والكلام في تقدير الفعل في الثاني والثالث دون الخبر هو الكلام في الاول مع ان المطابقة بين السؤال والجواب موجودة في

الثالث .

(و) يرفع الفاعل فعل اضمراي قدر (تارة وجوبا) وذلك (اذا) حذف الفعل ثم (فسر) المحذوف (بما بعده) اي بما بعد الفاعل لرفع الابهام الحاصل من حذف الفعل فحينئذ يجب حذف المفسربالفتح اذ لو ذكر لم يبق المفسر بالكسرعلى وصفه العنواني اعني المفسرية فيصير حشوا (كقوله سبحانه وان احد من المشركين استجارك) فحذف الفعل من احد وجوبا لوجود مفسره وهو الفعل المذكور ولا يجوز ان يكون احد مبتدأ لامتناع دخول أداة الشرط على الجملة الاسمية عند اكثر المحققين .

فان لهم في نحو ، وان احد من المشركين استجارك ، ونحو اذا السماء انشقت . أقوالا ثلاثة

الاول : ان الاسم المرفوع بعدهما فاعل للفعل المحذوف المفسر بالمذكور وهذا هو ما اختاره الشارح .

الثاني : انه فاعل لنفس الفعل المتأخر المذكور في الكلام كما أشرنا اليه فيما تقدم .

الثالث : انه مبتدأ والفعل المذكور بعده خبر له .

(وتاء تانيث ساكنة تلى الفعل الماضي) اي تلحق باخره بلا فصل (دلالة) اي للدلالة (على تانيث فاعله اذا كان) الفعل الماضى (لانثى ولا تلحق) التاء الفعل (المضارع لاستغنائه بناء المضارعة) الداخلة على اوله (ولا) تلحق التاء فعل (الامر) المؤنث المخاطبة (لاستغنائه) اي فعل الامر(بالياء) الضمير مثال المضارع تقوم هند وهند تقوم مثال الامر قومي يا هند ويا هند قومي واما مثال الفعل الماضي فهو قوله(كابت

هند الاذى) وليعلم ان التاء ليست بلازمة مطلقا كما اشار اليه بقوله (وانما تلزم) وتجب (هذه التاء) بالفعل في موضعين : الاول اذا كان ما تلحقه التـــاء (فعل مضمر : اي فعلا مسندا اليه) اي الى الضمير (سواء كان مضمر مؤنث حقيقي او) كان مضمر مؤنث (مجازي)لكن يشترط حينئذ ان يكون الاسـناد الى ضمير (متصل به) اي بالفعل (نحو هند قامت والشمس طلعت بخلاف المنفصل نحو هند ما قام الا هي) فلا يجب الالحاق حينئذ وان كان الضمير راجعا الى للمؤنث الحقيقي كالمثال المذكور بل ترك الالحاق افضل كما يأتي عن قريب (وشذ حذفها) اى حذف التاء (في) الضمير (المتصل) بالفعل (في الشعر كما سياتي) في قوله فلا مزنة الخ .

والثاني (او) كان ما تلحقه التاء (فعلا مسندا الى ظاهر) مؤنث حقيقي اي (مفهم ذات حر : اي صاحبة فرج) ولذلك (يعبر عنـه بالمؤنث الحقيقي نحو قامت هند بخلاف المسند الى ظاهر مؤنث غــير حقيقي نحو طلعت الشمس فلا تلزمه اي الفعل التاء .

واعلم ان كل ما كان صاحب فرج مؤنث حقيقي والفرج مذكر كما ان كل ما كان ذا خصية مذكر والخصة مؤنث .

ولفظ حر بكسر الحاء اصله حرح فحذفت لامه معناه المحل المخصوص المعبر عنه : بالكاف والسين : كما في نصاب الصبيان والفرج أعم منـه استعمالا (وقد يبيح الفصل بين الفعل والفاعل بغير الا ترك التـاء في فعل مسند الى ظاهر مؤنث حقيقي) سواء كان الفاصل اسما ظاهرا (نحو اتى القاضي بنت الواقف) او ضميرا كقوله :

(ان امرء غره منكن واحدة بعدي وبعدك في الدنيا لمغرور)

(والاجود فيه) اي فيما كان الفصل بغير الا (اثباتها) بقرينة تفضيل الحذف في المسألة الآتية على الاثبات .

(والحذف للتاء من فعـل مسند) في الظاهر (الى ظاهر مؤنث حقيقي مع فصل بين الفعل والفاعل بالافضل على الاثبات كما زكى الا فتاة ابن العلا اذا الفعل في المعنى) اي الحقيقة (مسند الى مذكر) محذوف هو المستثنى منه (لان تقديره ما زكى احد الا فتاة ابن العلا ومثال الاثبات قوله :

ما برئت من ريبة وذم   في حربنا الا بنات العم

اعلم انهم اختلفوا في المستثنى المفرغ اذا كان المستثنى فيه مؤنثـا على قولين

الاول ؛ لن الحاق التاء وعدمه جائزان مع أفضلية الحذف وهذا هو المختار عند الناظم .

والثاني ؛ ان حذف التاء واجب لا يجوز العدول عنه الا في الضرورة لان الفاعل ليس هو المذكور بعد الا ؛ بل الفاعل في الحقيقة هو المستثنى منه المحذوف وهو مذكر مثلا اذا قبل ما جاءني الا هندفالتقدير ما جاءني احد الا هند فيجب حذف التاء لان الفاعل مذكر لا مؤنث .

(والحذف للتاء من فعل مسند الى ظاهر مؤنث حقيقي ؛ قد ياتي بلا فصل حكى سيبويه عن بعضهم قال فلانة) فحذف التاء من الفعل اعني قال : مع كون فاعله المؤنث الحقيقي اعني ؛ فلانة ، غير منفصل عنه ووجهه بعضهم بأن فلانة ليس مؤنثا حقيقيا لانه ليس دالا على المرأة نفسـها .

لان المراد به كما يظهر من كلام الرضي في بحث العلم لفـظ يدل

على المرأة : كهند وفاطمة ، ونحوهما من الاسماء (والحذف مع الاسناد الى ضمير المؤنث ذي المجاز وهو الذي ليس له فرج في شعر وقع قال عامر الطائي :

(فلا مزنة ودقت ودقها ولا ارض ابقل ابقالها)

الشاهد في : ابقل حيث لم تلحقه التاء وفيه ضمير راجع الى المؤنث المجازي اعني : الارض ولكن (حمله ابن فلاح في الكافية على انه اي الضمير المستتر في ابقل (عائد الى) مضاف (محذوف اي ولا مكان ارض ابقل والضمير في ابقالها للارض) فتدبر .

اعلم ان الجمع على ستة اقسام الاول جمع المذكر السالم بالمعنى الاعم وهو ما جمع بالواو او الياء والنون مطلقا اى سواء تغير بناء مفرده ام لا .

والثاني جمع المذكر السالم بالمعنى الاخص وهو ما جمع بالواو او الياء والنون ولم يتغير بناء مفرده اصلا .

والثالث جمع المؤنث السالم بالمعنى الاعم وهو ما بتاء والف قد جمع مطلقا كالاول .

والرابع جمع المؤنث السالم بالمعنى الاخص وهو ما بتاء والف قد جمع وكان كالثاني .

والخامس جمع المكسر بالمعنى الاعم وهو الذي تغير بناء مفرده وان كان مع الواو او الياء والنون او مع الالف والتاء .

والسادس جمع المكسر بالمعنى الاخص وهو الذي تغير بناء مفرده ولم يكن مع ما ذكر .

(و) اذا عرفت ذلك فاعلم ان (التاء مع فعل مسند الى جمع سوى

السالم من مذكر وهو) اي السوى (جمع التكسير) بالمعنى الاخص بقرينة قوله والبنون جرى الخ (وجمع المؤنث السالم) بالمعنى الاعم بقرينة قوله هذا مقتضى اطلاقه الخ فتامل (فيجوز (اثباتها) اي التاء (نحو قالت الرجال) مثال للجمع المذكر المكسر بالمعنى الاخص ونحو (قامت الهندات) مثال للجمع المدنث السالم بالمعنى الاخص واما مثال الجمع المؤنث السالم بالمعنى الاعم فمثل جاءت البنات كما يشير اليه الشارح عن قريب واعلم ان لحوق التاء في قامت الهندات وجاءت البنات على طبق الاصل فلا يحتاج الى تأويل ولذا لم يذكر الشارح له تأويل بخلاف قالت الرجال لان لحوق التاء فيه على خلاف الاصل فقال ان لحوق التاء مبني (على تأويلهم) اي الرجال الذين هم مذكرون(بالجماعة) وهي اي لفظ الجماعة مؤنث لفظي مجازي فتأمل ويجوز (حذفها) اى التاء (نحو قال الرجال وقام الهندات) وقام البنات (على تأويلهم) الاولى ان يقال تاويلهن اي الهندات اللات هن مؤنثات (بالجمع) ولفظ الجمع مذكر فتامل .

واعلم ان لحوق التاء في هذه الامثلة بعكس ما قبلها ولذا عكس الشارح التأويل فتبصر واغتنم .

(هذا) الذي ذكرناه من جواز الالحاق وعدمه في مطلق جمع المؤنث السالم ولم نقيده بكون مفرده مذكرا او مغيرا (مقتضى اطلاقه اي الناظم (في الجمع المؤنث) حيث لم يقيده بما ذكر (واليه) اي الاطلاق (ذهب) ايضا (ابو علي) ولكن في (التسهيل خصص) الناظم جمع المؤنث (بما كان مفرده مذكرا كالطلحات او مغيرا كبنات اما غيره كالهندات فحكمه حكم واحده) من وجوب الالحاق بالشرائط المذكورة سابقا (ولا يجوز

قام الهندات) بترك التاء (الا في لغة قال فلانة) فلا يجوز فيه التأويل المذكور لان سلامة نظمه تدل على التانيث .

(قال في شرح الكافية ومثل جمع التكسير ما دل على جمع ولا واحد له من لفظه) ويسمى بأسم الجمع (كنسوة) فيجوز فيه الوجهان تقول (قال نسوة وقالت نسوة اما جمع المذكر السالم فلا يجوز فيه اعتبار التانيث لان سلامة نظمه تدل على التذكير والبنون) وان كان جمعا مذكرا سالما بالمعنى الاعم الا انه (جرى مجرى التكسير لتغير نظم واحده كبنات) لان واحدهما بنو فحذف اللام منه وزيدت عليه علامة الجمع .

الالفاظ التي تدل على معنى الجمع ستة :

الاول اسم الجمع نحو نسوة وقوم .

والثاني اسم الجنس الجمعي نحو روم وزنج وكلم على المذهب الصحيح كما تقدم في اول الكتاب .

والثالث الجمع المكسر المذكر نحو رجال جمع رجل ونحو زيود جمع زيد.

والرابع الجمع المكسر المؤنث نحو ، هنود ، جمع هند ، وضوارب جمع ضاربة .

والخامس جمع المذكر السالم بالمعنى الاعم نحو الزيدون ، والمؤمنون والبنون .

والسادس جمع المؤنث السالم بالمعنى الاعم نحو ، الهندات والمؤمنات والبنات والشارح قد بين حكم الجميع الا اسم الجنس الجمعي وحكمه حكم اسم الجمع كنسوة نحو قوله تعالى غلبت الروم ويجوز ان يقال في غير القرآن غلب الروم

حكم الفعل المسند الى التثنية في الحاق التاء وعدمه حكم الفعل المسند الى المفرد وجوبا وجوازا وترجيحا على ما بين في قول الناظم

وتاء تأنيث تلي الماضي الى قواه في شعر وقع

(والحذف للتاء في فعل مسند الى جنس المؤنث الحقيقي نحو نعم الفتاة وبئس المرئة استحسنوا لان قصد الجنس فية) اي في فعل المدح او الذم (على سبيل المبالغة في المدح او الذم) والمبالغة انما هى بسبب ذكر المخصوص بالمدح او الذم مرتين مرة بصريح لفظه ومرة بذكره في ضمن الجنس مثلا اذا قلنا نعم الفتاة هند فالتقدير فيه نعم جنس الفتاة (بين) اي ظاهر (ولفظ الجنس) المقدر مذكر (ويجوز التأنيث على مقتضى الظاهر) من كون الفاعل في الظاهر الفتاة مثلا وهي مؤنث (فتقول نعمت الفتاة وبئست المرئة)

الاصل عندهم اطلاقات قد يطلق ويراد به القاعدة الكلية كما يقال الاصل في الفاعل ان يكون مرفوعا اي القاعدة الكلية فيه الرفع بحيث يقال كل فاعل مرفوع فاذا وجد فاعل غير مرفوع فلا بد فيه من التأويل او الحكم فيه بالشذوذ او نحوهما وقد يطلق ويراد به ما ينبغي ان يكون عليه الشيء وحينئذ لا يجب التأويل او الحكم بالشذوذ او الندور ونحوهما في مورد المخالفة كما يقال : الاصل في الواو المضمومة ان تقلب تاء كما في ، تراث ، يعني انه ينبغي قلبها تاء فاذا لم تقلب تاء كما ، في وجوه لا يجب التأويل او الحكم بالشذوذ او الندور ونحوهما اذا عرفت ذلك فأعلم ان المراد من الأصل في النظم الاتي هو هذا المعنى لا المعنى الاول اذ قد يجيء الفاعل على خلاف الاصل بل قد يجب كما سيأتي عن قريب .

والاصل في الفاعل اي ما ينبغي ان (يكون الفاعل) عليه ان لم **يمنع عنه مانع كلزوم الاضمار قبل الذكر ونحوه (ان يتصل بفعله) او بالمسند** اليه اذا كان المسند اليه غير فعل نحو أضارب زيد عمرا وانما كان **الاصل** فيه ذلك (لأنه كالجزء منه) لشدة احتياجه اليه وحمل فاعل غير الفعل على فاعله يدل على ذلك اى على كون الفاعل كالجزء من الفاعل اسكان اللام في ضربت دفعا لتوالى اربع حركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة وعدم اسكانه في ضربك زيد

واذا وجد مانع من العمل بهذا الاصل كالاضمارقبل الذكر والحصر ونحوهما فالاصل فيه باق بحاله ولو لم يتصل الفاعل بفعله فيعمل بسائر مقتضيات الاصل كما يجى عن قريب عند قوله وشاع نحو خاف ربه عمر ولذا يجوز في ما ضرب غلامه زيد عود الضمير الى زيد لأنه مقدم رتبة لأن الاصل فيه الاتصال الملازم لتقدمه رتبة ولفظا ايضا او لا المانع (والاصل في المفعول ان ينفصل عن فعله لانه فضلة) مثال الاصلين ضرب زيد عمروا .

(وقد يجاء بخلاف الاصل فيقدم المفعول على الفاعل) اما جوازا (نحو ضرب عمرا زيد) واما وجوبا كما سياتي .

(وقد يجيء المفعول قبل الفعل) اما جوازا (نحو فريقا هدى وفريقا حق عليهم الضلالة) واما وجوبا وهو في ثلاثة مواضع .

الاول اذا كان المفعول بما له الصدر نحو أياما تدعوا فله الاسماء الحسنى او مضافا الى ماله الصدر نحو غلام من ضربت .

الثاني ان يكون المفعول ضميرا منفصلا وكان المقصود من انفصاله الحصر نحو اياك نعبد واياك نستعين وقد تقدم .

الثالث ان يكون العامل في المفعول واقعــا في جواب اما ولا يوجد للفصل بينها وبين الفاء غير المفعول نحو فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر وقد يجيء الوجه في ذلك في بحث اما في اواخر الكتاب انشاء الله.

وقد يجب تاخير المفعول عن الفعل وذلك في خمسة مواضع .

الاول ان يكون المفعول ان المشبهة بالفعل نحو عرفت انك فاضل الا ان تتقدم عليها اما نحو اما انك فاضل فعرفت وذلك لحفظ الفتحة في الهمزة واما في صورة تقديم اما فلان الفصل بين اما والفاء اولى بالمراعاة .

الثاني ان يكون مفعولا لفعل التعجب نحو ما احسن زيدا وسياتي وجهه في باب التعجب عند قول الناظم وفعل هذا الباب لن يقدما : معموله ووصله به الزما .

الثالث ان يكون عامله صلة لحرف مصدري نحو يعجبني ان تضرب زيدا والوجه فيه ان الحرف المصدري مما له الصدر .

الرابع ان يكون العامل فيه مجزوما فلا يجوز ان يقع المفعول بين الجازم والعامل فلا يقال لم زيدا تضرب ويجوز ان يقال زيدا لم تضرب والوجه فيه عدم جواز انفصال الجازم عن معموله .

الخامس ان يكون العامل فيه منصوبا بلن او أذن على رأي والوجه ما ذكر في سابقه .

(واخر المفعول وقدم الفاعل) يعني اعمل بالاصــل (وجوبا) في ثلاثة مواضع .

الاول (ان لبس بينهما حذر كان لم يظهر اعراب) لاحدهما (ولا قرينة) تدل على فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول او كليهما الا المكان (نحو ضرب موسى عيسى) فيجب تقديم موسى الفاعل واتصاله بالفعل اذ لا اعراب

ولا قرينة لواحد منهما (اذ رتبة الفاعل التقديم ولو اخر) موسى الفاعل (لم يعلم انه الفاعل اذ ليس في المثال شيء يدل على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول الا المكان ونحن نسمي هذا بالقرينة المكانية (فان كان ثمة قرينة) او ظهر اعراب احدهما جاز (التاخير) اي تأخير الفاعل سواء كان القرينة جلية بحيث يعرف ويتميز بها الفاعل من المفعول من دون حاجة الى التامل وامعان النظر (نحو اكل الكمثري موسى) اذ من المعلوم ان الاكل فعل موسى لا الكمثري او خفية تحتاج الى تأمل وامعان نظر نحو (اضنت سعدي الحمى) فانه لا يعرف كون الحمى فاعلا وسعدى مفعولا الا بعد البحث والفحص عن معنى الاضناء في كتب اللغة فراجعها ان شئت ان تعرف فان المتحصل منها ان الاضناء لزوم المرض للانسان كلزوم الحمى لسعدي ، فالحمى فاعل وسعدي مفعول ومعني المثال لزم الحمى سعدي حتى اشرفها على الموت . اما مثال ظهور الاعراب فنحو ضرب عبدي زيد وضرب عمرا زيد وضرب زيدا ابني .

الثاني (او اضمر الفاعل اي جيء به) اي بالفاعل (ضميرا غير منحصر) فيه اي لا يكون بعد الا او معناها (نحو ضربت زيدا) فيجب تقديم الفاعل لمناقاة الاتصال اللازم للاختصار المطلوب المقصود من وضع الضماير للانفصال (فان كان) الفاعل (منحصرا) فيه بان يقع بعد الا او معناها (وجب تاخيره) كما سياتي من قريب (نحو ماضرب زيدا الا انت) وانما اوجب تاخير الفاعل لئلا ينقلب الحصر المطلوب من الكلام فان المراد من قولنا ما ضرب زيدا الا انت . انحصار مضروبية زيد في المخاطب مع جواز كون المخاطب ضاربا لغير زيد ايضا فلو تقدم انت في المثال انقلب الحصر ويفوت الغرض (وكذا) يجب تاخير

الفاعل (اذا كان المفعول ضميرا (متصلا والفاعل اسما ظاهرا (نحو ضربني زيد) ويظهر وجهة بما تقدم آنفا .

الثالث داخل في قول الناظم (وما بالا او بأنما انحصر) اي اذا وقع واحد منهما بعد الا او معناها (سواء كان فاعلا او مفعولا اخره) (وجوبا) وقدم الآخر كذلك (مثال حصر الفاعل) اي مثال وقوع الفاعل بعد الا او معناها (نحو ما ضرب عمرا الا زيد وانما ضرب عمرا زيد) فيجب في المثالين تاخير الفاعل وتقديم المفعول لئلا ينقلب الحصر وقد اوضحناه آنفا (ومثال حصر المفعول) بالمعنى المذكور (نحو ما ضرب زيد الا عمرا وانما ضرب زيد عمرا) فيجب في هذين المثالين تأخير المفعول وتقديم الفاعل والوجه فيه هو الوجه في سابقه .

(وقد يسبق المحصور) فيه (سواء كان فاعلا او مفعولا ان قصد ظهر بأن كان محصورا) فيه (بالا) وتقدم معهاالاوحده بدونها (وهذا) اي سبق المحصور فيه بالا معها (ما ذهب اليه الكسائي واستشهد بقوله فما زاد الا ضعف ما بي كلامها) حيث سبق المفعول الواقع بعد الا معها وتقدم على الفاعل اعني كلامها (وبقوله)(ما عاب الا لئيم فعل ذي كرم) حيث قدم الفاعل مع الا على المفعول اعني فعل ذي كرم والوجه في الصورتين بقاء الحصر وعدم انقلابه لدلالة الا على ان الواقع بعدهاهو المحصور فيه سواء تقدم او تأخر (ووافقه ابن الانباري في تقديمه ان لم يكن) المحصور فيه (فاعلا والجمهور على المنع مطلقا) سواء كان فاعلا أم مفعولا .

انما قلنا ان ظهور القصد اذا وقع احدهما بعد لفظ الا لأن الواقع بعد معنى الا لايظهر منه القصد الا بتاخير المحصور فيه لان المراد من معنى الاهو لفظ انما على ما بيناه سابقا والحصر فيهافي الجزء

الاخير من الكلام فلو قدم المحصور فيه اعني الجزء الاخير انقلب الحصر لعدم دلالة شيء على المحصور فيه حينئذ الا المكان والى ذلك اشار بقوله (واما المحصور بانما فلا يظهر قصد الحصر فيه الا بالتاخير) .

(وشاع اي كثر وظهر تقديم المفعول على الفاعل) وان كان خلاف الاصل (اذا اتصل به) اي بالمفعول (ضمير يعود على الفاعل ولم يبال بعود الضمير على متاخر لانه) اي الفاعل المتاخر (متقدم في الرتبة لان الاصل تقديمه ومقتضاه باق وان تقدم عليه المفعول كما أشرنا اليه سابقا (وذلك نحو خاف ربه عمر) فقدم المفعول وهو ربه على الفاعل وهو عمر لعدم لزوم الاضمار قبل الذكر مطلقا بل لفظا فقط فلا محذور .

وشذ تقديم الفاعل) وان كان هو الاصل (اذا اتصل به) اي بالفاعل (ضمير يعود على المفعول) المتاخر (نحو زان نوره الشجر) فشذ تقديم الفاعل وهو نوره على المفعول المتاخر وهو الشجر (لعود الضمير على متاخر لفظا ورتبة وذلك لا يجوز الا في مواضع ستة ليس هذا) الموضع (منها وفي الضرورة نحو ولما عصى قومه مصعبا واجازه ابن جنى) اي اجاز تقديم الفاعل في هذه الصورة على المفعول المتاخر (وتبعه المصنف) في هذا الجواز (قال) ابن جنى (لان استلزام الفعل) المتعدى (للمفعول) به تعقلا ووجودا لا لفظا (يقوم مقام تقديمه) اي المفعول به فليس فيه عود الضمير على المتاخر مطلقا بل لفظا فقط كالصورة الاولى؛ فليس المثال من باب عود الضمير على المتاخر لفظا ورتبة حتى يعد موضعا سابعا بل هو من باب عود الضمير على المتأخر لفظا فقط

المواضع الستة **التي جوزوا فيها** الاضمار قبل المذكر لفظا ورتبة ما **يتلي عليك** .

الاول ان يكون الضمير مرفوعا : بنعم وبئس وبابهما : ولا يفسر الا بالتميز نحو ، نعم رجلا زيد وبئس رجلا عمرو ، ونحو ، ساء مثلا القوم ونحو كبرت كلمة تخرج من افواههم ، ونحو ظرف رجلا زيد ، وعن الفراء والكسائي ان المخصوص هو الفاعل ولا ضمير في الفعل ويرده نعم رجلا كان زيد ، لأن الناسخ لا يدخل على الفاعل وأنه قد يحذف نحو بئس للظالمين بدلا ولكن هذا كله بناء على القول بأن المخصوص خبر مبتدء محذوف لامبتدء مؤخر لما قبله والا فالضمير يعود الى زيد وهو على هذا مقدم رتبة ; فيخرج عما نحن فيه كذا قيل ولكن في المسئلة اشكال بل منع يظهر وجهه بما ذكرنا في شرحنا على المطول في بحث وضع المضمر موضع المظهر فراجع ان شئت .

الثاني ان يكون الضمير مرفوعا بأول المتنازعين المعمل ثانيهما كيحسنان ويسيء ابناك تنازع فيه يحسن ويسيء فأعمل يسيء فيه واضمر في يحسن الفاعل ولم يبال بالاضمار قبل الذكر للحاجة اليه ولكن هذا على مذهب غير الكوفيين والكسائي والفراء كما يجي في باب التنازع .

الثالث ان يكون الضمير مبتدء مبهما فيفسره خبره نحو ان هي الا حيوتنا الدنيا قال الزمخشري هذا ضمير لا يعلم ما يعنى به الا بما يتلوه واصله ; ان الحيوة الا حياتنا الدنيا ثم وضع هي موضع الحيوة لأن الخبر يدل عليها ويبينها .

الرابع ضمير الشأن والقصه نحو ، قل هو الله احد ، ونحو فاذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا ، ولكن هذا على القول بأنه اسم واما على القول بأنه حرف فلا .

الخامس اذا كان مجرورا برب وحكمه حكم ضمير نعم وبئس في

كون وجوب مفسره تميزا .

السادس ان يكون مبدلا منه الظاهر نحو ، ضربته زيدا ، ونحو قاما أخواك على قول وزاد بعضهم قسما سابعا وهو ما اوله ابن جنى الى ما يخرجه عن عود الضمير الى المتأخر مطلقا وقد اوضحناه سابقا .

مسألة — أختلفوا في الضمير في هذا المواضع الستة اهي معرفة ام نكرة فقال بعضهم بأنه باق على تعريفه وأختاره الشارح في باب حروف الجر عند قول الناظم وما رووا من نحو ربه فتى وقال بعض أخر انه نكرة لعدم شرط التعريف في هذه المواضع اعني تقدم المرجع .

باب نائب الفاعل

(هذا باب النائب عن الفاعل اذا حذف)

مسألة — يحذف الفاعل اما للجهل به نحو سرق المتاع او لعدم الاعتناء به نحو قتل الخارجي اذ المقصود الا هم ان يقتل الخارجي ليستريح الناس من شره او لغرض لفظي كالايجاز نحو قوله تعالى بمثل ما عوقبتم به وكاصلاح السجع كقولهم من طابت سريرته حمدت سيرته فأنه لو قال حمد الناس سيرته لاختل السجع او لغرض معنوي كالاخفاء عن السامعين نحو قتل زيد اذا يعرف المتكلم القاتل وكتعظيمه فتصونه عن اللسان او لتحقيره فتصون لسانك عنه او لعدم العلم به او لخوف المتكلم عن الفاعل فيعرض عن ذكره لئلا ينال منه مكروه اوخوف المتكلم على الفاعل فلا يذكره لئلا يصيبه مكروه من أحد وغيره ذلك مما تقرر

في علم المعاني .

قد ذكرنا سابقا ان عنوان كل باب بمنزلة التعريف لذلك الباب ولابد من ان يكون جامعا ومانعا ولاجل ذلك يقول (والتعبير به) اي بالنائب عن الفاعل اذا حذف (احسن من التعبير بمفعول ما لم يسلم فاعله) لكون الاول جامعا دون الثاني (لشمول) الاول (للمفعول وغيره) عما ينوب عن الفاعل والثاني لا يشمل الا المفعول كما هو صريح لفظه ولكون الاول مانعا لأنه لايصدق الا على ماينوب عن الفاعل بخلاف الثاني (لصدق الثاني على المنصوب في قولك اعطى زيد درهما وليس مرادا) .

انما جعل نائب الفاعل تلو الفاعل لشدة شباهته به كما يظهر عما يأتي ولذا ذهب كثير منهم الى أنه فاعل .

(ينوب مفعول به ان كان موجودا) في الكلام (عن الفاعل) في جميع ما كان للفاعل (من رفع) فيصير المفعول به مرفوعا بعد ما كان منصوبا ومن (عمدية) فيصير عمدة وركنا للكلام بعدما كان فضلة ومن (امتناع تقديمه على الفعل) فيمتنع تقديمه على (الفعل) بعدما كان تقديمه جائزا بل واجبا في بعض الصور كما تقدم تفصيله (وغير ذلك) من الاحكام التي ذكرناها للفاعل كاستحقاقه للاتصال اذا كان ضميرا بخلاف ما اذا كان اسما ظاهرا فانه لايجب اتصاله قال الرضي ليس معنى قيام المفعول مقام الفاعل ان يلي الفعل بلا فصل انتهى ولكن لا يخفى ان الاصل هو الاتصال فتأمل وككونه كالجزء من الفعل وعدم جواز حذفه وجواز الاستتار او وجوبه اذا كان ضميرا وتأنيث الفعل اذا كان مؤنثا على التفصيل المتقدم (كنيل خير نائل) فناب خير عن الفاعل في

نال المبني للفاعل (ونحو زيد مضروب غلامه) فناب غلامه عن الفاعل في جميع ما يستحقه الفاعل في الضارب .

وانما اختص المفعول به بالنيابة اذا كان موجودا لشدة شبهه بالفاعل في توقف تعقل الفعل عليهما فان الضرب كما انه لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب بخلاف سائر المفاعيل فانها ليست بهذه الصفة وعليه بني ابن جني قوله المتقدم في نحوزا ن نوره الشجر .

(فأول الفعل الذي حذف فاعله) وبنى للمفعول (اضمن سواء كان ماضيا او مضارعا) وسواء كان أوله حرفا اصليا أو زائدا وسواء كان ثلاثيا او رباعيا هذا كله فيما كان الفعل صحيح العين وغير مضاعف والا فيجوز فيه غير الضم أيضا كما يأتي عن قريب (والمتصل بالآخر اكسر في مضى فقط كوصل ودحرج) والسر في أختيار الضم للاول والكسر للمتصل بالآخر انه لابدمن تغيير في المبنى للفاعل فأختاروا ضم الاول وكسر المتصل بالآخر لقلته في أوز ان الاسم حتى قيل انه لا يوجد في الاسماء الا منقولا عن الفعل لانهم خصصوا هذا الوزن بالفعل كما يأتي في باب التصريف عند قول الناظم لقصدهم تخصيص فعل بفعل ولو كسر الاول وضم الثاني لحصل التمييز أيضا لكن الخروج من الضمه الى الكسرة أسهل من العكس ولذا أهملوا العكس في الاسم أيضا كما يأتي ايضا في المحل المذكور هذا في الثلاثي المجرد ثم حمل غيره عليه وبعضهم ذكر لاختيار هذا الوزن وجها آخر وهو ان اسناد الفعل الى المفعول خلاف ما عند العقل لأن المعقول ان يسند كل فعل الى فاعله فجعل صيغته أيضا غير معقول ومن ثمة لا يجيء هذه الصيغة في الاسم في كلامهم اصلا الا وعل ودئل .

(واجعله اى المتصل بالآخر من فعل مضارع منفتحا) بفتحة اصلية في باب التفعل والتفاعل والتفعلل وعارضية في غيرها (كينتحي) بكسر ماقبل الآخر (والمقول فيه اذا بني لما لم يسم فاعله ينتحي) بالفتحة العارضة على الحاء (وكيضرب ويدحرج ويستخرج) ، والفتحة فيها ايضا عارضية وكذلك المجهول من باب الافعال الا مضارع اوشك من افعـــال المقاربة فانه بفتح الشين معلوما في لغة رديئة نقلناها في شرحنا على الصمدية وكيتصرف ويتضارب ويتدرج ، بالفتحة الاصلية على الراء في جميعها .

وانما يضم الاول فقـــط في الماضي المجهول اذا لم يكـــن فيه تاء المطاوعة او شبهها ولا ابتدء بهمزة الوصل والا فحكمه ما ذكـــره بقوله (والحرف الثاني التالي اي الواقع بعد تاء المطاوعة كالاول اجعلة فضمه بلا منازعة في ذلك اى بلا خلاف نحو، تعلم العلم ، بضم العين الواقع بعد التاء (و) نحو ، (تدحرج) ، بضم الدال الواقع بعد التاء (لانه لو لم يضم لا لتبس بالمضارع المبني للفاعل) اى لالتبس تعلم الذي هو ماض مجهول من باب التفعل بالمضارع المعلوم من باب التفعيل ولا لتبس تدحرج الذي ماض مجهول من باب التفعل بالمضارع المعلوم من باب فعلل وكذلك تضورب لو لم يضم الضاد الواقع بعد التاء لا لتبس تضورب الذى هو ماض مجهول من باب التفاعل بالمضارع المعلوم من باب المفاعلة اذ لو لم يضم الضاد لم ينقلب الالف فيه واوا وحينئذ يصير موازنا للمضارع المعلوم من باب المفاعلة فيلتبس به (وكذا يضم الثانى ما اشبه تاء المطاوعة نحو، تكير وتخير) ، لعين ما ذكر في تالى تاء المطاوعة ولا يعتني بالحركة التي في الأخر لانها في معرض الزوال

بالوقف ونحوه فلا يقال انها موجبة لرفع الالتباس .

والمطاوعة حصول الاثر وقبوله عند تعلق الفعل المتعدي بمفعوله ، نحو ، كسرت الكوز فتكسر ، اى حصل الكسر في الكوز وقبله وشبه المطاوعة طلب شي لايكون موجودا في الفاعل نحو تكبر اي طلب ان يكون كبيرا حين لم يكن كبيرا والا يكون طلبه تحصيلا للحاصل وهو محال وقريب منه التكلف الذى هو احد معانى باب التفاعل نحو تجاهل اى اظهر الجهل من نفسه والحال انه منتف عنه.

(وثالث الماضى الذى ابتداء بهمز الموصل كالاول اجعلنه فضمه ايضا (كاستحلي لئلايلتبس بالامر) المؤنث من نفس الباب اذا كان ناقصا وبالامر المذكر منه اذا كان صحيحا (في بعض الاحوال) كحالة الوقف مع سقوط الهمزة في الدرج فيلتبس الماضي المجهول حينئذ بأمر المؤنث منه اذا كان ناقصا كاستحلى وبأمر المذكر منه اذا كان صحيحا كاستخرج فانه لو يضم التاء منه وقلت فاستخرج بفتح التاء في الماضي المجهول في الوقف وقلت ايضا فاستخرج في الامر كذلك لا لتبس الماضى المجهول بالامر وقس عليه باقي الافعال المبدوة بهمزة الوصل وهى . افتعل وانفعل وافعل وافعوعل ، ولم يعتن فيها ايضا بالحركة التي في آواخرها لما ذكر .

ظاهر كلام الشارح ان قول الناظم ، وثالث الذى بهمز الوصل كالاول اجعلنه كاستحلى ، شامل لجميع الافعال المبدوة بهمزة الوصل ونحن جرينا ايضا على ذلك ولكن قال بعضهم ان هذا الحكم لا يشمل انفعل وافعل وافعول وافعلل ، لانها من اللوازم وبناء المفعول منها لا يكاد يوجد فتأمل .

ويجوز لك في الماضى المجهول المعتل العين فقط المنقلبه عينه الفا ثلاثة اوجه ؛ بخلاف مثل ؛ طوى ؛ فان اللام منه أيضا حرف علة وبخلاف ؛ عور ؛ فان العين منه لاتنقلب الفا الوجه الاول؛ (واكسر فاء ثلاثى معتل العين) لأن الاصل (في المجهول) ان تضم اوله وتكسر ماقبل آخره ؛ فتقول في قال وباع قول وبيع ؛ فاستثقلت الكسرة على الواو والياء فنقلت الى الفا فسكنتا) أى الواو والياء (فقلبت الواو ياء لسكونها بعد كسرة وسلمت الياء لسكونها بعد حركة تجانسها) فصارا ؛ قيل وبيع؛(وهذه اللغة العليا) فالاعلال في قيل بالنقل والقلب معا وفي بيع بالنقل فقط ؛ ولكن لا يخفى عليك ان في عبارة الشارح مسامحة والا يلزم عليه ان يقول ؛ فنقلت الى الفاء بعد حذف حركتها؛ ومنهم من يقول ان الكسرة في الفاء ليست منقولة من الواو والياء بل الضمة في؛ بيع؛ابدلت كسرة لثقل الضمة قبل الياء فسلمت؛ الياء ؛ ثم حمل عليه ؛ قيل ؛ لانهما من واد واحد ووجه ثقل الضمة قبل الياء يأتي في باب كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحا عند قول الناظم ،

ومنعوا اتباع نحو ذروة　وزبية وشذ كسر جروة

(و) الوجه الثانى (اشمم فاء ثلاثي اعل عينا) واختلف عباراتهم في بيان حقيقة الاشمام هنا ؛ فقال بعضهم حقيقة الاشمام ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل ياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هى تابعة لحركة ماقبلها ؛ وقال بعض آخر الاشمام ان تضم شفتيك بعد الاسكان وتدع بينهما بعض الانفراج ليخرج النفس فيراهما المخاطب مضمومتين فيعلم انك أردت بضمهما الحركة وقال بعض آخر الاشمام

هو تهيئة الشفتين للتلفظ بالضم من غير اللفظ بـه ولا يدركـه البصر وقال بعض آخر الاشمام ان يلفظ على فاء الكلمة بحركة تامة مركبة من حركتين .

وقال بعضهم الاشمام الاتيان بالفاء بحركة بين الضم والكسر ولا يظهر ذلك اللفظ .

وقال بعض آخر الاشمام ضم الشفتين مع أخلاص كسـرة الفاء وقال الشارح الاشمام (بان تشير الى الضم مع التلفظ بالكسر ولا تغير الياء؛ وللاشمام معنى آخر يذكر في باب الوقف عند قول الناظم ، أو اشمم الضمة اوقف مضعفا ، وهذا الاشمام ان تشير الى الضمة بشفتيك من غير تصويت ؛ وأظن ان من فسر الاشمام فيما نحن بما يطابق تفسيره في باب الوقف ؛ زعم أنه واحد في المقامين وهذا الزعم فاسد .

وكيف كان اعلم ان الغرض من الاشمام الاشعار بأن الاصـل في أوائل هذا الافعال الضم (وهذه اللغة الوسطى وبهـا قرء ابن عامر والكسائى في ؛ قيل وغيض) ؛

(و) الوجه الثالث ؛ انه (ضم للـفاء جاء عن بعض العرب مع حذف حركة العين فسلمت الواو وقلبت اليـاء واواً ؛ كحوكت ؛ في قوله ؛ حوكت على نولين اذ تحاك) ؛ الشاهد في ؛ حوكت ؛ لأنه فعل ثلاثي معتل العين بنى للمفعول فضم أوله وسلمت الواو اذ هو أجوف واوي (و ؛ كبوع ؛ في قوله ؛

ليت وهل ينفع شيئاً ليت ليت شبابا بوع فاشتريت)

الشاهد في ؛ بوع ؛ فانه فعل ثلاثي معتل العين فلما بني للمفعول ضم أوله وحذف حركة العين وقلبت الياء واواً ؛ وليت ؛ الاول حرف

من حروف المشبهة بالفعل و؛ليت ؛ الثاني اسم علم للفلظ ليت المشبهة بالفعل كما تقدم في اول الكتاب؛ وهو مبني او معرب غير منصرف فاعل ينفع و ؛ ليت ؛ الثالث مؤكد للاول ويجوز ان يكون مؤكدا للثانى ان جوزنا في الحرف المنقول الى الاسمية الاعراب والبناء لأن الثاني مضموم والثالث مفتوح فحينئذ لا مانع من الاختلاف في حركة الآخر فيهما أى في المؤكد والمؤكد؛ بناء على اعراب الثاني بناء الثالث (وقوله) أى قول الناظم (فاحتمل أى فاجيز) ومعلوم ان هذه اللغة الدنيا الضعيفه .

(وخرج بقوله) اي المصنف في النظم ؛ (أعل ما كان معتلا ولم يعل نحو ؛ عور في المكان ؛ فحكمه حكم الصحيح) لا يجوز فيه الا ضم الاول وكسر المتصل بالآخر والمراد من كون الكلمة معتلا كونه مشتملا على حرف علة ، والمراد من اعلالها اعطائها حكمها الذى تقتضيه بسبب حرف العلة من حذف وقلب ونحو ذلك كما يجيء في باب الابدال .

فالمحتصل من جميع ما ذكر في المعتل العين المجهول ان فيه لغات ثلاث ؛

الأولى ؛ وهي اللغة الفصحى كسر الفاء نحو ؛ قيل وبيع ؛ اصلهما؛ قول وبيع ؛ نقل الكسرة من العين الى الفاء بعد حذف حركتها فصار ؛ بيع ؛ بكسر الباء وسكون الياء و ؛ قول ؛ بكسر القاف وسكون الواو فسلمت الياء من بيع وانقلبت الواو من قول ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار قيل .

الثانية ؛ وهي اللغة الوسطى الاشمام وقد نقلنا عباراتهم في بيان حقيقته .

الثالثة ؛ وهي اللغة الدنيا الضعيفة ضم الفاء بأن يقال قول بسكون

الواو بعد حذف حركتها للخفة ويقال : بوع بسكون الواو المنقلبة عن الياء بعد حذف حركتها لثقل الكسرة على الواو .

مسألة — (ثم هذه اللغات الثلاث انما تجوز مع أمن اللبس) وهو فيما لم يكن الفعل المبني للمفعول مسنداً الى الضمير المرفوع المتحرك نحو قيل وبيع .

(وان بشكل من الاشكال) الثلاثة (المتقدمة) اي ضم الاول وكسره والاشمام (خيف لبس يحصل بين فعل الفاعل) أي المعلوم (وفعل المفعول) أى المجهول وهو فيما كان الفعل المجهول مسنداً الى الضمير المرفوع المتحرك نحو خفت ونحوه فحينئذ في جريان كل واحد من الاشكال الثلاثة حتى الشكل الذى خيف به لبس يحصل بين فعل الفاعل وفعل المفعول اقوال ثلاثة .

القول الاول : جوازها جميعا حتى الشكل الذى يحصل به اللبس بلا مرجوحية فيجوز في قلت اذا كان مجهولا ضم القاف وان حصل به لبسه بقلت المعلوم لأنه أيضا بضم القاف والوجه في ذلك انهم لايعتنون باللبس العارضي اذ اللبس حصل بسبب الاعلال اي نقل الضمة من العين الى الفاء في المعلوم للدلالة على ان عين الفعل المحذوف واو والضمة في المجهول للدلالة على ان الفعل مبني للمفعول فيكتفون بهذا الفرق التقديري وكذلك يجوز بعت بكسر الاول اذا كان مجهولا وان حصل به لبسه ببعت المعلوم لأنه أيضا بكسر الأول فيكتفون فيه ايضا بالفرق التقديري اذ كسر الاول في المعلوم للدلالة على ان عين الفعل المحذوف ياء وفي المجهول للدلالة على ان الفعل مبني للمفعول كما انهم اكتفوا في مختار وهو لفظ واحد لخمسة معان بذلك وفي الفلك المشترك بين

المفرد والجمع كما يجيء عند تعريف جمع التكسير .

والقول الثاني ; جواز الوجوه الثلاثة حتى الوجه الذى يحصل به اللبس لكنه مرجوح فالارجح تركه واختيار ما لا يحصل به اللبس فالراجح في قلت المجهول الكسر والاشمام والضم مرجوح والراجح في بعت المجهول الضم والاشمام والكسر مرجوح .

والقول الثالث: ما اختاره المصنف وهو انه ان يشكل من الاشكال الثلاثة المتقدمة خيف لبس يحصل بين الفعل المبنى للفاعل والفعل المبنى للمفعول (يجتنب ذلك الشكل كخاف فانه اذا اسند الى تاء) التى هو (الضمير) المتحرك المرفوع (يقال خفت بكسر الفاء) في المبني للفاعل والكسرة منقولة من عين الفعل الى فاء الفعل ليدل على بناء الكلمة اى ليدل على ان عينه مكسورة (فاذا بني للمفعول فان كسرت) فانه ايضا (حصل اللبس) اي لبس المجهول بالمعلوم (فيجب) في المجهول (ضمه) اى ضم الفاء (فيقال خفت) بضم الفاء اعني الخاء (ونحو طلت) المجهول (اى غلبت في المطاولة) اي كان غيري اطول منى اى كان منه على ازيد من مني عليه (يجتنب فيه) أى في طلت المكسور الفاء المجهول (الضم لئلا يلتبس) بطلت المعلوم المبني للفاعل اى (المسند الى الفاعل من الطول ضد القصر) .

اعلم ان طلت المجهول الذي فسره الشارح بغلبت في المطاولة من باب المغالبة وهو ان يذكر الفعل الثلاثي المجرد بعد باب المفاعلة منه لبيان الغالب ان كان معلوما ولبيان المغلوب ان كان مجهولا مثلا اذا شاعرت زيدا وغلبت أنت في المشاعرة تقول شاعرت زيدا فشعرته بفتح

الشين يعني انا صرت غالبا في المشاعرة وان شئت تقول فشعر زيد بضم الشين يعني صار مغلوبا فى المشاعرة وان غلب زيد عليك تقول شاعرت زيدا فشعرنى بفتح الشين يعني صار زيد غالبا في المشاعرة وان شئت تقول فشعرت بضم الشين يعني صرت مغلوبا في المشاعرة واذا طاولت زيدا بأن بينت طولك ومننك عليه بأن قلت انا اعطيتك كتابا وعباء وقباء وهكذا وبين هو أيضا مننه عليك بأن قال ; انا اعطيتك قلما وقرطاسا وفرشا وهكذا فان غلبت انت عليه بأن ثبت ما اعطيته أزيد واكثر مما اعطاه تقول طاولت زيدا فطلته بضم الطاء اي غلبته في المطاولة وان شئت تقول فطيل اي صار زيد مغلوبا في المطاولة وان غلب هو بأن ثبت ان ما اعطاه هو أزيد واكثر تقول طاولت زيدا فطالني اى غلبني هو وان شئت تقول طاولت زيدا فطلت بكسر الطاء اى صرت مغلوبا في المطاولة وهذا هو المقصود في قول الشارح ونحو طلت اى غلبت في المطاولة الخ ، ولباب المغالبة احكام وشروط ليس هنا محل ذكرها ومن اراد الاطلاع عليها فعليه مراجعة شرح النظام في الصرف

(وما) ذكر (لباع ، اذا بني للمفعول من كسر الفاء واشمامها وضمها تقديرى لنحو ، حب ، من الثلاثي) المجرد (المضاعف المدغم اذا بني للمفعول) فنحو مد ورد اذا بنيا للمفعول يجوز في اولهما الاشكال الثلاثة على رأى (و) لكن (اوجب الجمهور الضم ،) فلا يجوز عندهم الكسر والاشمام (واستدل مجيز الكسر برواية علقمه)عن القراء (نحو ردت الينا) ، بكسر الراء والقرائة سنة متبعة فيجوز الكسر .

يجوز في تاء اختير وقاف انقيد الاشكال الثلاثة اذ تير وقيدفيهما

في الاصل يعني قبل الاعلال على وزن فعل بضمة فكسرة مثل قيل وبيع بلا تفاوت ولا تجوز في خاء استخير وقاف اقيم اذ ليس فيهما وزن قيل وبيع لسكون الخاء والقاف فيهما في الاصل اذ أصلهما ، استخير واقوم بالياء والواو المكسورتين وهذا هو المراد من قول صاحب كتاب الهداية في جامع المقدمات في آخر فصل فعل مالم يسم فاعله حيث يقول ، وكذلك باب اختير وانقيد دون استخير واقيم لفقدان فعل فيهما ، وهذا هو المراد أيضا من قول بعض الصرفيين حيث يقول ،وكذلك بيع واختير وانقيد له وقلن وبعن ، يعني يجوز فيهن ثلاث لغات ولا يجوز الاشمام في مثل اقيم لعدم ضم ماقبلها ولا يجوز بالواو لأن جواز الواو لانضمام ما قبل حرف العلة وهو ليس بموجود وكذلك قول بعض اخر منهم حيث يقول يجوز في نحو ، بعت وقلت ، الكسر والاشمام والضم وباب ، اختير وانقيد ، مثله اي باب افتعل وانفعل من الاجوف مثل الثلاثى المجرد الاجوف في جواز الاشكال الثلاثة لأن اصلهما ، اختير وانقود بضم التاء والقاف فيهما فتير وقود مثل ، قول وبيع ، فجوزهنا اى في اختير وانقيد ماجوز هناك اى ما جوز في ، قيل وبيع من الاشكال الثلاثة بخلاف باب اقيم واستقيم اى باب الافعال والاستفعال من الاجوف ، اذ اصلهما اقوم واستقوم بسكون القاف فيهما فليس فيهما وزن مثل وزن قول وبيع فلا يجرى فيهما التكلف المذكور اى الاشكال الثلاثة انتهى كلامه بادنى تغيير لسهولة فهم المراد ومن جميع ما ذكرنا يتضح لك المقصود من قول الناظم ، ومالفا باع لما العين تلى الخ ، على ماشرحه الشارح مع توضيح منا سيتلى عليك .

(وما ثبت ، لفا باع ، اذا بني للمفعول من جواز) الاشكال

(الثلاثة فهو) اى جواز الثلاثة ثابت (لما العين تلى) اى للتاء من اختير والقاف من انقيد ، مثلا وليس هذا الحكم مختصا بأختار وانقاد اذا بنيا للمفعول بل يجري (في كل ثلاثي معتل العين وهو على) وزن (افتعل وانفعل) فقوله (نحو اختار وانقاد) ، من باب المثال لامن باب الانحصار بدليل قوله ، (وشبه اى شبههما وهو ما كان اجوفا من باب الافتعال والانفعال ، كاعتضاض وانعاض واغتاظ وابتاع وانباع ، لا ما كان ثلاثيا مجردا كباع وقال ؛ والحاصل ان المراد من شبه (لذين) ماكان شبيها ، لاختار وانقاد ، في كونه اجوفا ثلاثيا مزيدا فيه من البابين المذكورين لامطلق ما كان اجوفا سواء كان ثلاثيا مجردا أم مزيدا فيه حتى يلزم منه دخول فاء باع في قول الناظم ، لما العين تلى ، ويلزم منه قياس العام على الخاص كما فهمه بعض المحققين من المحشين فتكلف في تصحيح القياس ما تكلف .

بعضهم جعل (ينجلي) صفة لشبه وجعل ما الثانية المجرورة باللام خبرا لما الاولى والشارح جعل ينجلي خبرا لما الاولى وجعل ما الثانية المجرورة باللام متعلقا بينجلي اذ لا فائدة في توصيف شبه بالانجلاء وعدم التقدير اولى من التقدير اذ على قول من جعل ينجلي صفة ، لشبه ، و ما الثانية خبرا لما الاولى لابد له من تقدير متعلق لما الثانية حتى يصح خبريته لما الاولى وصفتية ينجلي لشبه فاتضح من ذلك ان ينجلي (خبر) لما الاولى (وهو محط حصول) فائدة (ما ، لفاء باع لما وليته العين فيما ذكر) اى الاشكال الثلاثة ، (فيجوز عند البناء للمفعول لما تليه العين في كل فعل اجوف مزيد (فيه) يكون على وزن افتعل او انفعل نحو اختار وانقاد (كسر التاء والقاف وضمها والاشمام

على العمل السابق ،) وكذلك شبههما (ويلفظ بهمزة الوصل على حسب اللفظ بهما) اى على حسب التلفظ بالتاء والقاف .

(وقابل للنيابة ثلاثة الاول (من ظرف) وهو على قسمين .

القسم الاول ما كان غير متصرف وهو على قسمين .

الاول مايلزم النصب على الظرفية فقط ولا يخرج منه اصلا مثل، قط وعوض واذا ومع .

الثانى ما يلزم النصب على الظرفية أو الجر بمن ولا يخرج من احدهما أبدا نحو . عند وهنا وثم ، بفتح الثاء .

القسم الثاني ما يخرج عن النصب على الظرفية وعن الجر بمن فيتأثر بالعوامل المختلفة وذلك نحو يوم وهذا القسم يسمى متصرفا كما يأتى في باب المفعول فيه عند قول الناظم .

وما يرى ظرفا وغير ظرف　　فذاك ذو تصرف في العرف

والى هذا القسم اشار بقوله (بأن كان متصرفا) والمراد بالمختص ماخص بأضافة او وصف ونحوهما فتحصل من قول الشارح ان الظرف القابل للنيابة ما كان متصرفا (مختصا او غير مختص) (ولكن قيدالفعل بمعمول آخر .

الثانى (من مصدر) ويشترط فيه أيضا ان يكون متصرفا فبينه بقوله (بان كان متصرفا) بأن يخرج عن كونه مفعولا مطلقا فيتأثر بالعوامل المختلفه وأن يكون مختصا والمراد من كونه مختصا ان يكون للنوع او العدد لأن كلا منهما مقيد بقيد كما يأتي في باب المفعول المطلق بخلاف ماكان للتأكيد فانه لا قيد فيه كما يأتى ايضا في الباب المذكور والى هذا أشار بقوله ، (لغير التوكيد) ، والمراد من غير المتصرف

من المصادر مالا يستعمل الا مفعولا مطلقا ولا يخرج عنه اصلا .

الثالث (او حرف جر مع مجروره) ويشترط في قابليته أمران الاول (بان لم يكن متعلقا بمحذوف) والثانى ان (لا) يكون (علة) اي مفيدا للعلة كاللام والباء ومن وفي اذا كانت للعلة وزاد بعضهم شرطين اخرين ، احدهما ان يكون المجرور معرفة حتى يصير مختصاً كاخويه وثانيهما ان لايكون ملازما لطريقة واحدة كمذ ومنذ الملازمين لجر الزمان وكحروف القسم الملازمة لجر المقسم به ؟

فهذه الثلاثة مع الشرائط المذكورة (بنيابة عن الفاعل حرى ، أى جدير نحو ، سيريوم السبت) ، مثال للظرف المتصرف المختص (و) نحو ، (سيربزيد يوم) ، مثال للظرف المتصرف الغير المختص وهو يوم وقد قيد الفعل بمعمول آخر وهو بزيد ، (وضرب ضرب شديد) ، مثال للمصدر المتصرف المختص لأنه وصف بشديد فهو لغير التأكيد لأنه نوعى (و) نحو ، (لما سقط في أيديهم ،) مثال للجار ومجروره الجامع للشرائط الاربعة المذكورة .

ان الاحتمالات في نيابة الجار والمجرور ثلاثة !

الاول ؛ ان يكون النائب هو المجرور وحده .

الثاني : ان يكون النائب هو الجار وحده وهذا باطل بالضرورة ؛

الثالث ؛ ان يكون النائب الجار والمجرور معا وهذا ما حمل الشارح كلام الناظم عليه وان كان ظاهر كلامه الثانى لأنه باطل بالضرورة فكيف يمكن ان يكون مراد الناظم ذلك (ونقل ابو حيان في) كتاب (الارتشاف اتفاق البصريين والكوفيين على ان النائب هو المجرور) وحده (وان الذى قاله المصنف) على ما حمله الشارح (من انهما

معا النائب لم يقله احد) فما قاله المصنف خرق لاجماعهم .

(وغير القابل) من الظرف والمصدر والجار والمجرور (لاينوب نحو اذا وعند) ، مثال لغير القابل من الظرف .

لانهما غير متصرفين (و) نحو (سبحان الله ومعاذ الله) مثال لغير القابل من المصدر لأنهما أيضا غير متصرفين (و) نحو (ضربا في ضربت ضربا) مثال للمصدر المؤكد فهو أيضا غير قابل .

(وفهم من تخصيصه) ، اى المصنف (النيابة بما ذكر) اى بالظرف والمصدر والجار مع مجروره (انه لايجوز نيابة التميز) لأن النائب مناب الفاعل ينبغى ان يكون مثله من ضروريات الفعل من حيث المعنى وليس التميز كذلك (و) لعين هذه العلة (لا) يجوز نيابة (المفعول له) وذكروا له أيضا علة أخرى وهو أنه لو اقيم مقام الفاعل صار مرفوعا فيفوت النصب المشعر بالعلية (ولا) يجوز نيابة (المفعول معه) لأن الواو فيه تدل على المصاحبة فلو حذفت الواو فاتت الدلالة على المصاحبة فيخرج عن كونه مفعولا معه وان لم تحذف فوجودها مانع من النيابة للزوم الانفصال بين العامل ونائب الفاعل ونائب الفاعل كالفاعل ، يجب ان يكون متصلا بالعامل مالم يمنع مانع كما سبق مفصلا واما الحال فأنها وان كانت من ضروريات الفعل لكن قلة مجيئها في الكلام مانعة من نيابتها عن الفاعل الذي لابد لكل فعل منه .

(وصرح) المصنف (بالاول) اى بعدم جواز التميز (في التسهيل) (و) صرح ابو حيان (بالثانى) اى بعدم جواز نيابة المفعول له (في الارتشاف) ، (و) صرح (بالثالث) اى بعدم جواز نيابة المفعول معه (في اللباب) .

(ولا ينوب بعض هذه الثلاثة المتقدمة) اى الظرف والمصدروالجار مع مجروره وان كان جامعا للشرائط ا(ان وجدفي اللفظ مفعول به كما لايكون) هذه الثلاثة (فاعلا اذا وجد اسم محض) ، والوجه في عدم نيابة هذه الثلاثة اذا وجد في اللفظ مفعول به ما قاله اهل المعاني من ان أسناد الفعل المبني للمفعول به الى المفعول به حقيقة والى غير لملابسة مجاز فاسناد الفعل الى غير المفعول به يحتاج الى تنزيله منزلة المفعول به فيجعل كأنه مفعول به لذلك الفعل المبني له وليس هـذا حقيقة بخلاف اسناد الفعل المبنى للمفعول به اليه فهو الى ما بني له وهو حقيقة (هذا) اي عدم جواز نيابة هذه الثلاثة مع وجود المفعول به في الكلام (مذهب سبويه وذهب الكوفيون والاخفش الى أنه قديد نيابة غير المفعول به مع وجوده) مطلقا عند الكوفيين وبشرط تقدمه على المفعول به عند الاخفش (كقوله تعالى ليجزي قوما بما كانوا يكسبون) فناب بما كانوا وهو جار ومجرور عن الفاعل مع وجود المفعول به اعني قوماهذا على مذهب الكوفيين دون الاخفش (و) كقول الشاعر .

(لم يعن بالعلياء الا سيدا ولا شفى ذا الغي الا سيدا)

فناب بالعلياء عن الفاعل مع وجود المفعول به اعني سيدا هذا على مذهب الجميع ، (واختاره) أي جواز نيابة هذه الثلاثة مع وجود المفعول به (في التسهيل).

(وباتفاق) أى بأجماع (من جمهور النحاة قد ينوب عن الفاعل المفعول الثاني من باب كسا) قد تقدم المراد من باب كسا فنعيده مرة ثانية لأن الاعادة ليست خالية عن الفائدة فنقول ، الفعل المتعدى

بنفسه الى مفعولين على قسمين :

الاول ما ينصب مفعولين هما في الاصل مبتدء وخبر وهذا مختص بأفعال القلوب وما يلحق بها وهذا يسمى بباب ظن وان تعدى الى الثالث بالهمزة ونحوها .

الثاني ما ينصب مفعولين ليسا في الاصل مبتدء وخبرا وهذا مايسمى بباب كسا نحو منحت الفقير درهما اذا عرفت ذلك ، فاعلم ان الاتفاق في المفعول الثاني من باب كسا انماوقع(فيماالتباسه أمن)بأن لايكون الثانى قابلا للفاعلية في المعنى (نحو) ، (كسى زيدا جبة) ، فناب المفعول الثاني اعني جبة لأمن الالتباس اذ لا يمكن ان يكون الجبة لابسة فليست قابلة للفاعلية في المعنى فلا يلتبس المفعول الاول بالثاني ففي هذا الفرض يجوز نيابة الثانى تقدم على الاول او تأخر فيجوز في المثال المذكور تقدم جبة على زيد بأن يقال ، كسى جبة زيدا ، وهو الاولى لأن الاصل في الفاعل ان يتصل فكذا نائبهولا ينتقض بما ياتي في فصل رتب المفاعيل من قول الناظم .

والاصل سبق فاعل معنى كمن من البسن منزاركم نسج اليمن

لانه فيما بقى المفعول على مفعوليته لافيما صارنائبا عن الفاعل فتحصل مما ذكر أنه يجوز نيابه الثاني في باب كسا لكن فيما التباسه أمن(بخلاف ما اذا لم يؤمن الالتباس) بأن يكون الثاني مثل الاول قابلا للفاعليه في المعنى (فيجب ان ينوب الاول نحواعطي عمرو بشرا) فلايجوز نيابة بشرا تقدم او تأخرلأن كلامن ، عمرو وبشرا،يصلح للاخذيه والمأخوذية ولا يتبين الآخذ من المأخوذ الا بالاعراب فلو قيل اعطي بشر عمرا ، لتوهم ان بشرا أخذ وعمرا مأخوذ : وهذا خلاف المراد .

(وحكى عن بعضهم منع اقامة الثاني مطلقا) سواء امن الالتباس ام ام لم يومن وسواء كانا نكرتين نحو اعطيت فقيرا درهما ، او معرفتين نحو اعطيت بشرا زيدا ؛ او كان الاول نكرة والثاني معرفه نحو ، اعطيت رجلا بشرا ، او العكس نحو،اعطيت زيدا جبة ، وحكي (عن بعض آخر المنع) في الصورة الاخيرة اي العكس المذكور (ان كان) الثاني (نكرة والاول معرفة) كما مثلنا (ولعل المصنف لم يعتد بهذا الخلاف) الصادر من هذا البعض في الصورة الاخيرة والاولى ايضا ؛ فلذا ادعى الاتفاق على نيابة الثاني في جميع الصور الا في نحو اعطيت بشرا زيدا، (وقد صرح) المصنف (بنفيه) اي الخلاف (في شرحي التسهيل والكافية).

(وحيث جاز اقامة الثاني) مع كونه مفعولا في المعنى (فالاول أولى لكونه فاعلا في المعنى .

واعلم انه اذا قلت ، علمت زيدا قائما ، فالموجود في الخارج اولا هو زيد: ثم يصدر منه القيام في الزمان الثاني المتأخر عن وجوده ثم تخبر: بكرا: بقيامه فتقول ، اعلمت بكرا زيدا قائما ، فحينئذ يصير : زيدا : الذي كان اولا زمانا ثانياً مكانا ؛ ويصير : قائما : الذي كان ثانياً زمانا ثالثاً مكانا ويصير : بكرا : الذي هو ثالث زمانا اولا مكانا وقس عليه أرى في قول الناظم فالمراد من الثاني في : أرى : الثالث المكاني وهو قائما الذي كان ثانيا زمانا والمراد من الاول في ارى الثاني المكاني وهو زيدا الذي كان اولا زمانا فليكن على ذكر منك ليفيدك في حل عبارة الكتاب .

(في باب ، ظن وارى ، المتعدية لثلاثة وما يلحق بهما ولو لم يكن من افعال القلوب نحو جعلت زيدا فاضلا المنع من اقامة) المفعول (الثاني)

الذي كان في الاصل خبرا (ووجوب اقامة) المفعول (الاول) الذي كان في الاصل مبتدء (اشتهر عن كثير من النحـاة) سواء ظهر القصد بأن لا يلتبس الاول بالثاني او لم يظهر بأن التبس وسواء كان الثاني جملة ام لا (قال الأبدى في شرح الجذولية لأنه) أي المفعول الاول كان (مبتدء وهو اشبه بالفاعل) لأنه مسند اليه مثله (فأن مرتبتـه) أي المفعول الاول (قبل) المفعول (الثاني لأن مرتبة المبتده قبل الخبر ومرتبة المرفوع قبل المنصوب ففعل ذلك) اي نيابة المفعول الاول (للمناسبة وخالف ابن عصفوو جماعة ؛ وتعبهم المصنف فقـال : ولا أرى منعـا من نيابة الثاني) بشرطين الاول انه جائز (اذا القصد ظهر) بان كان الثاني غير معرفة اذ كونه غير معرفة دليل على انه المفعول الثاني وان صار نائبـا (و)الثاني أن (لم يكن) المفعول الثاني (جملة وظرفـا : كما في التسهيل كقولك : في جعـل الله ليلة القدر خيرا من الف شهر : جعل خير من الف شهر ليلة القدر) فان لم يظهر القصد بأن التبس الثاني بالاول نحو ظننت زيدا عمرا ، فلا يجوز نيابة الثاني أي :عمرا:وهكذا ان كان الثاني جملة او ظرفا نحو ، ظننت زيدا يقوم غدا ، ونحو ، ظننت زيدا في الدار او عندك ، فلا يجوز حينئذ ايضا نيابة الثاني لأن الفاعل ونائبه لا يكونان جملة كما تقدم في باب الحروف المشبهة بالفعل عند قول الناظم .

وهمز ان افتح لسد مصدر　　　مسدها وفي سوى ذاك اكسر

هذا كله في المفعول الثاني لظن (اما الثالث المكاني من باب) أرى الذي كان خبرا وثانيا وصار ثالثا بسبب زيادة مفعول آخر بالهمزة (ففي الارتشاف ادعى ابن هشام الاتفاق على منع اقامته) ففي نحو ، أريت بكرا زيدا قائما ، لايجوز نيابة قائما لما ذكر في المفعول الثاني من ظن

ولأنه مسند الى المفعول الاول الزماني اسنادا تاما فلو ناب عن الفاعل واسند اليه الفعل لا محالة يكون اسناده أيضا تاما لزم كونه مسندا ومسندا اليه معا مع كون كل من الاسنادين تاما ولا ينتقض بنحو اعجبني ضرب زيد ، حيث ان المصدر اعني ضرب مسند اليه لا عجبني ومسند الى زيد لأن أحد الاسنادين اعني أسناد الضرب الى زيد غير تام ولا يذهب عليك ان هذا التعليل جار في ثاني ظن أيضا هذا وجه الاتفاق الذي ادعاه هشام ابن في والارتشاف (و) لكن (ليس كذلك) أي ليست المسألة اتفاقية (ففي المخترع) نقل (جوازه عن بعضهم واما الاول المكاني في ارى فلاشك في جواز نيابته بل هو اولى لان الجار احق بمكان جاره ولانه راء وعالم) .

وقد علم من المسائل السابقه ان للفعل تسعة معمولات غير الفاعل الفاعل والمستثنى والقابل منها بعد المفعول به ثلاثة (وكما لا يكون للفعل الا فاعل واحد كذلك لا ينوب عن الفاعل الا شيىء واحد) مما هو قابل للنيابة ويرفع ذلك الواحد بالنيابة ويبقى الثمانية الباقيه علي نصبها سواء كان قابلا للنيابة لم يكن والى هذا ينظر قوله (وما سوى النائب عنه مما علق بالرافع النائب وهو الفعل) المجهول (واسم المفعول والمصدر) من الفعل المجهول أي المصدر الذي يقدر بحرف مصدري موصول بفعل لم يسم فاعله كما يجيي في آخر باب اعمال المصدر كقوله تعالى ، وهم من بعد غلبهم سيغلبون ، (على ظاهر قول سيبويه فأن ظاهرا كلامه الحاق المصدر المجهول بالفعل المجهول في الحكم وهو كون (النصب له) أي لسوى النائب من المعمولات (محققا لفظا ان لم يكن) غير النائب (جارا ومجرورا نحو ، ضرب زيد يوم الجمعه أمامك ضربا شديدا) برفع زيد لنيابته ونصب البقية هذا اذا كان البقية قابلا للنيابة والا فتحقق النصب

البقية بطريق أولى ووجهه ظاهر نحو ضرب زيد وعمرا تأديبا ضربا ، (و)النصب لما سو النائب محقق (محلا ان يكنه) أي ان يكن ما سوى النائب جارا ومجرورا (نحو، فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة) برفع نفخة لنيابته ونصب؛ في الصور ؛ محلا وكذا ينصب محلا بغير القابل والقابل غير النائب ان لم ينصب لفظا نحو ، ضرب زيد هنا قبل .

باب الاشتغال

((هذا باب اشتغال العامل عن المعمول))

ولهم في تعريفه عبارات مختلفه .

منها ؛ الاشتغال هو (ان يتقدم اسم ويتأخر) عنه (فعل او شبهه قد عمل في ضميره اى ضمير ذلك الاسم (او) في (سببه) وهو المضاف الى ضمير الاسم السابق ؛ منها ؛ انه اسم بعده عامل متصرف ناصب لضميره او متعلقه بواسطة او غيرها ويكون ذلك العامل بحيث لو فرغ من ذلك المعمول وسلط على الاسم لنصبه .

ومنها ؛ انه كل اسم بعده فعل او شبهه مشتغل عنه بضميره او متعلقه.

ومنها ؛ هوأن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل عامل في ضميره ويكون ذلك الفعل بحيث لو فرغ من ذلك المعمول وسلط على الاسم الاول لنصبه .

ومنها ؛ هو ان يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل متصرف او اسم يشبهه ناصب لضميره أو لملابس ضميره بواسطة او غيرها ويكون ذلك العامل بحيث او فرغ من ذلك المعمول وسلط على الاسم المتقدم لنصبه .

ومنها : ما في الكتاب وهو ان يتقدم اسم ويتأخر فعل او شبهه قد عمل في ضميره او سببه (لولا ذلك لعمل فيه او في موضعه) اذا عرفت ذلك فأعلم ان الغرض من ذكر هذه العبارات أمران.

الاول : انه علم منها ان اركان الاشتغال ثلثة : الاول المشغول عنه وهو الاسم المتقدم : والثاني المشغول وهو العامل المتأخر : الثالث المشغول به وهو الضمير او الملابس له الذي عمل الفعل فيه بنفسه او بواسطة .

الامر الثاني : انه قد علم من طي هذه العبارات ان لكل واحد من هذه الاركان الثلاثة شروطا لابد منها .

اما شروط المشغول عنه فخمسة :

الاول : ان لايكون متعددا لفظا ومعني بأن يكون واحدا نحو ، زيدا ضربته ، او متعددا في اللفظ دون المعنى نحو ، زيدا وعمروا ضربتهما ، لأن العطف جعل الاسمين بنمزلة الاسم الواحد فان تعدد في اللفظ والمعنى لم يصح نحو ، زيدا درهما اعطيته ،الثاني : ان يكون متقدما فأن تأخر نحو : ضربته زيدا لم يكن من باب الاشتغال بل ان نصب زيدا فهو بدل من الضمير وان رفع فهومبتدء خبره ما قبله .

الثالث : قبوله الاضمار فلا يصح الاشتغال من الحال والتميز والمجرور بحرف يختص بالظاهر وسيأتي في باب حروف الجر .

الرابع : كونه مفتقرا الى ما بعده فنحو ، جاءك زيد فأكرمه ، ليس من باب الاشتغال لكون زيد في المثال مكتفيا بالعامل المتقدم عليه .

الخامس : كونه صالحا لأن يكون مبتدء فنحو قوله تعالى ، ورهبانية ابتدعوها ، ليس من باب الاشغال بل رهبانية معطوفة على ما قبلها وجملة ابتدعوها صفة لها .

وأما مايشترط في المشغول فاثنان :

الاول : ان لايفصل بينه وبين الاسم السابق ماله الصدر والا فليس من هذا الباب نحو ، زيد هل رأيته ، وسياتى عن قريب .

الثانى : كونه صالحا للعمل فيما قبله بأن لايكون فعلا جامدا او صفة مشبهة ونحوهما مما لايعمل فيما قبله لضعفها وسياتى أيضا واما الذي يجب تحققه في المشغول به فشيء واحدوهوان يكون ضميرا عائدا الى المشغول عنه نحو ، زيدا ضربته ، او مررت به ، او اسما ظاهرا مضافا الى ضميره نحو ، زيدا ضربت أخاه ، او زيدا مررت بغلامه ، كل ذلك يمكن استخراجه من ضمن التعاريف المذكورة .

(ان مضمر اسم سابق فعلا !) لفظ فعلا منصوب لأنه (مفعول بقوله شغل) وفاعله مستتر فيه اشير اليه بقوله (اى ذلك المضمر) للاسم السابق فيصير حاصل المعنى انه ان شغل الضمير المتاخر الراجع الى الاسم السابق الفعل (عنه أي عن الاسم السابق بنصب لفظه اى لفظ ذلك المضمر) نحو ، زيد ضربته ، (او المحل أى محله) نحو ، زيد مررت به ، هذا بناء على ما فهمه الشارح من عود ضمير لفظه الى الضمير المشغول به العامل فالمراد من نصب لفظه ان يكون الضمير منصوبا بالعامل بلا واسطه حرف الجر نحو زيد ضربته ، ومن نصب محله أن يكون الضمير منصوبا بالعامل بواسطة حرف الجر نحو زيد مررت به ، فالضمير في به مجرور لفظا ومنصوب محلا واما بناء على ما فهمه بعض آخر من عود ضمير لفظه الى الاسم السابق يجعل الباء في بنصب بمعنىعن كماصرح به اى بعن في بعض الشروح فمثال نصب لفظه زيدا ضربته ، ومثال نصب المحل ، هذا ضربته ، اما ماقاله بعض

المحققين من ان المراد من نصب لفظه بناء على ما فهمه الشارح تصور لفظ المعمول بصورة موضوعة لنوع مقتضى العامل الى آخر ماقاله فأظن انه لايوجد له مثال صحيح فان وجدت له مثالا صحيحا داخلا في باب الاشتغال فألحقه بهذه التعليقة ليستفيد منه الطلاب اللهم الا ان يمثل له . بنحو ، زيد ما ضربت الا اياه وبنحو الزيدان لم تضرب الا اياهما وهو كما ترى وكيف كان (فالسابق ارفعه) في بعض الصور (على الابتداء او انصبه) في صور أخرى كما يأتى (واختلف في ناصبه فالجمهور وتبعهم المصنف على أنه منصوب بفعل اضمر) أي قدر (حتما) اي وجوبا (موافق لما قد اظهر لفظا كما في ، أزيدا ضربته،فيقدر ، ضربت (او معنى) كما في ، أزيدا مررت به ، فيقدر جاوزت الموافق لمررت معنى لا لفظا ويقدر في نحو، زيدا مررت بأخيه ، لابست الملازم للفعل المذكور وفي نحو ، زيدا ضربت اخاه ، اهنت وكذلك .

وانما وجب حذف الناصب لأن الفعل المذكور مفسر له ولايجوز الجمع بين المفسر والمفسر الا اذا كان المفسر بالكسر الجملة التفسيرية التى لامحل لها من الاعراب او عطفا بيان او كان بعد اى التفسيرية ونحوها .

(وقيل) ان الاسم السابق منصوب (بالفعل المذكور بعده ثم اختلف فقيل انه عامل في الضمير وفي الاسم) السابق (معا وقيل) انه اى الفعل المذكور عامل (في) الاسم (الظاهر) السابق (والضمير ملغي) عن المعمولية فلا محل له من الاعراب فتأمل ؟

(واعلم ان هذا الاسم الواقع بعده ناصب لضميره على خمسة اقسام) وان لم يكن بعضها من الباب كما يأتي الاول (لازم النصب) (و)

الثاني (لازم الرفع) وهذا هو الذى ليس من الباب (و) الثالث (راجح النصب على الرفع (و) الرابع (مستوفيه الامران) (و) الخامس (راجح الرفع على النصب هكذا) اى بالترتيب المذكور ؛ (ذكره النحويون وتبعهم المصنف) وان كان الاحسن تأخير واجب الرفع عن الجميع لما سياتى (فشرع) المصنف في بيانها) بالترتيب المذكور (بقوله والنصب) الخ ،

القسم الاول ؛ النصب (للاسم السابق حتم) اى واجب (ان تلا الاسم السايق) لفظ السابق (بالرفع) لانه فاعل تلاقي النظم (اي وقع) الاسم السابق (بعد مايختص بالفعل كان وحيثما) الشرطيتان (نحو ، ان زيدا لقيته فأكرمه ، وحيثما عمروا تلقاه فاهنه) فيجب نصب الاسم السابق في المثالين ولا يجوز رفعه على الابتدائية لأن ادات الشرط لاتدخل على الجملة الاسمية (وكذا ان تلى الاسم السابق (استفهاما غير الهمزة كأين بكرا فارقته وهل عمروا حدثته (وسيأتي حكم التالي الهمزة) وكذلك اداة التحضيض واداة العرض.

القسم الثاني ؛ (وان تلا السابق اي وقع بعدما بالابتداء يختص كاذا الفجائية (فالرفع للاسم) السابق على الابتداء التزمه ابدانحو خرجت فاذا زيد لقيته لأن اذا) الفجائية (لايليها الا مبتدء نحو فاذا هي بيضاء او خبر نحو فاذا لهم مكر في اياتنا ولا يليها فعل ولذا قدر متعلق الخبر بعدها اسما كما تقدم) في باب المبتدء والخبر عند قول الناظم واخبروا بظرف او بحرف جر .

(وذكره) اي المصنف (لهذا القسم) اي واجب الرفع (افادة لتمام القسمة وان كان ليس من الباب لعدم صدق ضابطة الباب عليه

لما تقدم فيه) اي في التعريف (من قولنا لولا ذلك الضمير لعمل الفعل المشغول بالضمير (في الاسم السابق : ولا يصح هذا هنا لما تقدم من ان اذا لا يليها فعل .

قيل كل من ذكر في الاشتغال وضابطه قيد : لولا ذلك الضمير لعمل فيه ؛ فهو لم يجعل القسم الواجب الرفع من باب الاشتغال كالشارح وجماعة ذكرنا عباراتهم في الباب : وفيه نظر اذ يمكن ان يكون القيد عند بعضهم لأخراج فعل التعجب واسماء الافعال ونحوهما مما لايعمل فيما قبله لضعفها كما أشرنا اليه سابقا : لا لأخراج ما وقع بعد ما يختص بالابتداء او قبل ماله صدر الكلام : لأن العامل حينئذ صالح للعمل في الاسم السابق ذاتا لولا ذلك الضمير وان منع من العمل بسبب أحد الامرين فالقول بأن القسم الواجب الرفع لا يعد من الباب عند الكل لا يصح عند الكل .

(وكذا يجب الرفع اذا الفعل تلا ؛ أي وقع بعد ماله صدر الكلام وهو الذي لم يردماقبل أي) ما (قبله معمولا لما بعد وجد) وهو عشرة اشياء

الاول (كاداة الاستفهام) نحو ، زيدهل رأيته ، وبكراأين مررت به ؛ والثاني (ما النافيه) ولاء الناهية اذا وقعت جوا بالقسم نحو ، خالدما صحبته ، ونحو زيد والله لا أمر به .

والثالث (أدوات الشرط) نحو ، عبد الله ان أكرمته اكرمك .

الرابع : أداة التحضيض نحو ، زيد هلا ضربته ، وخالد الا تمرر به

الخامس : أداة العرض نحو ، زيد ألا تكرمه وعمر ألا تجيبة .

السادس لام الابتداء نحو ، زيد لأنا اكرمه وبكر لأنا اضربه.

السابع: كم الخبريه نحوزيد كم ضربته وخالد كم مررت به ،الثامن ؛ الحرف

الناسخ نحو ، زيد انى علمته ، وابراهيم كأنه يحب أخاه قال الرضى في بحث كم كل ما اثر في معنى الجملة من الاستفهام والعرض والتمنى والتنبيه ونحو ذلك فحقها صدر تلك الجملة خوفا ان يحمل السامع تلك الجملة على معناها قبل التغيير فاذا جاء المغير في اخرها يشوش خاطره لانه يجوز اذن رجوع معناه الى ما قبله من الجملة مؤثرا فيها ويجوز بقاء الجملة على حالها فيرتقب جملة اخرى يؤثر ذلك المؤثر فيها .

التاسع : الموصولات نحو ، زيد الذي احبه ، وهند التي تحبها ، العاشر الاسماء الموصوفة بالعامل المشغول نحو ، زيد رجل اكرمته ، وهند امرئة يحبها زوجها .

القسم الثالث (واختير نصب للاسم السابق اذا وقع قبل فعل ذي طلب : كالامر والنهي والدعاء ؛ نحو زيدا أضربه وعمروا لا تهمنه ، وخالدا اللهم أغفر له ، وبشرا اللهم لا تعذبه) وعلل بعضهم اختيار النصب فيه بأنه لو رفع الاسم السابق على الابتداء للزم كون الطلب خبرا وهو خلاف الاصل لكونه لا يتحمل الصدق والكذاب ؛ لأنه انشاء ؛ ولكن هذا غلط نشاء من اشتراك لفظ الخبر بين خبر المبتداء والخبر الذي هو مقابل الانشاء واعتبار احتمال الصدق والكذب في الثاني دون الاول نفسه فأن احتمال الصدق والكذب في الاول ؛ انما هو في النسبة بينه وبين المبتدء لافيه نفسه فتأمل فأن الفرق دقيق .

وعلل بعض آخر بأن الأغلب كون الطلب بالفعل ؛ فحمل الكلام على الاغلب اولى ؛ وهذا يحصل بالنصب لا بالرفع وانما خصص الطلب بما ذكر لان الاستفهام ونحوه تقدم حكمه .

(واخترز بقوله فعل) ذي طلب (عن اسم الفعل نحو ، زيد دراكه)أي

أدركه (فيجب) في الاسم السابق (الرفع) لأن اسم الفعل لضعفه لا يعمل فيما قبله فلا يصدق عليه ضابطة الباب فهو من قسم الواجب الرفع.

(وكذا) يجب الرفع (اذا كان) الاسم السابق قبل (فعل أمر يراد به العموم نحو السارق والسارقة فأقطعوا ايديهما، قاله ابن الحاجب) في نظير الآية وهو قوله تعالى ، الزانية والزاني فأجلدوا كل واحد منهما مأة جلدة قال شارح كلامه : واعلم انه قد سبق ان بعد الاسم المذكور اذا كان الفعل المشغل عنه بضميره او متعلقه أمرا اونهيا فالمختار فيه النصب : فالظاهر ان قوله تعالى ، الزانية والزاني فأجلدوا كل واحد منهما مأة جلدة ، داخل تحت هذه القاعده مع ان القراء اتفقوا فيه على الرفع الا في رواية شاذة عن بعضهم فأضطر النحاة الى ان تمحلوا لاخرا جه عنها فقال ونحو ، الزانية والزاني فأجلدوا كل واحدمنهما مائة جلدة الفاء فيه مرتبطة بمعنى الشرط عند المبرد ؛ لكون الالف واللام في الزانية والزاني مبتدء موصولا ففيه معنى الشرط واسم الفاعل الذي هو صلته كالشرط فخبر المبتدء كالجزاء والفاء الداخلة عليه مرتبطة بالشرط لدلالته على سببيته للجزاء ومثل هذه الفاء لايعمل ما في حيزه فيما قبله فأمتنع تسليط الفعل المذكور بعده على ما قبله فتعين فيه الرفع ; والآية جملتان مستقلتان عند سيبويه اذ الزانيه مبتدء محذوف المضاف والزاني عطف عليه والخبر محذوف أي حكم الزانيه والزني فميا يتلى عليكم بعد وقوله فأجلدوا جملة ثانية لبيان الحكم الموعود والفاء عنده أيضا للسببية أي ان ثبت زناهما فأجلدوا وقيل زائدة او للتفسير وجزء الجملة لا يعمل في جزء جملة اخرى فيمتنع التسليط فلا يدخل في الضابطة فتعين الرفع انتهى كلام ابن الحاجب .ولعل نظر شارح الالفية الى المبرد بقرينة قوله يراد

به العموم اذا لشرط وشبهه يفيدان العموم كما بين في علم الاصول قال شارح كلام ابن الحاجب في باب المبتدء والخبر وقد يتضمن المبتدء معنى الشرط وهو سببية الاول للثاني او للحكم به فلا يرد عليه نجو، وما بكم من نعمة فمن الله، فيشبه المبتدء الشرط في سببية للخبر سببية الشرط للجزاء فيصح دخول الفاء في خبر انتهى محل الحاجة من كلامه فتحصل من كلامه ان المانع من عمل الفصل فيما قبل الفاء اما نفس الفاء لشبهها بفاء الجزاء واما كون ما بعدها جزء جملة أخرى ومختار الشارح في المقام هو الاول بقرينه ما ذكرناه وفي كلام الفاضل المحشى في بحث المعروف باداة العريف عند قول المصنف فنمط عرفت قل فيه النمط ما يفيدك ههنا فراجع ان شئت .

(واختير نصبه أيضا اذا وقع بعدما ايلائه الفعل غلب) وهو خمسة .

الاول (كهمزة الاستهام نحو أبشرا منا واحدا تتبعه) فالمختار نصب بشرا بفعل محذوف يفسره المذكور لأن الغالب في الهمزة دخولها على الافعال وانما لم يختص بالافعال كبقية اداة الاستفهام لانها أم الباب وهم يتوسعون في امهات الابواب مالا يتوسعون في غيرها وهذا الحكم في الهمزة ما) دام (لم يفصل بينها وبينه) اي بين الاسم السابق (بغير ظرف) سواء لم يفصل بينهما اصلا كالآية المذكورة او فصل بينهما بالظرف نحو أيوم الجمعه زيدا تكرمه لأن الفصل بالظرف يعد كلا فصل فان فصل بينهما بغير ظرف نحو أأنت زيد تضربه (فالمختار الرفع) لأن الاستفهام حينئذ داخل على الاسم لا على الفعل .

والثاني والثالث والرابع كما ولا وان النافيات نحوما زيدا رايته ونحو لازيدا ضربته ولا عمرا وان زيدا ضربته بمعنى ما زيدا ضربته الخامس (قال في شرح الكافية وحيث مجردة من ما نحو حيث زيدا

تلقاه فأكرمه ، لانها تشبه اداة الشرط فلا يليهافي الغالب الا فعل) تامل .

(واختير نصبه أيضا اذا وقع) الاسم السابق (بعد حرف عاطف له) أي الاسم السابق (بلا فصل على معمول فعل متصرف مستقرا ولا نحو ضربت زيدا وعمروا اكرمته) فالمختار نصب عمروا (قال في شرح الكافية لما فيه اي في المختار النصب (من عطف جملة فعلية على مثلها وتشاكل الجملتين المعطوفتين اولى من تخالفهما انتهى وح فالعطف ليس على المعمول لأن) العطف على المعمول من قبيل عطف المفرد على المفرد وهذا من قبيل عطف الجملة على الجملة (كما ذكره هنا ولو قال تلى بدل على لتخلص منه) اي من الاشكال (وخرج بقوله بلافصل ما اذا فصل بين العاطف والاسم) السابق (فالمختار) حينئذ (الرفع نحوقام زيد واما عمرو فأكرمته) فالمختار رفع عمرو لكونه منفصلا عن العاطف وان قلت ، قام زيد واما عمرو فأكرمه ، فالمختار النصب لأن الاسم السابق وقع قبل فعل ذي طلب وقد تقدم ان المختار فيه النصب وخرج (بقولي) اي الشارح متصرف ما اذا وقع الاسم السابق بعد حرف عاطف له على معمول (افعال التعجب) نحو ، ما احسن زيدا وعمرو اكرمته ، فليس المختار في الاسم السابق اعني عمرو النصب بل المختار فيه الرفع لأن فعل التعجب لجموده قد جرى مجرى الاسماء فكأنه ليس في الكلام فعل (و) كذلك افعال (المدح والذم) نحو ، نعم الرجل زيد وعمرو اكرمته ، وبئست المرئة هند والخنساء احبها ، (فانه لا تأثير للعطف عليها) قد اضطرب كلام الشراح في معنى هذه العبارة فقال بعضهم معناه ان العطف على هذه الافعال متعذر اذ لامعنى له ولأن ما التعجبية لايقع بعدها الا افعل التعجب فتعين العطف على مجموع الجملة لا

على هذه الافعال وحدها وقال بعضهم معناه ان العطف على هذه الافعال لا يؤثر في نصب الاسم السابق بل لابد من رفعه سواء عطف على نفس هذه الافعال او على مجموع الجملة وقال بعض آخر معناه انه لاعطف على هذه الافعال سواء نصبت الاسم السابق او رفعته بل العطف على مجموع الجملة في كلتا الصورتين وعليك بأمعان النظر حتى تعرف المراد منها اي من الاقوال وكيف كان فالمختار فيها الرفع (كما قال المصنف في نكته على مقدمة ابن الحاجب ولا يخفي عليك ان في المثال الذي ذكر لفعل التعجب مناقشة لانه من امثلة المسألة الآتية كما يظهر من بعض تعليلاته

(وان تلا الاسم المعطوف) اي الاسم السابق الواقع بعد حرف العطف (فعلا متصرفا مخبرا به عن اسم أول مبتدء) وبعبارة اخرى اذا وقع الاسم السابق بعد عاطف تقدمته جملة ذات وجهين صدرها اسم وعجزها فعل (نحو، هندا كرمتها وزيد ضربته عندها) الشاهد في زيد حيث انه اسم سابق تلا حرف العطف وتقــدمه جملة هند اكرمتها وهذه الجملة ذات وجهين اذ صدرها اسم وهو هند وعجزها فعل وهو اكرمتها (فأعطفن) زيدا (مخيرا بين الرفع على الابتداء والخبر) مراعاة لصدر الجملة المتقدمة فيصير زيد مبتدء وجملة ضربته عندها خبره فيعطــف هذه الجملة الاسمية على مجموع الجملة المتقدمة التى تسمى كبرى لأن المجموع ايضا اسمية وبين (النصب) مراعاة لعجز الجملة المتقدمه فيصير زيدا مفعولا لفعل محذوف فيكون عطفا (على جملة اكرمتها) الـتي تسمى صغرى (وتسمى الجملة الاولى من هذا المثال) ايـضا (ذات وجهين لانها اسمية بالنظر الى اولها) (وفعلية بالنظر الى آخرها وهذا المثال اصح كما قال الابدي في شرح الجزولية من تمثيلهم، بزيد قام

وعمرا كلتمه ، لبطلان العطف فيه) في صورة النصب (لعدم ضمير في المعطوفة يربطها بمبتدء) الجملة الاولى (المعطوف عليها اذ المعطوف بالواو يشترك المعطوف عليه في معناه) كما يأتي في اول باب عطف النسق (فيلزم ان يكون) المعطوف بالواو اعني جملة عمروا كلمته (في هذا المثال خبرا عنه) اي عن المبتدء في الجملة الاولى (ولا يصح) كون جملة عمرا كلمته خبرا عن زيد في جملة زيد قام (الا بالرابطة وقد فقد) الرابطة في عمرو كلمته لأن ضمير كلمته عائد الى عمرو وليس ضمير آخر فيه يعود الى زيد الذي هو مبتدء في الجملة الاولى بخلاف المثال الذي ذكره الشارح فأن العطف فيه في صورة النصب صحيح لأن في جملة زيد ضربته عندها الرابطة موجودة وهو ضمير المؤنث في عندها (انتهى) ماقاله الابدي في شرح الجزلية .

وانما قيدنا أصحية المثال الذي ذكره الشارح بصورة نصب الاسم السابق اعني زيدا في ضربته عندها لأن صورة رفعه مستغنية عن الرابط اذا الجملة حينئذ معطوفة على جملة هند اكرمتها بأعتبار أولها فلا يحتاج المعطوفة الى رابط وهو واضح فالمثالان صحيحان من دون فرق بينهما في هذه الصورة .

ولما كان لقائل ان يقول ان الحكم بأصحية مثال الشارح يستلزم الحكم بصحة مثال النحويين للزوم أشتراك المفضل اعنى مثال الشارح والمفضل عليه اعنى مثال النحويين في اصل الصحة وقد حكم الشارح ببطلان مثالهم فاجاب الشارح بقوله (ولعله يغتفر في التوابع مالا يغتفر في غيرها) وحاصل ما أجاب به الشارح انا حكمنا ببطلان مثالهم مع قطع النظر عن قاعدة الاغتفار في الثوانى ولعل نظرهم في التمثيل الى قاعدة الاغتفار فيصبح التمثيل والاصحية معا والمراد من قاعدة الاغتفار انهم

كثيراً ما يغتفرون في الثواني مالا يغتفرون في الاوائل نحو رب رجل واخيه فأغتفر عطف اخيه على رجل وان كان يلزم منه دخول رب على المعرفة لان المعطوف في حكم المعطوف عليه وهي مختصة بالنكرة كما يجي في باب حروف الجر هذا هو الدائر على السنة القوم ولكن قال في المطول في بحث الفصل والوصل ما حاصله انهم انما تركوا الضمير اعنى عندها لان غرضهم تعيين جملة اسمية خبرها جملة فعلية وتصحيح المثال انما يكون باعتبار الضمير وهم انما اعتمد وافيه على علم السامع والذي يشعر به كلام بعض المحققين ان المعطوف عليه في الوجهين هو مجموع جملة هند اكرمتها لانها ذات وجهين فرفع زيد بالنظر الى اسميتها ونصبه بالنظر الى فعليتها والمعطوف عليه في الصورتين مجموع الجملة واختلاف الاعرابين باختلاف الاعتبارين وبهذا يحصل المناسبة بين الجملتين المتعاطفتين ولا يخفى على المنصف لطف هذا الوجه ودقته وان ذهل عنه اكثر القوم وخفي على كثير من الفحول وليس هذا اول قارورة كسرت في الاسلام فكم من هفوات صدرت من بعض الاعلام وصارت مورد القبول عند العوام ومراهل التحقيق بها مر الكرام ومن الله التوفيق وبه الاعتصام .

(والرفع في غير الذي مر رجح) على النصب وهو مالا يقع بعدما يختص بالفعل او بالابتداء ولا بعد ماله صدر الكلام ولا قبل فعل ذي طلب ولا بعدما ايلائه الفعل غلب ولا بعد عاطف على معمول فعل مستقر اولا ولا بعد فعل مخبر به عن اسم اول ومعلوم ان رفع الاسم السابق حينئذ ارجح من نصبه (لعدم موجب النصب ومرجحه وعدم موجب الرفع ومستوى الامرين وعدم التقدير اولى منه) اي من

التقدير الذي يلزم في صورة النصب اذ يلزم عليه تقدير فعل ناصب للاسم السابق (نحو زيد ضربته) فرفع زيد في المثال ارجح من نصبه ويجوز نصبه أيضا لكنه مرجوح (ومنع بعضهم النصب) لكلفة الاضمار (ورد بقوله تعالى ، جنات عدن يدخلونها) حيث قرء جنات بالنصب بالكسرة مع أنه مما نحن فيه .

(فما ابيح لك)من الاحكام في كل واحد من الصور الخمس (افعل ودع أي اترك مالم يبح لك) مثلا لاتنصب في صورة وجوب الرفع ولا ترفع في صورة وجوب النصب وارفع في صورة مختارية النصب لكن على المرجوحية وانصب في صورة مختارية الرفع كذلك وانصب وارفع في صورة جواز الوجهين بلا ترجيح لاحدهما على الآخر .

(وتقديمه) أي المصنف (واجب النصب ثم مختاره ثم جائزه على السواء) اي على مستوى الوجهين (ثم مرجوحه) اي مرجوح النصب (أحسن كما قال)المصنف في بعض كتبه (من صنع ابن الحاجب لأن الباب لبيان المنصوب منه انتهى) كلام المصنف في بعض كتبه وحاصله ان تقديم صور النصب سواء كان واجبا او راجحا او مساويا مع الرفع ثم ذكر مرجوح النصب احسن من صنع ابن الحاجب لانه قدم مختار الرفع على جميع صور النصب مع ان الباب لبيان صور النصب فقط وذكر صور الرفع من باب الملازمه او تتميم الاقسام كما تقدم (وكان ينبغي ان يؤخر) المصنف (واجب الرفع عنها) اي عن صور النصب (لما ذكر) في وجه الاحسنية ولايخفى عليك ان ابن الحاجب لم يذكر صورة واجب الرفع في كتابه فلا تغتر بما قاله بعض المحققين من المحشين وما ذكره ابن الحاجب في قوله تعالى ، الزانية والزاني فأجلدوا كل واحد منهما مأة

جلدة ، ونحوها ليس من حيث انها من الاقسام التي تذكر في باب الاشتغال بل من باب رد باب النقض الوارد على قاعدة مختار النصب كما صرح به شارح كلامه وقد نقلناه بتمامه واوضح من ذلك قول ابن الحاجب في اول دخوله في رد النقض حيث يقول وليس مثل ازيدذهب به منه الى آخر ما قاله في رد النقض المذكور فراجع كلامه حتى تعرف حقيقة مرامه (وفصل ضمير مشغول به عن الفعل بحرف جر او باضافة اى بمضاف كوصل فيما مضى) أى في الاحكام الماضية (يجرى) وبعبارة اخرى لا فرق في الصور الخمس السابقة بين اتصال الضمير بالفعل المشغول به نحو زيد ضربته ، وبين انفصال الضمير من الفعل بحرف جر نحو ، زيد مررت به او بمضاف نحو زيد رأيت أخاه (فيجب النصب في نحو ان زيداً مررت به) اكرمك (او) ان زيداً (رأيت أخاه اكرمك) ، لوقوع الاسم السابق في المثالين بعدما يختص بالفعل اعني ان الشرطية والمثال الاول للفصل بحرف الجـــر والمثال الثانى للفصل بالمضاف وهكذا الامثلة الآتية (و) يجب (الرفع في نحو ، خرجت فاذا زيد مر به عمرو)(او) خرجت فاذا زيد(راى اخوه)لوقوع الاسم السابق بعدما يختص بالابتداء(ويختار النصب في نحو زيدا امرر به او) زيداً (انظر أخاه) لوقوع الاسم السابق في المثالين قبل فعل ذي طلب (و) يختار (الرفع في نحو زيد مررت به او) زيد (رأيت أخاه) لعدم موجب النصب ومرجحه وموجب الرفع ومستوى الامرين وعدم التقدير اولى منه (ويجوز الامران) أى النصب والرفع (على السواء في نحو، هند أكرمتها ، وزيد مررت به) في دارها (او) هند اكرمتها وزيد (رأيت أخاه في دارها) لكون المثالين داخلين في قوله وان تلى المعطوف

فعلا مخبرا الخ (نعم يقدر الفعل) في صور نصب الاسم السابق وجوباً أو جوازاً (من معنى) الفعل (الظاهر لا لفظه) كل على حسب ما يقتضيه المقام ويصح معه معنى الكلام ففيما كان العامل لازماً والمشغول به نفس ضمير الاسم السابق ، نحو زيد مررت به ونحوه ، يقدر جاوزت ان العامل معلوماً وجيز ان كان مجهولا وفيما كان العامل متعدياً والمشغول به اسماً ظاهراً مضافا الى ضمير الاسم السابق نحو ، زيد انظر أخاه يقدر لابس ونحوه وكذا اذا كان العامل لازماً والمشغول به اسماظاهراً مضافاً الى ضمير الاسم السابق نحو زيد مررت بغلامه يقدر لابست زيداً مررت بغلامه لانك لم تجاوز زيداً ولم تمر به والحاصل يجب ان تقدر في كل مثال فعلا يناسب ويصح معه المعنى كجاوزت ولابست واهنت كل على حسب مايقتضيه المقام ويصح معه المعنى المقصود من الكلام .

(وسو في ذا الباب وصفا ذا عمل بالفعل فيما تقدم) اى في الاقسام الخمسة المتقدمة وغيرها من الاحكام المذكورة والمراد بالوصف هنا اسم الفاعل واسم المفعول وصيغ المبالغة على راى مثال الاول ، زيداً انا ضاربه ، مثال الثاني ، الجبة انت مكسيها مثال الثالث ، النحو انت الآن بحاثه فسو هذه الثلاثة في الاحكام السابقة بالفعل (ان لم يك مانع) من عمله فيماقبله (حصل) وسيأتى بيان المانع (نحو ازيداً انت ضاربه الان اوغداً)، فالمختار فيه النصب لوقوع الاسم السابق بعد ما ايلائه الفعل غلب فزيدا في المثال منصوب بوصف محذوف يفسره الوصف المذكور وتقديره ، انت ضارب زيداً ضاربه الآن او غداً ، وهكذا اسم المفعول وصيغ المبالغة وفهم من كلام الناظم ان المساوى للفعل في الأحكام المتقدمة لابد فيه من ثلاثة شروط الاول ان يكون الوصف عاملا بأن

يكون الوصف بمعنى الحال او الاستقبال كما مثلنا والشرط الثاني ان يكون العامل وصفا والشرط الثالث ان لايكون مانع من عمل الوصف فيما قبله حصل وبهذا يظهر المراد من قول الشارح (بخلاف الوصف غير العامل كا) لوصف (الذي) يكون (بمعنى الماضى) نحو ، ازيد انت ضاربه امس ، فلا يجوز نصب زيد بوصف مقدر الا عند من يجوز عمل الوصف بمعنى الماضي كالكسائي .

(او العامل غير الوصف كاسم الفعل) نحو ، زيد دراكه ، كما مثلنا سابقا فلا يجوز نصب زيد لعدم صدق ضابطة الباب على اسم الفعل لأنه لضعفه ليس بحيث لولا الضمير المشغول به لعمل في الاسم السابق .

(او الحاصل فيه مانع) كالوصف الذى يكون (صلة الالف واللام) نحو ، أزيد انا الضاربه ، فلا يختار نصب زيد بل لا يجوز وان وقع بعد ما ايلائه الفعل غلب لأن الصلة اعني ضارب لا يعمل فيما قبل الموصول اعني الألف واللام .

وقد علم من التعاريف التي نقلناها في آول الباب انه لابد في صحة الاشتغال من علقة بين العامل والاسم السابق والعلقة تحصل بأحد امور ثلاثة :

الاول : بالضمير المتصل بالفعل العائد الى الاسم السابق وهذا هو الاصل وقد مضى .

الثاني : بالضمير المنفصل عن العامل اما بحرف جر او بمضاف وقد مضى ايضا .

الثالث : بالضمير المتصل بتابع معمول العامل نحو ، ازيدا ضربت

عمروا وأخاه ، حيث حصلت العلقة بسبب الضمير في اخاه الذي هو تابع عمروا وهذا القسم هو المراد بقول الناظم وعلقة حاصلة الخ .

(وعلقة حاصلة بتابع للاسم الشاغل للفعل كعلقة حاصلة بنفس الاسم الواقع بعد الفعل وهو (الشاغل للفعل) وبعبارة اخرى العلقة الحاصلة بالتابع كالعلقة الحاصلة بنفس معمول الفعل (فقولك ازيدا ضربت عمرا واخاه) وعلقته بالضمير المتصل بالتابع (كقولك ازيدا ضربت اخاه) فلا فرق في الصورتين في كون المختار في زيدا هو النصب وان كان العلقة في المثال الاول بسبب الضمير المتصل بالتابع وفي المثال الثاني بسبب الضمير المتصل بنفس معمول الفعل .

(وشرط) المصنف (في التسهيل ان يكون التابع عطفا بالواو كما مثلناه) والوجه في أختصاص الحكم بالعطف بالواو مايأتى في باب عطف النسق عند قوله،واخصص بها عطف الذى لايغنى لأن المقام لولم يكن من ذلك لم يصح لاحتياج الباب الى العلقة(او نعتا ، كأزيدا رأيت رجلا يحبه) الشاهد في يحبه حيث العقلة به وهو نعت تابع لرجلا والوجه في ذلك ان النعت والمنعوت كالشيء الواحد فيحصل مالابد منه في الاشتغال من العلقة (وزاد في الارتشاف ان يكون) التابع (عطف بيان كازيدا ضربت عمرا أخاه) ، والوجه فيه عين ماذكر في النعت لأن عطف البيان في الجوامد بمنزلة النعت في المشتقات في جميع الاحكام اما البدل نحو ، اهند اتزوجت خنساء اختها ، بناء على كون اختها بدلا من خنساء فلا يجري فيه احكام الاشتغال لأن البدل في نية تكرار العامل فيصير التقدير ، تزوجت اختها ، فهذا المقدر جملة مستقلة واختها من متعلقاتها وح تبقى جملة اهند تزوجت خنساء خاليا عن العائد سواء

رفعت هندا على الابتداء او نصبت على الاشتغال فيبطل الكلام على البدلية أي بدلية اختها فلا بد من ان يجعل اختها عطف بيان ليصح الكلام وحينئذ يزيد هذه المسألة على المسئلتين المستثنيتين عن قاعدة كل ما يجوز فيه عطف البيان يجوز فيه البدلية كما يأتي في باب عطف البيان عند قول الناظم .

وصالحا لبدلية يرى   في غير نحو ياغلام يعمرا

واما التأكيد فلا يمكن فيه فرض الاشتغال لأن اللفظي منه نحو أزيدا ضربت عمروا عمروا لا ضمير فيه أصلا والمعنوي منه نحو أزيداً ضربت عمروا نفسه ، وان كان فيه ضمير لكنه عائد على المؤكد أبدا فيبقى الاسم السابق بلا عائد وعلقة كذا قالوا ولكن المسألة لا تخلو عن اشكال لصحة قولنا ، ازيداً ضربت أخاه اخاه ، فلا مانع فيه من القول بالاشتغال بأن يقال التقدير أأهنت زيدا ضربت اخاه أخاه ، كما بينا هذا التقدير في السابق مفصلا فتأمل جدا .

باب تعدي الفعل ولزومه

(هذا باب تعدي الفعل ولزومه وفيه رتب المفاعيل)

يذكر الرتب في قوله فيما يأتي :

(والاصل سبق فاعل معنى كمن   من البسن من زاركم نسج اليمن)

الاكثر على ان الفعل اما متعد او لازم وقال بعض ان هناك قسما ثالثا وهو ما ليس بمتعد ولا لازم ومثل له بالافعال الناقصه فان المنصوب بها اما خبر واما حال وزاد بعض آخر قسما رابعا ومثل له بالافعال

التي تستعمل متعدية تارة ولازمة أخرى ، نحو مسحت راسي ، ومسحة براسى ، ونحو شكرته ، وشكرت له لكن الحق في ذلك انه متعد وحرف الجر زائدة وسياتي الاشارة اليه .

(علامة الفعل المعدي اي المجاوز الى المفعول به) شيئان الاول (ان تصل هاء تعود على غير مصدر لذلك الفعل به) بشرط ان لا تكون الهاء في الاصل خبرا (نحو عمل فانك تقول الخير عملته فتصل به) اي بعمل الذي هو فعل متعد (هاء تعود على غير مصدره) وهو الخير فيعرف بذلك ان عملت متعد (واحترز) المصنف (بهاى بهاء غير المصدر (عن هاء) العائد الى (المصدر فانها توصل بالمتعدي نحو ، ضربته زيدا) فتعود الهاء المتصلة بضربت الى المصدر (اي الضرب ونحوه قوله تعالى ولا اعذبه احدا كما ياتي في باب المفعول المطلق وتوصل الهاء العائدة الى المصدر ايضا (باللازم نحو قمته) فتعود الهاء المتصلة بقمت الى المصدر (اي القيام) وانما قلنا بشرط ان لا تكون الهاء في الاصل خبر ليخرج نحو ان يكنه فان الضمير البارز المتصل وان كان لغير المصدر لكنه ليس علامة لكون الفعل المتصل هو به متعديا فتبصر والثاني ما ذكره الشارح في (تتمة) وهو انه (من علامته) اي المتعدي (ايضا ان يصلح لأن يصاغ منه اسم مفعول تام كمقت فهو ممقوت قال في شرح الكافية والمراد بالتمام الاستغناء عن حرف جر فلو صيغ منه اسم مفعول مفتقر الى حرف جر يسمى لازما ، كغضب على عمرو ، فهو مغضوب عليه)وبعبارة اخرى المراد بالتمام ان لا يحتاج بناء اسم المفعول الى تعدية الفعل او لا بحرف جر اذ لا يبني اسم المفعول من الفعل اللازم الا بعد تعديته بحرف جر اذ ليس للازم مفعول حتى يبني له اسم فيجب في اللازم او

لا ان يعدي الفعل بحرف جر حتى يصير ذا مفعول ثم يبني لمفعوله اسم بخلاف المتعدي فانه لما كان متعدياً بنفسه وذا مفعول فيصح ان يبنى لمفعوله اسم من دون افتقار الى حرف جر وليعلم ان اللازم لا يطابق موصوفه مطلقاً بل المطابق للموصوف هو الضمير المجرور العائد الى الموصوف فتقول مثلا .رجل مغضوب عليه ، رجلان مغضوب عليهما ، ورجال مغضوب عليهم وامرأتان مغضوب عليهما ، ونساء مغضوب عليهن والوجه في ذلك ان القائم مقام الفاعل اعني الجار والمجرور مركبا ومجموعا من حيث هو مركب ليس بمؤنث ولا مثنى ولا مجموع فلا وجه لتأنيث العامل فيهما وتثنيته وجمعه وانما المطابق هو الضمير المجرور ومن هذا القبيل انت خير منزول به في صلاة الميت ونحوهما فيجب مطابقة المجرور لان المراد به الله لا الميت فما في بعض الرسائل العملية من انه اذا كان الميت امرئة يقال منزول بها غلط فاحش بخلاف اسم المفعول من المتعدي فانه يطابق موصوفه على تفصيل ياتي في باب النعت عند قول الناظم :

وهو لدى التوحيد والتذكير او سواهما كالفعل فاقف ماقفوا

ويشترك الفعل المتعدي والفعل اللازم في معمولات غير المفعول به وهي اي المعمولات المشترك فيها ثمان .

الاول ما هو بمعناه ويسمى مصدرا ومفعولا مطلقاً ، نحو ضربت ضربا ونحو ، قعدت جلوساً .

الثاني : ما هو واقع فيه من زمان او مكان ويسمى ظرفا ومفعولا فيه نحو ، هنا ضربت زيدا يوم الجمعة ، ونحو ، هاهنا صام زيد يوم الخميس

الثالث ما فعل فعل لتحصيله او حصوله ويسمى مفعولا له نحو

ضربته تأديبا ونحو قعدت عن الحرب جبناً .

الرابع : التميز الذي يرفع الابهام عن نسبة الفعل نحو : اشتعل الرأس شيبا ونحو طاب زيد نفسا .

الخامس : ما يبين هيئة الفاعل عند صدور الفعل عنه او المفعول عند وقوعه عليه نحو جاء زيد راكبا ونحو لقيت هندا ضاحكة .

السادس : المفعول معه نحو رأيتك وزيدا ونحو جئت وزيدا .

السابع : المستثنى نحو جاء القوم الا زيدا ونحو اهنت الفساق الا زيداً .

الثامن : المنصوب بنزع الخافض نحو : دخلت الدار ونحو : ضربت زيدا الدار .

(فانصب به) اي بالفعل المتعدي (مفعوله الذي تجاوز اليه ان لم ينب) مفعوله (عن فاعل) سواء كان المفعول واحدا (نحو تدبرت الكتب) ام اثنين نحو علمت زيدا قائما ام ثلاثة نحو اعلمت بكرا زيدا قائما (ومعلوم انه ان ناب عن فاعل رفع) كما تقدم مفصلا .

(وفعل لازم غير الفعل المعدي وهو الذي لا يتصل به ضمير غير مصدر) ولا يصاغ منه اسم مفعول تام (ويقال له ايضا قاصر وغير متعد ومتعد بحرف) قال في شرح التصريف الفعل اما متعد وهو الفعل الذي يتعدى بنفسه من الفاعل اي يتجاوز الى المفعول به كقولك ضربت زيدا فان الفعل الذي هو الضرب قد جاوز من الفاعل الى زيد وانما قيد بقوله به لان المتعدى وغيره متساويان في نصب ما عدا المفعول به نحو اجتمع القوم والامير في السوق يوم الجمعة اجتماعا تاديبا لزيد ونحو ذلك ولا يعترض بنحو ما ضربت زيدا لان الفعل الذي هو ضربت قد

يتعدى الى المفعول به في نحو ضربت زيدا وان اريد به لفظ الفاعل والمفعول به فهذا مدفوع بلا خلاف ويسمى ايضا المتعدى واقعا لوقوعه على المفعول به ومجاوزا لمجاوزته الفاعل بخلاف اللازم واما غير متعد وهو الفعل الذى لم يتجاوز الفاعل كقوله حسن زيد فان الفعل الذي هو الحسن لم يتجاوز الفاعل الذي هو زيد بل ثبت فيه ويسمى غير المتعدى ايضا لازما للزومه على الفاعل وعدم انفكاكه عنه وغير واقع لعدم وقوعه على المفعول به وفعل واحد قد يتعدى بنفسه فيسمى متعديا وقد يتعدى بالحرف فيسمى لازما وذلك عند تساوي الاستعمالين نحو شكرته وشكرت له ونصحته ونصحت له والحق انه متعد واللام زائدة مطردة لان معناه مع اللام هوالمعنى بدونها والتعدي واللزوم بحسب المعنى انتهى باختصار فتامل ،

(وحتم لزوم افعال السجايا جمع سجية وهي الطبيعة) والسليقة (كنهم : اذا كثر اكله وظرف وكرم وشرف) قال التفتازاني في بحث التشبيه الطبيعة ملكة تصدر عنها صفات ذاتية ويقرب منها الخلق وهو ملكة يصدر عنها الانفعال بسهولة من غير روية الا ان للاعتياد مدخلا في الخلق دون الغريزة وتلك الغرائز مثل الكرم والقدرة والشجاعة ومقابلاتها وما اشبه ذلك وقال المحشى الغريزة هي الصفة الخلقية للنفس اي التى خلقت عليها كانها غرزت فيها وكذلك الطبيعة في اللغة هي السجية جبل عليها الانسان وطبع عليها انتهى .

وقد يطلق الطبيعة على الحقيقة والماهية كالحيوان الناطق للانسان (وكذا حتم) ايضا (لزوم ما كان على وزن افعلل بتخفيف اللام الاولى وتشديد الثانية ؛ كاقشعر واطمأن وكذا) ما كان على وزن (افعنلل

المضاهي اقعنسس) يقال اقعنسس الجمل اذا ابى ان ينقاد (وهو) اي المضاهي اقعنسس (احر نجم وكذا ما الحق بافعلل وافعنلل كأكوهد واحر نبأ وكذا حتم لزوم ما اقتضى) معناه (نظافة) ظاهرية او معنوية (كطهر ونظف او دنسا) كذلك (كدنس ووسخ ونجس او اقتضى) معناه (عرضا اي معنى غير لازم كمرض وبرىء وفرح او طاوع فاعله فاعل الفعل المعدى لواحد كمده فامتد) فامتد لازم (ودحرجته فتدحرج) فتدحرج لازم (والمطاوعة قبول المفعول فعل الفاعل فان طاوع المعدى لاثنين كان متعديا لواحد نحو كسوت زيدا جبة فاكتساها) فاكتساها متعد لواحد .

(وعد فعلا لازما الى المفعول به بحرف جر نحو عجبت من انك قادم وفرحت بقدومك) والوجه فيه ان حروف الجر وضعت لتجر معنى الافعال الى الاسماء .

(وعده) اي الفعل اللازم (ايضا بالهمزة نحو اذهبت زيدا) فان قولك ذهب زيد كان لازما فلما قلت اذهبت صار متعديا .

(و) عده ايضا (بالتضعيف) اي بتضعيف العين (نحو فرحته) فان قولك فرحت بتخفيف العين كان لازما فلما قلت فرحته بالتشديد صار متعديا .

(وان حذف حرف الجر) بعد ما عدى الفعل به (فالنصب ثابت للمنجر) ويسمى هذا بالمنصوب بنزع الخافض ويسمى بالحذف والايصال ايضا ووجه التسمية في كلا الاسمين واضح (ثم هذا الحذف ليس قياسا بل نقلا عن العرب يقتصر فيه على السماع) منها (كقوله تمرون الديار ثم (بث كان بالديار فحذفت الباء وبقى الديار منصوبا (وقد

يحذف) حرف الجر (ويبقى الجر كقوله اشارت كليب بالاكف الاصابع) الشاهد في كليب اذ اصله الى كليب فحذفت الى وبقى الجر فيه .

(وحذف حرف الجر في ان وان المصدريتين يطرد ويقاس عليه) قال الرضي وانما صار حذف الجار مع ان وان كثيرا قياسا لاستطالتهما بصلتهما انتهى

لكن (مع امن لبس) بان يتعين الحرف المحذوف (كعجبت ان يدوا اي يعطوا الدية وعجبت انك قائم) حيث ان الحرف المحذوف متعين لأن التعجب يتعدى بمن لاغيره فالتقدير في المثال الاول (من ان يدوا) وفي المثال الثاني (من انك قائم) .

(و) اختلف في محل (ان وان حينئذ) وهو (نصب عند سيبويه والفراء وجر عند الخليل والكسائي) قال الرضى والاول اولى لضعف حر الجر عن ان يعمل مضمرا ولهذا حكم بشذوذ الله لافعلن ونحو قول روبة خير لمن قاله له كيف اصبحت وقوله اشارت كليب بالاكف الاصابع انتهى ويظهر أثر الخلاف في التابع كما في البيت الآتى (قال المصنف ، ويؤيد قول الخليل ماأنشده الاخفش) :

(وما زرت ليلى ان تكون حبيبة الي ولا دين بها أنا طالبه)

(بجر المعطوف) أعني ولا دين (أن تكون فعلم) من جر المعطوف (انها) ان تكون (في محل جر) لوجوب تطابق المعطوف والمعطوف عليه في الاعراب .

(فان لم يؤمن اللبس) بأن لم يتعين الحرف المحذوف ولا مكانه (لم يطرد الحذف نحو ، رغبت في انك تقوم) ، فلا يطرد في (اذ) بعد الحذف (يحتمل ان يكون المحذوف عن) اذ مادة رغب قد تتعدى

بفي فتكون بمعنى الميل في الشيء وقد تتعدى بعن فتكون بمعنى الاعراض عن الشيء فلو حذف حرف الجر يحصل الالتباس ولا يعلم المراد .

(ولا يلزم من عدم الاطراد أى القياس عدم الورود فلا يشكل بقوله تعالى ، وترغبون ان تنكحوهن) ، حيث حذف حرف الجرمن ان تنكحوهن وهو غير معين اذ لايدري هل المحذوف في أو عن (فتأمل) قيل في وجه التأمل وجوه منها ان الآية ليس من باب الالتباس بل الآية من باب الاجمال والفرق بينهما ان الالتباس عبارة عن دلالة الكلام على غير المراد والاجمال عبارة عن خفاء المعنى المقصود بحيث لايفهمه الا الذكي المتوقد والآية الشريفة من باب الاجمال بهذا المعنى .

ومنها ان الحذف في الآية لعله لقرينة رافعة للبس معلومة للمخاطبين وان كانت مجهولة لنا .

ومنها ان الحذف لقصد الابهام ليرتدع بذلك من يرغب فيهن لجمالهن ومن يرغب عنهن لدمامتهن وفقرهن وحاصل هذا الوجه ان الحذف لقصد ان يفهم الفريق الاول ان المحذوف عن ويفهم الفريق الثاني ان المحذوف في فينتظم امر التزويج الموجب لبقاء سلسلة البشر

ومنها ان الحذف لقصد الابهام على الرجال والنساء لقصد ان يفهم الرجال ان المحذوف في فيهيئون الصداق وبقية مقدمات الكناح وتفهم النساء ان المحذوف عن فيقللن الصداق ولا يطلبن مايعسر على الرجال تحصيله لينتظم أمر التزويج كذلك .

ومنها ان الحذف في الآية لوجود القرينة المعلومة وان اختلف العلماء في المحذوف فالكل متفقون في وجود القرينة المعينة للمحذوف وانما الاختلاف في نفسها اى القرينة لا في وجودها وسبب الاختلاف

فيها الاختلاف في سبب نزول الآية .

(فصل في رتب المفاعيل وما يتعلق بذلك) من وجوب العمل بالاصل تارة ووجوب تركه تارة اخرى على حسب ما يفصل الى آخر الفصل .

(و) اذا تعدى الفعل الى مفعولين الثاني منهما غير الاول بأن لا يكون خبراً في الاصل وقد تقدم في باب النائب عن الفاعل انه يسمى بباب كسى وقد يسمى بباب اعطيت فح (الاصل سبق مفعول هو فاعل معنى مفعولا ليس كذلك)أي ليس فاعلا من حيث المعنى (كمن) الموصولة (من قولك ، البسن من زاركم نسج اليمن) ، فمن الموصولة مفعول اول و نسج مفعول ثان والاصل تقديم من الموصولة على نسج اليمن لأنه لابس والنسج ملبوس فعلى هذا لابد من أن يتأمل في عقد النكاح في ان الفاعل في المعنى ، أهو الرجل ام المرأة ، فيقدم حين اجراء العقد في المعنى منهما على الآخر .

وقد تقدم ان الأصل قد يكون بمعنى ما ينبغي أن يكون عليه الشيء والمراد منه هنا هذا المعنى فيجوز تركه وتقديم ما ليس فاعلا على ما هو فاعل في المعنى لكنه خلاف الاصل لا يحسن استعماله عند الفصحاء.

واذا كان الفعل متعدياً الى مفعولين ثانيهما عين الاول بأن يكون خبراً في الاصل ويكون الاول مبتدأ في الاصل وقد تقدم ايضا في ذلك الباب ان هذا يسمى بباب علمت وظننت فح الاصل تقديم ما كان مبتدء في الأصل على ما كان خبراً في الاصل على حسب مافصل في باب افعال القلوب وما يكون منها متعدياً الى ثلاثة مفاعيل بالهمزة فالاصل فيه تقديم المفعول الذي زيد بواسطة الهمزة على المفعولين الذين هما في

الاصل مبتدء وخبر وقد بينا لك هذا في باب افعال القلوب مفصلا ونزيدك هاهنا فنقول ان علم ورأى المتعديين الى اثنين يتعديان الى ثلاثة بالاتفاق فيزيد لهما بسبب الهمزة مفعول آخر وهو الذى كان فاعلا قبل دخول الهمزة كالتاء في علمت مثلا ومعلوم ان موضعه الاصلى قبل دخول الهمزة قبل المفعولين فكذا بعد دخولها .

(ومن ثم) أى من أجل ان الاصل في المفعول الذي هو فاعل معنى التقدم والسبق (جاز ، البسن ثوبه زيدا)فان الضمير ثوبه وان كان عائدا على متأخر وهو زيد لكنه ليس متأخرا لفظاً ورتبة بل لفظا فقط لانه متقدم رتبة اذ هو فاعل معنى (و) من ثم (امتنع ، اسكن ربها الدار) لعود ضمير ربها على متأخر لفظا ورتبة اذ الدار : ليس فاعلا معنى وذلك لا يجوز الا في مواضع معينة قد سبق ذكرها ليس هذا منها .

(ويلزم) اي يجب العمل بمقتضى هذا (الاصل) اي تقديم الفاعل في المعني اى المفعول الاول في باب كسا (لموجب عرى اي وجد) والموجب ثلاثة اشياء :

الاول : (كان خيف لبس) المفعول (الأول) بالمفعول (الثاني) وذلك اذا صلح كل واحد من المفعولين ان يكون فاعلا في المعنى (نحو اعطيت زيدا عمرا) وقد سبق تحقيق هذا المثال في نظير المقام فلا نعيده.

الثاني : (او كان) المفعول (الثاني محصورا) فيه (نحو ما اعطيت زيدا الا درهما) وقد سبق تحقيق المثال في نظير المقام فلا نعيده ايضا.

الثالث : (او) كان المفعول الثاني اسما (ظاهرا) والمفعول (الأول مضمرا) متصلا (نحو اعطيتك درهما) وهذا المثال ايضا كسابقيه .

(وترك ذاك الاصل) وتاخير الفاعل معنى (حتما قد يرى لموجب)

والموجب هنا ايضا ثلاثة :

الاول كان (كان) المفعول (الأول محصورا) فيه (نحو ما اعطيت الدرهم الا زيدا) .

الثاني : (او) يكون المفعول الاول اسما (ظاهرا والثاني ضميرا) متصلا (نحو الدرهم اعطيته زيدا) .

الثالث : (او) يكون (فيه) اي في المفعول الاول (ضمير يعود على) المفعول (الثاني كما تقدم) يعني اسكن ربها الدار اذ قلنا ان تقديم ربها يوجب عود الضمير على المتاخر لفظا ورتبة فيجب ترك تقديمه وان كان فاعلا معنى والاصل تقديمه فيجب ان يقال اسكن الدار ربها (وحذف مفعول فضلة بان لم يكن احد مفعولي) باب (ظن لغرض اما لفظي كتناسب الفواصل) اي اواخر الآيات القرآنية (وكالايجاز) اي الاختصار (واما) لغرض (معنوي كاحتقاره) اي المفعول (اجز) الحذف (نحو ما ودعك ربك وما قلى) مثال لتناسب الفواصل والشاهد في قلى كان في الاصل قلاك فحذف المفعول وهو الكاف ليتناسب قلى مع سجى واولى ونحو (فان لم تفعلوا ولن تفعلوا) مثال للايجاز والاختصار اذ الاصل تفعلوه فحذف الضمير الذي هو المفعول في الفعلين للايجاز والاختصار ونحو (كتب الله لاغلبن انا ورسلي والاصل لاغلبن الكافرين فحذف المفعول اعني الكافرين لتحقيرهم واحتقارهم بحيث لاقابلية ولا شان لهم بحيث لا يناسب ذكرهم مع الله ورسله .

(وهذا) اي جواز حذف الفضلة ثابت (ان لم يضر) لفظ يضر فعل مضارع واجوف يائي وهو (بفتح اوله وتخفيف الراء) بمعنى يضر المضاعف بتشديد الراء (فان ضار اي ضر) حذف المفعول (كحذف

ما) اي مفعول (سيق جوابا للسائل او ما) اي مفعول (حصر) اي كان محصورا فيه فحينئذ (لم يجز) الحذف (كقولك زيدا لمن قال من ضربت ونحو ما ضربت الا زيدا فلو حذف المفعول)وهو زيدا (في) المثال (الاول لم يحصل جواب) للسائل (ولو حذف) المفعول وهو ايضا زيدا (في) المثال (الثاني لزم نفي الضرب مطلقا) اي عن زيد وغيره (و) الحال ان (المقصود نفيه مقيدا) بغير زيد واثباته لزيد .

الى هنا كان الكلام في حذف المفعول جوازا وامتناعا وان كان ناصبه في بعض الصور ايضا محذوفا لكن لم يكن الكلام فيه ولما فرغ من الكلام في المفعول شرع في بيان حذف ناصبه جوازا او وجوبا ،

(ويحذف الفعل الناصبها اي الناصب الفضلة جوازا ان علم) اي عين المفعول المحذوف كان (كان ثمة قرينة) معينة للفعل (حالية كانت القرينة (كقولك لمن تاهب) اي تهيأ (للحج مكة اي تريد مكة) فحذف تريد لدلالة القرينة الحالية على تعيين تريد اذ حالة المخاطب المتاهب للسفر الى مكة وتهيئة الزاد والراحلة وسائر ما يجب تحصيله لمن يريد السفر الى مكة من اخذ جواز السفر من الحكومة واخذ بطاقة الطيارة او السيارة ونحوهما مما يلزم شرعا او قانونا او عرفا قرينة قطعية دالة على انه يريد السفر الى مكة فتقول اه مكة بحذف تريد لدلالة القرينة على المحذوف (او) كانت القرينة (مقالية) كقولك (زيدا لمن قال من ضربت) والاصل ضربت زيدا فحذف ضربت بضم التاء من قولك بقرينة ضربت بفتح التاء في قول السائل فالقرينة مقالية وهذا واضح لا يحتاج الى التطويل والبيان .

(وقد يكون حذفه) اي الناصب للمفعول (ملتزما) اي واجبا في

مواضع كثيرة كباب الاغراء والتحذير والنعت المقطوع (المنصوب) على المدح او الذم او الترحم وسياتي كل في بابه انشاء الله تعالى (وكما في باب الاشتغال) وقد تقدم مفصلا ومشروحا (او كان نداء) وسياتي ايضا في بابه انشاء الله تعالى (او) كان (مثلا) وهو كل كلام استعمل اولا بطريق الحقيقة ثم استعمل مجازا في موارد كثيرة تشبيها لكل واحد من تلك الموارد بالمورد الاول الذي كان استعماله فيه بطريق الحقيقة كقولهم في الصيف ضيعت اللبن بكسر تاء الخطاب فانه استعمل اولا في امرأة كانت زوجة رجل وكان شيخا كبير السن لكنه ذو مال ومواش فسألته الطلاق فطلقها فتزوجها رجل شاب قوي لكنه كان فقيراً معدما لا مال له ولا مواشي فاشتهت يوما لبنا فأرسلت الى الشيخ زوجها الاول تستسقيه لبناً فقال الشيخ للرسول قل لها في الضعيف ضيعت اللبن فلما رجع الرسول وأخبرها بما قال الشيخ ضربت يدها على منكب زوجها الشاب وقالت هذا ومذق خير يعني هذا الشاب الجميل القوى مع اللبن القليل المذوق اي الممزوج بالماء خير منه ومن لبنه الكثير ولنعم ما قيل في المقام بالفارسية ؛

زن نكردد كرد مردنيك بخت　　كردان كردد كه دارد ضرب سخت

وقيل ايضا بالفارسية (زن جوان را تيرى در پهلو نشيند به كه پيرى) وانما خص الشيخ الصيف لأن سـؤالها الطلاق كان في الصيف هذا مورد الاول لهذا الكلام ثم كثر استعماله في كل مورد طلب رجل شيئا ضيعه قبل فيقال له هذا الكلام بكسر تاء الخطاب ايضا لكنه مجاز ولا يلتفت في تلك الموارد الى التذكير والافراد وفروعهما بل يكسر تاء الخطاب ويؤتي بصيغة المفرد وان كان المورد على خلاف ذلك فيجب

ان لا يغير المثل عما كان او لا فلو وقع فيه تغيير لما كان هو اللفظ الذي استعمل في المورد الاول حقيقة بل غيره وهذا غير المعهود في الاستعمالات المجازية اذ المعهود فيها استعمال نفس اللفظ الذي وضع للمعنى الحقيقي في غيره فاذا عرفت ذلك يتضح لك وجه وجوب حـــذف الناصب في قولهم (الكلاب على البقر قال في تاج العروس وفي المثل الكراب على البقر لانها تكرب الارض اي لا تكرب الارض الا بالبقر ومنهم من يقول الكلاب على البقر اى اوسد الكلاب على البقر الوحش وقال ابن السكيت المثل هو الاول انتهى وقال الجوهري واوسدت الكلب اغريته بالصيد مثل اسدته وكيف كان فالكلاب ههنا منصوب بفعل محذوف وجوبا (اي ارسل) ولا يجوز ذكره لان ذكره يغير لفظ المثل والامثال لا تغير لانها تستعمل في غير معناها الحقيقي مجازا على سبيل الاستعارة لأن العلاقة فيها شباهة المعنى المجازي بالمعنى الحقيقي وكل مجاز كان العلاقة فيه الشباهه فهو استعارة والا فهو مجاز مرسل وفي الاستعارة يجب ان يكون المستعار نفس اللفط الذي استعمل في المعنى الحقيقي فلو تغير اللفظ لما كان نفس اللفظ الذي استعمل في المعنى الحقيقي فلا يكون استعارة وهذا خلف . قال بعض المحققين في حاشية له على كلام التفتازاني في بحث التمثيل انهم مصرحون بامتناع ادنى تغيير في التمثيل ولو بتبديل حركة باخرى تقتضيها المضرب معللين بانها تخرج بهذا عن كونها استعارة

ويجب حذف الناصب ايضا اذا كان جاريا مجرى المثل في كثرة الاستعمال والفرق بين المثل وبين قوله (او جاريا مجراه) ان المثل حقيقه في المورد الواحد ومجاز في سائر الموارد كما بينا بخلاف ما كان جاريا مجراه فانه حقيقة في جميع الموارد والحاصل ان المثل كلام شبه ما استعمل فيه بما

وضع له واما ماجرى مجراه فهو كلام مستعمل دائما في ما وضع له كثير الدوران في الألسنة كانتهوا خيرا لكم فخيرا منصوب بفعل محذوف وجوبا اي واتو خيرا اي واقصدوا خيرا ولا يجوز ذكر الفعل فيه لما ذكرنا في المثل وهذا الكلام يستعمل في كل مقام يراد فيه نصح المخاطبين ونهيهم عما يريدون ان يفعلوه او عما هم فاعلوه وهو مضر بحالهم فتقول لهم (انتهوا) اي تقبلوا النهي وآتوا واقصدوا فعلا اخر الذي يكون (خيرا لكم) وهذا الكلام بهذا المعنى حقيقة في جميع الموارد كما هو واضح جدا.

باب التنازع

(هذا باب التنازع في العمل)

(ويسمى باب الأعمال ايضا) لأعمال ما يهمل منهما عن العمل في المتنازع فيه في الضمير .

(وهو) اي التنازع في الاصطلاح (كما يؤخذ مما سياتي) من كلام الناظم (ان يتوجه عاملان) سواء كانا فعلين او اسمين او مختلفين كما سيصرح الشارح بهذا التعميم (ليس احدهما مؤكدا للاخر الى معمول واحد) يكون اسما ظاهرا (متاخر عنهما نحو ضربت واكرمت زيدا وكل واحد من ضربت واكرمت يطلب زيدا بالمفعولية) اما الحرفان فالذي يظهر من كلام الرضى فى بحث الفرق بين لم ولما انه لا تنازع بينهما بل العامل في نحو ان لم يضرب زيد هو السابق وانما قال عاملان تبعا للناظم اقتصارا على اقل ما يحصل به التنازع والا فقد يقع التنازع بين اكثر من العاملين مثل ما في بعض الادعية اللهم صل على

محمد وال محمد كما صليت وباركت وترحمت على ابراهيم وال ابراهيم وانما قال ليس احدهما مؤكدا للاخر لانه لو كان كذلك لكان العمل للاول والثاني تاكيدا له نحو ضرب ضرب زيد وانما قال الى معمول واحد لانه زعم ان التنازع لا يقع في اكثر من معمول واحد وهوخلاف التحقيق فتامل .

وانما قلنا يكون اسما ظاهرا لعدم امكان التنازع في الضمير اذا كان متصلا لأنه معمول لما يتصل به اذ الضمير لا يتصل الا بعامله وهو يتصل في المقام بالثاني فقط نحو زيد لقيت وأكرمته فلابد من تقدير مفعول للاول لأنه لا يصح أن يتوجه الى الضمير المتصل بالثاني واما الضمير المنفصل نحو ما أكرمك واعطاك الا أنا فيمكن فيه التنازع لكن لا يمكن قطعه بما هو معهود عندهم من اضمار الفاعل في الاول أو الثاني لأنه لو اضمر بدون الا ينقلب المعنى الى النفي والمقصود اثباته ولو اريد اضماره مع الا لايمكن لأن الاحرف والحرف لا يضمر في شيء فلابد من القول بقول الكسائي من جواز حذف الفاعل من المهمل أو الذهاب الى مذهب الفراء من أعمالهما معا في الضمير والا فيبقى النزاع الى الأبد لأن الطريق المعهود عندهم وهو الاضمار في المهمل غير ممكن فتبصر .

وانما قال متأخر عنهما اذ المتقدم عليهما والمتوسط بينهما معمول للأول اذ هو يستحقه قبل الثاني فتأمل .

(ان عاملان فعلان) كالأمثلة الآتية (او اسمان) نحو انت مكرم ومعط العلماء (او اسم وفعل) نحو هاؤم اقرؤا كتابيه (اقتضيا اي طلبا في اسم عمل) بالوقف على السكون على لغة ربيعه وقد تقدم نظيره في باب العلم (رفعا) نحو ضرب وقعد زيد (او نصبا) نحو ضربت وأهنت

زيدا (اوطلب احدهما رفعا) والاخر نصبا) نحو ضربني واهنت زيدا و نحو ضربت واهانني زيد (وكانا) اي العاملان (قبل) يقتضيان فيه العمل بأن يكون الاسم المتنازع فيه متأخرا عنهما وقد ذكرنا وجهه (فللواحد منهما العمل بالاتفاق اما الاول او الثاني) فلا خلاف بين البصريين والكوفيين في انه يجوز اعمال كل واحد منهما في الاسم المتاخر ولكن اختلف الفريقان في الاولى منهما كما ياتي .

(مثال ذلك على اعمال الاول قام وقعدا اخواك) هذا مثال لاقتضائهما الرفع (ورايت واكرمتهما ابويك) هذا مثال لاقتضائهما النصب (ضربني وضربتهما الزيدان) هذا مثال لاقتضاء الأول الرفع والثاني النصب وضربت وضربوني الزيدين) هذا مثال عكس ما قبله .

ففي جميع هذه الامثلة اعمل الاول في الاسم الظاهر المتأخر واضمر في الثاني ولا محذور لعدم لزوم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا فقط .

(ومثاله على اعمال الثاني قاما وقعد اخواك) مثال لاقتضائهما الرفع فاعمل الثاني في الاسم الظاهر واضمر في الاول ولم يبال بالاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة لكونه عمدة وللحاجة اليه وهذا الباب من المواضع الستة التى جوزوا فيها الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة ووجه كونه اضمارا قبل الذكر لفظا ورتبة ان الاسم الظاهر المتنازع فيه جزء الجملة الثانيه وهي معطوفة على الجملة الاولى التى الضمير جزئها ومعلوم ان الجملة المعطوفة متأخرة رتبة عن الجملة المعطوف عليها كتأخرها عنها لفظا بالحس والعيان .

(ورايت واكرمت ابويك) مثال لاقتضائهما النصب فاعمل الثاني

في الاسم الظاهر وحذف المفعول من الاول ولم يضمر للزوم التكرار لو ذكر والاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة في الفضلة لو اضمر وذلك غير جائز (وضرباني وضربت الزيدين) هــذا مثال لاقتضاء الاول الرفع والثاني النصب فاعمل الثاني في الاسم الظاهر واضمر في الاول لما ذكر في المثال الاول من هذا القسم (وضربت وضربني الزيدون) هذا مثال لاقتضاء الاول النصب والثاني الرفع فاعمل الثاني في الاسم الظاهر ولم يضمر في الاول لما ذكر في المثال الثانى من هذا القسم .

(هذا) اي جواز اعمال كل واحد منهما في الاسم الظاهر (في غير فعل التعجب اما هو فيتعين فيه اعمال الثاني كما اشترطه) اي اعمال الثاني (المصنف في شرح التسهيل في جواز التنازع فيه خلافا لمن منعه) اي التنازع فيه (كما احسن واعقل زيدا) فاعمل الثاني في زيدا ولم يضمر في الاول لما ذكر .

(واعمال الثاني اولى من اعمال الاول عند أهل البصرة لقربه) ولسلامته من الفصل بين العامل ومعموله بالاجنبي اللازم من اعمال الاول ومن العطف على الشيء قبل تمامه .

(واختار عكسا وهو اعمال الاول لسبقه) ولسلامته من التكرار او حذف العمدة او الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة اللازم احدهما من اعمال الثاني (غيرهم اي اهل الكوفة حال كونهم ذا اسرة اي صاحب جماعة قوية) .

(واعمل المهمل من العمل في الاسم الظاهر في ضمير ما تنازعاه وجوبا ان كان ما يضمر مما يلزم ذكره) بان يكون عمدة (كالفاعل والتزم) في الضمير (ما التزم من مطابقة الضمير) للاسم (الظاهر)

المتنازع فيه (في الافراد والتذكير وفروعهما) اي التثنية والجمع والتانيث مثال الباب على راي البصريين قول الناظم (كيحسنان ويسيىء ابناك فابناك تنازع فيه يحسن ويسيىء فاعمل يسيىء فيه) اي في ابنـــاك (واضمر في يحسن الفاعل) وقيل يحسنان (ولم يبـــال بالاضمار قبل الذكر) لفظا ورتبة لكونه عمدة (وللمحاجة اليه كما) لم يبال (في ربه رجلا زيد) ونعم رجلا زيد على احد القولين وليعلم انه استشكل في المقام بانه قياس مع الفارق لان جواز الاضمار في ربه رجل ونحوه للتفسير بعد الابهام ليكون اوقع في النفس ففيه فائدة كما بين في علم المعاني بخلاف ما نحن فيه فانه خلو عن الفائده واجيب بان المقصود من القياس اثبات الامكان في مقابل الامتناع الذاتي لا المساواة من كل وجه فلا اشكال (ومنع جواز مثـــل هذا) المثال الذي يقتضي العاملان الرفع (الكوفيون)هربا من الاضمار قبل الذكر ولو كان عمدة (وجوز الكسائي) وهو من الكوفيين مثل هـذا المثال لكن بشرط ان يحذف الفاعل من الاول ولا يضمر فيه بان يقال (يحسن ويسيىء ابناك بناء على مذهبه من حواز حذف الفاعل) من دون ان يسد مسده شيء (وجوزه) اي مثل هذا المثال (الفراء) وهو ايضا من الكوفيين وتلميذ الكسائي (بناء على) جواز (توجه العاملين معا الى الاسم) الظاهر اذا كانا موافقين في الاقتضاء وكان العطف بالواو كامثال المثال المذكور لما تقـدم من ان المتعاطفين بالواو بمنزلة العامل الواحد واستشكل عليه بانه يلزم من ذلك اجتماع علتين على معلول واحد واجيب عن ذلك بان العوامل في الحقيقة علامات لا مؤثرات واجيب بعين هذا الجواب عن الاشكال الوارد في موجبات الوضوء والغسل .

(وجوز الفراء ايضا ان يؤنى بضمير الفاعل) منفصلا (مؤخرا) عن المتنازع فيه هربا من اجتماع العاملين في معمول واحد ومن الاضمار قبل الذكر ومن حذف الفاعل من دون ان يسد مسده شيء (نحو يحسن ويسيىء ابناك هما) .

(و) مثال الباب على رأي الكوفيين (قد بغى واعتديا عبداك فعبداك تنازع فيه بغى واعتدى) وكلاهما يقتضيان الرفع (فاعمل فيه) اي في عبداك (الاول واضمر في الثاني ولا محذور) فيه (لرجوع الضمير الى متقدم في الرتبة) نعم فيه العطف قبل الاستكمال وهو سهل هذا اذا احتاج الثاني الى مرفوع (فان اعملت الاول واحتاج الثاني الى منصوب وجب ايضا اضماره) في الثاني لأن في حذفه تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه وهو غير جائز (وندر) حذف المنصوب عن الثاني (كقوله بعكاظ يغشى الناظرين اذا هم لمحوا شعاعه) فشعاعه تنازع فيه يغشى لاحتياجه الى الفاعل ولمحوا لاحتياجه الى المفعول فاعمل في شعاعه الاول وحذف الضمير من الثاني اعني لمحوا اذ الاصل ان يقال لمحوه فحذف الضمير وهو نادر قال في المصباح عكاظ وزان غراب سوق من اعظم اسواق الجاهلية وراء قرن المنازل بمرحلة من عمل الطائف على طريق اليمن وقال ابو عبيدة هي صحراء مستوية لا جبل بها ولاعلم وهي بين نجد والطائف وكان يقام فيها السوق في ذي القعدة نحو امن نصف شهر ثم ياتون موضعا دونه الى مكة يقال له سوق مجنة فيقام فيه السوق الى اخر الشهرثم ياتون موضعا قريبا منه يقال له ذو المجاز فيقام فيه السوق الى يوم التروية ثم يصدرون الى منى والتانيث لغة الحجاز والتذكير لغة تميم .

(ولا تجيء مع اول قد اهمل من العمل بمضمر لغير رفع او هلا) وبعبارة اخرى اذا اعملت الثاني واهملت الاول فان احتاج الاول الى ضمير منصوب او الى ضمير مجرور فلا تجيء مع الاول بالمضمر المنصوب او المجرور (بل حذفه اي مضمر غير الرفع) اي المنصوب والمجرور (الزم ان يكن) مضمر غير الرفع (فضلة) .

واعلم ان الفضلة قسمان الاول الفضلة بالمعنى الاعم وهو ما لم يكن ركنا للكلام سواءا وقع حذفه في لبس ام لا .

والثاني الفضلة بالمعنى الاخص وهو (بان لم) يكن ركنا للكلام ولا (يوقع حذفه في لبس) فالجار والمجرور في نحو رغبت في الشيء ورغبت عن الشيء والمثال الثالث من الامثلة الآتية فضلة بالمعنى الاول الاعم دون المعنى الثانى الاخص ويعلم من ذلك بطريق المقابلة ان العمدة ايضا قسمان الاول العمدة بالمعنى الاعم وهو ما اوقع حذفه في لبس او كان ركنا للكلام .

والثانى العمدة بالمعنى الاخص وهو خصوص ماكان ركنا للكلام فالجار والمجرور في رغبت ونحوه عمدة بالمعنى الاول الاعم دون المعنى الثانى الاخص والمراد من الفضلة في المقام هو الثاني من قسميها والمراد من العمدة القسم الاول من قسميها فتدبر جيداً حتى تعرف المراد من بيان الشارح بأن لم يوقع حذفه أى حذف الضمير غير الرفع في لبس (وكان) الضمير (غير خبر وغير مفعول أول) لباب (ظن) وبالجملة لا يكون ركناً للكلام(نحو ضربت وضربني زيد فان اعملت الثانى في زيد لا تجيء مع الاول اعني ضربت الضمير لأنه ضمير غير رفع وفضلة لانه ليس ركناً للكلام ولا يوقع حذفه في لبس ولا ضرورة تلجئنا الى الاضمار

قبل الذكر مع كونه مستغنى عنه لانه فضلة ولا يوقع حذفه في لبس (وندر المجيىء به) أي بالضمير غير الرفع الفضلة (في قوله اذا كنت ترضاه ويرضيك صاحب) حيث اعمل الفعل الثاني في صاحب واضمر مع الاول مع كونه ضمير غير رفع وفضلة .

(واضمرنه) أى جيء بمضمر غير الرفع (واخرنه) أى الضمير عن المتنازع فيه (وجوباً ان يكن ذلك الضمير عمدة) بالمعنى الاول الاعم وكونه عمدة بهذا المعنى يحصل بأمرين كما اوضحناه .

الاول بأن يكون ركناً للكلام (بأن كان هو الخبر أو) مفعولا ثانيا (لظن او) كان (المفعول الاول لظن) والثاني (أو اوقع حذفه في لبس) مثال كونه خبرا لكان كقولك (كنت وكان زيد صديقا اياه) فالفعلان تنازعا في صديقا على الخبرية فأعملنا الثانى فيه وجئنا بالضمير مؤخراً عن صديقا خبرا للاول ولم نحذفه لكونه عمدة (و) مثال كون الضمير مفعولا ثانيا لظن (ظننى وظننت زيدا عالماً اياه) فالفعلان تنازعا في زيداً عالماً لان الاول يطلب زيدا فاعلا وعالما مفعولا والثاني يطلبهما مفعولين فاعلمنا الثانى في زيدا وعالما مفعولين له وبقى الاول يحتاج الى فاعل ومفعول ثان فاضمرنا الفاعل فيه مقدما لكونه عمدة وجئنا للاول بضمير منصوب مؤخر عن المتنازع فيهما لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر فيماهو فضلة بأحد المعنيين ولم نحذفه لكونه عمدة باحدالمعنيين او لعدم جواز حذف احد مفعولى باب ظن كما تقدم هناك عند قول الناظم ولا تجز هنا بلا دليل سقوط مفعولين او مفعول وقلنا فيه ان عدم الحذف لكون مضمون المفعولين المفعول الحقيقى لان المعلوم والمقصود في قولك علمت زيداً شارباً مصدر شاربا مضافا الى زيد اي علمت شرب

زيد فلو اقتصرت على احد المفعولين ضيعت المعلوم والمقصود من الكلام وهو الاخبار عن علمك الحاصل بشرب زيد .

مثال كون الضمير مفعولا او لا لظن (ظننت منطلقة وظنتني منطلقا هند اياها) فتنازع الفعلان في هند فالاول يطلبها مفعولا اولا والثاني يطلبها فاعلا فاعملنا الثاني وجئنا للاول بضمير منصوب مؤخر عن المتنازع فيها لما قلنا فيما قبله حرفا بحرف فلا نعيده (و) مثال الضمير الموقع حذفه فى لبس (استعنت واستعان علي زيد به) فتنازع الفعلان في زيد فالاول يطلبه مجروراً بالباء اذا كان هناك قرينة على ان مطلوبه ذلك والثاني يطلبه فاعلا لانه استوفى معموله المجرور بعلى فاعلمنا الثاني واضمرنا للاول ضميرا مجرورا بالباء راجعا الى زيد مؤخراً عنه لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر ولم نحذفه لان حذفه موقع في اللبس اذ لا يعلم حينئذ هل زيد مستعان به للاول او مستعان عليه له لان المتبادر بقرينة علي في الثانى ان زيدا مستعان عليه للاول والمراد بقرينة المقام وحسب الفرض انه مستعان به له فعلم من جميع ذلك ان الحذف في المثال موجب للالتباس بسبب علي في الفعل الثاني لا الاجمال كما توهمه بعض والفرق بين الاجمال والالتباس قد تقدم فلا نعيده .

(وذهب بعضهم في)ما كان الضمير (الخبر) لكان أو مفعولا ثانيا لظن (والمفعول الاول) لظن (الى جواز تقديمه) لأنه عمدة في الصور الثلاث (كالفاعل) فلم يبال بعود الضمير الى المتأخر لفظاً ورتبة (و) ذهب بعض (اخر) فيها (الى جواز حذفه) في الصور الثلاث (ان دل) دليل (عليه) لأن حذف مايعلم جائز كما تقدم وقد صرح بجواز الحذف في صورة الثانية والثالثة ان دل (دليل) عند قول الناظم

المذكور آنفا (و) ذهب (ابن الحاجب) في الصور الثلاث (الى الاتيان به) أي بمعمول الفعل الاول (اسما ظاهرا) وليعلم ان عبارة متن الكافية في المسألة هكذا فان اعملت الثاني اضمرت الفاعل في الاول الى ان يقول وحذفت المفعول ان استغنى عنه والا اظهرت فهذه العبارة أي والا اظهرت تشمل جميع الصور الثلاث كما هو واضح ولكن الشارح طبقها على صورتين منها لأنه قال في شرحها نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا لأنه لايجوز حذف أحد مفعولي باب حسبت ولا يجوز اضماره لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة انتهى موضع الحاجة من كلامه فظاهر هذا التعليل لا ينطبق الا على صورتين فالحق ما فهمه شارحنا من التعميم ولكن لا يخفى عليك ان متن الكافية مجملة اذ لم يعلم منه ان الاظهار هل فيما لم يدل دليل وقرينة على المحذوف أو مطلقاً وان حمله شارحنا على الثانى بدليل قوله (والاحسن انه ان وجدت قرينه حذف) اى معمول الفعل الاول (والا أتى به اسما ظاهرا) .

هذه الاحكام والاقوال المذكورة كانت في موضع يمكن أعمال أحد الفعلين والحذف أو الاضمار في الآخر لا فيما امتنع الحذف او الاضمار فانه اذا امتنع الحذف او الاضمار لابد حينئذ من الاظهار في الفعل المهمل والمانع في المقام كما يذكره الشارح كون المفسر بكسر السين اى المتنازع فيه مثنى مثلا والضمير المفسر بفتح السين الراجع اليه لو جئنا به للمهمل مفردا مع كونه عمدة فحينئذ لا يمكن الحذف لانه عمدة ولا الاضمار لعدم مطابقة المفسر بكسر السين اعني المتنازع فيه مع المفسر بفتح السين اعني الضمير في المهمل لو جئنا به واذا لا يمكن الحذف والاضمار فالواجب الاظهار كما قال (ولا تضمر) اى لاتجيء

بالضمير (بل اظهر مفعول الفعل المهمل) اعني الفعل الثاني في مثال
الناظم (ان يكن ضمير لو اضمر خبراً في الاصل لغير ما) اي مبتدء
(يطابق المفسر بكسر السين وهو) اى المفسر بالكسر (المتنازع فيه)
وما اظهر هو اخا حاصله ان يكون الضمير في الاول لو جئنا به خبراً
في الاصل لمبتدأ غير مطابق للمتنازع فيه وهو اخوين في المثال (بأن
كان المتنازع فيه الذى اعملنا فيه الثانى (مثنى والضمير) لو جئنا به
(خبرا) في الاصل (عن) مبتدء (مفرد) وهو زيداً في المثال وذلك
(نحو اظن ويظنانى اخا زيداً وعمرا اخوين في الرخاء) محل الشاهد
أخا واخوين (فأخوين تنازع فيه اظن لأنه يطلبه مفعولا ثانياً اذ
مفعوله الاول زيدا) (و) يطلبه أي اخوين (يظناني) ايضا (لأنه
كما قيل يطلبه مفعولا ثانيا) وان كان مخالفا لمفعوله الاول اعني ياء
المتكلم (فاعمل فيه) اي في اخوين الفعل (الاول وهو اظن) فكمل
مفعولاه اذ صار مفعوله الاول زيداً وعمرا ومفعوله الثاني اخوين
(وبقى يظناني يحتاج الى المفعول الثانى) اذ مفعوله الاول ياء المتكلم
(فلو اتيت به) اي بالمفعول الثاني المحتاج اليه يظناني (ضميرا مفردا
فقلت اظن ويظناني اياه زيدا وعمرا اخوين لكان) الضمير المأتى به
اعني اياه (مطابقا للياء غير مطابق لما يعود عليه وهو اخوين) المفسر
بالكسر للضمير (ولو أتيت به) اي بالضمير (ضميراً مثنى) ليطابق اخوين
(فقلت اظن ويظنانى اياهما (زيداً وعمراً أخوين لطابقه) اي مايعود
عليه (و) هو أخوين ولكن (لم يطابق الياء الذي هو) أي الضمير
في الاصل (خبر عنه) وبالجملة لا يمكن الاضمار للفعل الاول لأنه
لو اضمر مفردا خالف المرجع وهو أخوين ولو اضمر مثنى خالف المبتدأ

وهو الياء وكل غير جائز وكذلك الحذف لانه عمدة (فتعين الاظهار) أي اتيان اسم وهو أخا فلا ضمير ولا حذف لوجود المانع من كل منهما كما أوضحنا لك (وقد علمت) ان (المسألة حينئذ ليست من باب التنازع لأن من شرائط الباب ان يكون رفع النزاع بالحذف أو الاضمار في احد الفعلين والمسألة ليست كذلك لان (كلا من العاملين) فيها (قد عمل في) اسم (ظاهر) وليعلم انه لابد في المسألة من فرض المتنازع فيه اسما دالا على مجرد الاخوة مجردا عن الدلالة على الافراد او التثنية والا فلا يكون المسألة من الاول من الباب لان الفعل الاول في المثال يقتضي تثنية والثاني يقتضي مفردا فلا يعقل ان يتوجها الى شيء متصف بالافراد بالخصوص او التثنية كذلك ولعل قول الشارح كما قيل اشارة الى ذلك .

المفعول المطلق

(فصل المفاعيل) على المشهور (خمسة احدها المفعول به وقد سبق حكمه)في باب الفاعل(الثانى المفعول المطلق وهو كما يؤخذ مما سيأتي) في كلام الناظم (المصدر الفضلة) بالمعنى الاخص في التقييد بكونه مصدرا كلام تقدم في الجمع المؤنث بالالف والتاء في خلق الله السموات فراجع وهو ثلاثة اقسام .

الاول : (المؤكد لعامله) وسياتي بيانه عن قريب .

الثاني (او المبين لنوعه) وسياتي بيانه ايضا في المحل المذكور .

الثالث (او)المبين (لعدده) وسيأتي بيانه ايضا فيه .

(ويسمى) مفعولا (مطلقا لانه يقع عليه اسم المفعول من غير تقييد بحرف جر) او لفظ مع بخلاف سائر المفاعيل لانه لا يقع عليها اسم المفعول الا مع التقييد بحرف جر او لفظ مع فيقال المفعول به او فيه او له او معه (ولهذه العلة) اي لأجل انه يقع عليه اسم المفعول من غير تقييد بحرف جر (قدمه على المفعول به الزمخشرى وابن الحاجب) هذا الكلام يشبه رجما بالغيب اذ لا تصريح لابن الحاجب في وجه تقديمه على المفعول به ولذا علل التقديم بعض شراح كلامه بغير ما علله به شارحنا وهذا نصه قدم المفعول المطلق لانه المفعول الحقيقي الذى اوجده فاعل الفعل المذكور وفعله ولاجل قيام هذا المفعول به صار فاعلا لان ضاربية زيد في قولك ضرب زيد ضربا لاجل حصول هذا المصدر منه واما المفعول به نحو ضربت زيداً او المفعول فيه نحو ضربت قدامك يوم فليسا مما فعله الفاعل المذكور واوجده وكذا المفعول معه واما المفعول له وان كان مفعولا للفاعل وصادراً منه الا ان فاعليته ليست لقيام هذا المفعول به الا يرى ان كون المتكلم زائراً في قولك زرتك طمعاً ليس لاجل قيام الطمع به لاجل الزيارة فبان ان المفعول المطلق اخص بالفاعل من المفعول له فهو احق بتقديم ذكره وايضا لا فعل الا وله مفعول مطلق ذكر او لم يذكر بخلاف المفعول له فرب فعل بلا علة انتهى كلامه نقلناه بطوله لفوائد يتفطنها الالمعي والله الموفق لفهم الدقائق (واعلم ان الفعل يدل على شيئين الحدث والزمان) هذا مايفهم من ظاهر كلام الشارح واما عند المشهور فهو يدل على ثلاثة معان الاول الحدث والثانى الزمان الثالث النسبة الى فاعل ما او فاعل معين

على ما في حاشية الجامي عند تعريف الفعل وهذا نصه اختلف في ان معنى الفعل النسبة الى فاعل ما او الى فاعل معين ولاشك انها على الثاني معنى حرفي لا يفهم مالم ينضم الى الفعل ذكر الفاعل وعلى الاول معنى يتعقل بتعقل فاعل ما اجمالا وهو منفهم بذكر الفعل من غير ذكره فيكون معنى مستقلا ونظيره لفظ الابتداء فان معناه يتعقل بتعقل متعلق ما اجمالا منفهم من غير ذكره انتهى وزاد بعضهم رابعاً وخامساً وهما تقييد الحدث والنسبة بالزمان وهذا افراط كما ان ما يفهم من ظاهر كلام الشارح من دلالته على اثنين تفريط فخير الاقوال اوسطها وهو قول المشهور (واما المصدر فهو اسم يدل على ما سوى الزمان من مدلولى الفعل) بل مدلولات الفعل على ما حققنا (وهو) أي ما سوى الزمان الحدث وليعلم ان كل دال على (الحدث) ليس مصدرا اذا الدال على الحدث ان كان علما كبرة للمبرة وسبحان للتسبيح وفجار للفجرة ويسار للميسرة او على زنة مصدر من مصادر الثلاثي وهو غير جار على الفعل نحو غسلا ونحو وضوء في توضأ وضوء او كان مبدوأ بميم زائدة لغير المفاعلة نحو نحو المقتل بمعنى القتل فهو اسم مصدر والا فمصدر (كامن من ان) قال بعض المحققين في حاشيته على الجامى وانما سمى المصدر مصدرا لانه من صدر اذا رجع وهو محل رجوع الفعل اليه لاخذه منه على مذهب البصرية او محل رجوعه الى الفعل على مذهب الكوفيه انتهى

فما في شرح الامثلة من تعريفه بان المصدر مايصدر عنه الفعل او شبهه ينطبق على المذهب الاول لا الثاني بقرنية عن واعلم ان للجريان عندهم معان منها ما اريد هاهنا وهو ان يكون الدال على الحدث مصدراً قياسيا فنحو غسلا ووضوء ليسا جاريين على اغتسل وتوضأ بل

الجاري عليهما الاغتسال والتوضوء .

ومنها ان يقع المصدر بعد اشتقاق الفعل منه تأكيدا له أو بيانا لنوعه أو عدده وهما بهذا المعنى جاريان على الفعل كما لا يخفى .

ومنها موازنة شيء لشيء كموازنة اسم الفاعل لفعل المضارع موازنة عروضية نحو ناصر وينصر وضارب ويضرب اذ الموازنة العروضية عبارة عن مطابقة شيء لشيء في الحركات والسكنات وترتيبها سواء كانا مطابقين في شخص الحركات كضارب ويضرب ام لا كناصر وينصر .

ومنها جريان الخبر على المبتدأ والنعت على المنعوت والحال على ذي الحال سواء كان اسنادها حقيقة نحو زيدقائم وزيد القائم وزيد قائما أو صورة نحو زيد قائم أبوه وزيدالقائم أبوه وزيد قائما ابوه فاحفظ ذلك فانه يفيدك في مسائل كثيرة .

والفرق بين المصدر واسمه زائدا على ما تقدم ان مدلول المصدر معنى ومدلول اسمه لفظه كأسماء الافعال على المذهب الاصح فقولنا ان اسم المصدر دال على الحدث مسامحة فتأمل وزاد بعض المحققين فرقاً آخر وهو ان المصدر يدل الحدث القائم بالفاعل بحيث يصح اسناده اليه لا ان يكون مؤثراً فيه موجداً اياه فلا يرد النقض عليه بمثل مات موتا ومرض مرضا واسمه يدل على الهيئة بسببه والى هذا المعنى يرجع ما يقال ان المصدر موضوع لنفس ما يصدر من الافعال كغسل الرأس والرقبة والطرفين وكغسل الوجه واليدين ومسح الرأس والرجلين واسم المصدر موضوع للحاصل من الافعال وهو الأمر المعنوي الحاصل للمكلف بعدها اعني الطهارة في لسان الفقهاء .

ولما كان المفعول المطلق من المنصوبات ولابد له من ناصب فقال ان نصبه بثلاثة اشياء :

الأول : (بمثله أي بمصدر) سواء كان مثله لفظا ومعنى او معنى فقط .

الثاني : (او فعل) كذلك .

الثالث : (او وصف) كذلك (نصب) المفعول المطلق .

مثال المصدر المماثل له لفظاً ومعنى (نحو) قوله تعالى (فان جهنم جزائكم جزاء موفوراً) فنصب الجزاء الثاني بالجزاء الاول وهو مثله لفظاً ومعنى ومثال المماثل له معنى فقط اعجبني قعودك جلوساً بناء على تراد فهماً وفيه كلام .

مثال الفعل نحو قوله تعالى (وكلم الله موسى تكليماً) وقعدت جلوساً ومثال الوصف نحو قوله تعالى (والصافات صفاً)والجالسات قعودا(وهو مضروب ضربا) وهو ممرور به مجازوة

واختلفوا في ان الاصل هل هو المصدر أم الفعل والوصف فقال المصنف (وكونه اي المصدر أصلا لهذين اي للفعل والوصف وهو مذهب اكثر البصريين وهو الذي انتخب اى اختير) عند الناظم والشارح وصاحب شرح الامثلة لان كل فرع (يتضمن الاصل وزيادة) كزيد وزيدان وزيدون فان التثنية والجمع فرعان للمفرد متضمنان لما تضمنه المفرد وزيادة اعني العلامة او التعدد وكامرء وامرأة ورجل ورجلة وقائم وقائمة فان المؤنث فرع للمذكر متضمن لما تضمنه المذكر وزيادة اعني علامة التانيث او الانوثية فتامل(والفعل والوصف بالنسبة الى المصدر كذلك) لأن كل واحد منهما متضمن للمصدر اعني الحدث وزيادة اعني الزمان والنسبة في الفعل والنسبة فقط في الوصف مع الدلالة على فاعلية

الموصوف ونحوها (وذهب بعض البصريين الى ان المصدر اصل للفعل) لاشتقاق غالب الافعال منه (والفعل أصل للوصف) لاشتقاق اسم الفاعل والمفعول ونحوهما منه (و) ذهب بعض (آخر) من البصريين (الى ان كلا من المصدر والفعل اصل برأسه) لأن بعض المشتقات يشتق من المصدر المجرد وبعض المشتقات يشتق من الفعل كما تقدم والفعل لا يشتق من المصدر لأنه قد جاءت أفعال بلا مصادر ولو كان المصدر اصلا والفعل فرعا لما وجد الفرع بدون الاصل ولا شيء آخر يشتق الفعل منه باجماع القوم فالفعل اصل برأسه ذهب (الكوفيون الى ان الفعل اصل للمصدر) واستدلوا بوجوه منها ان اعلال الفعل مدار لاعلال المصدر وجودا كيعد وعدة وقام وقيام وعدما كيوجل ووجلا وقاوم قواما فاعل المصدر حيث اعل الفعل ولم يعل حيث لم يعل فمداريته تدل على اصالته واجيب عن ذلك بان اعلال المصدر للمشاكلة في المعنى اذ كل من الفعل والمصدر يدل على حدث واحد لا للمدارية كحذف الواو والهمزة في تعد وتكرم ومنها ان الفعل يؤكد بالمصدر نحو ضربت ضربا وهو بمنزلة ضربت ضربت ومعلوم ان المؤكد بالفتح اصل بالنسبة الى المؤكد بالكسر واجيب عن ذلك بان المؤكدية بالفتح لا تدل على اصالة الفعل في الاشتقاق بل في العاملية والاعراب بل يمكن ان يقال علاوة على ذلك ان الفعل ليس مؤكدا بالفتح للمصدر بل المؤكد عند التحقيق هو المصدر الموجود في ضمن الفعل فان معنى ضربت اوجدت ضربا فلما ذكرنا ضربا آخر صار معنى ضربت اوجدت ضربا ضربا فقولنا ضربا تاكيد للفعل مجاز من باب اسناد ما للجزء الى الكل او من باب اسناد ما للمظروف الى الظرف فتبصر واحفظه فانه يفيدك فيما سياتي .

ومنها انه يقال للمصدر هو مصدر لكونه مصدورا عن الفعل كما يقال في الماء مشرب عذب اي مشروب عذب وفي الفرس مركب فاره اي مركوب فاره فانضف المشرب بالمشروبية والمركب بالمركوبية واجيب عن ذلك بان المشرب والمركب ليسا بحقيقة في معنى المشروب والمركوب حتى يكونا مرادفين للمشروب والمركوب في المعنى والاشتقاق حتى يلزم منه ان يكون لفظ المصدر ايضا بمعنى المصدور بل استعمال مشرب عذب ومركب فاره كاستعمال نهر جار استعمال مجازي على ما بين في علم المعاني .

ومنها ان الفعل عامل في المصدر والعامل اصل بالنسبة الى المعمول واجيب عن ذلك بأنه لا يلزم من كونه عاملا كونه اصلا فان الحروف عاملة في الاسماء وليست اصلا لها .

ومنها ما تقدم في قول بعض البصريين من انه قد جاءت افعال لم ينطق لها بمصدر قط ولو كان المصدر اصلا للفعل للزم ان لا يوجد الا حيث يوجد المصدر واجيب عن ذلك بوجهين :

الوجه الاول : ما اجابوا به عن دليل القائل بان الفعل المجهول ايضا من الاصول كأقسام فعل المعلوم كما ياتي في باب التصريف وقد اشرنا اليه سابقا من ان العرب قد يستغني بالفرع عن الاصل الا ترى انه قد جاءت جموع لم ينطق لها بمفرد اصلا كمذاكير ونحوه وهي لا شك ثوان عن المفردات .

الوجه الثاني ان المتنازع فيه الافعال التي لها مصادر ومنها ان مفهوم المصدر جزء من مفهوم الفعل كما بين انفا والكل اصل بالنسبة الى الجزء واجيب عن ذلك بانه على عكس المقصود ادل لأن الجزء مقدم على الكل واصل

لوجوده فيكون اصلا لاشتقاقه وانما اطنبنا الكلام في المقام تشريحا لأذهان المبتدئين الكرام وتكميلا لما يعرفونه من الاقوال .

والمفعول المطلق ثلاثه اقسام :

الأول : انه (توكيدا يبين المصدر) والمراد على ما حققنا سابقا انه يؤكد مصدر الموجود في عامله ان لم يكن العامل مصدرا ولا يؤكدنفس العامل والوجه في ذلك ان الفعل دال على الزمان والنسبة والحدث والمصدر لايدل الا على الحدث ولا بد من الاتحاد في المؤكد والمؤكد حتى يفيد ما افاده المؤكدبالفتح وذلك اي كون المصدر مؤكدا(اذا ذكر مع عامله) اذ لا يجوز حذف عامله حينئذ كما ياتي عن قريب لان الحذف مشعر بعدم الاهمية والتاكيد مشعر بالأهمية فيتنافيان مثال ذلك (كاركع ركوعا) .

الثاني : (او نوعا يبين) المصدر وذلك في ثلاثة مواضع الاول (اذا وصف) نحو ضربت ضربا شديدا والثاني (او اضيف) مثاله مذكور في النظم وهو سير ذي رشد والثالث (او اضيف اليه) اي الى المصدر شيء ذكر الشارح مثاله وهو رجعت القهقري لأن القهقري مفعول مطلق يبين نوع العامل والمضاف اليه محذوف اصله رجوع القهقري فهو من قبيل ضربته بعض الضرب من جهة ومبين للنوع من جهة اخرى ولا منافاة فلا وجه لما زعمه بعض ارباب الحواشي من ان هـذا تتميم لمثال المصنف للمضاف ولم يمثل للمضاف اليه . . الخ . لأن صدر كلامه يناقض ذيله .

الثالث : من اقسام المفعول المطلق (او) يبين المصدر (عدد)الفعل الوقف على لفظ عدد في النظم بالسكون على لغة ربيعة فلا تغفل مثال

المبين للعدد (كسرت سيرتين) واما (سير ذي رشد ورجعت القهقري) فقد قلنا انهما مثالان للمبين للنوع .

ولفظ او في النظم لمنع الخلو لا لمنع الجمع فلا غرو ان يكون كل واحد من المبين للنوع والعدد مؤكدا ايضا بل يمكن ان يكون مصدر واحد مؤكدا ومبينا للنوع والعدد جميعا نحو ضربت ضربتي الامير فتدبر . (وقد ينوب عنه) اي عن المفعول المطلق (ما) اي شيء (عليه دل) وهو تسعة اشياء الاول (ككل مضاف اليه كجد كل الجد) قيل اصله جد جدا كل الجد وفيه نظر لوجهين الاول لزوم عدم مطابقة الوصف لموصوفه والثاني لزوم كونه من قبيل نيابة الوصف لا قسما برأسه وكذا الكلام في الثاني والثالث بل غالب التسعة (و) الثاني (بعض) مضاف اليه (كما في الكافية كضربته بعض الضرب) فالاولى فيهما ان يقال ان لفظ كل وبعض مصدر لا انهما نائبان عن مصدر ومصدريتهما باعتبار المضاف اليه كما قيل ذلك في خير مقدم هذا اذا قيل ان المصدر المحذوف نكرة وان قيل انه معرفة فلا يرد الا الوجه الثاني من النظر ويمكن حينئذ ايضا ان يقال مصدريته باعتبار الموصوف المحذوف كما قيل ذلك في خير مقدم ايضا .

الثالث من التسعة (وكذا مرادفه نحو افرح الجذل) (با) لذال (المعجمة) اي (الفرح) قيل اصله افرح فرحا الجذل والكلام والنظر فيه كسابقيه حرفا بحرف فلا نعيده ولهم في هذا القسم من المفعول المطلق اي ما كان من معنى الفعل لا من لفظه اقوال ثلاثة الاول انه مفعول مطلق لنفس الفعل المذكور السابق وهذا هو الظاهر من كلام الناظم وقيل انه مفعول مطلق لفعل محذوف من لفظ المصدر يدل عليه

الفعل المذكور .

الثاني من الاقوال انه مفعول له فمعنى افرح الجذل افرح للجذل .

الثالث انه حال من قبيل زيد عدل .

(و) الرابع من التسمة (وصفه) (و) الخامس (الـــدال على نوع منه) ،

(و) السادس (و) الدال (على عدده) والسابع (او) الدال على (الته) والثامن (ضميره) والتاسع (او اشارة اليه كما في الكافيه نحو سرت احسن السير) مثال لوصفه النائب عنة (واشتمل الصماء) والمشهور انه الالتحاف بالأزار حال كون طرفيه تحت اليد وجمعهما على منكب واحد وقيل هو ان يجعل الثوب على المنكبين ثم يرد ما على الايسر على الايمن وقيل هو ان يتخلل بثوب على جميع بدنه ويضم طرفيه وقيل الصماء اشتمال الرداء ونحوه للابسه معكوسا وقال بعض آخر الحق ان كلامهم مشوش في بيان معنى الشملة الصماء والحق معه اذ في كيفية هذا الاشتمال خلاف بين اللغويين والفقهاء في بحث لباس المصلى ثم انه اضطرب كلام النحويين في هذا المثال من حيث الممثل والحق انه مثال للوصف النائب عن الموصوف واصله اشتمل الشملة الصماء فحذف الموصوف ونابت صفته منابه فهو كسابقه من حيث الممثل (و) اما (رجع القهقري) فهو مثال للدال على نوع منه كما اوضحناه آنفا واضافة رجوع المحذوف الى القهقري بيانية وقيل اصله الرجوع القهقري بالتوصيف فلا اضافة ولكن يشكل على هذا تطبيقه على الممثل فلا تغفل (وفاجلدوهم ثمانين جلدة) مثال للدال على عدده وهو واضح (وضربته سوطاً) مثال للدال على آلته وهو أيضا واضح (ولا أعذبه أحدا) مثال لضميره

والأصل لا اعذب التعذيب الخاص أحداً غير هذا الكافر (وضربت ذلك الضرب) مثال للاشارة اليه ففي جميع هذه الامثلة النائب عن المصدر هو المفعول المطلق لا المصدر على ما توهمه بعض من لفظ ينوب نعم مصدرية النائب باعتبار المنوب عنه حسب ما أشرنا اليه فنصب النائب بالاصالة لا بالنيابة نعم كونه مصدراً ومفعولا مطلقاً بالنيابة فاحفظ ذلك واغتنم .

(وينوب عنه أيضا ما شاركه في مادته) أي في حروفه الاصلية (وهو) أي ما شاركه في مادته (ثلاثة) الاول (اسم مصدر نحو اغتسل غسلا) فغسلا ناب عن اغتسالا واشتراكهما في المادة واضح (و) الثاني (اسم عين) وهو ما دل على ذات (نحو والله انبتكم من الارض نباتا) فنباتا ناب عن انباتا وهما مشتركان في المادة وفي اشتراط اشتراكه وفي المادة عند الكل نظر يظهر وجهه من المسئلة الاتية في السموات (و) الثالث (مصدر لفعل آخر نحو وتبتل اليه تبتيلا) فتبتيلا مصدر تبتل من باب التفعيل ناب عن تبتلا مصدر باب التفعل لان الفعل في الآية العامل في المصدر أمر من هذا الباب والاصل كون كل مفعول مطلق من باب عامله والظاهر ان السموات في خلق الله السموات على القول بانها مفعول مطلق لا مفعول به من قبيل القسم الثاني من هذه الثلاثة لانها ايضا اسم عين كالنبات واستدل القائلون بانها مفعول مطلق لا مفعول به وهم من اكابر النحويين بان المفعول به ما كان موجودا قبل الفعل الذي عمل فيه ثم اوقع الفاعل به فعلا كضربت زيدا فزيدا كان موجودا قبل الضرب وانت فعلت به الضرب والمفعول المطلق ماكان فعل الفاعل فيه هو فعل ايجاده كالسموات في خلق السموات فانها لم تكن موجودة بل كان عدما محضا والله اوجدها وخلقها من العدم فكانت مفعولا مطلقا لا مفعولا به واجاب الجمهور بان

المفعول به بالنسبة الى فعل غير الايجاد يقتضي ان يكون موجودا قبل الفعل الذي عمل فيه واما المفعول به بالنسبة الى الايجاد فلا يقتضي ان يكون موجودا قبل الفعل الذي عمل فيه بل يقتضي ان لا يكون موجودا والا لزم تحصيل الحاصل فالتزام كون المفعول به موجودا في مطلق الافعال دعوى بلا دليل هذا فظهر من ذلك ان نباتا ليس مفعولا مطلقا بل مفعولا به فتأمل قال ابن هشام قولهم في نحو خلق الله السموات ان ان السموات مفعول به الصواب انه مفعول مطلق لان المفعول المطلق ما يقع عليه اسم المفعول بلا قيد كقولك ضربت ضربا والمفعول به ما لايقع عليه ذلك الا مقيدا بقولك به كضربت زيدا وانت لو قلت السموات مفعول كما تقول الضرب مفعول كان صحيحا ولو قلت السموات مفعول به كما تقول زيد مفعول به لم يصح وقد يعارض هذا بانه يصاغ لنحو السموات في المثال اسم مفعول تام فيقال السموات مخلوقة وذلك مختص بالمفعول به انتهى .

(وما لتوكيد فوحد ابدا) فلا يجوز تثنيته ولا جمعه (لانه بمنزلة تكرير الفعل) (و) قد تقدم انه اي (الفعل) (لا يثنى ولا يجمع) وقولهم في يضربان ويضربون تثنية وجمع مسامحة اذ المثنى والجمع فاعلهما لا هما نفسهما هذا لكن هذا التعليل في المقام عليل لأن العلة في المقام ما أسلفنا سابقا من ان المصدر المؤكد بمنزلة تكرير المصدر لأنه يؤكد المصدر الموجود في الفعل وهو مجرد عن جميع الخصوصيات والدلالات غير الدلالة على الحدث من حيث هو هو ولذا لا يثنى ولا يجمع .

(وثن واجمع غيره) اي غير ما لتاكيد (وافردا) وهو المبين للعدد والنوع اما المبين للعدد فلا خلاف في جواز تثنيته وجمعه نحو ضربتين

وضربات واما المبين للنوع فالمشهور انه يثنى ويجمع اذا اختلفت انواعه نحو ضربت ضربي زيد الشديد والضعيف واستدلوا لذلك بقوله تعالى وتظنون بالله الظنونا بجعل الفه زائدة تشبيها للفواصل بالقوافي وقيل انه لا يجوز تثنيته ولا جمعه قياسا بل يقتصر فيه على السماع واليه اشار البهائي بقوله وفي النوع خلاف (وحذف عامل المصدر المؤكد امتنع قال في شرح الكافية لانه يقصد به تقوية عامله وتقرير معناه وحذفه) اي العامل (مناف لذلك) ورد ذلك بان المحذوف لدليل كالمذكور ولذلك علله بعضهم بان مقام التاكيد مقام بسط ومقام الحذف مقام ايجاز واختصار فالجمع بن التاكيد والحذف جمع بين امرين متنافيين (ونقضه انبه بمجيئه) اي حذف العامل (في نحو سقيا ورعيا) فادعى ابن المصنف ان كل واحد من سقيا مصدر مؤكد حذف عامله (ورد) ابن المصنف (بأنه ليس من التأكيد في شيء وانما المصدر فيه) أي في نحو سقيا ورعيا (نائب مناب العامل دال) هذا المصدر (على ما يدل) الفعل (عليه فهو) أي المصدر (عوض عنه) أي عن الفعل (ويدل على ذلك) أي على كون هذا المصدر عوضا عن الفعل (عدم جواز الجمع بينهما) أي بين العامل وهذا المصدر (ولا شيء من المؤكدات يمتنع الجمع بينه وبين المؤكد) بل قد يجب الجمع بينهما .

(وفي حذف عامل سواه) أي سوى عامل المصدر المؤكد (لدليل) أي لقرينة (عليه متسع) أي جائز (فيبقى) المصدر بعد حذف عامله (على نصبه) سواء كانت القرينة لفظية (كقولك ان قال) لك سائلا (أي سير سرت سيراً سريعا) فسيراً سريعا مصدر نوعي حذف عامله لقرينة لفظية وهو قول السائل وأصله سرت سيراً سريعا أم كانت القرينة

معنوية (و) ذلك كقولك (لمن قدم من سفره قد وما مباركا) أي قدمت قدوماً مباركا فحذف العامـل وهو قدمت للقرنية المعنوية وقيل القرينة في المثـال حاليـة لدلالة حالة القادم على المحذوف فتامل (والحذف المعامل حتم) أي واجب (مع مصدر آت بدلا من فعله) فحذفه واجب (سماعا في نحو حمداً وشكراً) وحذفه واجب (قياسا) في مواضع :

منها (في الأمر) أي فيما كان المصدر نائبا عن فعـل الأمر (كندلا اللذ في قول الشاعر)

(على حين الهى الناس جل امورهم　　فندلا زريق المال ندل الثعالب)

الشاهد في ندلا الاول (فهو كاندل) لانه نـائب عنه فيجب حذف اندل لانه لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض .

(و) منها (في النهي) أي فيما كان المصدر نائبا عن فعـــل النهي (نحو قياما لا قعودا) الشاهد في قعوداً اما قياما فهو نظير نـــدلا فناب لاقعودا مناب لا تقعد فوجب حذفه لما ذكر فيما قبله .

(و) في (الدعاء) أي فيما كان المصدر نائبا عن فعل اريد بـه الدعاء سواء كان دعاء خير نحو سقيا ورعيا أي سقاك الله سقيا ورعاك الله رعيا أو كان دعاء شر نحو فسحقاً لأصحاب السعير أي سحق سحقاً.

(و) منها (الاستفهام للتوبيخ) وهو ما كان المستفهـم عنه واقعا وكان فاعله ملوماً (نحو أتوانيا وقد جد قرنائك المشيب) أي اتتوانى توانياً فالتوانى واقع من المخاطب لكنه ملوم في صدور التوانى منه.

(ولا فرق فيما ذكر) من المواضع (بين ماله فعل) من لفظه فيقدر له فعل من لفظه (كما تقدم وما ليس له فعل) من لفظه (نحو بله الاكف) بجر الاكف (فيقدر) له (فعل من معناه أي اترك) بله

الاكف فيصير نظير اجلس قعودا واذا نصب الاكف فبله اسم فعل لا مصدر فيخرج عما نحن فته .

(و) يجب ايضا حذف عامل المفعول المطلق في ستة مواضع الاول (مالتفصيل لعـاقبة) مضمون (ما قبله) والمراد بالمضمون مايؤل به الجملة مثلا مضمون اضرب زيداً ضرب زيد ويشترط فى وجوب حذف العامل حينئذ ثلاثة شروط :

الأول ان يكون المقصود من المفعول المطلق بيان عاقبة ما قبله وبيان الفائدة المترتبة عليه كما في الآية لأن الغرض من شد الوثائق اما المن أو الفداء ففصل هذا الغرض بمنا وفداء .

الثاني ان يكون ما قبله الذي يراد تفصيل عاقبة مضمونه بالمفعول المطلق جملة لا مفرداً .

الثالث ان يكون المفعول المطلق مدخولا لاداة التفصيل اذ التفصيل يحصل من اداته لا من المفعول المطلق كقوله تعالى (امامنا بعد واما فداء) والشاهد في منا وفداء فكل منهما (عامله يحذف حتماً قياسا حيث عن اي عرض) لكونه جامعا للشرائط الثلاثة المذكورة (فالتقدير في الآية والله اعلم اما تمنون منا واما تفدون فداء) فحذف تمنون وتفدون وجوبا لما ذكر وقدر بعضهم تمنوا وتفدوا بدون ان وبحذف النون وهو لغة جاء عليها أبيت اسرى وتبيتي تدلكي وقوله صلى الله عليه وآله وسلم لاتدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا وغير ذلك والموضع الثانى ما يذكره بقوله (كذا في الحكم) مصدر (مكرر) يعني كذا يجب حذف عامل المصدر اذا اجتمع فيه ثلاثة شروط الاول ان يكون المصدر مكررا الثاني انه (ورد نائب فعل مسند) والثالث ان

يكون اسناد هذا الفعل (الى) مبتدأ هو (اسم عين) وبعبارة اخرى ان يكون الفعل خبرا عن مبتدأ هو اسم عين (نحو زيد سيرا سيرا اي يسير سيرا) فسيرا الأول مكرر ناب عن يسير ويسير خبر عن اسم عين وهو زيد فوجب حذف يسير لعدم جواز الجمع بين العوض والمعوض .

الموضع الثالث ما يذكره بقوله (وكذا) مصدر (ذو حصر بالا او بانما ورد) ايضا (نائب فعل) ايضا (لاسم عين استند نحو ما انت الا سيرا) اي ما انت الا تسير سيرا (و) نحو (انما انت سيرا) اي انما انت تسير سيرا وهذا الموضع كسابقه شروطا وبيانا الا ان في هذا الموضع يكون الحصر بمنزلة التكرار لما بين في علم المعاني ان الحصر فيه تاكيد كالتكرار (فان استند) المصدر المكرر او ذا الحصر (لأسم معنى وجب الرفع على الخبرية في الصورتين) لصحة جعل المصـــدر في الموضعين خبرا للمبتدأ والتقدير خلاف الاصل لا يصار اليه الا في مقام الضرورة (نحو أمرك سير سير وانما سيرك سير البريد) فالسير الثاني في المثالين خبر عن الأول فلا حذف ولا تقدير وسيجيء معنى البريد في باب المفعول فيه والموضع الرابع والخامس ما يذكره بقوله (ومنه اي من المصدر الذي حذف عامله حتما) اي وجوبا ما (يدعونه اي ما يسمونه) في الاصطلاح (مؤكدا) وهو قسمان لانه (اما) مؤكد (لنفسه) وهو الموضع الرابع (او) مؤكد (لغيره) وهو الموضع الخامس (فالمبتدأ به اي فا) لقسم (الاول) من قسمي المؤكد (وهو المؤكد لنفسه ما وقع) اي مصدر وقع (بعد جملة لا تحتمل لها) اي لهذه الجملة (غيره) اي غير المصدر (نحو له علي الف درهم عرفا) اي اعترفت عرفا فعرفا وقع بعد جملة وهي له علي الف درهم ومضمونها

الاعتراف بالدين المذكور لأن اقرار العقلاء على أنفسهم جائز وحجة عليهم فلا يحتمل لهذه الجملة غير الاعتراف فالجملة نفس عرفا فعرفا مؤكد لنفسه لأن الاعتراف المفهوم من الجملة وعرفا متحدان من حيث الوصف العنواني اعني المنصوصية والاعتراف ومن حيث الذات .

(والثاني وهو المؤكد لغيره) الذي جعلناه موضعا خامسا (ما) اي مصدر (وقع بعد جملة لها يحتمل غيره) اي غير المصدر (كابني انت حقا صرفا) فجملة ابني انت تحتمل الحقيقة بان يكون المخاطب ابن المتكلم حقيقة وتحتمل المجاز بان يكون المخاطب بمنزلة ابن المتكلم لكنها صارت نصا بالمصدر لأن قولك حقا يرفع من الجملة احتمال المجازية ويثبت انها حقيقة وانما سمي المصدر حينئذ مؤكدا لغيره لانه يؤثر في الجملة ويجعلها نصا في الحقيقه بعد ما كانت محتملة لها وللمجازية والمؤثر في الشيء غير الشيء ضرورة وبتقرير اخر انما سمي مؤكدا لغيره لأن الحق المفهوم من ابني انت حق محتمل والمصدر المؤكد حق منصوص فهما متغايران من حيث الوصف العنواني اي المحتملية والمنصوصية وان كانا متحدين ذاتا .

(قال في التسهيل ولا يجوز تقدم هذا المصدر) سواء كان مؤكدا لنفسه او لغيره (على الجملة التي قبله وفاقا للزجاج) والوجه فيه ان الجملة حينئذ عامل في المصدر لكونها بمعنى العامل المحذوف فتشبه اسماء الافعال ونحوها في الضعف فلا تعمل في ما تقدم عليه والموضع السادس ما يذكره بقوله (كذاك ذو التشبيه) اى مصدر يكون مشبها به (الواقع بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه) اى بمعنى المصدر (و) مشتملة على (صاحبه) اى على فاعل المصدر والاظهر ارجاع الضمير الى الاسم

اى على صاحب الاسم في الجملة فتامل جيدا ،

(كلي بكاء بكاء ذات عضلة اى صاحب داهية) تفسير ذات بصاحب المذكر غريب والشاهد في البكاء الثاني اذ نصب بعامل محذوف وجوبا لانه وقع بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه وهو البكاء الاول ومشتملة ايضا على فاعل البكاء الثاني وهو ياء المتكلم .

ان قلت لم لم يعمل في الثانى الاول وقد تقدم ان المصدر ينصب بمثله قلنا قد تقدم وسياتى ان عمل المصدر مشروط بان يحل محله فعل مع ان وهاهنا لا يحل محل المصدر الاول فعل لا مع ان ولا بدونها لفساد المعنى بالحلول لان معنى الجملة ان له بكاء لا انه يحدث البكاء فاذا لم يمكن ان يعمل المصدر الاول في الثاني فلابد من ان يكون المصدر الثاني منصوبا بفعل محذوف وجوبا وهو أبكى لدلالة الجملة على هذا الفعل (بخلاف) المصدر (الواقع بعد مفرد كصوته صوت حمار) (و) بخلاف المصدر (الواقع بعد جملة لم تشتمل على ماذكر كهذه بكاء بكاء الثكلى) ففي كلا المثالين ليس المصدر الثاني مفعولا مطلقا ولا منصوباً بل المصدر الثاني في المثال الاول مرفوع خبر للمصدر الاول وفي المثال الثاني مرفوع بدل عن المصدر الاول الذي هو خبر عن هذه والوجه فيهما كونهما غير مستوفيين للشروط لان المثال الاول ليس فيه تقدم الجملة والمثال الثانى ليس فيه الاشتمال على الفاعل بل على اسم بمعنا المصدر ان قلنا بتقييد البكاء بالثكلى لان البكاء الاول ليس بمعناه حينئذ فتامل (تتمة كالمصدر في حذف عامله) وجوباً وجوازاً (ما وقع موقعه نحو اعتصمت عائذاً بك) فناب اسم الفاعل مناب المصدر اعني عوذاً والتقدير عذت عوذاً فحذف العامل اعني عذت جوازاً وناب عائذاً عن

عوذا (قاله في شرح الكافية وفيه نظر اذ يمكن ان يكون المثال من قبيل قعدت جلوسا بناء على كون الاعتصام بمعنى الاستعاذة ولو مجازا فتامل.

المفعول له

(الثالث من المفاعيل المفعول له)

(ويسمى المفعول لأجله) وتحصيليا اذا كان المقصود ايجاده نحو ضربته تاديبا (و) يسمى المفعول (من اجله) وحصوليا اذا كان وجوده منشأ وسببا للفعل نحو قعدت عن الحرب جبنا اي توانيت وتأخرت عن الحرب والمنشأ والسبب للتواني والتأخر عن الحرب هو الجبن اي الفزع وضعف القلب والخوف فمن في من اجله نشوية كما قيل ذلك في قوله تعالى وكانت من القانتين اي كانت مريم (ع) منشأها القوم القانتين لانها من أعقاب هارون (ع) اخي موسى (ع) ويحتمل ان يكون من في ما نحن فيه للتعليل كما انه احتمل في الآية ان يكون للتبعيض حتى تكون الآية من باب التغليب هذا هو المناسب لوجه التسمية لكن قد يستعمل احد الاسمين في مكان الاخر مسامحة فيسمى تاديبا مفعولا من اجله وجبنا مفعولا لاجله واما المفعول له فيسمى به كلاهما (وهو) اي المفعول له (كما قال ابن الحاجب مافعل لاجله) اي لقصد تحصيله او بسبب وجوده وخرج بهذا القيد سائر المفاعيل الاربعة (فعل مذكور) نحو ضربت تاديبا او فعل مقدر كما اذا قلت تاديبا في جواب من قال لم ضربت زيدا .

(ينصب حال كونه) الضمير يرجع الى المصدر المتقدم رتبة لأنه

نائب الفاعل لينصب وذو الحال والحال قوله (مفعولا له) والحاصل انه ينصب (المصدر) حال كونه مفعولا له باربعة شروط :

الاول : ان يكون مصدراً وقد علم .

الثاني : (ان ابان تعليلا للفعل كجد شكرا ودن) فشكرا مصدر يبين تعليلا للجود ودن أمر من دان يدين اي خذ الجود عادة لك واجعله شيمتك كذا قيل ولكن الاظهر انه بمعنى الجزاء كما هو كذلك في قولهم كما تدين تدان وفي قوله تعال مالك يوم الدين على اقوى التفاسير فهو اشارة الى قوله تعالى هل جزاء الاحسان الا الاحسان فالمراد منه احسن كما احسن الله اليك فان جزاء الانعام شكر المنعم وهو واجب عقلا وشرعا وعرفا ولعمري هذا هو المراد وان غفل عنه المعتنين بشرح النظم ولا يخفى ان المراد من الاحسان الاحسان الى عباده كما اشير اليه في الحديث القدسي بقوله الفقراء عيالي والمراد من الفقير ليس خصوص المعنى المتعارف منه بل مطلق من كان محتاجا الى شيء فطالب العلم المحتاج الى الدرس فقير يجب على من يقدر تدريسه وقس عليه بقية ما يحتاج اليه العباد وأنت قادر عليها والى هذا اشير بقوله عليه السلام لكل شيء زكوة وزكوة لوجه الشفاعة والكلام محتاج الى بسط ليس هنا مقامه والعاقل يكفيه هذا المقدار من الاشارة .

والثالث والرابع من الشروط ما ذكره بقوله (وهو بما يعمل فيه وهو الفعل متحد وقتاً وفاعلا) نحو قنعت تعففاً فتعففا مصدر متحد مع قنعت وقتا وفاعلا ولا مغايرة بينهما الا بالاعتبار ومثله اذا كان زمان الفعل بعض زمان المصدر نحو قعدت عن الحرب جنبا فان زمان القعود بعض زمان الخوف او بالعكس نحو شهدت مجلسكم لايقاع الصلح بينكم

(وان شرط مما ذكر فقد) بان لا يكون مصدرا او لا يكون مبينا للتعليل او لا يكون متحدا مع العامل وقتا او فاعلا (فأجرره باللام ونحوها مما يفهم التعليل وهو من وفي) والباء مثال الفاقد لابانة التعليل (نحو لدوا للموت وابنوا للخراب) فالموت والخراب جرا باللام لكونهما غير مبينين للتعليل لانهما ليسا غايتين للولادة والبناء .

ومثال الفاقد لاتحاد الوقت نحو (فجئت وقد نضت لنوم ثيابها) فالنوم جر باللام لانه وان كان مصدرا وعلة لنض الثياب اي خلعها لكنه متأخر عن الخلع وقتا فليسا متحدين وقتا .

ومثال الفاقد لاتحاد الفاعل (واني لتعروني لذكراك هزة) فذكراك جر باللام لانها وان كانت مصدرا وعلة للعرو لكنها ليست متحدة مع العرو فاعلا لأن فاعلها المتكلم وفاعل العرو هزة .

(قال في شرح الكافية فان لم يكن ما قصد به التعيلل مصدرا فهو أحق) ان يجر (باللام او ما يقوم مقامها) لأنه حينئذ فاقد لما هو كالعلة المادية للشروط الثلاثة الأخر .

مثال الفاقد للمصدرية المجرور باللام (نحو سرى زيد للماء والعشب) فجر الماء والعشب باللام لانهما ليسا مصدرين .

(و) مثال الفاقد للمصدرية المجرور بمن (كلما ارادوا ان يخرجوا منها من غم) فالغم جر بمن لأنه ليس بمصدر ولكن في كون الغم غير مصدر نوع خفاء فلا بد من تتبع كتب اللغة فان قلت لعل اقتران الزمان فيه مفقود قلت يكفى في الاقتران وجوده في بعض اجزاء الوقت او يقال ان هذا المثال داخل في قوله وليس يمتنع الخ فتامل .

ومثال الفاقد للمصدرية المجرور بفي (ان امرأة دخلت النار في

هرة) فالهرة جرت بفي لأنها ليست بمصدر .

ومثال الفاقد للمصدرية المجرور بالباء ضربته بسوء أدبه فجر السوء بالباء لأنه ليس بمصدر فتامل .

(وليس يمتنع الجر) بأحد الحروف الاربعة (مع وجود الشروط الاربعة (المذكورة بل يجوز) الجر بها (كلزهد ذا قنع) فالزهد جر باللام مع وجود الشرائط فيه اذ هو مصدر مبين للتعليل ومتحد مع قنع وقتاً وفاعلا .

(ثم جواز ذلك) الجر مع وجود الشرائط (على اقسام) ثلاثة (ذكرها) المصنف (بقوله وقل أن يصحبها) الخ وحاصله ان المصدر ثلاث حالات باعتبارها يصير ثلاثة أقسام :

فالأول : ماقل أن يصحبها (أي اللام) أو غيرها من حروف التعليل وهو المصدر (المجرد من أل والاضافة وكثر نصبه) نحو ضربت تأديباً فقل جر تأديباً باللام ونحوها وكثر نصبها (وأوجبه) أي نصب هذا المصدر (الجزولى قال الشلو بين) الذي هو (شيخ المصنف) يعني استاذه (ولا سلف له) أي للجزولى (في ذلك) أي في وجوب نصب هذا المصدر .

(و) القسم الثاني : ماهو (العكس) من القسم الأول (وهو) أى العكس (كثرة صحبتها) أي اللام أو سائر حروف التعليل (ثابت) في كلامهم (في) مصدر (مصحوب ال) وهو القسم الثاني (وقل نصبه) (وانشدوا عليه) أي على نصب هذا المصدر وجوازه (قول بعضهم) ولم يعرف ذلك البعض (لا أقعد الجبن اي الخوف أي لاجله عن الهيجاء بالمد ويجوز القصر) أيضا (أي الحرب ولو توالت زمر الاعداء)

زمر (جمع زمرة) كغرف وغرفة (وهي) أي الزمرة (الجماعة من الناس) فثبت بهذا البيت ان النصب جائز في هذا القسم لكنه قليل واما القسم الثالث فهو ما اشار اليه بقوله (وفهم من كلامه استواء الأمرين) أى مصاحبة المصدر اللام ونحوها وعدم مصاحبته لها (في) المصدر (المضاف) اذ حكم في المصدر المجرد من ال والاضافة بقلة مصاحبة اللام ونحوها وحكم في المصدر المصحوب ال بالعكس وسكت عن حكم المصدر المضاف فيفهم من ذلك استواء الأمرين في المصدر المسكوت عنه والا لكان الواجب عليه أن يبين الحكم فيه (وصرح به) أى باستواء الأمرين في المصدر المضاف (في التسهيل) مثال النصب قوله تعالى لا تقتلوا أولادكم خشية املاق فخشية مفعول له وهو مضاف منصوب ومثال الجر وان منها لما يهبط من خشية الله فخشية مفعول له وهو مضاف مجرور.

المفعول فيه

(الرابع من المفاعيل المفعول فيه)

(وهو المسمى ظرفاً أيضا) ، وبعضهم يسميه محلا وبعض آخر يسميه صفة ولا مشاحة في التسمية والاصطلاح .

(الظرف في اصطلاحنا) معاشر النحويين لا في اللغة لأنه فيها الوعاء وهو متناهى الاقطار كالكأس والدار وظرف المكان عندنا ليس كذلك كالخلف والامام (وقت أو مكان) بالأصل أو بالعارض وهو ما ناب عنهما كما يأتى في آخر الباب (ضمن في) الظرفية (باطراد كهنا امكث ازمنا) .

قيل على قوله ضمن في بأن هذا يقتضى بناء الظرف لتضمنه معنى الحرف كما بنى اسم لا التي لنفى الجنس والمنادي وامس لذلك واجيب عن ذلك بوجهين :

الاول ان المقتضى للبناء انما هو التضمن الاصلي كما في متى وفي هنا لا العارضي كما في ما نحن فيه ورد هذا بأن ذلك يوجب عدم بناء اسم لا التي لنفي الجنس والمنادى وامس اللهم الا ان يقال ان بنائها ليس لتضمنها معنى الحرف بل لعلة أخرى فتأمل ؟

والثانى ان التضمن مقتض للبناء اذا كان المتضمن بالفتح معنى الحرف دون لفظه بحيث لا يكون اللفظ ملحوظاً أبداً نظير المنوي في الافعال التي يجب استتار الضمير فيها لا اذا كان المتضمن معنى الحرف ملحوظا معه اللفظ نظير المقدر من أجزاء الكلام والمتضمن في الظرف من قبيل الثانى ، وفي اسم لا ونظائره من قبيل الاول وسياتي في باب حروف الجر كلام من الكشاف يفيدك فراجع .

وليس بناء هنا من حيث انه مفعول فيه ومتضمن معنى في الظرفية بل من حيث انه متضمن للاشارة التي هى من معاني الحروف كما تقدم سابقا في باب المعرب والمبني .

وفهم من كلام المصنف ان المفعول فيه في الاصطلاح هو ما كان بتقدير في فان ظهر فيه في فليس مفعولا فيه في الاصطلاح بخلاف ابن الحاجب لأنه جعله أعم فقال وهو ضربان مجرور ومنصوب ولذا استشكل عليه شارح كلامه بما هذا نصه وهذا خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير في ، واما المجرور بها فهو مفعول به بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه ، وخالفهم المصنف

حيث جعل المجرور أيضا مفعولا فيه انتهى كلام الشارح وكذلك خالف ابن الحاجب القوم في المفعول له لانه قال وشرط نصبه تقدير اللام وانما يجوز حذفها اذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلل به ومقارناً له في الوجود وقال شارح كلامه أي شرط انتصاب المفعول له لا شرط كون الاسم مفعولا له فالسمن والاكرام في قولك جئتك للسمن ولاكرامك الزائر عنده مفعولا له الى أن قال وهذا أيضا خلاف اصطلاح القوم انتهى محل الحاجة من كلام الشارح .

— الاطراد هنا عبـارة عن كون الظرف بحيث لا يتعدى اليه فعل سواء كان لازما او متعديا الا بتقدير في فالبيت والبلد والدار ونحوها لا اطراد فيها اذ يمكن تعدي الفعل اليها بدون تقدير في فتقول اشتريت البيت ورأيت البلد ودخلت الدار بدون تقدير في بخلاف نحو ازمنا وهنا وامثالهما فلا يتعدى اليهما فعل الابتقدير في كمثال المصنف وكقولنا نمت فوق السطح وصمت دهراً وجلست امام الامير ولا يخفى ان هذا الفرق فيما كان في الكلام فعل او شبهه فقول الشارح (بخلاف ما لم يتضمنها نحو يوم الجمعة مبارك) في غير محله لان الكلام في الظرف الاصطلاحي لا اللغوى والظرف الاصطلاحي لابد فيه من ان يكون في الكلام فعل أو شبهه واقع فيه ليعمل فيه كما صرح به ابن الحاجب وغيره وعدم تصريح المصنف بذلك ليس من اجل انه لايرى هذا شرطا بل من اجل معلوميته فتدبر ؟

وكذلك قول الشـارح (او تضمنها بغير اطراد وهو المنصوب على التوسع نحو دخلت الدار) اذ كون الدار في المثال متضمناً في بغير اطراد غير مسلم عند الكل لان لهم في المثال ونحوه نحو سكنت الدار اربعة اقوال ؛

الاول : ان الظرف فيه منصوب على الظرفية الاصطلاحية الا ان ذلك شاذ لا يقاس عليه فالظرف حينئذ ضمن في باطراد اذ ليس المراد من الاطراد القياس حتى يلزم عدم اطراده لشذوذه بل المراد من الاطراد ما اسلفناه فراجع .

الثاني : ان الظرف في المثال ونحوه منصوب بنزع الخافض الذي يسمى بالحذف والايصال ايضا وهذا ليس من اقسام التوسع في الظروف كما زعمه بعض .

الثالث : انه منصوب على التشبيه بالمفعول والمراد به ان يشبه الفعل اللازم بالفعل المتعدي ثم ينصب به الاسم بعده كما فعلوا ذلك في الصفة المشبهة أيضا ونصبوا الاسم بعدها بها على التشبيه بالمفعول لتشبيهها باسم الفاعل المتعدى وهى لا تصاغ الا من فعل لازم كما ياتي عند قول الناظم :

وصوغها من لازم لحاضر　　كطاهر القلب جميل الظاهر

وهذا ايضا ليس من اقسام التوسع فى الظروف كما توهمه بعض المحققين من المحشين وسننقل كلامه بل هذا من التوسع في العامل لا في المعمول فتدبر جيداً .

الرابع : ان الظرف في المثال ونحوه منصوب على انه مفعول به حقيقة لأن دخل وسكن ونحوهما قد يتعدى بنفسه وقد لا يتعدى وقد تقدم في باب تعدى الفعل ولزومه ما يفيدك هنا فظهر لك من نقل الاقوال ان الدار في المثال اما متضمن لفي باطراد كما في القول الاول على ما بينا لك من معنى الاطراد واما لا تضمن اصلا حتى يطرد او لا يطرد كما في سائر الاقوال وظهر لك ايضا ان التوسع في المثال ليس

من اقسام التوسع في الظروف اصلا كما توهمه بعض المحققين من المحشين وهـذا نص عبارته في باب الافعال الناقصه : الاتساع في الظروف ثلاثة اقسام ؛

الاول ؛ الاتساع من حيث المكان بأن يستعمل في مكانه الاصلي وغيره وهو المراد بالتوسع المجوز للتقدم كما في ما نحن فيه ، ومراده بما نحن فيه باب الافعال الناقصة لأنه ذكر هذه العبارة هناك .

الثاني ؛ الاتساع من حيث المعنى بأن يستعمل في المعنى الظرفي وما يشبهه وهو المراد بالتوسع المجوز لنحو هذا في ملكي .

الثالث ؛ الاتساع من حيث الآلة بأن يستعمل مع آلة الظرفية اي في وبدونها وهو المراد بالتوسـع المجوز لنحو : مالك يوم الدين ؛ ودخلت الدار على كونهما مفعولا بهما انتهى كلامه .

— وليس المنصوب بنزع الخافض من اقسـام التوسع في الظروف بل هو قسم برأسه لأن سقوط الخافض لا يقتضي النصب من حيث هو سقوط خافض بل من حيث ان العامل الذي كان الجار متعلقا به لما زال الجار من اللفظ ظهر أثره لزوال ما كان يمنع من ظهوره .

واذا عرفت ان الظرف الاصطلاحي ما ضمن في(فانصبه بالواقع فيه وهو المصدر) نحو عجبت من ضربك زيداً يوم الجمعة عند الامير ومثله الفعل نحو امكث هنا ازمنا ومثله ايضا الوصف نحو انا ضارب زيداً اليوم عندك .

— والذي يقع في الظرف هو نفس المصـدر ، مثلا اذا قلت ضربت زيداً امـام الامير فالضرب هو الذي وقع امام الامير وكذلك اذا قلت انا ضارب زيداً اليوم امام الامير وكذلك اذا قلت كان ضربي

زيداً امام الامير ففي كل واحد من هذه الامثلة الواقع امام الامير هو الضرب وهذا مما لاشك فيه ولا كلام ، وانما الكلام في ان الاصل في العمل فيه هل هو المصدر والفعـــل والوصف ملحقان به كما اختاره الشارح على ما يظهر من قوله (ومثله الفعل والوصف) او ان الاصل هو الفعل والمصدر والوصف ملحقان به وهذا هو الاظهر لذ الاصالة في الوقوع فيه لا يقتضي الاصالة في العمل والا يلزم القول بأصالة المصدر في العمل في بقية المعمولات ايضا اذ لا خصوصية للتعلق بنحو الوقوع في الشيء فلا فرق بين أقسام التعلق من الوقـوع في الشيء وعلى الشيء وللشيء ووقوع نفس الشيء لأن جميع هذه التعلقات لنفس المصدر وقس عليها التعلق في الحال والتميز الرافع لابهام النسبة والجار والمجرور والظرف فلابد اما من القول باصالة الفعل في المقام او اصالة المصدر في كل مقام .

— وان قلت مـا اختاره الشـــارح هو مفهوم من كلام النـاظم لانه قال ؛ فانصبه بالواقع فيه فان الدال على الواقع فيه مطابقة هـو المصدر اذ الفعل والوصف يدلان عليه بالتضمن قلت نعم لكن الناظم لم يصرح بأن الناصب هو الدال بالمطابقة على الواقع فيه فيصح ان يحمل كلامه على مطلق ما يدل على الواقع فيه سواء كان دالا بالمطابقة أو غيرها فتدبر ؟

— فظهر لك ان ناصـــبه مطلق مـا وقـع فيه (مظهرا كان كما تقدم) في قوله ؛ كهنا امكث ازمنا (والا) أي وان لم يكن الواقع فيه مظهرا (فأنوه مقدرا) جوازاً (نحو) قولك (فرسخا لمن قال كم سرت) تقديره سرت فرسخا .

ويجب حذف العامل فيه في مواضع لم يذكرها الشارح هنا لانها ذكرت في أبواب متفرقة :

منها اذا وقع الظرف خبراً وقد تقدم هذا في باب المبتدأ والخبر في قوله واخبروا بظرف الخ .

ومنها اذا وقع الظرف صلة وقد تقدم في باب الموصولات في قوله وجملة أو شبهها الذي وصل .

ومنها اذا وقع الظرف صفة وقد ذكره الشارح في باب النعت في شرح قول الناظم فاعطيت ما اعطيته خبراً .

ومنها اذا وقع الظرف حالا وقد ذكره الشارح في شرح قوله وموضع الحال يجيء جملة .

ومنها اذا وقع الظرف مشغولا عنه العامل ويمكن استخراجه من احكام باب الاشتغال نحو يوم الجمعة سافرت فيه فالعامل في هذه المواضع محذوف وجوبا لئلا يلزم الجمع بين العوض والمعوض والعامل المحذوف فيها امافعل أو وصف الا في الصلة لان العامل فيها فعل لا غير لان صلة غير ال لا تكون الا جملة والوصف مع معموله ليس بجملة كما اشير اليه سابقا .

(وكل وقت سواء كان مبهماً) وهو ما لا حد له ينتهي به كالحين والساعة اللغوية والزمان والوقت والضابط فيه ان لا يقع جوابا لمتى ولا لكم (او مختصا) وهو ماله حد يبتدء به وحد ينتهي اليه نحو : اليوم والاسبوع والشهر والسنة والقرن والساعة المتعارفة والضابط فيه وقوعه جوابا لاحد السؤالين المذكورين (قابل ذاك النصب اي) النصب بتقدير في بالواقع فيه ولنعم ما قيل بالفارسي :

(ظرف زمان مبهم ومحدود وى) (قابــل نصبند بتقدير في)

(واستثنى) المصنف (منه) أى من ظرف الزمان المختص (في نكته على مقدمة ابن الحاجب مذ ومنذ) وسيجىء وجـه الاستثناء في بـاب حروف الجر عند قوله ومذ ومنذ اسمان حيث رفعا (وما يقبله) أي النصب بالواقع فيه (المكان الا إن كان مبهماً) ولهم في بيان معنى الابهام في المكان تعبيرات .

منها انه ما لا وجود له منفردا نحو خلف وقدام فان كل واحـد منهما ينقلب الى الآخر بانقلابك في الجلوس أو القيام وينعدمان بذهابك من ذاك المكان بل يمكن أن يكون جهة واحدة خلفا لك وقداما لغيرك ويميناً لثالث ويساراً لرابع وتحتاً لخامس وفوقا لسادس ولكن في انقلاب الاخيرين كلام يذكر في محله .

ومنها انه ما يختلف باختلاف الكائن ولعمري هذا راجع الى ما قبله بل هو عينه بعبارة اخرى ا .

ومنها انه ما لا أمد له معلوم نحو امامك فانه اسم لقدامـك الى آخر الارض فانه يتناول جميع ما يقابل وجهك الى انقطاع الارض فلا يعلم في جلس زيد امـامك انه في اي قطعة من الارض جلس فيكون مبهماً وياتي بيانه بعبارة اخرى عن قريب .

ومنها ما ذكره الشارح بقوله (بأن افتقر الى غيره في بيان صورة مسماه) وبعبارة اخرى ما لا تعرف حقيقته ولا تعين بنفسه بل بمـا يضاف اليه مثلا لو قلت ضربت زيداً امام بدون القرينة على المضاف اليه لا يعرف ولا يعين المكان الذي ضربت فيه زيداً أصلا بخلافه لو قلت امام الامير أو كانت قرينة على ان المضاف اليه المحذوف هو الامير فانه

يحصل معرفة ما بالمكان الذي ضربت فيه زيداً الوجه في كون الزمان بقسميه قابلا للنصب على الظرفية دون المكان لأن المبهم من الزمان جزء من مدلول الفعل كما تقدم في المفعول المطلق في قوله :

المصدر اسم ما سوى الزمان من مدلولي الفعل كامن من امن

فيصح انتصابه بالفعل وشبهه بلا واسطة كالمصدر وحمل الزمان المختص عليه لاشتراكهما في الزمانية وكذلك حمل المكان المبهم على الزمان المبهم لاشتراكهما في وصف الابهام بخلاف المكان المختص فانه لا يمكن حمله على الزمان المبهم لاختلافهما ذاتاً وصفة وقريب مما ذكرنا ما قيل في ذلك ان الفعل يدل على الزمان بالتضمن وعلى المكان بالالتزام لان كل فعل لابد فيه من ان يكون وقوعه في مكان والدلالة التضمنية اقوى من الدلالة الالتزامية فلذلك عمل الفعل في الزمان بنوعيه المبهم والمختص ولم يعمل في المكان الا في المبهم منه لكونه دالا عليه في الجملة بخلاف المختص منه فان الفعل لا يدل عليه أصلا الا اذا كان المكان المختص مأخوذا من مادته فانه يعمل فيه كما سيجيء عن قريب لأنه يقوي لاشتراكه معه في المادة نحو رميت مرمى زيد .

فتحصل مما تقدم ان المكان لا يقبل النصب الا اذا كان مبهما ولنعم ما قيل أيضا بالفارسي :

ليك مكان انچه معين بود چاره در او نيست بجز ذكر في

او كان مختصا مشتقا من مادة الفعل العامل فيه اما المكان المبهم (نحو الجهات الست وهو الفوق وتحت وخلف وامام ويمين ويسار) وما رادفها من الالفاظ كقدام ووراء ونحوهما وان اضيفت وانما حكم بابها مها فان امام زيد مثلا يتناول جميع ما يقابل وجهه الى انقطاع

الارض بل اخر تلك الجهة فيكون مبهما وقس عليه سائر الجهات واما وجه كونها ستة فامر ان على ما في الميبدى عامى وخاصي اما العامي فهو ان الانسان يحيط به الجنبان عليهما اليدان وظهر وبطن ورأس وقدم فالجانب الذي هو الاقوى في الغالب يسمى يمينا ومقابله يسارا وما يحاذي وجهه قداما ومقابله خلفا وما يلي رأسه بالطبع فوقا ومقابله تحتا ولما لم يكن عندهم سوا ما ذكرت وقفت اوهامهم على هذه الجهات الست واعتبروها في سائر الحيوانات ايضا لكنهم جعلوا الفوق ما يلي ظهورها بالطبع والتحت مايقابله ثم عمموا اعتبارها في سائر الاجسام وان لم يكن لها اجزاء متمايزة على الوجه المذكور واما الخاصى فهو ان الجسم يمكن ان يفرض فيه ابعاد ثلاثة متقاطعة على زوايا قوائم ولكل بعد منها طرفان فلكل جسم جهات ست الا ان امتياز بعضها عن بعض يتوقف على اعتبار الاجزاء المتميزة في الجسم فطرفا الامتداد الطولى يسميهما الانسان باعتبار طول قامته حين هو قائم بالفوق والتحت وطرفا الامتداد العرضى يسميهما باعتبار عرض قامته باليمين والشمال وطرفا الامتداد العمقى يسميهما باعتبار ثخن قامته بالقدام والخلف فالاعتبار الخاصي يشتمل على الاعتبار العامى مع زيادة هى تقاطع الابعاد على قوائم ولاشك ان العامة غافلون عنها وان امكن تطبيق اعتبارهم عليها انتهى .

(وما اشبهها) اي الجهات الست (كجانب وناحية والمقادير) المساحتية لا الوزنية والزمانية والكيلية (كالميل والفرسخ والبريد) وهو اربعة فراسخ والفرسخ ثلاثة اميال والميل أربعة آلاف ذراع بذراع انسان عادي وقد تقدم ان المكان المختص يقع مفعولا فيه ان كان مشتقا من مادة العامل واليه أشار بقوله (والا ان كان من ما صيغ) اى اشتق (من الفعل اي

من مادته كمرمى من رمى وشرط كون ذا مقيسا) نصبه (ان يقع ظرفا لما اي لفعل في أصله اي الحروف الاصيلية معه اجتمع) حاصله ان يكون ناصبه من لفظه (كجلست مجلس زيد ورميت مرماه فان لم يقع كذلك) اي لم يكن عامله من لفظه (كان) نصبه (شاذا يسمع كقولهم هو عمرو مزجر الكلب) معناه ان عمرا بعيد كبعد المكان الذي يزجر اليه الكلب ويراد بهذا ذم عمرو .

وفي كتاب ثمار القلوب يقال فلان بمزجر الكلب وفي صف النعال اذا كان بالبعد من مجلس الناس ثم قال وفي كتاب المبهج الكريم في مركز القلب واللئيم بمزجر الكلب انتهى .

(و) كقولهم (عبد الله مناط الثريا) معناه ان عبد الله في مكان بعيد بحيث لا يقدر احد ان يصل اليه وهذا كناية عن كونه في نهاية الشرف والرفعة وكقولهم (هو مني مقعد القابلة) معناه انه قريب مني كقرب مكان قعود القابلة عند ولادة المرأة من المرأة وهذا كناية عن كمال المحبة والاتصال بينهما والتقدير استقر او مستقر في مزجر الكلب وفي مناط الثريا وفي مقعد المقابلة قال الرضى ان المكان يستعمل قياسا في تعيين القرب او البعد ومما استعملته العرب قولهم هو مني مزجر الكلب اي مهان ومقعد القابلة اي قريب وكذا مقعد الازار ومقعد الخاتن وهو مني مناط الثريا اي بعيد ثم قال ما كان من هذه الظروف بمعنى القرب نحو مقعد الازار فجعله ظرفا اولى من رفعه وما كان منها في معنى البعد كمناط الثريا فرفعه اولى انتهى .

(وغير ما ذكر من الامكنة لا يقبل الظرفية كالدار والمسجد والسوق والطريق) ويعلم الوجه فيها مما تقدم .

(وما يرى ظرفا) اصطلاحيا (وغير ظرف كان يرى مبتدأ او خبرا او فاعلا او مفعولا او مضافا اليه نحو يوم وشهر فذاك ذو تصرف) يسمى (في العرف) اي في الاصطلاح (و) ما يسمى (غير ذي التصرف) هو (الذي لزم ظرفية) اصطلاحية (كقط) لاستغراق الماضي (وعوض) لاستغراق المستقبل ولا يستعملان الا بعد نفي نحو ما فعلته قط ولا افعله عوض ومعنى الاول ما فعلته منذ خلقني الله الى الآن ومعنى الثاني لا افعله منذ الآن الى اخر عمرى وهما مبنيان لتضمنهما معنى من والى وبنيت قط على الحركة لالتقاء الساكنين وكانت ضمة حملا على قبل وبعد وعوض يبنى على الحركات الثلاث اذا لم يكن مضافا والا فينصب بالفتحة اعرابا (او) لزم (شبهها كالجر بالحرف كعند ولدى) فانهما لايخرجان من الظرفية الا اذا جرا بمن الجارة (ومن الكلم بيان للذي) وهو خبر لغير ذي التصرف .

(وقد ينوب) بقلة (عن ظرف مكان مصدر كان) في الأصل (مضافا اليه) الظرف (فحذف) الظرف المضاف (واقيم هو) اي المصدر المضاف اليه (مقامه) اى مقام الظرف (نحو جلست قرب زيد) اصله مكان قرب زيد فحذف الظرف وهو المكان واقيم المصدر وهو القرب مقامه (وذاك) اى نيابة المصدر (في ظرف الزمان يكثر نحو انتظرته صلاة العصر) اى وقت صلاة العصر فحذف الوقت وهو ظرف زمان واقيم الصلاة وهو مصدر مقامه (و) نحو (امهلته نحر جزورين) اى مدة نحر جزورين فحذف الظرف وهو المدة واقيم المصدر وهو النحر مقامه ووجه القلة في نيابة المصدر عن ظرف المكان والكثرة في نيابة المصدر عن ظرف الزمان ما تقدم من دلالة الفعل على المكان التزاما وعلى الزمان

تضمنا قال في التصريح وانما كان ذلك كثيرا في ظروف الزمان وقليلا في ظروف المكان لقرب ظروف الزمان من المصدر وبعد ظروف المكان منه الا ترى ان الزمان يشارك المصدر في دلالة الفعل عليهما لان الفعل يدل على المصدر بحروفه وعلى الزمان بصيغته بخلاف ظرف المكان فان دلالة الفعل عليه بالالتزام الخارجي اذ كل فعل لا بد له من مكان يقع فيه ولم يقو في ذلك قوة ظرف الزمان ولم يبلغ رتبته فكانت اقامة المصدر مقام الزمان كثيرة ومقام المكان قليلة انتهى (وقد يجعل المصدر ظرفا) مجازيا (دون تقديره) اى الظرف (ومنه ذكاة الجنين ذكاة امه) برفع ذكاة الاولى على الابتدائية ونصب الثانية على الظرفية من دون تقدير ظرف محذوف .

قال في السفينة في باب الجيم بعده النون قوله تعالى احلت لكم بهيمة الانعام قال علي بن ابراهيم القمي في تفسيره الجنين في بطن امه اذا اوبروا شعر فذكاته ذكاة امه فذلك الذى عناه الله وفي الدعائم عن الصادق ع مثله بزيادة قوله وان لم يشعر ولم يؤبر فلا يؤكل ثم اعلم ان قوله ذكاة الجنين ذكاه امه مما روته الخاصة والعامة واختلفوا في تفسيره والصحيح ان ذكاة الثانية مرفوعة خبرا عن الاولى فتنحصر ذكاته في ذكاتها لوجوب انحصار المبتدء في خبره ومن نصبها كان التقدير ذكاتها كذكاة امه فلا بد عنده من ذبح الجنين اذا خرج حيا انتهى ثم ذكر في باب النون بعده العين ما يناسب المقام فراجع ان شئت .

(وقد يقام اسم عين مضاف اليه) المضاف اليه (الزمان مقامه نحو لا اكلمك هبيرة بن قيس) بنصب هبيرة (اى مدة غيبته) اى هبيرة فحذف المدة المضافة الى الغيبة المضافة الى هبيرة واقيم هبيرة مقامها

اى مقام المدة لكن بعد اقامة الغيبة مقام المدة وحذفها اى الغيبة فتدبر جيدا .

المفعول معه

(الخامس من المفاعيل المفعول معه)

(واخره عنها) اى عن بقية المفاعيل اى عن الاربعة المتقدمة (لاختلافهم فيه هل هو قياسي) ام لا بل هو سماعي (دون غيره) فانه لا خلاف في غيره من المفاعيل انه قياسي وان اختلفوا في بعض افرادها من حيث القياسية والسماعية كقولهم : هو مني مقعد القابلة ونحوه فقيل انه قياسي خلافا للجمهور لانه عندهم سماعي (ولوصول العامل اليه بواسطة حرف) ظاهر (دون غيره) فخرج بقيد ظاهر المفعول فيه والمفعول معه على رأى المصنف واما على رأى ابن الحاجب فاخراجهما يحتاج الى مزيد تكلف ولا حاجة اليه .

اذا عرفت ذلك فاعلم انه (ينصب اسم تالي الواو التي بمعنى: مع التالية لجملة ذات فعل او) ذات (اسم فيه معناه وحروفه حال كونه مفعولا معه) .

فخرج بقوله : اسم الفعل نحو تشرب في قوله لا تاكل السمك وتشرب اللبن وان نصبته بان المصدرية المقدرة وأولته بالمصدر لأن الاسم المؤل لا يسمى مفعولا معه وان كانت الواو الداخلة عليه بمعنى مع ومثله تظهر في لا تكن جلدا وتظهر الجزع كما تاتي في نواصب الفعل المضارع في قوله :

والواو كالفاء ان تفد مفهوم مع   كلا تكن جلدا وتظهر الجزع

ويجوز في هذا الفعل الواقع بعد هذا الواو ثلاثة اوجه .

الاول : الجزم فتكون الواو عاطفة تفيد التشريك بين الفعلين في الاعراب وفي النهي فيكون كل واحد منهما منهيا اجتمع مع الاخر ام لا

الثاني : النصب فيكون الواو للمعية فتفيد النهي عنهما مجتمعا لامنفردا فيصير المعنى : لا تاكل السمك مع شرب اللبن ولا تخرج الواو حينئذ عن كونها عاطفة .

الثالث : الرفع فيكون الواو للاستيناف فتفيد اباحة شرب اللبن مع بقاء النهي عن اكل السمك بحاله واعلم ان الفرق بين حالتي الجزم والنصب ان العطف على الاول من عطف الفعل على الفعل وعلى الثاني من عطف الاسم المؤل على الاسم المتصيد من الفعل السابق لئلا يلزم عطف المصدر على الفعل فانه غير جائز عند المحققين كما يظهر بالتامل في قوله في آخر باب عطف النسق :

واعطف على اسم شبه فعل فعلا   وعكسا استعمل تجده سهلا

فيصير حاصل المعنى لا يكن منك اكل السمك وشرب اللبن ؛ وقس عليه قولنا لا تكن جلدا وتظهر الجزع حرفا بحرف واعلم ان بعضهم قدر في حالة الرفع مبتدأ وقال التقدير وانت تشرب اللبن فتنقلب الواو حينئذ من الاستينافية الى الحالية فتامل .

وخرج ايضا بقوله : اسم الجملة بعد الواو نحو سرت والشمس طالعة لأن الجملة لا تقع مفعولا معه الا عند بعض فالجملة حالية او استينافية على الاختلاف فيها حينئذ .

وخرج بقوله : تالي الواو تالي لفظ مع نحو جئت مع زيد فان زيد

حينئذ بمجرور ومضاف اليه لامفعول معه .

وخرج بقوله بمعنى مع تالي واو لا تكون بمعنى مع بل تكون للتشريك في الاعراب والحكم نحو ضربت زيدا وعمرا قبله او بعده او معه فان عمروا في كل واحدة من الصورة الثلاث حتى في الصورة التي يراد بها المعية ليس مفعولا معه بل هو معطوف على زيدا والواو حينئذ عاطفة كما يجيء في باب عطف النسق في قوله :

فاعطف بواو سابقا ولاحقا في الحكم او مصاحبا موافقا

وخرج بقوله: التالية لجملة التالية لمفرد نحو كل رجل وضيعته برفع ضيعة عطفا على كل فالضيعة ليست مفعولا معه لعدم تقدم الجملة الا عند بعض .

وخرج بقوله ؛ ذات فعل الى آخره نحو هذا لك وزيد بناء على جواز مثل هذا كما ياتي في باب عطف النسق في قوله ؛

وعود خافض لدى عطف على ضمير خفض لازما قد جعلا

وليس عندي لازما اذ قد اتى في النظم والنثر الصحيح مثبتا

وينبغي زيادة قيد الفضلة ليخرج عمرو من تشارك زيد وعمرو وليس بمهم لخروجه بقيد الحيثية وقرينة المقام كما قيل بذلك في غير المقام كتعريف الدلالات الثلاث ونحوه فتامل .

ويشمل هذا التعريف لما كان المفعول معه غير مشارك لما قبله في الفعل(ومثال ذلك موجود في نحو سيرى والطريق مسرعة) ونحو استوى الماء والخشبة لأن الطريق مفعول معه ولا يشارك المخاطبة في السير وكذلك الخشبة مفعول معه ولا تشارك الماء في الارتفاع والاستواء ولا يحتاج الكلام الى التكلفات التي ارتكبها بعض ظنا منه انه لا يجوز ان

يكون ما بعد الواو مفعولا معه الا اذا كان بحيث يصح اشتراكه مع ما قبلها في الفعل وهذا الظن فاسد لأنه قد ورد عنهم ما لا يصح فيه الاشتراك الا بالتاويل والتكلف وكلاهما خلاف الاصل والمستند نفس المثالين وليس هذا بمصادرة كما توهم بل القول بالتأويل والتكلف مصادرة بل دور والمراد من التاويل ما يظهر من قول البيانيين في نحو طريق سائر ان السير مسند الى الطريق مجازا كما صرح بذلك في الكشاف في تفسير قوله تعالى ختم الله على قلوبهم فراجع ان شئت واختلفوا في ناصب المفعول معه فقال المصنف (بما من الفعل) المذكور كالمثال المذكور وقد يكون مقدرا كما ياتي عن قريب بيانه في كيف انت وقصعة من الثريد (وشبهه) نحو انا سائر والطريق ونحو حسبك وزيدا درهم اي كافيك وزيدا درهم (ذا النصب) اي نصب تالي الواو (لا بالواو في القول الاحق بالترجيح الذي نص عليه سيبويه) واستدل لذلك بانفصال الضمير بعد الواو نحو جلست واياك فلو كان النصب بالواو لوجب اتصال الضمير بها فقيل : وك كما يتصل بغيرها من الحروف العاملة نحو انك وفيك فلما لم يقع الضمير بعد الواو الا منفصلا علم انها غير عاملة وان النصب بعدها بما سبق من الفعل وشبهه .

(وقال الجرجاني) ان ذاك نصب (بالواو) واستدل له بان الاعراب ما جيء به لبيان مقتضى العامل والمقتضى للمعية هنا الواو لا ما سبق من الفعل وشبهه فالعامل هو الواو ورد هذا بما استدل للقول الاول ورد هذا الرد بان هذه الواو حملت على الواو العاطفة التي هي اصلها نحو ولقد وصينا الذين اوتوا الكتاب من قبلكم واياكم واستدل له ايضا بان واو المعية مختص بالاسم كما علم ذلك من التعريف وما يختص

بالاسم ولم يكن كالجزء منه يعمل فيه بخلاف ما كان كالجزء منه كالالف واللام فانه لا يعمل ورد ذلك اولا : بعدم الاطراد فان لام الابتداء ونحوها مختص بالاسم ولا يعمل فيه وثانيا بان الحرف المختص بالاسم ان يعمل يعمل الجر لا غيره الا ان يمنع مانع من عمل الجر كما سبق في اسم لا نفى الجنس واما الحروف المشبهة بالفعل ونحوها فانها ليست من مختصات الاسم بل هي من مختصات الجملة فتامل (و) قال (الزجاج) ان ذاك النصب (بفعل مضمر) اعم من جميع الافعال مشتق من الملابسة مثلا يقدر في استوى الماء والخشبة لابس الماء الخشبة وفي جئت وزيدا لابست زيدا ورد بانه يوجب كون المفعول معه مفعولا به .

وقال بعض اخر ان الناصب للمفعول معه معنوي وهو مخالفة ما الواو لما قبلها في اسناد الحكم السابق ورد ذلك بان المخالفة لو كانت تقتضي ذلك لجاز النصب في نحو ما قام زيد بل عمر فتامل .

(وفهم من قوله سبق انه) اي المفعول معه (لا يتقدم عليه) اي على الناصب (وهو كذلك بلا خلاف) يعتد به والا ففي المسالة خلاف ظاهر واستدل المخالف بدليلين :

الاول : ما استدل به المجمعون على عدم التقدم وهو ان المفعول معه يشبه المعطوف بالواو لأن اصل واو المعية واو العطف والمعطوف بالواو يجوز تقديمه على المعطوف كما ثبت في علم المعاني ومثل له بقول الشاعر :

ألا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام

فقدم : رحمة الله وهو معطوف بالواو على المعطوف عليه وهو السلام والشيء اذا اشبه الشيء اخذ حكمه فيجوز تقديم المفعول معه كالمعطوف بالواو

الثاني : انه ورد عن العرب الموثوق بعربيتهم المحتج بكلامهم في اثبات

أمثال هذه القواعد تقديم نفس المتنازع فيه اعني المفعول معه كقول الشاعر وهو من المخضرمين :

جمعت وفحشا غيبة ونميمة ثلاث خصال لست عنها بمرعوي

والأصل : نميمة وفحشا ؛ وكقول الشاعر الآخر وهو من شعراء الحماسه : اكنيه حين اناديه لاكرمه ولا القبه والسوءة اللقبا

والاصل : اللقبا والسوءة ؛ ورد الاول : بأنه لا نسلم ان المعطوف يجوز ان يتقدم على المعطوف عليه لأن كونه تابعا يوجب امتناعه كما بين ذلك في علم المعاني واما البيت فضرورة او مؤول .

ورد الثاني : بان البيتين بعد تسليم صحة الرواية يجوز ان تكون الواو فيهما للعطف والتقديم للضرورة واذا جاء الاحتمال بطل الاستدلال وبعد في المقام ابحاث شريفة فمن اراد الاطلاع عليها فعليه بمراجعة كلام التفتازانى في المطول .

(وان قلت قد روي النصب بعد ما استفهام او كيف نحو ما انت وزيدا و) نحو (كيف انت وقصعة من ثريد فبطل ما قرر من انه لابد) في النصب من (ان يسبقه فعل او شبهه فالجواب) عن ذلك بوجهين

الاول (ان اكثرهم) اي العرب (يرفعه) اي زيدا في المثال الاول ونحوه و : قصعة في المثال الثاني ونحوه على ان يكون معطوفا على ما بعد ما وكيف (و) الثاني انه (قد نصب هذا بفعل) او وصف مشتق (من كون مضمر بعض العرب فتقديره ما تكون وزيدا) او ما كائن انت وزيدا (و) كيف تكون وقصعة من ثريد) او كيف كائن انت وقصعة من ثريد .

والاسم الواقع بعد الواو خمسة اقسام لا اربعة كما توهمه الشارح لأن قول الناظم او اعتقد اضمار عامل تصب قسم برأسه اذ لا يجوز

فيه العطف ولا النصب كما سنبين :

القسم الاول : ما ذكره بقوله (والعطف ان يمكن بلا ضعف فيه) لفظا اي ما تقتضيه قواعـد النحو ولا معنا اي ما تقتضيه صحة المعنى وسيجيء مثال كلا الضعفين في القسم الثاني (احق من النصب على المفعوليه : نحو : كنت أنا وزيد كالاخوين) : فعطف زيد : على الضمير المتصل المرفوع احق من نصبه مفعولا معـه لأن العطف ممكن للفصل بالمنفصل والتشريك في الحكم أولى لأنه ألاصل في الواو ، وكذلك : جاء زيد وعمرو : فعطف عمرو أولى من نصبه لعدم المانع من العطف لا لفظا ولا معنا .

القسم الثاني : ما ذكره بقوله (والنصب على المفعولية مختار عند المصنف لدى ضعف عطف النسق) اما لفظا (نحو جئت وزيدا) فعطف زيدا على الضمير ضعيف من جهة قواعد النحو لأنه لا يحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل الا بعد توكيده بمنفصل او فاصل ما كما سياتى في باب عطف النسق عند قوله :

وان على ضمير رفع متصل ... عطفت فافصل بالضمير المنفصل
او فاصل ما وبلا فصل يرد ... في النظم فاشيا وضعفه اعتقد

واما معنا نحو لو تركت الناقة وفصيلها لرضعتها اذ لو عطف الفصيل على الناقة لصار المعنى ان الرضاع يوجد بمجرد تركهما ولو في مكانين بان تكون الناقة في مكان والفصيل في مكان آخر وهذا المعنى غير صحيح فلا بد حينئذ من تصحيح الكلام بان يقال ان التقدير لو تركت الناقة وتركت فصيلها ترضعها لرضعتها فيقدر ترضعها لتصحيح الكلام ومعنى

ترضعها تتمكن من رضاعها ولو نصب الفصيل على انه مفعول معه لصار المعنى لو تركت الناقة مع فصيلها في مكان واحد لأن واو المعية تدل على الاجتماع كلفظ مع كما يجيء في باب الاضافة فيصح الكلام ويؤدي المقصود من دون تكلف وتقدير كان في العطف فالتكلف الذي كان في العطف جعله ضعيفا معنا فالنصب اولى وهو مختار عند المصنف لسلامته من الضعف ولكن لا يخفى انه لابد في صحة المعنى من اتحاد الزمان ايضا لأن تركهما في مكان واحد مع تعدد الزمان لا يستلزم ان يرضع الناقة ولدها وهو واضح .

(واوجبه) اي النصب على المفعول معه (السيرا في نباء على قاعدته ان كل ثان كان مؤثرا) بفتح التاء (لأول اي مسببا) ومعلولا (له) اي للاول (لا يجوز فيه الا النصب) على المفعول معه (اذ قولك جئت وزيدا معناه كنت السبب في مجيئه) بحيث لو لم اكن انا لما جاء .

القسم الثالث : ما ذكره بقوله (والنصب على المفعولية ان امكن ولم يجز العطف لمانع) لفظا (يجب نحو مالك وزيدا بالنصب) اي نصب زيد على المفعول معه (لان عطفه على الكاف لا يجوز) في صنعة النحو (اذ لا يعطف على ضمير الجر الا باعادة الجار قاله في شرح الكافية) (و) لكن (سياتي) في هذا الكتاب (في باب العطف اختيار جوازه) في قوله :

وعود خافض لدى عطف على ضمير خفض لازما قد جعلا
وليس عندي لازما اذ قد اتى في النظم والنثر الصحيح مثبتا

او لم يجز العطف معنا وان لم يكن في الكلام مانع لفظا نحو مات زيد وطلوع الشمس فلا مانع صنعة من عطف طلوع الشمس على زيد

وهو واضح لكنه لا يجوز معنى لأن العطف يقتضي التشريك في المعنى والطلوع لا يمكن اتصافه بالموت .

القسم الرابع : ما يمتنع فيه العطف والمفعول معه ولا يجوز شيء منهما والى هذا القسم اشار بقوله (او اعتقد اذا لم يمكن النصب على المفعولية) ايضا اي على المفعول معه (اضمار عامل ناصب) مناسب (له) ليصح المعنى تصب (نحو علفتها تبنا وماء باردا) فلا يجوز في ماء العطف ولا المفعول معه اما العطف فلعدم المشاركة لأن الماء لايشارك التبن في التعليف كما هو واضح عند اهله واما المفعول معه فلأن الماء لا يصاحب التبن المعلوف لأن سقي الماء يقدم على تعليف التبن او يؤخر وذلك ايضا معلوم عند اهله فيقدر للماء ناصب محذوف معطوف على الفعل المذكور (اي وسقيتها) ماء باردا فيصح المعنى من دون ان يجعل ماء معطوفا على التبن او يجعل مفعولا معه لفساد المعنى في كلتا الصورتين قيل في احديهما من حيث القواعد النحوية وفي الاخرى من حيث المعنى على حسب ما فصلنا فتامل .

القسم الخامس : ما ذكره الشارح بقوله (تتمه يجب العطف ان لم يجز النصب نحو تشارك زيد وعمرو لافتقاره) اي باب التفاعل (الى فاعلين) بمادته بل بهيئته كما بين في علم الصرف ويجب النصب ايضا في نحو ضربت زيدا وعمرا لان الاصل في هذا الواو كما اشرنا اليه العطف وانما يعدل عنه للنص على المصاحبة وفي المثال المذكور لايمكن التنصيص بالنصب على المعية والمصاحبة لكون النصب في العطف الذي هو الاصل اظهر واولى (فالاقسام حينئذ) خمسة كما بينا لا (أربعة) كما زعم الشارح الأول (راجح العطف) (و) الثاني (واجبه) اي

واجب العطف وهو القسم الخامس الذي ذكره الشارح بقوله تتمة (و) الثالث (راجح النصب) وهو الذي ذكره المصنف قسما ثانيا (و) الرابع (واجبه) اي واجب النصب وهو الذي ذكره المصنف قسما رابعا ولا يخفى عليك وجه ذكرها مشوشا فانه يعرف بادنى تامل

الاستثناء

(هذه خاتمة المفاعيل) عند الجمهور (وعقبها المصنف بما هو مفعول في المعنى فقال : الاستثناء وهو اخراج بالا) غير صفة (او احدى اخواتها حقيقة او حكما من متعدد) .

وانما قيدنا : الا بكونها غير صفة لأن الواقع بعد الا التى للصفة ليس مستثنى ولا هي من ادات الاستثناء نحو لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا فالا في الآية صفة لا لله نقل اعرابها الى ما بعدها كما نقل اعراب ال الموصولة الاسمية الى ما بعدها في نحو : جاءني الضارب زيدا كما مر في الموصولات عند قوله وصفة صريحة صلة ال وليست الا في الآية اداة الاستثناء لتعذر الاستثناء فيها لعدم دخول الله تعالى في آلهة يقينا ليكون المستثنى متصلا فلم يتحقق الدخول وهو شرط في صحة الاستثناء المتصل وعدم خروج الله عنها ليصير منقطعا على ان وجود الاستثناء المنقطع في فصيح الكلام اول الكلام ولأنه لو جعلت : الا ، اداة الاستثناء لصار معنى الآية حينئذ لو كان فيهما آلهة خارج عنها الله لفسدتا وهذا المعنى لا يدل الا على انه ليس فيهما آلهة خارج عنها الله وبهذا لا يثبت الوحدانية المقصودة من الآية لأن هذا المعنى لا ينفي احتمال ان يكون حينئذ

فيهما آلهة غير خارج عنها الله بخلاف ما اذا كانت الا صفة لآلهة بمعنى غير فانها تدل على انه ليس فيهما آلهه موصوفة بانها غير الله واذا لم يكن فيهما آلهة موصوفة بانها غير الله يجب ان لا يتعدد الآلهة لأن التعدد يستلزم المغايرة والمعنى حينئذ ينفيها فيثبت الوحدانية المقصودة من الآية والمحتملات في قوله حقيقة او حكما ثلاثة :

الأول : ان المراد منهما بيان قسمي الاخراج فالاول اشـــارة الى الاخراج من كلام موجب نحو جاءني القوم الا زيدا فزيدا خارج عن القوم حقيقة لأنه لو لا الاستثناء لكان داخلا في القوم عند نسبة المجيء اليهم لأنه من جملة القوم والثاني اشارة الى الاخراج من كلام غير موجب نحو ما جاءني القوم الا زيدا فليس زيدا خارجا عنهم الاحكما اذ ليس للقوم حينئذ مجيء حتى يدخل زيد فيهم عند اسناده اليهم وهذا الاحتمال هو الذي يظهر من كلام اكثرهم .

الثاني : ان المراد منهما بيان قسمي المستثنى فالأول يكون اشارة الى الاستثناء المتصل نحو جاءني القوم الا زيدا : والثاني يكون اشارة الى الاستثناء المنفصل اي المنقطع نحو جاءني القوم الا حمارا والوجه فيهما حينئذ ظاهر وهذا هو الذي يظهر من كلام بعض المحققين .

والثالث : وهو أبعد الاحتمالات ان المراد بيان قسمي الاستثناء فالاول يكون اشارة الى الاستثناء التام نحو جاءني القوم الا زيدا والثاني يكون اشارة الى الاستثناء المفرغ نحو : ما جاءني الا زيد وهو الذي توهمه بعض ودفعه واضح .

وفي المقام احتمال رابع وهو ان يكون المراد منهما بيان قسمي المتعدد فالأول يكون اشارة الى المتعدد الحقيقي نحو جاءني القوم الا زيدا :

والثاني يكون اشارة الى المتعدد الحكمي كالمصدر الذي يقع مستثنى منه للمفعول المطلق الذي وقع مستثنى نحو ان نظن الا ظنا حيث يقدرون المستثنى منه مصدرا قابلا للشدة والضعف ونحوهما ويجعلون المفعول المطلق الواقع بعد الا قسما منها دفعا للزوم استثناء الشيء عن نفسه وقد بين هـذا في علم المعاني وفي بعض كتب النحو مفصلا فعليك بمراجعتهما .

والاستثناء اما بالا او بغيرها من الادات وفي الصورتين اما تام وفي جميع الصور الاربع اما في كلام موجب او غير موجب وفي جميع هذه الصور المستثني اما متعدد واما غير متعدد واما مقدم واما مؤخر اما متصل واما منقطع وفي جميع هذه الصور : الا اما مكرر واما غير مكرر واما ذات توكيد واما غير ذات توكيد وفي جميع هذه الصور اما يمكن استثناء كل مستثنى عما قبله واما لا يمكن فيحصل من ضرب كل سابق في لاحقه خمسمائة واثنى عشر قسما بعضها صحيح وبعضها باطل وبعضها مجرد تصور مثلا كون المستثنى بافعال الاستثناء منقطعا باطل وكون المستثنى في المفرغ مقدما مجرد تصور فعليك بمعرفة الصحيح والباطل وما لا وجود له الا تصورا لأن المصنف يبين احكام الصحيح [illegible] الاقسام فيبين ان بعضها منصوب وبعضها مرفوع وبعضها مجرور [illegible] تفصيل يذكر في المباحث الآتية :

(ما استثنت الا مع تمام) بان يذكر المستثنى منه (وايجاب ، مع كون الكلام موجبا (ينتصب) وجوبا عند الجميع سواء كان متصلا ام منقطعا ثم انهم اختلفوا فيما ينتصب به على اقوال ثمانية :

الاول : انه ينتصب بنفس الا واختار المصنف هنا هذا القول كما

يظهر من قوله بعد عدة أبيات :

والغ الا ذات توكيد كلا　　تمرر بهم الا الفتى الا العلى

واليه اشار الشارح بقوله(بها عند المصنف) .

(و) الثاني انه ينتصب (بما قبلها) من فعل وشبهه بواسطة الا فيكون الا كالحروف الجارة المعدية للفعل اللازم وهذا هو المراد مما ذكره في وجه التاخير من ان وصول العامل اليه بواسطة حرف وهذا القول هو المختار (عند السيرافي) .

والثالث : انه ينتصب بما قبلها من فعل وشبهه بلا واسطة الا ونسب هذا القول الى ابن خروف .

(و) الرابع : انه ينتصب (بمقدر) تدل عليه الا وهو استثنى وهذا القول هو المختار (عند الزجاج) هذا هو الاقوال التى ذكرها الشارح هينا بناء على شمول قوله بما قبلها للثاني والثالث .

والخامس : انه ينتصب بتمامية الكلام كما ينتصب التميز بتمامية المميز في نحو خاتم فضة وعشرين درهما .

والسادس : انه ينتصب بان المشبهة بالفعل المفتوحة الهمزة المحذوفة هي وخبرها فيكون المستثنى اسما لها فالتقدير في جاءني القوم الا زيدا الا ان زيدا لم يجيء فحذف ان ولم يجيء وبقى زيدا وحده .

والسابع : انه ينتصب بعامل معنوي وهو مخالفة ما بعد الا لما قبلها

والثامن : ان الا مركبة من ان المخففة من المشددة ولا النافية العاطفه فاذا نصب المستثنى فالعامل ان المخففة واذا رفع المستثنى فالعامل هو العطف والتبعية او العامل في المستثنى منه على اختلاف الاقوال في عامل التابع هل هو معنوي ام لفظي (نحو فسجد الملائكة كلهم أجمعون الا

ابليس) فيجري في ناصب ابليس كل واحد من الاقوال الثمانية المذكورة ويمكن جعل الآية مثالا المتصل والمنقطع ولذا لم يمثل الشارح لكل واحد منهما على حدة واكتفى في التمثيل بالآية .

(وان وقع) المستثنى بالا بعد (نفي او ما هو كنفي وهو النهي والاستفهام انتخب) فعل أمر لا ماض مجهول فهو (بفتح التاء اتباع ما اتصل للمستثنى منه) حاصله انه يختار جعل المستثنى المتصل تابعا للمستثنى (في اعرابه) لا في معناه لكن هذا اذا لم يقدم المستثنى على المستثنى منه والا فالمختار النصب كما سياتي واختلف فيه في انه من اي قسم من التوابع فالشارح (على انه بدل منه) اي المستثنى منه (بدل بعض من كل) وآخرون على انه عطف نسق لأن الا عندهم حرف عطف في باب الاستثناء خاصة فهي عندهم كلاء العاطفة من حيث العطف لفظا لا معنى كما يجيء في باب عطف النسق في قوله :

واتبعت لفظا فحسب بل ولا   لكن كلم يبد امرء لكن طلا

ويمكن ان يكون القائل بهذا القول من القائلين بتركيب الا كما أشرنا اليه آنفا فتامل ؟ مثال الواقع بعد النفي (نحو) قوله تعالى (ولم يكن لهم شهداء الا أنفسهم) فانفسهم مستثنى متصل تابع لشهداء لفظا على انه بدل بعض من كل او عطف نسق ومثال الواقع بعد النهى قوله تعالى (ولا يلتفت منكم أحد الا امرأتك) مستثنى متصل تابع لاحد لفظا على انه بدل بعض من كل او عطف نسق ومثال الواقع بعد الاستفهام قوله تعالى (ومن يقنط من رحمة) ربه(١) (الا الضالون)

(١) وفي بعض النسخ ومن يقنط من رحمة (الله) الا الضالون وهو سهو من الكاتب .

فالضالون مستثنى متصل تابع للضمير المستتر في يقنط على انه بدل بعض من كل او عطف نسق (ويجوز) في هذا القسم اي في المستثنى المتصل الواقع بعد النفي وشبهه (النصب) على الاستثناء (قال المصنف وهو) اي النصب على الاستثناء (عربي جيد) ولذا ورد في بعض القراءات نصب انفسهم وامرأتك والضالون في الآيات المذكورة (قال ابن النحاس كل ما جاز فيه الاتباع جاز فيه النصب على الاستثناء ولا (عكس) كلياً اي ليس كل ما جاز فيه النصب على الاستثناء جاز فيه فيه الاتباع ولكن لا يخفى ان بطلان العكس انما هو فيما لم يؤل الكلام والا فيجوز العكس ايضا كليا قال ابن هشام في القاعدة الاولى من الباب الثامن قد يعطى الشيء حكم ماشبهه في معناه او في لفظه أو فيهما الى ان قال العاشرة رفع المستثنى على ابداله من الموجب في قراءة بعضهم فشربوا منه الا قليل لما كان معناه لم يكونوا منه اى من طالوت بدليل فمن شرب منه اى من النهر فليس مني وقيل الا وما بعده صفة فقيل ان الضمير يوصف في هذا الباب وقيل مرادهم بالصفة عطف البيان وهذا لا يخلص من الاعتراض ان كان لازماً لأن عطف البيان كالنعت فلا يتبع الضمير وقيل قليل مبتدأ حذف خبره اى لم يشربوا انتهى موضع الحاجة من كلامه والغرض من نقل هــذا الكلام رفع الاشكال الوارد على الحديث المنقول عن المعصوم عليه السلام في فضل البكاء على الحسين عليه السلام وهو كل عين باكية يوم القيامة الا عين بكت على الحسين برفع عين الواقع بعده الا في الكلام الموجب فالحديث الشريف كالآية الشريفة اشكالا وتأويلا فالتأويل الاول في الحديث لا يكون عين غير باكية ومسرورا فرحا يوم القيامة الا عين بكت على الحسين

عليه السلام والتأويل الثاني فيه كل عين باكية يوم القيامة متصف بكونها غير باكية على الحسين عليه السلام هذا على كون الا صفة واما على العطف فالتاويل هكذا كل عين باكية يوم القيامة والعين الباكية عبارة عن عين غير باكية على الحسين والتأويل الثالث ان عين بكت على الحسين مبتدء حذف خبره اي لم تبك ولكن على هذا التاويل يصير المستثنى منقطعا والجملة منصوب المحل ان لم يؤل الكلام بالمنفى والا فيجوز كونها مرفوع المحل على لغة بني تميم كما سيأتي عن قريب .

وقس على هذا الحديث المشهور الناس كلهم هلكى الا العالمون وامثاله قال في المفتاح في جملة كلام له ونشدتك بالله او اقسمت عليك او عزمت عليك الا فعلت كذا مرادهم بما قبل الا ههنا النفي وهو ما اطلب منك جاز ان تنصب وان تشرك المشتثنى في اعراب المستثنى منه ويسمى هذا بدلا انتهى .

واذا تعذر الاتباع على اللفظ لمانع اتبع على المحل نحو لا اله الا الله فرفع اسم الجلالة تابعاً لمحل اسم لا النافية المجنس لانه في محل رفع بالابتداء ولم يحمل على اللفظ لان الجنسية لا تعمل في المعرفة ولا في الموجب واعلم ان في هذه الكلمة الطيبة اقوالا متشتة ووجوها متفرقة لا يسع المقام لذكر جميعها فلنقتصر على ما ذكره في شرح خطبة اللمعة الدمشقيه وهذا نصه لا فيها هي النافية للجنس واله اسمها قيل والخبر محذوف تقديره موجود ويضعف بانه لا ينفى امكان اله معبود بالحق غيره تعالى لان الامكان اعم من الموجود وقيل ممكن وفيه ان لا يقتضي وجوده بالفعل وقيل مستحق للعبادة وفيه انه لا يدل على نفى التعدد مطلقا وذهب المحققون الى عدم الاحتياج الى الخبر وان الا الله مبتدء

وخبره لا اله اذ كان الاصل الله اله فلما اريد الحصر زيد لا والا ومعناه الله اله ومعبود بالحق لاغيره او انها نقلت شرعا الى نفى الامكان والوجود عن اله سوى الله مع الدلالة على وجوده تعالى وان لم تدل عليه لغة انتهى وهذا الاخير هو الحق كما بيناه في شرح الصمدية .

(وانصب ما انقطع) أي انصب المستثنى المنقطع (وجوبا) عند الحجازيين ولا يجوز عندهم الاتباع اذ لا يتصور فيه حينئذ الا بدل الغلط وهو كما قال البيانيون لا يقع في كلام المتكلم الفصيح لان الغلط لا يصدر من المتكلم الا بطريق السهو والغفلة والمستثنى المنقطع انما يصدر منه بطريق الروية والفكر فتامل (نحو مالهم به من علم الا اتباع الظن) بنصب اتباع الظن لأن الظن ليس من افراد العلم بالمعنى المتعارف فهو مستثنى منقطع فيجب نصبه (وعن تميم فيه ابدال وقع قال شاعرهم) :

(وبلدة ليس لها انيس　　الا اليعافير والا العيس)

برفع اليعافير والعيس لانها غير ذوات العقول فليست من افراد الأنيس اذ المراد به ذووا العقول .

هذا الحكم أي وجوب نصب المستثنى في الموجب مطلقا واختياره في المنفي وشبهه اذا كان متصلا ووجوبه في المنفي اذا كان منقطعا وكل هذه الاحكام انما تجري فيما يكون المستثنى مؤخرا عن المستثنى منه ، واما اذا قدم المستثنى على المستثنى منه فله حكم ذكره بقوله (وغير نصب مستثنى (سابق على المستثنى منه أي اتباعه في النفي قد يأتى) عند الحجازيين اذا كان متصلا (كقول حسان) وهو من الحجازيين .

(لانهم يرجون منه شفاعة　　اذا لم يكن الا النبيون شافع)

فاتبع النبيون وهو مستثنى متصل قدم على المستثنى منه وهو : شافع (ولكن نصبه اختر ان ورد كقوله) :

(ومالي الا آل احمد شيعة ومالي الا مذهب الحق مذهب)

بنصب آل ومذهب الاول وهمامستثنيان مقدمان والمختار نصبهما هذا حكم المستثنى المقدم في الكلام المنفى ، (واما) المستثنى المقدم (في الايجاب فلا يجوز) فيه (غير النصب نحو قام الا زيدا القوم) بنصب زيدا وجوبا .

(وان يفرغ سابق) أى ان حذف المستثنى منه من الكلام السابق على (الا) فحينئذ يكون الا وجوده كعدمه بالنسبة (لما بعد) الا (اى للعمل فيه) أي فيما بعد والحاصل ان يفرغ سابق اى الكلام بأن يحذف منه المستثنى منه فحينئذ (يكن) حكم (ما بعد) الا (كما لو الا عدما فيعرب) ما بعد الا أي المستثنى (على حسب ما يقتضيه ما قبلها) فان كان ما قبلها يطلب مرفوعا رفع ما بعدها وان كان يطلب منصوبا نصب (وذلك) أي المستثنى المفرغ (لا يقع الا بعد نفي أو شبهه) ووجهه ما قاله علماء المعاني من انك لو قلت ضربت الا زيداً لكان المعنى انك ضربت جميع الناس الا زيداً وذلك مستحيل (كلا تزر الا فتى) ففتى منصوب على حسب اقتضاء ما قبل الا اذ لا تزر يطلب منصوبا بالمفعولية ونحو (لا يتبع الا الهدى) فرفع الهدى لأن ما قبل الا فعل مجهول يطلب نائب الفاعل (و) نحو (هل زكى الا الورع) فرفع الورع لأن ما قبل الا فعل معلوم يقتضي فاعلا .

فان قلت قد جاء مستثنى المفرغ في الايجاب نحو قوله تعالى وانها لكبيرة الا على الخاشعين وقوله تعالى ويأبى الله الا ان يتم نوره فكيف

قول الشارح وذلك لا يقع الا بعد نفي او شبهه .

قلت قد اولوا الايتين وأمثالهما بالنفي ، فقالوا في الاية الاولى ان المعنى وانها ايست سهلة الا على الخاشعين ، وفي الثانية ان المعنى لا يريد الله الا أن يتم نوره فصح قول الشارح ولا غبار عليه والى توجيه الآية يشير بعضهم حيث يقول يجوز وقوع الاستثناء المفرغ في الايجاب بشرطين الاول أن يكون ما بعد الا فضلة والثاني ان تحصل فائدة نحو قرأت الا يوم الجمعة اي اوقعت القرائة كل يوم الا يوم الجمعة لظهور انه لا يريد المتكلم جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر او نحو ذلك فان كان عمدة أو لم تحصل فائدة لم يجز .

(والغ الا ذات توكيد) أى مكرر (وهي التي تلاها اسم مماثل لما قبلها) معنى بحيث يمكن جعله عطف بيان لما قبلها (أو تلت) الا (عاطفا) بحيث يمكن عطف ما بعدها على ما قبلها واذا كانت على أحد الوجهين (فاجعلها كالمعدومة) ثم اجعل ما بعد الا الثانية في الصورة الاولى عطف بيان أو بدلا لما بعد الا الاولى واجعل ما بعد الا الثانية في الصورة الثانية عطف نسق على ما بعد الا الاولى مثال الصورة الاولى (كلا تمرر بهم الا الفتى الا العلى) والاصل الا الفتى العلي فالعلى عطف بيان للفتى او بدل له لأن الا الثانية لم تحدث معنى جديدا لم يكن قبل دخولها لأن ما بعدها تابع لما قبلها في الاعراب والخروج والفتى والعلى اسمان لشخص واحد او لفظان مترادفان ولو بالالتزام لان الفتوة وعلوا لهمة متلازمتان غالبا ولا عمل لا لا الثانية بل هي ملغاة عن العمل والعلي معمول لما يعمل في التابع على اختلاف الاقوال (و) مثال الصورة الثانية (كقوله) :

(مالك من شيخك الا عمله الا رسيمه والا رمـــله)

فرسيمه من قسم الصورة الاولى فهو عطف بيان او بدل لعمله و : رمله معطوف على رسيمه والا فيهما مكررة ملغاة لانها لم تخرج شيئا ولم تحدث معنى جديدا لان ما بعدها تابع لما قبلها في الاعراب والخروج .

(وان تكرر الا لا لتوكيد) بل لاحداث معنى جديد لم يكن قبل دخولها بأن تخرج ما بعدها مثل ما تخرج ما قبلها حاصله ان يكون كل واحدة من المكررتين او المكررات لاخراج شيء على حدة كالمثال الاتي لا ان يكون المخرج بكل واحدة منها عين المخرج بالاخرى او معطوفا على المخرج بالاخرى كالصورتين المتقدمتين (فمع تفريغ من المستثنى منه بأن حذف فالتأثير) اى العمل (بالعامل الواقع قبل الادع في واحد مما بالا استثنى) سواء كان مقتضى العامل في ذلك الواحد النصب ام الرفع وسواء (مقدما كان) ذلك على بقية المستثنيات (او لا) بأن كان مؤخر عنها او في اثنائها (وليس) تأثير العامل في الواحد من المستثنات (عن نصب سواه) اى سوا ذاك الواحد اى بقية المستثنيات (مغنى) وذلك لان العامل لا يعمل من جهة واحدة في ازيد من معمول واحد كما بيناه في شرحنا على الصمدية في باب التوابع .

واعلم انا جرينا في شرح هذه الجملة على تركيب خالد لا على تركيب بعض المحققين من المحشين لان تركيبه بعيد عن الصواب الا مسألة لغة ربيعة في الوقف على السكون في لفظ مغنى .

مثال تأثير العامل في الواحد اذا كان مقتضاه الرفع (نحو ما قام الا زيد الا عمرا الا بكرا) فتركنا العامل ان يؤثر في زيد وهو مقدم على بقية المستثنيات ومقتضى العامل الرفع وان شئت اترك العامل ان

يؤثر في الثاني او الثالث وهكذا ، ومثال تأثير العامل في الواحد اذا كان مقتضاه النصب نحو ما ضربت الا زيداً الا عمرا الا بكرا فاترك العامل ان يؤثر في واحد من المستثنيات النصب وانت بالخيار في ان تجعل ذاك الواحد الاول او الثاني او الثالث ويعرف ذاك الواحد بالقرنية ان احتجنا الى معرفته هذا كله اذا كان الاستثناء مفرغا .

(ودون تفريغ مع التقدم لجميع المستثنيات على المستثنى منه نصب الجميع احكم به) أي بالا لا بالعامل (ولا تدع العامل يؤثر في شيء منها نحو قام الا زيدا الا عمرا الا خالداً القوم) فنصب جميع المستثنيات المتقدمة على المستثنى منه أعني القوم ، (وانصب لتأخير المستثنيات عن المستثنى منه) انصب (كلها غير ما ذكر في قوله وجيء بواحد منها معربا كما لو كان وحده دون زائد عليه فانصبه) أي ذلك الواحد مطلقا سواء كان متصلا او منقطعا حيث يقتضي ذلك اي اذا كان الكلام موجبا على ما تقدم في اول الباب من قول الناظم ما استثنت الا مع تمام ينتصب وحينئذ ينتصب بقية المستثنيات أيضا (وارفعه حيث يقتضي ذلك) أي اذا كان الكلام غير موجب والمستثنى متصلا (على ما تقدم) من قوله وبعد نفي أو كنفي انتخب اتباع ما اتصل وانصب ما انقطع (كلم يفوا الا امرء الا علي) (برفع) المستثنى (الاول) وهو امرء علي انه بدل من ضمير الجمع أعني الواو في يفوا وأصله ، يفون حذفت نونه بدخول لم (ونصب) المستثنى (الثاني) على لغة ربيعة ويجوز العكس أيضا بأن ترفع الثاني وتنصب الاول هذا اذا كان الكلام غير موجب ، (واما) اذا كان الكلام موجبا فنحو قوله (قاموا الا زيدا الا عمراً الا خالداً بنصب الجميع اذ لو لم يكن الا) المستثنى (الاول

لوجب نصبه) ، حاصل الكلام في المقام ان التكرار لا يوجب الفرق في الحكم من حيث الاعراب فحكم المستثنى مع التكرار مثل حكمه مع عدم التكرار .

(وحكمها اي ما بعد المستثنى الاول من المستثنيات اذا لم يمكن استثناء بعضها من بعض في القصد) اي في الاخراج والادخال (حكم المستثنى الاول) فيثبت لها ما يثبت للمستثنى الاول (فان كان) المستثني الاول (خارجا بان كان الاول استثناء من موجب فما بعده كذلك) يكون خارجا ففي قولك قام القوم الا زيداً الا عمراً الا بكرا الجميع مخرجون لأن الاول مخرج (وان كان) المستثنى الاول (داخلا بأن كان استثناء من غير موجب فما بعده كذلك) يكون داخلا ففي قولك ما قام احد الا زيد الا عمر الا بكر الجميع داخلون لان الاول داخل ، هذا كله اذا لم يمكن استثناء بعض من بعض اي استثناء كل لاحق عن سابقه كالمثالين المذكورين اذ لا يمكن استثناء بكر عن عمرو ولا استثناء عمرو عن زيد .

(فان امكن استثناء بعضها من بعض) بأن يكون المستثنيات المكرره من الاعداد ويكون كل عدد لاحق اقل من سابقه ليمكن اخراج كل لاحق عن سابقه (نحو) قول المديون حين الاقرار بالدين (له عندي اربعون الا عشرين الا عشرة الا خمسة الا اثنين) فللاستثناء حينئذ طرق مذكورة في المطولات ذكر الشارح اثنين منها :

الاول : انه (استثنى كل واحد) من الاعداد (مما قبله) ففى المثال المذكور يستثنى عشرين من اربعين فيبقى من اربعين عشرون ، ثم يستثنى من العشرين الخارج من الاربعين عشرة ونضم هذه العشرة الى العشرين

الباقي من الاربعين فيصير الباقي ثلاثين ثم يستثنى من هذه العشرة التي ضممناه الى العشرين خمسة فيصير الباقي خمسة وعشرين ثم يستثني من هذه الخمسة الخارج من العشرة اثنين ونضمه الى الخمسة والعشرين الباقي فيصير الباقي سبعة وعشرين .

الطريق الثاني : ما ذكره بقوله (او اسقط الاوتار) اي المستثنى الاول والثالث وهما عشرين وخمسة فيصير الباقي من اربعين بعد اسقاطهما خمسة عشر (و) حينئذ (ضم الى) هذا (الباقي بعد الاسقاط الاشفاع) أي الثاني والرابع وهما عشرة واثنين (فالمجتمع) من خمسة عشر وعشرة واثنين يصير سبعة وعشرين و (هو الباقي) من اربعين (بعد الاستثناء قاله) اي الطريق الثاني (في في شرح الكافية) .

الى هنا كان الكلام في اقسام المستثنى بالا ، واما المباحث الآتية . فالكلام فيها انما يكون في المستثنى بغير الا من ادوات الاستثناء .

(واستثن مجروراً بغير) حاصله انه اذا كان الاستثناء بغير فالمستثنى مجرور (لاضافته) اي غير له اي الى المستثنى (حال كونه) اي نفس غير (معربا بما لمستثنى بالا نسب) يعني حكم نفس غير من حيث الاعراب حكم مستثنى بالا (من وجوب نصب) اذا كان الكلام تاماً موجبا نحو جاءني القوم غير زيد بنصب غير وجوبا كما تقول جاءني القوم الا زيداً وكذلك يجب النصب اذا كان الكلام غير موجب والمستثنى منقطعا نحو ما جاءني القوم غير حمار بنصب غير وجوبا كما نصب اتباع الظن وجوبا في قوله تعالى وما لهم به من علم الا اتباع الظن وعن تميم في غير حينئذ ابدال وقع فتقول على لغة تميم ما جاءني القوم غير زيد برفع غير كما رفع شاعرهم اليعافير والعيس في البيت

المذكور (و) من (اختياره) اي النصب على الاستثناء (واتباع) على البدل اذا كان المستثنى متصلا سابقا على المستثنى منه وكان الكلام غير موجب نحو ما قام غير زيد القوم برفع غير على البدل كما رفع النبيون في قول حسان على البدل ولكن نصب غير اختر ان ورد كما اختير نصب ال احمد ومذهب الحق في قول حسان وان كان المستثنى مؤخرا نحو ما قام القوم غير زيد فانتخب اتباع غير على البدل كما قيل لك انتخب اتباع انفسهم وامرأتك والضالون في الآيات الثلاث المذكورة ويجوز النصب ايضا وهو عربي جيد وهكذا قس غير على المستثنى بالا في المستثنى المفرغ وفيما اذا كرر غير لتأكيد أو غير تأكيد مع التفريغ ودون تفريغ مقدما كان غير او غير مقدم (على) حسب (ما تقدم) من الاحكام والاقسام .

والاصل في استعمال غير ان يوصف بها والموصوف بها اما نكرة محضة نحو جاءني رجل غير زيد فغير وصف رجل ولا أثر لاضافتها الى المعرفة لانها لا تتعرف بالاضافة أو الموصوف بها ما هو معرفة لفظاً ونكرة معنى نحو صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم فغير المغضوب صفة الذين انعمت لان الموصول الذي صلته غير معهودة نكرة معنى والمنعم عليهم في الآية كذلك لانهم جنس مبهم غير معلوم بعينه وقيل غير تتعرف بالاضافة اذا اضيفت الى أحد الضدين لا ثالث لهما فعلى قوله غير بـدل عن الذين لا صفة (ولكونها موضوعة في الاصل لافادة المغايرة) خرجت في باب الاستثناء عن الصفتية (فشاركت الا في الاخراج) والاستثناء (الذي معناه المغايرة) كما قد تخرج الا عن الاستثناء وتستعمل صفة وقد اشرنا اليه سابقا في باب الضمائر فليراجع

(ولم تكن) غير (متضمنة معناها) اي الا (فلذا لم تبن) الا في بعض الصور كما يأتي في باب الاضافة ، وقيل هي متضمنة معنى الا ولم تبن لعروض التضمن مع لزومها الاضافة .

(ولسوى) وفيها اربع لغات ، الاولى (بكسر السين مقصورا) ، الثانية سواء بكسر السين (ممدودا) ، (و) الثالثة (سوى بضمها) اي بضم السين (مقصورا) ، (و) الرابعة (سواء بفتحها) اي بفتح السين (ممدودا ، اجعل على القول الاصح) من كونها ظرفا متصرفا (ما) اي احكاما (لغير جعلا من استثناء واعراب (بما نسب لمستثنى بالا) فسوى بلغاتها الا ربع كغير في وجوب جر المستثنى بها وفي اعرابها اعراب المستثنى بالا حسب ما فصلناه لك في ماتقدم فلا نعيده (ومقابل الاصح قول سيبويه)ان سوى بلغاتها الاربع غير متصرفة(وانها لا تستعمل الا ظرفا ولا تخرج عنه) اى عن كونه ظرفا (الا في الضرورة ورده المصنف بورودها مجرورة بمن في قوله صلى الله عليه وآله وسلم دعوت ربي ان لا يسلط على امتي عدواً من سوى انفسهم) وفيه نظر ظاهر (وفاعلا في قوله ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا ومبتدأ في قوله فسواك بايعها وانت المشتري واسماً لليس في قوله) :

(اترك ليلى ليس بيني وبينها سوى ليلة اني اذاً لصبور)

وفي جميع ذلك نظر لكونها ضرورة ، (وقال الرماني انها تستعمل ظرفا غالبا) اي تستعمل مفعولا فيه غالبا (وكغير) يعني اداة للاستثناء (قليلا واختاره ابن هشام) .

(واستثن ناصبا للمستثنى بليس على انه) اي المستثنى (خبرها واسمها) ضمير (مستتر) فيها وجوبا على قول تقدم في باب الضماير واختلف في

مرجع هذا الضمير على ثلاثة اقوال :

الاول : انه راجع الى اسم الفاعل من الفعل المذكور كالجائى في مثل جائني القوم ليس زيدا فتقديره ليس الجائي زيداً .

والثانى : انه راجع الى بعض مفهوم من المستثنى منه (كقوله ص ما انهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا منه ليس السن والظفر) فالضمير المستتر في ليس راجع الى بعض مفهوم من لفظه من في منه فتامل.

والثالث : انه راجع الى مصدر الفعل المذكور ففي جائني القوم ليس زيدا التقدير ليس قيام القوم قيام زيد فالمستثنى على هذا هو القيام المضاف الى زيد فحذف المضاف واقيم زيدا مقامه وفي هذا التقدير تكلف مستغنى عنه ولذا لم يذكر هذا القول اكثر النحويين واكتفوا بالقولين الاولين ، وكذلك القول في الضمائر المستترة في الافعال الاتية حرفا بحرف.

وجميع افعال الاستثناء لاتستعمل الا فى المتصل .

وكل واحد منها في محل النصب على الحالية فقط الا خلا وعدا اذا دخل عليهما ماء المصدرية فيجوز فيهما حينئذ النصب على الظرفية ايضا بتقدير مضاف نحو جائني القوم ما خلا زيد او ما عدا عمرا فالتقدير فيهما على الظرفية اي وقت خلو بعضهم وعد وبعضهم ، او وقت خلو الجائي ، وعدو الجائي زيدا ، أو وقت خلو بجيئهم اوعد وبجيئهم بجيء زيد على التوجيه السابق في القول الثالث .

وجميع هذه الافعال لاتستعمل في الاستثناء الا مفردا اى لاتثنى ولاتجمع لانها قائمة مقام الا وهي غير متصرفة ولذا لا يدخل عليها قد مع كونها حالا لتكون اشبه بالا اذ هي لا تدخل عليها قد لانها من مختصات الافعال .

(وكذا أستثن ناصبا (بخلا) على المفعول به (نحو قام القوم خلا زيدا) وقد مضى حكم الضمير المستتر فيها وبيان محلها فلا نعيده وهى اى خلا كان في الاصل لازما يتعدي بمن وقد يتضمن معنى جاوز او يحذف من فيتعدى بنفسه والتزموا التضمن او الحذف والايصال ليكون ما بعدها كما بعد الا التي هي ام الباب .

(والمستثنى بعدا وبيكون الكائن بعد لا) النافية (كذا أيضا) فينصب بعد عدا على المفعول به وقد مر مثاله وينصب بعد لا يكون على الخبرية (نحو قاموا لا يكون زيدا واسمها) ضمير مستتر فيه وهي (كليس) في جميع الاحكام .

(واجرر) المستثنى (بسابقي يكون وهما خلا وعدا ان ترد) وهما حينئذ حرفا جر كما سيصرح به الناظم (نحو خلا الله لا ارجو سواك ونحو (عدا الشمطاء والطفل الصغير) .

(وان وقعا) اى خلا وعدا (بعد ما فأنصب بهما حتما لانهما) حينئذ (فعلان اذ ما الداخلة عليهما مصدرية وهي) اى ما المصدرية (لاتدخل الا على الجملة الفعلية ولكن هذا بظاهره ينافي ما سبق في اول الموصولات من قوله انها تدخل على الجملة الاسمية بقلة وكيفكان فهما حينئذ يؤلان بالمصدر ، وان جعلا حالا فالمصدر بمعنى اسم الفاعل لئلا يلزم حمل المصدر على الذات (كقوله الا كل شيء ما خلا الله باطل) ونحو (تمل الندامى ما عداني وانني) .

(وانجرار) المستثنى (بهما) اى بخلا وعدا (حينئذ) اي حين اذ دخل عليهما ما (قد يرد حكاه) اي ورود انجرار المستثنى بهما (الاخفش والجرمي والربعي) بناء (على ان ما) حينئذ (زائدة) لا مصدرية .

(وحيث جرا) اي خلا وعدا (فهما حرفان للجر) واختلف في محلهما حينئذ فقيل محلهما نصب عن تمام الكلام كالتميز الرافع لابهام النسبة وقيل محلهما نصب على المفعول به كسائر حروف الجارة المتعلقة بالفعل او شبهه كمررت بزيد و انا مار بزيد ونحوهما (كما ان نصبا المستثنى) فهما حينئذ (فعلان استتر فاعلهما وجوبا كما سبق) في باب الضمائر .

(وكخلا في نصب المستثنى بها وجره) اي المستثنى (وغير ذلك مما سبق) من كون الجملة حالا او ظرفا واستتار الضمير فيه وجوبا (حاشا عند المبرد والمازني والمصنف) ، (و) اما (عند سيبويه) فحكمهما ما ذكره بقوله (انها لاتكون الا حرف جر) متعلق بما قبلها ويكون ما بعدها مفعولا به بالواسطة ولا ينصب مدخولها لفظا (ورد) ما ادعاه سيبويه (بقوله حاشا قريشا فان الله فضلهم على البرية بالاسلام والدين ولكنها) تفارق خلا بأنها (لاتصحب ما واما الحديث اسامة أحب الناس الى ما حاشا فاطمة فليست حاشا هذه) التي في الحديث (الادات للاستثناء (بل) التي في الحديث (فعل ماض بمعنى استثنى) بكسر الهمزة وفتح التاء والنون (وما الداخلة عليه نافية لا مصدرية وهو) اي مجموع ما حاشا فاطمة ليس جزء للحديث بل هو (من كلام الراوي وفي رواية) أخرى زاد الراوي بعد قوله (ما حاشا فاطمة) قوله (ولا غيرها) فيصير مقصود الراوي ان اسامة احب الناس الى رسول الله(ص) حتى من فاطمة (ع) وغيرها من كبراء الائمة فهذه الزيادة من الراوي تدل على كون اسامة احب الى النبي حتى من الخلفاء الراشدين ومن أهل بيته اجمعين فهذه الدلالة بما فيها من التعميم هتك لحرمة من لايجوز

هتكه عند أحد من المسلمين فهي شاهد على صدق الرواية وصدورها عن النبي (ص) وكون الراوي موثوقا به وليس هذا اول قارورة كسرت في الاسلام .

الفرق بين حاشا اذا كانت فعل الاستثناء وبينها اذا لم تكن فعل استثناء كالحديث ان الاولى تكتب بالالف والثانية الاولى فيها ان تكتب بالياء قال في شرح النظام انهم كتبوا كل الف رابعة فصاعدا بالياء كالمغزى واغزى واصطفى والمصطفى دلالة على انقلابها ياء في مغزيان واغزيت او دلالة على الامالة الا فيما كان قبلها ياء فأنها تكتب الفا وان كانت بالصفات المذكورة نحو المحيا واحيا كراهة لاجتماع اليائين الا في نحو يحيى علما وريى علما وشبههما فانها تكتب بالياء فرقا بين العلم وغيره والعلم بالياء اولى لكونه أقل وجودا او استعمالا فيحتمل فيه الثقل ، واما الالف الثالثة فان كانت منقلبة عن ياء نحو فتى كتبت ياء والا فالالف نحو عصا ومنهم من يكتب الباب كله ثالثة كانت او فوقها منقلبة عن الياء او غيرها بالالف لانه القياس وقد كتبت الصلوة والزكوة بالواو دلالة على التفخيم كما مر الى ان قال واما الحروف فلم يكتب منها بالياء غير بلى وذلك لمجيىء الاماله فيه و ؛ الى وعلى لقولهم اليك وعليك وحتى لكونه بمعنى الى .

وبينهما ايضا فرق من وجوه أخرى منها ان الاستثنائية دائما تكون من كلام صاحب الكلام السابق عليها بخلاف غير الاستثنائية فانها قد لاتكون كذلك كالحديث وما زاده الراوى .

ومنها ما تقدم من ان الاستثنائية قد تكون حرفا بخلاف غير الاستثنائية فانها أبدا تكون فعلا .

ومنها ما تقدم أيضا من الاولى دائما مفردة بخلاف الثانية فانها قد تثنى وتجمع :

ومنها ما تقدم أيضا من ان أستتار الضمير في الاولى واجب عند بعض بخلاف الثانية ؛

ومنها ان الاولى دائما لها محل من الاعراب بخلاف الثانية .

ولفظ حاشا اذا كان فعلا فهو من باب المفاعلة ولكن ليس فيها معنى المفاعلة (وقيل في حاشا في لغة حاش وفي لغة اخرى حشا فاحفظهما) .

باب الحال

« هذا باب الحال »

وهي مأخوذة من حال الشيء يحول اذا أنقلب وانما سميت به لانها لاتخلوا عن أنقلاب غالبا كما سيجيء .

(الحال) في اللغة ما عليه الانسان من خير او شر وصحة ومرض وأمثالهما ويقال حال وحالة فيذكر لفظه ويؤنث وهي مؤنث معنى ويجوز أجراء حكم التذكير عليه ، وعند الصرفيين عبارة عن الزمان الحاضر وهو مركب من اجزاء بعضها آخر الماضي وبعضها اوائل المستقبل واما الماضي والمستقبل فلا تركيب فيهما ولا اختلاط لاجزائهما لحيلولة الحال بينهما والحاكم في كون الزمان حالا هو العرف فتعيين مقداره موكول اليه بحسب الافعال التي تقع فيه فليس له مقدار مخصوص يقال زيد يأكل الآن فزمان الاكل ربع ساعة ويقال زيد يحج الآن وزمانه ثلاثة

ايام ويقال زيد يكتب فزمانه بمقدار ما يكتب والحاصل ان ازمنة الافعال التي يقال فيها الآن مختلفة بالضرورة فليكن هذا عندك لعله يفيدك في اواسط الباب ، والحال (عندنا) معاشر النحويين (وصف) اي ما دل على معنى حدثى عارض على الذات سواء كان وصفا صريحا نحو راكبا او مؤلا به كالجملة والظرف والجار والمجرور والجوامد التي التي تقع حالا كما سيأتي ذكرها مفصلا وهو (جنس) للمعرف (شامل ايضا للخبر والنعت فضلة اى ليست احد جزئي الكلام) لا ما يستغنى الكلام عنه وبعبارة أخرى الفضلة هنا بالمعنى الاعم لا بالمعنى الاخص وقد بينا الفرق بينهما سابقا فلا نعيده فيشمل الفضلة الحال التي يتوقف عليه المقصود من الكلام ولا يستغنى عنها نحو ولا تقربوا الصلوة وانتم سكارى فانتم سكارى فضلة وان توقف عليها صحة معنى الكلام اذ المقصود من الآية النهي عن قرب الصلوة حال كونهم سكارى لا مطلقا ، وهو أي فضلة (فصل مخرج للخبر) في نحو زيد قائم فان قائم وان كان وصفا ولكنه ليس بفضلة بل احد جزئي الكلام (منتصب مفهم في حال كذا اي مبين لحال صاحبه اي الهيئة التي هو) اي الصاحب (عليها) اي على تلك الهيئة قال في المصباح الهيئة الحالة الظاهرة والمفهوم من كلام التفتازاني انها اعم وقوله منتصب (فصل) ثان (مخرج) النعت المرفوع والمجرور كجاء رجل راكب وقوله مفهم في حال كذا فصل ثالث مخرج (النعت) المنصوب نحو عالما في اكرمت رجلا عالما لأن ذكره للمدح ونحوه وان حصل بيان الهيئة به ضمنا كما سنوضح ذلك (و) مخرج (التمييز ايضا نحو فارسا (في نحو) قولهم (لله دره فارسا) لأن ذكره لبيان الفعل الذي صدر من زيد وصار سببا للتعجب منه اي

الفروسية حتى قيل لاظهار التعجب منه هذا الكلام وان حصل بيان الهيئة به ومثال الصادق عليه التعريف هو فردا في قوله (كفردا) اى متفردا (اذهب) ففردا وصف مؤل فضلة منتصب مفهم في حال يعني يفهم أن المتكلم يكون حين الذهاب متفردا والى هذا المعنى يشير الشارح بقوله (اى في حال تفردي) .

(ولا يرد على هذا الحد) النعت بأن يقال في تقريب الورود ان الحد غير مانع لدخول راكب في (نحو مررت برجل راكب) وذلك (لانه) أي راكب في المثال (مفهم) ان مرور المتكلم بالرجل (في حال ركوبه) ولكن الايراد غير وارد (لأن افهامه) أى راكب في المثال (ضمنا) لا اصالة لأن المقصود اصالة من راكب في المثال تقييد الرجل وتخصيصه وليس المقصود منه كونه مفهما ان المرور به كان في حال ركوبه فهو ليس مفهما في حال كذا بطريق القصد والاصالة بل بطريق اللزوم والتعبية وانما يقال للشيء مفهم اذا كان دالا بالقصد اصالة .

واعلم ان المورد لهذا الايراد هو ابن الناظم وانما اورد على الحد بالنعت المجرور لأن وروده عليه مع ان له مخرجا في التعريف وهو منتصب مستلزم لوروده على النعت المنصوب بطريق اولى لانه لا مخرج له فيه من دون عكس .

واعلم ان ابن الناظم اشار في شرحه الى اعتراضين اشرنا الى الاول منهما وجوابه بما عرفت ، واما الثاني فحاصله على ما فهمه المحشى المحقق ان ادخال النصب اي منتصب في التعريف اما مستلزم لدخول الحكم اي منتصب وهو ليس من اجزاء التعريف في التعريف وهو غير جائز لأن الحكم ما يحمل على المعرف بعد معرفته بالتعريف وهذا الاستلزام انما

هو في صورة بقاء النصب على الحكمية واما مستلزم للدور على فرض عدم بقاء النصب على حكميته وجعله من اجزاء التعريف لأن النصب (ح) من حيث كونه في الواقع حكما للحال متوقف على التعريف ومتاخر عنه كتاخر المعلول عن علته ومن حيث انه جعل جزء للتعريف يكون التعريف متوقفا على النصب ومتاخرا عنه تاخر الكل عن جزئه وهو تاخر طبعى فيلزم ان يكون النصب متوقفا ومتوقفا عليه في آن واحد وبعبارة اخرى يلزم كون النصب متاخرا عن نفسه من حيث انه حكم ومتقدما على نفسه من حيث انه جزء للتعريف غاية الامر تاخره يكون بالمعلولية وتقدمه بالطبع وهذا دور صريح اذا عرفت محصول كلام هذا القائل المحقق فنحن ننقل كلام ابن الناظم لعل الناظر اليه يوافق هذا القائل او يخالفه وهذا نص كلام ابن الناظم في مقام الاعتراض الثاني على مازعمه هذا المحقق وقوله الحال وصف فضلة منتصب مفهم في حال اي في حال كذافيه منع ادخال الحكم في الحد بقوله منتصب انه حد غير مانع لانه يشمل النعت الا ترى ان قولك مررت برجل راكب في معنى برجل في حال ركوبه كما ان قولك جاء زيد ضاحكا في معنى جاء زيد في حال ضحكه فلأجل ذلك عدلت من هذه العبارة الى قولي المذكور فضلة لبيان هيئة ما هو له وحق الحال النصب لانها فضلة والنصب اعراب الفضلات انتهى كلامه في مقام ما ظنه هذا المحقق الاعتراض الثاني واوضحه بما ذكرنا نحن محصوله وليعلم ان في بعض النسخ بدل قوله منع ادخال الحكم مع ادخال الحكم بدون النون وهذا اقرب اذا عرفت كل ذلك فأعلم انه ليس في كلام ابن الناظم ما يدل على الاعتراض الثاني بشقيه بل انما يدل على ادخال

ما ليس من اجزاء التعريف فى التعريف والشارح ايضا ليس نظره في دفع الدور الى عبارة ابن الناظم نعم في التعريف دور لكن لم يتعرض له ابن الناظم ومعرفة الدور فيه يتوقف على نقل الدور على نظير المسئلة والمراد من نظير المسئلة تعريف المعرب حيث عرفه الجمهور بما فيه دور وعدل عن تعريفهم ابن الحاجب وعرفه بقوله فالمعرب المركب الذي لم يشبه مبني الاصل وبين الشارح وجه العدول بلزوم الدور في تعريفهم بقوله وانما عدل المصنف عما هو المشهور عند الجمهور من ان المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل لأن الغرض من تدوين علم النحو ان يعرف به احوال أواخر الكلم في التركيب من لم يتتبع لغة العرب ولم يعرف احكامها بالسماع منهم فان العارف بأحكامها كذلك مستغن عن النحو فلا فائدة له معتد بها في معرفة اصطلاحاتهم فالمقصود من معرفة المعرب مثلا ان يعرف انه مما يختلف آخره في كلامهم ليجعل آخره مختلفا فيطابق كلامهم فمعرفته متقدمة على معرفة انه مما يختلف آخره فلو كان معرفته المتقدمة حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف وتعريفه به وجب ان يعرف اولا بأنه مما يختلف آخره ليعرف انه مما يختلف آخره فيلزم تقدم الشيء على نفسه فينبغي ان يعرف اولا بغير ما عرفه به الجمهور ويجعل ماعرفوه به من جملة احكامه كما فعله المصنف انتهى كلام الشارح الجامي ،

والشارح دفع الدور بقوله (والغرض من تعريف الحال ما) أى احكام (يقع عليه بعد معرفة استعمال العرب له منصوبا لا معرفته ليحكم له بالنصب وبعبارة اخرى الغرض من تعريف الحال معرفة احكام يتوقف بيانها على معرفة الحال والنصب ليس من هذا القبيل من الاحكام

لانه لايتوقف على تعريف الحال ومعرفته بداهة امكان معرفة النصب باستعمال العرب (فلا يلزم الدور على ادخال الحكم بالنصب في تعريفه قال والدى) اي والد الشارح (اخذا من كلام صاحب المتوسط في نظير المسئلة) وهو تعريف المعرب على ما بينا .

قد بينا في اوائل التعليقة عند قوله مصليا على النبي المصطفى ان اقسام الحال سبعة وبينا توضيح كل واحد منها فلا نعيده .

(وكونه منتقلا مشتقا اي وصفا غير ثابت) بأن لا تكون ملازما لذي الحال (هو الذي يغلب وجوده في كلامهم) اي العرب نحو جاء زيد راكبا فراكبا حال منتقلة مشتق (لكن ليس ذلك) الانتقال (مستحقا) بفتح الحاء (فيأتى) الحال وصفا (لازما) لذى الحال في اربعة مواضع قياسا .

الاول : (بأن كان مؤكدا) لعاملها (نحو يوم ابعث حيا) لأن البعث من لوازمه الحياة .

الثاني : (او دل عامله على تجدد ذات صاحبه) وحدوثه (نحو خلق الله الزرافة يديها اطول من رجليها) فيديها ذو الحال بدل من الزرافة واطول حال لازم لهما والعامل اعني خلق يدل على تجددهما وحدوثهما لأن الخلقة دالة على حدوث المخلوق وتجدده.

الثالث ان تكون مؤكدة لصاحبها نحو لآمن من في الارض كلهم جميعا فجميعا حال لازمة لصاحبها وهو من لان لفظ من من الفاظ العموم كما بين في علم الاصول

الرابع : ان تكون مؤكدة لمضمون جملة قبلها نحو زيد ابوك عطوفا فان العطف من لوازم الابوة .

(و) يأتي لازما في (غير ذلك مما هو مقصور على السماع منهم

(نحو قائما بالقسط) فقائما بالقسط حال لازمة لصاحبها وهو الله في قوله تعالى شهد الله انه لا اله هو والملائكة واولو العلم قائما بالقسط .

(ويأتي) الحال (جامدا) في عشرة مواضع (لكن يكثر الجمود) في أربعة منها ويقل في ستة منها اما الاربعة التي يكثر الجمود فيها .

فأولها (في سعر) (بكسر السين المهملة) اي في تعيين قيمة شيء يراد بيعه وثانيها وثالثها ورابعها داخل في قوله (وفي مبدي تأول بالمشتق بلا تكلف بأن يدل على مفاعلة) هذا هو الثاني من الاربعة ، (او) يدل على (تشبيه) بأن يكون المقصود من الكلام تشبيه صاحبها بها هذا هو الثالث منها (او) يدل على (ترتيب) وهو الرابع ، فمثال (السعر كبعه مدا بكذا اي) بع الخبز مثلا (مسعرا) كل مد بدرهم فالمد حال جامدة لا تكلف في تأويله بالمشتق اعنى مسعرا ، (و) مثال (الدال (على المفاعلة نحو) بعه (يدا بيد اي مقبوضا) كل واحد من الثمن والمثمن اي متقابضين حاصله ان يكون الثمن والمثمن كلاهما نقدين ويقال بالفارسي المتعارف دست بدست واهل العراق.

يقولون كاش هكذا بينه بعضهم والاولى ان يقال ان يدا حال من الفاعل اعنى الضمير المستتر في بع وعن الضمير البارز المتصل به والباء في بيد للمصاحبة والمعية واليد الاول كان في الاصل مبتدء والثانى خبرا عنه ثم نصب الاول على الحالية ليدل على المقصود من الكلام اعني التقابض كما عكس في سلام عليك فعدل عن النصب الى الرفع لغرض الثبوت والاستمرار وبيد متعلق بما يتعلق به بثياب السفر في قولك : دخلت عليه بثياب السفر هذا ، ولكن قال بعض المحققين ان الحال مجموع اليدين لا الاول فقط اذا الدال على المفاعلة هو المجموع لا

الاول فقط فتدبر (و) مثال (الدال على التشبيه نحو كر زيد اسدا أي) كائنا (كاسد في الشجاعة) وأوله بعضهم بشجاعا فأول أسدا بكائنا او شجاعا بلا تكلف قيل هذا على حذف مضاف والتقدير مثل اسد واليه يشير قوله اي كاسد اي مثل اسد وهذا التقدير ارجح لانه اصرح في الدلالة على التشبيه لانها اذا اولت بالمشتق خفي فيها الدلالة على التشبيه (و) مثال (الدال على الترتيب نحو تعلم الحساب بابا بابا) أي مرتبا بأن يتعلم المخاطب اولا الجمع ثم التفريق ثم الضرب ثم التقسيم وهكذا فبا با الاول أول بمرتبا بلا تكلف واختلف في نصب بابا الثاني فقيل انه منصوب بالاول لانه وقع في موقع مرتبا فجاز ان يعمل وقيل منصوب بما نصب به الاول لأن مجموعهما هو الحال نظير حلو حامض كما تقدم في باب المبتدء والخبر عند قوله :

واخبروا بأثنين او بأكثرا　　عن واحد كهم سراة شعرا

وقيل بالعطف على الاول بحذف فاء العاطفة او ثم والتقدير بابا فبابا او ثم بابا . (و) كذا نحو (ادخلوا رجلا رجلا) .

واما الستة التي يقل الجمود فيها فهي داخلة في قوله (ويقل اذا كان غير مأول بالمشتق) وبعضهم يؤلها ايضا بالمشتق لكن مع تكلف .

الاول : (بأن كان) الحال (موصوفا) بصفة (نحو فتمثل لها بشرا سويا) ويسمى هذه الحال موطئة بكسر الطاء وقد تقدم وجه التسمية عند بيان اقسام الحال في اوائل الكتاب فراجع .

الثاني : بأن كان الحال (دالا على عدد) ذي الحال (نحو فتم ميقات ربه اربعين ليلا) فاربعين حال من الفاعل وهو ميقات وليلا تميز لاربعين هذا بناء على كون تم يتم من الافعال التامة لا الناقصة واما بناء على

كونها من الافعال الناقصة كما احتمله الجامي في اول باب الموصولات فللمناقشة في المثال مجال واحتمل بعضهم كون اربعين مفعولا به باحتمال ان تم بمعنى بلغ .

الثالث : (او) يكون (تفضيلا) اي يكون الحال دالا على وصف المفضل من حيث هو مفضل وعلى وصف المفضل عليه من حيث هو مفضل عليه ويكون صاحبهما واحدا والحاصل ان يكون شيء واحد مفضلا ومفضلا عليه باعتبار حالين (نحو هذا بسرا) بضم الباء او بفتحها وهو التمر وقد بقى فيه حموضة (أطيب منه رطبا) وهو ما فيه حلاوة صرفة فبسرا حال من الضمير المستتر في اطيب تقدم عليه مع ضعفه في العمل لانه اذا تعلق بشيء واحد كالتمر في المثال حالان بأعتبارين مختلفين كالبسرية والرطبية مثلا يلزم ان يلي كل منهما متعلقة والبسرية تعلقت بالمشار اليه وهو التمر من حيث انه مفضل لأن الضمير المستتر في اطيب وان كان هو المفضل لكنه لما لم يظهر كان كالعدم ورطبا حال من الضمير المجرور بمن المفضل عليه وحاصل معنى المثال ان هذا التمر حالكونه بسرا أطيب من نفسه حالكونه رطبا .

الرابع : (او كان) الحال (نوعا لصاحبه نحو هذا مالك ذهبا) فذهبا حال من مالك وهو نوع منه .

الخامس : (او) كان الحال (فرعا له) أي لصاحبه (نحو هذا حديدك خاتما) ، فخاتما حال من حديدك وفرع له .

السادس (او) كان الحال (اصلا له نحو هذا خاتمك حديدا) فحديدا حال من خاتمك واصل له ، فتلك عشرة كاملة يأتي الحال فيها جامدا .

(والحال شرطه) عند الاكثر (ان تكون نكرة) لأن النكرة اصل والغرض من الحال تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها وهو يحصل بالنكرة فالتعريف فيها شيء زائد على الغرض ولأن الغالب كونها مشتقة وصاحبها معرفة فالتزم تنكيرها لئلا يتوهم كونها نعتا اذا كان صاحبها منصوبا اوغير ظاهر الاعراب وحمل غيرهما عليهما طردا للباب (خلافا ليونس والبغداديين) فانهم لم يشترطوا فيها التنكير وجوزوا تعريفها من دون ان يؤل بالنكرة (مطلقا) سواء تضمنت معنى الشرط وسيىء مثاله ام لا كوحدك اجتهد (و) خلافا لجماعة من (الكوفيين) فانهم جوزوا كون الحال معرفة لكن لا مطلقا بل (فيما تضمن) الحال (معنى الشرط) نحو زيد الراكب أحسن منه الماشي فالراكب والماشي حالان نظير بسرا ورطبا فيما سبق وصح تعريفهما لتضمنهما معنى الشرط اذا المعنى زيد ان كان راكبا أحسن من نفسه ان كان ماشيا وان لم تكن الحال متضمنا معنى الشرط لم يصح تعريفها فلا يقال جاء زيد الراكب على الحالية اذ ليس المعنى جاء زيد ان ركب كما هو واضح .

(وان اتاك حال قد عرف لفظا)بان تكون لفظه لفظ أحد المعارف فأوله اى (فاعتقد تنكيره معنى) على رأى الاكثر لانها ليست معرفة عندهم وانما هي على صورة المعرفة (كوحدك أجتهد) فوحدك حال من ضمير المخاطب المستتر في اجتهد وهو في صورة المعرفة بالاضافة الى الضمير لكنه مؤل بالنكرة (اي منفردا) هذا ولكن قال في المصباح جاء زيد وحده ومررت برجل وحده قال ابن السراج مذهب سيبويه انه معرفة اقيم مقام مصدر يقوم مقام الحال وبنو تميم يعربونه باعراب الاسم الاول وزعم يونس ان وحده بمنزلة عنده انتهى .

وقال بعض المحققين ان التاويل غير محتاج اليه لان وحدا مما لا يتعرف بالاضافة كغير ومثل انتهى .

اقول ان صح ذلك وسلمناه فلا بد من تاويل اخر لانه مصدر والمصدر الواقع حالا واجب التاويل كما ياتي في بغتة زيد طلع (و) (كجاؤا الجماء الغفير) فالجماء حال من الواو في جاؤا وهو بصورة المعرف بال لكنه نكرة معنى لانه مؤل بالنكرة (اي جميعا) و الجماء بالالف الممدودة بمعنى الكثير ومنه قوله تعالى ويحبون المال حبا جما اي حبا كثيرا والغفير من الغفر بمعنى الستر والتغطية وهو فعيل بمعنى فاعل وكان القياس تأنيث الغفير او تذكير الجماء تحصيلا للمطابقة بين الصفة والموصوف الا أنهم انثوا الموصوف على معنى الجماعة دون الوصف حملا للفعيل بمعنى الفاعل على الفعيل بمعنى المفعول وهو يستوى فيه المذكر والمؤنث كما ياتي في آخر باب ابنية اسماء الفاعلين عند قوله:

وناب نقلا عنه ذو فعيل　　نحو فتاة او فتى كحيل

لكن بشرط ان يتبع موصوفه كما في المثال كما يجيء في آخر باب التانيث عند قوله :

ومن فعيل كقتيل ان تبع　　موصوفه غالبا التــاء تمتنع

ومعنى المثال جاؤا حال كونهم كثيرا ساترا بكثرتهم وجه الارض (و) نحو (جائت الخيل بداد) بفتح اوله وكسر الدال بلا تنوين كما في المنجــد لانه مبنى لانه اسم فعل واسماء الافعال كلها مبنية ومعرفة لانها اعلام لمعانيها عند المحققين وقد يستعمل بمعنى المبدد اي المتفرق كما في المثــال نعريف بداد بالعلمية لا بحرف التعريف كما توهمه بعض فصحح المثال بزعمه بادخال ال عليه ولم يدر انه افساد لاتصحيح فبداد في المثــال

لا بد فيه عند الاكثر من ان يول بنكرة (اي مبددة) .

اعلم ان الخبر والصفة والحال مشتركة في جميع الاحكام الا في قليل منها وكان الاصل في كل منها ان لا يكون مصدرا لانه لا يتحد مع شيء من المبتدء والموصوف وذي الحال لامتناع اتحاد الحدث والذات لكنهم لما أجازوا كون المصدر نعتا كما ياتي في باب النعت عند قوله :

ونعتوا بمصدر كثيرا فالتزموا الافراد والتذكيرا

وكذلك اجازوا كون المصدر خبرا في نحو زيد عدل وفي انما هي أقبال وادبار فاجازوا ايضا إن يكون المصدر حالا ولكن لا بد في كل من الصور الثلاث من احد التاويلات والمجازات المعلومة اي المجاز في الكلمة والمجاز في الحذف والمجاز في الاسناد والى ما ذكرنا أشار الناظم بقوله (ومصدر منكر حالا يقع سماعا مطلقا عند سيبويه) فسيبويه يحكم بوجوب الاقتصار في المسئلة على ما سمع من العرب ولا يجيز القياس عليه فالاطلاق في مقابل التقييدات الاربع الآتية فعند الجميع يقع المصدر حالا (بكثرة كبغتة زيد طلع) فبغتة مصدر نكرة وقع حالا ولا بد فيه من ان يؤل بالمجاز بالكلمة (اي مباغتا) ان لوحظ خصوصية المعنى وهي المفاجئة التى هى من باب المفاعلة والا فيؤل بباغتا اسم فاعل الثلاثى لأن البغت بمعنى الفجأة او يؤل بذي بغتة او يؤل بالمجاز بالاسناد مبالغة (و) يقع المصدر المنكر حالا (قياسا عند المبرد على ما كان نوعا من الفعل كجئت ركضا) المستعمل في كلام العرب المسموع منهم (فيقيس) المبرد (عليه) اي على المثال المذكور المسموع منهم (جئت سرعة) (و) جئت (رجلة) لأن سرعة ورجلة كركضا نوع من الفعل وهو جئت ولكن استشكل بعضهم في الامثلة

المذكورة في الشرح وكذا في المثال المذكور في النظم بان المصدر فيها لم لا يكون مفعولا مطلقا كالمصدر في اشتمل الصماء ورجع القهقري لانه مثله في كونه نوعا من الفعل وقال بعضهم ان المصدر في الامثلة المذكورة عند المبرد مفعول مطلق ولذلك يقيس فهذا يؤيد الاشكال على ان النزاع بين المبرد وسيبويه حينئذ يصير لفظيا والعجب من الشارح كيف لم يتنبه لذلك فجعل النزاع معنويا فتامل ؟

(و) مصدر منكر حالا يقع قياسا (عند المصنف وابنه) لكن لا مطلقا بل بعد ثلاثة اشياء :

الاول (بعد : اما) الذى كمهما (نحو اما علما فعالم) فالمصنف وابنه يقيسان على هذا الكلام المسموع من العرب كل كلام وقع المصدر فيه بعد اما وان لم يسمع من العرب نحو اما قياما فقائم ونحو اما عدالة فعادل الى غير ذلك من الامثلة غير المسموعة من العرب فيقاس جميعها على المثال المذكور المسموع من العرب والمقصود من هذا المصدر الواقع بعد اما ان تثبت للموصوف المذكور عندك هذا المصدر وتنفى غيره من الصفات مثلا اذا وصف عندك رجل بانه عالم وعادل وكيس وهكذا فتقول في جواب الواصف اما علما فعالم فتريد بهذا الكلام اثبات العلم للرجل ونفى غيره من الصفات المذكورة له وحاصله انكار جميع الصفات الا صفة العلم فالتقدير مهما يكن من شيء فالمذكور عالم لا يتصف بغير العلم من الصفات المذكورة هذا ولكن في الكلام كلام لا يسعه المقام لأن التطويل مخل بالمرام اذا المقصود من التعليقة ايضاح المسائل بمقدار يتحمله فهم المبتدئين لا استقصاء ما قيل او يمكن ان يقال في المقام .

(و) الثاني (بعد خبر شبه به مبتده) هذا الخبر (كزيد زهير شعرا) فزهير خبر شبه به مبتدئه وهو زيد والمعنى زيد كزهير في الشعر حذف الكاف لما بين في علم البيان من ان حذف اداة التشبيه موجب لكون التشبيه ابلغ وشعرا مصدر باق على معناه لا بمعنى الكلام الموزون وهو حال عن المبتدء او عن الخبر على قول وقيل تميز رافع لابهام التشبيه فالمصنف وابنه يقيسان كل مصدر وقع حالا بعد خبر شبه به مبتدئه ولم يسمع من العرب بما سمع منهم .

والثالث (او قرن هو) اي الخبر الواقع بعده المصدر الواقع حالا (بال) المعرفة (الدالة على الكمال) وهي التى تكون لاستغراق صفات إفراد الجنس بان حل محلها لفظة كل على سبيل المجاز كما تقدم ذكرها في أوائل باب أداة التعريف (نحو انت الرجل علما) اي انت كل الرجال علما فعلما مصـــدر منكر حال من الرجل او أنت على رأي وحاصل معنى الكلام انت رجل كامل علما .

قد ذكرنا آنفا انه لا فرق بين الخبر والنعت والحال في الاحكام الا نادرا فكما لايجوز الابتداء بالنكرة ما لم تفد فكذلك (لم ينكر غالبا ذو الحال ان لم) تفد بان لم (يتاخر) ذو الحال النكرة عن حالها (او لم يخصص) ذو الحال النكرة بوصف ونحوه (او لم يبن اي) لم (يظهر) ذو الحال (واقعا من بعد نفي او من بعد مضاهيه وهو النهى والاستفهام .

وقوله غالبا قيد للنفي في قوله لم ينكر فيصير حاصل المعنى ان عدم تنكير ذي الحال اي تعريفه غالب على تنكيره المحتاج الى المخصصات الاتية وبعبارة اخرى ذو الحال المعرفة اكثر من ذي الحال النكرة المختصة أما ذو الحال النكرة غير المخصصة فلا يوجد في الكلام اصلا الا اذا وقع

بعد واو الحال كما تقدم في باب المبتدء فتامل .

(وينكر اي يجوز تنكيره) اي ذي الحال في مواضع يقيد مع كونه نكرة لكونها فيها مخصصة كالمبتدء وسياتي منا بيان ذلك منها (ان تاخر) ذو الحال عن الحال (كقوله) :

(لمية موحشا طلل يلوح كأنه خلل)

فموحشا حال من طلل قدم عليه لتسويغ كون ذي الحال نكرة وقيل المسوغ في أمثال المقام تقديم الخبر واما تقديم الحال فلئلا يلتبس الحال بالصفة حال كون ذي الحال منصوبا وحمل المرفوع والمجرور عليه فعليه في البيت مسوغ واحد وعلى الأول مسوغان .

ومنها (او خصص) ذو الحال (بوصف نحو ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدقا في قراءة بعضهم) بنصب مصدقا فمصدقا حال من كتاب لتخصيصه بالوصف وهو الجار والمجرور لأن الجملة والجار والمجرور والظرف اذا وقعت بعد نكرة صفة للنكرة ان لم تكن ركنا للكلام والا فخبر .

ومنها (او) خصص (باضافة) ذي الحال الى نكرة (نحو في أربعة أيام سواء للسائلين) فسواء حال من أربعة لاختصاصها بالاضافة الى أيام .

ومنها (او وقع بعد نفى نحو وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم) فجملة ولها كتاب معلوم حال من قرية لانها وقع بعد نفى وقال في المطرل قال الزمخشري ان ولها كتاب معلوم نعت لقريه دخل عليها الواو تشبيها بالحال في كونه حكما لصاحبه كقول بعض اخر في فلما صرح الشروامسي وهو عريان ان هو عريان خبر دخل عليها الواو لذلك .

ومنها (او) وقع (بعد نهى كلا يبغ امرء على امرء مستسهلاً)

فمستسهلا حال من امره الاول لكونه واقعا بعد نهى .

ومنها (او) وقع بعد (استفهام نحو يا صاح هل حم عيش باقيافترى)

تنبيه نبيه : في توقف كون الفاعل النكرة ذا حال الى مخصص تامل بل منع وان كانت المسالة مما يظهر منهم الاجتماع عليها لأن للفاعل مخصص دائمى لا ينفك عنه ابدا والوجه في ذلك يظهر مما ذكروا في وجه صحة الابتداء بالنكرة في قولهم شر أهر ذا ناب من انه صح الابتداء بشر مع كونه نكرة لتخصصه بما يتخصص به الفاعل لشبهه أي شر به اي بالفاعل اذ يستعمل قولهم : شر اهر ذا ناب في موضع ما اهر ذا ناب الا شر وما يتخصص به الفاعل قبل ذكره هو صحة كونه محكوما عليه بما اسند اليه فانك اذا قلت قام علم منه ان ما يذكر بعد أمر يصح ان يحكم عليه بالقيام فاذا قلت رجل فهو في قوة رجل موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام ومثله الكلام في نائب الفاعل هذه عين عبارتهم بأدنى تغيير توضيحا لمرامهم فان تنظر بعين الانصاف وتعمل بما قال ولي ذي الجلال علي عليه آلاف التحية من الملك المتعال لا تنظر الى من قال وانظر الى ما قال : تجد ان ما ادعيناه من المنع حق لامدفع له ابدا وان كانوا قد دفعوا الاشكال فيما كان ذو الحال مفعولا بان التخصيص بالحكم انمايكفي فيماتقدم لزوما كالفاعل لا فيما كان التقدم غير لازم كالمفعول وفي الفاعل بجواز تعدد المخصص لكنه كما ترى والله الموفق وهو الهادي الى سواء السبيل .

ثم اعلم ان هذه المخصصات التي سوغ بها كون ذي الحال نكرة هي بعينها المخصصات التي سوغ بها الابتداء بالنكرة والوجه في المقامين انه اذا تخصصت النكرة بواحد من هذه المخصصات يقل اشتراكها فتقرب

من المعرفة من وجه فيصح الحكم عليها بالخبر او الحال والنكرة اذا لم تخصص مجهول من كل وجه والحكم على المجهول من كل وجه غير مفيد والعرب بل كل الاقوام عقلائهم مجمعون على ترك التكلم بما ليس بمفيد.

ثم اعلم انه قد تقدم في باب المبتدأ والخبر انه قد توجد الافادة دون شيء مما ذكر من المخصصات هناك فكذلك هاهنا والى ذلك أشار الشارح بقوله (وقد نكر) ذو الحال (نادرا من غير وجود شيء مما ذكر) من المخصصات فليس مراده انه يجوز كون ذي الحال نكرة من دون فائدة بل مراده انه قد يكون كون ذي الحال نكرة مفيدا من دون شيء مما ذكر من المخصصات ولعمرك بين المعنيين بون بعيد فان أدركت الفرق فاشكر ربك لانك موفق وسعيد ولئن شكرت فالنعمة عليك تزيد (ومنه) اي من النكرة غير المخصصة النادر المفيد (صلى رسول الله (ص) جالسا وصلى وراءه قوم قياما) فقياما حال من قوم وهو نكرة غير مخصصة مفيد هذا ولكن قال الازهري وذهب بعضهم الى عدم الاستدلال بالحديث لاحتمال كونه مرويا بالمعنى انتهى .

والوجه في كون النهي والاستفهام مضاهيين للنفي ان الجملة في كل واحد منهما غير مثبتة كالمنفية وبعبارة اخرى الجملة الاستفهامية تستعمل فيما كان الجملة غير معلوم الوجود والثبوت وغير معلوم الوجود والثبوت في حكم غير الموجود والمنفي والجملة المنهية مطلوب تركه وعدم وجوده وما هو مطلوب تركه وعدم وجوده في حكم غير الموجود والمنفي .

(وسبق حال ما) اي الذي اي صاحب حال (بحرف جر قد ابو) اي منعوا حاصله ان النحويين منعوا تقديم الحال على ذي الحال المجرور بحرف الجر (كسبقها) اي الحال(ما) اي الذي اي ذا حال (جر

باضافة) شيء (اليه) والغرض من تشبيه ذي الحال المجرور بحرف الجر بذي الحال المجرور بالاضافة بيان كون المجرور بالاضافة اصل في المنع والمجرور بحرف الجرفرع فيه وقد تقدم نظيره في بيان أقسام الاعراب بالنيابة في قوله :

كلتا كذاك اثنان واثنتان كابنين وابنتين يجريان

بيان ذلك ان ذا الحال ان كان مجرورا بالاضافة لا يتقدم الحال عليه اجماعا فلا يصح جاءني راكبا غلام زيد لأن الحال في المعنى خبر وتابع لذى الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف اجماعا فكذلك تابع المضاف اليه لا يتقدم على المضاف اجماعا وعلله بعضهم بوجه اخروهذا نصه لا يجوز تقديم الحال على صاحبها واقعة بعد المضاف لئلا يلزم الفصل بين المضاف والمضاف اليه ولا قبله لان نسبة المضاف اليه من المضاف كنسبة الصلة من الموصول فكما لا يتقدم ما يتعلق بالصلة على الموصول كذلك لا يتقدم ما يتعلق بالمضاف اليه على المضاف انتهى .

واما ذو الحال المجرور بحرف الجر نحو مررت راكبة بهند ففي تقديم حاله عليه خلاف فالاكثر على المنع واستدلوا للمنع بوجوه .

منها قاعدة حمل محل الخلاف على محل الوفاق فيحمل المجرور بالحرف الذي هو محل الخلاف على المجرور بالاضافة وهو محل الوفاق كما تقدم انفا وقد تقدم نظيره في باب الابتداء عند قوله ناوين معنى كائن او استقر !

ومنها انه كثر الحال عن ذي الحال المجرور ولم يسمع في كلام احد من الفصحاء تقديمه فلو جاز تقديمها عندهم يسمع منهم وما ادعى سماعه منهم مؤول او مردود بما سيذكر .

ومنها ضعف العامل اعني الظرف والجار والمجرور فالجار والمجرور اعني بهند في مررت راكبة بهند عامل ضعيف فلا يجوز تقدم الحال أعني راكبة عليه ونقل بعضهم تعليلا ادق وهذا نصه وعللوا منع ذلك بان تعلق العامل بالحال ثان لتعلقه بصاحبه فحقه اذا تعدي لصاحبه بواسطة ان يتعدى بتلك الواسطة لكن منع من ذلك لن الفعل لا يتعدى بحرف واحد الى شيئين فجعلوا عوضا عن الاشتراك في الواسطة التزام التاخير انتهى والمصنف وجماعة على عدم المنع اي على الجواز كما صرح على ذلك بقوله (ولا أمنعه وفاقا للفارسي وابن كيسان وبرهان) واستند المصنف على الجواز بورود التقديم في كلام الله تعالى وفي كلام الفصحاء واليه أشار بقوله (فقد ورد في الفصيح) من الكلام (كقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس) فكافة عنده وعند موافقيه حال من ذي حال المجرور وهو الناس وتقدم عليه (و) نحو (قول الشاعر فمطلبها كهلا عليه شديد) فكهلا حال من الضمير المجرور في عليه تقدم عليه (واول ذلك) الوارد في الفصيح (المانعون) من التقديم (بان كافة) في الآية (حال من الكاف في أرسلناك) لا من الناس (والهاء) اي التاء في كافة ليست للفرق بين صفة المذكر وصفة المؤنث حتى يستدل بها كون كافة حالا للناس بل التاء في كافه (للمبالغة) وهي تاء تدل على كثرة مايفهم من مدخولها فمعنى كافة كثير الكف (وبان كهلا حال من الفاعل المحذوف من المصدر) على القول بجواز حذف الفاعل من المصدر كما تقدم في باب الفاعل عند قوله قالوا لا يحذف الفاعل الخ (اي فمطلبه اياها كهلا عليه شديد) فكهلا حال عن الضمير المذكر في مطلبه المحذوف الذي أبرزه الشارح هذا حكم تقديم الحال على ذى الحال المجرور (و) اما (سبقها)

وتقديمها على ذي الحال (المرفوع والمنصوب فهو جائز خلافا للكوفيين)والمثال واضح (وسبقها) ذا الحال (المحصور)فيه(واجب كما جاء راكباً الا زيد) وقد تقدم الوجه فيه في نظائره غير مرة فلا نعيده ، (وسبقها وهي) أي الحال (محصورة) فيه (ممتنع) نحو ما جاء زيد الا راكبا : قد تقدم البيان في نظائره ايضا غير مرة فلا نعيده .

واعلم ان النزاع في تقديم الحال على ذي الحال المجرور بحرف الجر انما هو فيما كان حرف الجر غير زائد فان كان زائداً فلا نزاع في جواز تقديم الحال على ذي الحال حينئذ كذا قيل فيصح على هذا ان تقول ما جاء من أحد راكباً وان تقول ما جاء راكبا من أحد فتأمل؟

حكي ان ذمياً ناظر عالماً مسلماً في عموم رسالة النبي (ص) فاستدل العالم المسلم بالآية فقال الذمي وهو من أهل الخبرة ببعض العلوم ان الاستدلال بالآية في المورد موقوف على جواز تقديم الحال على ذي الحال المجرور بالحرف وهو غير مسلم ومختلف فيه فاستدل العالم بقوله صلى الله عليه وآله وسلم بعثت الى الأحمر والاسود فقال الذمي انه غير قطعي الصدور لعدم تواتره فلا يفيد العلم والمورد مما يتوقف اثباته على ما يفيد العلم فلم ير العالم جوابا للذمي وقال بعض أهل الحق ان الجواب عن اعتراض الذمي على الحديث انه وان كان آحادا في نفسه فهو متواتر معنى لأنه نقل عنه (ص) من الاحاديث الدالة على عموم رسالته ما بلغ قدر المشترك منه حد التواتر وافاد القطع بنسبة معناه اليه (ص) وان كانت تفاصيله آحادا كجود حاتم وشجاعة علي عليه الصلاة والسلام واذا حصل القطع بنسبة معناه اليه (ص) حصل القطع بحقيته لأن الرسول (ص) معصوم وكل ما هو خبر المعصوم حق وعن اعتراضه

على الآية هو الاستدلال على صحة تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر وقال بعض آخر من أهل التحقيق والتدقيق واعلم ان عموم رسالته (ص) للناس كافة ثابت في مواضع من القرآن المجيد المتواتر حيث لا شبهة فيه منها قوله تعالى : قل يا ايها الناس اني رسول اليكم جميعا فمن العجب نقل بعضهم انه ناظر ذميا في ذلك فاستدل عليه بقوله تعالى وما أرسلناك الا كافة للناس فقال هذا لا يثبت الا بناء على تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف وأنا لا اقول به فاستدل عليه بالحديث فقال هذا غير قطعي لعدم تواتره فلم ير العالم المسلم جوابا وهذا ليس من القصور انتهى . واما نقلت هذا لأن يستعد طلاب العلوم الدينية لرد شبهات اعداء الاسلام في اصول الدين وفروعه لانها كثرت في زماننا هذا حتى من الذين يقولون نحن من المسلمين وهم في الحقيقة من أعدائهم وأعداء الدين وللحكاية نظير يذكر في بعض كتب الاصولية في باب الاستصحاب فمن اراد الاطلاع عليه فعليه المراجعة اليه ليعرفه ويتعلم الرد عليه حتى لا يفحم عند المناظرة كما افحم أول من ناظر فيه.

ويشترط في الحال ان يكون العامل فيها وفي صاحبها واحدا تحقيقا او حكما وهذا الاشتراط انما هو عند الجمهور وخالفهم في ذلك الفارسي وجماعة والمصنف اختار مذهب الجمهور ولأجل ذلك يقول الناظم (ولا تجز حالا من المضاف له خلافا للفارسي) لأن المضاف اليه معمول للمضاف او حرف الجر او الاضافة وشيء من ذلك لا يعمل في الحال فلا يحصل اتحاد عامل الحال وصاحبها (الا اذا اقتضى المضاف عمله اي العمل في الحال) ايضا اي كما انه يعمل في المضاف اليه يعمل في الحال ايضا فيحصل الاتحاد (كقوله تعالى اليه مرجعكم جميعا)فجميعا

حال من : كم والعامل فيه وفي جميعا مرجع فعامل الحال وصاحبها واحد حقيقة (او كان المضاف جزء ماله اضيف) فان العامل في المضاف حينئذ كأنه عامل في المضاف اليه لشدة اتصال الجزء اعني المضاف بالكل اعني المضاف اليه فيصير عامل الحال وصاحبها متحدا حكما (كقوله تعالى ونزعنا ما في صدورهم من غل اخوانا) فاخوانا حال من هم المضاف اليه صدور والصدور جزء من المضاف اليه فالعامل في الصدور وهو استقر كأنه عامل في هم لشدة اتصال الجزء بالكل مضافا الى صحة الاستغناء بالكل عن الجزء كما ياتي في باب الاضافة عند قوله :

وربما اكسب ثان اولا   تأنيثا ان كان لحذف مؤهلا

فيصح في الآية ان يقال لو لم تكن من القرآن ونزعنا ما فيهم من غل اخوانا من باب ايقاع الواقع على الجزء على نفس الكل مجازا كما بين في علم البيان وكذا عكسه نحو آية الوضوء فتأمل .

(او) كان المضاف (مثل جزئه) في ان يكون بين المضاف والمضاف اليه شدة الاتصال وفي صحة الاستغناء عن المضاف بالمضاف اليه كما يأتي أيضا عند قوله المذكور (كقوله تعالى ثم اوحينا اليك ان اتبع ملة ابراهيم حنيفا) فحنيفا حال من المضاف اليه اعني ابراهيم والعامل في ملة وهو : اتبع كانه عامل في ابراهيم لشدة اتصال ملة كل نبي به معنى اي بنظر العقل اذ يصح الاستغناء عن الملة بأن يقال في الآيه لو لم تكن من القرآن ان اتبع ابراهيم من باب ايقاع ما وقع على اللازم على الملزوم مجازا وبالعكس نحو ولا تطيعوا أمر المسرفين ونحو اطيعوا الله واطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فتأمل .

وان شئت فقل في الصورتين الاخيرتين لشدة اتصال الجزء بكله او

بما نزله بمنزلته صار المضاف صاحب الحال فيكون العامل فيه هو العامل في الحال (والصورتان الاخيرتان) اي ما كان المضاف جزء للمضاف اليه او مثل جزئه (قال ابو حيان لم يسبق المصنف الى ذكرهما) والحكم بجوازهما (أحد انتهى) قول ابي حيان (قلت قد نقلهما) والحكم بجوازهما (المصنف في فتاويه عن الاخفش وقد تبعه) اي الاخفش (عليهما) اي على جوازهما (جماعة) قبل المصنف فكيف يقول ابو حيان لم يسبق المصنف الى ذكرهما والقول بجوازهما احد فهذا القول من ابي حيان يدل على عدم تتبعه لكلام القوم واعلم انه قد علم مما اشترط في الصورتين الاخيرتين ومما علل به انه لا يجوز ان يقال ضربت غلام هند جالسة او مررت بغلام ليلى ضاحكة لعدم الشرط والعلة فيهما فتدبر ؟

(والحال ان تنصب بفعل صرف) اي فعل متصرف (او صفة اشبهت) الفعل (المصرفا) كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة (فجائز خلافا للكوفيين) فانهم لا يجوزون (تقديمه) اي الحال (على ناصبه ما لم يعارضه) اي التقديم (معارض) مانع من التقديم والمعارض المانع من التقدم خمسة اشياء :

الاول (من كون عامله صلة لأل) الموصولة نحو انت الشارب فلا يجوز تقديم قائما على الشارب لأنه لا يجوز تقديم معمول صلة على الموصول .

والثاني (او) كون عامله صلة (لحرف مصدري) نحو يجوز للمريض أن يصلي قاعدا فلا يجوز تقديم قاعدا على ان يصلي لأن الموصولات الحـ كالموصولات الاسمية في عدم جواز تقديم معمول صلتها عليها

والثالث (او) كون عامله (مقرونا بلام القسم) نحو والله لأذهبن ماشيا فلا يجوز تقديم ماشيا على لأذهبن لان اللام لها الصدر .

والرابع (او) كون عامله مقرونا بلام (الابتداء) نحو اني لأحب زيدا صادقا فلا يجوز تقديم صادقا على لاحب لما تقدم فيما قبله .

والخامس (او كونه) اي الحال (جملة معها الواو) الحالية نحو: جاء زيد وهو ناو رحله فلا يجوز تقديم الجملة الحالية على جاء لمكان الواو لأن أصلها العطف فحقها التاخير .

مثال صفة اشبهت فعل المتصرف ولا معارض للتقديم (كمسرعا ذا راحل) فجاز تقديم الحال وهو مسرعا على ناصبه وهو راحل (و) مثال فعل متصرف (مخلصا زيد دعا) فجاز تقديم الحال اعني مخلصا على ناصبه اعني دعا لأنه فعل متصرف (فان كان ناصبه غير فعل كاسم الفعل) نحو نزال ضيفا (او المصدر) نحو أعجبني ضربك زيدا قائما (او) كان ناصبه (فعلا غير متصرف كفعل التعجب) نحو ما احسن زيدا مصليا (او) كان ناصبه (صفة كذلك) اي غير متصرف (كافعل التفضيل في بعض احواله) اي في حال لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث وسياتي بيانه في باب افعل التفضيل عند قوله :

وان لمنكور يضف او جردا الزم تذكيرا وان يوحدا

ففي هذه الصور الأربع (لم يجز تقديمه) اي تقديم الحال (عليه) اي على ناصبه اما في الصورة الاولى اعني نزال ضيفا فلان اسماء الافعال لضعفها لا يتقدم عليها المعمول واما في الصورة الثانية فلان المصدر مقدر بان والفعل وان المصدرية موصول وقد تقدم ان معمول الصلة لا يتقدم على الموصول لكونه كتقدم جزء من الشيء المترتب الاجزاء عليه الا

اذا كان المعمول ظرفا او شبهه كقوله تعالى فلما بلغ معه السعي وكقوله تعالى ولا تأخذكم بهمارأفة واما الصوره الثالثة فلان الجامد لا يتصرف في معموله بان يتقدم عليه لضعفه في العمل واما الصورة الرابعة فلما ذكر في الصورة الثالثة وسياتي جواز تقديم الحال في الصورة الرابعة لعلة مفقودة في المقام .

(ضابطة جميع العوامل اللفظية تعمل في الحال الا كان وأخواتها وعسى على الاصح) بيان ذلك يتوقف على بيان أمور .

الأول : ان الافعال الناقصة وضعت لتقرير الفاعل على صفة غير مصدرها ففي : كان زيد قائما فائدة كان تقرير زيد على صفة القيام في زمان الماضي وفي صار زيد غنيا فائدة صار تقرير على صفة الغناء الحاصل بعد الفقر .

والثاني : افعال المقاربة من جملة افعال الناقصة لانها ايضا وضعت لتقرير الفاعل على صفة غير مصدرها على سبيل المقارنة او الحصول او الشروع وانما افردوها عن باب كان للزوم كون خبرها فعلا مضارعا غالبا واما الافعال التامة فانها وضعت لتقرير الفاعل على صفة هي نفس مصدرها فان ؛ ضرب في ضرب زيد يقرر لزيد الضرب بخلاف الافعال الناقصة فانها لا يثبت مصدرها لأسمها بل يثبت معناها لخبرها لأن معنى صار زيد غنيا كما أشرنا اليه ان زيدا متصف بالغنى المتصف بالصيرورة اي الحصول بعد ان لم يكن في الماضي وهذا معنا قولهم ان الافعال الناقصة لاعطاء الخبر حكم معناها وهذا أيضا معنى قول البيانيين ان المقيد في نحو كان زيد منطلقا هو منطلقا لا كان فتحصل من جميع ما تقدم ان الافعال الناقصة ما اوتيت في الكلام لاثبات مصدرها لأسمها بل اوتيت

لاثبات حكم معناها من المضي والصيرورة والقرب والشروع ونحوها لخبرها بخلاف الافعال التامة فانها اوتيت في الكلام لأثبات مصدرها لفاعلها ومن هنا وقع بينهم خلافان الاول ان الافعال الناقصة هل تدل على الحدث أم لا والثاني ان اسمها هل هو فاعل معنى أم لا. فقال بعضهم في حاشية الجامي في الخلاف الاول ؛ ومما ينبغي ان يحفظ ان لفظ الكون في اي موضع كان يكون مصدرا لكان التامة لا الناقصة والمنصوب بعده يكون حالا لا خبرا فاما الناقصة فلا مصدر لها وقال بعض آخر فيه ايضا انما سميت ناقصة لنقصان مدلولها عن مدلول التامة بالحدث الداخل في التامه وقال بعض آخر اختلفوا في مصادر الافعال الناقصة فرجح القائل باستعمالها فيما عدا كان وفيه تساويا فالقائل به فيه تمسك بدخول ان المصدرية عليه ورد بانها تؤل الخبر فانه مناط الحكم وهو قيد له فتقدير اعجبني ان كان زيد ضاحكا على الاول كونه ضاحكا وعلى الثاني ضحكه ويقوى الثاني قول المفسرين في قوله تعالى بما كانوا يعملون بعلمهم لا بكونهم عاملين وقال بعضهم في الخلاف الثاني في حاشية المطول اطلاق الفاعل على اسم كان اما على سبيل التشبيه او تفسير الفاعل بما اسند اليه الفعل المعلوم او شبهه وقال بعض آخر معلقا على قول ابن الحاجب (الافعال الناقصة ما وضع لتقرير الفاعل) بقوله : هذا انما يكون صحيحا ان لو كان اسم كان فاعلا وظاهر انه ليس كذلك فالاولى ان يقال في تعريفها انها أفعال وضعت لتقرير انتساب ثبوت الخبر للمبتدأ على صفة مخصوصة .

وقال بعض آخر :الافعال الناقصة وضعت لتقرير الفاعل على صفة غير مصدرها وسميت ناقصة لانها لا تتم بمرفوعها بل تحتاج الى المنصوب

وذلك لأن تمام الكلام بأجزائه والكلام اسمائها وأخبارها وهي نفسها قيود لأخبارها فانه اذا قيل كان زيد قائما وصار زيد غنيا فالمعنى زيد قائم في الزمان الماضي وزيد متصف بالغنى بعد الفقر وما قال بعضهم معنى كان زيد قائما زيد متصف بالقيام المتصف بالكون اي بالحصول في الزمان الماضي ليس بشيء لأنه خلاف المتبادر ولأن الكون بمعنى الحصول مصدر كان التامة لا الناقصة مع انه يقتضي ان يكون كان جزء من الكلام و قائما حالا لا خبرا وقال بعض اخر في حاشية التصريح: ان المبتدأ لا يجيء منه الحال لانه لا يقال له فاعل معنى وقال معلقا على قول المصنف ولا يكون الحال لغير الفاعل والمفعول وهل من الغير اسم كان فيرد على الحصر في بجيئها من الفاعل والمفعول لانه غيرهما او يقال هو فاعل معنى هذا مبنى على الخلاف في دلالتها على الحدث وعدمه وذكر المصنف اي ابن هشام هذا البحث فقال قال الزمخشري في قوله تعالى: ان كانت لكم الدار الآخرة عند الله خالصة ... الآية خالصة حال من الدار واعترض بان الوجه انها حال من ضمير الخبر لان اسم كان لا يقع منه الحال لان الافعال الناقصة لم يؤت بها لنسبة حدث محقق الى فاعلها حتى يقتضي متعلقات يعني فكان زيد قائما لا يراد به ان زيدا ثبت بل ان القيام المنسوب اليه ثبت لا غير وذلك لان الثبوت حاصل لزيد وان لم تذكر كان ولهذا توهم كثير انها لا تدل على الحدث بل وضعها للدلالة على مجرد الزمان فلهذا لم تعمل الا في الاسم والخبر وفي المفتاح ما يشعر بهذا قال الخبر نفس المسند لا تقييد للمسند قيل ودليل ان اسم كان فاعل ان ابن حاجب والزمخشري لم يذكرا اسم كان في المرفوعات وذكرا خبرها في المنصوبات وقال ابن جني في الدمشقيات

يدل على نصب كان واخواتها الاحوال فكونوا انتم وبني أبيكم مكان البيت وقال ابن الشجري من منع من أعمال كان في الحال فغير مأخوذ بقوله لانها فضلة منكورة فرائحة الفعل تعمل فيها فما ظنك بفعل متصرف يرفع وينصب وليست اسوأ حالا من جرف التنبيه واسم الاشارة انتهى كلام المحشي فتحصل من جميع ما نقلناه ان كل من يقول بان اسم كان واخواتها فاعل معنى وانها تدل على الحدث يعني ان لها مصدرا فهو يجوز ان تعمل في الحال وكل من يقول ان اسمها ليس فاعلا معنى فهو لا يجوز اعمالها في الحال والمختار عند الشارح هذا القول الاخير والى بعض ما ذكرنا يشير بعض المترجمين حيث يقول بالفارسية (همه عوامل لفظية در حال عمل ميكنند مگر كان وأخوات ان وعسى كه بنابر قول أصح در حال عمل نميكند چون افعال ناقصة فقط برأي ربط ميباشند ودلالت ندارند بر حدث واما عسى بسبب اختلاف نحاة در فعليت ان واما بنابر قول غير اصح عمل ميكند مانند عسى ان يجيء اخوك راكبا وكان زيد أميراً أخاك) هذا ولكن التعليل الذي أورده في عسى ما رأيته في كلام احد ممن اطلعت على كلامه في المسألة مع ان في كون عسى في المثال الذي ذكره ناقصة تأمل كما لا يخفى نعم رأيت في كلام بعض المحشين ما هذا نصه جميع الافعال الجامدة تعمل في الحال الا عسى وليس فانهما لا يعملان فيه ولكن ليس في كلامه العلة المذكورة ورأيت ايضا في بعض الحواشي غير المعتبرة ان وجه عدم عمل كان وأخواتها في الحال ان خبر كان صفة فان وقع بعدها الحال التبس الحال بالصفة وعسى واخواتها لم يعمل في الحال لانها منسلخة عن الزمان انتهى. قال التفتازاني : ذكر كثير من النحاة انه اذا اريد ابقاء معنى الماضي مع

ان جعل الشرط لفظ كان نحو قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته وان كان قميصه قد من قبل وذلك لقوة دلالة كان على المضي لتمحضه له لأن الحدث المطلق الذي هو مدلوله يستفاد من الخبر فلا يستفاد منه الا الزمـــان الماضي انتهى محل الحاجة من كلامه وقال بعض أرباب الحواشي لا يحذف خبر كان لانه عوض او كالعوض عن مصـدرها ومن ثم لا يجتمعان والقول بحذف خبرها في نحو ان خير فخير ضعيف ومن ثم قبل بحرفيتها ومثل كان بقية أخواتها انتهى اذا عرفت ذلك فاعلم ان العـامل المعنوي قد يطلق ويراد به عامل ليس من مقولة اللفظ أصلا كالابتدائية في المبتدأ والتجرد في الفعل المضارع والتابعية في التابع على قول والاضافة ايضا على قول وقد يطلق ويراد به ما ليس فعلا ولا شبهه ولكن يعمل بسبب تضمنه معنى من معاني الافعال وهذا القسم يمكن ان يكون عاملا لفظيا بالنسبة الى الاطلاق الاول للمعنوي كما هو واضح والى هذا القسم يشير الناظم بقوله :

(وعامل ضمن معنى الفعل لا   حروفه مؤخرا لن يعملا)

حاصله انه لا يجوز تقديم الحال على هذا القسم من العامل (لضعفه كتلك) في نحو تلك هند ضاحكة اي اشير الى هند ضاحكة فلا يجوز تقديم ضاحكة على تلك لانها ضعيف في العمل وان كان بمعنى اشـير (وليت) نحو ليت زيدا راكبا رفيقك اي تمنيت زيدا راكبا رفيقك فلا يجوز تقديم راكبا على ليت لما ذكر (وكان) نحو كأن زيدا راكبا أمير فلا يجوز تقدم راكبا على كان بمعنى شبهت (ولعل زيدا سالما راجع فلا يجوز تقديم سالما على لعل وان كان بمعنى ترجيت (وهـا التنبيه) نحو ها هو زيد قائمافلا يجوز تقديمقائماعلى ها . وان كان بمعنى انبه (و)

كا (لظروف المتضمنة معنى الاستقرار) بان كان ظرفا مستقرا ناوين له معنى كائن او استقر نحو زيد في الدار قائمافلا يجوز تقديم قائماعلى مجموع الكلام اعني على زيدفي الدار كماسيصرح بذلك بعيدهذا ولافرق في ذلك بين تقدم الظرف على المبتدأ نحو في الدار زيد قائما وبين تاخره كمامثلنا أولا وذلك لضعف الظرف في العمل هذا اذا تقدم الحال على مجموع الجملة واما اذا تقدم على الظرف فقط لا على المجموع فله حكم آخر ذكره بقوله (وندر عندنا) يعني يجوز قليلا (توسط الحال بين) مبتدأ يعود اليه (صاحبه) (و) بين (عامله اذا كان) عامله (ظرفا او مجرورا مخبرا به واجازه الاخفش بكثرة نحو سعيد مستقرا في هجر) فقدم الحال وهو مستقراً على عامله وهو في هجر لأن الحال توسط بين المبتدأ وهو في الحقيقة صاحب الحال وبين عامله .

واعلم ان الاستقرار قد يراد به مجرد الحصول والوجود فهو حينئذ من أفعال العموم وقد يراد به الثبوت في المكان وعدم قبول التحول والانتقال منه فهو حينئذ من أفعال الخصوص نحو قوله تعالى فلما رآه مستقرا عنده وقد تقدم والحال في المثال اعني مستقرا من هذا القبيل والاستقرار المحذوف المتعلق للظرف من قبيل الاول ففي المثال استقرار ان احدهما وهو المذكور حال والثاني وهو المحذوف متعلق الظرف وفي الآية ايضا استقراران أحدهما وهو المذكور مفعول ثان لرأي والثاني وهو المحذوف متعلق الظرف .

(ومنع بعضهم هذه الصورة) اي صورة توسط الحال بين صاحبه وعاملة (كما منع تقديمها عليهما) اي على المبتدأ والخبر اي على مجموع الجملة (بالاجماع) .

قد علم بما ذكره الناظم والشارح ان لكن وإن وأن من حروف المشبهة بالفعل لا تعمل في الحال أصلا وقد صرح به بعضهم .

وقد تقدم ان افعل التفضيل لضعفه لا يجوز تقديم الحال عليه (و) لكن استثنى منه (تقديم الحال على عامله اذا كان افعل مفضلا به كون في حال على كون في حال) وهو على قسمين :

الاول : ان يكون الحالان لصاحبين مختلفين ذاتا (نحو زيد مفردا انفع من عمرو معانا) فمفردا حال من الضمير المستتر في افعل التفضيل اعني انفع والضمير راجع الى زيد ومعانا حال من عمرو والعامل في الحالين افعل التفضيل وقدم الحال الافضل على افعل التفضيل وان كان ضعيفا خوفا من التباس صاحبيهما المختلفين ذاتا .

(و) الثاني ان يكون الحالان لصاحبين متحدين ذاتا مختلفين اعتبارا (نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا) وقد تقدم توضيح هذا المثال فلا نعيده فالتقديم في الصورتين (مستجاز لن يهن اي لن يضعف) وان كان العامل ضعيفا لأنه روعي فيه جهتين لأنه لما انحط درجته عن اسم الفاعل والصفة المشبهة لكن له مزية على الجامد لأن فيه معنى الفعل وحروفه فمن جهة الانحطاط امتنع تقديم الحال عليه ومن جهة المزية جاز التقديم اذا توسط بين الحالين .

(والحال قد يجيء ذا تعدد) لصاحب (مفرد) اي واحد (فاعلم كالخبر كما سبق عند قوله

واخبروا باثنين او باكثرا عن واحد كهم سراة شعراء

(سواء كان الجميع في المعنى واحدا كاشتريت الرمان حلواً حامضا) فان مجموعهما بمعنى مز وقد تقدم عند قوله المذكور (او لم يكن)الجميع

في المعنى واحدا (كجاء زيد عاذرا ذامين) فالحالان في هذا المثال ليسا بمعنى واحد بل لا جامع بينهما اذ الاول منها بمعنى من يدعي عذرا والثانى بمعنى الكاذب اذ المين في اللغة بمعنى الكذب وقد يجيء الحال ذا تعدد (و) ذو الحال (غير مفرد نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا) فأحد الحالين للتاء والاخر لزيد (ثم ان ظهر المعنى) بقرينة كان يكون احد الحالين مفردا والاخر مثنى او جمعا وكذلك صاحبهما او احدهما مؤنثا والآخر مذكراً وكذلك صاحباهما وأمثال ذلك من القرائن (رد كل واحد من الحالين الى ما يليق به) بدلالة القرينة نحو لقيت الزيدين ضاحكين متبسما . ولقيت الهندات ضاحكات متعجبا ، وأكلت الرمان مريضا حامضا (والا) يظهر المعنى بأن لم يكن قرينة (جعل الحال (الاول) لذي الحال (الثاني (و) الحال (الثاني) لذي الحال (الاول) تقليلا للفصل وفي كون هذا القسم من موارد تعدد الحال نظر بل منع لأن لكل ذي حال حال واحد فأين التعدد اللهم الا ان يقال المراد مطلق التعدد ولو باعتبار العدد .

(وعامل الحال وكذا صاحبها بها قد أكدا) والمؤكدة لعاملها اما توافقه معنى فقط (نحو لا تعث في الارض مفسداً) أو توافقه معنى ولفظا نحو (وأرسلناك للناس رسولا) والمؤكدة لصاحبها نحو (لا من من في الارض جميعا) الشاهد في جميعا حيث اكد به من : الموصولة التي هي من الفاظ العموم كما بين في الاصول ويحتمل ان يكون عمومها بواسطة توصيفها بالظرف كما قيل بذلك في وما من دابة في الارض ، واما القول بأن العموم فيه حاصل بتوكيده بالكل ففيه ما لا يخفى اذ يلزم على ذلك ان لا يكون كل تأكيداً اذ يجب في التأكيد

ان يستفاد معناه بدون ذكره فلابد في المقام أن يستفاد معنى الكلية والعموم قبل ذكر كل فتصحيح العموم بالكل موجب لا لغاء مؤكدية الكل وهذا ليس الا دفع الفاسد بالافسد فتامل جيداً ؟

(وان تؤكد الحال جملة) ويشترط فيها أي في الجملة المؤكدة بها ان تكون (معقودة) اي مركبة (من اسمين) لايصلحان للعمل فيها والالكان واحد منهما عاملا فيهافيخرج عمانحن فيه وعدم الصلاحية يقتضي ان يكون الاسمان (معرفتين جامدين) حتى لايبقى فيهما اثر من آثار الفعل الموجب للعمل وتأكيد الجملة حينئذ يكون (لبيان يقين) نحو زيد أخوك معلوما، (او) لبيان (فخر) نحو أبي زيد رئيسا ، (او) لبيان (تعظيم) نحو ابوك زيد مجتهداً ، (او نحو ذلك) كان يكون التأكيد لبيان التحقير نحو زيد اخوك فاسقاً ونحو ذلك من الاغراض المناسبة لمقام التأكيد (فمضمر) اي محذوف في جميع الصور المذكورة (عاملها) والعامل المحذوف يقدر مناسبا للغرض ففي نحو زيد اخوك فاسقا يقدر احقره بضم الهمزة وفتح الحاء وتشديد القاف وفي نحو ابي زيد رئيساً يقدر افتخر بصيغة المتكلم ، وفي نحو ابوك زيد مجتهداً اعظمه ، وفي (نحو) قول الشاعر (نا ابن دارة معروفا بها نسبي) يقدر ما قال الشارح (اي احقه معروفا) ، قال بعض المحشين الاكثرون على ان دارة اسم الشاعر وقيل هو لقب جده والمعنى انا ابن هذه المرأة ونسبي معروف بها وليس فيها ما يوجب العار علي او الطعن في الشرف ، (وقيل عاملها) اي الحال المؤكدة للجملة (المبتدء) الواقع في الجملة لتأويله بانبه ، (وقيل) عاملها (الخبر الواقع في الجملة) لتأويله بالمسمى ، ويظهر لك من هذين القولين مع تقييد الجملة بالقيود المذكورة ان

باب التأويل بالمشتق باب واسع بحيث لا يمكن سده (ولفظها) اي الحال (يؤخر) عن الجملة (وجوبا لعدم جواز تقدم المؤكد على المؤكد)

(وموضع الحال يجيء جملة) كما يجيء موضع الخبر والنعت جملة وان كان الاصل في كل واحد منها الافراد ، ويشترط في الجملة الحالية ان تكون (خالية من دليل الاستقبال) لأن الغرض من تقييد العامل بالحال الدلالة على ان وقوع العامل في وقت وقوع الحال وذلك ينافي الاستقبال قال الازهري لان الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال وذلك ينافي الاستقبال واعترض بان الحال بالمعنى الذي نحن بصدده تجامع كلا من الازمنة الثلاثة على السواء ولا يناسب الحال بمعنى الزمان الحاضر المقابل للاستقبال الا في اطلاق لفظ الحال على كل منهما اشتراكا لفظيا وذلك لا يقتضي امتناع تصدير الحال بعلم الاستقبال واجيب بان الافعال اذا وقعت قيود المالة اختصاص باحد الازمنة فهم منها استقباليتها وحاليتها وماضويتها بالنظر الى ذلك المقيد لا بالنظر الى زمن التكلم كما في معانيها الحقيقة وحينئذ يظهر صحة كلامهم في اشتراط التجريد من علامة الاستقبال اذ لو صدرت بها لفهم كونها مستقبلة بالنظر الى عاملها انتهى وفيه وجه آخر ادق يأتي عن قريب ، (كجاء زيد وهو ناو رحلة ، ويجيء ايضا موضعه ظرف او) جار (ومجرور متعلق) كل واحد منهما (بمحذوف وجوبا) كهما اذا وقعا خبراً أو نعتا (نحو رأيت الهلال بين السحاب) فبين السحاب ظرف وهو حال عن الهلال متعلق بمعنى كائن او استقر محذوف وجوبا ، ونحو قوله تعالى (فخرج على قومه في زينته) جار ومجرور حال عن الضمير المستتر في خرج العائد الى قارون متعلق بمحذوف كذلك

وقد تقدم انه لا فرق بين الحال والنعت والخبر الا بالاعتبار ففي كل من قولك زيد قائم ، وجاءني زيد القائم ، وجاءني زيد قائما ، تثبت القيام لزيد الا ان المقصود من ثبوته في الاول الاخبار بثبوته لزيد ، وفي الثاني بيان ان هيئته حين صدور المجيء عنه كانت القيام، وفي الثالث توضيحه او مدحه او نحوهما بسبب اثبات القيام له ، واذ كان الامر كذلك فالجملة اذا وقعت حالا تحتاج الى رابـط يربطها بصاحبها كما انها اذا وقعت نعتا او خبرا كذلك لأن الجملة من حيث هي جملة مستقلة بالافادة والرابط في الجملة اذا وقعت حالا الضمير والواو منفرداً او مجتمعا على تفصيل ذكره الناظم والشارح ونحن نوضح كلامهما فيما يتلى عليك ولكن الاصل في الرابط هنا الضمير كما قال في المطول بدليل الاقتصار عليه في الحال المفردة والخبر والنعت ومعنى اصالته انه الكثير الراجح في الاستعمال لا الاصل في الوضع فلا يعدل عن الضمير الى الواو مالم تمس حاجة الى زيادة ارتباط والا فالواو اشد في الربط لانها موضوعة له فالحال لكونها فضلة تجيىء بعد تمام الكلام احوج الى الربط فقد تصدر الجملة التي اصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط اعني العطف اي الواو ايذانا من اول الامر بان الجملة لم تبق على استقلالها بخلاف الحال المفردة فانها لم تكن مستقلة وبخلاف الخبر فانه جزء كلام وبخلاف النعت فانه لتبعيتها للمنعوت وكونه للدلالة على معنى فيه صار كانه من تمامه فاكتفى فى الجميع بالضمير كالجملة الواقع صلة فان الموصول لا يتم جزء للكلام بدونها فظهر وجه احتياج الجملة الحالية الى الربط وانه قد يكون بالواو وقد يكون بالضمير وقد يكون بهما ولكل مقام ياتي تفصيله .

(وجملة الحال سواء كانت مؤكدة أم لا اذا جيء بها ذات بدء بمضارع) يعني اذا كانت جملة الحال مصدرة بمضارع (خال من) لفظة (قد) وكان ذلك المضارع (ثبت) اي غير منفي (او منفي) ذلك المضارع (بلا) النافية (او ما) النافية (او) كانت الجملة ذات بدء (بماض تال الا) اي ماض واقع بعد الا الاستثنائية (او) كانت الجملة ذات بدء بماض (متلو بأو) اي ماض وقع قبل لفظة او (حوت) هذه الجمل الخمس (ضميرا رابطا ظاهراً) اي بارزاً (او مقدرا) اي مستترا (ومن الواو) الحالية (خلت نحو ولا تمنن تستكثر) فجملة تستكثر حال من الضمير المستتر في لا تمنن وذات بدء بمضارع ثبت وحاوية ضميرا رابطا راجعا الى المستتر المذكور وخالية عن الواو لمشابهة المضارع لفظا ومعنى لاسم الفاعل المستغنى عن الواو الحالية اذا وقع حالا ، ونحو (مالكم لاتناصرون) فجملة لا تناصرون ذات بدء بمضارع نفي بلا النافية حال من كم حوت ضميراً وهو الواو ومن الواو الحالية خلت ، وعلل خلوها عن الواو بأن المضارع المنفي بلا بمنزلة اسم الفاعل الذي اضيف اليه كلمة غير فلذلك جرى مجراه في الاستغناء عن الواو فمعنى لا تناصرون غير متناصرين فكما لا يقال مالكم وغير متناصرين لا يقال ايضا مالكم ولا تناصرون ، وقال ابن الناظم ترك الواو في هذه الجملة اكثري لا دائمي . ونحو (عهدتك ما تصبو وفيك شبيبة) فجملة تصبو ذات بدء بمضارع منفي بما النافية حال من الكاف في عهدتك حوت ضميرا ومن الواو خلت ، وعلل ذلك بما علل به ما قبله فما تصبو بمعنى غير صاب فكما لا يقال عهدتك وغير صاب لا يقال ايضا عهدتك وما تصبوا ، قال ابن الناظم هنا

بمثل ما قال هناك ، ونحو وما يأتيهم من رسول (الا كانوا به يستهزون) فجملة كانوا يستهزؤن ذات بدء بماض تال الا وكانوا مع اسمها وخبرها حال عن هم في يأتيهم حوت ضميراً وهو الواو ومن الواو الحالية خلت وما في بعض الحواشي ان جملة يستهزون حال غير سديد بل غلط ان لم يكن سهواً من الكاتب ، ووجه الخلو من الواو هنا ايضا ما تقدم اذ مفهوم الا كانوا به يستهزون غير كائنين به مستهزئين فكما لا يقال ما يأتيهم من رسول وغير كائنين مستهزئين لا يقال والا كانوا به يستهزؤن واوله بعضهم بالاكائنين به يستهزؤن لان الا غالبا يدخل على الاسم هذا ، ولكن صرح بعضهم بجواز الواو وتركها قال في المغنى في بحث الجملة الحالية قولك ما تكلم فلان الا قال خيرا كقولك ما تكلم الا قائلا خيرا وهو استثناء مفرغ من احوال عامة محذوفة انتهى ومن هذا القبيل ما في بعض الادعية الا ان تقضي حاجتي والا ان تصلى على محمد وآل محمد ص وهذه كلها من اقسام الحال المقدرة ونحو (لاضربنه ذهب او مكث) الشاهد في الاول والثاني تابع له لأن الاول ماض متلو بأووحال من الهاء في لاضربنه حاو ضميرا خال من الواو ، وعلل الخلو بأن الجملة بمنزلة فعل الشرط ولا ضربنه بمنزلة جزاء الشرط اذ حاصل معنى الكلام ان ذهب اضربه وان مكث ايضا أضربه يعني اضربه على كلا التقديرين وفعل الشرط لايقترن بالواو فكذلك ماهو بمنزلته .

(وان اتى من كلام العرب جملة مبدوءة بما ذكر) من الافعال الخمسة (وهي ذات واو فلا تجره على ظاهره) ليكون دليلا لمن خالف (بل بعدها اي بعد الواو) الداخلة على الجمل الفعلية الخمس (انو مبتدء له المضارع المذكور) والماضي المذكور (اجعلن مسندا خبرا)

للمبتدء المنوي لتصير الجملة التي ظاهرها الفعلية جملة اسمية ، او أحمل الكلام على الضرورة او أجعل الواو عاطفة ، او اجعل دخول الواو شاذا فانه قيل بكل ذلك في المقام كما ذكر في المطولات فيبطل كلام المخالف وتمسكه به (نحو فلما خشيت اظافيرهم نجوت وارهنهم مالكا اي) (وانا ارهنهم) فجملة ارهنهم ليست فعلية ذا بدء بمضارع ثبت حتى يصير دليلا للمخالف المجوز للواو بل جملة اسمية ذات بدء بالمبتدء وهو انا المنوي بعد الواو والجملة الاسمية تدخل عليها الواو كما سياتي عن قريب ، وقيل الواو عاطفة لا حالية وقيل دخولها ضرورة وقيل شاذ وبعضهم يؤل المضارع بالماضي وقد سبق ان باب التأويل واسع بحيث لايسده شيء فبواحد من هذه التأويلات يؤل ما اتى في كلام العرب من الجمل الخمس مع الواو الحالية ، قال في المطول واما ما جاء من نحو قول بعض العرب قمت واصك وجهه وقوله فلما خشيت اظافيرهم نجوت وارهنهم مالكا فقيل على حذف المبتدء اى وانا اصك وانا ارهنهم ، وقيل الاول شاذ والثاني ضرورة ، وقال عبد القاهر هي اي الواو فيهما للعطف عدل عن لفظ الماضي حكايـــة للحال الماضية ومعناها ان يفرض ان ما كان في الزمان الماضي واقع في هـذا الزمان فيعبر عنه بلفظ المضارع كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت ثمة وقلت لا يعنيني بمعنى مررت .

وجملة (ذات بدء بمضارع مقرون بقد تلزمها الواو) والضمير معا ولا يكفى احدهما (نحو) قوله تعالى (لم تؤذونني وقد تعلمون اني رسول الله قاله في التسهيل) فجملة وقد تعلمون حال عن ضمير المخاطبين ورابطها الواو والضمير معا وبعضهم جعل الآية ايضا من قسم المنوى

بعد الواو مبتدء اي وانتم تعلمون واني كلما تتبعت كلامهم لم اعثر على تعليل للزوم الرابطين في المضارع المقرون بقد ولعل العلة فيه السماع (وجملة الحال سوى ما قدما) من الجمل الخمس وذات بدء بمضارع مقرون بقد (وهي) اي السوى ايضا خمس جمل :

الاولى : (الجملة الاسمية) اذا كانت (مثبتة) .

الثانية : (او) الجملة اذا كانت (منفية) .

الثالثة : (و) الجملة (الفعلية المصدرة بمضارع منفى بلم) اولا دون لن .

الرابعة : (او) الجملة الفعلية المصدرة (بماض مثبت) .

الخامسة : (او) الجملة الفعليه المصدرة بماض (منفي بشرط ان تكون غير مؤكدة) قد (تأتي) هـذه الجمل الخمس (بواو فقط نحو جاء زيد وعمر وقائم) مثال للاولى ، ونحو جاء زيد وما عمر قائم او قائما مثال للثانية ، ونحو (جاء زيد ولم تطلع الشمس) مثال للثالثة ونحو (جاء زيد وقد طلعت الشمس) مثال للرابعة ، ونحو (جاء زيد وما طلعت الشمس) مثال الخامسة .

اعلم انه استشكل في هذه الامثلة ونحوها بأن الحال لابد فيه من ان يكون وصفا مبينا لهيئة الفاعل او المفعول او كليهما فكيف ذلك في هذه الامثلة مع ان قيام عمرو وعدمه وكذا طلوع الشمس وعدمه ليست وصفا مبينا لهيئة زيد ، واجيب عن ذلك بأنها مئولة بموافقا لقيام عمرو ولطلوع الشمس ولعدمهما ، لكن في صحة التأويل مع وجود الواو تأمل يظهر وجهه مما تقدم في الجمل التي خلت من الواو فراجع .

والوجه في تقييد المضارع المنفي بأن يكون منفيا بلم اولا دون لن

ا ذكره بعض المحققين في هذا المقام وهذا نصه : والمراد بالمنفي هيهنا المنفي بما اولا دون لن لانها حرف الاستقبال ، ويشترط في الجملة الواقعة حالا خلوها من حرف الاستقبال كالسين ولن ونحوهما وذلك لأن هذا الحال والتي تقابل الاستقبال وان تباينتا حقيقة لأن لفظ يركب في قولنا يجيء زيد غدا يركب حال بهذا المعنى غير حال بالمعنى المقابل للاستقبال لانه ليس في زمان التكلم لكنهم استبشعوا تصدير الجملة الحالية بعلم الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال في الجملة انتهى وقد تقدم نظيره في ما سبق في وجه تسمية نون الوقاية عند قول الناظم :

(وقبل يا النفس مع الفعل التزم)　　(نون وقاية وليسى قد نظم)

(وشرط جملة الحال المصدرة بالماضي المثبت المتصرف المجرد من الضمير ان يقترن بقد ظاهرة او مقدرة لتقربه من) زمان (الحال) .

قال ابن الحاجب وشارح كلامه ولابد في الماضي المثبت لا المنفي من دخول لفظة قد المقربة زمان الماضي الى الحال لفة على الماضي المثبت الواقع حالا ليدل بها على قرب زمانه الى زمان صدور الفعل من ذي الحال او وقوعه عليه تجوزا انتهى .

وقال ابن هشام المعنى الثاني لقد تقريب الماضي من الحال تقول قام زيد فيحتمل الماضي القريب والماضى البعيد فان قلت قد قام اختص بالقريب وابتنى على افادتها ذلك احكام الى ان قال الثاني وجوب دخولها عند البصرين الا الاخفش على الماضي الواقع حالا اما ظاهرة نحو وما لنا ان لا نقاتل في سبيل الله وقد اخرجنا من ديارنا وابنائنا او مقدرة نحو هذه بضاعتنا ردت الينا ونحو او جاؤكم حصرت صدورهم وخالفهم الكوفيون والاخفش فقالوا لا يحتاج لذلك لكثرة وقوعها حالا بدون

قد والاصل عدم التقدير لا سيما فيما كثر استعماله انتهى .

وقال الخطيب : اشترط في الماضي المثبت ان يكون مع قد ظاهرة او مقدرة لأن قد تقرب الماضي من الحال انتهى .

(واستشكله) أي الشرط جماعة منهم (السعيد وتبعه شخينا العلامة الكافجي بأن الحال الذي هو قيد) من قيود الكلام كسائر القيود والمعمولات يكون زمانه (على حسب عامله فأن كان) زمان العامل (ماضيا او مستقبلا فكذلك) زمان الحال (فلا معنى لا شتراط تقريبه من الحال بقد قال فما ذكروه) من الاشتراط (غلط نشاء من اشتراك لفظ الحال بين الزمان الحاضر وهو ما يقابل الماضى وبين ما يبين الهيئة المذكورة) في أول الباب (انتهى) .

ومنهم الشريف في بعض الحواشي فانه قال ما هذا نصه الماضى يدل على الانقضاء قبل زمان التكلم والحال الذى يبين الهيئة قيد لعامله فأن كان العامل ماضيا كان الحال ايضا ماضيا بحسب المعنى وان كان حالا كان حالا وان كان مستقبلا كان مستقبلا فما ذكروه غلط انشاء من اشتراك لفظ الحال بين الزمان الحاضر وهو الذي يقابل الماضي وبين ما يبين الهيئة المذكورة انتهى .

ومنهم التفتازاني فانه قال ما هذا نصه ويردهيهنا الاشكال المذكور وهو ان المطلوب في الحال مقارنة حصول مضمونها لحصول مضمون العامل لا لزمان التكلم واذا كان العامل والحال ماضيين يجوز ان يكونا متقاربين كما اذا كانا مضارعين وايضا لفظ قد انما يقرب الماضي الى الحال المقابل للاستقبال وهو زمان التكلم فربما يكون قد سببا لعدم مقارنته لمضمون العامل كما في قولنا جاء زيد في السنة الماضية وقد ركب فرسه

ولو كان المعتبر هو المقارنة للحال التي هي زمان التكلم لوجب تصدير المضارع المثبت بالواو اذا كان العامل مستقبلا كقولنا : سيجيء الامير تقاد الجنائب بين يديه لعدم المقارنة للقطع بأن المضارع هيهنا ليس بمعنى الحال .

واعلم ان الاقوى في النظر الدقيق هو الاشتراط على ما وجه التفتازاني وهذا نصه ان حالية الماضي وان كانت بالنظر الى عامله ولفظة انما تقربه من حال التكلم فقط والحالان متباينان لكنهم استبشعوا لفظة الماضى والحالية لتنافي الماضي والحال في الجملة فأتوا بلفظة قد لظاهر الحالية ، وقالوا جاء زيد في السنة الماضية وقد ركب كما مر في اشتراط خلو الجملة الحالية عن حرف الاستقبال فظهر ان تصدير الماضي المثبت بلفظة قد لمجرد استحسان لفظي وكثيرا ما يقيد الفعل الواقع في زمان التكلم بالماضى الواقع قبله بمدة طويلة لكن تصديره بلفظة قد يكسر سورة الاستبعاد كقول ابي العلاء :

بنى من الغربان ليس على شرع يخبرنا ان الشعوب الى صدع
اصدقه في مرية وقد امترت صحابة موسى بعد آياته التسع

والشاهد فيه تقييد اصدقه الذي زمانه زمان التكلم بقوله وقد امترت مع انه وقع قبله بزمان طويل لكن تصديره بقد لكسر سورة الاستبعاد هيئاته لذلك هذا ، ولكن قال بعضهم لو اطرد الاستعمال ولم يوجد فعل ماض مثبت وقع حالا بدون قد لامكن أبداء المناسبة لكن وقوعه بدون ذكر قد كثير في الكلام فأي حاجة الى التقدير وقد تقدم فيما سبق ما يفيدك هنا فراجع .

(وقد اختار ابو حيان تبعا لجماعة عدم الاشتراط كما لو وجد

الضمير) قال الجامي وانما لم يشترط ذلك في المنفي لاستمرار النفي بلا قاطع فيشمل زمان الفعل وقال ايضا وهذا بخلاف مذهب سيبويه والمبرد فانهما لا يجوزان حذف قد فسيبويه يأول قوله تعالى حصرت صدورهم بقو ما حصرت صدورهم فتكون جملة حصرت صفة موصوف محذوف وهو الحال والمبرد يجعله جملة دعائية انتهى .

(او تاتي) الجمل الخمس (بمضمر فقط) ولم يمثل الشارح للجملة الاسمية المنفية لعدم عثوره على مثال له في كلامهم وقد مثل له بعض بقوله جاء زيد ابوه ليس بقائم واذا كان كذلك فالاولى ان يمثل بنحو جاء زيد ما أبوه قائما او قائم فتأمل ، اما (نحو اهبطوا منها جميعا بعضكم لبعض عدو) فهو مثال للجملة الاسمية اذا كانت مثبتة فجملة بعضكم لبعض عدوا جملة اسمية مثبتة حال من الواو في اهبطوا والرابط فيها الضمير فقط وهو كم هذا ، ولكن ليس في القرآن آية بهذا النحو المسطور ، واما نحو (فأنقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء) فهو مثال للجملة الفعلية المصدرة بمضارع منفى بلم فجملة لم يمسسهم جملة فعلية مصدرة بمضارع منفى بلم وقعت حالا من الواو في انقلبوا والرابط فيها الضمير فقط وهو هم ، واما نحـــو (اوجاؤكم حصرت صدورهم) فهو مثال للجملة الفعلية المصدرة بماض مثبت فجملة حصرت صدورهم جملة فعلية مصدرة بماض مثبت حال من الواو في جاؤكم والرابط فيها ضمير فقط وهو هم ، واما نحو (اجاء زيد ما قام ابوه) فهو مثال للجملة الفعلية المصدرة بماض منفي غير مؤكدة والتطبيق سهل

(او) تاتي الجمل الخمس (بهما) أي بالضمير والوا معا هنا ايضا لم يمثل الشارح للجملة الاسمية المنفية فمثالها ما تقدم انفا بادنى تغيير

واما (نحو خرجوا من ديارهم وهم الوف حذر الموت) فهو مثال للجملة الاسمية المثبتة والرابط فيها الواو والضمير اعني وهم وانما جعل الرابط في الجملة الاسمية الواو والضمير معالقوه الاسمية في الاستقلال لان الاسمية تابى عن وقوعها حالا لانها لدلالتها على الثبوت والدوام خرجت عما هو الاصل في الحال من الانتقال وعدم التقرر فصارت قوية الاستقلال فناسب ان يكون الرابط فيها في غاية القوة فلذلك جعل فيه رابطان واما الجمل الثلاث الاتية فانما جعلت كذلك اي جعل لها رابطتان لانها تشبه الجمل الاسمية من حيث ان الجزء الاول فيها ليس بفعل واما الاكتفاء بالضمير وحده فلانها فعلية حقيقة واما نحو (والذين يرمون ازواجهم ولم يكن لهم شهداء الا انفسهم) فهو مثال للجملة الفعلية المصدرة بالمضارع المنفي بلم اعني ولم يكن والرابط فيها الواو وضمير لهم . واما نحو (افتطمعون ان (يؤمنوا لكم وقد كان فريق منهم يسمعون كلام الله) فهو مثال للجملة الفعلية المصدرة بماض مثبت اعنى وقد كان والرابط فيه الواو وضمير منهم ، واما نحو (جاء زيد وما قام ابوه) فهو مثال للجملة الفعلية المصدرة بماض منفي غير مؤكدة اعني وما قام والرابط فيه الواو وضمير ابوه .

(والحال قد يحذف ما فيها عمل) سواء كان العامل فعلا او شبهه حقيقة كالامثلة المذكورة او مؤلا نحو الهلال والله بينا اي هذا الهلال والله بينا فحذف هذا العامل في بينا وهو مؤل بأشير (جوازا لدليل حالى كقولك للمسافر) اي الاخذ في السفر او المتهيء له (راشدا مهديا) اي سر راشدا مهديا وبعضهم يقدر تسافر او سافر ولكل وجه ذوقي والقرنية للفعل المحذوف حالة المخاطب اي شروعه وتهيئه للسفر

والسير ، ومهديا اما صفة لراشد او حال ثان للضمير المستتر في الفعل المحذوف والحالان مترادفان او متداخلان وعلى الثاني يخرج الثاني عما نحن فيه لأن العامل فيه وهو الاول مذكـور ، (او) لدليل (مقالي) اي لفظي (نحو) قوله تعالى ايحسب الانسـان ان لن نجمع عظامـه (بلى قادرين) اي بلى نجمعها قادرين فحذف نجمعها لدليل لفظى وهو نجمع في الآية .

(وبعض ما يحذف مما يعمل في الحال وجب فيه ذلك) اي الحذف (حتى ان) ذكره اي ما حذف (حظل اي منع منه) اي ذكره (كعامل الحال (المؤكدة للجملة) اي لمضمونها لبيان يقين او فخر او تعظيم او نحو ذلك ، والوجه في وجوب الحذف كون الجملة بمنزلة العوض عن العامل والا فكيف يحذف العامل مع كون الحذف والتأكيد متنافيين نحو انا ابن دارة معروفا بها نسبي وقد سبق قريبا هذا اذا كانت الحال مؤكدة لمضمون الجملة واما اذا كانت مؤكدة لعاملها او صاحبها فح لا يجب حذف العامل وقد تقدم ، (و) كعامل الحال (النائبة مناب) الخبر) نحو قائما في ضربي زيد قائما ونحوه (كماسبق) بيانه في باب المبتدء (و) كعامل الحال (المذكورة) بعد الهمزة التي (للتوبيخ نحو اقاعدا وقد قام الناس) قد تقدم نظير هـــذا المثال في باب المفعول المطلق عند قوله .

والحذف حتم مع ات بـدلا   من فعله كنـدلا اللذ كاندلا

لكن الفرق بينهما واضح جلي اذ هناك بعد الهمزة مصدر بخلافه هيهنا ، (او) كعامل الحال المذكورة (لبيان زيادة او نقص بتدريج) أي زيادة مع تدريج او نقص مع تدريج بأن لا يكون الزيادة او النقص

دفعة واحدة ، مثال الزيادة بتدريج (كتصدق بدينار فصاعدا) تصدق اما امر من باب التفعل او ماض منه وعلى كلا التقديرين المراد منه عدم الطفرة من دينار واحد الى عشرة دنانير مثلا بل من الواحد الى اثنين ومنهما الى ثلاث وهكذا ، (و) مثال النقص بتدريج (اشتره) او (اشتريت بدينار فسافلا) والبيان فيه هو البيان في الزيادة والتقدير في الاول فأذهب او فذهب بالمتصدق به صاعدا والعامل المحذوف اذهب او اذهب ، والتقدير في الثاني فأذهب او فذهبت في انحطاط المشتري به سافلا (وهو) اى ما ذكر (قياس) اي قياسي ، (وكهنيئا لك وهو سماع) اي سماعي وهو صفة مشبهة من باب علم يعلم او من باب شرف يشرف ، وقيل انه مصدر وفي تقدير عامله المحذوف احتمالان ، الاول ان يكون التقدير ثبت لك الخير هنيئا ، الثانى ان يكون التقدير هناك ذلك هنيئا ، ويحتمل قويا ان يكون المقدر ما يناسب المقام كما يأتي قريبا ، وقيل انه قياسي والوجه في وجوب الحذف في الجميع ما تقدم.

وقد علم من مطاوي ما ذكر ان صاحب الحال ايضا قد يحذف اما جوازا واما وجوبا فلا تغفل .

هنا (تتمة) يذكر فيها احكام لم يذكرها المصنف (الاصل في الحال) نفسها بسبب كونها فضلة (ان تكون جائزة الحذف) (و) لكن (قد يعرض لها ما يمنع منه) أي من الحذف وذلك اربعة مواضع :

الاول : ككونها جوابا) لسؤال (نحو راكبا لمن قال كيف جئت) اي جئت راكبا فحذف العامل اعني جئت بقرينة السؤال فلو حذف راكبا أيضا لم يبق للجواب شيء .

الثاني : (او) ككونها (مقصودا حصرها) أي يكون الحال مقصورا

فيه (نحو لم اعده الا خرصا) فلا يجوز حذف الا خرصا اذ يلزم من حذفه نفي العد مطلقا ، وهو خلاف المقصود اذا المقصود نفيه مقيدا وان شئت فقل ان المقصود اثبات العد مقيدا بالخرص ونفيه مقيدا بعدم الخرص .

واعلم انه اختلف المحشون في لفظ الخرص فقال بعضهم انه بالحاء المهملة والضاد المعجمة بمعنى المشرف على الهلاك او من لا خير عنده او لا يرجى خيره ولا يخاف شره ، وقال بعض آخر انه بمعنى التخمين فلفظه حينئذ بالخاء المعجمة والصاد المهملة ، وانا اقول ان كان الفعل في المثال مأخوذا من العد بمعنى الظن كقوله :

ولا تعدد المولى شريكك في الغنى ولكنما المولى شريكك في العدم

فالظاهر ان الحق هو الاول ، وان كان مأخوذا من العد بمعنى الحساب فالظاهر ان الحق هو الثاني وقد تقدم كلا المعنيين في باب افعال القلوب .

الثالث : (او) ككونها (نائبة عن الخبر نحو ضربي زيد قائما) اذ يلزم من حذفه حذف النائب . والمنوب عنه . وهو غير جائز .

الرابع : (او ككونها (منهيا عنها نحو لاتقربوا الصلوة وانتم سكارى) والوجه في ذلك ما تقدم في نحو لم اعده الا خرصا ، والسر في ذلك ما ذكر في علم المعاني ان النفي اذا دخل على كلام فيه تقييد بوجه ما يتوجه النفي الى ذلك التقييد وكذا الاثبات وجملة الامر انه مامن كلام فيه أمر زائد على مجرد اثبات الشيء الشيء او نفيه عنه الا وهو الغرض الخاص والمقصود من الكلام وهذا مما لاشك فيه ولعل قولهم :

وحذف فضلة اجز مالم يضر كحذف ما صيغ جوابا او حصر

اشارة الى ذلك فتأمل ؟

باب التميز

(هذا باب التمييز)

(وهو والمميز والتبيين والمبين ، والتفسير والمفسر ،) كلها (بمعنى واحد وهو في اللغة التفريق بين شيئين متشابهين بحيث يعرف كل واحد منهما ، وفي الاصطلاح (اسم بمعنى من مبين لابهام اسم او نسبة نكرة ينصب) ذلك الاسم حالكونه (تمييزا ، فخرج بالقيد الاول) اعني بمعنى من (الحال) لانه بمعنى في لأن معنى جاء زيد راكبا جاء في حال الركوب (و) خرج (با) لقيد (الثاني) اعني ; مبين ; (اسم لا) التي لنفي الجنس فانه وان كان بمعنى من لكنه لايفيد البيان بل يفيد الاستغراق في الجنس (و) كذا خرج بالقيد الثاني (نحو : استغفر الله ذنبا) فان ذنبا وان كان بمعنى من ذنب لكن لفظة من فيه للابتداء او للتعدية والنصب فيه من باب المنصوب بنزع الخافض وقيل ان ذنبا ليس بمعنى من أصلا بل هو مفعول به لاستغفر الله لأن السين احد المعديات وقد تقدم .

(وقد يأتي غير مبين) اذا كان البيان حاصلا بدونه (فيعد مؤكدا نحو ان عدة الشهور عند الله اثنى عشر شهرا) فشهرا غير مبين لأن اثنى عشر مبين بما قبله فلا يحتاج الى مبين آخر فيكون شهرا مؤكدا للبيان الحاصل بما قبله ، (وقد يأتي) التمييز (بلفظ المعرفة) وهو في المعنى نكرة (نحو) النفس في قوله (وطبت النفس ياقيس عن عمرو) فاللام

في النفس زائدة لا تفيد تعريفا فالنفس معناه نفسا كما تقدم في باب المعرف باداة التعريف واذا كان كذلك (فيعتقد تنكيره معنى) .

(ونصبه) اي التميز فيما اذا كان منصوبا لا مطلقا لأنه قد يكون مجرورا كما يأتي عن قريب (بما قد فسره) وهذا (في تفسير الاسم) وانما عمل الاسم المبهم في التميز لانه اذا تم الاسم بأحد المتممات اعني التنوين ونوني التثنية والجمع والاضافة شابه الفعل اذا تم بالفاعل فيشبه التميز الآتي بعد الاسم المفعول الآتي بعد تمام الفعل فينصبه ذلك الاسم التام قبله لشباهته بالفعل التام بالفاعل واما الاسم التام بلام التعريف فلا ينصب التميز والوجه في ذلك ان غيرها من المتممات لما كانت في آخر الاسم شابه الفاعل لانه بعد الفعل بخلافها فأنها تدخل على اول الاسم فلا شباهة بينها وبين الفاعل حتى يشبه الاسم التام بها بالفعل التام بالفاعل فينصب التميز تشبيها له بالمفعول بعد الفعل .

(و) نصبه (بالمسند من فعل او شبهه في تفسير النسبة) وقيل نصبه بمجموع الجملة قبله لا بالمسند فيها وحده . هذا هو الحكم في التميز الرافع لابهام النسبة لا مايفهم من ظاهر كلام الناظم من ان نصب (هذا) القسم من التميز أيضا بما قد فسره كما تكلف لذلك بعض وقال : ان التميز لما رفع ابهام نسبة الفعل الى فاعله او مفعوله فكأنه رفع الابهام عن الفعل فدخل الفعل بهذا الاعتبار في قول الناظم بما قد فسره .

والابهام في الاسم قسمان :

الاول : ما كان عارضيا كالابهام في الاسماء المشتركة نحو عين رجون ونحوهما فأنها وضعت او لا لمعنى واحد معين ثم وضعت لمعنى آخر فالمعنى معين في كل وضع والابهام انما نشاء من تعدد الوضع ومثلها المبهمات

كأسماء الاشارة ونحوها فان هذا مثلا اما موضوع لمفهوم كلي بشرط استعماله في جزئيات ذلك المفهوم بناء على عموم الوضع والموضوع له فيها واما موضوع لكل واحد من الجزئيات بناء على عموم الوضع وخصوص الموضوع له فيها فلا ابهام في المفهوم الكلي ولا في واحد واحد من جزئياته بل الابهام نشاء من تعدد المستعمل فيه على الاول ومن تعدد الموضوع له على الثانى وعلى كلا التقديرين يكون الابهام فيه عارضيا .

والثاني : الابهام الاصلي وهو الذي يكون في الموضوع له من اول الامر اي من حين الوضع وهذا هو المقصود في المقام فتنبه .

(والاسم المبهم) بالوضع من اول الامر (الذي) هو المقصود في المقام و (يفسره التميز اربعة اشياء) :

الاول (العدد كاحد عشر كوكبا ولا يجوز جر تميزه) الا في بعض أقسامه وسيأتي تفصيله في باب اسماء العدد .

(و) الثاني (المقدار) غير العدد (وهو) ما يقدر به الشيء ويبين قدره ويعين من المقاييس المشهورة الموضوعة عند كل طائفة طائفة وهو ثلاثة اقسام :

الاول ماهو (مساحة) يعرف به كمية ما في الجسم او سطحه من الشبر والزرع ونحوهما (كـ) قولك عندي (شبر ارضا) (و) الثاني ماهو (كيل) وهو وعـــاء معين في اصطلاح من اصطلح عليه (نحو قفيز برا) (و) الثالث من اقسام المقدار ما هو (وزن) معين يعين مقدار ثقل الاشياء لا مساحتها (نحو) اشتريت (منوين عسلا وتمرا) منوان مفرده منا بالالف وفيه لغة أخرى بتشديد النون بدون الالف وهو الاشهر وتثنيته منان بتشديد النون .

(و) الثالث من اقسام الاسم المبهم بالوضع (ما يشابه المقدار) مما أجرى مجراه في تعيين مقدار الشيء به (نحو) فمن يعمل (مثقال ذرة خيرا يره) فمثقال ذرة اسم مبهم من حيث الذات فسره التميز اعني خيرا .

(و) الرابع (فرع التميز نحو خاتم حديدا) فالخاتم اسم مبهم من حيث الذات وفرع للحديد من حيث انه مصوغ منه فيكون الحديد اصلا له وتميزا رفع ابهامه الذاتى ولكن ما هنا ينافي ما سبق في باب الحال من ان حديدا له الا ان يوجه بما وجه به قوله بالجر في اوائل الكتاب من قوله الا ان يراعي مذهب غيره لأن فيه قولا بالحالية .

(و) التميز الواقع (بعد ذي الثلاثة المذكورة في البيت) وهي المساحة والكيل والوزن (ونحوها كالذي ذكرته بعد) الثلاثة المذكورة في البيت وهو ما يشابه المقدار وفرع التميز لا الذي ذكره قبل الثلاثة اعني العدد فأنه كما قال لا يجوز جر تمييزه الا فيما ذكرنا (اجرره) اي التميز الواقع بعد المذكورات (اذا اضفتها) اي المذكورات الى التميز الواقع بعدها (بعامل المضاف اليه) وعامل المضاف اليه اما المضاف او حرف الجر المقدر او الاضافة على أختلاف الاقوال فيه (كمد حنطة غذا) فالحنطة مجرورة بعامل المضاف اليه (و) نحو (لا تحقر ظلامة ولو شبر أرض) فالارض مجرور بعامل المضاف اليه (ويجوز ايضا جره) اي التميز الواقع بعد المذكورات (بمن) التبعيضية او البيانية على قول (كما سيذكره) عن قريب (و) يجوز (رفعه) اي التميز المذكور (على البدل) عن المذكورات اذا كانت المذكورات مرفوعة واما اذا كانت منصوبة او مجرورة فلا يجوز البدلية في التميز للبس فتأمل ؟ فتحصل

مما تقدم ان في التميز الواقع بعد المذكورات يجوز النصب والجر والرفع لكن بشرط ان لا يكون المذكورات مضافة الى غير التميز والا فله حكم آخر ذكره بقوله (والنصب للمتييز الواقع بعـــد ما اي) اسم (مبهم اضيف الى غيره) اي غير التميز (وجب ان كان المميز) بفتح اليــاء (لا يغني عن المضاف اليه) الذي هو غير التميز (مثل ملؤ الارض ذهبا) فيجب نصب ذهبا لأن المميز اعني ملؤ اضيف الى غـير التميز ولا يغني ملؤ عن الارض لأن في ملؤ ابهامين احدهما مقـــداري والآخر ذاتي والرافع للابهام الذاتي هو التميز والرافع للابهام المقداري هوالارض فلا يغني الملؤ عن الارض لأن المقصود من الكلام في الآية وهو المبالغة لا يحصل الا بأن يبين ان الذهب ولو كان بمقدار يملؤ الارض غـير مفيد في النجات عن عذاب الله .

(فان اغني) المميز بفتح الياء عن المضاف اليه بان لا يختل بحذفه المقصود من الكلام (نحو هو اشجع الناس رجلا) فحينئذ (جاز الجر) أي جاز جر التميز باضافة المميز اليه بعد حذف المضاف اليه اعني الناس اذ لا يختل المقصود بحذفه (فتقول هو اشجع رجل) لأنه يعلم ان المعنى انه اشجع الناس ولو لم يذكر الناس لأنه ثبت في علم الاخلاق ان الشجاعة تختص بالعقلاء ولا توجد في غيرهم بخلاف الجرئة فانها اعم وفي كلام التفتازاني في بحث وجه الشبه ايضا اشارة الى ذلك (والتمييز) الذى كان هو (الفاعل في المعنى) فجعل تمييزا بعد تحويل الاسناد عنه الى ضمير مستتر في افعل (انصبن) وجوبا (بافعل الكائن مفضلا) لا الكائن صفة مشبهة (كانت اعلى منزلا اذ معناه أنت علا منزلك) فكان منزلا فاعلا ثم جعل تمييزا بعد تحويل الاسناد عنه الى ضمير مستتر في

اعلى وحذف كاف الخطاب لعدم امكان اتصاله بالضمير المستتر في اعلى هذا حكم التمييز اذا كان فاعلا في المعنى من انه يجب نصبه (بخلاف غيره) اي بخلاف غير الفاعل في المعنى والضابط في التميز غير الفاعل في المعنى ان يكون افعل التفضيل فردا من أفراد التميز (فيجب جره) اي التميز به أي بأفعل بأضافته اليه (كزيد اكمل فقيه) ففقيه تميز غير فاعل في المعنى لأن اكمل وهو زيد فرد من أفراد الفقيه الكلي الذي هو التميز فزيد هو الفاعل في المعنى لاكمل لا الفقيه والفقيه لا يعني عنه لان الاكملية تحصل بامور منها كون الانسان فقيها فحذفه يختل المقصود اذ بعد حذفه لا يعلم ان اسناد الاكملية الى زيد بماذا فيجب جر فقيه بأكمل وقال بعض المحققين في حاشيته على شرح ابن عقيل ضابط ما ليس بفاعل في المعنى ان يكون افعل التفضيل بعضا من جنس التميز ويعرف ذلك بصحة حذف افعل التفضيل ووضع لفظ بعض موضعه فنحو زيد افضل رجل تجد افعل التفضيل وهو افضل باعتبار الفرد الذي يتحقق فيه واحدا من جنس الرجل وكذلك نحو هند افضل امرئة تجد افعل التفضيل بعض الجنس ويمكن ان يحذف افعل التفضيل في المثالين وتضع مكانه لفظ بعض فتقول زيد بعض جنس الرجل اي بعض الرجال وهند بعض جنس المرئة اي بعض النساء انتهى .

(وبعد كل ما اقتضى تعجبا سواء كان بصيغة) جعل له في النحو باب نحو (ما افعله او افعل به) كما سيأتي (ام لا) بل كان مما يفيد التعجب ولم يجعل له باب (ميز) بعد الجميع حال كونك (ناصبا) للتميز بالاسم المبهم ان كان التميز له وبالمسند من فعل وشبهه ان كان التميز رافعا لابهام النسبة (كأكرم بأبي بكر آبآ) فأبا رافع لابهام

نسبة الاكرام الى ابي بكر فهو منصوب بالمسند وهو أكرم ومعنى مجموع الكلام اظهار التعجب من كون ابي بكر ابا كريما ونعم الاب (و) نحو (لله دره فارسا) ففارسا رافع لابهام اسم مبهم وهو الضمير المضاف اليه الدر بناء على كون هذا الضمير مبهما كالضمير في ربه رجلا ويا له من رجل ويكون فارسا تميزا عنه ويحتمل ان يكون فارسا من تميز النسبة بناء على ان يكون الضمير راجعا الى شخص معين والابهام يكون في نسبة الدر اليه والدر في اللغة اللبن وهو في هذا المثال كناية عن فعل الممدوح المتعجب منه وانما نسب الفعل الصادر منه الى الله تعالى قصدا الى اظهار التعجب منه لأن الله تعالى اعطى الممدوح القدرة على هذا الفعل المتعجب منه فالله تعالى منشيء العجائب ولا حول ولا قوة الا بالله وحاصل معنى الكلام اظهار التعجب من كون الممدوح فارسا ماهرا حاذقا في ركوب الخيل ومن عادتهم انهم اذا تعجبوا من شيء ينسبونه الى الله تعالى وهكذا عادة بعض طوائف العجم (و) نحو (حسبك بزيد رجلا) فرجلا تميز رافع لابهام نسبة الكفاية الى زيد و حاصل معنى الكلام اظهار التعجب من كون زيد رجلا تام الرجولية بحيث انه يكفى المخاطب فى الامور التى يحتاج فيها الى رجل كامل (و) نحو (كفى به عالما) والبيان فيه هو البيان فى سابقه مع فرق ما ظاهر فلا نعيده (و) نحو قول الأعشى !

(بانت لتحزننا عفارة) يا جارتا ما انت جارة)

بانت بمعنى بعدت و فارقت ولتحزننا معناه لتدخل الحزن الى قلوبنا و عفارة اسم امرأة و يا حرف نداء و جارتا منادى مضاف الى ياء المتكلم المنقلبة الفا ما اسم استفهام للتعجب و مبتدء خبره انت بكسر التاء وجارة

تميز يبين ما وقع عليه التعجب وهو الجوار والشاهد في جارة حيث نصب لانه وقع بعد ما يقتضي التعجب اعني ما انت وهو رافع لابهام النسبة بين المبتدء والخبر وقيل ان جارة حال من أنت .

(واجرر بمن التبعيضية) وقيل البيانية وقيل الزائدة (ان شئت كل تميز غير) اربعة (اشياء) :

الاول : (التميز) الذي يجيء لرفع الابهام من (ذي العدد اي التميز (المفسر له كما تقدم) انه لايجوز جر تمييزه .

(و) الثاني التميز الذي يكون هو (الفاعل في المعنى ان كان محولا عن الفاعل صناعة كطب نفسا تفد) فنفسا يكون في المعنى فاعلا لطب اذ المقصود من الكلام أمر المخاطب بأن تطيب نفسه حتى يفدى له النفوس والاموال لا هو نفسه لأن الطيب قائم بالنفس لا بالجسم لانه من الصفات النفسانية كالحلم والكرم لا من الصفات الجسمانية كالبياض والسواد فكأنه كان الكلام في الاصل لتطب نفسك حتى تفدى فالنفس كانت فاعلا ثم حول عن الفاعلية الى الى التميزية ؛

واعلم ان لفظ تفد في النظم فعل مضارع مجهول مجزوم من فدى يفدى واصله بسكون الفاء وفتح الذال ثم نقلت فتحة الدال الى الفاء للوقف على رأي الكوفيين كما يجيء في باب الوقف في قوله ؛

(ونقل فتح من سوى المهموز لا (يراه بصري وكوف نقلا)

ويحتمل ان يكون فعلا معلوما او مجهولا من افاد يفيد فلا نقل حينئذ ومعنى المثال حينئذ واضح .

والثالث : (او) كان التميز محولا (عن مضاف نحو زيد اكثر مالا) فمالا محول عن مضاف اذ اصله مال زيد اكثر فحول المضاف وجعل

تميزا واقيم المضاف اليه مقامه وارتفع على الابتدائية .

(و) الرابع التميز (المحول عن المفعول نحو غرست الارض شجرا) فشجرا محول عن المفعول اذ اصله غرست الشجر في الارض فحول الشجر عن المفعولية الى التميزية وحذف في ثم نصب الارض على الحذف والايصال اعني بنزع الخافض فهذه الاشياء المذكورة لا يجوز جرها بمن فلا يقال طب من نفس ولا زيد اكثر من مال ولا غرست الارض من شجر .

(وعامل التمييز قدم مطلقا عليه) فلا يجوز تقديمه على العامل مطلقا اي سواء (اسما كان) العامل (او فعلا جامدا او متصرفا) فلا يقال مثلاً : عندي عسلا منوان ؛ لأن العامل حينئذ اسم جامد مشابه للفعل مشابهة ضعيفة فهو ضعيف في العمل فلا يقوى ان يعمل فيما تقدم عليه ، ولا يقال أيضاً نفساً طاب زيد لكون التمييز في المعنى فاعلا في المعنى للفعل كما تقدم والفاعل لا يتقدم على الفعل لأن رتبة الفاعل بعد الفعل كما تقدم في باب الفاعل :

وبعد فعل فاعل فان ظهر   فهو والا فضمير استتر

وهكذا يؤل بالفاعل اذا كان التمييز مفعولا نحو غرست الارض شجراً فيقال فيه انغرس الشجر في الارض فتأمل ؟ (و) لكن اذا كان (الفعل ذو التصريف عاملا فحينئذ العامل (نزرا) أي قليلا (سبق بضم اوله) أي السين (بالتمييز كقوله : وما كاد نفساً بالفراق تطيب) ؛ فقدم التمييز اعنى نفساً على الفعل العامل وهو قليل (و) نحو (قوله ا انفسا تطيب بنيل المنى ؛ وقاس ذلك) اي التقديم على الفعل العامل (الكسائي والمبرد والمازني) فعندهم ليس التقديم قليلا (واختاره

المصنف في شرح العمدة) هذاحكم الفعل المتصرف واما الفعل الجامد فلا يجوز فيه التقديم اجماعاً لما ذكر في الاسم الجامد .

حروف الجر

(هذا باب حروف الجر)

وانما سميت بهـذا الاسم لأنها تجر معاني الافعال الى مدخولها وقيل لأنهـا تعمل أعراب الجر كما سمي بعض الحروف حروف النصب ، وبعضهم يسميها حروف النصب ، لأنها تجعل مدخولها مفعولاً بالواسطة وبعضهم يسمونهـا حروف الاضافة لأنهـا تضيف الفعـل الى الاسم اي تربط بينهما وهذا يرجع الى الوجه الأول وحاصله أيصال معنى الفعل الى مجروره فيجعله مفعولا به للفعل فيصير منصوب المحل فلذا جاز العطف على برؤسكم بنصب ارجلكم ، وتسمى ايضاً حروف الصفات لأنها تحدث صفة في الاسم من ظرفية وابتدائية وعلية ونحوها .

(هاك) : ها : اسم فعل (اي خذ حروف الجر وهي عشرون) حرفاً (من والى وحتى) ولا يخفى لطف الابتداء بمن وذكر الى بعده وتعقيبهما بحتى لانه أيضاً لأنتهاء الغاية (وخلا وحاشا وعدا) وقد تقدم شطر من الكلام فيها في باب الاستثناء (وفي وعن ومذ ومنذ ورب واللام وكي وقل من ذكرها) اي كي في تعداد حروف الجر (ولا تجر) كي (الا) في ثلاثة مواضع الاول : فيما دخل على (ما الاستفهامية) نحو كيمه بمعنى لمه فما استفهامية مجرورة بكى

حذفت الفها وجوبـــا وجيىء للوقف بهاء السكت كما يأتي في باب الوقف في قوله ؛

وما في الاستفهام ان جرت حذف　　ألفها واولها الهاء ان تقف

وقد اشرنا اليه سابقاً ايضاً ، والموضع الثاني (و) الثالث : فيما دخل على (ان وما) المصدريتين (وصلتهما) نحو جئت كي ان ازورك ونحو جئت كيما ازورك .

اعلم ان كي لها استعمالات ثلاثة ؛

الاول ؛ ان يكون قبلها لام الجر وهي حينئذ حرف مصدرية نحو لكيلا تأسوا على ما فاتكم .

الثاني ! ان يكون بعدها ان المصدرية وهي حينئذ حرف جر نحو المثال الاول وكذا ان كان بعدها ما المصدرية نحو المثال الثاني .

الثالث : ان تكون غير مسبوقة باللام ولا سابقة لأن وما المصدريتين نحو جئت كي ازورك وحينئذ يحتمل ان تكون حرف جر فنصب الفعل بعدها بأن المقدرة بعدها ويحتمل ان تكون حرف مصدرية ناصبة للفعل بعدها فقبلها لام التعليل مقدرة .

و (واو) القسم و (تاء) القسم (والكاف والباء ولعل وقل من ذكر هذه ايضاً في تعداد حرف الجر (ولا تجر بها الا) قبيلة (عقيل) بالتصغير قال شاعرهم !

فقلت ادع اخرى وارفع الصوت جهرة　　لعل ابي المغوار منك قريب

قد تقدم في باب الحروف المشبهة بالفعل ان في لعل احدى عشرة لغة الاولى والثانية لعل بفتح اللام الاولى وتشديد الثانية مع الكسر الفتح ، والثالثة والرابعة عل بحذف اللام الاولى وتشديد الثانية مع

الكسر والفتح والجر بها عند عقيل انما هو اذا كانت بأحدى هذه اللغات دون غيرها ، والخامسة لعن بفتح اللام وبالعين وتشديد النون والسادسة لغن بفتح اللام وبالغين المعجمة وتشديد النون ، والسابعة رعن بفتح الراء المهملة وبالعين المهملة وتشديد النون ، والثامنة رغن بالضبط السابق والغين المعجمة ، التاسعة لعلة باللام والعين المهملة وتشديد اللام الثانية وبالتاء ، العاشرة لأن بفتح اللام والهمزة والنون المشددة الحادية عشرة أن بفتح الهمزة والنون المشددة .

والحروف الجارة الزائدة لاتحتاج الى متعلق نحو بحسبك درهم وكذا لعل لانها شبيهة بالحرف الزائد وان كان لها معنى خاصاً من الترجي والاشفاق فما بعدها مبتدء في صورة المجرور .

(ومتى وقل من ذكرها ايضاً) في تعداد حروف الجر (ولا تجربها الا) قبيلة هذيل بالتصغير أيضاً وهي بمعنى من نحو قولهم : اخرجها متى كمه : أي من كمه .

وزاد المصنف في الكافية ا لولا ؛ اذ اوليها ضمير نحو لولاك لما خلقت الافلاك (وهو) اي كونها حرف جر (مشهور عن سيبويه) اما غيره فقال بعضهم الضمير بعدها مبتدء ، وقال بعض آخر لم تستعمل لولا فى كلام العرب داخلة على الضمير المتصل وهو بظاهره كلام فارغ لورودها كذلك كثيرا في كلامهم فالظاهر ان مراده من عدم الاستعمال عدم الشيوع لانه مع وروده في كلام العرب الموثوق بعربيتهم ليس شايعاً شيوع وقوع الاسم الظاهر بعدها .

وقد علم مما تقدم ما يختص به كي ومتى ولعل ولولا على القول بانها حروف جر واما السبعة عشر الباقية فعشرة منها مشترك بين الاسم

الظاهر والمضمر وسبعة منها مختصة بالاسم الظاهر وهي ما ذكره بقوله (بالظاهر اخصص مذ ومنذ وحتى والكاف والواو ورب والتاء فلاتجر) انت (بها) اي بهذه السبعة (ضميرا) .

وهذه السبعة على قسمين :

الاول : مالا يختص بظاهر معين وهو ثلاثة منها وهي حتى والكاف والواو.

والثاني : ما يختص بظاهر معين وهو على ثلاثة اقسام :

الاول : ماذكره بقوله (واخصص بمذ ومنذ وقتاً) اي ما دل على زمان (غير مستقبل) سواء كان زمانا حاضرا (نحو ما رأيته مذ يومنا او) كان زمانا ماضيا نحو ما رايته (منذ يوم الجمعة) السابقة وسيجيىء معناهما حينئذ عن قريب ، فان دخلتا على غير الزمان نحو ما رأيته منذ بنى المدرسة او منذ خلق الله زيدا فحينئذ اسم الزمان مقدر اي منذ زمان بني المدرسة ومنذ زمان خلق الله زيدا .

والثاني : ما ذكره بقوله (واخصص برب منكرا لفظا ومعنى او معنى فقط كما قال في شرح الكافية) مثال الصورتين (نحو رب رجل واخيه) فرجل نكرة لفظا ومعنى واخيه نكرة معنى ومعرفة لفظا على قول يأتي .

ويحذف الفعل الذي عدى برب كثيرا نحو : رب عصى كسرته : اصله كسرت رب عصى كسرته اذ المثال من باب الاشتغال وقال بعضهم كما في المطول الفعل المحذوف ثبت او تحقق ومحل مجرورها في نحو : رب رجل صالح عندي : رفع على الابتداء وفي نحو رب رجل صالح لقيت نصب على المفعولية بالفعل المذكور وفي نحو رب رجل صالح لقيته يجري عليه حكم باب الاشتغال فان قدر فعل

فمحله نصب والا فمحله رفع كما تقدم في باب الاشتغال .

وتختص رب بوجوب تصديرها لانها لانشاء التكثير او التقليل كما ان كم الخبرية لها صدر الكلام لكونها لانشاء التكثير لأن كل ماينشيء في الكلام معنى يجب تصديره ومعناها التكثير غالباً والتقليل نادرا ولذا وجب تنكير مجرورها لانهما لا يكونان في المعرفة لتعينها دائما ، فان كان قليلا لا يكثر وان كان كثيرا لايقل ويشترط في مدخولها التوصيف لتأكيد التقليل الذي هو مدلول رب لانه اذا وصف صار اقل فتأمل ؟

وفي الضمير العائد الى مدخولها خلاف فقيل انه نكرة كالمرجع وقيل انه معرفة .

والثالث ما ذكره بقوله (والتاء) للقسم حالكونها (جارة لله) اي للفظه (و) لفظ (رب) حالكون لفظ رب (مضافاً الى الكعبة او) الى (الياء) (نحو تالله) لاكيدن اصنامكم (و) نحو (ترب الكعبة) (و) نحو (تربي وسمع ايضاً تالرحمن) وحكى ايضاً تحياتك بفتح الحاء والياء اي بعمرك .

(وما رووا) من كلام العرب (من ادخال رب على الضمير نحو ربه فتى) فهو (نزر) اي قليل اي نادر (من وجهين) الوجه الاول (ادخالها على غير) الاسم (الظاهر) وقد قلنا انه مختص بالاسم الظاهر (و) الوجه الثاني ادخالها (على) اسم (معرفة) وقد قلنا انه مختص بأسم نكرة .

واختلف في هذا الضمير الذي دخل عليه رب وسبب الخلاف عدم تقدم المرجع فقيل انه نكرة وقيل معرفة لكن تعريفه انقص من بقية الضمائر لأن التفسير فيه يحصل بالتمييز بعد ذكره مبهما فقبل

بجيء التميز فيه ابهام النكرات فهو كالمضاف الذي يكتسب التعريف عما بعده اعنى المضاف اليه ولذا قالوا انه راجع الى التمييز وجعلوه من المواضع التي يعود الضمير فيها الى المتأخر لفظاً ورتبة .

وهذا الضمير مفرد مذكر دائماً وان كان التميز مثنى او جمعاً او مؤنثاً نحو ربه رجلا او رجلين او رجالا او امرأة امراتين او نساء ، وقيل يجب المطابقة فيقال ربه رجلا وربهما رجلين وربهم رجالا وربها امرئة وربهما امراتين وربهن نساء .

(كذا) اي مثل رب (نزر ادخال الكاف على الضمير كقوله)

لئن كان من جن لابرح طارقا　　وان يك انسا ما كها الانس يفعل

الشاهد في كها حيث دخل الكاف على الضمير وهو نزر اي نادر (ونحوه مما اتى) في كلامهم ادخال الكاف على الضمير (كقوله) :

فلا ترى بعلا ولا حلائلا　　كهو ولا كهن الا حاظلا

(وكذا) نزر (ادخال حتى عليه) اي على الضمير (نحو) قوله :

فلا والله لا يلفى اناس　　فتى (حتاك يا ابن ابي زياد)

الشاهد في حتاك حيث دخلت حتى الجارة على الضمير وهو نادر .

(فصل)

(في معاني) كل واحد من (حروف الجر)

(بعض وبين الجنس) اي احدث الدلالة على البعضية والبيان في الجنس ، قال في شرح النظام في ضمن معاني باب التفعيل فسقته اي نسبته الى الفسق لانك لما نسبته الى ذلك فكأنك احدثت فيه شيئاً كان مجهولا وغير متقرر انتهى ، وعلامة من التبعيضية جواز الاستغناء عنها بقيام لفظ البعض مقامها ، وعلامة من البيانية صحة قيام الموصول

مقامها ، (وابتده في الامكنة بالاتفاق) من النحويين فى استعمالها لابتداء المكاني (بمن) مثال التبعيض (نحو) قوله تعالى (لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون) أي بعض ما تحبون ولذلك قره ابن مسعود بعض ماتحبون بصريح لفظ البعض مثال التبيين (فأجتنبوا الرجس من الاوثان) أي الذي هو الاوثان ، ومثال الابتداء المكاني المتفق عليه (سبحان الذي اسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام) الى المسجد الاقصى : فمن في الآية تدل ان المكان الذي ابتده منه اسراء النبي (ص) هو المسجد الحرام .

(وقد تأتي) من (لبدء الازمنة) اي للابتداء الزماني عند الكوفيين (كقوله تعالى : لمسجد اسس على التقوى من اول يوم ونفاه البصريون الا الأخفش ومذهبه هو الصحيح لصحة السماع بذلك) اعني الآية المذكورة لأن من فيها للابتداء الزماني وقد يكون للابتداء في غير الزمان والمكان نحو من العبد الذليل الى المولى الجليل فتأمل ؟

(وزيد اى من عندنا في نفى وشبهه وهو النهي والاستفهام) لا في غيرها (فجر) حين كونها زائدة اسما (نكرة) فقط (كما لباغ من مفر) مثال للنفي ، (و) نحو (هل من خالق غير الله) مثال لشبه النفي (وزيد عند الأخفش في الايجاب) ايضاً (فجر) حينئذ (النكرة والمعرفة) مثال النكرة (نحو : قد كان من مطر) والمطر بمعنى الغيث لاعلم شخص ، ومثال المعرفة نحو (ويكثر فيه من حنين الأباعر) والشاهد واضح ، واولهما المانعون بأنها للتبعيض او التبيين اي قد كان بعض مطر او شيء من مطر ، او هو وارد على الحكاية كان قائلا قال هل كان من مطر فأجاب بانه قد كان من مطر فالمراد من

كونه في نفى او شبهه كونه فيه في الحال او في الاصل .

زيادة حروف الجر معناها تأكيد الكلام لأن زيادتها بمنزلة اعادة الكلام ثانية تأكيدا للمقصود من الكلام .

قال محشى المطول عند قول الخطيب : استغنى عن مؤكدات الحكم اصطلاح النحاة على تسمية حروف معدودة مقررة فيما بينهم مثل ان وان والباء في كفى بالله شهيدا ونظائرها بحروف الصلة لافادتها تاكيد الاتصال الثابت وبحروف الزيادة لانها تزاد في الكلام فان قلت يجب ان لا يكون زائدة اذا افادت فائدة معنوية اعني التوكيد قلت انما سميت زائدة لأنها لا تغير اصل المعني بل لا يزيد بسببها الا تأكيد المعنى الثابت وتقويته فكانها لم تفد شيئاً ولما لم يلزم الأطراد في وجه التسمية لم يتجه اعتراض الفاضل الرضى بانه يلزمهم ان يعدوا على هذا ان ولام الابتداء والفاظ التوكيد اسما كانت ام لا زوائد انتهى .

واما قوله لم يلزم الأطراد في وجه التسمية فهو اشارة الى ما قاله التفتازاني في البيان عند قول الخطيب والمجاز مفرد ومركب من ان اعتبار التناسب في تسمية شيء باسم يغاير اعتبار المعنى في وصف شيء بشيء كتسمية انسان له حمرة باحمر ووصفه باحمر فأن اعتبار التناسب في التسمية لترجيح الاسم على غيره حال وضعه للمعنى وبيان انه اولى بذلك من غيره وفي الوصف لصحة اطلاقه ولهذا يشترط بقاء المعنى في الوصف دون التسمية فعند زوال الحمرة لا يصح وصفه بأحمر حقيقة ويصح تسميته بذلك فاعتبار المعنيين في الحقيقة والمجاز ليس لصحة تسميتهما بهما بل لأولوية ذلك وترجيحه على تسميتهما بغيرهما من الأسماء فلا يصح في اعتبار تناسب التسمية ان ينقض بوجود ذلك

المعنى في غير المسمى بالمجاز انتهى .

والمشار اليه هذه الفقرة الأخيرة فتأمل جيدا .

(للانتهاء : حتى) سواء كان الأنتهـــاء زمانياً (نحو) سلام هي (حتى مطلع الفجر) او مكانيا كقوله :

سقى الحيا الأرض حتى امكن عزيت لهم فلا زال عنها الخير مجذوذا

او لازمانيا ولامكانيا نحو :

القى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله القاها

وللأنتهاء ايضاً (لام : نحو سقناه لبلد ميت) اي الى بلد ميت ونحو كل يجري لأجل مسمى (و) للأنتهاء ايضاً (الى) سواء كان زمانياً (نحو سرت البارحة الى آخر الليل) او مكانياً نحو خرجت الى المدرسة او غيرهما نحو قلبي اليك فان القلب منته الى المخـاطب بأعتبار الشوق والميل .

(ومن وباء يفهمان بدلاً) وسيجيىء معنى البدلية (نحو ارضيتهم بالحيوة الدنيا من الآخرة) اي بدل الآخرة ، ونحو (فليت لي بهم قوما اذا ركبوا) اي بدلهم .

(و : اللام للملك نحو لله مافي السموات ومافي الأرض وشبهه) اي شبه الملك (وهو الأختصاص) ومعناه حصر ما قبـــل اللام في المجرور (نحو السرج للدابة) او عكسه نحو يوم الجمعة .

(و) اللام (في تعدية ايضاً وتعليل ففي) اما التعدية فهو (نحو فهب لي من لدنك ولياً) واما التعليل فنحو (واني لتعروني لذكراك هزة) الشاهد في لذكراك وقد تقدم في باب المفعول له ،

(وزيد) اللام وزيادتها (للتوكيد) كما قلنا آنفاً (نحو : ولا

للمابهم ابداد واه) والاصل لما بلام واحدة .

(وتأتي) اللام (للتقوية وهو معنى بين التعدية والزيادة) والغرض منها تقوية عامل متعد بنفسه قد ضعف عن العمل اما بسبب التأخر (نحو : ان كنتم للرؤيا تعبرون) فتعبرون ضعف عن العمل بالتأخر فجيء باللام في للرؤيا تقوية لهـــا ، واما بسبب كونه فرعاً كصيغ المشتقات عن الفعل نحو مصدقاً لما بينهم او فرعا لفرع كصيغ المبالغة فانها فرع اسم الفاعل نحو (فعال لما يريد قال) المصنف في (شرح الكافية ، ولا يفعل ذلك) التقوية (بمتعد الى اثنين لعدم امكان زيادتها فيهما لانه لم يعهد) في كلام العرب زيادة لام التقوية في كلا المعمولين (و) لعدم امكان زيادتها (في احدهما لعدم المرجح) .

(والظرفية) وهو حلول شيء في غيره (حقيقة) بأن يكون الظرف والمظروف كلاهما محسوسين مشاهدين (او مجازا) بأن يكون احدهما او كلاهما غير محسوسين مشاهدين (استبن ببا وفي) سواء كان الظرفية زمانية او مكانية مثال الباء للظرفية الحقيقة الزمانية (نحو وانكم لتمرون عليهم مصبحين وبالليل) الشاهد في بالليل فالباء تدل على ان مرور المخاطبين عليهم يقع في الصبح وفي الليل فتأمل .

ومثال الظرفية الحقيقية المكانية نحو (وما كنت بجانب الغربي) الشاهد في بجانب فالباء تدل على ان كون النبي (ص) ما وقع في جانب الغربي ولو وقع اوقع فيه ، ومثال الظرفية المجازية نحو ولقد أنذرهم بطشتنا فتماروا بالنذر أي في النذر ونحو بأيكم المفتون أي في ايكم على رأي ونحو لا خير بخير بعده النار اي في خير بعده النار ومثال في للظرفية الحقيقيـــة المكانية نحو (الم غلبت الروم في ادنى

الأرض اى اقرب مكان من الارض ومثال في للظرفية الحقيقية الزمانية نحو وهم من بعد غلبهم سيغلبون في بضع سنين والبضع من ثلاثة الى عشرة مثال في للظرفية المجازية نحو (لقد كان في يوسف واخوته آيات) اي في قصتهم .

وقد (يبينان) الباء وفي (السببا نحو فبظلم من الذين هادوا) حرمنا أي بسبب ظلم (و) نحو قوله صلى الله عليه وآله وسلم ان امراة (دخلت النار في هرة حبستها) فلا هي اطعمتها ولا هي تركتها تأكل من خشاش الارض قيل خشاش الأرض هوامها وحشراتها وفي رواية في الحديث حشيش الارض وفي رواية اخرى حشيشة الارض كلاهما بحاء مهملة بمعنى يابس النبات وهو وهم قاله ابن الاثير انتهى .

قال في المصباح خشاش الارض وزان كلام وكسر الاول لغة دوابها الواحدة خشاشة وهي الحشرة والهامة انتهى .

قال في المسامرة في شرح المسايرة في ذيل الحديث وخشاش الارض بتثليث الخاء المعجمة وبشينين معجمتين هو حشرات الارض والعصافير ونحوها وقد تقدم هذا الحديث في باب المفعول معه لكن الظاهر من المحشى انها بالحاء المهملة وهو سهو فتأمل .

(بالباء استعن) وهي الداخلة على آلة الفعل (نحو بسم الله الرحمن الرحيم) لأن الفعل الصادر من الانسان لا يتأتي على الوجه الاكمل الا مع الاستعانة بالاسم الشريف .

قد تقدم منا في اول الكتاب ان كون الباء في المثال للاستعانة مرجوح فراجع ان شئت .

(و) بالباء (عد) الفعل الى المفعول والتعدية بالباء معناها تصيير الفاعل مفعولاً (نحو ذهب الله بنورهم) اذ كان معناه قبل دخول الباء ذهب نورهم برفع نور وبعد دخوله صار معناه اذهب الله نورهم بنصب نور والتعدية بهذا المعنى اي تصيير الفاعل مفعولاً مختصة بالباء ، واما التعدية بمعنى ايصال معنى الفعل الى الاسم المجرور فمشترك بين جميع حروف الجر التي ليست بزائدة ولا في حكم الزائدة فتأمل .

(و) لكون هذه الباء معاقبة للهمزة (لايجمع بينها وبين الهمزة) في التعدية .

(وعوض) بالباء (والتعويض غير البدل) لأن الباء فى التعويض تدخل على احد شيئين قد استقر كل واحد منهما مكان الآخر فيعتبر في استقرار كل واحد منهما في مكان الآخر زوال الاخر من مكانه وهذه الخصوصية غير معتبرة في الباء البدلية لأن كل واحد من المبدلين مستقر في مكانه الاصلي كما يظهر من الامثلة التي ذكروها للقسمين لكن الباء البدلية تدل على ان لمدخولها المستقر في مكانه بدلا مستقرا ايضا في مكان نفسه ، والحاصل ان الوصف العنواني في التعويض اعني البعضية في كل واحد من العوضين متوقف على زوال كل واحد منهما من مكانها الاصلي في عالم المعنى بخلاف الوصف العنواني في البدلية فانه لايتوقف على زوال المبدلين كل عن مكانه وانت اذا حققت ماذكرنا تعرف ان استشهاد بعض المحققين من المحشين بقولهم : ان الجمع في المبدلين جائز دون المعوضين ؛ ليس في محله اذ الكلام في الفرق بين التعوض والبدل اللغويان وما استشهد به من كلام القوم انما هو في الفرق بين الاصطلاحيين هذا وتسمى الباء العوضية باء المقابلة ايضاً لانها تفيد وقوع مدخولها

في مقابلة شيء آخر سواء كان مدخولها من النقود اعنى الدينار والدرهم وامثالهما التي يسميها الفقهاء ثمناً نحو بعت الدار بعشرة آلاف درهم او كان من غير النقود الذي يسميها الفقهاء عروضا (نحو بعت هذا) الكتاب (بهذا) القلم .

(و) بالباء (الصق) والالصاق حقيقي كأمسكت بزيد اذا قبضت على شيء مما يحبسه من جسمه او ثوبه او نحوهما ومجازي نحو مررت بزيد اي الصقت مروري بمكان يقرب من زيد (ونحو وصلت هذا بهذا) يحتمل الوجهين فلا تغفل .

(ومثل : مع) الدال على المصاحبة (و) مثل (من التبعيضية) (و) مثل (عن) الدال على المجاوزة (بها انطق) مثال كونها مثل مع في الدلالة على المصاحبة (نحو نسبح بحمدك) اي ننزهك وننفى عنك الصفات السلبية التي لاتليق بك كالتركيب والجسمية ونحوهما مع اثبات الصفات الثبوتية التي تليق بجنابك كالعلم والقدرة ونحوهما فحاصل المعنى ننزهك عن النقائص مصاحبا الثنا عليك اي نفعل كليهما لا التنزيه فقط ومثال كونها مثل من التبعيضية (عينا يشرب بها عباد الله) اي منها اي بعضها وعلى هذا المعنى حمل الشافعي احد الائمة الاربعة البـــاء في فأمسحوا برؤسكم وقال بكفاية مسح بعض الراس موافقا للشيعة لماقام عنده من الادلة عليه ومثال مثل عن (سئل سائل بعذاب واقع) اي عن عذاب واقع وفي مجيىء الباء بمعنى عن في غير السؤال خلاف .

(على الاستعلاء) اي للدلالة على علوشي على مجرورها (حسا) وحقيقة (نحو عليها وعلى الفلك تحملون او) على ما يقرب من مجرورها نحو او اجد على النار هدى او للدلالة على علوشى على

مجرورها (معنى) اي مجازا (نحو تكبر زيد على عمرو) ونحو على زيد دين واذا ادخلت على الضمير قلبت الالف ياء ووجهه ان من الضماير الهاء فلو بقيت الالف وقيل علاه لا لتبس بالفعل كذا في المصباح المنير وسياتي في باب الاضافة وجه القلب في لدى والى ايضاً .

(و) على للدلالة على (معنى في) الظرفية (نحو واتبعوا ما تتلو الشياطين على ملك سليمان) اي في زمن ملك سليماع (ع) .

(و) على للدلالة على (معنى عن) المجاوزة (نحو) .

لعمر الله اعجبني رضاها (اذا رضيت علي بنو قشير)

اي رضيت عني .

(وبعن تجاوزا عني من) كان (قد فطن) وعرف معاني الالفاظ المستعملة في لغة العرب وخصوصياتها المعتبرة في تلك المعاني والمجاوزة خروج شيء عن شيء سواء كانا جرمين اي جسمين (نحو رميت السهم عن القوس) ام لا نحو اخذ زيد العلم عن عمرو .

(وقد يجيء) عن (موضع بعد) فيكون اسماً (نحو لتركبن طبقا عن طبق) اي حالة بعد حالة ، قيل المراد من الحالتين شدائد الموت والبعث والحساب وقيل المراد الحالات الحاصلة للانسان من النطفة الى البرزخ وقيل المراد الدنيا والآخرة وقيل المعنى لتركبن هذه الاحوال امة بعد امة والله العالم .

وقد يجيء حينئذ بمعنى جانب قال في المغنى وذلك متعين في ثلاثة مواضع احدها ان تدخل عليها من وهو كثير كقوله ؛

ولقد اراني للرماح درية من عن يميني مرة وامامي

ويحتمله عندي ثم لا تينهم من بين ايديهم ومن خلفهم وعن ايمانهم

فتقدر معطوفة على مجرور من لاعلى من ومجرورها قال المحشى كما هو ظاهر كلام جماعة قال الزمخشري فان قلت كيف قيل من بين ايديهم ومن خلفهم بحرف الابتداء وعن ايمانهم وعن شمائلهم بحرف المجاوزة قلت المفعول فيه عدى اليه الفعل نحو تعديه الى المفعول به فكما اختلف حروف التعدية في ذلك اختلفت في هذا فكانت لغة فيؤخذ ولا يقاس وانما يفتش عن صحة موقعها فقط فلما سمعناهم يقولون جلس عن يمينه وعلى يمنه وعلى شماله وعن شماله قلنا معنى على يمينه انه تمكن من جهة اليمين فيتمكن المستعلى من المستعلى عليه ومعنى عن يمينه انه جلس متجافياً عن صاحب اليمين منحرفاً عن يمينه غير ملاصق له ثم كثر حتى استعمل في المتجافي وغيره ونحوه من المفعول به قولهم رميت عن القوس ومن القوس لان السهم يبعد عنها ويستعليها اذا وضع على كبدها للرمي ومبتدء الرمي ههنا ولذلك قالوا جلست بين يديه وخلفه لانهما ظرفان للفعل ومن بين يديه ومن خلفه لان الفعل يقع في بعض الجهتين كما تقول جئت من الليل تريد بعض الليل انتهى وقد يجيء التصريح باسمية عن وانها حينئذ بمعنى جانب ،

وقد يجيىء عن (موضع على نحو قول الشاعر :

(لاه ابن عمك لا افضلت في حسب عني ولا انت دياني فتخزوني

؛ لاه : اصله لله حذف لام الجر المتعلق بمحذوف ثم حذف اداة التعريف من الله وبقى عمل لام الجر فيه فصار لاه ، وافضلت بمعنى زدت ، والديان بمعنى القاهر المالك للامور تخزوني بمعنا تسومني الذل والهوان وحاصل المعنى لله در ابن عمك المراد منه نفس الشاعر مازدت علي في الحسب فأبن عمك شبيهك في رفعة الاصل والشرف فلا مزية

لك عليه ولا فضل لك فتفتخر به عليه ولا انت مالك أمره والمدير لشؤنه فتقهره وتذله ، والشاهد في قوله عنى فان عن فيه بمعني علىلأن فضل بمعنى زاد فى الفضل يتعدى بعلى فثبت ان عن يجيىء موضـع على (كما)ثبت ان (على موضع عن قد جعل كما تقدم) في قول الشاعر:اذا رضيت على بنو قشير لأن رضى يتعدى بعن .

(وهذا) أي حكم المصنف بأن كلا من عن وعلى يستعمل في موضع الآخر (تصريح بان لكل حرف معنى مختصا به واستعماله في غيره على وجه النيابة) وهذا هو المختار عند الكوفيين حيث قالوا : بأنابة حرف عن حرف آخر ، واما البصريون فلا يجوز عندهم نيابة بعض الحروف عن بعض وما أوهم ذلك يؤلونه تأويلا يقبله اللفظ بحيث يصح معه المعنى كما اولوا قوله تعالى ولا صلبنكم في جذوع النخل بان في ليست بمعنى على ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال والمستقر في الشيء وكما قالوا بالتضمين في قوله اذا رضيت عنى بنو قشير فقالوا ان رضيت ضمن معنى عطف ومال ، وقد يحملون الكلام على الشذوذ قال في المغنى في بحث التحذير من امور اشتهرت والصواب خلافه الثالث عشر قولهم ينوب بعض حروف الجر عن بعض وهذا ايضاً مما يتداولونه ويستدلون به وتصحيحه بادخال قـد على قولهم ينوب وحينئذ فيتعذر استدلالهم به اذ كل موضع ادعوا فيه ذلك يقال لهم فيه لانسلم ان هذا مما وقعت فيه النيابة ولو صح قولهم لجاز ان يقال مررت في زيد ودخلت من عمرو وكتبت الى القلم على ان البصريين ومن تابعهم يرون في الاماكن التي ادعيت فيها النيابة ان الحرف باق على معناه لان العامل ضمن معنى عامل يتعدى بذلك الحرف لان التجوز في الفعل اسهل منه

في الحرف انتهى .

والتضمين هو ان يقصد بالفعل معناه الحقيقي مع معنا فعل آخر يناسبه ثم يذكر بعد المتضمن بالكسر الحرف الذي يتعدى به المتضمن بالفتح قرينة له ثم يشتق من احدهما حالا لفاعل الآخر عند بيان المعنى وفائدته ان يدل بكلمة واحدة على معنى كلتمين نظير اسماء الشرط والاستفهام حيث يدل كل واحد منها على معنى كلمتين وهو كثير في القرآن وفي كلام الفصحاء نحو قوله تعالى ولا تأكلوا اموالهم الى أموالكم اي لا تضموا أموالهم الى اموالكم اكلين فضمن تأكلوا معنا تضموا فعدى تأكلوا بألى ونحو والله يعلم المفسد من المصلح اي يعلم مميزا المفسد من المصلح فعدى يعلم بمن ، وأما في كلام الفصحاء فلا يحتاج الى الذكر ولذا نقل عن ابن جنى انه قال : لو جمعت تضمنيات العرب لاجمعت مجلدات هذا ولكنه يتوقف على القول بجواز استعمال اللفظ في معناه الحقيقي والمجازي معا بحيث يكون كل واحد منهما مناطا للاثبات والنفي ومتعلقا للحكم وهو فرع الاختلاف في استعمال المشترك في معنييه والمسألة مذكورة في غير هذا الفن ولذلك استشكل على التضمين ان الفعل المذكور ان كان مستعملا في معناه الحقيقي فقط فلا دلالة له على الفعل الآخر ، وان كان مستعملا في معنا الفعل الآخر فلا دلالة له على معناه الحقيقي ، وان كان مستعملا فيهما لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز ، فأجيب عنه بان الفعل مستعمل في معناه الحقيقي فقط مع حذف حال مأخوذ من الفعل الآخر بمعونة القرينة فقولنا احمد اليك زيداً معناه احمده منهيا اليك حمده ، وقد يعكس فيستعمل الفعل المذكور في معنا الفعل الآخر فقط مع حذف حال مأخوذ من الفعل المذكور

كما قيل في قوله تعالى : ويؤمنون بالغيب : ان معناه ؛ يعترفون بالغيب مؤمنين به هذا ونحن ننقل نبذا من العبارات التي بين فيها التضمين لعله يستفاد منها ازيد مما ذكرنا ؛

منها ان التضمين هو ان يضمن اسم معنى اسم لافادة معنى الاسمين فتعديه تعديته في بعض المواضع كقوله تعالى حقيق على ان لااقول على الله الا الحق فيضمن حقيق معنا حريص ليفيد انه محقوق بقول الحق وحريص عليه ويضمن فعل معنى فعل فتعديه تعديته في بعض المواضع كقول الشاعر قد قتل الله زيادا اعني ضمن قتل معنى صرف لافادة انه صرفه حكما بالقتل دون ماعداه من الاسباب فأفاد معنى القتل والصرف جميعا انتهى وفيه تصريح بأن التضمين يجرى في الاسماء ايضا .

ومنها ان التضمين هو ان يقصد بالفعل معناه الحقيقى مع فعل آخر يناسبه والفعل المذكور مستعمل في معناه الحقيقى مع حذف حال مأخوذ من الفعل الاخر بمعونة القرينة اللفظية .

ومنها ان التضمين هو ان يستعمل اللفظ في معناه الحقيقي ويراد المعنى الآخر بلفظ محذوف يدل عليه ماهو من متعلقاته ، فتارة يجعل المذكور اصلا في الكلام والمحذوف قيدا فيه على انه حال كما فى قوله تعالى : ولتكبروا الله على ما هداكم ؛ كأنه قال ولتكبروا لله حامدين على ماهداكم ، وتارة يعكس فيجعل المحذوف اصلا والمذكور مفعولا كقولك احمد اليك فلانا كأنك قلت انهى اليك حمده او حالا اي حالكوني حامدا له .

ومنها انه استعمال اللفظ في معناه الاصلى فيكون هو المقصود اصالة

لكن قصد بتبعيته معنى آخر يناسبه من غير ان يستعمل فيه ذلك اللفظ ويقدر له لفظ آخر فلا يكون من الكناية ولا الاضمار بل من الحقيقة التي قصد منها معنى آخر يناسبها ويتبعها في الارادة انتهى وحينئذ يكون واضحا بلا تكلف ، وهذا مبنى على ان اللفظ يمكن ان يدل على معنى ولايكون حقيقة فيه ولامجازا ولا كناية كما قال به بعضهم وفي الكشاف في سورة الشعراء مانصه فان قلت كيف دخل حرف الجر على من المتضمنة لمعنى الاستفهام الذي له صدر الكلام الاترى الى قولك اعلى زيد مررت ولا تقول على ازيد مررت قلت ليس معنى التضمين الدلالة على معنيين معا معنى الاسم ومعنى الحرف معا وانما معناه ان الاصل امن فحذف حرف الاستفهام واستمر الاستعمال على حذفه كما حذف من هل والاصل اهل فاذا ادخلت حرف الجر على من فقدر الهمزة قبل حرف الجر في ضميرك كانك تقول اعلى من تنزل الشياطين كقولك اعلى زيد مررت انتهى واستشكله بعضهم بنحو من اين جئت وقوله تعالى من اي شيء خلقه وعم وبم حتام ويمكن الجواب عنه بان يقال لااعتبار بتقدير حرف الجر وقولهم له صدر الكلام معناه تقدمه على ركن الكلام كما في الجامي او احد المفاعيل كقولك اين زيد وازيد اضربت قيل ويمكن ان الهمزة التي تضمنها كلمات الاستفهام مقدرة قبل حروف الجر في ما نقص عليه فتامل .

ومنها انه ارادة المعنيين لفظ واحد على وجه يكون كل منهما بعض المراد وبه يفارق الكناية فأن احد المعنيين فيها تمام المراد والآخر وسيلة اليه لايكون مقصودا اصالة هذا نبذ من عبارات القوم وقد بقى منها كثير يجده المتتبع الخبير وانما اطنبنا الكلام في التضمين حرصا على تفهيم الطالبين والله الموفق والمعين .

(شبه بكاف نحو زيد كالاسد وبها التعليل قد يعني نحو واذكروه كما هديكم) فالكاف تعليلية وما مصدرية أي لهدايته اياكم .

(وزائدا لتوكيد ورد) الكاف (نحو) قوله تعالى (ليس كمثله شيء) أي ليس مثله شيء ، قال بعضهم كذا قدره الاكثرون اذ لو لم يقدروه كذلك صار المعنى ليس مثل مثله شيء فيلزم المحال وهو اثبات المثل ، وانما زيدت الكاف لتوكيد نفي المثل لأن زيادة الحرف بمنزلة اعادة الجملة ثانيا قاله ابن جنى ، وقيل الكاف هنا غير زائدة ثم اختلفوا فقيل الزائد مثل كما زيدت في : فان آمنوا بمثل ما امنتم به قالوا وانما زيدت هنا اي في ليس كمثله لتفصل الكاف من الضمير ، قال في المغنى والقول بزيادة الحرف اولى من القول بزيادة الاسم بل زيادة الاسم لم تثبت ، وقيل الكاف ومثل لازائد منهما ثم اختلف فقيل مثل بمعنى الذات والمعنى ليس كذاته شيء ، وقيل بمعنى الصفة لان المثل والمثيل بمعنى كالشبه والشبيه والمعنى ليس كصفته شيء ، وقيل الكاف اسم مؤكد بمثل كما عكس ذلك من قال : فصيروا مثل كعصف مأكول : انتهى ويأتي هذا المثال عنقريب وقال التفتازاني والاحسن ان لاتجعل الكاف زائدة ويكون من باب الكناية وفيه وجهان :

احدهما : انه نفى لشيء بنفي لازمه لأن نفى اللازم يستلزم نفي الملزوم كما يقال ليس لاخى زيد اخ فأخو زيد ملزوم والاخ لازمه لانه لابد لاخي زيد من اخ هو زيد فنفيت هذا اللازم والمراد نفي ملزومه أي ليس لزيد اخ اذ لو كان له اخ لكان لذلك الاخ اخ هو زيد ، فكذا نفيت ان يكون لمثل الله مثل والمراد نفي مثله تعالى اذ لو كان له مثل لكان هو مثل مثله اذا التقدير انه موجود .

والثاني ما ذكره صاحب الكشاف وهو انهم قد قالوا مثلك لايبخل فنفوا البخل عن مثله والغرض نفيه عن ذاته فسلكوا طريق الكناية قصدا الى المبالغة لانهم اذا نفوه عما يماثله وعمن يكون على اخص اوصافه فقد نفوه عنه كما يقولون قد ايفعت لداته وبلغت أترابه يريدون ايفاعه وبلوغه فحينئذ لافرق بين قوله ليس كالله شيء وقوله ليس كمثله شيء إلا ماتعطيه الكناية من فائدتها وهما عبارتان متعقبتان على معنى واحد وهو نفي المماثلة عن ذاته ، ونحوه قوله تعالى بل يداه مبسوطتان فان معناه بل هو جواد من غير تصور يد ولا بسط لها لانها وقعت عبارة عن الجود ولايقصدون شيئا آخر حتى انهم استعملوها فيمن لايدله وكذلك يستعملون هذا فيمن له مثل ومن لامثل له انتهى كلامه والله تعالى اعلم بمرامه من كلامه ، وقال بعض المدققين ان الكاف ليست بزائدة بل مثل بسكون الثاء بمعنى المثل بفتح الثاء مثل الشبه بسكون الباء وشبه بفتحها فمثل في هذه الآية بمعنى مثل في قوله تعالى وله المثل الاعلى فالمعنى ليس مثل مثله شيء وهذا معنى دقيق في كمال الدقة وان غفل عنه كثير من المهرة .

(واستعمل) الكاف (اسما) وحينئذ قد يكون (مبتدء نحو ابدأ كالفراء فوق ذراها) فالكاف في كالفراء اسم مبتدء بمعنى المثل مضاف الى الفراء خبره فوق ذراها (و)قديكون (فاعلا نحو) قول الشاعر :

(اتنتهون وان ينهي ذوى شطط كالطعن) يذهب فيه الزيت والفتل

فالكاف في كالطعن فاعل لينهي اي لن ينهى ذوي شطط مثل الطعن ، والشطط الظلم والجور والهمزة للاستفهام الانـــكاري وحاصل المعنى : اتنتهون أيها الظلمة والجائرون والحال انه لاينهى ولا يمنع صاحب

الجور والظلم شيء مثل الطعن بالرمح وامثاله الطعن الذي ينفذ في البدن بحيث يدخل فيه دهن الزيت والفتيلة حين التداوي ، والحاصل ان الظالم والجائر لايكف عن ظلمه وجوره الا بالشدة عليه والقيام على وجهه ولدفعه ، (و) قد يكون (مجرورا با) ضافة (اسم) اليه (نحو) قول الشاعر :

ولعبت طير بهم ابابيـــل (فصيروا مثل كعصف مأكول)

فالكاف في كعصف اسم مجرور بأضافة المثل اليه فتأمل؟ (وقد) يكون مجرورا (بحرف) جر (نحو) قول الشاعر :

(بكا اللقوة والشفواء جلت) ولم اكن لا ولع الا بالكمى المقنع

فالكاف في بكا اللقوة اسم مجرور بالباء .

(وكذا عن وعلى يستعملان اسمين) . الاول بمعنى جانب وناحية والثاني بمعنى فوق (ومن اجل ذا) أي من أجـــل استعمالهما اسمين (عليهما من) الجارة (دخل في قوله من عن يمين الحبيا) اي من جانب الحبيا (وقوله غدت من عليه) اي من فوقه .

(ومذ ومنذ اسمان حيث رفعا) ما بعدهمـا على بعض الاقوال او

رفع ما بعد هما بغير هما على تفصيل يذكره الشارح (نحو ما رأيته مذ يومان) ، و نحو ما رأيته مذ (يومنا و هما حينئذ في) الزمان (الماضى) كالمثال الاول (بمعنى اول المدة و في غيره) اى غير الماضى كالمثال الثانى (بمعنى جميع المـدة والصحيح انهما حنيئذ) اى حين اذ كانا اسمين (مبتدءان) و ان كانـا نكـرتين و ما بعد هما خبر) لهما ، و مسوغ الابتداء بالنكرة على هذا وقوعهما بعد النفى صورة كمـا سوغ لـذلك زيادة الباء فى يقادر فى قوله تعالى الم يروا ان الله الذى خلق السموات

والارض ولم يعى بخلقهن بقادر ، وقال بعضهم بتعريفهما كما قيل بتعريف اجمع وأخواته وعلى كلا القولين التزم تقديمهما اجراء لاسميتهما مجرى حرفيتهما وكذلك في سائر الاقوال الآتية ، (وقيل بالعكس) اي بانهما ظرفان خبر ان مقدمان وما بعدهما مبتدءان ووجهه ان الاسم الواقع بعدهما قد يكون معرفة نحو المثال الثاني فقيل بذلك لئلا يلزم الاخبار عن النكرة بالمعرفة وحمل عليه غيره طردا للباب ، (وقيل) انهما (ظرفان) منصوبان على المفعول فيه (وما بعدهما فاعل لكان تامة محذوفة) والتقدير مذ كان يومان مثلا ، وقيل انهما ظرفان وما بعدهما خبر لمبتدء محذوف والتقدير ما رأيته من الزمان الذي هو يومان وهذا القول مبنى على ان منذ مركبة من من الجارة وذو الطائية او منها ومن اذ وضمت الميم اتباعا ومذ مخففة من منذ والجملة صلة على الاول ومضاف اليه على الثاني وضم الذال على الثاني لالتقاء الساكنين بعد حذف الهمزة للتركيب ، وقيل التقدير على التركيب : منذ مضى يومان فما بعدهما فاعل لفعل تام غير كان فعلم ان مذ ومنذ اسمان حيث رفعا حسب ما فصل ، (او) حيث (اوليا الفعل او الجملة الاسمية) مثال الفعل (كجئت مذ دعا) فمذ اسم منصوب المحل على الظرفية والعامل جئت ، ومثال الجملة الاسمية نحو قول الشاعر

(وما زلت ابغى المال مذ انا يافع) وليدا وكهلا حين شبت وأمردا

فدخل مذ على الجملة الاسمية واليافع من بلغ من العمر عشرين سنة والوليد الصبي والكهل من تجاوز ثلثين سنة وقيل من تجاوز اربعين الى الخمسين وقيل الى الستين والامرد من ليس في وجهه شعر ولم يجاوز حد الانبات والافكوسج .

(وان تجرا في) زمان (مضى فكمن الابتدائية) وحدها (هما) وقيل كمن والى معا فمعنى ما رأيته مذ يومين ما رأيته من ابتداء هذه المدة الى انتهائها بخلاف ما اذا كان بمعنى من وحدها فان معنى المثال حينئذ ما رأيته من ابتداء هذه المدة الى زمان التكلم (وفى) زمان (الحضور اذا جرا معنى في اي الظرفية استبن بهما) فمعنى : مارأيته مذ يومنا : ما رايته في يومنا .

(وبعد من وعن وباء زيد ما) الكافة لغير هذه الثلاث واما هذه الثلاث (فلم يعق اي لم يكف عن عمل قد علم وهو الجر) مثال ما الكافة بعد من (نحو مما خطيئاتهم) فلم يكف من عن عمل الجر في خطيئات ومثالها بعد عن (عما قليل) ومثالهما بعد الباء (فبما نقضهم) وقد تقدم سابقا ان فائدة الحروف الزائدة التأكيد ولكن (قال) المصنف (في شرح الكافية وقد تحدث) زيادة ما الكافة (مع الباء تقليلا) في مجرور الباء (وهي) اي احداث التقليل مع الباء (لغة هذيل)

(وزيد) ما الكافة (بعد رب والكاف فكف) الحرفين (عن العمل) فيزيل اختصاصهما بالمفرد المجرور (وادخلتهما على الجمل) سواء كانت فعلية فعلها ماض (نحو ربما اوفيت في علم) او فعلية فعلها مضارع قوله تعالى (ربما يود الذين كفروا) في كون مدخول هو يود او كون مدخولها محذوفا كلام طويل ذكر في المطول في ر بحث لو فراجعه اذ فيه فوائد كثيرة او كانت جملة اسمية نحو (ربما الجامل المؤبل فيهم) هذه الامثلة لزيادة ما الكافة بعد رب . واما مثال ما الكافة الزائدة بعد الكاف فلم يمثل الشارح وكذا غيره الا بالجملة الاسمية نحو (كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه) ولعله

لعدم عثورهم على مثال للفعلية في كلامهم نعم جعل بعضهم قوله تعالى حكاية عن بنى اسرائيل اجعل لنا الها كما لهم الهة مما نحن فيه فيمكن حينئذ ان يقال ان لهم متعلق بالفعل حتى يصير من قبيل الجملة الفعلية فتأمل ؟

(وقد يليهما) اي رب والكاف (ما) وجرهما (لم يكف نحو ماوي يار بماغارة) بجر غارة برب فلم تكفها ما الكافة الزائدة عن العمل ونحو (كما الناس مجروم عليه وجارم) بجر الناس بالكاف فلم تكفها ما الكافة الزائدة عن العمل .

(وحذفت رب وجرت مضمرة) اي مقدرة (بعد بل وهو) اي جر رب حالكونها مقدرة بعد بل (قليل نحو بل بلد ملئو الاكام قتمة) فجر بلد برب مقدرة بعد بل (وبعد الفاء وهو قليل أيضا نحو فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع) فجر مثلك برب مقدرة بعد الفاء (وبعد الواو شاع ذا العمل) اي عمل رب مقدرة (حتى قال بعضهم ان الجر بالواو نفسها) وليس رب مقدرة بعدها (نحو وليل كموج البحر) ارخى سدوله فجر ليل برب مقدرة بعد الواو على المشهور وبالواو نفسها على قول البعض .

(وربما جرت) رب حالكونها (محذوفة) من (دون) ان يكون هنا (حرف) من الحروف الثلاثة اعني بل والفاء والواو (نحو رسم دار وقفت في طلله) فجر رسم برب مقدرة من غير ان تكون مسبوقة بأحد الحروف الثلاثة المذكورة .

(وقد يجر) الاسم (بسوى رب لدى حذف له و) لكن هذا ليس قياسيا مثل رب بل (هو سماع كقول بعضهم وقد قيل له كيف

اصبحت) فقال في الجواب (خير والحمد لله اي على خير وبعضه) اى الجر بسوى رب (يرى مطردا) يعني (يقاس عليه نحو بكم درهم اشتريت اى بكم من درهم) فدرهم مجرور بمن مقدرة على قول وقيل انه مجرور بأضافة كم اليه (و) نحو (مررت برجل صالح الا صالح فطالح) بجر صالح وطالح بالباء المقدرة فيهما (حكاه) اى هذا الكلام (يونس اى ان لا أمر بصالح فقد مررت بطالح) وقال بعضهم ان تقديره ان لا اكن مررت بصالح فبطالح ليتلائم صدر الكلام مع ذيله في كونهما فعلا ماضيا .

والسماعية ما سمع من العرب وليس له عند النحويين قاعدة كلية يعرف بها نظائره حتى يقاس عليه النظائر والقياسية ما سمع من العرب وله عندهم قاعدة كلية يعرف بها نظائره فقياس عليه نظائره .

ومما يرى حذفه مطردا ماسبق من قوله (والحذف مع ان وان يطرد ومنه أيضا قوله تعالى والقمر قدرناه منازل اي قدرنا له وقوله ويبغونها عوجا اى يبغون لها وقوله تعالى انما ذلكم الشيطان يخوف اوليائه اي يخوفكم باوليائه ، وقد يقال في القسم الله لا فعلن بجر الله بدون الواو .

ومما يناسب ذكره تتمة لاحكام الحروف الجارة انه يستثنى من قولنا لابد لحرف الجر من متعلق ستة امور .

احدها : الحرف الزائد كالباء في كفى بالله شهيدا و من في هل من خالق الا الله لأن الحرف الزائد كما اشرنا سابقا دخل في الكلام للتأكيد والتقوية لا لايصال العامل الى مجروره وارتباطه به .

الثاني : لعل لانها كما اشرنا اليه سابقا بمنزلة الحرف الزائد

وجيء بها لافادة معنى الترجي والاشفاق لا لايصال عامل الى مجرورها لأن مجرورها مبتدء وقد سبق ذلك في قوله لعل ابي المغوار منك قريب .

الثالث ؛ لولا على القول بأنها جارة فأنها بمنزلة لعل في كون ما بعدها مبتدء .

الرابع ؛ رب في نحو رب رجل صالح لقيته او لقيت لأن مجرورها مفعول في الثاني ومبتدء في الاول او مفعول نظير زيد ضربته وقد اشرنا اليه سابقا ويقدر الناصب بعد المجرور لاقبل الجار لأن رب لها الصدر من بين حروف الجر وانما دخلت في الكلام لافادة التكثير او التقليل لا لايصال عامل الى مجرورها .

الخامس ؛ الكاف اذا كان للتشبيه لانه إن قدر له متعلق من افعال العموم فالكاف لاتدل عليه بخلاف نحو في الدار وان قدر المتعلق له يشبه ونحوه فهو متعد بنفسه .

السادس ؛ حروف الاستثناء اعنى خلا وعدا وحاشا لأن معناها ضد الايصال فانها لتنحية معنى العامل عن مجرورها .

باب الاضافة

(هذا باب الاضافة)

الاضافة في اللغة الامالة من الميل الى الشيء وقد تكون بمعنى الاسناد كاسناد الظهر الى الحائط ونحوه وفي الاصطلاح نسبة ناقصة بين اسمين او ما في حكمهما توجب لثانيهما الجر والتخفيف ايضا في

بعض الصور .

(نونا تلى الاعراب اي حروفه) وهي الالف اواليا في التثنيـة وملحقاتها والواو او الياء في الجمع المذكر السالم وملحقاته وقد تقدم في اول الكتاب (او تنوينا) تلى حركة الاعراب سواء كان التنوين (ملفوظا به) قبل الاضافة كتنوين فرس ودار وغلام (او مقدرا) غير ملفوظ به نحو دراهم ودنيا (مما تضيف) اي من المضاف (احذف لأن الاضافة تؤذن بالاتصال) ولذا قيل انهما في حكم الكلمة الواحدة (والتنوين وخلفه وهو النون يؤذنان بالانفصال) وكون الاسم تاما كما سبق في باب التميز (كطور سينا) فطور مضاف الى سيناء حذف منه التنوين وقصر سينا للضرورة (و) نحو (دراهمك) مثال للتنوين المقـدر وحذف نوني المثنى والجمع وملحقاتهما نحو (غلاما زيد) واثناه وغلامي زيد واثنيه وضاربوا زيد وعشروه وضاربي زيد وعشريه .

استشكل بعضهم في تقدير التنوين في نحو دراهم لانه لايمكن فيه تقدير شيء من التنوينات حتى يقال فيه ان تنوين المقدر حذف بالاضافة

وقد يحذف نوني التثنية والجمع لشبه الاضافة نحو لاغلامي لزيد ولتقصير صلة ال الموصولة نحـو الضاربا زيدا بنصب زيـدا والضاربوا زيدا ايضا بنصبه ، وللام الساكنة نحو لذائقوا العذاب على قرائة نصب العذاب وللضرورة نحو قوله هما خطتا اما اسار ومنة على قول من يرفع اسار واما على الجر فحذف نون خطتـا للاضافـة وسيجيء في آخر الباب .

ويحذف التنوين لغير الاضافة في مواضع منها اذا بنى الاسم نحـو لارجل في الدار ويازيد ومنها اذا كان غير منصرف نحو احمد ومساجد

ومنها اذا دخل على الاسم حرف التعريف ومنها اذا وصف الاسم بأبن بين العلمين ولغير ذلك يذكر في مواضع متفرقة وفي كل واحد من تلك المواضع تفصيل يذكر في محله والغرض هنا التنبيه والتفصيل موكول الى محله .

ويحذف من المضاف حرف التعريف وجوبا ان كان فيه قبل الاضافة كما تقدم في باب المعرف باداة التعريف عند قوله :

وحذف ال ذي ان تناد او تضف   اوجب وفي غيرهما قد ينحذف

الا اذا كانت الاضافة لفظية كما يجيىء عن قريب في قوله ووصل ال بذي المضاف مغتفر .

قيل بحذف ال في غير الاضافة في سلام عليكم بغير تنوين سلام فحذف التنوين على اضمار ال وكذا قيل في نحو ما يحسن بالرجل خير منك ان يفعل كذا انه على نية ال في خير لوجوب مطابقة الصفة والموصوف .

(والثاني وهو المضاف اليه اجرر وجوبا) واختلف في الجار على اربعة اقوال :

الاول : انه (بالحرف المقدر) وهذا هو المختار (عند المصنف) بقرنية قوله (وانو من اوفي . . . الخ) واستدل لذلك بان حرف الجر عامل بالاتفاق وعمل المضاف او الاضافة فيه خلاف فالقول بان العامل ماهو المتفق عليه اولى بل واجب .

والثانى : انه (بالمضاف) وهذاهو المختار (عند سيبويه) لاتصال الضمير به في نحو غلامه ودارك وعصاي ونحوها والضمير لا يتصل الا الا بعامله ولأن المضاف اليه بمنزلة التنوين للمضاف والفصل بين المنون

والتنوين بشيء ولو تقديرا بديهي البطلان .

والثالث : انه (بالاضافة) وهذا هو المختار (عند الاخفش) التبعية العاملة في التابع فان الاضافة كالتبعية أمر معنوي .

والرابع : وقائله غير معلوم انه بالمضاف والحرف المقدر معا اما الحرف فلأنه الاصل في عمل الجر واما المضاف فلأن لفظ حرف الجر ساقط دائما والمضاف نائبه . والاولى هو الثاني وان كان المشهور هو الاول والاخير ان ضعيفان للزوم توارد عاملين على معمول واحد على الاخير وذلك لايجوز الا عند الفراء وعدم ثبوت المقيس عليه في الثالث عند الجمهور .

(وانو) على رأي المصنف (من) البيانية (ان كان المضاف بعض المضاف اليه) بأن يكون المضاف اليه اصلا له ويكون النسبة بينهما عموما من وجه بحيث (صح اطلاق اسمه) اي المضاف اليه على المضاف وعلى غيره وكذلك صح اطلاق اسم المضاف على المضاف اليه وغيره اي يصح جعل المضاف اليه خبرا عن المضاف وعن غيره وكذلك المضاف (كذا قال) المصنف (في شرح الكافية تبعا لابن السراج) حالكونه (مخرجا بالقيد الاخير) اعنى صحة الاطلاق بالمعنى المذكور (نحو يد زيد) فان اليد وان كانت بعضا من زيد لكن لا يصح جعل زيد خبرا عنها بأن يقال هذه اليد زيد (ممثلا بنحو خاتم فضة وثوب قطن) فانه يصح اطلاق فضة وقطن على الخاتم والثوب وعلى غيرهما بأن يقال هذا الخاتم فضة وهذه القلادة فضه وهذا الثوب قطن وهذه العمامة قطن وكذلك يصح ان يقال هذه الفضة خاتم وهذه الفضة قلادة وهذا القطن ثوب وهذا القطن عمامة .

(او انو في اذا لم يصلح الا ذاك) اي الا في وهو فيما كان المضاف اليه ظرفا للمضاف سواء كان ظرف زمان (نحو بل مكر الليل والنهار) او ظرف مكان نحو صلوة المسجد هذا ولكن قال الرضي ولا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يجوز التصريح بها بل يكفى افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام فقولك طور سيناء ويوم الاحد بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام في مثله فالاولى اذن ان يقول نحو ضرب اليوم وقتيـــل كربلا بمعنى اللام كما قاله باقي النحويين ولا نقول ان اضافة المظروف الى الظرف بمعنى في فان ادنى ملابسة واختصاص يكفى في الاضافة بمعنى اللام كقول احد حاملي الخشبة لصاحبه خذ طرفك ونحو كوكب الخرقاء لسهيل وهى التي يقال لها اضافة لا دنى ملابسة فنقول كل مالم يكن المضاف اليه جنس المضاف من الاضافة المحضة فهو بمعنى اللام وكل اضافة كان المضاف اليه فيها جنس المضاف فهى بتقدير من ولا ثالث لهما انتهى .

(و اللام خذانا ويالها لما سوى ذينك) الذين نوى في احدهما من وفي الآخر في سواء كان المضاف مباينا للمضاف اليه (نحو غلام زيد) او كان ظرفا للمضاف اليه نحو مسجد صلوة الجمعة ومنبر الوعظ او جزء للمضاف اليه كيد زيد ، او ملكا له نحو ثوب زيد وفرسه ، او كملكه نحو جل الفرس ، او ان يتحقق بينهما قرابة كابن زيد واخيه وعم بكر وخاله وسيد عبده ، والوجه في تكثير الامثلة ان اللام المقدرة هنا قد تكون بمعنى الملك ، وقد تكون بمعنى الاختصاص وقد تكون بمعنى الاستحقاق فعليك بتعيين كل واحدة في كل واحد من الامثلة.

ظاهر كلام المصنف حيث آخر تقسيم الاضافة الى المعنوية واللفظية

ان الاضافة مطلقا بتقدير حرف الجر سواء كانت معنوية او لفظية ولذا تكلف بعضهم في اضافة الصفة الى مفعولها نحو ضارب زيد فقال انها بتقدير اللام تقوية للعمل اي ضارب لزيد وفي اضافتها الى فاعلها مثل زيد الحسن الوجه ، فقال انها بتقدير من البيانية فذكر الوجه فيه بمنزلة التمييز ، فان في اسناد الحسن الى زيد ابهاما فانه لايفهم منه ان اي شيء من زيد حسن فذكر الوجه فكأنه قيل من حيث الوجه لا يقال فعلى هذا توجب الاضافة اللفظية ايضا تخصيصا فكيف يقولون ان الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ فانه يقال ان هذا التخصيص كان موجودا قبل الاضافة فليست مما افادته الاضافة اللفظية فعلم من ذلك ان كل اضافة امتنعت ان تكون بمعنى من اوفى فهي بمعنى اللام وذهب الاكثر الى ان الاضافة قسمان بمعنى اللام وبمعنى من ولا ثالث لهما وماأوهم معنى في فهو على معنى اللام مجازا وذهب بعضهم الى ان الاضافة لا تكون الا بمعنى اللام على كل حال فقال ان ثوب خز بمعنى ثوب مستحق للخز بما هو اصله وقال ابو حيان ان الاضافة ليست على تقدير حرف مما ذكر ولا على نيته .

ولا يلزم في الاضافة التي بمعنى اللام ان يصح التصريح بها بل يكفي افادة معنى اللام فنحو قولك يوم الجمعة وعلم الفقه وشجر الرمان وعند زيد بمعنى اللام ولا يصح اظهارها فيها وقد مر بعض الكلام في ذلك فتذكر .

(واخصص اولا بالثاني ان كان) الثاني (نكرة كغلام رجل) وانما افادت الاضافة الى النكرة تخصيصا لأن التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك ولاشك ان الغلام قبل اضافته الى رجل مشترك بين

كونه غلام رجل وغلام امرئة فباضافته الى الرجل قلت شركته وبقى شركته بالنسبة الى افراد الرجال فقط .

(او اعطه التعريف بالذي تلا) اي بسبب المضاف اليه (ان كان معرفة كغلام زيد) لكن هذا بالنسبة الى اصل وضع الاضافة لأن الهيئة التركيبية في الاضافة موضوعة لأن تستعمل فيما كان المضاف معينا معهودا بين المتكلم والمخاطب ، وبهذا يظهر الفرق بين اضافة غلام الى زيد وعدم اضافته اليه نحو غلام لزيد ، اذ الاول يستعمل فيما كان المراد من الغلام غلاما معهودا من غلمانه والثاني فيما كان المراد منه احد غلمانه غير معين فاذا استعمل في حال الاضافة في غلام غير معين من غلمانه فهو خارج عن اصله كخروج لام التعريف في بعض الموارد عن اصلة فيستعمل في غير معين كقوله : ولقد أمر على اللئيم يسبني كما يأتي في باب النعت في قوله :

ونعتوا بجملة منكرا فأعطيت ما اعطيته خبرا

والحكم بتعريف المضاف انما هو فيما لم يكن المضاف لفظ مثل وغير وما في معناهما كنظير وشبه ومغاير ونحوها فان اضافتها لا تفيد تعريفا وان كان المضاف اليه معرفة لتوغلها في الابهام لأن مثل زيد مثلا لا ينحصر في شخص واحد بل كل من كان ذا صفة مثل صفته فهو مثله الا اذا كان للمضاف اليه مثل معين اشتهر بكونه مماثل للمضاف اليه في صفة معينة من صفاته كالمدرسية والمرجعية للتقليد ونحوهما ، وكذلك غير زيد ليس منحصرا في شخص معين الا ان يكون لزيد مغاير معين اشتهر بمغائريته لزيد بان يكون زيد مؤمنا ورعا وفي مقابله رجل آخر يعارضه ويعاديه وهو فاسق فاجر معروف بفسقه وبكونه معاديا لزيد

وما ذكرنا هو المراد بقولهم ان مثل وغير لايتعرفان بالاضافة الا اذا اضيفا الى احد مثلين او ضدين لا ثالث لهما وبهذا ينحل الاشكال عن قوله تعالى غير المغضوب عليهم بناء على كونه صفة للذين لأن غير اضيف الى المغضوب عليهم وهو والمنعم عليهم متضادان لا ثالث لهما .

قيل في نحو رب رجل واخيه ونحو كم ناقة وفصيلها ان اخ وفصيل لم يتعرفا بأضافتهما الى الضمير لأن العامل في المعطوف وهو العامل في المعطوف عليه ورب وكم لايعملان في المعرفة فلابد انيقال بتنكيرهما كما قيل بتنكير وحده في نحو جاء زيد وحده كما مر في باب الحال لأن الحال لا يكون معرفة وفي تنكيرهما وجه اخر ادق واتقن ذكره الجامي في بحث العطف وهذا نصه واما نحو رب شاة وسخلتها فبتقدير التنكير لقصد عدم التعيين اي رب شاة وسخلة لها او محمول على نكارة الضمير كربه رجلا على الشذوذ اي رب شاة وسخلة شاة انتهى فقال في الحاشية على قوله أو محمولة على نكارة الضمير يعنى ان الضمير راجع الى شاة لا الى الشاة المذكورة بعينها فهو بمنزلة سخلة شاة لا بمنزلة هذه الشاة انتهى قال الرضى ان الضماير الراجعة الى النكرة اذا لم تكن تلك النكرة مختصة بحكم وصفة كانت نكرات انتهى واعترض عليه بان الضمير انما يكون نكرة اذا لم يكن له مرجع كضمير ربه رجلا هذا اذا أشترطنا كما ياتي في باب عطف النسق في العطف صحة حلول كل من المتعاطفين محل الآخر والا فلا مانع من القول بتعريف اخ وفصيل في المثالين ، وكذلك ان قلنا كما ياتي في باب عطف البيان بانه يغتفر في الثواني ما لايغتفر في الاوائل وسيجيىء للمسئلة توضيح ازيد في البابين انشاء الله تعالى .

(وان يشابه المضاف يفعل اي المضارع في كونه) اي المضارع (مرادا به الحال او الاستقبال حالكونه) اي المضاف (وصفا كاسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة) واما افعل التفضيل فقيل ان اضافته معنوية وهو المختار عند الشارح فلذا لم يذكره وكذلك المصدر فان فيه ايضا خلاف (فعن تنكيره لا يعزل) لأن اضافة الوصف كما سيجيء لفظية لا تفيد الا التخفيف في اللفظ (سواء اضيف الى معرفة) نحو ضارب زيد الآن او غدا (او) اضيف الى (نكرة) نحو ضارب رجل الآن او غدا ، (ولذلك وصف به النكرة كهديا بالغ الكعبة) فهديا اسم نكرة منصوب على الحال وبالغ الكعبة صفة لها ولا توصف النكرة بالمعرفة ولذلك ايضا (نصب) هذا المضاف (على الحال كثانى عطفه) فثاني حال من الضمير المستتر في يجادل في قوله تعالى ومن الناس من يجادل في الله بغير علم والحال واجب التنكير والتأويل خلاف الاصل فثاني نكرة من دون تأويل ولذلك ايضا صح الضاربا زيد والضاربوا زيد ولا يجمع على الاسم تعريفان لكن ينتقض ذلك بنحو ايهم لأن اي اضافته معنوية مع انه موصول ولذا قال بعضهم لا يمتنع اجتماع تعريفين اذا اختلفا فتأمل ؟ ولذلك ايضا (دخل عليه) اي على هذا المضاف (رب كرب راجينا) وكرب (عظيم الامل) وكرب (مروع القلب) وكرب (قليل الحيل) .

(وذي الاضافة وهي اضافة الوصف الى معموله) اي الى فاعله او مفعوله قبل الاضافة والمراد من المفعول المفعول به فالاضافة الى سائر المفاعيل ليست لفظية بل معنوية فنحو مصارع مصر وعلمـاء النجف وشرفاء كربلاء ونحوها مما اضيف الى ظرف المكان اضافته معنوية وكذلك

نحو هذا مضروب زيد لأن المضاف اليه ليس معمولا للمضاف ، ومن هذا القبيل قوله تعالى مالك يوم الدين ولذلك وقــع صفة للمعرفة اعني اسم الجلالة واما قوله تعالى رب العالمين فلأنه ليس بمعنى الحال او الاستقبال فقط بل بمعنى جميع الازمنة وقيل بذلك في مالك يوم الدين ايضا او لانه ليس مضافا الى المعمول لانه صفة مشبهة لا يعمل في المفعول به حتى يقال ان العالمين معمول له وفاعله مستتر فيه ويحتمل في كلتا الآيتين الماضوية لتحقق الوقوع .

فهذه الاضافة (اسمها) في الاصطلاح : (لفظية : لانها افادت) (تخفيف اللفظ) فقط (بحذف التنوين) الملفوظ في ضارب زيد ونحوه او المقدر في ضوارب زيد ونحوه فتأمل ؟ وبحذف (النون) في ضاربا زيد وضاربوا زيد ونحوهما .

وقد تفيد هذه الاضافة رفع القبح في نحو مررت بالرجل الحسن الوجه بجر الوجه فانه لو لم يضف الحسن الى الوجه ورفع الوجه على الفاعلية للزم خلو الصفة عن الضمير العائد الى الموصوف وهو قبيح كما يأتي في باب الصفة المشبهة ففي الاضافة تخلص عن هذا القبح لأن الصفة لاتضاف الى فاعلها الا بعد تحويل الاسناد عنه الى ضمير يستتر فيها فيصير فيها ضمير يعود الى الموصوف ويرتفع القبح ، وكذلك يرتفع بها قبح نصب الوجه على التشبيه بالمفعول به لأن اجراء الوصف اللازم مجرى الوصف المتعدى قبيح عند بعضهم .

وتسمى هذه الاضافة اللفظية : مجازية : ومنفصلة : وغير محضة : أيضا لانها في تقدير الانفصال لأن نحو ضارب زيد فى تقدير ضارب هو زيدا فالضمير المستتر في الصفة فاصل بينها بجرورها .

- قيل : ان هذه الاضافة أيضاً تفيد التخصيص مثل المعنوية لانك اذا قلت هذا ضارب امرئة فقد خصصت المضاف بالمضاف اليه وقللت الاشتراك فيه كالغلام في غلام امرئة : ورد بأن هذا الاختصاص كان موجودا قبل الاضافة لان المضاف اليه كان معمولا للصفة قبل الاضافة فالتخصص بالمعمول كان حاصلا فلم تحدث الاضافة تخصيصا بخلاف الاضافة في غلام رجل فانها تحدث تخصيصا فى الغلام فانه لم يكن فيه تخصيص قبل الاضافة وهو واضح .

(وتلك وهي التي تفيد التعريف اوالتخصيص اسمها) في الاصطلاح (محضة : اي خالصة) من تقدير الانفصال لانه مزج الكلمتان مزجا اكتسب به الاولى عن الثانية امرا معنويا ولذلك تسمي (معنوية ايضا لانها) (افادت امرا معنويا) زائدا على التخيف في اللفظ واما اضافة المصدر فيظهر مما ذكره ابن هشام في الباب الخامس في الجهة السادسة نقلا عن ابى البقاء انها ايضا معنوية فراجع ان شئت

قد تقدم انه يجب حذف ال عن المضاف اذا كانت الاضافة معنوية لان كل واحدة منهما اي الاضافة وال دالة على تمامية الكلمة كالتنوين فلا يجمع بينهما ، ولان المعرف باللام لو اضيف معها الى النكرة لكان طلبا للادنى وهو التخصص مع وجود الاعلى وهو التعريف ولو اضيف الى المعرفة معها لكان تحصيلا للحاصل فتضيع الاضافة لانه لاتفيد تعريفا ولا تخصيصا ، واما اذا كانت الاضافة لفظية فحينئذ

يجوز دخول ال على المضاف وهذا هو المراد بقوله (ووصل ال بذا المضاف اضافة لفظية مغتفر) في خمسة مواضع لافادتها التخفيف المقصود من الاضافة اللفظية

الاول : (ان وصلت ال بالثاني اي بالمضاف اليه كالجعد الشعر) فاغتفر وصل ال بالمضاف وهو الجعد لوصلها بالمضاف اليه وهو الشعر ، وعلل الجواز في هذه الصورة بان التخيف المقصود من الاضافة اللفظية قد حصل بحذف الضمير لان الاصل في الجعد الشعر الجعد شعره او شعر منه فلما اضيفت الصفة حذف الضمير المجرور بالاضافة او بالحرف وقرن المضاف اليه بال عوضا عن الضمير على الاول او من التنوين على الثاني فدخل ال على المضاف بعد حصول التخفيف المذكور لانه لاحاجة بعده الى تخفيف آخر حتى يحذف ال للتخيف ، وعلله بعض آخر بما تقدم من ان الاضافة موجبة لرفع القبح في الصفة المشبهة ثم حمل اسم الفاعل نحو الضارب الرجل عليها .

الثاني : ان يكون المضاف اليه مضافا الى ماوصل به ال وهذاهو المراد بقوله : (او وصلت ال با) لمضاف اليه (الـذي له اضيف الثاني كزيد الضارب رأس الجاني) فأغتفر وصل ال بالضارب لانها وصلت بالجاني الذي اليه اضيف الثاني اعني رأس ، وعلل هذه الصورة بانها : قريبة من الصورة الاولى لان ال اذا وصلت بالمضاف اليه الثاني اعنى الجاني كانت قريبة من وصلها بالمضاف اليه الاول اعنى راس لان المضاف والمضاف اليه كالكلمة الواحدة ويعلم من ذلك انه يمتنع وصل ال بالمضاف اذا كان بينهما اكثر من مضاف واحدفلا يجوز : الضارب ابن اخت القوم : بل يجب ان يقال : ضارب ابن اخت القوم فتامل

الثالث : وفيه خلاف وهو ما ذكره بقوله او وصلت ال (بمايعود اليه) الثاني (ان كان) الثانى اي المضاف اليه (ضمير آكما) قال بجوازذلك (في

التسهيل) : (كمررت بالضارب الرجل والشاتمه) : فاغتفر وصل ال بالشاتم لانه اضيف الى ضمير يعود الى ما وصل به ال اعني الرجل ، (ومنع المبرد هذه الصورة ، وعلل جواز هذه الصورة على رأي الجمهور بان الضمير العائد الى ما فيه ال بمنزلته ومنع التنزيل المبرد (وجوز الفراء اضافة مافيه ال الى المعارف كلها) تنزيلا لبقية المعارف منزلة المعرف بال (كالضاربك ، والضارب زيد) ، (بخلاف الضارب رجل لامتناع اضافة المعرفة الى النكرة لكونها على خلاف المعهود من الاضافة اذ المعهود اضافة النكرة الى المعرفة (وقد استعمله) اي الاضافة الى المعرفة غير المعرف بال (الامام الشافعي في خطبة رسالته فقال) : (الجاعلنا من خير امة اخرجت للناس) : فاضاف الجاعل الى ضمير المتكلم فيدل استعماله على صحة ماجوزه الفراء ان قلنا بانه من العرب الموثوق بعربيتهم الذين يستشهد بكلامهم في اثبات القواعد ، وفيه تأمل لما حكاه ابن هشام في المغنى عن القاضي ابي يوسف وهذا نصه (كتب الرشيد ليلة الى القاضي ابي يوسف يسئله عن قول القائل :

فان ترفقي ياهند فالرفق ايمن ... وان تخرقي ياهند فالخرق اشأم

فانت طلاق والطلاق عزيمة ... ثلاث ومن يخرق اعق واظلم

فقال ماذا يلزمه اذا رفع الثلث واذا نصبها ، قال ابو يوسف فقلت هذه مسئلة نحوية فقهية ولا امن الخطاء ان قلت فيها برائي ا ، فاتيت الكسائي وهو في فراشه فسئلته ! فقال ، ان رفع ثلثا طلقت واحدة لانه قال : انت طلاق ثم أخبر ان الطلاق التام : ثلث ، وان نصبها طلقت ثلاثا لأن معناها انت طلاق ثلثا ; وما بينهما جملة معترضة ، فكتبت بذلك الى الرشيد ، فأرسل الي بجوائز فوجهت بها الى الكسائي) انتهى فيعلم من هذه الحكاية

ان ، الامامة شيء والعلم بالقواعد اللغوية شيء آخر ، ولا تـلازم بينهما فتأمل ؟

والرابع : ما ذكره بقوله (وكونها اي ال في الوصف) اي في المضاف (فقط كاف ان وقع) الوصف المضاف مثنى نحو مررت بالضاربي زيد ، والضاربي رجل

والخامس : ماذكره بقوله (او وقع) الوصف المضاف (جمعا سبيله اي سبيل المثنى اتبع بان كان جمع سلامـة نحو : مررت بالضاربي زيد ، والضاربي رجل) ، وعلل هاتان الصورتان بان النون فيهما لم تحذف للاضافة بل لطول الصلة كما قيل بذلك في : المقيمي الصلوة على قراءة النصب فلذلك لم يشترط في المضاف اليه شيء مما اشترط في الصور السابقة ، ولا يخفى ان هذا التعليل عليل لوجهين :

الاول : ان حذف النون في غير الاضافة لطول الصلة لايقتضى ان يكون الحذف في الاضافة أيضا لذلك .

والثاني : ان الجمع بين ال والاضافة حاصل حال الاضافة ولا دخل لحذف النون للاضافة او لطول الصلة في جواز ذلك ، فالاولى ان يعلل هاتان الصورتان بما علل به الصورة الاولى بان يقال ان التخفيـف المقصود من هذه الاضافة قد حصل فلا حاجة الى تخفيف آخر من حذف التنوين او اللام فلا مانع من دخول ال على المضاف في الصورتين .

مسألة ـ حكم جمع المكسر وجمع المؤنث حكم المفرد فيما ذكر في الصور الثلاث المتقدمة .

وقد اشرنا ان المثنى لا مكسر له فهو صحيح وسالم دائماً .

(وربما اكسب ثان) اي المضاف اليه (اولا) اي المضاف وبعبارة

اخرى قد يكتسب المضاف عن المضاف اليه امورا وهى احد عشر :

الاول والثاني : ما ذكره بقوله (تأنيثا وتذكيراً ان كان الاول) اي المضاف (لحذف موهلا اي اهلا) بان لا يختل المعنى بحذفه (نحو : كما شرقت صدر القناة من الدم : فـاكسب القناة المؤنث الصـــدر المذكر التانيث لما اضيف) الصدر (اليه) أي لاضافة الصدر الى القناة ، ولذا جيء بالفعل المسند الى الصدر مؤنثا لكسب الصدر المذكر التأنيث من القناة المؤنث ، (ونحو : رؤية الفكر ما يؤل له الامر معين على اجتناب التواني : فاكسب الفكر المذكر رؤية المؤنث التذكير لما اضيف) الرؤية المؤنث (اليه) اي الى الفكر المذكر ، ولذا جيء بالخبر المشتق لرؤية المؤنث مذكرا ، ولولا الكسب لكان الواجب تأنيث الخبر لوجوب مطابقة الضمير المستتر في الخبر للمبتدء (وخرج بقوله ان كان لحذف موهلا ما) أي مضاف (ليس اهـلا له) أي للحذف (بان يختل) معنى (الكلام لو حذف) المضاف (فلا يكسبه) اي فلا يكسب الثاني اي المضاف اليه الاول اي المضاف « ما ذكر » اي التأنيث والتذكير « كقام غـلام هند » فلا يكسب هند الغلام التأنيث لأن الغلام ليس اهلا للحذف لان المعنى يختل بحذفه اذ المقصود من الكلام اثبات القيام للغلام لا لهند وهـو واضح ، « و » نحو « قامت امرئة زيد » فلا يكسب زيد الامرئة التذكير لان الامرئة ليس اهـلا للحذف اذ المقصـود من الكلام اثبات القيام لامرئة زيد لا لزيد نفسه ، واما المثالان المتقدمان فعلاقة الجزء والكل وعلاقة الملازمـة المجوزتان للتجوز صححتهما اذ يصح ان يقال شرقت القناة من باب الاسناد ما للجزء الى الكل ، وكذلك يصح ان يقـال الفكر فيما يؤل له الامر معين من باب اسناد ما للازم الى الملزوم .

الثالث : التخصص وقد مر في هذا الباب .

الرابع : التعريف وقد مر ايضاً في هذا الباب .

الخامس : أزاله القبح وقد مر أيضا في هذا الباب .

السادس : التخفيف كذلك .

السابع : الظرفيـة نحو قوله تعالى : تؤتي اكلها كل حين ، فاكتسب كل الظرفية من حين .

الثامن : المصدرية نحو جد كل الجد وقد مر في باب المفعول المطلق .

التاسع : وجوب التصدر وقد مر في باب المبتدء والخبر .

العاشر : الاعراب نحو هذه خمسة عشر زيد بناءا على اعراب الجزء الثاني حينئذ وقد اشير اليه سابقاً في باب العلم عند قوله :

وجملة وما بمزج ركبا ذا ان بغير ويه تم اعربا

واستشكل في ذلك بان خمسة عشر ونحوه عند من يضيفـه معرب مطلقا سواء اضيف الى معرب او مبني تقول : هذه خمسة عشرك : بضم الراء على انها حركة اعراب مع ان المضاف اليه مبني .

الحاديعشر : البناء وسيجيء عن قريب في هذا الباب في قوله :

وابن او اعرب ما كاد قد اجريا واختـر بنا متلو فعل بنيا

وزادفي حاشية المختصر نقلا عن الرضي كسب المضاف عن المضاف اليه الجمعية في قول الشاعر حزن الى اللحم .

« ولا يضاف اسم لما اتحد به معنى » اي مصداقاً وان اختلفا مفهوما « فلا يضاف اسم لمرادفه » كليث واسد فلا يقال ليث اسد بالاضافة ، « ولا » يضاف ايضا « موصوف الى صفته » فلا يقال رجل كريم بالاضافة ، « ولا » يضاف ايضا « صفة الى موصوفها » فلا يقال كريم رجل بالاضافة « لان المضاف يتعرف بالمضاف اليه او يتخصص والشيء لا يتعرف ولا

يتخصص الا بغيره ، وبعبارة اخرى لا فائدة في الاضافة المذكورة مثلا اذا قيل رأيت ليث اسد بالاضافة لا يفيد الا ما يفيده رأيت ليثا بدون ذكر الاسد واضافة الليث اليه فيكون ذكر الاسد واضافة الليث اليه لغوا لا فائدة فيه ، هذا في النكرة واما في المعرفة فلان الاضافة فيها من قبيل تحصيل الحاصل وذلك محال وباطل عند كل عاقل .

« واول موهماً ذلك اذا ورد نحو هذا سعيد كرز » حيث اضيف احد المترادفين الى الآخر فيؤول السعيد بالمسمى اي من له اسم فيصير عاما ونكرة لان المسمى يصدق على كل واحد من الرجال لكون كل واحد منهم مسمى باسم ولقب ثم يضاف الى كـــرز الذي هو لقب خاص وعلم لرجل معين فيتعرف المضاف النكرة بالمضاف اليه المعرفة ، وهذا مراده بقوله « اي مسمى هذا اللقب » فيصير حاصل معنى قولنا هذا سعيد كرز ان هذا الرجل المشار اليه مسمى وملقب بهذا اللقب كما يقال مثلا فلان ملقب بصدر الشريعة او يقال فلان مسمى بركن الدين ، والكرز له معنيان احدهما مشعر الذم وهو اللئيم ، وثانيهما مشعر بالمدح وهو الحاذق بالامور المجرب لها « و » اول ايضا نحو « مسجد الجامع » حيث اضيف في الظاهر الموصوف الى الصفة فيؤول هذا بان يقدر بين المتضايفين لفظ اليوم او لفظ المكان حتى يكون المسجد مضافا لهذا المقدر لا الى الجامع ويكون الجامع صفة لهذا المقـــدر للمسجد فلا يكون الجامع مضاف اليه للمسجد ولا صفة له حتى يلزم اضافة الموصوف الى صفته وهذا مراده بقوله « اي مسجد اليوم الجامع او المكان الجامع » « و » اول ايضا نحو « جرد قطيفة » حيث اضيف في الظاهر الصفة الى موصوفها فيؤول هذا بان يفرض ان جردا لم يكن صفة للقطيفة بل كان صفة لشيء محذوف وكان صالحا لان يكون قطيفة وغيرها كالخاتم يكون صالحا لان يكون فضة وغيرها ، فأضافوه الى قطيفة اضافة

بيانية بتقدير من ليبين جنسها كما اضافوا خاتم الى فضة كذلك فليس اضافة جرد الى قطيفة من حيث انه صفة لها بل من حيث انه اسم مبهم اضيف اليها ليبين ويخصص بها وهذا مراده بقوله « اي شيء جرد من قطيفة » وللبيانيين فيه تاويل آخر اشار اليه التفتازاني في بحث تقديم المسند اليه .

« واعلم ان الغالب في الاسماء ان تكون صالحة للاضافة والافراد » كثوب وغلام وفرس ونحوها « وبعض الاسماء يمتنع اضافته كالمضمرات » واسماء الاشارة والموصولات واسماء الاستفهام والشرط غير اي في الثلاثة الاخيرة ، وانما لم تضف هذه المذكورات لملازمة المضمرات واسماء الاشارة والموصولات للتعريف ولشباهة عامة المذكورات بالحروف والحرف لا يضاف وانما اضيفت اي لضعف الشبه فيها بما عارضه من افتقارها الى مفرد مضاف اليه كما تقدم في باب المعرب والمبني فتأمل ، واما ما نقل في اوائل الكتاب في باب الضمائر من اضافة بعض الضمائر عند بعض فلا يعتد به في المقام « وبعض الاسماء يضاف الى المفرد » المقابل للجملة « ابدا لفظاً ومعنى » فلا يجوز قطعه عن الاضافة في اللفظ « كقصارى وحمادى » بمعنى الغاية « ولدى » بمعنى عند « وبيد » بمعنى غير « وسوى وعند وذي » بمعنى صاحب « وفروعه واولى » بمعنى اصحاب وكلا وكلتا واولات بمعنى صاحبات وامثلتها واضحة .

« وبعض ذا الذي ذكر انه يلزم الاضافة ، قد يلزمها » اي الاضافة « معنى فقط وياتي لفظا مفردا » عن الاضافة اي مقطوعا « عنها ككل وبعض واي » فالتنوين فيها عوض عن المضاف اليه كما تقدم في اوائل الكتاب عند قوله !

بالجر والتنوين والندا وال ومسند للاسم تمييز حصل

نحو وان كلا لما ليوفينهم اي وان كل واحد ونحو « فضلنا بعضهم على بعض » اي على بعضهم ونحو « ايا ما تدعوا اي ايٍّ اسم .

(وبعض ما يضاف حتما) أي بعض ما يجب اضافته (امتنع ايلائه (اسما ظاهرا فلا يليه الاضمير أي لايضاف الا الى ضمير (حيث وقع) اي كلما استعمل (كوحد) : فانه لايستعمل الا مضافا الى ضمير سواء كان ضميرا غائبا (نحو اذا دعى الله وحده ، او ضميرا مخاطبا نحو (وكنت اذ كنت الهي وحدك) ، او ضميرا متكلما نحو (والذئب اخشاه ان مررت به وحدي) ، ولفظ وحد مصدر قيل لافعل له كما ان : العمومة ، والخئولة ، والابوة ! مصادر لاافعال لها ، وقيل له فعل اذ يقال وحد يحد وحدا ، ونحو : (لبي : ويختص) (بضمير غير الغائب) اي المخاطب (نحو لبيك اي اجابة بعد اجابة) اي اجيب بالسرعة أي انا مقيم في طاعتك واجابتك (وهي عند سيبوية مثنى شكلا لكن استعمل (للتكثير) نظير : ارجعوني ! في قوله تعالى رب ارجعوني فانه جمع شكلا استعمل للتكثير في اللفظ كأنه قيل ارجعني ارجعني مكررا ونظير : كرتين : في قوله تعالى فارجــع البصر كرتين اي كرة بعد اخــرى كثيرة متكررة والحاصل ان المراد من شكل التثنية الدلالة على تكرار اللفظ وتكثيره وليس المراد خصوص الاثنين بل المعنى اقيم على طاعتك واجابتك كثيرا متتاليا متكررا ، واصله الب لك البابين حذف فعله وجوبا سماعا ثم اضيف الى الكاف بعد حذف الزوائد واستغنى عن اللام بالاضافة ، وقيل هو ثلاثي فلا زوائد فيه حتى تحذف فاصله لبيت لك لبــين : ففعل به ما ذكر الا حذف الزوائد ، (وعند يونس مفرد اصله لبي بوزن

فعلى قلبت الفه ياء في الاضافة) الى الكاف (كانقلاب الف : لدى وعلى والى) ؛ بالاضافة نحو لديك وعليك واليك (ورد) يونس (بانه لو كان مفردا جاريا بجري ماذكر لم تنقلب الفه ياء الا مع المضمر كلدي) وعلى والي (وقد وجد قلبها) ياء (مع) الاسم (الظاهر)(في البيت الآتي) والقلب في على واخويه علل بوجوه منها مافي المصباح قال والى حرف من حروف المعاني تكون لانتهاء الغاية الى ان قال واذا دخلت على المضمر قلبت الالف ياء وجه ذلك ان من الضمائر ضمير الغائب فلو بقيت الالف وقيل ذهب زيد الاه لالتبس بلفظ اله الذي هو اسم وقد يكرهون الالتباس اللفظي فيفرون منه كما يكرهون الالتباس الخطي ثم قلبت مع باقي الضمائر حتى يجرى الباب على سنن واحد وحكى ابن السراج عن سيبويه انهم قلبوا اليك ولديك وعليك ليفرقوا بين الظاهر والمضمر لان المضمر لايستعمل بنفسه بل يحتاج الى مايتوصل به فتقلب الالف ياء ليتصل بها الضمير وبنو الحارث بن كعب وخثعم بل وكنانة لايقلبون الالف تسوية بين الظاهر والمضمر وكذلك في كل ياء ساكنة مفتوح ماقبلها يقلبونها الفا فيقولون الاك وعلاك ولداي الزيدان واصبت عيناه وقال في حرف العين واذا دخلت يعنى على على الضمير قلبت الالف ياء ووجهه ان من الضمائر الهاء فلو بقيت الالف وقيل علاه لا لتلبس بالفعل انتهى ، ونحو : (دوالي) : وهو (كلبي) في المعنى وفي الاحكام المذكورة (نحو دواليك أي تداولا) بعد تداول اي تداولا كثيرا متكررا أي نأخذ طاعتك أخذا بعد اخذ اي نطيعك كثيرا مكررا ، ونحو : (سعدي نحو سعديك أي سعدا بعد سعد) ، وقيل معناه اسعادا منك يارب بعد اسعاد أي اعانة منك يارب بعد اعانة اي اطلب منك الاعانة

على القيام بطاعتك .

ولا يستعمل سعديك الا تابعا للبيك ولكن يجوز استعمال لبيك بدون سعديك .

وجميع هذه المصادر مفعول مطلق يقدر فعلها من لفظها الا لبيك فانه لا فعل له فيقدر له فعل من معناه وقولنا اصله الب لك البابين او لبيت لبين بيان لحاصل المعنى بمعنى انه لو كان له فعل لكان الب او لبيت نظير قولنا في الامر لحاضر ان الضمير المستتر فيه انت بمعنى انه لو تلفظ به لكان انت لا ان الضمير المستتر فيه هو نفس انت وقد تقدم ذلك في اول الكتاب .

(وشذ ايلاء يدي للبي) اي شذ اضافة لبي الى الاسم الظاهر اعنى يدي (فى قول الشاعر فلبي فلبي يدي مسور ، وكذا) شذ (ايلائه) ضمير غائب في قوله لقلت لبيه لمن يدعوني قاله في شرح التسهيل) .

ومما يجب اضافته الى المفرد الاسم المصاحب للقب عند البصريين اذا كانا مفردين كما تقدم في باب العلم .

(والزموا أضافة الى الجمل اسمية كانت) الجملة (او فعلية حيث واذ نحو جلست حيث جلس زيد) فأضيف حيث الى الجملة الفعلية (ونحو) جلست (حيث زيد جالس) فأضيف حيث الى الجملة الاسمية ونحو (واذكروا اذ كنتم قليلا) ونحو (اذ انتم قليل) فاضيف اذ الى الجملة الاسمية ولا يضاف من ظروف المكان الى الجملة الا حيث (وشذ اضافة حيث الى المفردفي قوله اما ترى حيث سهيل طالعا) بجر سهيل وروى رفعه على انه مبتدء حذف خبره اي سهيل موجود والاشهر بناء حيث على التقديرين .

(وان ينون اذ) بان يقطع عن الاضافة (ويكسر ذالها) حين القطع عن الاضافة (لالتقاء الساكنين) اي الذال والتنوين فكسر الذال لدفع التقاء الساكنين او رفعه لأن الاصل فيما يحرك لالتقاء الساكنين هو الكسر وعلل ذلك بان الجزم في الافعال عوض عن الجر في الاسماء فلما ثبت بينهما التعارض واحتيج في التقاء الساكنين الى تعويض عن احد السكونين كان الكسر بذلك اولى فان خولف ذلك فلعارض كوجوب الضم في ميم الجمع في نحو عليكم اليوم مراعاة لاصلها اذ اصل هذه الميم الضمة كما بين في علم الصرف وكاختيار الضم في الهاء من عليه الله محافظة على التفخيم في اسم الجلالة لأن اللام من الاسم الكريم ترقق بعد الكسرة وتفخم بعد غيرها كما بين في علم التجويد والصرف (يحتمل اي يجوز افراد اذ) اي قطعها (عن الاضافـــة) لفظا (وجعل التنوين عوضا عما تضاف) اذ (اليه نحو وانتم حينئذ تنظرون اي حين اذا كان كذا فاذ باقية على بنائها لأن التنوين ليس للتمكن بل عوض عن المضاف اليه .

وقد تقدم في اول الكتاب ان حيث وجميع الاسماء اللازمة الاضافة الى الجمل مبنية اما لافتقارها الى الجملة المضاف اليها واما لتضمنها معنى حرف الأضافة لأنها وان كانت في الظاهر مضافة الى الجملة لكنها في الحقيقة مضافة الى المصدر الذى تضمنته الجملة فأضافتها الى الجملة كلا اضافة فشابهت الغايات المقطوعة عن الأضافة لفظا فتضمنت معنى حرف الاضافة مثلها وقد يوجد في بعضها علة اخرى للبنـاء كالشباهة الوضعية والتناسب ونحوهما فلا تغفل وسيجيء لهذا زيادة توضيح في بيان وجه بناء قبل وبعد .

(وما كاذ) معنى اي (في المعنى وهو كل اسم زمان مبهم ماض) غير واجب الاضافة (كاذ اضف الى الجملتين) الاسمية والفعلية (جوازا) لا وجوبا (نحو حين جاء نبذ) فاضيف حين الى الجملة الفعلية . ونحو (جئتك حين الحجاج امير) فاضيف حين الى الجملة الاسمية هذا اذا كان المراد من حين ونحوه الزمان الماضى والا فيكون مشبها لا ذا فلا يضاف الا الى الجملة الفعلية كما يأتي عن قريب .

(وابن على الفتح او اعرب ماكاذ قد اجرى اما الاول) اي البناء (فبالحمل عليها) اي على اذ وحاصله حمل المشبه على المشبه به (واما الثانى) اي الاعراب (فعلى الاصل) لأن الاصل في الاسماء الاعراب ولا تأثير للشباهة بغير مبني الاصل في البناء فتأمل ؟

(ولكن اختر بناء متلو اي واقع قبل فعل بنى) لما تقدم من ان المضاف قد يكتسب البناء عن المضاف اليه وقيل ان البناء للتناسب وقيل لشباهة اسم الزمان حينئذ بحرف الشرط في جعل الجملة التالية له مفتقرة الى جملة اخرى لأن قمت الاول في قولك حين قمت لا يتم الا بالثاني وقبل دخول حين كان تاما وقيل للاعتداد بالافتقار العارضى لتنزيله منزلة الاصلي سواء كان المضاف اليه فعل (ماض اومضارع مقرون بأحدى النونين) اي نون التأكيد ونون الاناث في هذا التعميم مع اشتراط الماضوية في مشبه اذ نظر بل منع والتأويل خلاف الاصل فتأمل مثال الواقع قبل فعل الماضي (نحو على حين الهى الناس جل امورهم) فبنى حين على الفتح لوقوعه قبل فعل ماض وهو الهي واما مثال الواقع قبل المضارع المقرون باحد النونين فكقوله .

(لاجتذبن منهن قلبي تحلما) (على حين يستصبين كل حليم)

فانه يروى بكسر حين على الاعراب وفتحه على البناء وهو الارجح لكونه مضافا الى مبنى وهو يستصبين فانه مضارع مبنى على السكون لاتصاله بنون الاناث وماضيه استصبيت فلانا اذا اعددته صبيا اى جعلته فى عداد الصبيان (والواقع قبل فعل معرب او قبل مبتدء اعرب وجوبا عند البصرين) لعدم المقتضى للبناء حينئذ من الافتقار الاصلي والتناسب مع ان الاصل في الاسماء الاعراب (نحو هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم) برفع يوم بالضمة الاعرابية لما ذكر (وجوز الكوفيون بنائه واختاره المصنف فقال ومن بنى فلن يفند كقرائة نافع هذا يوم ينفع) الصادقين بالفتحة البنائية .

قيل عود الضمير من الجملة الى اسم الزمان المضاف اليها نادر وعلل ذلك بما تقدم انفا من ان اسم الزمان المضاف الى الجملة انما هو مضاف في التقدير الى المصدر المئول به الجملة فكما لا يعود من المصدر المضاف اليه ضمير الى المضاف لا يعود ضمير من الجملة المذكورة الى اسم الزمان المضاف اليها فان سمع عد ذلك نادرا ولعله من النادر ما ورد في بعض الأدعية في الوضوء فتأمل .

(والزموا اذا اضافة الى جمل الأفعال فقط كهن اذا اعتلا ؛ اي تواضع اذا تعاظم وتكبر) فاضيف اذا الى الجملة الفعلية اعني اعتلا (واجاز الاخفش والكوفيون وقوع المبتدء) والخبر (بعدها) اي اجازوا وقوع الجملة الاسمية بعدها لانهم لايرون اختصاص اداة الشرط بالدخول على الجملة الفعلية بل يجيزون دخولها على الأسمية ايضا فقول الشارح (ولم يسمع ونحو اذ السماء انشقت من باب وان احد من المشركين استجارك) مصادرة واضحة لأن شرط المقيس عليه ان يكون

مسلما عند الطرفين وليس هيهنا كذلك .

والمصادرة على اربعة اقسام :

احدها : ان يكون الدليل عين المدعي .

والثاني : ان يكون المدعي جزء الدليل .

والثالث : ان يكون المدعي موقوفا عليه صحة الدليل .

والرابع : ان يكون موقوفا عليه صحة جزء الدليل والكل باطل لاشتماله على الدور الباطل ودليل الشارح من القسم الاول وللمصادرة معنى آخر قريب مما ذكرنا يذكرونه فى تقسيم المبادىء في المنطق بان المبادىء التصديقية اما مقدمات بينة بنفسها اي بديهية او مقدمات مأخوذة اي نظرية فالاولى تسمى علوما متعارفة والثانية ان اذ عن بها المتعلم بحسن الظن بالمعلم سميت اصولا موضوعة وان اخذها مع استنكار سميت مصادرة ومن هنا يعلم ان مقدمة واحدة يجوز ان تكون اصلا موضوعا بالنسبة الى شخص ومصادرة بالنسبة الى آخر .

وقال بعضهم انه لا خلاف بين الكوفيين وغيرهم في جواز وقوع المبتدء بعد اذا وانما الخلاف بينهما في خبره فالكوفيون يجوزون ان يكون اسما وغيرهم لا يجوزونه بل يوجبون كونه فعلا فيجوز فى نحو اذا السماء انشقت عند الطرفين كون السماء مبتدء وانشقت خبره وفي نحو اجيئك اذا زيد قائم لا يجوز كون زيد مبتدء الا عند الاخفش والكوفيين واستدل الكوفيون بما جاء في كلام العرب من (نحو اذا باهلي تحته حنظلية) حيث وقع بعد اذا مبتدء ليس خبرها فعلا . واجيب عن ذلك بانه (على اضمار كان كما اضمرت هي) اي كان (وضمير الشأن) اسميا (في قوله الي فهلا نفس ليلى شفيعها) فقدر

بعد هلا كان مع ضمير الشأن اسمها وجعل جملة نفس ليلى شفيعها خبرا لها لأن هلا حرف تحضيض مختص بالافعال كما يأتي في فصل اما فى قوله :

وبهما التحضيض مز وهلا الا الا واو لينها الفعلا

(فرع)

(مشبه اذا من اسماء الزمان المستقبل كاذا لايضاف الا الى الجملة الفعلية قاله في شرح الكافية نقلا عن سيبويه واستحسنه وقال) المصنف بعد ما نقله عن سيبويه انه (لولا ان من المسموع) من كلام العرب (ما جاء بخلافه) لكان كلام سيبويه حقا ولكن جاء في كلام من هو خالق الفصحاء ما هو بخلاف ما نقل عن سيبويه (كقوله تعالى يوم هم بارزون) فان يوم فيها مشبه اذا لأن المراد به يوم القيمة وهو مستقبل (انتهى) كلام المصنف في شرح الكافية (واجاب ولده) اي ابن الناظم ناصرا لسيبويه رادا لأبيه (عنها) أي عن الآية (بانها مما نزل فيه المستقبل لتحقق وقوعه منزلة الماضي وحينئذ فاسم الزمان يعنى يوم (فيه) اى في قوله تعالى (ليس بمعنى اذا بل بمعنى اذ وهي) اى اذ (تضاف الى الجملتين) وكذا مشبهها فكلام الناظم باطل وقول سيبويه حق . الى هنا كان الكلام في مشبه اذا من حيث الجملة التي يضاف هو اليها واما الكلام في مشبه اذا من حيث اعرابه وبنائه فاعلم انه (قال ابن هشام ولم ار من صرح بان مشبه اذا كمشبه اذ يبنى) اذا وقع قبل فعل مبني (ويعرب) اذا وقع قبل فعل معرب (بالتفصيل) الذي ذكر في (السابق) والحال ان (قياسه) اي مشبه اذا (عليه) اى على مشبه اذ (ظاهر) فمقتضى القياس جريان التفصيل

المذكور في مشبه اذا أيضا (ومنه) اي من مشبه اذا قوله تعالى (هذا يوم ينفع الصادقين لأن المراد به) اى باليوم الزمان (المستقبل) اعنى يوم القيمة (انتهى) كلام ابن هشام (قلت) ان ما ادعاه ابن هشام من كون يوم في الآية مشبه اذا باطل لانه (قد تقدم) انفا (نقلا عنهم الاستدلال به) أي باليوم فى الآية (على مشبه اذاى لانهما نزل فيه المستقبل لتحقق وقوعه منزلة الماضي لاسيما في اوله) اى في اول الآية ذكر (قال بلفظ الماضي) وهو قرينة واضحة للتنزيل ليحصل التناسب بين اجزاء الآية ورعاية التناسب بما هو كالواجب في فصاحة الكلام وبلاغته كما ثبت في محله .

(لمفهم اثنين لفظا ومعنى) بان يكون موضوعا لاثنين ودالا عليهما صريحا (او معنى فقط) بان لا يكون موضوعا لاثنين ولا دالا عليهما الا بنحو من التأويل والعناية (معرف بلا تفرق بعطف اضيف كلتا وكلا مثال ما دل على اثنين صريحا (نحو جائني كلا الرجلين) وكذلك نحو كلاهما ومثال ما دل على اثنين بالتأويل نحو قوله :

ان للخير وللشر مدى (وكلا ذلك وجه وقبل)

فلفظ ذلك مفرد لكنه مثنى معنى لانه مشار به الى اثنين وهما الخير والشر بتأويلهما بما ذكر اي كلا من الخير والشر (ولا يضافان لمفرد) غير مؤل بمفهم اثنين (ولا لمنكر) ولو كان مفهم اثنين صريحا (خلافا للكوفيين ولا لمفرق) بالعطف (وشذ كلا اخى وخليلي واجدى عضدا) حيث اضيف كلا الى مفهم اثنين مفرق بالعطف .

(ولا تضف لمفرد معرف ايا) مطلقا سواء كان استفهامية او غيرها (بل اضفها الى مثنى او مجموع مطلقا) سواء كان كل من المثنى والجمع

معرفة او نكرة (او مفرد منكر وان كررتها) اي الاستفهامية (فاضف الى المفرد المعرف نحو ايي وايك فارس الاحـــزاب) فاضيفت اي الاستفهامية الى المفرد المعرف لانها تكررت (او ان تنو الاجزاء) اي تقدر بعد اي لفظ اجزاء حتى يكون اي مضافا الى هذا المقدر (فاضفها اليه) اي الى المفرد المعرف في الظاهر والا ففي الحقيقة مضاف الى الجمع وهذا الحكم مختص بغير اي الصفتية (نحو اى زيد حسن اي اى اجزائه) حسن اوجهه ام رأسه ام عنقه وهكذا وحاصل الكلام في المقام ان المضاف اليه ستة اقسام لانه اما معرفة او نكرة وكل واحد منهما اما مفرد او تثنية او جمع واي اربعة اقسام الاستفهامية وقد مضى حكمها من أنها تضاف الى خمسة من الاقسام الستة ولا تضاف الى واحد منها وهو المفرد المعرف الا اذا تكرر اي او ينوي اجزاء المضاف اليه المفرد المعرف وقد بين ايضا ان غير الاستفهامية ايضا لا تضاف الى المفرد المعرف واما حكم غير الاستفهامية بالنسبة الى المضاف اليه غير المفرد المعرف فقد ذكره المصنف بقوله (واخصص بالمعرفة مع اشتراط ما سبق) من ان اي مطلقا لا تضاف الى المفرد المعرف (موصولة ايا فلا تضفها) اي الموصولة (الى نكرة سواء كان مفردا او مثنى او جمعا (خلافا لابن عصفور) فانه يجوز اضافة الموصولة الى النكرة ايضا اما عند غيره فلا تضاف الا الى المثنى والجمع المعرفتين مثال الجمع المعرفة (نحو ايهم اشد) فى كونها في الآية موصولة كلام مضى فى باب الموصولات ومثال المثنى المعرفة اكرم ايهما اعلم فتأمل ؟ والسر فى عدم اضافة الموصولة الى النكرة انها معرفة واضافة المعرفة الى النكرة غير معقول معنى فلا تضاف لفظا (وبالعكس اي الصفة والحال) اي اذا كان اى صفة او حالا

(فلا يضافان) حينئذ (الا الى النكرة كمررت بفارس اي فارس) هذا مثال للصفة وانما اضيف الى النكرة لأن نعت النكرة يجب ان يكون مثله ليحصل المطابقة (و) مثال الحال مررت (بزيد اي فارس) وانما اضيف اى الى نكرة لوجوب كون الحال نكرة ومعنى اي فارس فى الصورتين كامل فى الفروسية و اي معرب فى الصورتين (وان يكن اي شرطا او استفهاما فمطلقا سواء اضيف الى) (مثنى) او جمع معرفة دون مفرد معرفة لما ذكر (او نكرة) مفردا كان او تثنية او جمعا (كمل بها الكلام) والحاصل ان اي الشرطية تضاف الى جميع الاقسام الستة الا المفرد المعرف وكذا الاستفهامية كما ذكره الشارح في اول البحث في اي مثال الشرطية المضاف اليه مثنى معرفة (نحو ايما الاجلين قضيت) فلا عدوان ، ومثال المضافة الى جمع معرفة اى الرجال ياتينى فله درهم ومثال المضافه الى نكرة مفرد اي رجل جائني فله درهم ، ومثال التثنية اي رجلين اكرماني فلهما درهم ومثال الجمع اى رجال جائوني فلهم درهم ، هذا في الشرطية واما الاستفهامية فمثال المضافة الى المفرد النكرة نحو (فباي حديث) ومثال المضافة الى المثنى المنكر اي رجلين جاءا ، ومثال المضافة الى الجمع المنكر اى رجال جائوا ، ومثال المضافة الى المثنى المعرفة اي الرجلين عادل ومثال المضافه الى الجمع المعرفة ايكم ياتيني بعرشها واي الرجال المهذب .

(فرع)

(اذا اضيف اي الى مثنى معرفة) وكذا الجمع المعرفة (افرد ضميرها) كما مثلناه مفصلا ، (او) اضيف (الى نكرة طوبق) كما مثلناه ايضا مفصلا والوجه في ذلك ان المراد من اي في صور الاضافة الى المعرفة

واحد من افراد المضاف اليه لا جميع الافراد كما هو كذلك في كلا وكلتا اذا اضيفا الى الاسم الظاهر نحو كلتا الجنتين اتت اكلها فان المراد واحـــدة من الجنتين على البـدل بمعنى ان هـذه اتت وتلك اتت فحصل اكل من هذة واكل من أخرى بخلاف صور الاضافة الى النكرة فان المراد منه حينئذ مجموع المضاف اليه كما هو كذلك في كلا وكلتا اذا اضيفا الى الضمير نحو الزيدان كلاهما عادلان وبعبارة اوضح اذا قلت كلا الرجلين اعطاني درهما معناه ان كل واحد منهما اعطاك درهما فحصل درهمان واذا قلت زيد وعمرو كلاهما اعطياني درهما معناه انه حصل لك درهم واحد وقس عليه اي فانه اذا اضيف الى معرفة معناه التعميم في مادة المضاف اليه واذا اضيف الى نكرة المراد التعميم في هيئة المضاف اليه وقد مر في اوائل التعليقة اشارة الى ذلك فراجع .

(والزموا اضافة لدن وهو ظرف لاول غاية) اي مسافة (زمان) نحو انتظرته لدن صباح يوم الجمعة (او مكان) نحو من لدن حكيم وهو (مبني) لتضمنه معنى من الابتدائية ولذا قد تظهر من كالمثال الثاني كاسم لا التي لنفى الجنس قد تظهر معه من الجنسية كما تقدم في بابه وقال الازهري علة بنائها شبهها بالحرف في لزوم استعمال واحد وهو الظرفية وعدم التصرف انتهى ويويده مافى المصباح وهذا نصه لدى اسم جامد لاحظ له فى التعريف والاشتقاق فاشبه الحرف وبنائه فى كل لغة (الا فى لغة قيس فجر) المضاف اليه (وافرادها) اي قطعهـا عن الاضافة (ونصب غدوة بها) حين القطع عن الاضافـة (على التميز او التشبيه بالمفعول به او اضمار كان واسمها) على ان يكون نصب غدوة على الخبرية هذا النصب مع الاحتمالات الثلاثة الواردة (عنهم ندر) والمراد

بما ورد عنهم قول الشاعر :

وما زال مهري مزجر الكلب فيهم لدن غدوة حتى دنت لغروب

فروى غدوة في هذا البيت الوارد عن شاعرهم بالنصب فنصبها اما على التميز بناء على تشبيه نون لدن التنوين لانها تتغير وتحذف كالتنوين كما يأتي في بيان لغاتها فشابه لدن الاسم المبهم بالتنوين فنصب غدوة على التميز او على التشبيه بالمفعول به لأن نون لدن تثبت تارة وتحذف اخرى فشابهت لدن اسم الفاعل فانه قد يضاف فيحذف منه التنوين وقد لا يضاف فيثبت تنوينه بل قال بعضهم ان نون لدن زائدة كالتنوين في اسم الفاعل فنصب غدوة على التشبيه بالمفعول به في ضارب زيدا ، او على اضمار كان واسمها والتقدير لدن كان الوقت غدوة وقد مر نظيره في باب الافعال الناقصة عند قوله ؛

ويحذفونها ويبقون الخبر وبعد ان ولو كثيرا ذا اشتهر

وهو قوله ؛ من لدشو لا فالى اتلائها : اي من لدن كانت شولا وعلى هذا فنصب غدوة ليس بلدن بل بكان المقدرة ففي قول الناظم مسامحة فلا تغفل وليعلم ان في لدن عشر لغات ؛

الاولى ، والثانية ، والثالثة بالحركات الثلاث في الدال مع فتح اللام وسكون النون ،

الرابعة ؛ بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون .

الخامسة ؛ بالضبط المذكور وضم الدال .

السادسة ؛ بفتح اللام وسكون الدال وفتح النون .

السابعة ؛ والثامنة لد ولد بفتح اللام فيهما وضم الدال في الاولى وسكونها في الثانية .

والتاسعة : لد بضم اللام وسكون الدال .

والعاشرة : لت بفتح اللام وأبـدال الدال تاء فتلك عشرة كاملة ومن هنا يصح دعوى بعضهم ان بناء لـدن لمشابهتها الحرف في بعض لغاتها فحمل الباقي على ذلك البعض .

(وكذا) ندر (رفعها) اي رفع غدوة (على اضمار كان) تامة ورفعها على الفاعلية (كما حكاه) اي الرفع (الكوفيون) وقيل رفعها على التشبيه بالفاعل اي تشبيه غدوة بزيد في قائم زيد .

(ويعطف على غدوة المنصوبة بالجر لانه) اي الجر (محلها) ولان القياس يقتضي جرها ، ولان النصب فيها نادر (وجوز الاخفش النصب قال المصنف وهو) اى نصب المعطوف (بعيد عن القياس) .

وليعلم ايضا ان لدن اسم لمكان الحضور وزمانه كعنـد وتفترق عن عند في سبعة امور :

الاول : انها ملازمة لمبدء الغايات اي المسافات الزمانية والمكانية كما اشرنا اليه وعند غير ملازمة لذلك ومن ثم يتعاقبان على شيء واحد فيصح ان يقال جئت من عند زيد كما يصح ان يقال من لدن زيد وقد اجتمعا في قوله تعالى اتيناه رحمة من عندنا وعلمناه من لدنا علما ولو جيء بعند فيهما أو بلدن لصح ذلك ولكن ترك دفعا للتكرار وانما حسن تكرار لدى في وما كنت لديهم لتباعد ما بينهما هذا اذا كان المراد معنى الابتداء والا فلا يجوز الا اتيان عند فيجوز جلست عند زيد ولا يجوز جلست لدن زيد لعدم معنى الابتداء هنا .

الثاني : ان الغالب فى لدن استعمالها مجرورة بمن ونصبها قليل حتى انها لم تأت فى التنزيل منصوبة وجر عند بمن غير غالب .

الثالث : انها مبنية الا في لغة قيس وقد تقدم .

الرابع : انها قد تضاف الى الجملة نحو لدن شب حتى شاب سود الذوائب .

الخامس : جواز قطعها عن الاضافة كما في صورة نصب غدوة رفعها وقد تقدم .

السادس : انها لاتستعمل الا فضلة .

والسابع : ان لدن تستعمل فيما هو ظاهر فلا يقال لدنزيد مال الا اذا كان المال ظاهرا وعند يستعمل في الظاهر والغائب تقول عند زيد مال سواء كان المال حاضرا او غائبا .

(و) مما يلزم اضافته لفظــة (مع) وهـو (اسم لمكان الاجتماع ولهذا تقع خبرا عن الذوات نحو والله معكم (او وقتــه) اى وقت الاجتماع نحو جئتك مع العصر ، وهو (معرب) لانه ثلاثي الوضع كاب واخ ويد ودم حذفت لامها لالتقاء الساكنين مع التنوين واما مع الاضافة فللتخفيف او لقيام المضاف اليه مقامها وقيل انها ثنائى الوضع واعربت لمعارضة الاضافة (الا في لغة ربيعة فيقولون مع بتسكين العين فيها بناء وهو) اي سكونه بنـاء (قليل) الاستعمال (وقال سيبويه ضرورة ومنه) اي من استعمال السكون (فريشى منكم وهو اي معكم ونقل في هذه الحالة) اي في حالة بنائها على السكون (فتح وكسر لعينها لسكون يتصل بها) ففي نحو جئتك مع العصر يجوز فتح العين وكسرها (مستند الاول) اي الفتح (الخفة و) مستند (الثاني الاصل في التقاء الساكنين) وقيل الفتح لاستصحاب الاصل لأن العين في الاصل كانت مفتوحة وقيل لاتباع العين الميم .

هنا (تتمة لاتنفك مع عن الاضافة الا) اذا وقعت (حالا) فتكون حينئذ (بمعنى جميع) الاحسن ان يقول بمعنى جميعا (كقوله) :

(بكت عيني اليسرى فلما زجرتها عن الجهل بعد الحلم اسبلتنا معا)

فمعا حال عن ضمير اسبلتنا اي اسبلتا جميعا ، وتستعمل معا للجماعة كما تستعمل للاثنين نحو :

وافى رجـالي فبادوا معـــا فأصبح قلبي بهم مستفزا

(واضمم بناء وفاقا للمبرد غير : ان عدمت ماله اضيف حالكونك ناويا معنى ما عدم ، قال في شرح الكافية) انما بنى غير في هذه الحالة (لزوال) الاضافة (المعارض للشبه) بالحرف (المقتضى للبناء وهو) اي الشبه المقتضى للبناء عدم (الاستقلال بالمفهومية) لشدة الابهام فيه بحيث لا يتعرف بالاضافة كما تقدم في بابها ، وقيل الشبه هو شبهها بالغايات في الابهام والقطع عن الاضافة ونية المضاف اليه (قلت وهى نظيره اي فيأتي فى هـذه) اي فى : غير : (ما قلته) اي فى : اي : وقد تقدم فى باب الموصولات عند قوله :

اي كما واعربت مالم تضف وصـدر وصلها ضميرا انحذف

(وهو) اي ما قلته فيها (وجود هذه العلة) اي الشبه مع زوال المعارض (فيما اذا لم ينو المضاف اليه مع قولهم باعرابها) اي : غير (حينئذ) اي حين اذ لم ينو المضاف اليه كما سياتى التصريح بأعرابها من الشارح حيث يقيد قول الناظم :

واعربوا نصبا اذا ما نكرا قبلا وما من بعده قد ذكرا

بقوله وقبله (فالاحسن ما ذهب اليه الاخفش من كونها معربة فى هذه الحالة ايضا كحالاتها الثلاثة الاخرى وهي ما اذا لم ينو المضاف

اليه اصلا الذي استشكل به الشارح ، وما اذا نوى المضاف دون لفظه وما اذا ذكر المضاف اليه كما اجمعوا على ان فتحها في هذه الحالة التي قيل ببنائها على الضمة بدون التنوين (مطلقا) سواء كان الفتح مع التنوين او بدونه (وضمها مع التنوين الذي هو قليل حركتا اعراب) والحاصل ان غيره في هذه الحالة اى حالة حذف المضاف اليه ونية معناه اما مضمومة او مفتوحة وفي كل من الصورتين اما مع التنوين او بدونه وهم قد اجمعوا انها في ثلاث صور منها معربة وهي اذا كانت مفتوحة مع التنوين ، واذا كانت مفتوحة بلا تنوين ، واذا كانت مضمومة مع التنوين فبقيت صورة واحدة وهي اذا كانت مضمومة بلا تنوين فالاحسن ان يقولوا بأعرابها في هذه الصورة ايضا لما استشكله الشارح حتى تصير في جميع صور هذه الحالة معربة كحالاتها الثلاثة الاخرى .

(وشرط ابن هشام لجواز حذف ما يضاف اليه ان يقع بعد ليس: نحو قبضت عشرة ليس غير) فيحتمل ان تكون منصوبا خبرا لليس واسمها مستتر فيها (اي ليس المقبوض غير ذلك) ويحتمل ان يكون اسما لليس وخبرها محذوف بقرنية قبضت (اي ليس غير ذلك مقبوضا) ولكن هذا الاحتمال مناف لما تقدم في باب الاستثناء وغيره من ان أفعال الاستثناء اسمها يجب ان يكون ضميرا مستترا فيها فتأمل ؟

(وذكر ابن السراج في) كتاب (الاصول وغيره وقوعها بعد لا نحو قبضت عشرة لا غير بالبناء على الضم ، (ثم بنائها سواء وقعت بعد ليس او لا (على الحركة لان لها أصلا في التمكن ولولاه) اي لو لم يكن لها اصل في التمكن (لم يفارقها البناء) والحال انها معربة في اكثر الحالات كما تقدم آنفا ، (وكانت) الحركة في حالة البناء (ضمة لئلا

يلتبس) حالة (الاعراب) بحالة (البناء) لانها في حالة الاعراب اما مضمومة مع التنوين فالتنوين فارق واما مفتوحة مع التنوين فالتنوين أيضا فارق واما مفتوحة بلا تنوين او مكسورة كذلك فان بنيت على الفتح او الكسر تلتبس حركة البناء بحركة الاعراب (قاله في شرح التسهيل) .

(وخرج بقوله) اي الناظم (ان عدمت . . . الخ) صورتان من الصور الثلاث الباقية :

الاولى : (ما اذا لم يعدم المضاف اليه) نحو قوله تعالى لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير اولى الضرر .

(و) الثانية : (ما اذا عدم) المضاف اليه (ولم ينو) بأن صار نسيا منسيا (فانها حينئذ معربة) نحو قبضت عشرة ليس غيرا او غير: بالتنوين ولكن سيأتى ان ابن هشام قال ما اظن نصبها موجودا ، (وسيأتي تصريحه بهذه الحالة) في قوله : واعربوا نصبا . . . الخ مع زيادة قول الشارح وقبله .

واما الصورة الثالثة : من الصور الثلاث الباقية فقد بين اخراجه بقوله : (وكذا اذا نوى لفظه دون معناه) : اي نوي لفظه عندما نوي معناه اي نوي اللفظ والمعنى معاً فانها حينئذ معربة (كما قاله في شرح الكافية وأخرجه) اي غير اذا نوي اللفظ والمعنى معا (تقييدي المنوي) المفهوم من ناويا (بالمعنى) لان الشارح قال بعد ناوياً في النظم : معنى .

(قبل كغير في جميع ما تقدم) من البناء في بعض الحالات والاعراب في اخرى وغيرهما (فيبنى على الضم اذا حذف ما يضاف اليه ونوى

معناه نحو لله الامر من قبل ومن بعد) وتسمى هذه الظروف غايات لان غاية الكلام وآخره كانت ما اضيف اليه فلما حذف المضاف اليه صرن غايات ينتهى بها الكلام وعبر بعضهم بدل الكلام بالكلمة فقال واذا بنيت الظروف تسمى غايات لان الاصل فيها ان تكون مضافة وغاية الكلمة المضافة ونهايتها آخر المضاف اليه لانه تتمته اذ به تعريفه فاذا حذف المضاف اليه وتضمنه المضاف صار آخر المضاف غايته ؛ انتهى وانما هذه التسمية فيما لم يعوض عن المضاف اليه التنوين واما اذا عوض عنه التنوين ككل وبعض واذ فالغاية حينئذ هو المضاف اليه المحذوف لانه لوجود عوضه كالمذكور اوالغاية نفس العوض اعني التنوين.

واختلفت ايضاً عباراتهم في بيان علة بناء هذه الظروف فقال بعضهم وانما بنيت لتضمنها معنى حرف الاضافة وشبهها بالحروف في الاحتياج الى المضاف اليه من دون معارض للشبه من ظهور الاضافة التي هي من خواص الاسماء وقال بعض آخر انما بنيت لافتقارها الى المضاف اليه معنى وقال بعض آخر انما بنيت لمشابهتها الحرف باحتياجها الى معنى ذلك المحذوف وقال بعض آخر في بيان علة البناء ان الفرق بين هذه الظروف مضافة وبينها مقطوعة عن الاضافة منوناً مع احتياجها الى المضاف اليه في الصورتين انها مذكورة بتمامها في الصورة الاولى فاعربت وبعضها مذكور في الصورة الثانية فبنيت لان بعض الاسم لا تستحق الاعراب . لا يقال هذا لايصدق عليه ضابط الشبه الافتقارى المتقدم في باب المعرب والمبنى وهو ان يكون افتقارا متأصلا الى الجملة لانا نقول ذلك ضابط للبناء الواجب اللازم للكلمة وبناء هذه الظروف ليس كذلك .

قيل انما تبنى هذه الظروف فيما تبنى اذا كان المضاف اليه معرفة والا فتعرب كسائر الحالات ، فان قلت الاحتياج الى المضاف اليه حاصل لها مع وجود المضاف اليه فهلا بنيت معه كالاسماء الموصولة مع وجود ماتفتقر اليه اعنى صلتها ، قلت لأن ظهور الاضافة التي هى من خواص الاسماء يرجح جانب الاعراب واما حيث واذ ونحوهما فانها وان كانت مضافة الى الجملة بعدها الا ان اضافتها ك : لا اضافة اذ الاضافة كما قلنا فيما تقدم في الحقيقة الى مصادر تلك الجمل .

وانما بنيت هذه الظروف على الحركة للفرق بين البناء الاصلي والعارضي ، وجعل الحركة الضم لما ذكر سابقاً اعني عدم الالتباس ولجبران المضاف اليه المحذوف لانها لحقتها الوهن بحذفه فبنيت على اقوى الحركات .

ويعرب قبل في ثلاثة مواضع:

الاول : ما ذكره بقوله : (دون ما اذا لم يحذف) ؛ أي اذا ذكر المضاف اليه (نحو جئت قبل العصر) فقبل حينئذ معرب منصوب بالفتحة على الظرفية .

والثاني ؛ ماذكره بقوله ؛ (او حذف ولم ينو) اي جعل المضاف اليه نسياً منسياً نحو (فساغ لي الشراب وكنت قبلا) ؛ فاعرب قبلا لانه حينئذ غير متضمن لمعنى حرف الاضافة الموجب للبناء فكان من جملة الاسماء العارية عن الأضافة فاعرب مثلها ونون لزوال المانع منه أعني الاضافة .

والثالث : ماذكره بقوله (او نوى لفظه) اي مع معناه فيعرب حينئذ بلا تنوين لوجود المانع منه اعنى الاضافة (نحو ؛ ومن قبل

نادى كل مولى قرابة .

(والاحسن فيها أيضاً وفيما بعدها) يعنى (حسب واول ودون والجهات) وعل (ما اختاره الاخفش من الاعراب مطلقاً) حتى فيما اذا نوى معنى المضاف اليه من دون لفظه ووجه الاحسنية ما استشكله فى اي وقد تقدم .

(ومثلها) اي مثل غير (ايضاً بعد) في جميع الاحكام المتقدمة (فتبنى وتعرب على التفصيل المتقدم) فالبناء (كالآية السابقة) يعنى لله الامر من قبل ومن بعد بضم قبل وبعد بغير تنوين وهما في هذه الحالة معرفتان بالاضافة الى المصدر المنوي معناه دون لفظه اى من قبل الغلب ومن بعده ، هذا اذا قدر المضاف اليه معرفة والا فهما نكرتان مخصصتان وقيل اذا كان المضاف اليه المقدر نكرة فهما معربتان ووجهه غير ظاهر (و) مثال الاعراب في حال الاضافة (نحو جئت بعد العصر) ومثال حذف المضاف اليه نسيا منسيا واعرابهما كقراءة بعضهم الآية السابقة بالجر والتنوين (و) مثال تقدير المضاف اليه لفظا ومعنى واعرابهما هو انه (قرىء لله الامر من قبل ومن بعد) بالجر من غير تنوين على نية المضاف اليه لفظا ومعنى اى من قبل الغلب ومن بعده .

- وقد يستعملان في المكان نحو دار زيد قبل دار عمرو وبعد دار خالد .

(وكذا حسب) تبنى وتعرب على التفصيل المتقدم وان لم تكن من الظروف لانها بمعنى كاف اومكف وانما اجرى مجرى الظروف لشبهها بها في كثرة الاستعمال وعدم تعرفها بالاضافة بل يحصل لها التخصيص

بها وان اضيفت الى معرفة حملا على ما هي بمعناه ولـذا تقـع صفة للنكرة كمررت برجل حسبك من رجل اى كاف لك عن غيره وحالا للمعرفة نحو هذا زيد حسبك من رجل ومن رجل في الصورتين تميز اي كافيا لك عن غيره وقد تستعمل استعمال الجوامد من دون اعتبار موصوف لها فلا تكون بمعنى الكافي او المكفى فتقع مبتدأ نحو حسبهم جهنم ونحو فان حسبك الله وقد يجر بالحرف نحو بحسبك درهم وبهذه الامثلة يرد على من زعم انهـا اسم فعل بمعنى يكفي فان العوامل لا تدخل على اسماء الافعال كما تقدم في باب المعرب والمبني عند قوله :

وكنيابة عن الفعل بلا تأثر وكافتقار اصـلا

سواء كانت العوامل لفظية او معنوية وقد يحدث فيها مع احـد المعنيين المذكور معنى : لا غير (نحو قبضت عشرة فحسب) اي لاغير وحسب حينئذ مبتدأ والفاء فيها للزينة كالفاء في فقط وهو مثال لحالة البناء (اي فحسبي ذلك وهذا حسبك من رجل) مثال لصورة الاضافة والاعراب واما صورة حذف المضاف اليه نسياً منسيا نحو رأيت زيدا حسبا فاعربت حسباً ونصبها على الحالية كما سيأتي عن قريب .

(و اول) كذلك ايضاً لها حالات اربع فتبنى وتعرب على التفصيل المتقدم (كما حكاه الفارسي من قولهم : ابده بذا من اول) فحكاه الفارسي على ثلاثة وجوه .

الاول (بالضم) بلا تنوين (على نية معنى المضاف اليه) من دون لفظه اي من اول الامر .

(و) الثاني (بالجـر) مع التنوين (على نية لفظه) اي لفظ المضاف اليه مع معناه .

(و) الثالث (بالفتح) من دون تنوين (على ترك نيته) اي المضاف اليه وجعله نسيا منسيا (و) على (منع صرفه للوزن والوصف) فتحصل من حكاية الفارسي ان اول قد ينصرف وقد لا ينصرف قال الرضي : وانما تظهر وصفية اول بسبب تأويله وهو اسبق فصار مثل مررت برجل اسد اى جريء فلا جرم لم يعتبر وصفيته الا مع ذكر الموصوف قبله ظاهرا نحو يوما اول او ذكر من التفضيلية بعده ظاهرة اذ هى دليل على ان افعل ليس اسما صريحا كافكل فان خلا منهما معا ولم يكن مع اللام والاضافة دخل فيه التنوين مع الجر لخفاء وصفيته كما مر يقال تركت له اولا وآخراً ويجوز حذف المضاف اليه من اول وبنائه على الضم اذا كان مؤلا بظرف زمان انتهى .

موضع الحاجة من كلامه اعلى الله في الجنان مقامه . ومراده بما مر ما ذكره بقوله لما لم يكن لفظ اول مشتقاً من شيء يستعمل على القول الصحيح يعنى انه افعل من : وول ؛ لا بما استعمل منه اسم كاحنك خفى فيه معنى الوصفية اذ هي انما ظهر باعتبار المشتق منه كاعلم اي ذو علم اكثر من علم غيره واحنك اي ذو حنك اشد من حنك غيره انتهى .

وبقوله يوجه ما ورد في بعض الزيارات المأثورة وابده به اولا ، وقال بعض المحققين له ثلاث استعمالات :

الاول : ان يكون صفة بمعنى اسبق فيكون افعل التفضيل ويفرق بمن نحو قوله تعالى وانا اول المؤمنين وهذه نظير الله اكبر وبالالف واللام ويثنى ويجمع ويؤنث تقول الاولان والاولون والاوائل والاولى والاوليان والاوليات والاول وله حكم تختص به دون افعل التفضيل

وهو انه اذا اضيف جاز حذف المضاف اليه وبني على الضم حملا على قبل وبعد .

الثاني : ان يدخله معنى الظرفية والصفة فيه باقية على حالها ولهذا منع من الصرف .

الثالث : ان يجرد عن الوصفية فيجرى مجرى الاسماء فيوصف وينصرف لانه لم يبق فيه الا الوزن كافكل للرعدة وح مؤنثة اولة ، وقال بعض آخر : اعلم ان اول يصح ان يعتبر واقعاً على زمان مقدر بمعنى في فيكون بمعنى قبل فينصب على الظرفية معرفاً او منكرا منونا كجئت اول الناس او اولا اي في اول ازمنة مجيء الناس او يضم كجئتك اول ، ويصح ان يعتبر صفة لموصوف به من زمان او غيره فيمنع من الصرف فيجر بالفتحة وينصب على الحال او غيره ومعناه متقدماً كجئتك اول او اولا اى متقدمهم او متقدما ورأيت اول اي شخصا متقدما فاول بهذا المعنى اوليته باعتبار عامله او غيره انتهى .

فظهر من جميع ما نقلناه ان اول قد لا ينصرف وقد ينصرف وينون كما في بعض الادعية المأثورة .

(و : دون) كذلك ايضاً فتبنى وتعرب على التفصيل المتقدم وهو ظرف مكان اسم لادنى مكان باعتبار مكان المضاف اليه نحو جلست دون زيد اى اقرب مكان من مكان جلوس زيد .

وقد يستعمل دون في الرتب المتفاوتة كزيد دون عمرو في الرياسة مثلا او في الفضل مثلا او نحوهما وقد يستعمل في مطلق التجاوز عن شيء الى آخر نحو فعلت بزيد الاكرام دون الاهانة ونحو اعطيت زيداً دون بكر .

(والجهات الست ايضاً) كذلك تبنى وتعرب على التفصيل المتقدم وهي (فوق ، وتحت ، وامام ، وقدام ، ووراء ، وخلف ، واسفل) قال الرضي : ولا يقاس عليها ما هو بمعناها نحو يمين وشمال ؛ فعد بعضهم يمين وشمال مما نحن فيه غير صحيح لأن كلام الرضى هُو المرضى لانه نجم أئمة هذه الصناعة ، فمثال البناء ر نحو : ولم يكن لقائك الا من وراء وراء) بالبناء على الضم (وحكى الكسائي افوق تنام ام اسفل بالنصب) في كلا الظرفين على نية المضاف اليه لفظا ومعنى (اي : افوق هذا) تنام ام اسفل هذا .

(و : عل : بمعنى الفوق) تبنى بالضم اذا كانت معرفة بأن اريد بها علو شيء معين وحذف ذاك الشيء ونوى معناه دون لفظه (نحو واتيت فوق بني كليب من عل) اي من علوهم ، وكذا اذا كانت نكرة بأن اريد بها شيء مجهول نحو (كجلمود صخر حطه السيل من عل) اي حطه السيل من شيء عال ، وقال بعضهم في هذه الصورة انها معربة ولذا قال انها في البيت الثاني بكسر اللام .

(وفهم من ذكر المصنف لها جواز اضافتها لفظا وبه) اي بجواز اضافتها لفظا (صرح الجوهري) في كتاب صحاح اللغة قال فيه يقال اتيته من عل الدار بكسر اللام اي من عال (وخالفه) اي خالف الجوهري (ابن ابي الربيع) فقال انها لا تستعمل مضافة .

وعل : في الاصل علي او علو حذف لامها نحو يد ودم قال الرضي اذا بنيت عل على الضم حذف اللام اي الياء نسيا منسيا اذ لو قلت علي استثقلت الضمة على الياء ولو حذفتها وقلت علي لم يتبين كونها مبنية على الضم كاخواتها واما نحو يا قاضي فاطراد الضم في المنادي

المعرفة المفرد يرشد اليه انتهى وقال بعض آخر ان اصلها علو حذفت الواو اعتباطا واجرى الاعراب والبناء على عينها التي هي اللام .

(واعربوا نصباً وجراً كما تقدم ورفعاً اذا ما نكر اي قطع عن الاضافة لفظا ونية قبلا : وما بعده) الى عل (و) ما (قبله) يعني (لدن ومع وغير) (قد ذكر وشمل ذلك) اي شمل هذا (على عل) فيلزم على هذا جواز اعرابها نصبا وجرا (وبه) اي بشمول هذا الحكم على : عل (صرح بعضهم) فقال بجواز نصبها وجرها ، لكن قال ابن هشام ما اظن نصبها موجودا وكذا قال في جواز اضافتها .

(ثم هو) اي النصب (على الظرفية في قبل وما بعده الا حسب فعلى الحالية) ولكن (ذكر المصنف ان اسماء الجهات) الست (ما عدا فوق وتحت تتصرف تصرفا متوسطا) فعلى هذا يمكن ان يكون نصبها على غير الظرفية (وان دون تتصرف تصرفا نادراً) فهي ايضاً يمكن ان تنصب على غير الظرفية .

(وما يلي المضاف) اى ما يقع بعد المضاف (اى المضاف اليه يأتي خلفاً عنه اي عن المضاف في الاعراب) فيعرب المضاف اليه باعراب المضاف (و) في (التذكير) فيجرى على المضاف اليه المؤنث احكام المذكر (و) في (التأنيث) فيجرى على المضاف اليه المذكر احكام المؤنث (وغيرها) اي في الافراد والتثنية والجمع وذى العقلية والتنكير وغير ذلك من الامور التي يحكم عليها العقل والذوق السليم وهذه الخلافة (اذا ما حذف) المضاف (نحو وجاء ربك) مثال لخلافة المضاف اليه عن المضاف في الرفع لان المضاف المحذوف كان فاعلا (اى امر) ربك او عذاب ربك او رسول ربك والتقدير

والاخير أحسن لأن الداعى الى تقدير المضاف ان نسبة المجيء الى الله تعالى مستحيلة لأنه من عوارض الاجسام وهو منزه عن ذلك والامر والعذاب من المعانى لا يتصفان بالمجيء الا مجازا (و) نحو (تجعلون رزقكم) مثال الخلافة المضاف اليه عن المضاف في النصب لأن المضاف المحذوف كان مفعولا لتجعلون وفى هذا المثال مضافان حذف كل واحد منهما تدريجا (اي بدل شكر رزقكم) فحذف البدل وخلف عنه الشكر في النصب ثم حذف الشكر وخلف عنه رزقكم اما خلافة المضاف اليه عن المضاف في الجر فغير معقول لكونها تحصيلا للحاصل ونحو

(يسقون من ورد البريص عليهم   بردى يصفق بالرحيل السلسل)

مثال لخلافة المضاف اليه المؤنث عن المضاف المذكر في التذكير اذ بردى مؤنث عاد عليه الضمير المذكر المستتر في يصفق (اى ماء بردى وهو) اى بردى (نهر بدمشق) والفه للتأنيث ، ونحو (والمسك من ارد انها نافحة) مثال لخلافة المضاف اليه المذكر عن المضاف المؤنث في التأنيث اذا لمسك مذكر عاد عليه ضمير المؤنث المستتر في نافحة (اى رائحة) المسك ، ونحو (ان هذين حرام على ذكور امتي) مثال لخلافة المضاف اليه التثنية عن المضاف المفرد في الافراد ولذا عاد الى هذين ضمير المفرد المستتر في حرام (اي) ان (استعمال) هذين اي الذهب والحرير حرام على ذكور امتي ، (و) نحو (تلك القرى اهلكناهم) يمكن ان يجعل مثالا لخلافة المضاف اليه غير العاقل عن المضاف العاقل في ذي العقلية بدليل عود ضمير جمع المذكر المختص بذوي العقول الى تلك القرى وهي من غير ذوى العقول وذلك لخلافتها عن الاهل وهم من ذوي العقول ، ويمكن ان

يكون مثالا لخلافة المضاف اليه المفرد عن المضاف الجمع في الجمعية بدليل عود ضمير الجمع الى تلك وهو مفرد ويمكن فيه اعتبارات آخر ظاهرة لا حاجة الى بيانها (اي اهلها) التقدير أهل تلك القرى فالمضاف اليه الذي خلف عن المضاف هو تلك ونحو (تفرقوا ايادي سبا) مثال لخلافة المضاف اليه المعرفة عن المضاف النكرة وهو مثل في التنكير لانه لا يتعرف بالاضافة فوقع ايادي سبا وهو معرفة حالا للضمير في تفرقوا لخلافته عن مثل (اي مثلها) اى مثل ايادي سبا وقد ذكرنا هذا التوجيه في شرحنا على الصمدية في باب لا التي لنفى الجنس في قولهم قضية لا ابا حسن لها فراجع حتى يتضح لك المرام في المقام

ولا يعقل خلافة المضاف اليه المعرفة عن المضاف النكرة في التنكير اذ لا يعقل كون المضاف نكرة مع المضاف اليه المعرفة الا في الاضافة اللفظية والكلام ليس فيها .

ويشترط في هذه الخلافة ان لا يكون المضاف اليه جملة والا يمتنع حذف المضاف ح لان المضاف اليه لا يقبل الاعراب ولا سائر مافيه الخلافة فتأمل .

والمضاف المحذوف قد يجعل نسيا منسيا بحيث لا يراعي في الكلام ولا يلتفت اليه أبدا بأن لا يعود اليه ضمير ولا يجري عليه حكم من أحكامه كقوله تعالى واسأل القرية فانه جعل الاهل المحذوف مطروحا غير ملتفت اليه اصلا لا بعود الضمير اليه ولا بحكم آخر من أحكامه اللهم الا ان يقال ان السؤال المذكور في الاية من أحكامه لانه من أحكام ذوي العقول لا غيرهم ، وقد لا يجعل المضاف المحذوف نسيا منسيا بل يلتفت اليه في الكلام ويعتبر فيه حكم من أحكامه نحو قوله

تعالى أو كظلمات في بحر لجي يغشاه موج اى كذى ظلمات بالافراد فحذف المضاف والتفت اليه فذكر الضمير في يغشاه ولو كان مطرحا لقال يغشاها ، واجتمع الامران فى قوله تعالى وكم من قرية اهلكناها فجاءها بأسنا بياتا أو هم قائلون والتقدير وكم من أهل قرية ولم يلتفت الى أهل اولا فقال اهلكناها ثم التفت اليه ثانيا فأعاد ضمير الجمع الى اهل وقال او هم قائلون .

وهيهنا نكتة لابد من التنبيه عليها وهى ان هذه الخلافة يطلق عليها المجاز ، قال فى المطول : اعلم ان الكلمة كما توصف بالمجاز لنقلها عن معناها الاصلي كذلك توصف به ايضا لنقلها عن اعرابها الاصلي الى غيره : وظاهر عبارة المفتاح ان الموصوف بهذا النوع من المجاز هو الاعراب وهذا ظاهر في الحذف كالنصب في القرية والرفع في ربك لانه قد نقل عن محله أعني المضاف واما في المجاز بالزيادة فلا يتحقق ذلك الانتقال فيه وقد صرح بأن الجر فى ليس كمثله مجاز والمقصود فى فن البيان هو المجاز بالمعنى الاول لكنه (أي الخطيب) حاول التنبيه على الثاني اقتداء بالسلف واجتذابا بضبع السامع عن الزلق عند اتصاف الكلمة بالمجاز بهذا الاعتبار فقال (اي الخطيب) وقد يطلق المجاز على كلمة تغير حكم اعرابها والظاهر ان اضافة الحكم الى الاعراب للبيان وبه يشعر لفظ المفتاح اي تغير اعرابها من نوع الى آخر بحذف لفظ او زيادة لفظ ، فالاول كقوله تعالى وجاء ربك ، واسأل القرية ، والثاني مثل قوله تعالى ليس كمثله شيء ، اي جاء امر ربك لاستحالة مجيء الرب ، واسأل اهل القرية للقطع بأن المقصود سؤال اهل القرية وان كان الله قادرا على انطاق الجدران ايضا قال الشيخ عبد القاهر .

ان الحكم بالحذف هيهنا لأمر يرجع الى غرض المتكلم حتى لو وقع في غير هذا المقام لم يقطع بالحذف لجواز ان يكون كلام رجل مر بقرية قد خربت وباد اهلها فاراد ان يقول لصاحبه واعظا ومذكرا او لنفسه متعظا ومعتبرا اسأل القرية عن اهلها وقل لها ما صنعوا كما يقال سل الارض من شق انهارك وغرس اشجارك وجنى اثمارك فالحكم الاصلي لربك والقرية هو الجر وقد تغير في الاولى الى الرفع وفي الثانية الى النصب بسبب حذف المضاف وليس مثله سيء فالحكم الاصلي لمثله هو النصب لانه خبر ليس وقد تغير الى الجر بسبب زيادة الكاف . . . الى ان قال وقال صاحب المفتاح ورأيي في هذا النوع ان يعد ملحقا بالمجاز ومشبها به لاشتراكهما في التعدى عن الاصل الى غير الاصل لا ان يعد مجازا وقال فيه ايضا قال الشيخ في دلائل الاعجاز لم ترد اي الخنساء بالاقبال والادبار (في قولها في وصف الناقة انما هي اقبال وادبار) غير معناهما حتى يكون المجاز في الكلمة وانما المجاز في ان جعلتها لكثرة ما تقبل وتدبر كانها تجسمت من الاقبال والادبار وليس ايضا على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه وان كانوا يذكرونه منه اذ لو قلنا اريد انما هي ذات اقبال وادبار افسدنا الشعر على انفسنا وخرجنا الى شيء مغسول وكلام عامي مرزول لا مساغ له عند من هو صحيح الذوق والمعرفة نسابة للمعاني ومعنى تقدير المضاف فيه انه لو كان الكلام قد جيء على ظاهره ولم يقصد المبالغة المذكورة لكان حقه ان يجاء بلفظ الذات لا انه مراد انتهى ما في المطول وهو شامل لنكات دقيقة مفيدة لاهل التحقيق والدقة والله الموفق وهو المستعان.

(وربما جروا المضاف اليه الذي ابقوا كما قد كان قبل حذف

ما تقدم وهو المضاف لكن لا مطلقا بل بشرط احد امرين :

الاول ! (ان يكون ما حذف) اي المضاف المحذوف (مماثلا فى اللفظ والمعنى لما) اي لمضاف مذكور (عليه قد عطف) هذا المضاف المحذوف .

والثاني : (او) يكون المضاف المحذوف (مقابلا له) اي لما عليه قد عطف .

(فالاول : نحو أكل امرء تحسبين امرء ونار توقد بالليل نارا

فأبقى نار على جره مع انه مضاف اليه كل محذوفة معطوفة على مماثله وهو كل المذكورة اي وكل نار ، وانما جعل نارا مجرورا بكل محذوفة ولم يجعل مجرورا بالعطف على امرء الاول لئلا يلزم العطف على معمولي عاملين مختلفين لان امرء الاول معمول لكل وامرء الثاني معمول لتحسبين على انه مفعوله الثاني ومفعوله الاول كل امرء قدم عليه لدخول الهمزة عليه فلو عطف نار الاول المجرور على امرء الاول وعطف نار الثاني على امرء الثاني لزم ان يعطف بحرف واحد شيئان على معمولي عاملين مختلفين وذلك لا يجوز لأن حرف العطف نائب عن العامل وعامل واحد لا يعمل جراً ونصبا ولا يقوى ان ينوب عن عاملين .

(والثاني كقراءة بعضهم تريدون عرض الدنيا والله يريد الاخرة) بجر الآخرة على حذف مضاف مقابل للمضاف المذكور (اي باقي الآخرة) ومقابلة الباقي والعرض الزائل معلومة لا تحتاج الى البيان (كذا قدره ابن ابى الربيع) .

(ويحذف الثاني) اي المضاف اليه (فيبقى الاول) اي المضاف

على حالة من ثلاث حالات :

الاولى ؛ ان يبقى على ما كان يستحقه من اعراب وتنوين او بناء نحو من قبل ومن بعد ؛ واخواتهما من الظروف المقطوعة عن الاضافة وقد تقدم مفصلا .

الثانية ان يبقى على اعرابه وينون عوضا عن المضاف اليه المحذوف نحو كلا ضربنا له الامثال ونحوفضلنا بعضهم على بعض وقد تقدم ايضا .

والثالثة ؛ وهو المقصود هيهنا ان يبقى (بلا تنوين كحاله اذا به يتصل اي يعرب بلا تنوين كما كان كذلك عند ذكر المضاف اليه لكن لا مطلقا بل (بشرط عطف على هذا المضاف) الذي يبقى (واضافة لهذا المعطوف على هذا المضاف) الباقي (الى مثل الذي له اضفت الأولا كقولهم قطع الله يد ورجل من قالها) فحذف ما اضيف اليه يد وهو ؛ من قالها ؛ وعطف رجل على يد واضيف رجل الى مماثل ما اضيف اليه يد وهو ؛ من قالها (اي يد من قالها ورجل من قالها) وهذه المسألة شبيهة بباب التنازع ولـذا قال بعضهم ؛ ان المحذوف من الثاني لا من الاول وبعضهم كالشارح قال ان المحذوف من الاول لا الثاني ، وقال بعضهم ؛ ان الاسمين مضافان الى من قالها فلا حذف في الكلام لا من الاول ولا من الثاني وهذا نظير ما سيأتى في فصل احكام توابع المنادى في قوله ؛

في نحو سعد سعد الاوس ينتصب　　ثان وضم وافتح او لا تصب

فيجري جميع الاقوال في الاضافة هناك هيهنا فراجع (وقد يأتى ذلك) اي بقاء المضاف اليه (من غير عطف) على المضاف (كما حكى الكسائي من قولهم افوق تنام ام اسفل) قـد تقدم انفا ان

الشاهد في كلا الظرفين .

(فصل مضاف) لفظ فصل (بالنصب مفعول) مقدم عامله (اجز) في اخر البيت (شبه فعل صفه) وموصوفه (مضاف) الذي اضيف اليه لفظ فصل والمراد من شبه فعل ما يكون فيه معنى الفعل (اي مصدر واسم فاعل ما نصب ذلك المضاف عن المضاف اليه) متعلق بفصل وما في ما نصب (فاعل فصل مفعولا تمييز) للنسبة في نصب (او ظرفا) ايضا تميز لا حالان كما زعم خالد (اجز) وحاصل (المعنى) انه (اجز ان يفصل) المعمول (الذي نصبه المضاف على المفعولية او الظرفية بينه) اي بين المضاف (وبين المضاف اليه) والمضاف مصدر او اسم فاعل وذكر الشارح للمسألة خمسة امثلة :

الاول : ان يكون المضاف المفصول عن المضاف اليه مصدر والفاصل مفعولاً للمضاف (كقراءة ابن عامر : قتل اولادهم شركائهم) بنصب اولاد وجر شركاء فانفصل المضاف وهو قتل عن المضاف اليه وهو شركاء والفاصل اولاد وهو مفعول لقتل واضافة قتل الى شركاء من اضافة المصدر الى الفاعل .

الثاني : ان يكون المضاف المفصول عن المضاف اليه ايضاً مصدرا ولكن المعمول ظرف (نحو : ترك يوما نفسك وهواها سعى في رداها) بجر نفسك باضافة ترك اليه فترك مصدر مضاف ونفسك مضاف اليه والفاصل بينهما يوما وهو ظرف للمضاف .

الثالث ان يكون المضاف اسم فاعل والمضاف اليه مفعول للمضاف (نحو قوله تعالى : فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله) بنصب وعده وجر رسله فانفصل المتضايفين بوعده وهو مفعول ثان لمخلف ومفعول

الاول رسله المضاف اليه .

والرابع : كالثالث الا ان الفاصل شبه ظرف معمول للمضاف (و) هو (قوله صلى الله عليه واله وسلم هــل انتم تاركوا الي صاحبي) فتاركوا اسم فاعل مضاف الى صاحب وهو مفعول تاركوا والفاصل شبه ظرف معمول للمضاف وهو الي .

والخامس : كالثالث والرابع الا ان الفاصل ظرف معمول للمضاف (و) هو (قول الشاعر كنا حت يوما صخرة بعسيل) بجر صخرة فالفاصل بين المتضايفين يوما وهو ظرف معمول للمضاف .

(ولم يعب فصل يمين) بين المتضايفين سواء كان المضاف شبه فعل ام لا (حكى الكسائي هذا غلام والله زيد) بجر زيد باضافة الغلام اليه وفصل بينهما بالقسم وذلك لانه لكثرة دوره في الكلام لا يعد فصلا .

والفصل بجميع ماتقدم من الفواصل يكون جائزا في السعة بلا ضرورة شعرية داعية الى الفصل .

(واضطرارا وجد الفصل باجنبي من المضاف) المراد من الاجنبي في المقام : ما كان معمولا لغير المضاف : لا الاجنبي بالمعنى الذي يذكر في بيان الفرق بين الصفة المشبهة واسم الفاعل فانه لا يصح له في هذا المقام صرح بذلك ابن هشام وغيره فلا يصح قول الشارح في مقام الاستشهاد (كقوله) :

بما ان وجدنا للهوى من طب ولا عدمنــا قهر وجد صب

اذا الوجد الفاصل بين المتضايفين في البيت فاعل للمضاف اعنى القهر كما صرح به ايضاً ابن هشام وغيره ، ولا تغتر بما قاله بعض

المحققين من المحشين من ان : الوجد فاعل للمضاف اليه اعني النصب ثم استشكل على نفسه بلزوم تقديم الفاعل على عامله ، فأجاب عن ذلك بأنه جائز في الضرورة فان كل ذلك كلام فارغ سيما القول بجواز تقديم الفاعل في الضرورة لأن تقديم الفاعل ممتنع مطلقا كما تقدم في باب الفاعل عند قول الناظم .

وبعد فعل فاعل فان ظهر فهو والا فضمير استتر

حيث قال الشارح وهي أعني البعدية مرتبته فلا يتقدم الفعل لأنه كالجزء منه انتهى وقرره المحقق المحشي بقوله اي تلك البعدية بحسب الرتبة لا بحسب اللفظ فقط وذلك لأنه معمول ومرتبة المعمول هو التأخر عن العامل قال التفازاني تقديم الفاعل حال كونه فاعلا ممتنع بالاتفاق والحاصل ان جعل قول الشاعر ما ان وجدنا . . . الخ مثالا للفصل ؛الاجنبي خطأ صدر من الشارح وقلده في ذلك من دون تحقيق المحقق المحشي فظنه من أمثلة الفصل بالاجنبي ثم بنى والشجرة تنبيء عن الثمرة فالتحقيق ان هذا البيت ليس من امثلة الفصل بالاجنبي بل هو قسم برأسه وقع الفصل فيه بفاعل المضاف ووجه عدم جواز هذا القسم اعني الفصل بالفاعل الا في الضرورة ان ما يقع به الفصل في السعة يشترط فيه ان يكون فضلة حتى يمكن تنزيل وجوده كالعدم لأن المضاف اليه منزل من المضاف منزلة جزئه لانه واقع موقع تنوينه فكما لا يفصل بين اجزاء الاسم لا يفصل بينه وبين ما نزل منزلة الجزء منه وفي البيت اعنى ما ان وجدنا . . . الخ هذا الشرط مفقود لان الوجد فاعل القهر فلذا لا يجوز الا في الضرورة وحاصل معنى : ولا عدمنا فهو وجد صب ان الوجد غالب على الصب دائما ، والصب

العاشق ، اذا عرفت ذلك فاعلم ان الاجنبي اي ما كان معمولا لغير المضاف ، وان كان عاملهما واحد على ثلاثة اقسام :

الأول : ما كان فاعلا (و) هو نحو (قوله) :

(انجب ايام والداه به　　اذ نجلاه فنعم ما نجلا)

فأنجب فعل ماض ووالداه فاعله وبه متعلق بانجب وايام ظرف زمان متعلق بأنجب وهو مضاف واذ مضاف اليه ووالداه فاصل بين المضاف والمضاف اليه وهو اجنبي من المضاف لان الفاصل والمضاف كليهما معمولان لانجب اى انجب والداه به ايام اذ نجلاه .

الثاني : ما كان مفعولا (و) هو نحو (تسقى امتياحا ندى المسواك ريقتها) فتسقى مضارع سقى متعد لاثنين وفاعله مستتر فيه يرجع الى المحبوبة وندى مفعوله الاول وهو مضاف وريقتها مضاف اليه والمسواك مفعوله الثاني فصل به بين المتضايفين اي تسقى ندى ريقتها المسواك ; والمسواك اجنبي من ندى لانه ليس معمولا له وان كان عاملهما واحدا وهو تسقى وفي كون ندى المفعول الاول مع كون تسقى من باب اعطيت تامل فتامل .

والثالث : ما كان ظرفا (و) هو (قوله) :

(كما خط الكتاب بكف يوما　　يهودى) يقارب او يزيل

فاضيف الكف الى يهودي وفصل بينهما بالظرف اعني يوماً وهو اجنبي من المضاف لانه ليس معمولا له لانه متعلق بخط وانما خص اليهودي لانهم كانوا اهل الخط والكتابة فى زمان الشاعر ويزيل بمعنى يفصل يشبه الشاعر ما بقى متناثرا من آثار الديار هنا وهناك بكتابة اليهودي حيث يجعل بعضها قريبا متصلا وبعضها بعيدا منفصلا ، (او بنعت) (عطف على بأجنبي) (نحو من ابن ابي شيخ الا باطح طالب)

ففصل بين المتضايفين اعني ابي وطالب بنعت المضاف وهو شيخ الا باطح اي من ابن ابى طالب شيخ الا باطح هذا ، ولكن لا يذهب عليك ان المثال غير مطابق للممثل لان شيخ الا باطح ليس نعتا للمضاف فقط بل هو نعت لمجموع المتضايفين لان المنعوت كنية وهو من قسم العلم لا يدل احـــد جزئيه على شيء نعم نعته تابع لجزئه الاول في الاحكام وهذا ليس مناقشة بل بيان لكون المثـال غلطا محضا فليطلب للممثل مثال آخر ولعله لهذا الاشكال لم يقيد الشارح النعت في النظم بكونه نعتا للمضاف فتأمل (فائدة) قال في حاشية التصريح ابو طالب كنية لان اسمه عليه السلام عبد مناف وقيل اسمه كنيته قال النووى في تهذيب الاسماء واللغات فى ترجمة الامام علي ع انتهى وقال بعض اهل الانساب اسمه ع عمران .

(او نـــداء) ايضا عطف باجنبي (ومثل) المصنف (له في شرح الكافية بقوله) :

(كان برذون ابا عصام زيد حمار دق باللجام)

فاضيف برذون الى زيد وفصل بينهمـا بالمنادي اعنى ابا عصام اي كان برذون زيد حمار ياابا عصـام ، (ويحتمل ان يكون) ابا عصـام هو المضاف اليه لبرذون (على لغة اجراء اب بالالف على كل حال) كما تقدم في باب اقسام الاعراب بالنيابة في قوله وقصرها من نقصهن اشهر (و)الحال ان(زيد بدل منه) اي من ابا عصام (او عطف بيان) له (قاله) اي هذا الاحتمال (ابن هشام) .

(تتمة من الفواصل) بين المتضافين لفظة (امـا قالـه في الكافية والفصل بها مغتفر) يجوز في السعة (كقوله) :

(هما خطتا اما اسار ومنة   واما دم والموت بالحر اجدر)

فاضيف خطتا الى اسار وفصل بينهما هذا ولكن قال في المغنى في الباب الخامس ان نونى التثنية والجمع يحذفان للضرورة فمثل بهـذا البيت ثم قال فيمن رواه برفع اسار ومنة واما من خفض فبالاضافة وفصل بين المتضايفين باما فلم ينفك البيت عن ضرورة انتهى .

« (فصل فى احكام المضاف الى ياء المتكلم) »

انما عقـد المصنف الفصل للاسم المضاف الى ياء المتكلم غير الاسماء الستة ، اما الاسماء الستة المضافة الى ياء المتكلم فلها احكام خاصة يشير اليها الشارح اجمالا فى آخر الباب تتميماً للبحث وتكميلا للفائدة .

وفي المضاف الى ياء المتكلم خـلاف (والصحيح انه معرب في الحالات الثلاث فانه لما اشتغل آخره بالكسرة لمناسبة الياء قبل دخول العامل امتنع دخول حركة اخرى عليه سواء توافقت الاولى ام تخالفت (خلافا لابن الخشاب والجرجاني في قولهما انه مبني لاضافته الى غير متمكن) وانما خالفوهما القوم لعدم اطراد قولهما في كل غير متمكن (لاعراب) الاسم (المضاف الى الكاف والهاء) مع انهما ايضا ضمير ان غير متمكنين (و) لعدم اطراد قولهما في كل مضاف الى الياء لاعراب (المثنى) والجمع (المضاف الى الياء) ، (و) خلافا (لبعضهم في قوله انه ليس بمبني لعدم الشبه)الموجب للبناء (ولامعرب لعدم تغير حركته) اي حركة آخره باختلاف العوامل وقـد قالوا ان المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل .

(آخر ما اضيف للياء اكسر) بمناسبة الياء (اذا لم يك معتلا)

أي اذا لم يكن منقوصا ولا مقصورا ، (او جاريا مجراه) اي المعتل يعني لم يكن تثنية ولا جمع سلامة فانهما في المقام في حكم المعتل كما سيأتي عن قريب فما ليس معتلا او جاريا مجراه اما صحيح وهو عند النحاة ما ليس في آخره فقط حرف علة لانهم يبحثون عن آخر الكلمة بخلاف الصحيح عند الصرفيين فانه عندهم ما ليس اوله ولا وسطه ولا آخره حرف علة لانهم يبحثون عن مجموع بناء الكلمة صحة واعتلالا ، واما جار مجرى الصحيح وهو ما كان في آخره ياء أو واو ما قبلهما ساكن ، وانما كان هذا جاريا مجرى الصحيح لان حرف العلة بعد السكون لا يثقل عليها الحركة لان الحركة بعد السكون كالحركة بعد السكوت في الوقوع بعد استراحة اللسان وكما لا يثقل الحركة على حرف العلة بعد السكوت في ابتداء الكلام نحو وعد ويسر فكذلك لا يثقل الحركة عليها بعد السكون ، فالمضاف الصحيح (كصاحبي وغلامي) ، (و) المضاف الجارى مجرى الصحيح نحو (ظبيي ودلوي) فاكسر آخر كل واحد منهما (ولك حينئذ في الياء) خمسة اوجه :

الاول والثاني : (الفتح والسكون) وقد اختلف في ان ايهما الاصل فقيل الاصل فيه السكون لانه مبني والاصل في كل مبني السكون كما تقدم في باب المعرب والمبني في قوله :

وكل حرف مستحق للبناء والاصل في المبنى ان يسكنا

وقيل الاصل فيه الفتح اذ الاصل في الكلمة التي على حرف واحد هو الحركة لضرورة الابتداء بالساكن حقيقة كواو العطف او حكما كما فيما نحن فيه فان الياء لاستثقالها بالمضاف وتركيبها معه في حكم الابتداء وقد تقدم بعض ذلك ايضا في الباب المذكور في قوله :

ومنه ذو فتح ، وذو كسر ، وضم   كاين ، امس ، حيث والساكن كم

(و) الثالث : (حذفها) اي حذف الياء (لدلالة الكسر عليها) اي على الياء المحذوفة (نحو) قول الشاعر : (خليل املك مني) ؛ بكسر اللام في خليل والاصل خليلي فحذف الياء وابقى كسر ما قبلها للدلالة عليها .

والرابع : حذف الياء (وفتح ما وليته) اي فتح اخر المضاف الذي وقع الياء متصلا به اي بالآخر (فتقلب الياء الفا نحو) جاء غلاما ورأيت غلاما ومررت بغلاما ، (ونحو : ثم اوى الى اما) ؛ اي الى امي .

(و) الخامس : (حذف الالف) المنقلبة عن الياء (وابقاء الفتح) للدلالة على الالف المحذوفة (نحو) :

(ولست بمدرك ما فات مني   بلهف ولا بليت ولا لو اني)

بفتح فاء لهف وتاء ليت والاصل لهفي وليتي ، وقد ظهر من الامثلة المذكورة ان هذه الوجوه الخمسة في المضاف الى ياء المتكلم لا تختص بباب النداء وان قال به بعضهم ، هذا كله فيما لم يكن المضاف الى ياء المتكلم معتلا ولا جاريا مجراه بل كان صحيحا او جاريا مجراه .

(فان يك) ما يضاف الى الياء (معتلا) سواء كان منقوصا (كرام) او مقصورا (و) هو نحو (قذا او يك) جاريا مجرى المعتل بأن يكون (مثنى او مجموعا جمع سلامة) فالتثنية (كابنين) والجمع نحو (زيدين فذي) المذكورات اي المعتل وما يجري مجراه (جميعها المضاف اليها بعد بالضم) اي بعد المضاف (فتحها) اي فتح ياء المتكلم (وسكون الياء التي في اخر المضاف احتذي)حاصله ان فتح ياء المتكلم وسكون

الياء التي في آخر المضاف اتبع وانتخب ، اما فتح ياء المتكلم فلدفع التقاء الساكنين والفتحة اخف الحركات ، واما سكون الياء التي في آخر المضاف فللادغام كما يذكر فيما بعد : ثم : ولذا قال ثم (في ذلك تفصيل وذلك) التفصيل (انه تدغم الياء التي في آخر المضاف فيه اي في ياء مضاف اليه) سواء كان المضاف مرفوعا (نحو جاءني قاضي) : اما التثنية والجمع في حالة الرفع فليس في اخرهما ياء فلذا لم يذكر لهما مثالا للرفع او كان المضاف منصوبا (و) هو نحو (رأيت قاضي) ونحو رأيت (غلامي في) تثنية المنصوب (و) نحو رأيت (زيدي) في جمع المنصوب ، او كان المضاف مجرورا (و) هو نحو (مررت بقاضي وغلامي) في تثنية المجرور (وزيدي) في جمع المجرور ، وان كان في آخر المضاف (الواو) فهي (تدغم فيه) أي في ياء المتكلم (ايضا بعد قلبها) اي الواو (ياء) .

واعلم انه ليس في المقام اسم مضاف الى الياء الا الجمع المذكر السالم والاسماء الستة في حالة الرفع لما تقدم في مواضع النيابة عند قوله :

والثاني منقوص ونصبه ظهر ورفعه ينوي كذا ايضا يجر

من انه ليس في الاسماء المعربة اسم آخره واو قبلها ضم الا الاسماء الستة في حالة الرفع ولذا لم يمثل الشارح في المقام الا بالجمع المذكر السالم (نحو : اودي بني) فأودي معناه هلك وبني فاعله وهو جمع ابن مضاف الى ياء المتكلم اصله بنوي اجتمعت الواو والياء والسابق منهما ساكن فقلبت الواو ياء ثم ادغمت الياء المنقلبه عن الواو في ياء المتكلم لاجتماع المثلين ثم كسر ما قبل الياء كما قال المصنف : (وان ما قبل واو) الجمع (ضم فاكسره يهن) : ظاهر هذا الكلام ان قلب

الضمة بالكسرة مؤخر عن قلب الواو ياء لان قلب الحركة (معلول لقلب الواو والمعلول) مؤخر عن العلة . وقال بعضهم انه مقدم على قلب الواو ياء لأن قلب الحركة اضعف من قلب الحرف فلا يحسن الاقدام على قلب الاقوى قبل قلب الاضعف .

(وان فتح سابقه) اي سابق الواو (فابقه) اي فابق الفتح بحاله ولا تقلبه كسرة ليدل الفتح على الالف المحذوفة لإلتقاء الساكنين (نحو هؤلاء مصطفى) جمع اسم المفعول اصله مصطفاوى حذفت الالف لالتقاء الساكنين ثم فعل ما ذكر ، (و) ان كان اخر المضاف الى ياء المتكلم (الفا) فابقه اي (سلم) الالف (نحو محياي وعصاي وغلاماي وسلامة الالف التي في المثنى) فى حالة الاضافه الى ياء المتكلم (في لغة الجميع) حتى فى لغة هذيل ، (و) لكن الالف (التي في) المفرد (المقصور) فروى (عن) قبيلة (هذيل) ان (انقلابها) اي الالف (ياء حسن نحو) قول شاعرهم وهو ابو ذويب الهذلي : (سبقوا هوى) : بفتح الهاء والواو وتشديد الياء اصله هواي فقلب الشاعر الالف ياء وادغمها في ياء المتكلم .

(خاتمة) — يذكرها الشارح تتميما للبحث وتكميلا للفائدة .

واعلم (المستعمل في اضافة اب وأخ وحم وهن الى الياء أبي واخي وحمي وهني) بلا رد لام الفعل المحذوف لجعله نسيا منسيا نظير يدي ودمي ، (وأجاز المبرد ابي برد اللام) وتمسك في ذلك بقول الشاعر :

قدر احلك ذا المجاز وقد أرى　　وابي مالك ذو المجاز بدار

واجاب عن ذلك بعضهم بأن ذلك خلاف القياس واستعمال الفصحاء : مع انه يحتمل ان يكون المقسم به والوا للقسم اي ابي

جمع فاصله ابين اضيف الى الياء ففعل به ما فعل فيما تقدم في الجمع المذكر والمستعمل (في فم فيّ) بحذف الميم ورد اللام والقلب والادغام (وقل) استعمال (فمي) بابقاء الميم المعوض عن اللام عند قطعه عن الاضافة ، (وأجاز الفراء في (ذي ان يضاف الى ياء المتكلم فيقال فيه (ذي) بالتشديد بادغام يائه في ياء المتكلم (و)هذا من الفراء عجيب لانهم (صححوا) أي حكموا (بصحة انها لا تضاف الى مضمر أصلا) لانه وضع وصلة ووسيلة للتوصيف باسم الجنس والضمير ليس باسم جنس ، مثلا اذا أرادوا ان يصفوا رجلا بالعلم أو الذهب لم يتأت لهم أن يقولوا جاءني رجل علم أو ذهب فجاؤا بذو واضافوه الى الجنس فقالوا ذو علم وذو ذهب ، وقد اضيف الى الضمير على سبيل الشذوذ كقوله ؛

أهنأ المعروف ما لم يبتذل فيه الوجوه

انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه

والله تعالى أعلم بحقائق الاشياء ، وقد تم والحمد لله ما أردنا ايراده في هذا الجزء من التعليقة وكان الفراغ منه عصر يوم الجمعة الثاني والعشرين من شهر الربيع الثاني من شهور السنة الخامسة والثمانين وثلاثمائة بعد الالف من الهجرة على هاجرها آلاف الصلاة والتحية ، وقد كان الشروع فيه يوم الجمعة الثامن عشر من شهر صفر الخير من السنة المذكورة وانا العبد المحتاج الى ربه الغني محمد علي بن مراد علي . ويتلوه الجزء الثالث انشاء الله تعالى والحمد لله أولا وآخراً والصلوة والسلام على محمد وآله الطاهرين واللعن الدائم على أعدائهم أجمعين .